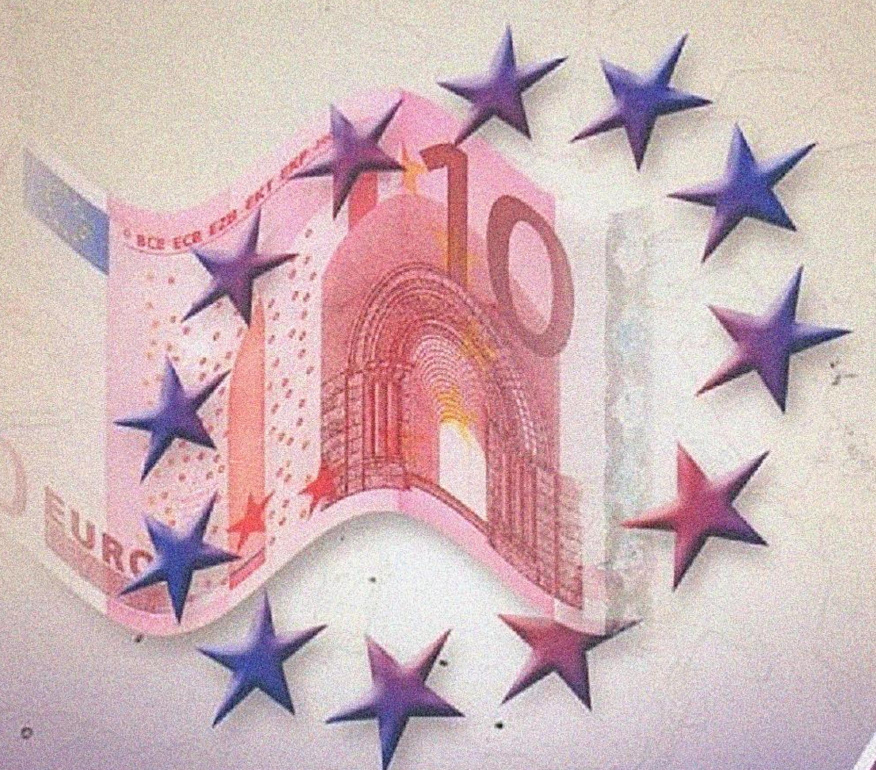
موسوعة

تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر

د. مفيد الزيدي



4-3



موسوعة

تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر

من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى

(١٧٨٩-١٩١٤م)

الجزء الثالث

تأليف

د. مفيد الزيدي

دار أسامة

للنشر والتوزيع

الناشر

دار أسامة للنشر و التوزيع

الأردن – عمان

هاتف : ٥٦٥٨٣٥٣ – فاكس : ٥٦٥٨٣٥٤ – تلفاكس : ٤٦٤٧٤٤٧

ص. ب : ١٤١٧٨١

الطبعة الثالثة

٢٠٠٩م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(١٠٥٠ / ٥/ ٢٠٠٤)

موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر/ جمع وإعداد مفيد الزيدي.- عمان: دار أسامة للنشر، ٢٠٠٤.

( ) ص .

ر.إ :١٠٥٠/٥/٢٠٠٤.

الواصفات :/تاريخ أوروبا//العصر الحديث/

تم إعداد بيانات الفهرسة و التصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الفصل الأول

قيام الثورة الفرنسية ١٧٨٩

وظهور نابليون

أولاً: الثورة في فرنسا

كانت فرنسا تمتلك الموارد الزراعية والصناعية الكبيرة، وتجارة الخارجية النشطة على الرغم من سوء الحالة المالية والإفلاس الخطير، وكان الأهم من هذا انها دولة تنقصها المساواة الاجتماعية والحرية السياسية والعدالة الضريبية والسلطة التنفيذية الكافية والقديرة، فقد انتشرت الأنظمة الاجتماعية التقليدية من العصور الوسطى، من امتيازات الكنيسة، والنبلاء، وجمعيات الأقاليم التشريعية، والهيئات القضائية، ونقابات العمال، وقد أثرت على العدالة والمساواة بين السكان، وألقت بالثقل على كاهل الفقراء، وحرمت الطبقة الوسطى من دخول الجيش والأسطول والكنيسة والقضاء رغم كفاءتها وقدرتها المتميزة.

وقد أصبحت الامتيازات موضع كره من الناس، وأصبحوا لا يحترمون رجال الدين والنبلاء، واهتم الاشراف بجمع الأموال والاقطاعات، وفرض السخرة على الفلاحين، وشكلوا عبئاً ثقيلاً على السكان، وقد كانت بوادر مرحلة من التغير قد لاحت في الأفق بعد ان عجزت الملكية الفرنسية عن حل مشكلات الامتيازات، ولم تكن من القوة بمكان لتنبذ بقايا الإقطاع هذا مع ازدياد مشكلة الغذاء وعدم قدرة الحكومات على توفير المواد المعيشية رغم كل ثروة وغنى فرنسا وأراضيها وحالة الترف التي تعيشها الطبقة العليا، إلا أن الطبقة الواسعة وهي الطبقة الدنيا كانت في حالة فقر وجوع كبيرين.

وان سوء النظم الزراعية، وتخلف الصناعية منها، وفرض الرسوم الكمركية على الحنطة في الداخل، جعل الطبقات العاملة تسعى إلى رغيف الخبز، وكانت النتائج فادحة من فتن وسرقة واضطرابات للمطالبة بالخبز.

١- لويس السادس عشر وسقوط الملكية:

لما تسلّم لويس السادس عشر عرش فرنسا عام ١٧٧٤ كان الاتجاه في أوروبا نحو الحكم المطلق العادل، فقد وُضع ملك بروسيا فردريك الأكبر - مثالاً - موضع الاحترام من قبل ملوك أوروبا، لذلك كانت فرنسا على استعداد لأن ترحب بشارلمان جديد يستطيع بحكمته ان يصلح ما فسد من شؤون الدولة. إلا ان الفتى هذا لم يكن قادراً

على القيام بهذا الدور بتاتاً رغم فضائله الشخصية وورعه وحسن معاشرته، فلم يكن على مقدرة من الحكم، بعيداً عن الذهن المتقد والمثابرة والجد، تلك الصفات الواجبة برجل الدولة، لذا ترك الأمور تسير نحو النهاية بدلاً من أن يوقفها أو يوجهها.

أما زوجته ماري انطوانيت ابنة ماريا تريزا إمبراطورة النمسا فقد عرفت بالقوة والشدة، ولكنها بنظر الشعب كريهة ومقيتة، وللماسة مصدر طيش في البلاط وعدم حكمة، وكانت جميلة وذات كبرياء وشموخ، فلم تحاول ان تستميل الخصوم أو تصفح عن الأعداء، وبدت كأنها تقود الملكية نحو الهاوية.

وحاول لويس السادس عشر ان يدعو إلى اجتماع لبرلمانات فرنسا في محاولة للإصلاح والتقرب من الشعب، لكنه في الواقع أعاق فكرة الإصلاح أساساً، لان أكبر الشخصيات كانت تؤيد رئيس وزراء فرنسا ترجو Turgot (١٧٢٧-١٧٨١) الذي اقترح إلغاء نقابات العمال وإطلاق تجارة الحنطة دون قيود، إلا ان البرلمان في باريس والمقرب من الشعب قد عدّه حائلاً أمام سلطة البلاط الملكي، وحين عزل ترجو وبعد حكم استمر (١٣) شهراً لم يحقق الشيء الكثير، وأبقى فكرة لدى المفكرين في فرنسا، وهي أن الإصلاح المنشود لن يأتي من العرش، بل يجب ان يبحث عنه من جهات أخرى.

وقد خلفه الوزير نكر Necker (١٧٣٩-١٧٩٤)، وهو بروتستانتي جمهوري من جنيف أصلاً، شارك في الحرب الأمريكية وكسب حب الشعب بدفعه نفقات الحرب بالقروض لكونه كان يعمل في أحد المصارف، لكنه خسر هذا الحب حين أنشأ مجالس محلية تحل محل مندوبي الملك في تأدية واجباتهم الإدارية، وعُزل نكر من منصبه عام ١٧٨١.

وكانت المشكلة الجديدة والمتفاقمة هي كيف يتم سد العجز في هذه الميزانية، وعبثاً حاول وزيرٌ بعد آخر حمل الأشراف على الموافقة على الحل الوحيد، وهو التنازل عن امتيازاتهم، وفشلت عدة مقترحات، منها للوزير كالون Calonne بدعوته جمعية من الأعيان عام ١٧٨٧، وحاول ان يطلع الشعب على أفكاره وهي ان العبء الأكبر من الضرائب لا تفرض على الطبقات الثرية بل عليهم أقلّ الضرائب، وانما

يواجه الفقراء دفع الثمن، ولا توازن في الامتيازات، ولا يمكن إقامة حكم متوازن دائم أو إدارة جماعية مشتركة، ولذلك ظهرت هذه العيوب والمساوئ، ومن الصعوبة ان تحكم حكماً صالحاً في هذا الوقت.

وفي هذه الأجواء من التشاؤم وعدم وجود الحل دعا الملك إلى مجلس طبقات الأمة للانعقاد، وأرجع نكر إلى منصبه القديم في الهيمنة على مالية فرنسا.

ولم يصدر إصلاح واضح من ذلك المجلس والذي كان يجتمع فيه رجال الدين والأشراف والطبقة العامة عبر ممثليها، كان أمل نكر في دعوته ان يقر المال اللازم لمعادلة الميزانية، ولم تضع الحكومة قبل الاجتماع خطة للإصلاح الدستوري أو حتى خطة متواضعة للخروج من الأزمة، ولم تقرر الحكومة شيئاً، حتى إنها لم تقرر من هم المجتمعون؟ كل أعضاء الطبقات الثلاث معاً، أم كل طبقة وحدها؟ وبهذا تراكمت الأوضاع سوءاً، وخلّفت رأياً سياسياً شديدَ الكراهية والهياج في أوساط الشعب.

ورفعت الكثير من الهيئات والشخصيات في شتى أنحاء فرنسا عرائض إلى الحكومة، تطالب جلُها بأن الضرائب يجب الا تفرض من غير موافقة الشعب، وان تلغى ضريبة البيوت والعقار الثابت، والبعض رسم نظام ملكية دستورية وهو القس تاليران أسقف أوتان، وكان من أحكم الفرنسيين، وهي الملكية التي ظهرت في فرنسا بعد سقوط نابليون.

ولما عقد المجلس في فرنسا في مايو/أيار عام ١٧٨٩ وقع ممثلو الطبقة العامة تحت تأثير الهياج العام والآمال الواسعة، وعقدوا العزم على ان يمنحوا فرنسا نُظُماً وهيئات تكون مثالاً نموذجياً للعالم كله، ولم يكونوا على استعداد لتلقي معارضة الطبقات العليا، وأعلنوا في السابع عشر من حزيران/يونيو أنهم يكوّنون (الجمعية الوطنية)، وفي اجتماع يوم العشرين من الشهر نفسه في (ملعب التنس) بجوار قصر فرساي أقسموا بألا ينفضّوا حتى يضعوا دستوراً لفرنسا.

وكانت حاشية العرش ترفض منح الشعب أي إصلاح أو حق، وتسعى لاستخدام القسوة والقوة في وقف أعمال الجمعية، والقضاء على الاضطرابات في العاصمة التي ازدادت بمرور الوقت، وأذعن الملك لويس السادس عشر لهذه الجماعة،

وعزل في الحادي عشر من يوليو/ تموز نكر، وأمر بإقامة معسكر قرب فرساي لجند نظاميين تحت إمرة قائد قديم، هو (برجلي)، وسار لويس نحو القسوة والقوة رغم انه نادى من قبل بالإصلاح.

فكان رد المعارضين التاريخي يوم الرابع عشر من الشهر نفسه باجتياح أقسى الحصون، وهو الباستيل، وقتل الحامية بقسوة، وهدم السجن وهو في أطراف باريس، ولقي ترحيب الناس في كل أرجاء فرنسا كنهاية لفترة من الطغيان والسجن والظلم والاستبداد، وبشرى ليوم جديد هو العيد القومي لفرنسا الذي أصبح فيما بعد يوم الحرية والاستقلال والجمهورية.

وبدأت تسير باريس نحو حركة تاريخية جديدة، فصار لها مجلس بلدية وحكومة، وجيش شعبي أهلي، وكان سقوط الباستيل حدثاً كبيراً في فرنسا، وعندما وصل النبأ إلى الملك قال انه فتنة كبيرة، ولكن الدوق (دي ليانكور) رد عليه قائلاً: كلا يا مولاي انها الثورة العظيمة.

وأصبحت الملكية عاجزة حقيقة عن حماية أصدقائها، أو القضاء على أعدائها، وأجبر الملك على ان يتجرع الذل، ويعزل عدد من وزرائه، ويستدعي نكر، وان يبارك علانية باستيلاء الرعاع على الباستيل، وان يقبل أمام الناس ذلك، بل الأكثر من ذلك كعلم الأمة بعد تحررها، وهو الشارة المثلثة الألوان، وقد ابتكرها (لافاييت) القائد المنتخب للحرس الأهلي[1].

واتفق الثوار على إبقاء الملك في باريس خوفاً من تلاعبه أو جمعه للجنود حوله، وان يقوم الحرس بمراقبته، وكانت صاحبة الفكرة هي مدام رولان، امرأة فصيحة اللسان، وجميلة، وكانت قرينة مفتش مناجم، وأدركت باريس خلال هذه الفترة طريقة إثارة الجماهير، واستيعاب أساليب الثورة، وفي الأسبوع الأول من أكتوبر/ تشرين الأول ١٧٨٩ ظهر ما يبرر الانقلاب، فقد دعا الملك فرقة الفلاندر إلى فرساي، ورفض توقيع قانون إجازته الجمعية الوطنية، وانه قد يفكر بالهروب، هذا مع قلة الخبز في باريس حينذاك، وكلها كافية لتحرك سريع وزحف شهير إلى فرساي في الخامس من أكتوبر/ تشرين الأول، ومع ظهور النساء الجائعات، ومجيء الحرس الأهلي بقيادة

لافاييت، أحضرت الأسرة المالكة إلى باريس وإلى قصر التويلري، وأصبح شبه سجن للملك واتباعه.

وقد فر دارتو Dartois الأخ الأصغر للملك بعد ان وجد عدم ضمان الحماية الكافية له، وكانت أولى موجات الفرار المتعاقبة التي ستنطلق من فرنسا إلى أوروبا، وسادت روح الغلو والتطرف، وهرب الأشراف والنبلاء وراء الحدود، وتحالفوا مع أعداء بلادهم، وتآمروا عليها، وبثوا روح الفتنة، وانتابت فرنسا إبان الثورة أحداث كبيرة، مثل اعدام الملك والملكة، والإرهاب، وروح الشك في الآخرين؛ نتيجة حقد المهاجرين، وقوة حلفائهم في الداخل والخارج، ووجود انصار للملكية غير معروفين في جميع أرجاء فرنسا.

ووجهت الجمعية الوطنية جهودها لوضع دستور لفرنسا، وساعدها تنازل الأشراف والنبلاء واعضاء مجالس المقاطعات والبلديات والشركات والنقابات عن حقوقهم وامتيازاتهم الإقطاعية، وانهيار النظام القديم، وقد سادت عقب سقوط الباستيل روح الفوضى في كل مكان من الإدارة والجيش والأسطول، وأحرقت القلاع والحصون، وافتُقِد القانون، وانتشر الحرس الأهلي في كل مكان يحملون الثورة وروح مواجهة الأعداء.

وسادت فكرة وهي ان الشعب هو صاحب السيادة، ومصدر كل السلطات وان الفرنسيون باتوا مواطنين، وان الجمعية الوطنية تعبر عن إرادة الشعب بصفة شرعية، وان روح الاتحاد تجعل المواطنين يشعرون بمسؤولياتهم، وانهم جزء من فرنسا ذات السيادة والسلطان، ولهم من الحقوق والاعتبار ما لأسيادهم، ومنحوا حقوق لا يمكن لأحد ان يحرمهم منها، مثل حق الحرية، وحق الملكية، وحق التعبير ومقاومة الظلم والتعسف.

وكان هذا هو المنطلق، وتلك هي الأفكار التي استحوذت على عقول الفرنسيين في صيف عام ١٧٩٨، وكان هذا نداءً إلى شعوب أوروبا، وذاعت هذه الفلسفة التي انطوت على إعلان حقوق الإنسان، هذا الذي بُدئ به في دستور عام ١٧٩١ بعد المحن والنكبات التي مرت بها فرنسا[٢].

٢- دستور عام ١٧٩١:

كان المجتمع الفرنسي يتكون من عدة طبقات: البرجوازية والوسطى والدنيا من العمال والفلاحين، فضلاً عن المجرمين وقُطّاع الطرق، ولمتنع الملك ووزراؤه من توجيه خطى الجمعية، ورفضت الجمعية من جانبها حكم فرنسا أو حفظ الأمن في باريس، ولما انتقل الملك والجمعية إلى باريس انتقل مركز السيادة في فرنسا إلى الأندية السياسية، مثل نادي اليعاقبة، ولم تحاول الحكومة ان تضرب على أيدي الثوار أو تقاوم أفعالهم التي أدخلت الرعب في قلوب أعضاء الجمعية الوطنية، وبذرت بذور الفتنة في الجيش.

وحاول ميرابو Mirabeau المغامر السياسي والخطيب الشعبي الشهير جاهداً ان يوقف الفوضى والفتن، ولكن دون جدوى بسبب التيار القوي والجارف، وكان لا بُدّ من قيام حكومة قوية لتستطيع ان تخرج من هذا المأزق وتنقذ فرنسا من الأزمة، وتوقف السقوط، وتقيم حكومة قوية.

وفشلت الجهود بسبب المؤتمرات، وتحطمت خطى إقامة وزارة ملكية قوية، سواء في تعزيز السلطة التنفيذية في الدستور الجديد، أو إنشاء مجلس تشريعي ثان، ومُنح الملك الحقُّ المطلق في رفض التصديق على أي مشروع قانون، وتخويل الوزراء حق الحضور في المجلس التشريعي والمشاركة في السلطة التشريعية، ولم يستطيع ميرابو نفسه ان يعتمد على تأييد الأعضاء الملكيين في الجمعية الوطنية، لان الكثيرين منهم كانوا يميلون إلى عدم تعزيز الديمقراطية، وجعل الدستور سيئ من حيث التطبيق، وانتهى رأي ميرابو إلى تعذُّر الاتفاق على شيء في الجمعية، واقترح سرّاً على البلاط ان يرحل علناً من باريس إلى روان، لكنه كان اقتراحاً متأخراً بعد ان صارت فرنسا جمهورية.

وبقي الدستور الذي خرج من المناقشات على الفوضى الناجمة من تشتت السلطة، والذي وجدته الجمعية الوطنية قائماً، ولم تفعل شيئاً لتحسينه، وصارت السلطة الحقيقية في يد أربعين ألف مجلس محلي، وكانت الجمعية تدفع من الضرائب ما تريد، ولها وحدها حق استدعاء حرسها الأهلي الخاص بها واستخدامه، وكان الخوف الكبير

من سلطان الحكومة، وكان هذا الخوف عيباً من أكبر عيوب المحاولة الأولى للثورة في تنظيم فرنسا.

وجاء إخضاع رجال الدين لدستور مدني مبدأ أساسياً من مبادئ الثورة، وكانت للكنيسة ثروة ومكانة ونفوذ واسع، ولها تعصب واضح، فأخذت الجمعية توجّه الضربات لها، وألغت العشور للكنيسة دون دفع تعويض، وصادرت جميع أملاك الكنيسة، وحلّت الطوائف من الرهبان والراهبات، وعملت على تخفيض عدد الهيئات والأشخاص الكهنوتيين، ولكن الجمعية لم تمس العقائد والعبادات، وحُرِم كبار رجال الدين من إيرادات الكنيسة الكبيرة، وجاء قرار الجمعية الأشد قسوة على الكنيسة، وهو من قرارات الدستور الذي بموجبه يُختار الأساقفة بواسطة ناخبي المديريات، والقسس بواسطة مجالس المراكز المحلية. وكان لا بدّ من ان يستنكر البابا هذا الدستور المدني، فهو لم يستشر عند إقراره، والذي جرح ضمير العالم الكاثوليكي، لا سيما ان هذا الانتخاب لرجال الدين بواسطة أشخاص علمانيين، أو بروتستانت أو لربما كانوا ملحدين.

وانقسم رجال الدين نتيجة هذا الأمر قسمين أو فريقين: الأول حلّف اليمين على طاعة الدستور، واحتفظ بمنصبه وأخذ راتبه، وفريق ثانٍ عصى وتمرد، وخرج من الكنيسة المنشقة عن البابا، وحمل معه ولاء رعية أوفياء. وصار القسم الذي لم يحلف أفراده يمينَ الولاء للدستور، مركزاً منيعاً لمقاومة حكومة الثورة، وكانوا في مقاطعتي فاندي وبريتاني، وفي كل مكان خفقت فيه الشارة البيضاء ذات العلم المثلث الألوان.

وتمثلت أعمال الجمعية بأن هاجمت الامتيازات لا الملكية، وعملت على تأكيد حرية الفرد، ومناهضة نقابات العمال، وإلغاء نظام رق الأرض، ونبذ نظام الرسوم الإقطاعية على صغار الملاك، والتخفيف من وطأة قوانين الصيد، وحرمان مالك الأرض من حقوقه فوق اتباعه من العامة.

واحتاجت الجمعية في فرنسا إلى الأموال، وسعت للحصول على مطالبها بإصدار أوراق مالية، ضُمنت أولاً بأملاك الكنيسة، وأملاك العرش والمهاجرين، وأصدرت في بادئ الأمر - في ديسمبر/ كانون الأول ١٧٨٩ - أوراقاً بـــ(٤٠٠

مليون) فرنك، وعدّتها سُلفة، تُسَدَّد مما ينتج من بيع أملاك الكنيسة، ثم وجدت ان هذا المبلغ غير كافٍ، وأخذت تسدد حاجاتها بإصدار أوراق جديدة، وحل التضخم المالي مع انحطاط قيمة الأوراق وبيع الأراضي بأثمان بخسة، في حين يعود الربح على فريق آخر، وأدى فقر خزينة الحكومة وأصحاب العقارات وسكان المدن إلى هياج وثورة في باريس، وتضخم تيار الثورة المتزايد، وعلف نادي اليعاقبة وتحريض الصحافة على الثورة بقوة، واستسلام الجمعية التي لا تقف عند حد في تلبية أوامر الغوغاء ورغباتهم، وظهر للملك ان الدستور المدني لرجال الدين أشد الأمور إثماً ومقتاً، وشعر انه لن يستطيع التوفيق بين هذا القانون وبين ضميره.

وحدث تطور هام في عيد الفصح عام ١٧٩١، حيث قصد الملك والملكة إلى سان كلو لتناول العشاء الرباني في كنيستها، ولكن الغوغاء ردوهم عنها، فكانت الإهانة الحاسمة للملكية، وعقدت الأسرة المالكة العزم على الفرار عبر الحدود، وقبل ان يغادر الملك باريس كتب منشوراً يعلن فيه بطلان الأوامر الدستورية التي أُرغم على توقيعها وطالب بتعديلها.

ولكن، انكشف أمر الهاربين في فارن في الثاني والعشرين من حزيران/ يونيو ١٧٩١، وأعيدوا إلى باريس، فقضي على الملكية من تلك الفترة، وظهر الملك كالخصم العلني للدستور، وكمؤيد للكهنة الذين عارضوا الدستور، وكمحرض على الحرب الأهلية، وكحليف للدول الأجنبية المعادية للثورة، وأوقف عن العمل، وأقيمت حكومة جمهورية.

وعندما أكمل وضع الدستور حلّت الجمعية الوطنية نفسها في الرابع عشر من سبتمبر/ أيلول ١٧٩١، ودلّ ذلك على عدم الأنانية وحب المصلحة العامة، ولكن هذا لم ينقذ فرنسا، وقُضيَ بتحريم انتخاب أعضائها في الجمعية التشريعية الجديدة، ولكن قضت الظروف بأن تكون الجمعية المنحلّة هي صاحبة أفكار الحرية والإخاء والمساواة، وبُذلت الجهود لإقامة الديمقراطية في فرنسا، وللحيلولة دون قيام حكومة استبدادية عسكرية في فرنسا[٣].

ثانياً: الحرب و"الإرهاب"

أصبحت الجمعية التشريعية بيد مجموعة من الشباب من الطبقة الوسطى من جنوبي غربي فرنسا من إقليم جيرند؛ ولذا عرفوا بـــ(الجيرنديين)، ولم يكونوا يعرفون من أساليب الحكم إلا الشيء القليل، ويؤمنون بالجمهورية ونشرها في ربوع أوروبا، وأن ينقلوا ما يحسون به إلى الآخرين من أفكار.

وكان فرينو وأسنار وبريسو ومدلم رولان من ضمن هؤلاء، بل أبرز دعاتهم، وقد أكسبهم الاندفاع والحماس حب وصداقة الآخرين، إلا انها جلبت عليهم تبعات في نشوب حرب طويلة، تركت فرنسا في حالة ضعف ووهن بين الدول الأوروبية، وفرضت على سكانها الضرائب الفادحة والنظام العسكري الإجباري.

وفي أجواء الشك والضجر في باريس حينذاك، كان من أعداء الثورة المهاجرون من الأشراف ورجال الدين وكذلك إمبراطور النمسا، ولذلك ركّز الجيرنديون على هؤلاء الأعداء، على اعتقاد ان شق الطريق نحو الجمهورية يكون بمواجهة الملك واتباعه وحلفائه، وإصدار القوانين الصارمة ضد الأشراف ورجال الدين، ثم بإعلان الحرب على أخ الملكة.

كانت أسباب الحرب النمساوية – الفرنسية عديدة، وليس من الصعوبة الإعلان عنها، فكان إمبراطور النمسا ليوبولد (١٧٤٧-١٧٩٢) يشتكي من الفرنسيون وما يقومون به من إشعال النار في بلجيكا الخاضعة له، ومن حرمان الجمعية التشريعية بعضَ الأمراء الألمان حقوقَهم الإقطاعية في الألزاس، ومن انتزاع إقليم أفنيون من البابا وضمّه إلى فرنسا، ومن إعلان مبدأ ان لكل شعب حق تقرير المصير.

ولهذا أصدر ليوبولد بالاشتراك مع ملك بروسيا بلاغاً من بلنتز Pitniz في السابع والعشرين من أغسطس/ آب ١٧٩١، وكأنه يتوعد فرنسا بتأليب الدول الأوروبية إذا هي لم تعامل لويس المعاملة اللائقة به، إلا ان ليوبولد في واقع الحال الرجل الذكي ذا العقلية والنظرة البعيدة لم يكن يريد إشعال نار حرب مع فرنسا الديمقراطية، فرغم انه أسرع في الوعد والتهديد إلا أنه أحجم عن العمل.

إلا ان الضغط ازداد يوماً بعد يوم وشهراً بعد آخر، واتجه الملك نحو التدخل

العسكري ضد تيار الديمقراطية الفرنسية، بدعم من المهاجرين الذين تجمعوا في كبلنتز، ومن كاترين قيصرة روسيا، وجوستاف ملك السويد، ومن ملك إسبانيا ثم من أخته ماري انطوانيت التي أرادت بهزيمة فرنسا ان تنقذ عرش زوجها.

ولكن ليوبولد مات قبل ان تنجح هذه الفكرة لتتحول إلى عمل، غير أن خلفه فرنسيس (١٧٩٢-١٨٣٥) - وكان شاباً قوياً ونشطاً - بادر إلى تحدي الجيرنديين بأن وجّه لهم بلاغاً واضحاً شديدَ اللهجة بان على أمير تريف Treves ان يطرد قوة المهاجرين العسكرية من أراضيه، وكان يقصد بالطبع إعلان الحرب من ورائه، ورغم اختلال توازن القوى بين الطرفين إلا أن بريسو واتباعه كانوا يثقون بتحقيق النصر، وبأن شعوب أوروبا المحبة للحرية ستنهض للقتال معهم ضد الحكام الأوروبيين المستبدّين، وستعزز الحرية والإخاء والمساواة.

أما روبسبير أحد خطباء اليعاقبة فرأى غير ذلك، بأن الحرب ستنتهي بإرجاع سلطة التاج الفرنسي إلى ما كان عليه من قبل، إلا ان الجيرنديين جرّوا البلاد إلى الحرب في العشرين من إبريل/ نيسان ١٧٩٢.

وأدى نشوب الحرب مباشرة إلى انهيار الملكية وتأسيس الجمهورية في الثاني والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٧٩٢، وتكوين حكومة الإرهاب، وأدت الحرب إلى الغلاء الفاحش، وقلة الخبز، وانتشار الفوضى والأحزاب في كل مكان، وارتكاب سفك الدماء، ومن جهة أخرى غدت روح المقاومة مثاراً لوحدة فرنسا كأمة مقاتلة اتحدت هيئاتها على موافقة الشعب ورضاه، وتمسكه بقضيته المشتركة ضد العدوان المسلح، وعقد الجيرنديون العزم على عزل النمسا حتى يتمكنوا من اختطاف بلجيكا منها، ومد الحدود الفرنسية إلى الراين.

إلا أن عدم فطنتهم وسوء تدبيرهم أوقع فرنسا في قتال ضد النمسا وبروسيا أقوى دولتين أوروبيتين في أوروبا من دون ان تكون فرنسا مستعدة للحرب بشكل جيد، وكان الجيش في حالة انحلال مع عدم النظام والضعف، وتبين مقدار الفرق بين الطرفين منذ بداية الحرب. وتقدّم الجيش البروسي نحو فرنسا، مع توعد بإلحاق التدمير بباريس إذا ما أصيبت الأسرة المالكة بالأذى، وبرزت شخصية ثورية تسلمت فجأة

الزعامة، إنه دانتون الذي نظم الهجوم على التويلري في العاشر من أغسطس/ آب ١٧٩٢، ومزق الجنود السويسريين، وسلّم الملك والملكة إلى الأسر، ودعا لإعلان الجمهورية في مؤتمر خاص، فكان سياسياً وطنياً وواقعياً، وذا نظرة نافذة ومقدرة على الحسم، ووجّه اهتمامه إلى جعل فرنسا جمهورية يرضى عنها الشعب مكان ملكية غير وفيّة لا تمتلك أحقية من الشعب بحكمها، كما اهتم بأن تُشَكّل حكومة مركزية مكان الفوضى، وجيش جديد منظم يشيع فيه الإيمان بالثورة مكان جيش الملك المشرذم، ورأى ان فكرة الجيرنديين بشن حرب صليبية ضد اوروبا محض فكرة من الخيال لا واقع لتطبيقها.

وكان الإرهاب في زمن الحرب في نظر الساسة – ومنهم دانتون – ضرورياً كأداة للسياسة والحكم، وان المرفوض هو تفرق وحدة الفرنسيين فحسب طالما ان الجيوش تحتل بلادهم، وكان دانتون على استعداد بكل وسيلة من أجل استخدام الإرهاب والقوة لكي يلقي الخوف في نفوس أعداء الثورة[٤].

١- الجمهورية الفرنسية الأولى:

أحرزت الجمهورية في أيامها الأولى عدة انتصارات، ووضعت من خلالها سافوي ونيس وولايات الراين والأراضي المنخفضة النمساوية تحت سيطرة الجيش الفرنسي. وتراجع الجيش البروسي الذي كان يعتقد انه أفضل الجيوش في أوروبا بعد تكبده خسائر كبيرة.

وواجهت فرنسا في هذه المرحلة أمة أوروبية معتزّة بنفسها تحكمها الأرستقراطية هي بريطانيا، ولكنها حكومة شعبية سبقت فرنسا بقرون طويلة، وكان وليم بت Willaim Pitt رئيساً للوزارة البريطانية من عام ١٧٨٣، ذو النشأة الحرة، والميول المالية، والبلاغة البرلمانية، وكان له شأن كبير في أوروبا، حيث عمل على استتباب الأمن لفترة طويلة، وإجراء الإصلاحات الداخلية، ولكنه دخل في أتون حرب انتهت بمعركة واترلو الشهيرة، ورأى فيه الفرنسيون أصلب خصومهم، وهو الذي ينهض يومياً ليثير نفوس وقلوب البريطانيين من أجل المقاومة بشجاعته وبلاغته المعهودة.

ونشبت مواجهة طويلة الأمد بين فرنسا وبريطانيا، لأن الأخيرة لم تقبل التسليم أو القبول بضم بلجيكا وهولندا إلى دولة أوروبية قوية، وما أن طلع عام ١٧٩٣ حتى أظهرت فرنسا الثورية نواياها، فقد دخلت واحتلت بلجيكا، وهددت هولندا، وأخذت تحرض بمرسوم لها في التاسع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٧٩٢ رعايا ملك إنكلترا في إيرلندا وغيرها على العصيان، ثم أثارت حنق الشعب البريطاني بقتل الملك لويس السادس عشر، ورغم ذلك فقد تحدّت فرنسا أكبر قوة بحرية في أوروبا والعالم وهي التي لا تملك أسطولاً بحرياً قادراً على المواجهة.

وأدى دخول بريطانيا الحرب ضد فرنسا إلى تركيز المعارضة ضد الثورة بيد واحدة، وكان ما يشغل بال روسيا وبروسيا والنمسا هو بولندا وليس فرنسا في ذلك الوقت بعد ان تعرضت حدودها إلى أكثر من حالة تقسيم، وفي الوقت الذي تنادي فيه فرنسا بمبدأ تقرير المصير، كانت ملكيات شرقي أوروبا منهمكة في محو وجود دولة أوروبية من على الخارطة.

وكان استانسلاس بنياتفسكي S. Poinatwski ملك بولندا قد قبل بدستور لبلاده يرجو فيه الإصلاح من الإنهاك والضعف، وذلك في الثالث من أيار/ مايو ١٧٩١، وجعل الدستورُ الملكيةَ وراثيةً، وأخضع الأشراف للضرائب، وأعطى الحرية الدينية للجميع، على أساس ان تؤدي بولندا دوراً حيوياً في أوروبا بعد هذا الإصلاح.

إلا ان كاترين قيصرة روسيا برغم اعتراف بروسيا والنمسا بذلك الدستور، فقد أغارت عام ١٧٩٢ على بولندا، وألحقت بها الهزيمة وألغت الدستور، ودعت بروسيا والنمسا إلى اقتسام الغنائم معها، وأبرمت معاهدة خاصة في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر ١٧٩٥ أكدت فيها التقسيم الثالث لبولندا بعد تقسيمي ١٧٧٢، ١٧٩٢، حيث مُحيت بولندا من الخارطة الأوروبية، وتحول اهتمام بروسيا والنمسا نحو بولندا بشكل أكبر مقارنة مع فرنسا، فساعد هذا الجمهورية الفرنسية على الثبات والصمود في وجه أوروبا.

٢- عهد "الإرهاب":

ان المؤتمر الوطني الفرنسي الذي نادى بالجمهورية، وقطع رأس الملك

وأرسل الجيرنديين إلى المقصلة، وأقام عهد الإرهاب كان منتخباً بـ٦%من مجموع الناخبين، أما الأغلبية من الفرنسيين فلم يكونوا في حالةٍ تسمح لهم بإدارة شؤونهم الخاصة، وقد رضوا بترك السياسة والإدارة وابتعدوا عن ساحة المواجهة.

فإن الأغلبية من أعضاء المؤتمر كانوا ينتمون إلى فريق معتدل من الطبقة الوسطى الفرنسية دعامة الأمة، وكان طبيعياً ان يُسترشد بالجيرنديين الذين بلغت قوتهم في المؤتمر (١٢٠) عضواً في الدوائر النيابية المعروفة.

وكان الجيرنديون يؤمنون بالحرية الإقليمية والحرية الشخصية واستقرار فرنسا والحياة الهادئة وتسيير شؤون الدستور الجمهوري بما يحقق حياة أفضل للناس، ومع بلاغتهم وخطبهم الساحرة عجزوا ان يوقفوا جرائم عام ١٧٩٢، فهاجموا روبسبير Robespierre، وحملوا على مرتكبي المذابح، وأدركوا خطر مواجهة معارضة باريس الثائرة، ولكنهم لم يغلقوا الأندية أو الصحف، ولم ينظر لهم الرجل الفرنسي العادي نظرة احترام وتقدير؛ لأنهم حزب الفزع مؤيدوه لقتل الملك فلا يستأهلون احترام الشعب، لأن الجيرنديين ساعدوا وقبلوا بإرسال الملك إلى المقصلة، وقد حكموا على أنفسهم بعداء الشعب في الحاضر والمستقبل.

وقد تألفت في نيسان/ أبريل ١٧٩٣ حكومة لليعاقبة من وزارة قليلة العدد عرفت بلجنة الأمن العام لإدارة السياسة العامة، وهيئة سُمّيت بلجنة الضمان العام لأكبر من اللجنة الأولى تهيمن على الشرطة وحفظ الأمن، ومحكمة ثورية لمواجهة الأعداء، ووضعت خطة لمواجهة القادة والمندوبين العسكريين والمدنيين يُدْعَونَ ممثلين مبعوثين، واختيروا في هذه المناصب لتطرفهم.

واصل المؤتمر الوطني في عقد جلساته للنقاش وسن القوانين، ولكن سلطانه كان قد ذهب عنه، فقاد هنريو Henriot في الثاني من حزيران/ يونيو ١٧٩٣ انقلاباً بدون مشاركة الجيروندبين، ولم يلقوا دفاعاً من حزبهم، وإنقاذهم من التشرد والقتل، ولم تنفع الوزارة الجديدة وتشكيلاتها في وقف هذا الأمر، لا سيما وان العصر الجديد كان يتطلب طرقاً خاصة، وأوقفت أعمال الحكومة، وأرسلت تعليمات إلى الجيش الفرنسي من باريس في السابع والعشرين من تموز/ يوليو ١٧٩٣، ووُضع حدٌّ لخدمة فرنسا.

وكان رجلُ العصر روبسبير (١٧٥٨-١٧٩٤) المحامي القادمَ من أراس، الذي دخل لجنة الأمن العام في الثامن عشرين من تموز/ يوليو ١٧٩٣، وفي مدة عام من الإنجازات الداخلية والخارجية أصبح هذا الرجل حاكم فرنسا الحقيقي وروح أوروبا، واستطاع اليعاقبة في عهده إخماد الثورة في ليون، واسترجاع طولون، وهوندقوته، وهزموا النمسا في واتيليي وفلوري، وفتحوا ثانية بلجيكا، وغزوا هولندا، وحرروا فرنسا من كل احتلال، ووُضع نظام التجنيد الإجباري، وشرع كارنو في تنظيم الجيش الذي سيصبح أداةً بيد نابليون من بعد.

وجعلت بلاغة روبسبير وخطبه المتحدثة عن الحكم السياسي وفنونه، جعلته زعيماً قريباً من الشعب، ويشار إليه من بين اليعاقبة، والمسيطِر على الثورة في باريس، ثم على السياسة القومية، والمتظاهر بسلوك فضائل الجمهورية، وكان كل منشق عنه مصيره المقصلة، فأرسل إليها في آذار/ مارس ١٧٩٤ هبير وشومت بتهمة الإباحية والإلحاد، ثم دانتون وديمولان. ثم أصدر في العاشر من حزيران/ يونيو ١٧٩٤ قانوناً شديداً على كاهل أعضاء المؤتمر، وحرم المشرّعين من حصانتهم البرلمانية، ونبذ الحمايةَ للأشخاص المتهمين بجرائم سياسية، وعقد رجلان شجاعان العزم على مواجهة هذا الرجل، وهما بارا وتاليان، وعملوا على تنظيم قواتهم خارج المؤتمر، وحققوا نصراً سريعاً على اليعاقبة في قوات منظمة، واقتحموا البلدية في الثامن والعشرين من تموز/ يوليو ١٧٩٤، وعثروا على روبسبير، وأُطلق عليه النار، ثم اقتيد إلى المقصلة ليذوق نفسُه الكأسَ الذي أذاق منه خصومه(٥).

٣- حكومة الإدارة:

وسقط روبسبير، وانتهى عهد المذابح، وانتصر جوردان Jourdan في فلبري في الخامس والعشرين من حزيران/ يونيو ١٧٩٤. وقبض المعتدون وأنصار دانتون على الحكم، وألغوا الكومون، واغلقوا نادي اليعاقبة، وعفوا عن الفانديين. وسمحوا للجرنديين بالعودة إلى البلاد، وعادت الحياة السياسية إلى باريس.

وكان الحل الآن هو إيجاد دستور لتشكيل الحكومة مع وجود خطر من عدم إمكانية التوصل إلى حلٍّ لهذه المشكلة، لأن ثوار باريس رغم ما أصابهم من ضعف

وسقوط الكومون في باريس، فإنهم لازالوا مسلحين ولديهم وسائل الثورة، ثم عندما فشلوا في المواجهة قرروا وضع الحرس الأهلي تحت إدارة لجنة من رجال الجيش.

ولإيجاد حل تم وضع هيئة بصبغة دستورية تحت اسم حكومة الإدارة، حيث وضعت السلطة التنفيذية في يد هيئة من خمسة أشخاص ينتخبون لمدة خمسة أعوام، وتم إنشاء مجلسين تشريعيين دفعاً لأية معارضة (الشيوخ ومجلس الخمسمائة)، يُختار أعضاؤهما عن طريق انتخاب محدود النطاق، ونُصّ على وجوب تغيير عضو من أعضاء السلطة التنفيذية الخمسة وثلث أعضاء السلطة التشريعية كل عام، وصحب هذا ان يتم اختيار ثلثي أعضاء البرلمان الجديد من أعضاء المؤتمر الوطني.

فثار المعتدلون والملكيون في باريس على هذا التدخل في حرية الانتخاب، وأرادوا التخلص نهائياً من السياسيين، ونظمت باريس بأحيائها الثرية حركةً ترمي إلى القضاء على هؤلاء الإرهابيين، وتم حشد زهاء ستة وعشرين ألفاً للقيام بالهجوم في أكتوبر/ تشرين الأول ١٧٩٥.

في هذه الأجواء ظهر شاب من قادة المدفعية تميز في حصار طولون عام ١٧٩٣، وتعرف على بارا - وهو أقوى أعضاء حكومة الإدارة - ذي الموهبة، وعهد إليه بالدفاع عن المؤتمر الوطني وبنايته المهددة بالسقوط، واستطاع ان ينقذ الحكومة من المتظاهرين، وتمت ترقيته العسكرية على الفور قائداً للقوات الداخلية، ثم في العام التالي أنيطت به قيادة الحملة الإيطالية ذات الأهمية البالغة، وصعد نجمه في فرنسا[٦].

ثالثاً: ظهور نابليون

١- الحملة على إيطاليا:

في عام ١٧٩٦ كان قادة حكومة الإدارة قد سعوا إلى جعل فرنسا ذات ثقل كبير في غربي أوروبا، فقد ضمّت هولندا وبلجيكا وجميع الأراضي الألمانية حتى حدود الراين وأصبحت أجزاء من فرنسا، ولحقت سافوي بها، ووُجد جيش فرنسي في الريفيرا الإيطالية، وانسحبت بروسيا وإسبانيا وتوسكانيا من الحرب، فأصبح المسرح شاغراً للصراع بين الثورة من جهة وكلاً من بريطانيا والنمسا من جهة أخرى.

أما بريطانيا فقد وقفت تدافع عن هيبتها والمصالح الأوروبية، لا سيما وان

الأحوال الجوية العاصفة كسرت حملتها على ايرلندا. أما موقف النمسا فكان يختلف، فقد احتلت فرنسا بلجيكا وهي غير ذات أهمية للنمسا، ورأت في الولايات الإيطالية فرصة للتعويض عنها، وبعضها كان يعترف أساساً بالحكم النمساوي المباشر والآخر موافقاً للسير في نفس الخطة، ولذلك رأت فرنسا أنه يمكن ان تضاف المملكة هذه إلى أعدائها. هذا فضلاً عن رغبة الشعب الإيطالي في الخلاص من نير الحكم النمساوي، والرغبة في الجمهورية الفرنسية وإيجابياتها.

في حين ان الحكومة الفرنسية المعادية للاكليروس كانت لها الرغبة في الحملة العسكرية على إيطاليا، لا سيما ان البابا قد أعلن عداءه لها، ورفض إقرار الدستور المدني لرجال الدين، وشجع القساوسة الذين لم يؤيدوا يمين الطاعة للدستور على المقاومة، وكان الفاتيكان متحاملاً على الثورة ورجالاتها، ويديه – أي البابا – تعملان عملهما في كبلنتز بين المهاجرين والعصاة في فاندي وبريتانيا، وابروشيه في فرنسا حافظت على الولاء للقساوسة الذين لم يؤدوا يمين الطاعة والولاء للدستور، واغتيل أحد سفراء فرنسا في روما، ولهذا كان لا بدّ من معاقبة البابا وضم أراضيه من وجهة نظر رجال حكومة الإدارة.

أما نابليون الذي سار بجيشه فقد عبّر عن أفكار الثورة في الحركة والتقدم في أحد منشوراته إلى الشعب الإيطالي، بأن الجيش الفرنسي جاء ليحطم أغلاله وأن الأمة الفرنسية أمة صديقة للشعوب كافة، فقابلونا بثقة تكن أملاككم ودينكم وتقاليدكم محل احترام، وإننا نشن الحرب كخصوم شرفاء، وليس نزاعنا ونضالنا إلا مع الطغاة المستبدين الذين يستعبدونكم.

وأظهرت الحرب عبقرية نابليون بعد ان دخل مملكة سردينيا، ووقّع معها هدنة (شيراسكو)، وضرب نابليون الحليفتين النمسا وسردينيا، عندما وضع السردينيين في الشمال الغربي أمامه في حرب جبلية سريعة، وحقق فيها الانتصار، ثم توجّه نابليون لكسر شوكة النمسا، وزحف إلى لودي Lodi، وانتصر في ريفولي Rivoli، وسلّمت مانتوا Mantual، وتساقطت المدن الواحدة تلو الأخرى أمامه، وفشلت خطط شارل

الأرشيدوق النمساوي على ضفة نهر التاليامنتو وارتدّ إلى الجبال، وفضّل الدخول في مفاوضات الصلح التي وقّع شروطها في ليوبن Leoben الثامن عشر من إبريل/نيسان ١٧٩٧.

وهكذا أخذ نابليون يتباهى في انتصاراته على النمسا ودخوله ميلان، وأخذ يشن الحروب ويبرم المعاهدات دون رجوع لحكومة الإدارة بباريس، وكسر الجيش البابوي في أنكونا، واستولى على مقاطعات تعود له في فرنسا، وبعض الولايات البابوية، وحوّل لمبارديا إلى جمهورية الألب الشمالية، وجنوه إلى ليجوديا، ومنح لكل منهما دستوراً على غرار الدستور الفرنسي، وأصبحتا كقلاع أمامية للجمهورية الفرنسية.

وكان نابليون حكيماً حينما رفض التورط في نابولي على أساس ان الصلح لا يتحقق فيها، بل في شمال إيطاليا وخاصة البندقية، وفي معاهدة كمبورفورميو في أكتوبر/ تشرين الأول ١٧٩٧ استطاع ان يحصل من النمسا على تنازل عن بلجيكا وحدود الراين ولمبارديا واستقلال الرايخ الألماني، في مقابل تنازله جزئياً عن البندقية تلك الجمهورية المتعبة والعاجزة حينذاك.

فكانت المعاهدة انتصاراً لفرنسا ونابليون في الحملة الإيطالية، ووصلت الحدود الفرنسية إلى الراين، وجعل نابليون من فرنسا سيدة على أوروبا، ولم يكن في حملته على إيطاليا في واقع الحال عطوفاً أو رحيماً في معاملته للشعب الإيطالي، فقد نهب المتاحف وفرض الضرائب الفاحشة، وقمع المقاومة بقسوة، ورغم ذلك فقد حاول ان يظهر بصورة المحرِّر الذي يحمل رياح الحرية وبَعْثَ إيطاليا، وذلك بدعوته الشعب الإيطالي لإقامة دولة عصرية وإدارة منظمة، وألهب الشعراء والكتاب الإيطاليون ليذكروه في كتاباتهم بعد أن بعث الروح القومية الإيطالية ليعيدها إلى سالف عهدها.

٢- الحملة على مصر:

بانسحاب بروسيا والنمسا من الحرب وقفت فرنسا وبريطانيا وجهاً لوجه، وبرزت المشكلة في حدود الراين التي لم تكن تعترف بها بريطانيا لفرنسا، والملكية

التي لم تكن ترضى بها الجيوش الفرنسية. وكان هناك تيار معتدل في فرنسا يقبل بوجود ملكية دستورية، وعقد الصلح مع إنكلترا، إلا أنهم من رجال قليلي العدد في المجالس التشريعية، لم يكونوا قادرين على مواجهة نابليون وتياره الخانق على إنكلترا، وقد جرت حملة لإلقاء القبض على الرجال المتشككين، وأرسلوا إلى المحاكم في كايين، وأصدرت المحاكم العسكرية الأحكام العرفية بالإعدام والنفي ضدهم، وكان من بينهم عدد من أرقى رجالات فرنسا أمثال بشجرو وبرتلمي وكارنو، وجاء الوقت الذي أصبح نابليون بنفسه قادراً على القبض على زمام الحكم.

وفي إبريل/ نيسان ١٧٩٧ واجه الأسطول الإنكليزي تمردات خطيرة في اسبتهد وأكنور، واستخدمت سياسة القسوة والحزم ضدها، وأعيدت الأمور إلى نصابها، وتلا ذلك إحراز نصر في كمبردون وأبي قير، ففي الأولى استطاع دنكان Duncan ان يسحق الأسطول الهولندي في أكتوبر/ تشرين الأول، وفي الثانية في أغسطس/ آب ١٧٩٨ دمر القائد الإنكليزي نلسن في خليج أبي قير الأسطول الفرنسي الذي حمله نابليون إلى مصر، فحصل الإنكليز بذلك على تفوق بحري في البحر المتوسط، وكُسرت الماكنة العسكرية الفرنسية وأحلام نابليون في إقامة مملكة الشرق.

وأدى الانتصار الإنكليزي إلى إقامة تحالف مع إيطاليا ضد فرنسا، وسرت إدارة على خوض الحرب من فينا إلى بطرسبورغ والقسطنطينية في شكل دعم عسكري وسياسي ومالي لدحر ووقف انتصارات فرنسا، وفي حملة صيف عام ١٧٩٩ فقدت فرنسا جميع ما كان نابليون قد أحرزه في إيطاليا، وأزيلت الجمهوريات الفرنسية في إيطاليا.

وبدخول الدولة العثمانية الحرب تضاءلت فرص نابليون في الوصول إلى الهند، واتجه بدلاً عنها إلى سوريا في حملة من ثلاثة عشر ألفاً من المقاتلين، ووصل في مارس/آذار ١٧٩٩ إلى أسوار عكا، حيث أوقفه سدني سميث وفيليبو، وتكبد نابليون خسائر كبيرة، وانسحب خاسراً من سوريا، وعاد إلى بلاده تاركاً جنوده يحاولون التخلص من المأزق الذي أدخلهم به سيدهم، ولكن الانتصارات التي حققها نابليون في

مصر في يوليو/ تموز ١٧٩٩ خففت من هذه الحقيقة الصعبة(٧).

٣- القنصلية:

حاولت فرنسا بعد عقدين من الحروب ان تعود إلى السلم، وإقامة حكومة منظمة وحالة الفوضى وعدم الاستقرار، ورأى الساسة في باريس ان ينهوا هذه الحالة بتحرير بلادهم من الصراعات العرقية والطائفية وإنشاء عهد جديد، وكان من هؤلاء الرجال شخص يعمل في السفارة الفرنسية في برلين عام ١٧٩٩ اسمه سييز Sieyes، وعُيِّنَ عضواً في حكومة الإدارة، وله ذهنٌ نيِّر، وفكرٌ واضح، يسعى لتقرير شكل الحكومة الثورية، وهو خطيب في الجمعية الوطنية، وصاحب فكرة تقسيم فرنسا إلى مديريات، والمتشدد على الكنيسة والمستشار للجيرونديين.

ووجد نابليون بهذا الرجل ضالته المنشودة وحليفه الأوفر، وفي التاسع من نوفمبر/ تشرين الثاني في ١٧٩٩ نقل إلى حديقة سان كلوبيا بباريس مقر لجتماع مجلسي الشيوخ والخمسمائة، وأعلن ان المؤامرة قد حيكت على أخيه نابليون، وأمر الجنود ان يطردوا الأعضاء من قاعة الاجتماع لإخماد الحرية البرلمانية، وتم تقويض حكومة الإدارة، وإلغاء المجلسين التشريعيين، وبعد أسابيع قليلة من هذا الانقلاب المسمى (انقلاب بريمر) تمت الموافقة بالأغلبية الكبيرة من الأصوات على دستور جديد، أصبح نابليون القنصل الأول من بين ثلاثة قناصل، والسلطان المطلق لفرنسا.

وقرر نابليون الحفاظ على ثمار الثورة، وخاصة التفوق في أوروبا، وكان معه خيرة رجالاتها تاليران وزير الخارجية، وفوشيه مدير الشرطة، ومجلس الدولة في فرنسا من اكفأ الخبراء بالدراية والسياسة، وتقلّد كبارُ المناصب العليا قيادةَ الجيش الفرنسي، واتبع نابليون سياسة ذكية في الصراعات والتناحرات الطائفية والمذاهب العرقية، وأعاد حرية العبادة الكاثوليكية، وأبرم عام ١٨٠٢ اتفاقاً مع البابا، وتصالح مع إقليم فاندي، والغى قوانين اليعقوبيين الصارمة، واستدعى جودان المالي الضليع ليضع لفرنسا نظاماً ضريبياً، وأسس بنك فرنسا عام ١٨٠٠، وبدأ عهد الاستقرار السياسي والمالي.

أما في أوروبا فقد ظلت النمسا وإنكلترا منافستين لنابليون بعد أن انسحب بول قيصر روسيا، ولهذا السبب اختار نابليون النمسا هدفاً أولاً له باعتبارها الأضعف مقارنة مع إنكلترا، وألحق بها الهزيمة بسهولة، وحقق في مارنجو - في الرابع والعشرين من يونيو/حزيران ١٨٠٠ - نصراً على النمسا، بحيث كان الأول في عهد القنصلية، ثم في الثالث عشر من ديسمبر/ كانون الأول اكتمل النصر في هوهنلندن على النمسا، وتم عقد الصلح بطلب من الأخيرة، وهو (لينفيل) في التاسع من فبراير/ شباط ١٨٠١، ووصلت فيه الحدود الفرنسية إلى ضفاف الراين، واعتُرف بالجمهوريات الأربعة الفرنسية باتافيا وهلفاتيا والألب الشمالية وليجوريا.

٤- إنكلترا والحصار القاري:

أما نابليون فكانت مغامراته هدفها الأساس سحق إنكلترا، وقد رأى في فكرة الحصار القاري خير طريقة لتحقيق ذلك، وإقفال الأسواق الأوروبية أمام البضائع الإنكليزية، ووجه إسبانيا لغزو البرتغال، في الوقت الذي أرغمت فيه حامية فرنسية ملك نابولي على إقرار سياسة تجارية ملائمة لفرنسا.

ولكن نابليون أدرك ان الحصار لا يمكن ان يكون فرنسياً بحتاً، بل يحتاج إلى موقف أوروبي موحد يفرض سياسة الحصار، وقد ساعد في تحقيق ذلك دعم بول الأول قيصر روسيا المعجب بعبقرية نابليون، وكوّن مع الدانمارك والسويد وبروسيا (عصبة الحياد المسلح) والإضرار بحقوق بريطانيا خاصة، وحماية حقوق المحايدين.

وكان نجاحُ بول الأول في الحصول على تأييد الدول الأوروبية الشمالية للدفاع عن الحياد المسلح قد حقق ما أراده نابليون الذي سارع للاستفادة منه، إلا انه في الوقت الذي اتخذ المشروع خطراً على إنكلترا، بدأ ينهار انهياراً تامّاً بعد ان اغتيل في فتنة نشبت في القصر الإمبراطوري في مارس/آذار ١٨٠١، وحطّم نلسن في إبريل/ نيسان من العام نفسه الأسطول الدنمركي، فقضت على الجماعة الشمالية التي راحت من قبل تحكم الخناق في الحصار البحري على إنكلترا.

ومهدت هذه الحوادث في عقد صلح أميان Amiens في مارس/ آذار ١٨٠٢،

ولكن خطر الحرب وعدم السلام ظل قائماً، طالما ان التجار الإنكليز يعاملون كأعداء وأنه ليس هناك تفاهم حقيقي بين الفرنسيين والإنكليز[٨].

الفصل الثاني

القنصلية والحصار القاري والإمبراطورية النابليونية



أولاً: إنجازات نابليون المدنية

أعاد نابليون للحكومة في فرنسا هيبتها واحترامها بعد فترة الفوضى وانعدام الأمن والاستقرار، فخلّف نابليون النظام والطاعة والخضوع في المجتمع الفرنسي، في حين انحدرت إلى حد ما القوى الأدبية التي ساعدت في تقوية نابليون ودعمه، وانحدرت روح الدين والتراث والتقاليد في فرنسا والآداب العامة.

كان نابليون غير ملتزم بدين رسمي أو تقاليد معينة، وسار حسب تقاليد وأخلاق اجتماعية ذات هيبة واحترام، مع اتباع القسوة والوحشية عند اللزوم، وقد وُلد محباً للقيادة والزعامة، ولذلك وجدته خير مُعين لكل قوة، فدَعَمَ الدين والتعليم والروح العلمية في إدارة الحكومة لأنها تدعم الحكم والحاكم، وآداب السلوك التقليدية لانها تردع سخرية الفرنسيين اللاذعة.

وكان عمله الجمع بين فرنسا القديمة وفرنسا الجديدة، وان يجمع القساوسة والمهاجرين واليهود والبروتستانت والملحدين واليعاقبة لخدمة الدولة وبذل الجهود لرفع شأن الدولة واستقرارها.

كانت حكومته غريبة لم تعرفها فرنسا من قبل، حكومة استبدادية، وقائمة على الانتخابات التشريعية في أعوام ١٨٠٠و١٨٠٢و١٨٠٤، ونجح في الحصول على تأييد الأمة، في المرة الأولى جعلته الانتخابات قنصلاً لمدة عشر سنين، وفي الثانية قنصلاً مدى الحياة، وفي المرة الاخيره أقرته إمبراطوراً بعد منادلته بنفسه، وإذا كانت حروب نابليون لم تلبث ان ضاعت واختفت فإن أعماله المدنية في فرنسا بقيت وترسخت، في كل إدارة مدنية ومقاطعة ومصلحة لتحسين رفاهية الشعب، واختفت تقاليد النظام القديم الواقفة بوجه الإصلاح، والكل يعمل في مجاله ويخضع لمديره.

لم يكن الاتفاق مع البابا عام ١٨٠١ موضع ترحيب لدى رجال الدين والمثقفين، ولهذا حاول نابليون التقرب من الكنيسة عام ١٨٠٢ بعد مفاوضات طويلة أجراها، ووصل إلى اتفاق مع البابا الجديد بيوس السابع.

وقام نابليون بصياغة القانون الفرنسي، وكان من أهم انجازاته بعد ان كان حلماً منذ القرن الخامس عشر حتى استطاع نابليون انجازه بفترة قياسية عام ١٨٠٤،

وتم دمج القانون المدني على أساس النظام القديم الأساسي السائد في القانون المدني، ومعه قوانين جديدة صدرت زمن الثورة، بحيث خرج قانون جديد نال اعجاب نابليون ومستشاريه، وهو القانون المدني على أساس مجتمع جديد قائم على القضاء النزيه، ومجتمع متمرن قائم على المساواة الاجتماعية والتسامح الديني ولحترام الملكية الخاصة والحياة العائلية المتماسكة، وقدم هذا القانون خدمة لفرنسا وأوروبا كلها بعد ان بسط نابليون القانون والقضاء على المجتمع الفرنسي بجميع طبقاته، وأذاع هذا القانون شهرة فرنسا أكثر من أي شيء آخر في النظم الجديدة التي وضعتها الثورة، وانطوى على جوهر الثورة وفلسفتها، وجمع الابتكار والعرف القديم، والحرية مع النظام.

أما في التعليم فقد وضع نابليون مشروعاً للإمبراطورية أكثر صرامة من نظم الجزويت، ورأى عكس النظام الإنكليزي ان التعليم لا يمكن ان يترك لجهود خيرية وأعمال فردية وأوقاف للإنفاق على التعليم، ولكنه كان يرى ان المدارس والتعليم الخاص يجب ان يخضع للمراقبة والإشراف الحكومي، وان على الطلبة ان ينخرطوا في واجبات الدولة، والجيش والخدمة العامة وتقديم النفس فداء للبلاد.

ولهذه الغايات أنشئت في عام ١٨٠٨ جامعة بإدارة الدولة، ومهمتها القيام بواجب تنظيم جميع فروع الثقافة العامة، وجامعة فرنسا التي أسسها نابليون والمقسمة إلى كليات أُدخلت عليها تعديلات، ووُضعت بذور تهيئ للنظم المركزية.

ثانياً: الإمبراطورية

وصلت العلاقات بين نابليون وإنكلترا إلى درجة من التوتر لا سيما وان الأخيرة كانت تراقب تطورات الاعمال النابليونية بعد ان استقرت حامية فرنسية في هولندا، وبدأت تريد استعادة تفكيرها في ان تكون مستعمرة الرأس تابعة لهولندا، وحينما تحققت ان بيدمونت والفالية ضُمتّا إلى فرنسا، وان سويسرا والألب الشمالية أعطيتا دستورين جعلاهما أكثر قرباً من الخضوع والنفوذ للفرنسي، شعرت إنكلترا حقيقةً بالخوف من الطموحات الفرنسية إلى ما بعدها نحو الهند، مما أثار شكوك للحكومة البريطانية تجاه نوايا نابليون.

وفي هذه الأثناء حيكت في شتاء عام ١٨٠٣ مؤامرة أوسع اشتملت على عدد

من قادة الجمهورية يتواطؤ مع وزراء إنكليز ودعاة للملكية، إلا ان بوليس نابليون كان يقظاً، وكان من المفروض ان المؤامرة تتم في نورمانديا وبريتانيا، وصادف ان الدوق دانجيان من سلالة آل كنديه يقيم في إتنهايم ببادن قرب الحدود الفرنسية، وقرر نابليون قتله بعد ان كان قد قبض على المتآمرين مورو وبشجرو وكدورال قبل ذلك، فزال الخطر، وظن نابليون ان دانجيان مشترك في المؤامرة، ثم أعدم سراً في الحادي والعشرين من مارس/آذار ١٨٠٤ بعد محاكمة عاجلة.

واقترح كيريه في الثالث والعشرين من إبريل/نيسان ١٨٠٤ وهو من رجال الثورة المتشددين اقتباسَ الوراثة في انتقال التاج، ولن يُتخذ بشكل يرضي نابليون، وتقبله تقاليد شعب ما زال ثورياً ولا يتخوف من شيء مثل عودة الملكية إلى النظام السياسي في فرنسا.

في مايو/أيار من العام نفسه منح مجلس الشيوخ الاستشاري نابليون لقب إمبراطور فرنسا، وحقق هذا التغيير موافقة كاملة من مجلس الشيوخ، والأمة والبابوية، ولقد كان هذا تحدياً للنمسا بشكل خاص بعد ان وضع هذا الإمبراطور تاج لمبادريا في ميلان في مارس/آذار ١٨٠٥ على رأسه، ثم زيارته إلى آخن ودلالاتها، كي يختبر ولاء الراين وولايتها، وتبين حقيقة ان الإمبراطورية الرومانية المقدسة قد قضي عليها نهائياً، وأزيح سقف الإمبراطورية الألمانية، واستعيض بدلاً عنها بعامين قيام إمبراطورية نمساوية وراثية جديدة، والتي ظلت قائمة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨.

وقد واجهت إمبراطورية نابليون تحدياً أوروبياً منذ البداية في حلف أو تحالف دولي في أغسطس/آب ١٨٠٤ بين (إنكلترا والنمسا وروسيا والسويد ونابولي) من جانب، وفرنسا وإسبانيا من جانب آخر.

وكانت خطة نابليون الحربية تقضي بدء الحرب في غزو إنكلترا، وضرب الملك جورج الثالث، وأرسل جيشاً فرنسياً من (٢١٠) آلاف مقاتل في معسكرات رابطت على سواحل بحر الشمال والقنال، وانتظروا عامين في حين كان نلسن يراقب أسطول طولون وكورنواليس يحاصر برست، وظل الأمر هكذا دون مواجهة مباشرة.

وفي يوم الحادي والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول ١٨٠٥، وبينما كان نابليون في بافاريا، أحرز نلسن النصر الذي فرض السيادة البريطانية على البحار في معركة الطرف الأغر، حيث هاجم نلسن الأسطولين الفرنسي والإسباني بواسطة (٢٧) سفينة حربية، وحطم الأسطول الفرنسي الإسباني، بحيث أصبحت المستعمرات التابعة لهما تحت الأسطول البريطاني رغم سقوط نلسن صريعاً في المعركة[٩].

ثالثاً: نابليون والحروب الأوروبية:

١- فرنسا ووسط أوروبا:

فشل نابليون في خططه البحرية، ولكن أعقب هذا الفشل سلسلة من الانتصارات في أولم واسترلتز وفريدلندبين بين (١٨٠٥-١٨٠٧)، وأجبرت هذه الانتصارات النمسا وبروسيا على إبرام صلح وضع في تلست Tilist بين نابليون واسكندر قيصر روسيا، توطدت فيه قبضة الإمبراطورية على أوروبا الوسطى.

واستمرت الانتصارات الفرنسية على مسرح أوروبا بعد منازلة النمسا وبروسيا لفرنسا، ولحق بالنمساويين ضربة قاصمة في معركة استرلتز في الثاني من ديسمبر/ كانون أول ١٨٠٥، بحيث أخرجتهم من الحرب.

حاول تاليران ان يقترح على سيده نابليون ان يقوم بايجاد حلفاء، مثل النمسا، وأن يتبع سياسة المصالحة، ومساعدة النمسا في توسيع رقعة دولتها في البلقان، كتعويض عن الخسائر التي لحقت بها. لكن نابليون رفض ذلك، وأيد معاهدة برسبورغ في السادس والعشرين من ديسمبر/كانون الأول ١٨٠٥، والتي قطعت أوصال النمسا، وسلبتها ثلاثة ملايين من السكان، وسلمت رعاياها في التيرول إلى بافاريا.

والشيء نفسه حصل لبروسيا التي لحقت بها إهانة كبيرة، فقد طلب إليها نابليون ان تستولي على هانوفر، وتعلن الحرب على إنكلترا طبقاً لمعاهدة شوفبرن في الخامس عشر من ديسمبر/ كانون الأول ١٨٠٥، ولما سمعت حكومة فردريك الثالث بأن نابليون اتفق مع إنكلترا على إعادة هانوفر لها، أغضب ذلك البروسيين، وعدّوها إهانة لهم، وحدثت مواجهة في يينا ولورشتاد.

وفي معاهدة (تلست) فرض على بروسيا عقوبات كبيرة رغم توسلات الملكة

ماري لويز، فأقام دوقية وارسو خاضعة لحكم ملك سكسونيا في الجنوب، وأنشأ مملكة وستفاليا في الغرب، ونصّب أخاه جيروم بونابرت عليها، وضم إليها ولايات سلخها من بروسيا، وجنى منها تعويضات حربية باهظة، وأبقى جيشاً ثقيل الوطأة على الأراضي البروسية، وعمل على تقليص الجيش البروسي بشكل كبير.

أما القيصر الروسي اسكندر الأول الصديق الحميم لنابليون في ظل معاهدة (بكست) وما تلاها، فقد اعترف رسمياً بانتصارات نابليون، وربط نفسه بمواد سرية في المعاهدة المذكورة، بان ينضم إلى الحصار القاري في حالة عدم قبول إنكلترا الوساطة الروسية بينها وبين فرنسا، وان يجبر الدانمارك والسويد والبرتغال والنمسا ان تعلن الحرب على التجارة الإنكليزية.

وهكذا وصل نابليون في وسط عام ١٨٠٧ إلى قمة مجده وانتصاراته، بعد ان أصبحت النمسا وبروسيا تحت قبضته، وروسيا حليفته في وقت قام جورج كاننج G. Canning وزير الخارجية الإنكليزي – بعد ان علم بصلح تلست – بالاستيلاء على الأسطول الدنمركي في كوبنهاكن في سبتمبر/ أيلول ١٨٠٧ قبل ان يقع في قبضة الأعداء، فأتم عمل من سبقه وهو نلسن وحصل لبلاده على سيادة بحرية واسعة.

توجّه نابليون نحو إيطاليا، وحاول فرض الحصار عليها، ولكنه كان يدرك غضب البابا، وأهمية احترام مشاعر الكاثوليك في إمبراطوريته الواسعة، ولكن نابليون لم يتورع من ذلك، ونفى البابا في مايو/ أيار ١٨٠٩ من ولاياته، وألقاه في السجن وضم أملاكه وربطها بالإدارة الفرنسية. والحق ان نابليون أثار غضب الإيطاليين واستنكارهم، وكانت غلطة كبيرة ارتكبها هزت سلطاته في إيطاليا وأوروبا.

٢- إسبانيا:

سنّ نابليون الهجوم على إسبانيا، وكان الشعب الإسباني في عزلة عن الشعوب الأوروبية وما يجري فيها من عادات ومثل وأفكار مختلفة مع الفقر والجهل والمتفشي فيها، وعدم امتلاكها أسطولاً تجارياً، وبعد موت الملك المستنير شارل الثالث (١٧٥٩-١٧٨٨) أفضل ملوك آل بورون في إسبانيا، استعاد أعداء الإصلاح وانصار الرجعية مكانتهم وسيطروا على البلاط والحكومة، ولم يتخوف الأسبان من الجيوش الفرنسية

وتطورها، وضعف قوتهم الإسبانية الحربية، علماً أن الجيش الإنكليزي كان كقوة صغيرة في إسبانيا، ومع كتائب برتغالية وإسبانية وطنية، ودعم الإنكليز المقاومة الشعبية الأيبيرية ضد الخطر الفرنسي، وكان القائد الإنكليزي هو آرثر ولزلي A. Wellesley المقاتل القادم من الهند، وأظهر قوة وشجاعة في شبه الجزيرة الأيبيرية ووجه طاقاتها ضد الخطر أو العدو المشترك.

وحقق النصر في فميرو في أغسطس/ آب ١٨٠٨، ونجح في استخدام المشاة في صفوف مقاتلة ألحقت الخسائر بالأعداء.

وفي معركة يينا عام ١٨٠٦ أمر جودوا عشيق ملكة إسبانيا والحاكم الفعلي للبلاد بتعبئة الجيش الإسباني وملاقاة نابليون وجيشه، فما كان من الأخير إلا ان انتقم منه، وأجبر الاسبان على توقيع معاهدة في فنتنبلو في أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٠٧، تعهدوا فيها بالاشتراك مع فرنسا ضد البرتغال، ضد البلد الصغير الذي يوجد فيه الأمراء الإنكليز والأساطيل الإنكليزية، والأسواق المفتوحة أمام التجارة الإنكليزية، وتم دخول نابليون الأراضي البرتغالية بسهولة، وعزم على طرد آل بوربون من إسبانيا، وتدفقت القوات الفرنسية على إسبانيا عبر جبال البرنس، واستولت على الحصون على الحدود، وتقدمت إلى مدريد. وتم خلع ملك وملكة إسبانيا بسبب عدم مقاومة الغزو الفرنسي، وتنازل شارل عن المُلك، وارتقى محله ابنه فرديناند، ولكن الجيش الفرنسي بقيادة ميرا زحف إلى مدريد، ورفض نابليون الاعتراف بالملك الجديد، وتم توجه الأسرة المالكة إلى بايون، وأكره الملك وولي العهد على التنازل عن العرش، وأصبح يوسف بونابرت شقيق نابليون في مايو/ أيار ١٨٠٨ حاكماً، وجلس على العرش الإسباني، وأصبح ميرا زوج أخت نابليون حاكماً على نابولي في يوليو/تموز من العام نفسه.

لكن نضال الشعب الإسباني لم يتوقف، فاضطر الأسبان عند خلو العرش ان يهتموا بشئونهم، وأنشأوا مجلساً مركزياً، التجأ إلى اشبيلية، ثم قادس، وفيه عقد (الكورتيز) الذي صاغ الدستور عام ١٨١٢، وتم فيه قبول فكرة الملكية الوراثية، وحق الانتخاب للأسبان الكاثوليك، وإنشاء مجلس نيابي واحد، وتمثيل المستعمرات وإلغاء

للتعذيب في للتحقيق للجنائي ومصادرة الأملاك، وكانت أحكامه أرقى مما يتوقع بالنسبة لإسبانيا.

٣- ألمانيا:

كان النظام للذي وضعه نابليون في حكم ألمانيا قاسياً على الشعب الألماني رغم انها نظم عملت على ازاحة العقلية الرتيبة وفتح الآفاق لأفكار جديدة، واتبع مشروع نابليون السياسة الفرنسية التقليدية، وقد شكل في يوليو/ تموز ١٨٠٦ اتحاد الراين تحت الإمبراطور الفرنسي وقيادته، ليقوم كعامل توازن في النمسا وبروسيا. ولم يكن في ألمانيا من جيش يستطيع ان يقف بوجه نابليون وجيشه الكبير مع شعور بافاريا بأن النمسا تشكل خطراً ماثلاً، وفي الراين حيث البروسيون غير محبوبين، وكان هذا الشعور ملائماً لأغراض فرنسا.

ولهذه الأسباب لم يتأثر الأمراء الألمان بما حدث على يدي نابليون في النمسا، والإمبراطورية الرومانية المقدسة، أو بروسيا أو مملكة وستفاليا التي ضمت هس وهانوفر وبرونزوك، وضم أهلها بعضهم إلى بعض بالإكراه تحت حكم الملك جيروم أصغر إخوة نابليون. وأصبحت ألمانيا أداة بيد نابليون في حربها ضد إنكلترا، وأجبرت على قطع علاقاتها بالمستعمرات الإنكليزية، وحرمت تجارتها من الدخول إلى الأسواق الفرنسية، في وقت أصبحت ألمانيا موضع للنهب والسلب والابتزاز، وبدأ شعور الشعب الألماني بالاستياء نحو الفرنسيين والرغبة في نمو الأمة الألمانية وطرد الاستعمار الأجنبي والدفاع عن الراين(١٠).

الفصل الثالث

نهاية عهد نابليون

وعقد مؤتمر فينا ١٨١٥

أولاً: بدايات التراجع

بدأت تظهر مغامرات نابليون الإسبانية، وكأنها تُضعف من الإمبراطورية الفرنسية، فإن تسليم (٢٣٠٠) جندي فرنسي في بايلن في التاسع عشر من يوليو/تموز عام ١٨٠٨، كان علامة على يقظة القومية الإسبانية وهدم الإمبراطورية، وقد شجع هذا المثال الإسباني للنمسا في استئناف القتال والمقاومة، وتَوغلَ النمساويون في الأراضي البافارية.

وكان نابليون يطارد الجيوش الإسبانية في كورونا، فقد عاد إلى مواجهة التهديد الإسباني في إبريل/ نيسان ١٨٠٩ بعدما حقق التفوق في الجانب الإسباني، وأكمل المعارك في آينسبرغ وأكهمل ولاند شوت، ونُحر النمساويون إلى هنغا في الدانوب الأوسط، وانتصر وجرام في يوليو/تموز ١٨٠٩، ثم حدثت الصدمة التي لقيها في فينا، وقد كلفته هذه الكثير، والصعوبات التي واجهته، وكان الجيش النمساوي أكثر اختلافاً عن ما سبق من حيث التدريب والقيادة والروح المعنوية، وأدرك نابليون هذه الأمور.

هذا فضلاً عن قيام ثورات أخرى في التيرول ضد البافاريين، وبروسيا، رغم انها أخمدت دون عناء، لكنها أكدت على ظهور الضعف في الإمبراطورية، بل ان فرنسا نفسها حصل فيها نوع من التململ، وفي مؤتمر عقده نابليون مع اسكندر الأول في إرفرت Erfurt عام ١٨٠٨ أدلى تاليران بهذه الملاحظة، وهي ان فتح بلجيكا والوصول إلى حدود الراين هما من فتوح فرنسا، أما غيرها من فتوح فهي تتبع لنابليون.

ثانياً: الحرب مع روسيا

في هذا الوقت كان نابليون يسير تدريجياً نحو روسيا، والحجة ان روسيا رفضت في ديسمبر/ كانون الأول ١٨١٠ إغلاق موانئها في وجه السفن المحايدة، وفرض ضريبة كمركية على واردات المستعمرات الإنكليزية، ولكنها كانت ضارّة بالواردات الفرنسية.

ولم يكن نابليون يطيق هذا التحول في الموقف الروسي، وهو الذي أثارته

الشكوك دوماً من الصداقة التي عُقدت على عجل عام ١٨٠٧ في تلست بين البلدين، فهو لم يكن يثق بالقيصر، والأخير لم يغفر له تشجيعه للبولنديين، أو زواجه من ماري لويز النمساوية، كما ان الحصار المفروض في كل مكان كان منه ضرر وإرهاق لتجارة روسيا.

ولهذا عقد العزم على مواجهة روسيا على أمل تحقيق نصر حاسم كما حققه في فريدلند، والظفر به على الحدود الروسية قد يأتي بصلح واضح، وأيضاً حلمَ نابليون في استخدام روسيا كمحطة بين آسيا وأوروبا، ولكن نابليون لم يظفر بما كان يريد لا الصلح ولا النصر، وما جاء منتصف أغسطس/ آب ١٨١٢ حتى كان نابليون في سمولنسك دون ان يحقق النصر الحاسم، بعد ان فقد مائة ألف من جيشه الكبير، وقرر إلغاء خطته الأولى التي تؤكد على حصار وحملة لمدة عامين، وعزم على التغلغل في قلب روسيا سعياً وراء نصر كاسح قد يدمر القيصر ويحمله على عقد الصلح معه.

لكن ما حصل في إسبانيا، حدث مثله في روسيا فقد ألهبت الحملة الفرنسية روح الوطنية والقومية في نفوس الشعب الروسي، ووصل الأمر إلى إحراق موسكو لمنع العدو من التغلغل في الأراضي الروسية، لمضايقة العدو والنيل منه، ورغم ان نابليون قد حقق بعض النصر لكن اسكندر الأول لم يتوصل معه إلى صلح، فقرر نابليون الانسحاب من الشتاء الروسي، وقضى هذا التراجع على قدرة نابليون في السيطرة على أوروبا، وكان إيذاناً بعصيان الشعب الألماني ضد حكمه، وجر عليه الهزيمة، ثم التنازل عن الحكم والمنفى.

ثالثاً: الحرب في ألمانيا

وجدت حرب التحرير الألمانية الطريق لهزيمة نابليون في أوروبا، وخاصة وسطها، وشاع في الشعب الألماني عاطفة قومية، وصار تحرير الوطن من الأجنبي هو الأساس، ومواجهة الفرنسيين بكل الطرق، وتضافرت كل القوى الوطنية خاصة في شمال ألمانيا من شعراء وفلاسفة ألهبوا مشاعر الناس، ولكن كان لا بد من تضافر جميع القوى الألمانية لقهر نابليون وجيشه، وكانت بروسيا وحدها لا تستطيع ان تحقق هذا وهي التي لا تملك جيشاً قادراً على ذلك، وترتب عليه ان تحرير ألمانيا يتطلب

مساعدة النمسا، ولكنها كانت تهتم أساساً بالسيطرة على شمال ووسط إيطاليا، ومن ثم على الفاتيكان أكثر من اهتمامها بالعمل على مواجهة المخاطر، وهو حماية ألمانيا من الاعتداء الفرنسي في الغرب.

ولم يكن للنمسا مصلحة في قيام دولة ألمانية متحدة، وكان مترنيخ Metternich (١٧٧٣-١٨٥٩) صاحب السياسة النمساوية الآن له وجهة نظر بشأن مستقبل ألمانيا تغاير الأفكار التي تجول في خاطر هاردنبرغ وشتين في برلين، للزعيمين البروسيين اللذين أرادا طرد نابليون من ألمانيا، ثم يجعلان دولة ألمانيا دولة متحدة، وكان مترنيخ يرغب في فرض توسطة على الفرق المتناحرة، وإخراج نابليون من ألمانيا عن طريق المفاوضة، وإزالة حكم فرنسا عن اتحاد الراين إذا أمكن ذلك، وبذلك ينجب اتحاداً ألمانياً من ولايات متساوية خاضعة لزعامة النمسا رغم انه اتحاد واه.

وتغلبت وجهة النظر النمساوية، وتأخرت الوحدة الألمانية إلى عام ١٨٧٠، ويرجع ذلك إلى ان مساعدة النمسا الحربية كانت ضرورية لتحرير ألمانيا عام ١٨١٣، وقد استطاعت النمسا بتعاون الولايات الألمانية الجنوبية معها طوعياً واختيارياً أن تنشئ ألمانيا وفق رغباتها.

ولهذا فإن نابليون في حربه على ألمانيا عام ١٨١٣، لم يواجه شعباً متحداً، بل حكومات دخلت القتال في مراحل مختلفة من الحرب، ولم يكن من اليسير التأليف بينها رغم الأماني المشتركة لكي تسير معاً طبقاً لخطة مشتركة، وكانت النمسا تغار من بروسيا، وكانت جيوش اتحاد الراين لا تزال تحارب تحت لواء نابليون، وفيما عدا الرغبة المشتركة في التخلص من الفرنسيين لم يكن هناك اتفاق سياسي نهائي بين فينا وبرلين.

بيد ان روسيا والنمسا كانتا متفقتين معاً على ضرورة إرغام نابليون على التنازل عن فتوحه البولندية والألمانية، إلا ان نابليون رفض هذا، وردّ على مترنيخ في السادس والعشرين من يونيو/ حزيران ١٨٣ بقوله:

"ما الذي تترومه مني؟ اتقصد ان أمرغ

شرفي في التراب؟ إن هذا لن يحدث أبداً.
إني أعرف كيف أموت. ولكني لن أنزل عن
شبر واحد من الأرض، فقد يهزم ملوككم الذين
ولدوا على أرائك العرش عشرين مرة، ومع
ذلك يعودون إلى عواصمهم، اما انا فليس لي ذلك".

لكن هذه الروح القيادية العنيدة التي لا تقبل أية تسوية، واجهت هزائم حربية أخذت تتعاقب على نابليون، وأرغمته على التنازل عن عرشه، وحتى بعد انتصار خصومه عليه، عرضوا عليه الصلح في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨١٣ على أساس ان تحتفظ فرنسا بحدودها الطبيعية، الألب الراين والبرانس، ولكن هذا العرض رُفض.

ولما تمّ غزو فرنسا في عقر دارها، وأوقِع بجيشها المدافِع هزيمة منكرة، كانت شروط الحلفاء أقسى، ورفض نابليون فكرة التضحية بسافوي وبلجيكا وقبول الحدود القديمة للملكية الفرنسية على ان يحتفظ بعرضه، ولكنّ رفضه ذلك العرض لم يُبْقِ أمام الحلفاء سوى تنازله عن العرش بعد ان انزل الكثير من ضحاياه الملوك عن عروشهم.

وتوقفت نتيجة الحرب على التصميم وقوة الإرادة، أكثر من إعداد الجيوش، ووقف نابليون وجهاً لوجه أمام أعداد من قوات متفوقة غربية كبيرة، تحالفت فيها أوروبا بأسرها تقريباً، وحتى برنادوت ضابطه السابق وولي عهد السويد بعد ذلك، أرسل جيشاً إلى المعركة ضدّ سيده السابق نابليون من أجل احتلال النرويج، في الوقت الذي تُطبق فيه جيوش النمسا وبروسيا وروسيا والسود ضد الجيش الفرنسي في الأراضي الألمانية.

ورغم هذا التفوق الواضح أدار نابليون المعركة بفن ومهارة أثارت دهشة وإعجاب خصومه، وكان جيشه أقلَّ عدداً، ومنهكَ القوى، وقليلَ الخبرة بعد ان قُتلت اعداد كبيرة من أصحاب الخبرة من قادته، ولكن نابليون نجح في إلحاق الهزيمة بجيش الحلفاء تحت قيادة شفارتز نبرج لمدة يومين من القتال الضاري بين (٢٦-٢٧ أغسطس/آب ١٨١٣)، ولكنه وقع في حصار من خصومه، وألحقت به مذبحة في

ليبتزغ، وقام مع بقايا جنوده في العام التالي بمعارك في السين والمارن ضد جيشي بلوخر وشفارتزنبرغ، وأدار المعركة هي للشمال ضد البروسيين، وبالجنوب في مواجهة النمساويين داحراً أعداءه مرة بعد أخرى.

لكن هذا كله لم يفده، وذهبت جهوده هباء، وواجه القائد البروسي بلوخر، ولم يتراجع، وقرر الصمود في لاون وكروان في قتال شديد، وفتح الطريق إلى باريس، وتراجع نابليون غرباً وعَسكَرَ في فنتبلو، وألزم قادة الجيش الفرنسي نابليون على الإقرار بالواقع والتنازل عن الحكم، ومن هناك وفي وداع للحرس جعل من بطلاً رحل إلى جزيرة إلبا Elba، وكان تاليران (١٧٥٤-١٨٣٨) الكاهن والأسقف ووزير خارجية نابليون هو الذي أقنع إسكندر بوجوب استدعاء بيت بوربون لحكم فرنسا بعد رحيل نابليون.

ولم يكن هناك من بديل في هذا الوقت لعودة لويس الثامن عشر بعد خمسة وعشرين عاماً قضاها في المنفى، فهو على الأقل سيجلب الاستقرار والهدوء ومودة أوروبا، وعودة الأسرة الملكية إلى وطنها رافعة الراية الملكية البيضاء بدل الراية المثلثة الألوان الشهيرة.

ووُقّعت معاهدة باريس في الثلاثين من مايو/أيار ١٨١٤، ولم تُشر إلى دفع فرنسا لغرامة حربية أو تعويض ما، أو احتلال لأراضيها، بل جُرِّدت الأراضي التي انتزعها نابليون من أوروبا، ويبدو ان الحلفاء أدركوا ان حليفهم لويس الثامن عشر يجب ان لا يستلم بلداً مقهوراً في ظل صلح غير عادل(١١).

رابعاً: مؤتمر فينا ١٨١٥

دعي إلى مؤتمر في فينا في نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٨١٤ لإقامة أوروبا الجديدة على أيدي الملوك والأباطرة والأمراء والساسة والنبلاء، ورسمت خارطة أوروبا على أساس تصفية حدود فرنسا الشرقية بمجموعة دول حاجزة لحماية وسط أوروبا من أخطار الثورة، فأقيمت في الشمال مملكة الأراضي المنخفضة، وظل الأمر على هذا حتى عام ١٨٣٠ حينما فُصم الاتحاد بين هولندا (الكالفينية) وبلجيكا (الكاثوليكية)، وفي الجنوب أقيمت سردينيا بضم جنوه وسافوي إليها، ووضع للراين

الوسطى تحت وصاية بروسيا وبدعم من إنكلترا.

ومُنحت النمسا مركزاً يسيطر على شمال ووسط إيطاليا، ونالوا مملكة لمبارديا والبندقية، واستعادوا تريستا ودلماسي، وأعيد فرديناند الرابع إلى عرشه في نابولي بعد اعدام ميرا عام ١٨١٥، وامتد نفوذهم من أقصى شبه الجزيرة الإيطالية إلى أقصاها، وخرجت النمسا من حروب نابليون ظافرة بحصة الأسد، وزاد عدد سكانها إلى (٤,٥) مليون نسمة، وكانت سيطرتها تكون كاملة على إيطاليا، وبرزت كرئيسة لاتحاد جرماني جديد التكوين.

ولكن الصعوبة الكبيرة التي واجهت ساسة أوروبا هي التسوية في وسط وشرقي أوروبا حول مصير وارسو التي اقتطعها نابليون من ولايات بروسيا البولندية وسلمها إلى ملك سكسونيا ليحكمها، وماذا يصنع بمملكة سكسونيا نفسها، فكانت روسيا تريد امتلاك بولندا، وبروسيا تريد امتلاك سكسونيا، ولكن النمسا وفرنسا لا تريدان مثل هذا الحل، فلا تريد الأولى ان تزاحمها بروسيا وتصبح أكبر مساحة وقوة، وكانت الأخيرة تأمل في قيام دولة بولندية محررة، وأخيراً وصل المتفاوضون إلى تسوية تنال بروسيا وفقها نحو ثلثي سكسونيا ومقاطعات الراين، وأقيمت في بولندا ملكية دستورية تحت حكم قيصر روسيا.

وكانت قاعدة الحقوق الشرعية التي نادى بها تاليران هي قوام تسوية مؤتمر فينا والحقوق المشروعة هي التي أعادت آل بوربون إلى فرنسا، وهي التي انقذت سكسونيا لآل وفتنز، وثبتت سلطان البيت المالك في سردينيا، ولم تتم الاستجابة لرغبات قومية للسكان، ولذا فإن مؤتمر فينا في ظل مترنيخ وتاليران وكاسلرية كان يؤمن بأن رخاء أوروبا لا يُنال بالعمل حسب رغبات الشعوب، بل بإطاعة السلطات الشرعية طاعة مطلقة تامة.

وفي الوقت الذي كان الوزراء مجتمعين في فينا، علموا في السابع من مارس/آذار ١٨١٥ بان نابليون قد وصل إلى الأراضي الفرنسية، وبادروا لإنهاء أعمالهم، وأعلنوا ان نابليون شخص مشبوه خارج عن حمى القانون، ووضعوا شروط التحالف ضده، وحرموه قبل ان يضرب ضربته، ووضع نابليون خططاً لعودة

فرنسا القوية أوروبياً في حملة يوجهها ضد بلجيكا، الدولة الساحرة لدى الفرنسيين على مدى السنين، وان امتلاكها سبيلٌ للسيطرة على المصب العظيم لنهر الراين، وان فقدانها كان أعظم ضربة موجهة للإمبراطورية، وان استرجاعها اعادةٌ للروح المعنوية للفرنسيين، فكان نابليون على حق في تسديد ضربته لبروكسل.

وفي نهار أحد أيام يونيو/حزيران ١٨١٥ تقرر مصير هذا الصراع الطويل، بين الأسر الملكية الأوروبية، وبين الثورة والثوار، وكانت واترلو الفصل الختامي من الفصول المفجعة للصراع المرير، ونهاية عصر أوروبي، وبدء عصر آخر.

وقُضيَ على فرنسا أن تتخلى عن دوقية بويون وبعض الأردن إلى مملكة الأراضي المنخفضة، وان تسلم حصون سارلوي ولندوا لألمانيا، وان تدفع غرامة قدرها (٧٠٠) مليون فرنك، وان تخضع لجيش احتلال لفترة من ثلاث إلى خمس سنوات، وان تعيد الكنوز الفنيّة التي سمحت لها معاهدة الصلح السابقة بان تبقيها في يدها.

غير ان الأحداث اكدت ان الحقوق المشروعة التي وضعت في فينا فشلت في الاستقرار والهدوء مع بقاء الثورة، ولم يستطع تحالف أوروبا ان ينقذ فرنسا من الانقلابات وعودة الإمبراطورية من جديد، ورغم ذلك فإن مؤتمر فينا منح أوروبا سلماً لمدة أربعين عاماً.

مقررات المؤتمر:

كان مترنيخ مستشار النمسا أقوى شخصية سيطرت على مناقشات مؤتمر فينا وأشد الأعضاء تمسكاً بعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل عام ١٧٨٩، وخاصة تعويض المنتصرين إقليمياً والعداء ضد فرنسا، وهي التي سيطرت على المؤتمر.

لقد أعاد المؤتمر لإيطاليا ما كانت عليه قبل حروب نابليون، وأعيد الحكام المبعدون كالبابا، وملك نابولي، ودوق تسكانيا، وضم جنوه إلى مملكة سردينيا لتقويتها

ضد فرنسا، وضم البندقية وساحل والماشيا الادرياتي إلى النمسا تعويضاً لها عن فقدان بلجيكا.

وقرر المؤتمر ضم بلجيكا إلى هولندا في دولة واحدة لتستطيع ان تقف أمام أية محاولات فرنسية للتوسع في المستقبل، وسُمّيت بالأراضي المنخفضة كمملكة، ووضع تاجها في أسرة أورانج صاحب الحق الشرعي في تاج هولندا.

أما بريطانيا فقد حصلت على مكاسب فيما وراء البحار في الأملاك الهولندية بشكل أكبر، وفي جنوب أفريقيا مستعمرة الكاب وسيلان، وفي مالطا، وجزيرة هلجولاند في بحر الشمال.

وأعيد إلى سويسرا استقلالها الذي فقدته عندما خضعت إلى نابليون، أما السويد التي فقدت من قبل فنلندا عام ١٨٠٩ فقد قرر المؤتمر ضم النرويج إليها نتيجة لوقوفها إلى جانب الحلفاء ضد نابليون عام ١٨١٣ وكمكافأة لها، وخضعت بذلك النرويج مجبرة تحت الحكم السويدي.

أما قضية بولندا، فقد قرر المؤتمر ان ينضم إقليمها الشرقي بوزن إلى بروسيا، وتحتفظ روسيا بالقسم الغربي باعتباره مِلكاً لها، وعادت بولندا إلى أوروبا بعد ان اقتُطع جانباً منها، ومُنح تاجها لعاهل أجنبي هو القيصر الروسي.

أما ألمانيا ذات الــ(٣٨) ولاية، فقد كانت مقسمة إلى ثلاث مجموعات: الاولى من دولتين النمسا وبروسيا، والثانية من خمس ولايات هي بافاريا وفورتيمبرغ وبادن وسكسونيا وهانوفر، اما المجموعة الثالثة فهي ولايات همبورغ وبرمن ولوبك، وقرر المؤتمر إعادة ألمانيا كاتحاد ضعيف يضم هذه الولايات وتأسيس مجلس الديت من حكام كل ولاية تحت رئاسة النمسا التي سيطرت في الواقع على الديت الألماني، وكانت بروسيا عضواً في الديت.

وتم تعويض بروسيا عما فقدته في منحها نصف ولاية سكسونيا، وأرض على الضفة اليسرى من نهر الراين بقصد إيجاد قوة منيعة ضد فرنسا، وحملت بروسيا لواء إعادة الزعامة الألمانية لتكوين الوحدة الألمانية الكبرى.

وقد دفعت مقررات مؤتمر فينا نحو تقوية الروح القومية الأوروبية، وجاءت

مراحل ما بعد المؤتمر لتدل على ثورات ضد النظم القائمة بين (١٨١٥-١٨٤٨) من فرنسا إلى إيطاليا وبلجيكا وألمانيا[١٢].

الفصل الرابع

الحلف المقدس في أوروبا
وثورات عام ١٨٣٠م

أولاً: الحلف المقدس

سببت الثورة الفرنسية وحروب نابليون العديد من المتاعب للحكومات الأوروبية، حتى اصبح زعماء ووزراء يفكرون في (التحالف الأعظم) بعد رحيل نابليون إلى جزيرة سانت هيلانة، وتثبيت لويس الثامن عشر على العرش، حتى باتت الفكرة المسيطرة عليهم هي العمل على منع عودة الثورة الفرنسية ونابليون إلى فرنسا بشكل تام ومطلق.

وكان من الطبيعي أن تكون حالة الغضب من الثورة الفرنسية على أشدها في الدول الأوتوقراطية الثلاث التي غزت جيوش نابليون أراضيها، ولم يجد قياصرة روسيا والنمسا وبروسيا صعوبة في تشكيل رأي عام نحو الالتزام بأن يكون لأوروبا حلف ضد روح الثورة، والعمل على سحقها في كل وقت ومكان، وان تساعدهم الحكومة البريطانية وتؤيدهم في ذلك، إلا ان الأخيرة خيبت آمالهم ولم تساعدهم.

فقد خرجت بريطانيا من الحروب النابليونية بنظام صناعي جديد، وإمبراطورية جديدة، وظفرت بمالطا ومستعمرة رأس الرجاء الصالح وموريتيوس وسيلان، ودافعت عن كندا دفاعاً ناجحاً في حرب ضد الولايات المتحدة نشبت عام ١٨١٢، بسبب النزاع معها على حق تفتيش السفن في عرض البحار، وبدأت تنمو تجارة عظيمة في المستعمرات الإسبانية والبرتغالية بأمريكا الجنوبية، هذه المستعمرات انتهزت فرصة حرب شبه جزيرة ايبيريا، وخرجت على الدولتين المستعمرتين لها، ثم ان بريطانيا اختلفت عن نظيراتها في أوروبا بوجود مصالح كبيرة لها خارج أوروبا، وان نابليون لم يغزُ قط الأراضي البريطانية.

ثم ان بريطانيا حافظت في كل حكوماتها على نظامها البرلماني وحرياتها المدنية، ولذا ما قورن كاسلرية وزير الخارجية البريطاني مع الإسكندر قيصر روسيا، أو مترينخ رئيس وزراء النمسا لبدا الأول ملاكاً للحرية والحكم والتسامح السياسي.

ولكن رغم اختلاف بريطانيا عن بقية الدول الأوروبية، فانه لم يكن في مقدورها - نظراً للدور الخطير الذي لعبته في الحرب - ان تأبى المساهمة بنصيب رئيسي في إعادة تنظيم أوروبا، وألزمتها الحرب نبذ العزلة وتوثيق العلاقات بين

الإنكليز وكبار رجال الساسة في الأقطار الأخرى، وظهرت روح تحالف دبلوماسي مع احترام متبادل بين مترينخ وكاسلرية مرتبطين بشعور من الاتفاق والاحترام، ولذلك فإنه رغم رغبة بريطانيا في الاشتراك في الحلف المقدس ذي الصبغة الدينية الذي أنشأه قيصر روسيا، انضمت إلى التضافر الأوروبي لانه الأكثر عملية.

وتعهدت الدول المؤلّفة للحلف، وهي (النمسا وروسيا وبروسيا وبريطانيا) باستمرار العمل على إقصاء أسرة نابليون عن فرنسا، وعلى وجوب اجتماع ممثلي الدول المتعاقدة في فترات يتفق عليها للبحث في مصالحها المشتركة وفي شؤون سلام أوروبا وأمنها.

وبعد وقت قليل تبين ان تحالف هذه الدول لم يكن حقيقياً، فكان مترينخ يريد جعل الحلف الرباعي أداة فاعلة لقمع الحركات الحرة في جميع أنحاء أوروبا، وكان كاسلريه يرى انه ليس جزءاً من واجب الدول الأربع أن تتدخل في الحكم الداخلي للدول وسياساتها المحلية.

وكان كاسلريه محافظاً، وفي أعين خصومه الأحرار مثالاً للمحافظ المستبد، وآلة في يد التحالف المقدس رغم رفضه الانضمام إليه وعدوَ المبادئ الحرّة في العالم، رغم انه في الواقع كان يريد حماية ألمانيا وتقويتها لتقف سداً في وجه فرنسا وروسيا، ويعرف قيمة التحالف مع النمسا كدعامة للمبادئ المحافظة الأوروبية، ولم يكن له رغبة في مشاهدة بريطانيا تُجَرّ إلى التدخل في الشؤون الداخلية الأوروبية، وكان يعرف جيداً ان مواطنيه لن يسمحوا لأنفسهم بالاشتراك في سياسة مترنيخ ذات الشدة والقمع.

وازدادت بمرور الوقت الخلافات بين السياسة البريطانية الحرة، والسياسة النمساوية المحافظة، وفي الوقت الذي تضافرت فيه أوروبا فقد تكوّن في السادس والعشرين من سبتمبر/ أيلول ١٨١٥ اتحاد أوثق من الدول الأوروبية الثلاث روسيا وبروسيا والنمسا، استمر حتى عام ١٨٢٦، وكانت سياسته تهدف إلى مقاومة مبادئ الحرية والقضاء على بقايا الثورة، وهذا التحالف سمي (التحالف المقدس)، والذي أوقف وجمد الحياة الفكرية في ألمانيا، وقمع الحركة الدستورية في إيطاليا، وأرجع إسبانيا إلى

الحكم المطلق، ورفض الاعتراف بديمقراطيات أمريكا الجنوبية الثائرة، وقد اصطدم هذا التحالف بشكل عنيف بفلسفة إنكلترا السياسية الأميل إلى الحرية في مؤتمرات تروبا عام ١٨٢٠، وليباخ عام ١٨٢١، وفيرونا عام ١٨٢٢.

ولكن هذا التحالف المقدس الذي تزعّمه الحكام الثلاثة الاوتوقراطيون، والذي أوصى به الإسكندر، والذي كان نظاماً من أنظمة مترينخ لحكم أوروبا، عجز بشكل كبير عن أن يساير حماس القيصر، أو كاسلريه، أو يماشي القواعد التي ينبغي ان تنظّم أوروبا تنظيماً فاعلاً.

ولم يرتكز هذا التحالف على أساس من الرأي العام، بل سار ضد آمال الشعوب الأوروبية، وتحركت الشكوك نحوه في دول أوروبا الغربية، خاصة مع مناصرة روسيا لهذا الحلف.

وظهرت أزمة الحقوق القومية التي هددت خِفيةً السلام الأوروبي، فقد ساد في الدول الثلاث الاوتوقراطية القمع والقسوة، وعادت الحياة إلى السيطرة البابوية الجزويت ومحاكم التفتيش، وتحريم الكتب، وأدار القساوسة في إيطاليا المدارسَ، وراقبوا الصحافة، وحرّموا طبع أي من المؤلفات التي تحيد عن الطرق الكاثوليكية، وفي إسبانيا الملكية كانت الكنيسة تدير سياسة الدولة[١٣].

ثانياً: ثورات عام ١٨٣٠

كان من خصائص القرن التاسع عشر في أوروبا والعالم الخارجي شيوع تلك الاختراعات الآلية، والحضارة الصناعية، وعَبَرَتْ عام ١٨١٩ أولُ سفينة تجارية المحيطَ الأطلسي، وتم افتتاح السكك الحديدية في عدة دول، مثل بلجيكا وفرنسا وألمانيا، وانتشر التلغراف في أوروبا، وتطورت تجارة الحبوب الدولية، مما جعل المحصول في متناول العالم بأسره.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، نمت المدن في أوروبا الغربية، وخاصة ألمانيا، تلك البلاد التي كان أهلها حتى تأسيس الإمبراطورية عام ١٨١٧ عبارة عن فلاحين أحرار مالكين لأراضيهم، ونسبة غير كبيرة من سكان المدن، ومع التطور الصناعي تأثرت ألمانيا بهذا الاتجاه من الفولاذ والكهرباء والسكك الحديدية.

وكان تقدم الصناعات قد سار بخطى سريعة في بريطانيا على عكس أوروبا عدا بلجيكا، وشهدت الحياة الصناعية نشاطاً ملحوظاً، ولهذا لم تكن الحركات الثورية التي قامت في أوروبا في الأعوام ١٨٢٠و١٨٣٠و١٨٤٨ هي نتيجة تذمر عمال المصانع، لانه لم يكن في ذلك الوقت إلا عدد قليل من المصانع الكبيرة خاصة في فرنسا والمانيا.

١- الثورة في فرنسا:

رغم ان عودة الملكية إلى فرنسا أعادت إليها منظر الملك والبلاط والتاج والحياة الملكية، إلا أنها لم تغير من حالة الأمة الفرنسية، حيث ذهب النظام القديم بدون رجعة، وتغيرت الانقلابات في حياة نظام المجتمع الفرنسي، في وقت بدا ان الملكية نظام فاضح للحكم السيء، ولم يتمكن الأشراف من استرجاع سلطاتهم الكبيرة، وكانت سلطة الأساقفة الزمنية تزداد ضعفاً واضمحلالاً، وجميع الانقلابات الكبرى كالمساواة امام القانون، والحرية الشخصية، والحرس الأهلي، وإزالة النظام الإقطاعي، والنظام القضائي الجديد، ظلت هذه الانقلابات دون تأثير لوقت عودة أسرة آل بوربون إلى الحكم، ولم يشعر أحد انه يستطيع إلغاء قوانين نابليون، أو إقفال أبواب الجامعات إلى أنشأها، وحتى الاتفاق الذي عقده البابا أصبح راسخ الجذور لا يمكن إلغاؤه، وبدت الملكية بتقاليدها ممسوخة الهيئة، لا تلائم المجتمع الذي تسوده المبادئ الجديدة، وتشيع فيه روح علمانية بعيدة عن الدين.

وبدأ صراع بين تيارين: الأول الملكي، المتعصب للملكية، والذي هاجم بقسوة الدستور والمعاهدة مع البابوية، وسعى لاسترجاع الأراضي التي صادرتها الثورة إلى الأشراف، والتيار الثاني المعادي للملكية، والذي يكره النبلاء والأشراف والملكيين ورجال الدين، ويشدد على ان الملكية مقيتة؛ لانها تخضع للأجنبي ولقبولها صلحاً مزرياً ضد كرامة الأمة.

فكان لويس الثامن عشر (١٨١٤-١٨٢٤) يقف أمام هذين التيارين المتضادين في المجتمع الفرنسي، وهو الذي أعيد بعد هزيمة واترلوا وعلى يد الحلفاء أعداء فرنسا ونابليون وسط أمة تريد المجد والرفعة والسلطان، وأجبرته الظروف ان يمارس

التقشف الاقتصادي، وان لا يجاري النبلاء الذين سيطروا على المجلس التشريعي، وهم يريدون عودة النظام القديم، وكان يخاف عودة الثورية والمبادئ الحرة، وكان عسيراً عليه كشف الطريق الصحيح في هذا الخضم، وعدم الانحراف عنه أيضاً، ومع ذلك تمكن لويس الثامن عشر من كشف الطريق القديم والسير فيه، وإن القانون الانتخابي الذي صدر عام ١٨١٧ وحصر حق الانتخاب في الطبقة الوسطى، قد وضع أسس الحكم وقواعده لثلاثين عاماً قادمة.

وبعد ان تخلص من مجلسه التشريعي المؤلف من أغلبية من النبلاء عيّن وزراء تمكن بمشورتهم وتأييدهم من الابتعاد عن التطرف، ومنح فرنسا فترة من السلام استطاعت خلالها ان تنظم صفوفها وماليتها، وتدفع الغرامة الحربية المفروضة عليها، وتحرر أراضيها من الجيوش الأجنبية، وتعود لتكون لها مكانة في أوروبا سياسياً على قدم المساواة مع غيرها، وكانت أسماء الوزراء مثل، ريشيلو ودي سير وديكاز وفيليل من أبرز من مثلته وزارة لويس الثامن عشر.

إلا انه خارج إطار الانتخابات والمجالس النيابية، قد ظهرت حركتان معارضتان، الأولى تمثل تجدداً في روح الكنيسة الكاثوليكية ونشاطاتها، وضعت نصب أعينها ان تعيد فرنسا إلى أحضان الإيمان، وتُرجع إلى معرفة الله قسماً كبيراً من الفرنسيين كان قد ضلّ وارتمى في أحضان الوثنية، وذلك بتنظيم مجموعات من البعثات الدينية ومهاجمة المدارس والجامعات لإرجاعها إلى الدين، اما الحركة الثانية فقد اشهرت الحرب على الاكليروس، ووجدت المساعدة لها في جمعيات الكاربوناري Carbonari، وهي خرجت من نابولي وترمي إلى النضال ضد الاستبداد في جميع أشكاله.

واستمرت روح الحرية الأوروبية التي هبت مع الثورة الفرنسية بل انتشرت في صفوف الشباب وطلاب المدارس والجامعات في ألمانيا، ومانجستر بإنكلترا ونابولي وبيدمونت بإيطاليا وإسبانيا، وصقلية والبرتغال، مطالبين بالاستقلال بالأولى وبالدستور بالثانية، وظهرت في اليونان هزات قومية، واشتعلت في فرنسا ثورات صغيرة، واغتيل الدوب دي بري ابن أخي الملك ووريث العرش بعد أبيه الكونت

دارتوا في الثالث عشر من فبراير/ شباط ١٨٢٠، وكان في اغتياله وقع كبير في فرنسا، ومورِس القمع والشدة من قبل الجيش ضد هذه الحركات خاصة في فرنسا والنمسا.

وأمام اغتيال الدوق دي بري علا صوت الملكيين في باريس، وتعذر معه إبقاء حكومة حرة، واضطر الملك إلى ان يقصي وزيره ديكارت، ويعيين محله فيليل من الأحزاب اليمينية، وزحف الجيش الفرنسي نحو إسبانيا، ودخلته دون اية مقاومة، واخمد ثورة قام بها أحرار اسبان، وأرجع إلى عرشها الملك فرديناند، وأطلق حريته، وقد خلف شارل العاشر أخاه على العرش الملكي في فرنسا عام ١٨٢٤، وكان كهلاً شديداً في تعصبه لرأيه، رجلاً ذا مبادئ صارمة، ومستبداً، وتغاضى عن مشاعر الشباب النازعين نحو الحرية وأفكار نابليون، وأعاد تقاليد الملكية السابقة، وأصدر قانوناً بمنح تعويض مالي للأشراف المهاجرين، وقانوناً بفرض عقوبات صارمة على الإلحاد الديني، وأمراً ملكياً بحلّ الحرس الأهلي الذي ساند الإصلاح الدستوري، وأقال كبير وزرائه مارتينياك، وهو سياسي فذ وحلّ محله جول دي بولنياك J.d. Poligan في ابريل/ نيسان ١٨٣٠.

وكان بولنياك مثالاً للرجعية، وهو من النبلاء الذين هاجروا من فرنسا قبل الثورة، وألقي في السجن في عهد الإمبراطورية، ورفض حلف اليمين للولاء لدستور عام ١٨١٥.

وكان تعيينه تحدياً لآمال الأمة، وأسهم في ذلك أيضاً تعيين وزير الحرب بورمون القائد الذي غدر بنابليون في ليني، وأضيف إليه شعور بعدم الثقة بالوزارة، ورغم ان فرنسا كانت منشغلة في غزو الجزائر عام ١٨٣٠ فإن الأوضاع الداخلية أخذت تسوء تدريجياً، وفي الخامس والعشرين من يوليو/تموز ١٨٣٠ صدرت مراسيم ملكية من قصر سان كلو الملكي تحدّ من حرية الصحافة وتحل البرلمان، وتعدل قانون الانتخاب، وأفصح الملك عن نواياه بشكل لافت وجلي، ورفض طلب توسيع الدائرة الانتخابية، وقصد إنهاء الدستور والحرية بكل أشكالها.

ورد الناس بإعلان المواجهة المباشرة مع الملكية، ونشب قتال خلال ثلاثة ايام

(٢٧-٢٩ يوليو/ تموز ١٨٣٠) انتهى بعزل الملك والقضاء بشكل كامل على الملكية القديمة، وفيها قررت المدن في فرنسا ان تسير على خطى باريس، ونجح الرجال في إقامة الجمهورية، ونُزع العلم الملكي الأبيض، ودعمهم أنصار آل نابليون، الذين كانوا يريدون قيام إمبراطورية ثانية.

وهكذا جاء لويس فيليب Louis Philippe وهو رئيس بيت أرليان وابن الدوق فيليب الذي آمن بالثورة وأعطى صوته لإعدام الملك لويس السادس عشر، ثم قتل على المقصلة بعد ذلك، وظهر في هذا الوقت من الشباب الأحرار تيير Thiers وذاع صيته في السياسة والصحافة، ورأى ان لويس فيليب الذي قاتل من أجل الثورة ومبادئ الجمهورية سيعطي لفرنسا ملكية ديمقراطية، وكان فيليب هذا بسيطاً ملكاً تحت راية الجمهورية والنظم العلمانية الديمقراطية.

وبدأ عهد جديد من الملكية الدستورية سيمتد طويلاً، وأعلن لويس فيليب رفع الراية المثلثة الألوان، وعانق أمام الناس لافاييت رجل الثورة العجوز، ولقي بذلك لويس فيليب دعم الشعب الفرنسي.

وانتشرت شرارة الثورة من باريس إلى خارجها، وخرج البلجيكيون على الهولنديين، والبولنديون على الروس، وجمعيات الكاربوناري على الحكم الاكليركي في الولايات البابوية، وانتشرت حرب التحرير في باريس ضد النظام الثوري القديم، ولانقاذ الشعوب الأوروبية، وعمت في باريس رياح الشغب، وحاول البعض ان يشتبك مع إنكلترا حول بلجيكا، ومع روسيا بخصوص بولندا، ومع النمسا حول القضية القومية الإيطالية، إلا ان لويس فيليب كان واعياً وعبّر عن حسن تقديره للأوضاع ومعرفته بالسياسة، ونشر السلم بين بلاده وأوروبا، وأتاح عهداً استمر ثمانية عشر عاماً من التقدم والتطور الاقتصادي والمالي.

٢- الثورة في بلجيكا:

ان الثورة التي أطاحت بمملكة الأراضي المنخفضة ووحدتها، قد بدأت بشغب في بروكسل في الخامس والعشرين من أغسطس/ آب ١٨٣٠، بعد تذمر البلجيكيين طويلاً من حكم أسيادهم الهولنديين وصرامته، وكراهية البروتستانتية، وهيمنة

الهولنديين على مقاليد بلادهم، ورأوا أنهم أكثر منهم عدداً والفصح لساناً وثقافة ووعياً، وعدّوا جعل اللغة الهولندية لغة رسمية للبلاد، وإبعاد السكان (الوالونيين) عن الحياة العامة وإعطاء جميع الوظائف المهمة للهولنديين – كلها عدوها ظلماً وجوراً عليهم لا يمكن ان تحتمل، وأذكى نار غضبهم مثال ما جرى في باريس، وعقدوا العزم على خلع الأجنبي عن حكم بلادهم.

ونشب القتال في ساحات بروكسل بين المتطوعين البلجيكيين والجنود الهولنديين في (ديسمبر/ أيلول ١٨٣٠)، وقُتل فيه أعداد كبيرة من المتطوعين في الشوارع، وكان الهدف الأسمى هو استقلال بلجيكا ووحدتها، إلا ان هذا لم يحصل إلا عبر المفاوضات الطويلة بين بريطانيا وفرنسا، ودعم محدود عسكري من فرنسا قدم لبلجيكا، وكان بلمرستون (١٧٨٤–١٨٦٥) وزير الخارجية البريطاني، وتاليران سفير فرنسا في لندن حينذاك هما اللذان صنعا هذا الاستقلال للشعب البلجيكي، فحسم البلدان النزاع بينهما بطرق سلمية وفتح صفحة من العلاقات السياسية، وتصفية الشؤون الأوروبية واتفقا على منح بلجيكا استقلالها.

وأدى تعاون البلدين إلى حصر الخلاف وحل المشكلة، وتم عرض التاج البلجيكي على ليوبولد أمير ساكس كوبرج (١٧٩٠–١٨٦٥) خال الملكة فيكتوريا والذي اقترن بابنة جورج الرابع، ثم هو الآن يريد الاقتران بابنة لويس فيليب كعلامة لعدم تحيّزه.

واستطاع ليوبولد ان يذلل المصاعب والعقبات امامه، وتغلب على الغزو الهولندي لبلاده، الذي شن في أواخر يوليو/ تموز ١٨٣٠، وتخلص من الجيش الفرنسي الذي جاء لطرد الهولنديين ومن سخط الشعب البلجيكي الشديد وتذمره لفقدانه بعض لكسمبورغ ولمبرغ، والذي فرضته الدول العظمى في معاهدة أو مؤتمر لندن، والذي ايديته المعاهدة المبرمة في لندن في الخامس عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨٣٠.

وفرض على بلجيكا نظام الحياد المستديم بموجب معاهدة عام ١٨٣٩ التي ضمنت حياد بلجيكا بواسطة خمس من الدول الكبرى، منها فرنسا وبروسيا، وحصلت

بريطانيا على ضمان مصالحها السياسية في عدم منح فرنسا فرصة ضم بلجيكا لمناطق نفوذها التجارية والحربية[١٤].

٣- الثورة البولندية:

ظهر في بولندا عصيان آخر؛ لانه لم يُحقق نصر للدول الاوروبية الغربية، فإن القيصر نقولا الأول (١٨٢٥-١٨٥٥) ينظر بخوف وفزع لثورة باريس، ولذلك شرع باتخاذ إجراءات صارمة ضد الديمقراطية الفرنسية، ولكن أوقف عملية هذا قيام عصيان خطير في بولندا.

فقد قام في بولندا عدد من الضباط وملاك الأراضي البولنديين الذين خشوا ان يسيروا قسراً لمحاربة الفرنسيين حلفائهم، والذين تأملوا حدوث شيء في بلادهم يشبه ما حصل في باريس، وقبض هذا الفريق على الحكم في وارسو، ووقف جيشها وشعبها كجمهورية دستورية يتحدى الإمبراطورية الروسية.

وحدثت المواجهة البولندية - الروسية، وقاتل الشعب البولندي بكفاح وبسالة زهاء عام كامل، ولكن الروس تفوقوا في النهاية في سيتمبر/ أيلول ١٨٣٠ أمام البولنديين، وأزالت روسيا الحرية البولندية، ومحت بولندا التي أقامها مؤتمر فينا من الخارطة السياسية لأوروبا، وجعلتها ولاية عادية خاضعة للنظام الاستبدادي، وفقد نظام الحكم الروسي القيصري الملكي.

رغم ان فشل الثورة البولندية عام ١٨٣٠ قد عُدّ تراجعاً أمام القوى الملكية والنظم الاستبدادية، إلا أنه ذكر أوروبا بأن عليها ان تتشبع بالعواطف والروح القومية، وان تزيح عن كاهل الجماهير الظلم والفوضى، وان تبقى ثورة باريس مناراً للحرية والديمقراطية[١٥].

الفصل الخامس

إنكلترا وفرنسا وإيطاليا

بين الثورتين (١٨٣٠-١٨٤٨)

أولاً: إنكلترا والإصلاح

أخذت إنكلترا تسير في ظل الأحداث الأوروبية السابقة الذكر نحو تحسّنٍ بطيئ، وتوجه الحكام والساسة نحو تحسين أوضاع الصناعة والمصانع، والمدارس، ووسائل الصحة والمساكن، والمدن والتخطيط والمكتبات والمتاحف والحدائق العامة والرياضة، علماً ان إنكلترا خلال العقدين الأخيرين كانت منشغلة في حروب مع فرنسا قاسية وطولية رغم انتهاء الحرب ورحيل نابليون، ولكن العقلية الإنكليزية ظلت تتخوف، وتسودها حالة عدم الثقة، ومترددة في تحسين حال الأمة.

وقد اشتُهر اللورد سدموث وزير الداخلية في وزارة اللورد ليفربول بقمع الحركات الحرة، وعطّل عام ١٨١٧ قانون الحريات الشخصية، ودافع عام ١٨١٩ عن (القوانين الستة) التي أعطت حكام الأقاليم والقضاة الحق في سجن الأشخاص الذين تُوَجّه إليهم تهمة الحضّ على الكراهية للحكومة، ومَنَعَ عقد الاجتماعات، وقيّدَ حرية الخطابة والكتابة تقييداً صارماً، وهو يُعدّ آخر مثال عل العقلية المحافظة بعد الحروب النابليونية.

وقد تأخر الإصلاح في إنكلترا سنين طويلة بسبب الظروف السيئة منذ عهد حكومة وليم بت المحافِظَة، واتخذ مجلس الأعيان طابعاً شديداً من المحافظة، ولم يحقق الإصلاح هدفه إلا في عام ١٨٣٢ حينما هدّد الأعيان بمطالبة الملك وليم الرابع (١٨٣٠-١٨٣٧) بإيجاد عدد من اللوردات الأحرار، لان ذلك يجعل مجلس الأعيان يجيز قانون الإصلاح، والذي أقره أخيراً في عام ١٨٣٢ في أجواء سياسية غامضة شهدتها إنكلترا، وكانت البلاد في تلك الفترة أغلبها من سكان الريف، أما سادة الأمة فيجلسون في القضاء والبرلمان. وقد فتحت الثروة الطائلة التي جناها آل بت من الهند في وجوههم أبواب البرلمان، وفي الوقت الذي كانت فيه قرية قليلة السكان مثل (ستْرم) القديمة ترسل عضوين إلى البرلمان، كانت مانجستر من دون تمثيل في البرلمان!

فإن عهداً جديداً كان قد ظهرت ملامحه في البرلمان الأرستقراطي الذي طُلب منه معالجة النظام الاقتصادي والمصانع والمدن الصناعية الضخمة والمزدحمة بالسكان، والنمو الكبير للسكان، ونمو ثروات القطن، وليس باستطاعة البرلمان القديم

معالجة هذه القضايا بدون إصلاح حقيقي وجذري، ولكنه لم يفعل ذلك إلا بشكل بطئ وحسب الظروف.

وظلّت المعاناة في إنكلترا بعد الحروب النابليونية، فالصادرات شبه متوقفة إلى أوروبا بسبب الأزمة الاقتصادية، والرسوم والضرائب باهظة، والأجور واطئة، وعمّت حالة من البطالة والفقر، وارتفع سعر رغيف الخبز أمام الفقراء الجائعين، وفرضت رسوم كمركية قاسية على البضائع التجارية الأجنبية.

أما المصانع والأحياء الصناعية، فقد واجهت مصاعب جمة ومعقدة، ونمت مناطق واسعة من الأحياء القذرة، وجمع أصحاب المصانع الثروات الطائلة، مع قلة أجور عمالهم، وكثرة أعمالهم، وتم استغلال عمل الأطفال الصغار في مهن وأعمال قاسية وغير رحمية، ولم يستطع قانون عام ١٨١٩ المسمى بـــ(قوانين المصانع لتنظيم عمل الأطفال) أن يساعد على تحديد ساعات العمل بـــ(١٢,٥) ساعة يومياً، وحظر تشغيل الأطفال دون سن التاسعة في بعض المصانع، بل حتى هذا القانون كان حبراً على ورق.

ومع هذه الحالة المزرية في الصناعة، فإن الناس في المجتمع الإنكليزي تركوا أحراراً في التذمر والشكوى، وانتقاد الصحف للوزراء والملك، وإدانة المحاكم للعرش في قضايا معينة، وعرقلت تقدم الأمة ثلاث صعوبات، هي احتكار الكنيسة الرسمية لشؤون التعليم احتكاراً إلى درجة الحرص عليه، ومطالب المصانع المرهِقة، والنظرة الرخيصة لنوع التعليم المَلائم للأطفال الفقراء، وكانت هنالك بعض المحاولات لتعديل وإصلاح هذه المصاعب، مثل تأسيس جامعة لندن في عام ١٨٢٥، وفتح أبواب التعليم العالي لأبناء غير الإنجيليين.

وتم تحديد سلسلة قوانين بدءاً من عام ١٨١٩، وحتى عام ١٨٤٧، وتأسست معاهد الفنون الميكانيكية لنشر المعارف العلمية بين العمال الفنيين المهرة، وأدرك الناس ان التعليم مصدر القوة القومية، ورغم ذلك بقيت إنكلترا إلى عام ١٨٧٠ حتى أقرّت التعليم الأولي الإلزامي، وإلى عام ١٨٩١ حتى أقرت التعليم المجاني، وإلى عام ١٩٠٢ حتى أقرت إعانة المدارس الثانوية في ميزانية الدولة.

ورغم ضغوط الحروب الفرنسية إلا أن وليم بت كان يركّز على مذهب الأحرار بالحرية الدستورية، ولم يصبح في يوم من الأيام محافظاً ضيق الأفق والفكر، وأدرك مآسي الصناع والحرفيين والفقراء، وشاركه في هذه التوجهات أفضل خلفائه مثل كاننج، وروبرت بيل، وهيسكسن، والدوق ولنجتن أشد المحافظين صرامة، الذي أبدى استعداده في نهاية المطاف للإصلاح في الحياة البرلمانية.

وقد تحققت إصلاحات في هذه الفترة في إنكلترا، مثل قانون نقابات العمال عام ١٨٢٤، والتعرفة الكمركية عام ١٨٢٦، وحق التصويت للبروتستانت ثم الكاثوليك، وإجازة قانون الإصلاح عام ١٨٣٢ تنازلاً عند رغبة الرأي العام، ومنحت الطبقة الوسطى حق الانتخاب، وتحرر مجلس العموم من سيطرة الأرستقراطية، وشاعت الديمقراطية في الحكومات المحلية، وأصلح قانون مساعدة الفقراء، وأُلغيَ الرقّ، ورُفعت القيود الكمركية عن الخبز، وكان الفضل الأكبر في هذا الإصلاح للسير روبرت بيل الوزير المحافظ الذي تمكن من تكييف مبادئه مع السياسة الواقعية واستطاع ان يساير الحركة الإصلاحية[١٦].

ثانياً: روبرت بيل والمحافظون

إن قبول الأرستقراطية بالإصلاحات الديمقراطية في ظل العصر الصناعي، لم يكن أمراً هيّناً، ويعود الفضل فيه إلى السير روبرت بيل الزعيم البرلماني الذي ظل لأربعين عاماً (١٨٠٩-١٨٥٠) في مقدمة المعارك مع المحافظين.

فكان بيل محافظاً، ودخل البرلمان عام ١٨٠٩، وكان ذكياً وشجاعاً، ويقبل بالتغيير، ويسير بتمهل ونزاهة، وفي الوقت المناسب، وشجاعاً في ان يعبر عن وجهة نظره بجرأة وصدق، وناضل لسنوات طويلة في حزب المحافظين، للدفاع عن أفكاره، حتى حصد ثمار نضاله عند كهولته عندما تحققت هذه الإصلاحات وصدرت القوانين.

واستطاع ان يصدر منشوراً حمل اسم (تامورث) Tamworth للإصلاح النيابي، وأن يبعث حياة جديدة في حزب جديد ليس التوري بل المحافظين Gonservative، وأعلن في مايو/ أيار عام ١٨٣٨ هدفه من هذا الحزب، وهو: (أن أضع أسس حزب عظيم يجب عليه - نظراً لوجوده في مجلس العموم، واستمداده قوته

مــن الــرأي العــام – ان يقضــي علــى أسباب الصدام بين فرعي السلطة التشريعية المتعاديين).

وتقلّد بيل زمام السلطة في عام ١٨٤١ في وزارة كفؤة ومقتدرة، وجعل الحكومة أداةً نفّذ بها سلسلة من الإصلاحات الاجتماعية الهامة، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر تم إجراء إصلاحات، مثل ترخيص السكن، وتجارة عالمية لإنكلترا تجلب الحنطة منها، وتقليل الميزانية، وانقاص الرسوم الكمركية على الواردات، ووضعت المصارف والعملة على أسس ثابتة، وأزيلت نظم قضائية سيئة أو فيها عيوب، ويعود الفضل في كل هذا إلى السير بيل وآرائه الناضجة السديدة.

ورغم كل هذا، فإن عصره كان عصر اضطراب وقلق، فايرلندا كانت على وشك الثورة، المطالبة بالإصلاح وقيام الديمقراطية التعددية، وبرز دانيل أوكونل وروبرت أوين، والميثاقيون ورجال آخرون، مثل ريتشارد كبدن بائع المنسوجات الرخيصة، وظهرت حملة ضد بقاء قوانين الغلال، والأخذ بمبدأ حرية التجارة، وكان من حنكة بيل انه يجتنب الآراء المتطرفة الراديكالية، ومواجهة أصحاب الضياع ورجال الدين وسخطهم، وقدر على تسيير دفة البلاد من أجل الإصلاح والحرية.

وفي الفترة التي شهدتها أوروبا بين (١٨٣٠-١٨٤٨) وهزتها بها الثورات، سعت إنكلترا بهدوء وسلام في توسيع حريتها، وزيادة الحياة الرغيدة لشعبها، وجابهوا المخاطر الجسمية، واتخذوا قرارات سليمة وصائبة، وأصبح الطبقة الوسطى حق الانتخاب، وأُجيز أول قانون من قوانين الصحة العامة، وألغى بيل في عام ١٨٤٦ قانون الغلال، وسنّت إنكلترا عام ١٨٤٨ قانوناً جنائياً إصلاحياً، ونظاماً للإعانة المدرسية، وقوانين الترقية لوسائل الصحة، وتحديد ساعات عمل الأطفال، ونظاماً مالياً للضرائب خفف العبء عن الناس، ووضعت أسس نظام تعليم أصبح ركيزة في المستقبل للنظام الضخم للخدمات الاجتماعية، والذي جنّب البلاد الثورات وويلاتها.

ثالثاً: حرية التجارة

انتصر مبدأ حرية التجارة في إنكلترا، ومعه مصالح الصناعة الجديدة على حساب مصالح الأملاك القديمة، وكسباً للطبقة الوسطى التي أخذت تنمو في مصالحها

المادية الخاصة، وارتفعت طبقة الفقراء، وازدادت حرية التجارة، وارتفعت أصوات مطالبة ببناء أسطول بحري، وازدحمت المدن وخلت القرى، ونما السكان واحتاجوا إلى الطعام والمواد الخام التي تُجلب من ما وراء البحار، واحتاجوا أسواقاً لصادرات إنكلترا، وسفناً لنقل الحوائج وامتلاك أسطول تجاري كبير.

وكانت فترة رخاء مادي في البلاد، خاصة بعد إلغاء حماية التجارة، وبعد موت جورج الرابع (١٨٢٠-١٨٣٠)، ووليم الرابع (١٨٣٠-١٨٣٧)، ثم مجيء الملكة فكتوريا (١٨٣٧-١٩٠١)، وما اتسمت فيه من رزانة وقرار حكيم، وأداء لواجباتها السامية.

وان حرية التجارة لم تكن مهيأة دولياً، ووجدت معارضة لها من حيث المبدأ والحماية، ولم تتبع الدول الأوروبية خطى إنكلترا في حرية التجارة، وخابت الآمال في إقامة عالم حر أفضل[١٧].

رابعاً: فرنسا وملكية لويس فيليب

لقيت ملكية لويس فيليب نهايتها بعد ثمانية عشر عاماً من قيامها، وبعد فترة شباب عاشتها باريس في ظل حكمٍ خبيرٍ ذي كفاءةٍ وذكاءٍ وقوةٍ، هو كازيمي بيرييه C. Perier، ومعه تيير وموليه وجيزو، وهم رؤساء وزارات وطنيون، ولم تشهد فرنسا عصراً مثيلاً لعصر لويس فيليب في الحياة البرلمانية وتطورات التجارة والسكك الحديدية.

ووقفت حكومة لويس فيليب أمام الثورات الداخلية، وواجهت الحروب الخارجية، وتكفّل جيزو السياسي القدير ورجل العلم بإقامة نظام تعليمي شعبي تدعمه الدولة، ولكن رغم كل الفضائل السياسية التي امتازت بها حكومة لويس فيليب، والخدمات التي قدمتها إلى فرنسا، إلا ان الناس لم يأسفوا كثيراً على سقوطها.

لقد تحول الشعب الفرنسي عن الملكية، وساعد مقتل الدوق أرليان وريث العرش في عام ١٨٢٤ في هذا التحول، فضلاً عن عيوب الحكومة الملكية وسياسة المهادنة التي اتبعها لويس فيليب مع إنكلترا رغبة في حفظ العلاقات الحسنة، وتجنب المجازفات الخارجية، وحكم المواطن الفرنسي على ملكيته بالبرجوازية، وعلى ملكه

بالشخص الثقيل الظل.

وكانت هناك أسباب أخرى غير ظاهرة في كراهية الفرنسيين للملكية في عهد لويس فيليب، فقد أغضبت الكنيسة بإقامة نظام للتعليم والتربية على مبادئ غير مذهبية، ومحاولة إرضاء المثقفين دون الاهتمام بأمر رجال الدين، وعدم توسيع الدوائر الانتخابية، أو تحسين حال الأمة، حيث قاوم جيزو الذي ادار الحكومة في السنوات الاخيرة من حكم لويس فيليب، أيّةَ فكرة ومطالبة في توسع حق الانتخاب.

وظهر في هذه الأجواء من عدم الاستقرار وحالة الغليان في المجتمع تياران أساسيان: التيار الأول بونابرتي، ونسي الناس بمرور الوقت الجانب المحزن من سياسة الإمبراطور بونابرت من تجنيد الشباب، وحروب طاحنة وغزوات الدول الأجنبية، وتضافرت جهود الكتاب والشعراء والمؤرخين على إضفاء نوع من الازدهار على هذا العصر المليء بالانتصارات والبطولات الفرنسية الخالدة، وتمجيد اسم نابليون، ولا ننسى ان نابليون حاول في المراحل الأخيرة من حكمه أن يلهب روح الثورة في باريس، وأشاد فكتور هيجو بانتصاراته وحروبه، وقُدِّمت مذكرات الإمبراطور التي كتبها في منفاه في سانت هيلانه إلى الفرنسيين، ونظمت على أساس إبقاء أسرته وتعزيز نفوذها من بعده، وقُدِّمت الإمبراطورية النابليونية على أساس أنها مرحلة انتقال إلى الحرية والجمهورية ومبادئ القومية الفرنسية، ولكنها قُصِمَتْ في ظهرها على يد الاسر المالكة في أوروبا، ولم يكتب لها الدوام والاستمرار.

وكانت نظرة الفرنسيين إلى الإمبراطورية على أنها أداة حرية وديمقراطية لا استبدادية أو أداة طغيان، ونفذت أسطورة الإمبراطور الذي واجه الإمبراطورية الإنكليزية المستبدة، والضحية الذي مات خارج بلاده، ولذا عندما أعيد عام ١٨٤٠ جثمان نابليون إلى باريس لدفنه حسب التقاليد، أصبح قيام الجمهورية الثانية في حكم الأمر الواقع.

وكان المطالِب بالعرش هو لويس بونابرت (١٨٠٨–١٨٧٣) ابن لويس بونابرت ملك هولندا، وهو أخو الإمبراطور نابليون بونابرت، وأجلسه على عرش هولندا عام ١٨٠٦، ولكنه تنازل عنه عام ١٨١٠، ولم لويس بونابرت (الابن) هي

هرتنس بوهارنيه ابنة الإمبراطورة جوزفين من زوجها الأول، ولصبح لويس بعد وفاة للدوق دي ريشتاد عام ١٨٣٢ رأس لمرة بونابرت، وهو شاب غريب الأطوار، ولديه أحلام خيالية، وقلبه يعمر بالإيمان، ورأى ان العناية الإلهية قد اختارته لإعادة بيت عمه إلى عروش فرنسا.

وحاول لويس في عامي ١٨٣٦و ١٨٤٠ اغتصاب للتاج الفرنسي، ولكنه فشل، ورغم ذلك لم يتأثر، وفي عام ١٨٤٨ كان منفياً في لندن مع حالة يرثى لها، إلا ان حلمه بالوصول إلى العرش ظل يراود مخيلته باستمرار، وطرح في كتاب صغير له هو (أفكار نابليونة) المبادئ الحرة للإمبراطورية النابليونية الثانية.

أما التيار الثاني الذي واجهته ملكية لويس فكان جمهورياً اشتراكياً، فقد كانت الثورة الفرنسية تنطوي على أفكار الحقوق السياسية والمساواة، وظلت الكراهية للنقابات العمالية والمشتركة معها بصفتها أدوات خاضعة لنظام الامتيازات القديم، وحرمت الثورة الصانع من استخدام نقابات العمال سلاحاً للإضراب أو المطالبات وغيرها.

الا ان هذه الأفكار أخذت تختفي، وتحل محلها نظرة جديدة للمجتمع، فقد تخلصت المجالس النيابية من الامتيازات ومساوئها، ولكن الفقر ظل ملازماً للناس، ونادى اتباع سان سيمون S.Simon بالسلام العالمي، وإلغاء التوريث، وتنظيم العمل بشكل دولي، ووضع نظامَ توزيعٍ لكل فرد حسب حاجته، واقترح فورييه إلغاء الدولة، وأن يحل محلها (خلايا عمال)، ودعا لويس بلان إلى إقامة مصانع قومية، وظهرت مصطلحات الاشتراكية والشيوعية، وشاعت بين الناس.

وفي الأجواء المستعره في باريس، انتشرت خطب روبسبيير بطل الثورة الفرنسية، وبيعت المنشورات والنسخ، وانتشرت في صفوف عمال المصانع، وكُتب الثورة ومفكريها الآخرين، وبدت الثورة السياسية تجول في عقول الصنّاع الفرنسيين، وفي عطلة البرلمان عام ١٨٤٧، وبعد ان أخفق زعيم الأحرار في مجلس النواب في إجبار الحكومة على إعطاء بعض المنح، أشار للقيام بحملة في البلاد من أجل إصلاح البرلمان، وتمت تلبية الدعوة، ونودي في موجة تحدي بضرورة عزل جيزو كبير

الوزراء، وتطهير البرلمان من الأصوليين، وتوسيع دائرة الانتخاب، وكان من أبرز الخطباء لامرتين Limartine (١٧٩٠-١٨٦٩) الشاعر المؤرخ المحبوب وخطيب فرنسا، فقاومت الحكومة هذه المطالب، وحظرت عقد ندوة في الثاني والعشرين من فبراير/ شباط ١٨٤٨، ولكنها سرعان ما وجدت نفسها أمام شغب واسع وعصيان في باريس، وفي اليومين التاليين من القتال في الشوارع رفع العمال أصواتهم بـــ(يحيا الإصلاح) و(تحيا الجمهورية)، ولما رأى الملك الكهل ان الحرس الأهلي والشعب انقلب عليه، تنازل عن العرش لحفيده، وهرب إلى إنكلترا.

الجمهورية الثانية:

بدأ لويس بونابرت يظهر على الساحة بعد اختفاء لويس فيليب، وفي هذه الأثناء اشتعلت الثورة في باريس، وعجز المناهضون للحرية عن ايقافها، وأعلنت الجمهورية، وتم تأليف حكومة مؤقتة لإدارة البلاد، وكانت باريس شديدة الهياج، ونهض الناس مطالبين بالإصلاح ومشروعات كثيرة أخرى.

وتقرر إجراء انتخابات للجمعية التأسيسية في الانتخاب العام، وانتخبت جمعية وطنية أغلبها من البرجوازيين مع قلة من دعاة الجمهورية.

وكان أولَ برلمان انتخب في فرنسا وفق نظام الانتخاب العام، ويبين نزعة الريف والمحافظة، وسيادة أغلبية من المحافظين في مقاعده الانتخابية، واقتحم بعض الناس الجمعية التأسيسية، وطالبوا بحلها وإشهار الحرب على ملوك أوروبا، ولكن ظهور الحرس الأهلي في الوقت المناسب أعاد الأمور إلى نصابها.

وعقب هذا الحادث نشب قتال عنيف في شوارع باريس، مما أثار الخوف في نفوس الفرنسيين، وكان قتالاً بين الجنود والحرس الأهلي تحت قيادة الجنرال كافينياك وبين العمال العاطلين بدون زعماء أو قادة، وتم نصر الحكومة ومقتل آلاف الأشخاص.

وفي هذا الخضم من الفوضى وعدم الاستقرار أخرجت الجمعية التأسيسية دستوراً هزيلاً يقف في وجه التغيير والإصلاح، وأُنشئَ نظامٌ للجمهورية الجديدة يقوم على مجلس نيابي واحد ورئيس للجمهورية يتنافسان للحصول على السلطة المطلقة، وينتخب كل منهما بالانتخاب العام، وحددت فترة الرئاسة بأربع سنوات على ان يعاد

انتخاب رئيس الجمهورية.

وفي انتخابات العاشر من ديسمبر/ كانون الأول ١٨٤٨ لانتخاب رئيس الجمهورية نال لويس بونابرت أكبر عدد من أصوات الناخبين مع منافسيه، مثل كافيناك ولامرتين، وكان اسم بونابرت وحده كافياً لان يحبه الشعب الفرنسي، وينتخبه لانه اسم يُعَدّ في كل فرنسا رمزاً للنظام والقوة المجيدة.

ورغم ذلك، فإن لويس لم يكن سيداً مطلقاً في البلاد، فقد ولجه مجلساً نيابياً انتُخب حديثاً، وذا طابع محافظ، مستعد لإعادة الملكية إذا ما اتفق مع اتباع آل بوربون وآل أورليان على حلّ لما بينهما من خلافات، والمجلس النيابي لم يكن للويس فيه أنصار، واضطر للتماشي مع رغبات العناصر المحافظة الاكليركية ويتناسى ماضيه الكاربوناري القديم، ويدعم البابا ضد أنصار الجمهورية في روما.

وقام لويس بانقلاب في الثاني من ديسمبر/ كانون الأول ١٨٥١ من أجل الحرية والسلطان، ووضع خطة ذكية لتحقيق هذا الأمر، بعد ان نقض يمينه، والدستور الفرنسي، ووضع كبار رجالات الجيش والزعماء السياسيين في السجون، وضرب الناس المتظاهرين في شوارع باريس بالنار، وحل مجلس النواب، وسجن ونفى عدداً كبيراً من أعضائه، وذلك لكي يجعل من نفسه سيداً مطلقاً على فرنسا، وامتدت رئاسته نتيجة لذلك إلى عشر سنوات.

ورغم هذا فإن لويس لم يَبْدُ للفرنسيين كمستبد، بل كعدو للاستبداد؛ لانه حلّ المجلس النيابي الذي أساء للديمقراطية، واستغل أعضاؤه مناصبهم من أجل مكاسب ذاتية، وحرموا عدداً كبيراً من السكان من حق الانتخاب بموجب قانون أجازوه قبل الانقلاب، ولاح للناس ان لويس خيراً فَعَلَ في مواجهة المجلس النيابي، وبدت صفحة جديدة في أوروبا، بانتصار القومية المثالية والروح الوطنية، وللمصالح السياسية لها، وبالجيوش الكبيرة والحروب العديدة والأخطار الجسيمة لأوروبا، ولعب لويس بونابرت دوراً فاصلاً فيها بهجومه على روح الرجعية الأوروبية، وخاصة في روسيا[١٨].

خامساً: انبعاث إيطاليا

لا بدّ من إدراك ان نار الثورة نشبت عام ١٨٤٨ في إيطاليا، وامتدت من

نابولي إلى الشمال، وأخذ الأمراء يمنحون الدساتير في كل إماراتهم غير صادقين في وعودهم، وانتشر لظى الثورة إلى روما وتورين وبيزا وفلورنسا وميلان، ثم البندقية نفسها، ووضعت يديها على أحواض السفن، وأعلنت الجمهورية.

كانت هذه الثورات التي انتشرت بين الناس في أوروبا ترغب في إعلان الحريات الأساسية والمدنية، والتي وجدت في إنكلترا ثم في فرنسا، والتي رأى فيها الناس في إيطاليا بوادر الأمل رغم حكم نابليون الاستبدادي لهم، ولكنه الحكم المستنير المجدد، وكان الإيطاليون كافة متفقين على إلغاء البوليس والسجون، والرقابة على الصحف والكتب، والقيود على التنقل والسفر، ونظام التجنيد.

وكان الحلم الإيطالي هو الاتحاد من خلال طرد النمساويين بالقوة من لمبارديا والبندقية، ولكن المشكلة كانت في كيف تنظم إيطاليا نفسها بعد تحررها، فالبعض يريد اتحاد تحت سيطرة البابا، والآخر يريد جمهورية مركزية، والآخر ملكية يدير سياستها بيت سافوي الذي كان يملك في سردينيا، وإلى كل هذا يعود إخفاق الثورة الإيطالية، وعمّت الفوضى والاضطراب في إيطاليا في هذا الوقت.

وجد الإيطاليون ان آمالهم في تحرير إيطاليا تستند إلى اعتلاء بابا حر المبادئ كرسي البابوية، وبعد وفاة جريجوري السادس المستبد، خلفه في صيف عام ١٨٤٦ بابا ينزع إلى الإصلاح، وينزع للكثلكة الحرة التي سادت النفوس آنذاك، وشاع أن بيوس التاسع أصدر أمراً وعفواً عاماً عن جميع الوطنيين الإيطاليين الذي كان قد حكم عليهم بالسجن لاتهامات سياسية.

واحتج على احتلال النمسا لـــ(فرارا) Ferrara، وهي مدينة تقع في دائرة أملاكه، وألّفَ حرساً مدنياً، واهتم بالإصلاح في أنظمة الحكم في بلاده.

وبدا البابا انه المصلح في نظر الفلاحين، وملاك الأراضي، وشاعت حركة الإصلاح على يديه، وانضم إلى الحركة الوطنية بفضله كثير من المحافظين أنصار قضية إيطاليا، وترعرعت الحركة القومية الإيطالية ونالت تأييد البابا ونصرته.

إلا ان رأس الكنيسة الكاثوليكية الروحي لن يستطيع في واقع الحال ان يشجع الحرب ضد الكاثوليكية الكبرى في أوروبا، وكان من بين الخطط التي وضعت وأقربها

إلى العملية لإنشاء اتحاد تعاهدي تحت زعامة البابا، ولهذا فإن الإيطاليين الوطنيين المتحمسين والكاثوليك الورعين كانوا يرون ان اتحاد إيطاليا لن يتم في عام ١٨٤٨ إلا بهذه الطريقة، وابتهجوا لأن الخطط الأخرى لحبطت في تحقيق ذلك.

وكان مبدأ الجمهورية عميق الجذور في إيطاليا، ولكنه كان مقصوراً على حكومات المدن، لا حكومات البلدان المركزية، وكان هذا سبباً للصراع السياسي أكثر مما ساعد على القومية والوحدة الوطنية، وكانت مهمة ماتزيني Mazzini (١٨٠٥-١٨٧٢) - وهو من أهل جنوه وشديد البغض للاكليروس - ان يبدل أفكار الأمة الإيطالية، وفعل هذا بإخلاصه ووطنيته، وإيمانه المنقطع النظير بوحدة إيطاليا، والجمهورية الإيطالية وهو المبشر بها، وأدرك ان شعبه لن يقبل حكم ملك مهما كان؛ لأن الأسر الملكية كانت فاسدة في نابولي وسردينيا، وان الجمهورية هي جديرة بإيطاليا.

واعتقد ماتزيني ان الحل في عام ١٨٤٨ يقوم على قوة الحرس، وعلى هداية الناس للعمل السياسي بدل استخدام القوة المطلقة، ولكن هذا الحماس الروحي رفع مستوى الوطنية في إيطاليا، وبث ماتزيني أفكاره رغم ان وجود النمساويين كان يحتاج غير هذه السياسة التي أعلنها.

وكان من غير المجدي الحديث عن الوحدة الإيطالية طالما ان النمساويين يحكمون لمبارديا والبندقية، وحوالي (٧٥) ألف جندي نمساوي في حصون الكوادريلاتيرال الشهيرة، وهي المدن المحصنة فيرونا وبشيز ولجناجو ومنتوا، وكانت تسيطر على الموقف في شمال إيطاليا.

وبينت الأحداث فشل هذه الفكرة، وهي وجود جيش مجرب وخبير أمام جنود غير نظاميين رغم ما يحملونه من مبادئ وطنية وقومية، وان البندقية ونابولي ولمبارديا كلها لا تقوى على المواجهة الحقيقية وتحقيق النصر على النمساويين.

مملكة سردينيا:

كانت هناك منطقة واحدة من الممكن ان ينضوي حولها قادة المقاومة في إيطاليا لمواجهة الجيش الأجنبي، هي مملكة سردينيا، وانضم ملكها شارل ألبرت إلى

حركة للولايات الإيطالية في خروجها على النمساويين، وأعلن الحرب على النمسا في الثالث والعشرين من مارس/آذار ١٨٤٨، وحقق عدة انتصارات ضد عدوه في بادئ الأمر، ولكنه لم يستطع ان يواصل لكي يطرد أعداءه من كل إيطاليا، وتمكّن العدو من تلقي الإمدادات وسحق قوات البندقية والولايات الإيطالية ولمبارديا، وضرب جيش ألبرت بقسوة في موقعة (كستزا) في الخامس والعشرين من يوليو/ تموز ١٨٤٨، واضطر شارل إلى عقد هدنة (فيجفانو) في التاسع من أغسطس/آب ١٨٤٨.

إلا ان الحرب تجددت في الثالث عشر من مارس/ آذار ١٨٤٩ بين الطرفين، فقد عامل النمساويون سكان الولايات الإيطالية - وخاصة لمبادريا - بقسوة بالغة، وكان ألبرت يتحرق شوقاً لغسل عار هزيمة كستزا، غير ان مسار الحرب خيب آمال الإيطاليين، فقد هُزم الجيش البيدمونتي في معركة نافا في الثالث والعشرين من مارس/آذار ١٨٤٩، واضطر الملك المهزوم للتنازل عن العرش لابنه فكتور عمانوئيل، ولجأ إلى البرتغال.

ومع ان ألبرت ترك ابنه يحكم مملكة خرجت من الحرب متعبة ومهزومة، ولكنه منحها في الرابع من مارس/ آذار ١٨٤٨ دستوراً حراً، وظل حتى عهد موسوليني، ووضع أسس أحكامه، بحيث أصبحت في عهد كافور أشد الولايات الإيطالية تقدماً ونمواً.

أما في روما والبندقية، فإن انبعاث إيطاليا سار في طريق غريب، فإن إعلان بيونونو في التاسع والعشرين من إبريل/ نيسان ١٨٤٨ صرح بأن البابا لا يستطيع ان يساهم في توحيد إيطاليا، وكانت النتيجة لهذا التصريح هي أن تحكم سلطة زمنية الولايات البابوية كجزء مكمل للدولة الإيطالية الموحدة. ولا يمكن ان تكون إيطاليا متحدة ويفصل بينها كيان وحاكم لا يرى ضرورة لحرب التحرير، وان يكون مطلق اليد في تأييد العدو، ولاذ البابا بالهروب إلى غيتا Gaeta بعد ان أصبح عاجزاً عن السيطرة على الوضع تاركاً للثورة في روما نحو قدرها.

وقد دُعيت جمعية تأسيسية في عام ١٨٤٩ سحبت السلطة الزمنية من البابا وأعلنت جمهورية في روما، وشكلت حكومة ثلاثية على رأسها ماتزيني لحكم روما

الجديدة، إلا ان هذه الخطوة الجريئة كان لا بد ان تواجه تحديات داخلية وخارجية، مثل تحدي الكنيسة الكاثوليكية والولايات الإيطالية الأخرى، وعدم قدرتها على قهر لويس بونابرت في فرنسا الذي كان يريد كسب تأييد الناخبين الكاثوليك في بلاده بتقديم المساعدة للبابا، كما واجهها أمر التغلب على النمسا التي عقدت العزم على استعادة نفوذها في إيطاليا، وقد حكم الفرنسيون بالفعل الجمهورية في الثلاثين من حزيران/ يونيو ١٨٤٩.

إن إنشاء الجمهورية الرومانية استبسل الإيطاليون في الدفاع عنها قد أيقظ في عقول الإيطاليين فكرة ان روما قد تصبح حاضرتهم السياسية، وظلت ماثلة منذ عام ١٨٤٨ حتى تحققت عام ١٨٧٠.

أما جمهورية البندقية فقد صمدت في وجه النمساويين حتى الرابع والعشرين من أكتوبر ١٨٤٨، إلا انها لم تقوَ على البقاء بعد هزيمة سردينيا في معركة نافار، وأوضح ان فشل الإيطاليين في روما والبندقية كان بسبب أن إيطاليا لن تستطيع الوصول إلى الاتحاد إلا بقوات مملكة سردينيا، ومساعدة فرنسا لا وفق خطة ماتزيني.

وقضي على المبدأ القائل بالعزلة، وانه يمكن ضرب جيش قوي ضربة قاصمة بيد ميليشيات جمهورية، وحلت روح جديدة من سياسة الحزب الإيطالي الوطني مكان الروح غير الذكية أو الفطنة التي جرت إلى هزائم عام ١٨٤٨، والتروي في السير نحو الجمهورية بشكل أعمى حتى حصل ذلك بعد عقدين من الزمن[١٩].

الفصل السادس

الثورات في النمسا، ألمانيا، البرتغال وإسبانيا

(١٨٣٠-١٨٤٨)

أولاً: الثورة في النمسا والمجر

كانت النمسا حكومة مستبدة وطبقية، بعيدة عن روح التقدّم والنمو، ويتمتع فيها النبلاء بالامتيازات، والإعفاء من الخدمة العسكرية، والاستثناء من الضرائب وبعيدين عن سلطة القضاء والمحاكم، في حين كانت طبقة الفلاحين تعيش حالة من الفقر والتخلف والاضطهاد، وكان الأباطرة يتعاقبون على عرش النمسا الواحد بعد الآخر، ووصل الحكم إلى فرديناند (١٨٣٥-١٨٤٨).

وظلت مشاكل الفلاحين بدون حل، ولم يجد مترينخ حلولاً لها ولغيرها من المشاكل، وكانت تحكم البلاد شرطة قاسية وعنيفة، ولكن بدأت جمعيات تظهر إلى الوجود في العقد الرابع من القرن التاسع عشر، وتسربت رياح الحرية والمساواة من فرنسا وإنكلترا، وتقدم (الديت) المجري في برسبرغ بطلبات من أجل الإصلاح الاجتماعي.

وتفاقم العداء العنصري في المجر للأجناس التي تقطنها من كروات وصرب في الجنوب، ورومان في الشرق، والروت في الشمال، والسلوفاك في الغرب، وازدادت الروح القومية، واتخذت نزعة سياسية تسعى للتطلع إلى المستقبل.

وكان قائد هذه الحملات هو لويس قوسوط L. Kossuh (١٨٠٢١٨٩٤) الخطيب المتميز والصحفي القدير، والذي دعا إلى استبدال المجرية باللغة اللاتينية في الديت المجري، وطالب باستقلال المجر وألهبَ مشاعر الناس في كل مكان، وظل يبشر بالقومية الراديكالية حتّى بلغت الأوج في ربيع عام ١٨٤٨.

وأدت ثورة باريس في فبراير/ شباط الى القضاء على حكومة النمسا، أدى الشغب في الثالث عشر من مايو/أيار ١٨٤٨ من قِبَل سكان فينا إلى انتهاء حكم مترنيخ، ووقوع فينا في يد الغوغاء، وعمت الفوضى البلاد.

وبدأت تظهر مشكلات حكم الإمبراطورية النمساوية ذات الطوائف المتعددة، واستسلمت الأوتوقراطية المستبدة، وأُبعد الوزراء القدامى، وحكمت لجنة مركزية للدفاع عن حقوق الشعب، وانتُخب بالاقتراع العام برلمان النمسا عدا المجر، وعمل البرلمان على إصدار الدستور.

وهبّت الحرية على الأراضي النمساوية، والرغبة في إنشاء حكومة دستورية، ونيل الحريات المدنية، ورفع الظلم عن الفلاحين، ووُضعت نهاية للحكم الاوتوقراطي، ولاحت بشائر التحول الشامل في النمسا على نمط حرية دستورية مع الأمل في المستقبل.

وشاع في براغ وبرسبرغ وفينا هذا الامل القوي في إجراء الإصلاحات العامة، وأخذ زعماء الثورة عام ١٨٤٨ يعالجون مشاكل الفلاحين، فألغوا السخرة والفوارق القانونية بين النبلاء والعامة، وطرحت المسألة الدستورية على بساط البحث والمناقشة، وظهر صراع وتنافس بين الطوائف والأعراق في بناء الدولة النمساوية الجديدة، وكانت البلاد غير قادرة على مقاومة هذه التطورات الكبيرة. ومنحت الحكومة المجرية المؤقتة حق السيطرة على جيشها وسياستها الخارجية، ووعد البوهيميون بمنحهم البرلمان المستقل، والهيئات المحلية المستقلة.

وكان الكثير من الألمان في الإمبراطورية النمساوية يرضون بتحويل سلطة الدولة من الوزراء إلى البرلمان الحر الذي تنتخبه دائرة واسعة من الناخبين طالما ظلت إدارة السياسة في أيدي الألمان، والبعض منهم كان يريد انفصال هنغاريا عن النمسا، أو تنفيذ دستور يخول سلاف الإمبراطورية السلطة التي تتناسب مع أعدادهم، وقد يقبل الألمان ان يقيم البوهيميون حكومة دستورية في مقاطعاتهم، إلا ان الواقع يشير ان الألمان لم يكونوا يرغبون بالقبول في إنشاء اتحاد من جميع الأجناس السلافية، لانه يعني انحلال الإمبراطورية بشكل عاجل.

اما الحكم الذاتي للمجر، فكان الألمان والنمساويون ينظرون إليه نظرة مختلفة، وكان المجريون دوماً جيشاً حاسماً لم يخضع للأجنبي، وكان يرى الآخرون (الألمان والنمساويون) ان تجليد جيش مجري مستقل، وصك عملة مستقلة، ورسم سياسة خارجية أيضاً بمثابة ضربة لوحدة الإمبراطورية، ولهذه الأسباب فشلت الثورة في الإمبراطورية النمساوية.

وفي صيف عام ١٨٤٨ صوب الأمير فندشجراتز قواته صوب مدينة براغ، وسحقها بقوة، ومعها بوهيميا المتمردة، ولم يمنح بذلك الفرصة لاستقلال تشيكيا،

وساعد هذا الانتصار في تشجيع الإمبراطورية مع انتصارات أخرى في نابولي وروما، وتوجّه الإمبراطور لحل ملكة المجريين، وجاء العون له من السلاف والرومان، إذ كانوا يكرهون أسيادهم المجريين الذين حكموا بلادهم طويلاً.

وكانت كراهية الكروات هي الطاغية في المملكة المجرية، وكان السلاف جيرانهم يحقدون على النبلاء المجريين، وقد رفع الديت الكرواتي في عام ١٨٤٨ الكثير من الاحتجاجات على إلزام الكروات باستخدام اللغة المجرية، واتبعت بذلك الحكومة النمساوية سياسة ماكرة بتأليب الكروات على المجرين، ودعوة السكان السلاف والرومان إلى ان يسددوا بالربا ديون المظالم.

وتجسدت كراهية الكروات للمجر في يوسف بلاسيك J. Jellacic، وهو ضابط في الجيش النمساوي، وكان يريد إرغام المجريين على القتال، وتحطيمهم في ساحات المعارك، وإعادة سلطان الإمبراطورية إلى بلادهم، وأدركت حكومة الإمبراطورية أهمية مكانة بلاسيك في وسط جنوده الكروات الذين يقاتلون معه في إيطاليا، ولذا عيّنه حاكماً على كرواتيا رغم احتجاج زعماء المجر، فزحف على (بست)، وأدرك المجريون انه لا بد من القتال ومواجهة الأعداء، وسيطر قوسوط واتباعه على الحكم فيها، ورغم محاولة أهل فينا ان يقدموا العون والمساعدة للمجريين، إلا ان قوات الإمبراطورية قمعت الثورة في فينا، في حين كان الكروات يهزمون في (اشفيشات) في الثلاثين من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٨ القوات المجرية.

وتخلصت الإمبراطورية النمساوية من خطر التقسيم، وتزامن هذا مع ظهور سياسي محنك سعى إلى توحيد كلمة الدولة، وهو الكونت فلكس شفارتزنبرج F. schwarzenberg، وخلال ثلاثة أعوام (١٨٤٩-١٨٥٢) تمكن هذا الرجل الطموح الأرستقراطي من إرغام الإمبراطور فرديناند على التنازل عن العرش، وأجلس ابن أخيه فرنسيس جوزيف محله، وحطم بمساعدة جيش روسي ثورة المجريين، لكي يعيد تفوق الإمبراطورية النمساوية القديم في الاتحاد الألماني القائم وفق معاهدة عام ١٨١٥[٢٠].

ثانياً: الثورة في ألمانيا

أمــا في ألمانيا، فقد اتخذت نزعةً ثوريةً، مثل النمسا وإيطاليا في سبيل تحقيق الوحــدة والحــرية، وكان معظم الألمان في عام ١٨٤٨ مصلحين، ويدعون إلى الوحدة الألمانية، إلا أنهم مدركون بأن ألمانيا لا تستطيع ان تتوحد وفق المبادئ الحرة، إلا عن طــريق برلمان ينظم الأمة الألمانية كلها، ويُنتخب انتخاباً حراً، ويستقل استقلالاً كاملاً عن الديت الألماني الذي فرضه على البلاد مؤتمر فينا.

وتشجع الزعماء الألمان الأحرار في عزل لويس فيليب، ودعوا برلماناً تمهيدياً للاجــتماع فــي فــرانكفورت لاعداد جمعية وطنية، على أساس ان تتوصل إلى ألمانيا جديــدة، وعُقدت الجمعية في الثامن عشر من مايو/ أيار ١٨٤٨ من شخصيات ألمانية بــارزة، وفيها الحماس والطموح من أجل توسيع سلطة ألمانيا بعيداً عن النير الأجنبي، وأخرجت دستوراً ديمقراطياً لألمانيا المتحدة.

إلا ان هذه الجمعية فشلت فشلاً تاماً في تمثيل طبقات النبلاء والعمال ولأصحاب المصــالح الكبرى في الأعمال والمال، ولأدرك برلمان فرانكفورت انه لن يستطيع التقدم وانجــاز أعمالــه بالمشاورات الفردية مع كل حكومة علماً أن هناك (٣٨) حكومة في الاتحاد الألماني. وإنْ فُرِضَ الاتفاق سيكون هناك صعوبة، وانه لا بد من وضع دستور للدولــة الألمانية الجديدة، لأنهم ممثلون للأمة الألمانية، وبعد أن قررت الجمعية اقصاء النمسا من الاتحاد القادم عقدت العزم على دعوة ملك بروسيا القوي لتولي تاج الاتحاد؛ لانه الوحيد القادر على الدفاع عن هذا الاتحاد.

لكــن ملــك بروسيا فردريك وليم الرابع (١٨٤٠-١٨٦١) لم يكن على دراية واســعة بالسياســة، ويميل إلى المثالية والخيال، فاعتنق مذهب الحق الإلهي للملوك في الحكــم، وأخــذ يتلاعب بالأفكار الحرة والإصلاحات الدستورية منذ توليه العرش عام ١٨٤٠، ولم ينفذ اية مقترحات رفعت إليه من قبل الإصلاح، ثم أجبرته قوة الرأي العام لان يعقد في برلين في فبراير/ شباط ١٨٤٧ أولَ برلمان بروسي (ديت).

واجــتمع الــبرلمان، وادعــى لنفسه حق سن القوانين، ومراقبة مالية الدولة،

والتصديق على القروض العامة، فكانت هذه مزعجة لفردريك وليم، فما كان منه إلا ان حل البرلمان، إلا انه واجه أزمة كبيرة في مارس/ آذار ١٨٤٨ مع الفوضى والاضطراب والفتن، وقُتل العديد من الناس في الشوارع في برلين من جراء رفض الإمبراطور منح الشعب الإصلاحات المطلوبة، ولكنه قرر أخيراً وقف القتال ووعد بدعوة البرلمان، وسار في الحادي والعشرين من مارس/آذار في الشوارع، وأعلن ان بروسيا ستدمج اليوم في ألمانيا الكبرى.

وأخذ الملك يراقب استياء الناس وحوادث الشغب، وقرر بأن يضرب بقوة، فعزل وزراءه الأحرار، وحل الحرس المدني، وفض البرلمان بدعم من جيشه القوي، وباستسلام الطبقة الوسطى التي لم تستطع ان تواجه هذه القوة.

وآثر الملك ان لا يتفاهم مع برلمان فرانكفورت، وان يظل سيد بروسيا الوحيد، وان يحصر انجازات فرانكفورت، ويقضي على المشروعات التي ترمي إلى قيام ألمانيا الموحدة، وتمكن الجيش من سحق الفتن في سكسونيا وبادن وهانوفر، وكسب بذلك اعتراف جميع الأمراء الألمان بتأكيده لهم بالإبقاء على عروشهم.

وبعد ان هدأت الثورة، أصبح الملك البروسي أمام شفارتزنبرغ سيد النمسا، فقامت مواجهة بين السيدين، أسفرت عن هزيمة بروسيا سياسياً؛ لان فردريك افترض ان النمسا أصبحت خارج الاتحاد أو الرايخ، وان بإمكانه الآن ان يكون سيد الولايات الألمانية، وينشئ اتحاداً ألمانياً جديداً تحت زعامة بروسيا، واقترح انعقاد البرلمان الاتحادي في إرفرت، ووضع دستوراً اتحادياً يضم تحت رايته (٢٨) ولاية من الولايات الألمانية الصغيرة، رغم انه فشل في ضم مملكة واحدة من الممالك الألمانية الأربع.

ولكن شفارتزنبرغ رفض رفضاً قاطعاً هذه السياسة، أو أي مشروع يقضي بإقصاء النمسا من ألمانيا، وأصر على إرجاع الدين الألماني تحت زعامة النمسا، وطلب من روسيا التخلي عن عصبتها الجديدة من الأمراء، وتوعّد بالحرب إذا ما هي رفضت الأمر، وفي هس وقفت النمسا كوكيلة عن الديت الألماني القديم إلى جانب

الأمــير المســتبد، وناصرت بروسيا رعاياها المظلومين، وكادت ان تنشب حرب بين المتنافســين، إلا ان فــردريك رأى ان جيشـــه ليس ذا كفاءة ومقدرة لمنازلة خصومه، واضــطرت بروسيا إلى صلح في ألمتز Olmitz في الخامس والعشرين من نوفمبر/ تشرن الثاني ١٨٥٠ بتسليمها الكامل بمطالب النمسا.

وكـــان يراقب الوضع شاب من بوميرانيا عضو في برلمان برلين، عرف بقوة الحجة، ورجاحة الرأي، وفصاحة اللسان، وله نفوذه الذي تفوق فيه على الوزراء، وهو اوتـــو فـــون بســـمارك O.V. Bismarck مـــن أعظم شخصيات بروسيا، وجمع في شخصـــيته جميع الصفات للسياسي الداهية، وهو يبغي إقامة اتحاد ألماني دون التضحية بالملكـــية البروســـية أو الجيش البروسي، ولم يكن من الساسة الذين يقلدون الديمقراطية الإنكلـــيزية تقلـــيداً أعمى، وإنما بالنظام العسكري الصارم. ولم يكن يطيق فكرة وجود بـــرلمان يعلو على سلطة ملك بروسيا، وان يحرك الجيش البروسي للدفاع عن مصالح الـــبلاد، وخـــالف آراء من أيد الصلح مع النمسا؛ لانه مهما كان فهو صلح مهين ومزر لبلاده.

ثالثاً: المنافسة النمساوية – البروسية

مـــع بـــروز بســـمارك علـــى الســـاحة السياسية تطورت المنافسة بين النمسا وبروســـيا، والتـــي تعـــود أساســـاً إلى عام ١٧٤٠ حينما انتزع فردريك الثاني سيليزيا مـــن ماريـــا تريـــزا، إلـــى ان تطورت إلى نهاية عنيفة في (سادوا) عام ١٨٦٦، حيث هـــزم البروســـيون النمســـاويين، وفـــك الـــرايخ الألمانـــي قـــيوده من سيطرة النمسا القديمة، وتمكن البروسيون ان يتخلصوا من سيطرة مترنيخ على الريخ الألماني.

ورغـــم مـــزايا وفضـــائل مترنـــيخ، إلا أنـــه ارتكـــب أخطاء، أبرزها تشديد الإمـــبراطورية النمساوية على القمع القومي، وانها احتوت – أي الإمبراطورية – على اتحـــاد سياســـي وديني يضم عدة قوميات وطوائف، كانت العداوة بينها أقوى من وحدة الإمـــبراطورية. ولذلك قرر مترينخ عدم المجازفة بشيء، وان يبقي الأمور على حالها دون تغيـــير جذري في إيطاليا والمجر وبوهيميا وبلاد السلاف وأراضي التاج النمساوية

في ألمانيا، ولم يسعَ إلى إدخال إصلاحات أو تجديد في روح الإمبراطورية، وكان المبدأ السـائد هـو الطاعة والخضوع للعرش فحسب، ولم يكن هناك برلمان حر، أو صحافة حرة، أو جامعة أو إدارة حكومية مستنيرة.

وعلـى العكس من النمسا كانت بروسيا أكثر وحدة وكفاءة وتقدماً في الصناعة ورأس المال، والتقدم التجاري إلى حد ما.

وتشـكل الاتحـاد الكمركي عام ١٨١٨ على يد وزير المالية البروسي ماسن Massan لجمـع الممـتلكات البروسـية المشتتة، وجذب جميع الولايات الألمانية إلى الانضـمام للاتحاد الكمركي، ووُضعت بهذا العمل أسس دولة ألمانية متحدة تحت هيمنة بروسيا.

وظهرت مزايا أخرى لبروسيا جعلتها تصبح مركز زعامة الأمة الألمانية، فقد كانـت النمسا كتلة غير متجانسة من ولايات متعددة، ولديها مشكلات داخلية صعبة، في حين أخذت مصالح بروسيا تتركز نحو الريخ الألماني نفسه على حين أن سياسة مترنيخ فـي النمسـا كانـت موجهة نحو قمع الميول القومية والحرة في البلاد، والحفاظ على السلطة الملكية المطلقة، والكنيسة المطلقة بواسطة نظام بوليس شديد، فإن سياسة بروسيا كانت مشبعة بروح التقدم العلمية.

فـإن مذهب الدولة ذات القدرة والسلطان شاع بين البروسيين، وتأثروا بأفكار ومـبادئ هـيجل الفيلسـوف الألماني، وتوارى مبدأ الطغيان والاستبداد نحو المصلحة العامـة، والدولـة بنظره هي الله، لهذا فعلى الناس ان يعملوا في كل الظروف من أجل بناء الدولة[٢١].

رابعاً: الثورة في المستعمرات الإسبانية والبرتغالية

كـان مـن نـتائج حروب نابليون في أوروبا فصم العرى التي تربط إسبانيا والـبرتغال وأملاكهمـا عـبر البحار، ثم إن قيام الولايات المتحدة يُعد حدثاً من أعظم أحـداث القـرن الثامـن عشـر، ثـم تحـرُّر أمـريكا الجنوبية والوسطى في الربع الأول من القرن التاسع عشر من سيطرة أوروبا.

أزاح أهل المستعمرات البريطانية عن كاهلهم نير المملكة، وأوقع نابليون الضربات الأولى في إسبانيا والبرتغال، وكانت حجة الأمريكيين الشماليين لإعلان الثورة أيضاً هو فرض الملك الضرائب غير القانونية أو الدستورية.

لقد كان للأسبان مساوئ، مثل نظام السخرة في مناجم بيرو، والاعمال العامة في المكسيك، ولكن السلام والأمن كانا في ظل حكم الأسبان سائدان، وعلى جميع أراضيهم وممتلكاتهم، وكان الناس الذين هم من أصول اسبانية أو هندية أو زنجية، كلهم يخضعون لنظام واحد مشترك من الأنظمة الحاكمة والدينية.

وقد نشر الاسبان - بحق - السلامَ لفترة طويلة بعد عصر من الحروب المضطربة بين دولها المختلفة، وبعد قيام الفتن والثورات الداخلية، فكانت أمريكا الجنوبية خلال حكم الاسبان والبرتغال أفضل من قبضة العناصر الأوروبية على زمام السلطة في دولتها.

وكان يُنظر إلى المستعمرات الإسبانية على أنها ضياع ملكية، والإقامة فيها تُعدّ امتيازاً لا يمنح إلا بإذن خاص من صاحب التاج الإسباني، وكانت هناك فكرة إبادة السكان الهنود الأصليين، أو جعل أمريكا الجنوبية بلداً إسبانياً حقاً يسكنه الأمريكيون الاسبان، وتسرب الاسبان إلى المستعمرات، وكان الولاء للتاج الاسباني من طوائف الرهبان، وخاصة الجزويت، ولذا فقدت المستعمرات عند طردهم عام ١٧٦٨ أقوى وسائل التعليم التي غرست في النفوس وجوب الطاعة للعرش الإسباني، وأضعف طرد هذه الطوائف من المستعمرات الإسبانية الولاء من تلك المستعمرات الإسبانية.

وقد ثأرت إنكلترا بتقديم العون الإسباني من قبل للمستعمرات الإنكليزية الأمريكية في ثورتها في القرن الثامن عشر، وأدت إنكلترا دوراً كبيراً في تحرير أمريكا الجنوبية من حكم الاسبان والبرتغال، وحطم الأسطول الإنكليزي الجزء الأكبر من الأسطول الإسباني في معركة الطرف الأغر عام ١٨٠٥، وحينما غزا القائد الفرنسي جينو Juno البرتغال عام ١٨٠٨ نقل الاسطول البريطاني الأسرة المالكة

البرتغالية إلى المنفى في البرازيل.

وكان أول حافز للأرجنتين على الثورة ضد الاسبان هو نزول حملة بريطانية في بوينس آيرس عام ١٨٠٦، وكان القائد (كشرين) هو الذي طرد الأسطول الإسباني من المحيط الهادي، وساعد في تحرير تشيلي عام ١٨١٨، ثم بيرو عام ١٨٢٤.

وكانت قوة إنكليزية مؤلفة من ستة آلاف من المغامرين هي التي كونت الجيش الذي بواسطته أوجد بوليفار جمهوريتي فنزويلا وكولمبيا عام ١٨٢١، وكان سياسي إنكليزي هو جورج كاننج الذي أعلن عام ١٨٢٣ تصميم إنكلترا القاطع على الاعتراف باستقلال جمهوريات أمريكا الجنوبية المحررة، ودعا العالم الجديد إلى النهوض والنمو، وعندما توفي عام ١٨٣٠ بوليفار كان جنوبي الكرة الغربي قد قُسّم إلى عدة جمهوريات مستقلة.

وعندما توقف الإنكليز عن القتال، واصله الأمريكان وضموا ولايتي كليفورنيا والمكسيك الجديدة إلى بلادهم عام ١٨٤٨، ثم كوبا والفلبين بعد نصف قرن.

إن فقدان إسبانيا لمستعمراتها لم يؤثر عليها اقتصادياً بشكل كبير، فقد تضاعف عدد سكانها، وزادت ثرواتها الداخلية، وتلاشت إسبانيا التي ظهرت في العصور الوسطى.

فقدت إسبانيا واردات المستعمرات التي تؤلف عنصراً أساسياً من ميزانية الملكية الإسبانية القديمة، مما جعل فرديناند السابع وخلفاءه يواجهون أزمات كثيرة، وأجبروا على فرض ضرائب على الكنيسة لدفع رواتب الجنود، وكان ينظر إلى الكنيسة في إسبانيا على أنها جزء من السلطة المطلقة المركزية.

إن عودة فرديناند عام ١٨١٤ أكدت صعوبة إقامة حكومة أحرار في هذا البلد الكاثوليكي، والتأم (كورتس) في قادس عام ١٨١٢ خلال حرب شبه الجزيرة الأيبيرية، ووضع دستوراً، ولمكن للافكار الحرة ان تجد لها موضع قدم لدى الجيش ومدن الساحل، وظهر رجال اسبان يريدون صحافة حرة، وتسامحاً دينياً، ويريدون الحكم الدستوري، ولكن مع عدم ظهور فرصة لإقامة نظام نيابي في ظل هيمنة

قوى مادية واجتماعية في المجتمع.

وحُكم إيزابيلا (١٨٣٣-١٨٦٨) كان سلسلة من الديكتاتوريات العسكرية رغم القالب الدستوري، والجمهورية الإسبانية الأولى (١٨٧٣-١٨٧٤) التي يؤيدها اميليوكستلار قد انهار أنصارها.

فإن عودة آل بوربون الاسبان إلى الحكم عام ١٨٧٤ أوقف اندفاع الشعب نحو الحياة الدستورية وحرية الشعب البرلمانية، رغم وجود دستور غير واقعي، فإن الانتخاب والدستور لم يساعد في خلق حياة برلمانية حقيقية، فقد شُلّت يد البرلمان عن العمل في الأزمات المتلاحقة، وحُرمت الحكومة من كل سلطة لرسم سياسات واسعة لفائدة البلاد.

حاول فرديناند السابع ان يمحو استقلال أهل إقليم الباسك والمؤيدين للحكم المطلق والخاضعين للاكليروس، وأصدر سلسلة مراسيم بين سنتي (١٨٢٨-١٨٣٣)، ولكن التمردات المتتالية والفتن أكدت للحكومة صعوبة حل هذه المشكلة بمثل الكيفية التي وضعتها، وأدى عناد السكان إلى فشل إسبانيا بسحق قطالونيا، ووُجد الفونسو الثالث عشر والجمهورية الاسبانية الثانية مرغمين للاعتراف بمطالبهم.

اما الروح الإقليمية لأهل الباسك، وهم شعب قليل العدد ويسكن جبال البرانس، فقد برزت إلى الوجود، وصارت قوة يحسب حسابها لارتباطها بدعوى (دون كارلوس) واسرته بأنهم يمثلون الفرع الشرعي لبيت بوربون الاسباني، فإن الحرب التي قامت بين دون كارلوس وبنت أخيه إيزابيلا التي اعتلت العرش عند وفاة أبيها فرديناند السابع عام ١٨٣٣، أدت إلى وجود هذين الفريقين وعداوة الباسكيين للقشتاليين، وكان الكثيرين قد ناصروا دون كارلوس الذين مثّلوا الأوتوقراطية الرجعية.

وقد فقدت إسبانيا المكانة العالمية، ففي ظل حكم بيت بوربون صارت إما تابعة لفرنسا أو حليفة لها في صراعها ضد بريطانيا، وخرجت إسبانيا من حروب الثورة الفرنسية وقد أُنهكت، ولم يعد بمقدرتها استعادة المستعمرات الأمريكية،

وتوالى عليها حكام، من فرديناند السابع، إلى كريستينا، ثم إيزابيلا، وفقدت إسبانيا مساحات واسعة من ممتلكاتها، وتدهور فيها النشاط والحيوية والقومية [٢٢].

الفصل السابع

الثورة الصناعية



أولاً: التعريف

الثورة الصناعية ببساطة هي عبارة عن التطورات التي شهدتها الصناعة في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر وبعض الدول الأوروبية الأخرى في القرن التاسع عشر، والتي أدت إلى تغيرات شاملة في الصناعة، وتحقيق زيادة كبيرة في الانتاج، وظهور الاختراعات وفروع الصناعة المختلفة، وخاصة الغزل والنسيج والفحم، وتوليد القوى المحركة، وصناعة الحديد، وترتب عليه زيادة في الانتاج هائلة وتكوين رؤوس الأموال.

وبدأت هذه التطورات بطيئة وتدريجية بين (١٧٧٠-١٨٣٠)، ثم تقدمت حتى عام ١٨٧٠ لكي تنتقل من الصناعة إلى الزراعة والنقل والبحرية وسواها.

ثانياً: بريطانيا الصناعية

لم تنشأ الثورة الصناعية مرة واحدة في أوروبا لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، فقد تباينت من بلد لآخر، وقد سبقت بريطانيا الدول الأوروبية في دخول ميدان الثورة الصناعية، ولعل أهم الأسباب في ذلك هي:

توفر رأس المال من التجارة البريطانية الواسعة، والحصول على المستعمرات العديدة، ثم الزراعة ذات الطابع الرأسمالي، ومع زيادة الطلب على الأقمشة الصوفية اهتم كبار ملاك الأراضي بتحويل الأراضي الزراعية إلى مراع لتربية الأغنام، ودمج الأراضي الزراعية وتسييجها، وقيام استثمارات زراعية كبيرة تتبع الإنتاج الرأسمالي، وزيادة إنتاج المحاصيل الزراعية، وأدى تراكم رأس المال إلى استثماره من جديد وتحقيق أرباح كبيرة إضافية، ودفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام، وساعد في هذا إنشاء بنك إنكلترا عام ١٦٦٤ الذي أسهم في تسهيل الائتمان وجمع المدخرات والتحويلات والتمويل وتوسيع التجارة والصناعة.

ثم توفر الأيدي العاملة الرخيصة في بريطانيا منذ منتصف القرن الثامن عشر بسبب زيادة السكان من جهة وهجرة عمال أوروبيين إليها من جهة أخرى، ثم ان عملية التسييج التي قام بها الفلاحون الصغار أدت إلى هجرة عدد كبير من الفلاحين - الذين أصبحوا بلا عمل - نحو المدن للبحث عن فرص للعمل، وعملوا بأجور زهيدة،

وتنافس الرجال والنساء على كسب العمل وبأجور بسيطة، وأدى توفر الأيدي العاملة الرخيصة إلى ضمان أرباح عالية للرأسماليين، واستفادوا منها في مشاريعهم الصناعية.

أما المواد الأولية، فكانت متوفرة في بريطانيا بكميات كبيرة من الفحم الحجري والحديد، وكانت له أهمية في الصناعة، وأصبح الوقود الصناعي هو الرئيسي، ومصدراً للطاقة والحرارة، وساعد على صهر وتنقية الحديد من الشوائب، وازداد انتاجه، وأصبح من الممكن صناعة الآلات والمكائن بكميات كبيرة.

وكان توفر الأسواق الداخلية والخارجية قد ساعد على زيادة الطلب على السلع، وزيادة الطلب حفّز بدوره على زيادة الإنتاج إذا ما توفرت الظروف المناسبة، وكانت بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر لديها اسواق مفتوحة إما محلية، كما في إنكلترا واسكتلندا منذ عام ١٧٠٧ بموجب قانون الاتحاد في العام نفسه، وأدى إلى سوق مفتوحة حرة من دون التعرفة الكمركية، وانضمت إليها أيرلندا عام ١٨٠٠، أو أسواق خارجية، وهي التي وفرتها المستعمرات البريطانية فيما وراء البحار، وكان لبريطانيا علاقات تجارية مع دول كثيرة في العالم.

كما ان انشغال دول القارة الأوروبية بحروب الثورة الفرنسية والحروب النابليونية قد هيأ مجالات أوسع أمام التجارة البريطانية، وقد سهل التجارة الواسعة على بريطانيا مع امتلاكها أسطولاً تجارياً وبحرياً وحربياً يعد من الأكثر تفوقاً في العالم.

ويمثل الاستقرار السياسي أحد العوامل المهمة، خاصة ان دول مثل فرنسا وألمانيا كانت تمتلك مقومات الصناعة المتطورة، ولكنها تفتقر إلى الاستقرار السياسي، ومن ثم لم تحقق التنمية الصناعية مثل بريطانيا، وكانت الأوضاع السياسية في بريطانيا قد استقرت منذ الثورة الجليلة عام ١٦٨٨ التي أدت إلى استقرار الملكية والبرلمان والكنيسة، وتقوت الأحزاب السياسية ونظام مجلس الوزراء والحياة البرلمانية والشعب، الأمر الذي جنّب بريطانيا الثورات والانقلابات والحروب الأهلية، وكان هذا الاستقرار قد ساعد على توفير الحرية الاقتصادية والحرية السياسية والتسامح الديني، وترتب عليه إضعاف النقابات الحرفية التي عدت عائقاً أمام الابتكار والتقدم الصناعي.

وأصبحت بريطانيا مركزاً للجماعات المضطهدة في أوروبا، ولجأ إليها اليهود

والفلمنكيون سكان بلجيكا، وأقاموا أنشطة صناعية وتجارية نشطة، كما ولجأ إليها للبروتستانت للفرنسيون نتيجة اضطهادهم من الملك لويس الرابع عشر ملك فرنسا، وشكلوا طبقة منتجة نشطة، وأقاموا صناعات هامة في بريطانيا.

ويعد العامل الجغرافي في بريطانيا عاملاً مساعداً في توفير ظروف ملائمة لصناعة الغزل والنسيج نتيجة كونه مناخاً رطباً، ثم ان موقعها الجغرافي في وسط المحيط الأطلسي ويفصلها عن أوروبا بحر المانش جعل أراضيها بعيدة عن دمار الحروب والصراعات الأوروبية، وخاصة في ظل الحروب الفرنسية والنابليونية، ثم ان موقع بريطانيا كجزيرة مع وجود أسطول كبير وقوي سهل عليها الاتصالات بقارات العالم، والتجارة معها بحراً بسهولة.

وكان القانون الإنكليزي قد حافظ على حق الاختراع والتملك، كما ظهرت مؤسسات علمية عدة، مثل جامعتي كلاسكو وأدنبرة، وكان هناك اهتمام كبير بالعلوم النظرية والتطبيقية، ومنحت الجمعيات العلمية مكافآت مالية للمخترعين، كما اهتم أصحاب رؤوس الأموال بالاختراعات الحديثة، وأبدوا استعدادهم لتطبيقها واستثمارها، وكان هذا التشجيع واطمئنان المخترعين إلى ان اختراعاتهم ستدخل في حيز التطبيق قد دفعهم لمواصلة العمل والجهد في ميدان الابتكار والاختراع.

ساعدت العوامل السابقة مجتمعة في نشوء الثورة الصناعية في بريطانيا دون غيرها من دول القارة الأوروبية، وقد اقتصرت هذه الثورة في بادئ أمرها على صناعتي النسيج والتعدين، وأصبح انتاج المنسوجات القطنية في بريطانيا عام ١٨٢٠ عشرة أضعاف ما كان عليه عام ١٧٨٩، ثم ارتفع إلى عشرة أضعاف أخرى عام ١٨٥٠ عما كان عليه عام ١٨٢٠، وزادت صادرات النسيج من ٣٥٥ ألف جنيه إسترليني في عام ١٧٨٠ إلى ٥,٤ مليون جنيه إسترليني في عام ١٨٠٠، كما ازداد في الوقت نفسه انتاج الحديد والفحم الحجري أيضاً، فقد ارتفع انتاج الحديد من ٥٦ ألف طن متري عام ١٧٤٠ إلى ٣,٨ مليون طن متري عام ١٨٠٠، وارتفع انتاج الفحم الحجري من ١٠ مليون طن متري عام ١٨٠٠ إلى ٣٥ ألف طن متري عام ١٨٤١.

يعود انتاج النسيج والفحم الحجري والحديد إلى جهود المخترعين الذين

ابتكروا وسائل وتقنيات جديدة، فقد اخترع جون كي J. Kay آلة النسيج المعروفة بـــ(المكوك الطائر) في عام ١٧٣٣، وجيمس هاركريفز J. Hargaraeaves مخترع آلة الغزل المعروفة باسم زوجته جيني في حوالي علم ١٧٦٧، وريتشارد أركرايت R. Arkwright الذي اخترع عام ١٧٦٩ آلة الغزل القطني التي يديرها حصان، ثم استخدم الماء في إدارتها. وصموئيل كرومبتن S. Crompton الذي قام باختراع آلة غزل سماها (البغل) في عام ١٧٧٩، وهي آلة متطورة مثل آلة جيني والجهاز المائي، ثم أدموند كرلترايت E. Cartwright الذي اخترع ماكنة نسيج تعمل بقوة الحصان، ثم بقوة البخار في عام ١٧٨٩.

اما التعدين فكان ابراهام دربي عام ١٧٣٥ هو الذي أدخل الحجر محل فحم الخشب في صهر الحديد، والمخترع كوت نال براءة اختراع (١٧٨٣-١٧٨٤) عن طريق تخليص الحديد من الكربونات العالقة بالمعدن بواسطة الأوكسجين والفحم الحجري لكي يكتسب المرونة الأكبر[٢٣].

ثالثاً: الصناعة في الدول الأوروبية

وبرز اسم نيوكمن Nowcomen الذي اخترع المحرك البخاري في أوائل القرن الثامن عشر لامتصاص المياه من المناجم التي كانت تعرقل عمليات استخراج المعادن، ثم طور هذا المحرك جيمس واط J. watt في عام ١٧٦٩، واخترع واط عهداً جديداً في صناعة الآلات الميكانيكية البخارية، ثم جاء من بعده مخترعون طوروا الماكنة، مثل استعمالها في البولخر منذ عام ١٨٠٧، وتسيير القاطرات الحديدية منذ عام ١٨٢٥.

لقد انتشرت الثورة الصناعية في بريطانيا إلى بقية الدول الأوروبية، فبلجيكا التي استقلت بعد ثورة ١٨٣٠ كانت أول دولة أوروبية تستفيد من بريطانيا في التصنيع باستخدام الخبرات الفنية والإدارية البريطانية.

أما فرنسا فقد قامت فيها الثورة الصناعية منذ عشرينات القرن التاسع عشر، إلا أنها لم تدخل المرحلة الحاسمة في تطورها الصناعي إلا في منتصف القرن التاسع عشر، وكانت سياسة حكومة لويس فيليب، ثم نابليون الثالث قد أثرتا في ذلك أيضاً،

وسجل انتاج الحديد ثلاثة أضعاف بين (١٨٥١-١٨٦٩)، وازداد إنتاج الفولاذ ثمانية أضعاف في هذه الفترة، وازداد استخدام الآلات البخارية من ٧٧٠٠ آلة إلى ٢٧٠٠٠ آلة، ولكن بقيت فرنسا متخلفة في مضمار الصناعات الثقيلة، وكان هذا هو أحد اسباب هزيمتها في الحرب السبعين مع ألمانيا (١٨٧٠-١٨٧١).

أما ألمانيا فقد جاء تطورها الصناعي بعد بريطانيا وفرنسا نتيجة عوامل عدة، من بينها الافتقار إلى الوحدة السياسية التي لم تتحقق إلا في عام ١٨٧٠، فقبل ان تتحقق الوحدة الألمانية كانت البلاد مقسّمة إلى عدد كبير من الولايات والدول المستقلة، فيها عملات وأسواق ورسوم كمركية مختلفة، ثم إن مناجم الفحم والحديد فيها كانت في أطراف البلاد، وليست في مراكز الاستيطان من جهة أو الموانئ من جهة أخرى، مثال مناجم الفحم في الرور Ruhr، وسيليزيا Silesia، فضلاً عن ذلك كانت ألمانيا تفتقر إلى وسائل المواصلات والنقل ورأس المال لأنها لم تكن غنية، ثم بعد ان تخلصت من المشاكل هذه دخلت ألمانيا عصر الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واستطاعت ان تتفوق على فرنسا التي سبقتها في هذا المجال.

عدا هذه الدول، فقد ظهرت بعض المناطق الصناعية الصغيرة في منتصف القرن التاسع عشر في السويد وإيطاليا وسويسرا والنمسا، وظهرت بدايات الثورة الصناعية في روسيا القيصرية، وبصورة خاصة في الاجزاء الأوروبية من الإمبراطورية الروسية مثل بولندا، منذ أواخر القرن التاسع عشر، ويكمن تأخر روسيا بتخلف مؤسساتها الاجتماعية والسياسية، وتباعد مناجم الحديد والفحم فيها، ولافتقارها لطرق النقل والمواصلات الحديثة، وأيضاً قلة رأس المال الضروري للصناعة، ولم يستخدم سوى رأس المال الأجنبي لدعم الصناعة، وبقيت روسيا حتى قيام الحرب العالمية الأولى دولة زراعية بالدرجة الأولى.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت الأسبق في ميدان التصنيع، حيث دخلت عهد التصنيع في عام ١٨٢٠، وبعد الحرب الأهلية استكملت وحدتها ونهضتها الصناعية، وانطلقت نحو التصنيع، وكانت فيها عوامل التصنيع، مثل المواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة وخاصة الزنوج، والمناخ الملائم، والأراضي الزراعية

الواسعة، كما انها كانت بعيدة عن الحروب الأوروبية ومشكلات القارة، وبدأ التصنيع في أمريكا – مثل بريطانيا – قائماً على صناعة النسيج، وارتفع عدد المغازل من ٣٧ ألف عام ١٨١٠ إلى ١٣٠ ألف عام ١٨١٥، ثم ٢٢٠ ألف عام ١٨٢٠.

واستُخدمت الآلات البخارية في ميدان الصناعة لسهولة عملها وزيادة إنتاجها، وازداد إنتاج الحديد والفحم الحجري أيضاً.

وهكذا انتشرت الصناعة والثورة الصناعية خارج بريطانيا، حيث تقدم ميدان صناعة النسيج والتعدين واستخدام المحركات البخارية، وتميزت السنوات (١٨٣٠-١٨٧٠) بانتاج الثورة الصناعية الحقيقية في بريطانيا، واعداد الثورة الصناعية في أوروبا الغربية والوسطى وشمال أمريكا، ثم في الأربعين سنة اللاحقة تميزت الصناعات بدخول المكائن إلى حد كبير، وتطور الصناعات الحديثة، والتحول السريع في السكان من الزراعة إلى الصناعة في بلجيكا وألمانيا والولايات المتحدة.

وازداد إنتاج الفحم والحديد في الصناعة الميكانيكية بسبب زيادة الطلب عليهما، وفي بريطانيا ازداد انتاج الفحم من ١١٠ ملايين طن عام ١٨٧٠ إلى ٢٦٥ مليون طن عام ١٩١٠، وخلال الفترة ذاتها ازداد انتاج الحديد الصلب من ٦ ملايين إلى ٩ ملايين طن، وفي ألمانيا ازداد إنتاج الفحم من ٣٧,٥ مليون طن إلى ٢٢٢ مليون طن، والحديد من ٢ مليون طن إلى ١٥ مليون طن بين ١٨٧٠-١٩١٠.

أما في فرنسا فقد ازداد الفحم الحجري من ١٦ مليون طن إلى ٤٠ مليون طن، والحديد من ١,٥ مليون طن إلى ٥ ملايين طن، وفي أمريكا ازداد انتاج الفحم خلال الفترة ذاتها من ٣٥ مليون طن إلى ٤١٥ مليون طن، والحديد الصلب من (٢/٣) ١ مليون طن إلى (١/٣) ٢٧ مليون طن.

وحدث تقدم واسع في إنتاج الفولاذ الصلب وتحسين نوعيته، وتحقق تحسن ملحوظ في المحركات البخارية، وفي النقل والسكك الحديدية، مع توسع ملحوظ في طول السكك الحديدية في أمريكا من ٣٠ ألف ميل عام ١٨٦٠ إلى ٢٥٠ ألف عام ١٩١٠، كما ازدادت بالنسبة نفسها في كندا وأستراليا، ووضعت مشاريع سكك الحديد في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، وحدثت تطورات في السفن التجارية من حيث العدد

والحجم والسرعة، وتضاعفت الخدمات في النقل والمسافرين في مدن رئيسية في بريطانيا وأمريكا وفرنسا.

وشهد إنتاج المغازل زيادة كبيرة في هذا السنوات من ٣٦,٧٠٠٠٠٠ إلى ٥٣,٥٠٠٠٠٠ مغزل بين (١٨٧٠-١٩١٠)، وازداد عدد الأنوال الآلية من ٤٧٥٠٠٠ إلى ٧٠٠٠٠٠، وفي سنة ١٩١٠ بلغ عدد المغزل في دول القارة الأوروبية إلى ٣٧,٢٠٠,٠٠٠ مغزل، وفي الولايات المتحدة ٢٧,٨٠٠,٠٠٠ مغزل، فازداد انتاج الصوف والكتان والنسيج، ودخلت مكائن صناعة الحرير في فرنسا وإيطاليا وصناعة الحرير الصناعي على نطاق واسع، وحصل تقدم في الكيمياء والأقمشة والأصباغ الكيميائية من قطران وفحم حجري كبديل رخيص للأصباغ الطبيعية.

ظهرت من جهة أخرى صناعات جديدة خلال هذه الفترة، فمنذ عام ١٨٧٠ أصبحت الكهرباء تحتل المركز الأساسي بدلاً عن المحركات البخارية سابقاً، وأدخلت تحسينات على المولدات الكهربائية والمحركات من حيث النوعية والعدد، واخترع جراهام بيل G.Bell التلفون، وبعد ذلك بسنتين اخترع توماس أديسون T. Edison المصباح الكهربائي الوهاج، وانتشر الاختراعان بسرعة في أوروبا وأمريكا، واستُخدمت الكهرباء في النقل، وظهر الترام أي السيارات الكهربائية، وظهرت القطارات الكهربائية إلى جانب القطارات البخارية بين المدن المزدحمة بالسكان، وفي عام ١٨٩٥ اخترع ماركوني G. Marrconi جهاز البرق اللاسلكي، وفي عام ١٨٩٨ أقيمت الاتصالات البرقية اللاسلكية بين بريطانيا وأوروبا عبر القنال الإنكليزية، ثم مع أمريكا عام ١٩١٠ عبر المحيط الأطلسي، وحدثت في نهاية القرن التاسع تطورات في استخدام الطاقة الكهربائية في المنازل والدور السكنية، وازداد أيضاً إستخدام الوسائل الميكانيكية في البيوت، والدكاكين، والمكاتب، والدراجات الهوائية، والثلاجات، والمسخنات، وماكينات الخياطة، وآلات الطباعة، والورق ومكائنها، وحدث تقدم في صناعة التصوير، ففي عام ١٨٨٤ اختُرع فلم الكاميرا، وعام ١٨٨٥ وضع جورج ايستمان أسس صناعة التصوير الكبيرة في مدينة روجستر في نيويورك، وفي عام ١٨٨٨ عرضت شركة ايستمان اول كاميرا كوداك في الأسواق، وفي عام ١٨٩١ سجل

توماس أديسون اختراع (صندوق الدنيا)، وضع موضع الاستعمال التجاري في نيويورك عام ١٨٩٤، وفي العام التالي لختراع الأخوان لوميير Lumiere في مدينة ليون الفرنسية ماكينة (سينما توغراف) كانت بداية لصناعة السينما، وانتشر عرض أفلام الصور المتحركة مطلع القرن العشرين.

وتم اختراع محرك التوربين البخاري من قبل المهندس البريطاني جارلس بارسنز C. Parsons في عام ١٨٨٤، وأدخل علية تحسينات عدة بعد ذلك، ثم أقام مصنعاً كبيراً في نيوكاسل في عام ١٨٨٩ لصنع التوربينات البخارية، ومع حلول عام ١٩١٠ كانت هذه المحركات التوربينات البخارية تستخدم بصورة واسعة لتحريك المولدات الكهربائية والسفن البخارية، واختراع المحرك ذي الاحتراق الداخلي الذي يحول الطاقة إلى قوة ميكانيكية، كما هي الحال في محركات السيارات في الوقت الحاضر.

في عام ١٨٩٢ سُجل لختراع محرك من هذا النوع يعتمد على احتراق الزيت باسم مهندس ألماني هو ردولف ديزل R. Diesel، وجُرّب هذا المحرك بصورة علنية للمرة الأولى عام ١٨٩٨، وبحلول علم ١٩١٠ استُخدم محرك ديزل في الأعمال الكهربائية والبواخر العابرة للمحيطات والقاطرات. واخترع مهندس ألماني آخر هو كوتليب ديملر G. Duimler في (١٨٨٥-١٨٨٦) محركاً ذا احتراق داخلي صغير الحجم، يمكن حمله، ووقوده زيت خفيف، وهو قادر على تسيير السيارات والزوارق، وهذا هو محرك الكازولين، الذي قُدّر له ان ينافس محرك جيمس واط البخاري في إحداث ثورة في النقل وتشجيع الصناعة، وقد استخدم ديملر محرك الكازولين في دراجة هوائية سنة ١٨٨٦، ثم في عربة عام ١٨٨٧، ثم باع حقوقه في الاختراع إلى شركة فرنسية لصناعة السيارات، وقد كان انتاجها مقصوراً على فرنسا أولاً، ثم انتشر انتاجها في الدول الصناعية الأخرى، وبحلول علم ١٩١٠ أصبحت الولايات المتحدة تحتل مكانة الصدارة في هذه الصناعة، حيث قدر نصيبها بـــ(٣/٤) الانتاج العالمي، وكان هنري فورد H. Ford – وهو ميكانيكي أمريكي – أشهر من أشاع السيارة في بلاده حيث أسس شركة ديترويت التي ما تزال تعد مركز صناعة السيارات الأمريكية

في عام ١٩٠٢، وشرع في انتاج سيارات فورد الرخيصة على نطاق واسع منذ عام ١٩٠٩.

واعتُمد محرك الكازولين الخفيف في صناعة الطيران، وقد استخدم هذا المحرك الخفيف في سفن الهواء (المناطيد) منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ففي عام ١٩٠١ حصل شاب برازيلي هو سانتوس دومون S. Dumont على جائزة لطيرانه بمنطاد من سان كلو إلى برج إيفل. وفي عام ١٩٠٦ قام ضابط عسكري ألماني متقاعد هو كونت فرديناند فون زبلن V. Zupplin بطيران ناجح بمنطاد يعتمد على محرك الكازولين الخفيف في سيره.

وأدى اختراع المحرك ذي الاحتراق الداخلي، ثم السيارات والطائرات، إلى ظهور صناعات لازمة لها من النفط ومشتقاته، وصناعة المطاط، وإنشاء الطرق المناسبة لسير السيارات، فقد ارتفع انتاج النفط الخام في العالم من نصف مليون برميل في عام ١٨٦٠، إلى ٣٢٥ مليون برميل في عام ١٩١٠، وكانت مناطق انتاجه الرئيسية في أمريكا وروسيا ورومانيا وغيرها، وظهرت صناعة تكرير النفط الخام ونقله من المناطق المتخلفة حيث ينتج إلى المناطق المتقدمة حيث يستهلك، اما انتاج المطاط فقد ازداد بسبب الزيادة المفاجئة في الطلب لاستخدامه في صناعة إطارات السيارات، وازداد انتاجه من ١٠٠٠٠ طن في عام ١٨٧٠ إلى ٧٥٠٠٠ طن في سنة ١٩١٠، وكانت مصادره الرئيسية في البرازيل وسيلان وبورنيو والهند الصينية وغيرها.

وقد ظهرت نظراً للمشروعات الكبيرة العديد من الشركات وأصحاب رؤوس الاموال والشركات المساهمة في المشروعات الصناعية الكبيرة، وأخذت تنتج السلع والمنتجات المختلفة، وسعت هذه المشروعات الصناعية إلى التنسيق في سياساتها وتحقيق الاتحاد فيما بينها، وانتشرت اتحادات المنتجين التي اتبعت سياسات احتكارية في ألمانيا وأمريكا وعلى نطاق محدود في بريطانيا.

فقد ظهرت في ألمانيا نقابات انتاجية عرفت باسم الكارتل Cartel كان غرضها منع المنافسة بين المنتجين عن طريق عقد اتفاقات خاصة بتحديد الاسعار،

وتنظيم الانتاج، وتوزيع الأسواق، وكانت للمشروعات الصناعية مقيدة بموجب الاتفاق فيما بينها، وكانت أهم الكارتلات في ألمانيا كارتل في صناعة الفحم في وستفاليا، وكارتل صناعة الحديد والفولاذ التي ظهرت في نهاية للسبعينات من القرن التاسع عشر، ولم تعارض الحكومة الألمانية فيها وسيلة لاستبعاد المنافسة في الأسواق الداخلية، ولتباع سياسة موحدة بشأن الأسواق الخارجية.

أما في الولايات المتحدة فإن للمشروعات الصناعية الكبيرة المتشابهة شكّلت اتحادات عرفت باسم ترست Trust، واندمجت فيها المشروعات الصناعية الكبيرة تحت إدارة موحدة تم فيها ترسيم سياسات الانتاج والتسعير وتوزيع الاسواق بغية تجنب المنافسة فيما بينها، وتحقيق أقصى قدر من الأرباح، وكان أبرز هذه الاتحادات في أمريكا هو روكفلر J. B. Rockefller في ميدان الصناعة النفطية، وكارنجي وموركان Carnegi & Morgan في صناعة الفولاذ. وهاريمان وهل Harriman & Hill في صناعة السكك الحديدية، وأصدرت حكومة الولايات المتحدة قوانين عدة للحد من احتكارات التروستات، مثل قانون شيرمان Sherman عام ١٨٩٠، وقانون كلايتون Clayton في عام ١٩١٤.

أما في فرنسا فلم تظهر مثل هذه الاتحادات؛ لأن معاملها صغيرة، وتستخدم عدداً أقل من العمال. ويرجع ذلك إلى قلة الفحم وتفضيل الفرنسيين التخصص في صناعات ذات مهارة يدوية أكثر من استعمال الآلة. وكان هناك ٦٠٠ ألف مؤسسة صناعية في فرنسا عام ١٩٠١، ولذلك لم تعاني فرنسا من أزمات الثورة الصناعية مثل السكن والإسكان، وازدحام المدن، وقلة الزراعة، وسوء توزيع الثروة[٢٤].

رابعاً: نتائج الثورة الصناعية

حققت الثورة الصناعية العديد من النتائج، من أبرزها زيادة الثروة القومية، مع ازدياد الثروة الحقيقية في دول أوروبا والدول الأخرى التي انتشرت فيها الثورة الصناعية، وظهور الرأسمالية الصناعية، وذلك نتيجة التوسع السريع في الانتاج الصناعي، وزيادة التبادل التجاري، ثم اعادة توظيف رؤوس الأموال المتحققة من الأرباح في الخارج وخاصة المستعمرات.

وازدياد الثروات كان من نصيب كبار الرأسماليين الصناعيين، إلا ان حكومات الدول الصناعية حققت زيادة كبيرة في إيراداتها أيضاً من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

ثم ان قيام الثورة الصناعية زاد من أعداد السكان في المدن الأوروبية، وذلك لزيادة الاهتمام بالصحة العامة، وزيادة الانتاج الزراعي، وتحسين نوعيته، وابتكار طرق ووسائل جديدة لحفظ الاطعمة، وتوفير سبل ناجحة وصحية ضد الأمراض ومع الصحة العامة، مثل الصابون، والملابس القطنية، والمواد البنائية، وتبليط شوارع المدن، وتصريف المياه فيها، وإقامة شبكات إسالة المياه النظيفة.

وارتفعت أعداد السكان في المدن من ١٤٠ مليون نسمة عام ١٧٥٠ إلى ١٨٨ مليون نسمة في عام ١٨٠٠، ثم ما بين ٢٦٦ إلى ٢٦٧ مليون نسمة في عام ١٨٥٠، و ٤٠١ مليون نسمة في ١٩٠٠. وصاحَبَ هذه الظاهرة تركز السكان في المدن الكبيرة التي برزت بعد الثورة الصناعية بسبب تركز المصانع والمعامل الكبيرة قرب المدن، مثل المناجم والفحم والحديد، وجذبت الرأسماليين والعمال وعوائلهم للسكن فيها، فتحولت القرى إلى مدن كبيرة، مثل ليفربول وليدز وشيفيلد ومانجستر وبرمنغهام في بريطانيا، ونمت مدن بسرعة، مثل بروكسل وباريس وليل وكيون وميلانو وبرلين، ووصل عدد سكان لندن على سبيل المثال من ٩٨٨,٠٠٠ الى ٢,٢٦٣,٠٠٠ نسمة.

وترتب على الثورة الصناعية قيام حركة انتاج صناعية في المعامل والمصانع التي حلت محل الحرف والورش الصغيرة وتطورت بسرعة إلى مؤسسات صناعية عملاقة فيها الآلاف من العمّال والصنّاع، ولحتكار السلع المعينة.

وأدت الثورة الصناعية إلى ظهور طبقتين اجتماعيتين جديدتين، وكانتا متناقضتين، هما الطبقة الرأسمالية الصناعية، والطبقة الثانية هي طبقة العمال، وحصلت الأولى على النصيب الأكبر من الارباح التي تحققت بفعل الثورة الصناعية، وبدأت تسعى للحصول على نصيب من السلطة التي احتكرها النبلاء والأشراف وملاكي الأراضي. وحاول الرأسماليون والصناعيون ان يزيدوا ثرواتهم ويتطلعوا من أجل الاستثمار والسيطرة خارج دولهم كآسيا وأفريقيا، وهو ما يعرف بالإمبريالية

الرأسمالية الحديثة.

أما العمال فقد قامت على عاتقهم الثورة الصناعية والأرباح الطائلة التي حصل عليها الرأسماليون، في حين ساءت أحوال العمال في السكن والمعامل والمعيشة، وعمل الأطفال والنساء في ظروف صعبة في المصانع والمعامل، ولساعات طويلة، وبأجور زهيدة، وحفّز هذا العمال على تنظيم أنفسهم، ومطالبة الحكومات وأرباب العمال بتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم، ومنحهم حقوقهم الشرعية، مثل حق الانتخاب والتعليم وسواه، وظهرت مجموعة من المفكرين الذين اهتموا بطبقة العمال وتحسين ظروفها، بل ذهب بعضهم إلى الدعوة إلى تسليمها مقاليد الأمور في المجتمع بوصفها طبقة منتجة، ومن أبرز هؤلاء المفكرين الإنسانيين روبرت أوين (١٧٧١-١٨٩٥) في بريطانيا، وسان سيمون (١٧٦٠-١٨٢٥)، وفورييه (١٧٧٢-١٨٣٧)، وبيير برودون (١٨٠٩-١٨٦٥)، ولويس بلان (١٨١١-١٨٨٢) في فرنسا، وكارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣) في ألمانيا، ونشر هؤلاء المبادئ الاشتراكية بين العمال، وتأثر العمال والنقابات والجمعيات بالأفكار الاشتراكية، وأصبحت قوة في المجتمعات الأوروبية، واستجابت الحكومة لمطالب العمال من تخفيض ساعات العمل، وزيادة الأجور، وحظر استخدام الأطفال، وتحسين ظروف العمل، والخدمات الصحية، والتعليم، وغيرها.

وكان من نتائج الثورة الصناعية أيضاً ظهور الاستعمار الحديث، مع زيادة كبيرة في إنتاج السلع المختلفة بشكل فائض عن حاجة السوق المحلية، وتطلب ذلك ضمان الأسواق الخارجية لتصريف فائض الإنتاج، وظهرت حاجة إلى ضمان توفير المواد الخام للصناعات النامية، بل ان تراكم رأس المال في أرباح الصناعيين دفع الرأسماليين إلى البحث عن مجالات جديدة لاستثمارها في الخارج، وظهرت معها حاجة إلى الأيدي العاملة في الزراعة، فنشأ سباق محموم في هذا المجال، تخلله مناقشات وصراعات دولية بين الدول الصناعية للحصول على المستعمرات.

ومع ظهور الصناعات الآلية في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، وبسبب الإنتاج الفائض عن حاجة الأسواق، فقد ظهرت أزمات اقتصادية دورية، فشهدت بريطانيا أزمات اقتصادية عدة (١٨٢٥-١٨٦٦) أعمقها أزمة عام ١٨٣٦،

حيث تم تقليص حجم تصدير المنسوجات القطنية والصوفية، وانخفضت أسعارها، وقلّ انتاجها إلى أبعد الحدود، واضطرت معامل غزل ونسيج عدة إلى إغلاق أبوابها، وأفلست مصارف وبنوك، مثل مصرف إنكلترا المركزي الشمالي، والمصرف التجاري الزراعي الايرلندي، وانخفضت الصادرات، وانخفض الإنتاج وأسعار الحديد وصناعة السفن، وشهدت بريطانيا كساداً عظيماً في أواخر القرن التاسع عشر.

فقد كانت الثورة الصناعية بحق نقلة نوعية في حياة أوروبا والعالم بأسره، وحققت نتائج في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، مع زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته وتطوير وسائله والتقدم في مواصلاته، فضلاً عن التقدم المادي والرفاه الذي حققته الدول الصناعية الكبرى في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين(٢٥).

الفصل الثامن

الوحدة الإيطالية

أولاً: إيطاليا قبيل الوحدة

كانت إيطاليا حقيقةً دولة مجزأة إلى دويلات وممالك، وخاصة في أواخر القرن الثامن عشر، ففي الشمال كانت هناك مملكة سردينيا في الغرب ولومبارديا، أو دوقية ميلانو في الوسط وجمهورية البندقية في الشرق، وكانت مملكة سردينيا ومملكة بيدمونت تحكم من أسرة سافوي، وتضم مقاطعات سافوي وبيدمونت وسردينيا. أما لومبارديا فكانت تابعة لأسرة هبسبورغ التي تحكم النمسا، وكانت لومبارديا تسيطر على الطريق التي تمر منه القوات النمساوية عبر التيرول إلى إيطاليا.

أما جمهورية البندقية التي مركزها التجاري المرموق قد أصبح جزءاً من الماضي لم تكن بعيدة عن النفوذ النمساوي، وإلى الجنوب من هذه الكيانات الثلاثة كانت هناك دوقيات بارما ومورينيا وتسكانيا، التي كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأسرة هبسبورغ عن طريق المصاهرات والاتفاقيات السياسية.

أما جمهورية جنوة الواقعة إلى الغرب من هذه الدوقيات الثلاث فكانت حالها شبيهة بحال جمهورية البندقية، وفي وسط إيطاليا كانت هناك البابوية وضمنها روما مركز البابوية، أما في الجنوب من إيطاليا فكانت مملكة نابولي وملوكها من أسرة بوربون هي أوسع الممالك الإيطالية وتضم نابولي وجزيرة صقلية، ومن كل هذا فإن مسألة إقامة دولة موحدة كانت بعيدة كل البعد عن أذهان الإيطاليين في ذلك الوقت.

لكن الإيطاليين تأثروا بأفكار الثورة الفرنسية، ومنها القومية، وكان لنابليون دور فيها، حيث قام بغزو إيطاليا عام ١٧٩٦ باسم الحرية، ووعد الإيطاليين بإحلال الحياة الدستورية محل الحكومة الاستبدادية، وكان نابليون موضع ترحيب الإيطاليين بوصفه مواطناً ومحرِّراً. وقد خضعت لنفوذه معظم الأراضي الإيطالية عدا جزيرة صقلية، واستمر الحكم الفرنسي في إيطاليا حتى هزيمة نابليون أمام التحالف الأوروبي عام ١٨١٤.

قام نابليون بتقليص عدد الدويلات الإيطالية، ودمج بعضها مع البعض الآخر، ووحد البندقية ولومبارديا ومودينا وبعض الولايات البابوية تحت اسم مملكة إيطاليا، وأسند حكمها إلى نائب عنه، وهو يوجين بوهارنيه، وأقام في جنوب إيطاليا مملكة

نابولي، وعيّن أخاه جوزيف ملكاً عليها أولاً، ثم عيّن صهره مارا بدلاً عنه، وشجع هذا على الوحدة الإيطالية، كما وألحق نابليون مقاطعات بيدمونت وجنوة وتسكانيا وبارما بفرنسا، وأصبحت الدولة البابوية تحت النفوذ الفرنسي بعد ان عقد نابليون اتفاقية (كونكوردا) مع البابا بيوس السابع عام ١٨٠١.

كان الحكم الفرنسي في إيطاليا مصحوباً بإصلاحات حرة النزعة، وتم تحطيم النظام الإقطاعي الذي يقف حجرة عثرة في طريق الوحدة القومية، وألغيت الامتيازات والنظم الجديدة التي جاءت بها الثورة الفرنسية، وجرت محاولات لتطوير الزراعة والصناعة وإزالة القيود المفروضة على الصناعة والتجارة وإنشاء الطرق والجسور، والاهتمام بالتعليم، واستفادت إيطاليا في ذلك الاستقرار بعد الفوضى والاضطرابات، وظهر للإيطاليين فضائل الحكومة الموحدة والتفكير في تحقيق الوحدة عن طريق آخر هو السيادة القومية.

في عام ١٨١٥ قرر مؤتمر فينا إعادة القديم، ومنه أوضاع إيطاليا إلى ما كانت عليه قبل الحكم الفرنسي مع منح النمسا بعض المكاسب هناك، واستردت النمسا لومبارديا، وحصلت على البندقية وأعيدت مملكة سردينيا إلى الوجود مع ضم جنوة إليها، بحيث يصبح بإمكانها الدفاع عن شمال إيطاليا ضد فرنسا، وأعيدت الولايات البابوية إلى الوجود مرة أخرى، وأعيدت مملكة نابولي تحت حكم ملك من أسرة آل بوربون، ووعد ملك نابولي في معاهدة سرية عقدت بينه وبين مترنيخ بعدم منح بلاده دستوراً دون الحصول على موافقة النمسا.

وإذا كان مترنيخ سعى في تمزيق أوصال إيطاليا، فإن مشاعر الإيطاليين القومية ظلت باقية، وتشكلت جمعيات سرية دعت إلى استخدام القوة ضد التسلط النمسا على إيطاليا.وضد الملوك والحكام المستبدين في إيطاليا وإعادة الحكم الدستوري إليها، ومن أبرز الجمعيات (الكاربوناري) التي تشكلت في نابولي، وانتشرت في الجيوش والمتنورين من الشعب في كل إيطاليا.

وفي عام ١٨٢٠ كانت الثورة قد قامت في مملكة نابولي ضد حكم فرديناند الأول المستبد، وأجبر الأخير على إعلان دستور حر، الا ان الجيش النمساوي تدخل

وقضى في مارس/آذار ١٨٢١ على المعارضة في نابولي وألغى الدستور، وعاد فرديناند لينتقم من معارضته ويزيد من سياسته الاستبدادية.

وظهرت ثورة أخرى في بيدمونت أو سردينيا من أنصار جمعية الكاربوناري، وكان الدستور أهم مطالبهم، ونجحوا في الاستيلاء على تورينو عاصمة المملكة، وتنازل الملك فيكتور عمانوئيل الأول عن العرش إلى أخيه شارل فيلكس، وتعيّن الأمير شارل البرت ولي للعهد التالي وصياً على العرش، وكان هذا الأخير يعطف على النزعات الحرة، ويعادي النمسا، ولذلك منح المملكة دستوراً حراً، ولكن تدخل الجيش النمساوي السريع وقضى على الثوار في سردينيا في إبريل/ نيسان ١٨٢١، مما أدى إلى طرد شارل البرت وإقامة الحكم المطلق، وأراد مترنيخ عقاب البرت بتجريده من حقه في عرش سردينيا، إلا ان شارل فيلكس تمسك بمبدأ الشرعية ووقف ضد مترنيخ.

شهدت إيطاليا بعد عام ١٨٢١ فترة سيئة عاشها الشعب بالقمع والقسوة من جانب الحكّام المستبدين، ومن النمسا من جانب آخر، وحدثت ثورات أجبرت الكثير من الوطنيين من نابولي وسردينيا على اللجوء إلى المدن الإيطالية الأخرى، ولم يتخلوا عن نشاطهم السياسي، بل أخذوا يتحيّنون الفرصة المناسبة لتحقيق هدفهم.

وفي عام ١٨٣٠ كانت الثورة في فرنسا والإطاحة بالملك شارل العاشر آخر ملوك آل بوروبون، وإقامة الملكية الدستورية وتنصيب لويس فيليب من أسرة اورليان ملكاً على فرنسا. وأثارت هذه الثورات والتغيرات ردود فعل أوروبية، وقامت جمعية الكاربوناري بثورة في الولايات البابوية والدوقيات الشمالية، مع وعود من ثوار فرنسا بدعمهم، ولكن لويس فيليب بعد فترة وجيزة تبين انه لا يريد الدخول في حرب ضد النمسا من أجل إيطاليا، وأراد نيل قبول الدول الأوروبية والاعتراف بمركزه في فرنسا، وان يكون لفرنسا دور تلعبه في إيطاليا بحجة الحفاظ على التوازن الدولي الذي اختل لانفراد للنمسا بالعمل في إيطاليا، بل تدخلت فرنسا والنمسا ضدهم وقضت على ثورتهم.

وبزرت جمعية أخرى هي (إيطاليا الفتاة) التي تأسست عام ١٨٣١، وأعضاؤها حوالي ٦٠ ألف عضو، وكسبت العديد من الأنصار، ومؤسسها جسي

مانزيني رائد حركة إقامة إيطاليا كجمهورية موحدة من جبال الألب إلى البحر المتوسط، وانضم إلى جمعية الكاربوناري في شبابه، وسجن ونفي لاشتراكه في إحدى ثوراتها، وفي عام ١٨٣١ أسس جمعية إيطاليا الفتاة، وكرّس نفسه لتحرير إيطاليا وتوحيدها تحت حكم جمهوري، لان الحرية تتم مع الجمهورية، ولا أمل لتحقيق الوحدة القومية أو الإصلاح إلا إذا تم طرد النمساويين من إيطاليا، ويتم عبر طريق الحرب، وبسبب هذه الآراء قضى مانزيني سنوات في السجن والمنفى، ورغم ان احلامه وافكاره لم تتحقق لكنها ظلت مناراً للوطنيين والمفكرين في التطورات التي شهدتها إيطاليا حتى عام ١٨٧٠[٢٦].

ثانياً: غاريبالدي والوحدة الإيطالية

لا يمكن ان نتجاهل – ونحن نتحدث عن الوحدة الإيطالية – شخصية جوزيف غاريبالدي J. Garibaldi (١٨٠٧–١٨٨٢)، وهو إيطالي من تلاميذ مانزيني، وعمل بحّاراً في بحرية سردينيا، وتأثر بجمعية إيطاليا الفتاة والجمهورية، وشارك في تمرد عسكري فحكم عليه بالإعدام. إلا انه هرب إلى أمريكا الجنوبية، وبقي أربعة عشر عاماً، واشترك في ثورات عدة في القارة، ثم عاد إلى ايطاليا، واشترك مع ثلاثة آلاف شخص من اتباعه في حرب سردينيا ضد النمسا عام ١٨٤٨، ثم انضم إلى الجمهورية التي أقامها مانزيني واتباعه في روما، وبعد سقوطها عام ١٨٤٩ عاد غاريبالدي إلى أمريكا، حيث عمل على جمع ثروة صغيرة، ثم عاد عام ١٨٥٤ إلى إيطاليا ينتظر فرصة جديدة للعمل هو واتباعه من أجل تحرير إيطاليا والذين عرفوا بذوي القمصان الحمراء.

وكان هناك – إضافة إلى الاتجاه الداعي إلى الجمهورية الإيطالية الموحدة – اتجاه يدعو إلى الوحدة الإيطالية بزعامة البابا، وتزعّم الاتجاه فنسنت جيوبرتي V. Gioberti، وهو قسيس من بيدمونت، عاش سنوات عدة في المنفى مثل مانزيني وغاريبالدي، وقد نشر في عام ١٨٤٣ كتاباً (تفوق الإيطاليين الخلقي والمدني)، أشار فيه إلى البابوية بوصفها السلطة التي تقع على كاهلها مهمة إعادة تنظيم وتوحيد الدويلات الإيطالية المختلفة، ومنح الإيطاليين زعامة أوروبا، وقد اقترح إقامة اتحاد

كونفدرالي يضم هذه الدويلات، ويكون لكل واحدة دستورها الحرّ، ويكون الاتحاد برئاسة البابا، وكان لهذا الاتجاه انصار من الطبقة العليا ومن الوطنيين.

ويبدو ان أفكار جيوبرتي لاقت قبولا لدى البابوية، ففي عام ١٨٤٦ اختير الكاردينال ماستاني فريتي لمنصب البابوية، واتخذ له لقب البابا بيوس التاسع، وكان حبه لإيطاليا حقيقياً، وتأثر بأفكار جيوبرتي في قضايا الوحدة وتحرير البلاد، واتخذ خلال عامين خطوات جريئة، كإطلاق السجناء والعفو عن المنفيين، وخفف الرقابة على الصحافة، وانشأ في إبريل/نيسان ١٨٤٧ مجلساً للدولة، يختار هو أعضاءه من بين الأسماء التي يعرضها عليه حكام الأقاليم، وعيّن في حزيران/ يونيو عام ١٨٤٧ مجلس وزراء لمناقشة تصرفات الحكومة البابوية، وأثارت حماسة إيطاليا كلها، وأصبح الشعار هو التهليل للبابا، ولكن أحداث (١٨٤٨-١٨٤٩) أكدت ان البابا بيوس التاسع ليس هو الشخص المرتجى للقيام بتوحيد إيطاليا.

وظهر اتجاه ثالث يدعو إلى دولة إيطالية موحّدة في ظل نظام ملكي دستوري بزعامة الأسرة المالكة في مملكة سردينيا. وقد بدأ ظهور هذا الاتجاه بعد اعتلاء شارل ألبرت عرش سردينيا في عام ١٨٣١، ومع ان فشل الحركة الدستورية في سردينيا عام ١٨٢١ قد افقده اعتباره بنظر الإيطاليين، وأدى ولاءه للكنيسة الكاثوليكية إلى الشك في قوميته، إلا أنه كان مؤمناً بقضية إيطاليا وحلم حريتها، وأظهر تعاطفاً مع آراء جيوبرتي، ولكن هذا الاتجاه كان الأضعف بين الاتجاهات الثلاثة.

وقامت عام ١٨٤٨ ثورات قومية في أنحاء أوروبا المختلفة، بما في ذلك إيطاليا، ففي شباط عام ١٨٤٨ قامت الثورة في فرنسا، ونجحت في إسقاط ملكية لويس فيليب ومثلها حدثت ثورات في المجر وألمانيا والدانمارك وهولندا.

كانت إيطاليا مهيأة لانتشار الحركة الثورية، فقد كسبت جمعية إيطاليا الفتاة إلى صفوفها أعضاء كثيرين في شتى أنحاء البلاد، وكان أبناء الطبقة الوسطى مؤيدين للوحدة القومية الإيطالية، واتخذت الحركة الثورية مظهراً شاملاً في إيطاليا، وبدأت الثورة في مملكة الصقليتين في عام ١٨٤٨، وأجبرت الملك المستبد فرديناند الثاني على قبول دستور حر، ومنح شارل ألبرت سردينيا دستوراً حرّاً نص على إقامة

برلمان منتخب من دافعي الضرائب تكون الوزارة مسؤولة أمامه، والقضاء على بقايا الإقطاع وضمان الحريات الفردية. وأصدر بيوس التاسع دستوراً للبابوية، وفي الولايات الأخرى أُجبر دوق تسكانيا ليوبولد الثاني – وكان من أشد حكام إيطاليا استبداداً – على إصدار دستور لدوقيته، وفي ميلانو عاصمة لومبارديا حدث قتال في الشوارع أجبر القائد النمساوي على الانسحاب منها مع جيشه، وهتف السكان بضم لومبارديا إلى سردينيا، وقامت في البندقية ثورة ضد حكامها النمساويين، وتم إطلاق سراح الزعيم الوطني دانيال مانين وإعلان البندقية جمهورية مستقلة.

ولم تقف النمسا مكتوفة الأيدي إزاء ما حصل في إيطاليا، فقد قرر شارل البرت الانضمام إلى الولايات الإيطالية الأخرى في خروجها على النمساويين، وأصدر بياناً في الثالث والعشرين من مارس/ آذار ١٨٤٨ موجّهاً إلى سكان لومبارديا والبندقية، وأبدى مساندته ودعمه لهم، وهو بمثابة إعلان حرب على النمسا، وافقده هذا تأييد القوميين.

وحققت القوات الإيطالية عدة انتصارات على النمساويين، إلا ان شارل البرت ارتكب خطأ بعدم الاستمرار في الحرب ضدهم حتى طردوهم من إيطاليا، وتمكّن القائد النمساوي من سحق قوات لومبارديا والبندقية، وتوجيه ضربة قاصمة إلى جيش البرت، ثم قبول الأخير الهدنة، وأعاد القائد النمساوي احتلال لومبارديا.

كان موقف البابا من الحرب ضد النمسا مبعث استياء القوميين الإيطاليين، وظهرت علامات استياء بعد فترة قصيرة من هزيمة القوات الإيطالية أمام القوات النمساوية، وهرب بيوس التاسع إلى نابولي، وفي فبراير/ شباط ١٨٤٩ أُعلنت الجمهورية في روما بزعامة ماتزيني، وحصلت تطورات مماثلة في دوقية تسكانيا بسبب سحب ليوبولد الثاني تأييده للحرب ضد فرنسا، وأقيمت فيها جمهورية، واضطر ليوبولد إلى الهرب إلى نابولي في حماية فرديناند الثاني ملك نابولي.

تجددت الحرب بين سردينيا والنمسا في الثالث عشر من مارس/ آذار ١٨٤٩، وعامل النمساويون سكان لومبارديا بقسوة، واستغل شارل البرت ذلك، وكان يتحرق شوقاً إلى محو آثار هزيمة المعركة السابقة، وأعلن الحرب على النمسا، إلا ان الحرب

لم تحقق النصر هذه المرة أيضاً، وهزمت قواته في معركة نافار بعد عشرة أيام، واضطر البرت للتنازل عن العرش إلى الملك فيكتور عمانوئيل، ولجأ إلى البرتغال.

اما الجمهوريات الثلاث الأخرى: البندقية وروما وتسكانيا، فقد انتهت بعد أشهر، وقضي على تسكانيا من قِبَل القوات النمساوية، وأعيد حكم ليوبولد الثاني إليها، وسقطت روما على يد القوات الفرنسية، حيث قرر نابليون الثالث التدخل للقضاء عليها، وأعاد البابا إليها، لانه يتوق إلى كسب تأييد رجال الدين في فرنسا، في وقت لم يوطد فيه سلطته في فرنسا بعد، ثم رغبته في ان يكون لفرنسا دور في إيطاليا، ولا تُترَك للنمسا وحدها.

اما البندقية التي وجّه النمساويون قواتهم لها، فبقيت تحارب حتى بعد معركة نافار، الا ان الحصار النمساوي والقصف المدفعي أدى إلى الاستسلام في أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٤٩.

وهكذا فإن حركة الثورة الإيطالية عام ١٨٤٩ قد فشلت في تحقيق اهدافها، وعاد الوضع إلى ما كان عليه قبل عام ١٨٤٨، وأصبحت لمبارديا والبندقية تحت السيطرة النمساوية، وعاد بيوس التاسع إلى روما تحت حماية حراب الفرنسيين، واستعاد فرديناند الثاني ملك نابولي سلطته ضد الأحرار الإيطاليين، وأصبح يلقّب الملك (بومبا) لقسوته في سحق ثورة نابولي واستخدامه المدفعية والقصف بعنف وقسوة.

عززت احداث عامي (١٨٤٨-١٨٤٩) الشعور الوطني والقومي، ودعّمت تصميم الشعب من أجل الوحدة وتحرير البلاد من الأجنبي، وضعُف الاتجاهان الجمهوري والبابوي، وسبب هذا استياء رجال الدين الذين كان تأثيرهم ما يزال قوياً، كما ان عدم تأييد البابا لحركة تحرير إيطاليا من النمسا أدى إلى نفور دعاة الوحدة الإيطالية منه، واصبح البابا بيوس التاسع منذ عام ١٨٤٩ عدواً للاتجاه القومي في إيطاليا.

من جانب آخر أخذ اتجاه يدعو إلى توحيد إيطاليا في ظل ملكية دستورية بزعامة الاسرة المالكة في مملكة سردينيا يلقى تأييداً متزايداً في إيطاليا، واختارت سردينيا الوقوف إلى جانب الإيطاليين في مقاومة النمسا، وقد حافظ ملكها الجديد

فيكتور عمانوئيل على الدستور الحر الذي منحه والده شارل البرت لمملكة سردينيا في عام ١٨٤٨، وقاوم جميع المحاولات التي بذلتها النمسا لإغرائه بإلغاء الدستور، وحكم المملكة حكماً استبدادياً، فقد اختار الوقوف في صف إيطاليا والحرية، ونأى بنفسه عن كل صلة بالنمسا.

وكانت مملكة سردينيا مؤهلة للوحدة الإيطالية، وتضم بيدمونت ذات المؤهلات الصناعية والطبقة الوسطى المؤيدة للنزعات الحرة، كما أيدها بعض أبناء الطبقة النبيلة، وساعدت أوضاعَ هؤلاء الطبقةُ النبيلة، وساعدت على نشر الوعي القومي، وانجبت سردينيا شخصية قومية فذه حققت الوحدة الإيطالية، وساعدت فيها هي كاميليو بنسودي كافور Camillo Bensodi Cavour[٢٧].

ثالثاً: كافور وتوحيد الولايات الإيطالية

ولد كافور عام ١٨١٠ من أسرة نبيلة في بيدمونت، وعمل ضابطاً في جيش سردينيا، وابعد عنه لنزعته القومية، وقد تأثر بالأفكار الحرة، وعُرف برفضه للحكم المطلق والكنيسة، وعندما أقام لسنوات طويلة في بريطانيا تأثر بالأفكار السائدة هناك، وأصبح النظام السياسي البريطاني مثله الأعلى، أي ملك يملك ولا يحكم، وبرلمان يمثل الطبقات كافة ويساند الحرية في الأمور السياسية والكنسية والثقافية والاقتصادية.

لم تشغل كافور أية مناصب رسمية في عهد الملك شارل البرت، بل اهتم بإدارة أملاك عائلته والسفر والدراسة، وأظهر ميلاً نحو الصناعة الآلية الإنكليزية وصار مديراً لشركات بواخر وسكك حديد ومصانع ومصارف، ثم ترأس تحرير صحيفة البعث التي تصدر في مدينة تورين عاصمة سردينيا، ودعا فيها إلى الإصلاح السياسي.

ثم دخل كافور في عهد الملك فيكتور عمانوئيل الوزارة عام ١٨٥٠ كوزير للزراعة، ثم أصبح رئيساً للوزراء، ووزيراً للخارجية عام ١٨٥٢، وقد بذل كافور خلال فترة حكمه جهوداً كبيرة لتنمية الاقتصاد في سردينيا، وتعزيز الجيش، وتحسين الطرق والمواصلات، وعقد المعاهدات التجارية مع الدول الأخرى، وعمل على تقليص نفوذ الكنيسة ورجال الدين، لكنه في الواقع أخضع الكنيسة ورجال الدين لنفوذ الدولة،

وغدّت هذه الإصلاحات بداية خطوات على طريق الوحدة الإيطالية، وأصبحت سردينيا أكثر الدويلات الإيطالية تقدماً وتطوراً، فاتجهت انظار الإيطاليين من الوطنيين نحو سردينيا منذ منتصف القرن التاسع عشر، وشجع كافور نفسُه هذا التوجّهَ في دعم توحيد جهود القوى المتنوعة من أجل مقاومة السيطرة النمساوية في كل أرجاء إيطاليا.

كان كافور سياسياً يدرك الواقع جيداً ويدرك أن سردينيا – هذه المملكة المكونة من خمسة ملايين نسمة – لا تستطيع ان تحقق وحدها الوحدة الإيطالية بالاعتماد على نفسها طالما ان النمسا دولة قوية سياسياً وعسكرياً، فوضع كافور في اعتباره ضرورة الحصول على دعم خارجي لمواجهة النمسا، لذا جعل كافور هدفه الأساس محالفة فرنسا لبلاده في نضالها مع النمسا، وذلك لان فرنسا دولة قوية ولها حدود مشتركة مع إيطاليا، وهذا يعني ان الدعم الفرنسي يمكن ان يكون سريعاً وفعالاً في حالة تحقيق التحالف معها. ثم ان فرنسا رغم تدخلها في أكثر من مرة ضد الحركات الثورية في إيطاليا مثلما فعلت النمسا فقد كانت تنظر نظرة عدم رضا تجاه هيمنة النمسا ودورها في ايطاليا، واخيراً فإن نابليون الثالث لم يكن غريباً عن إيطاليا والحركة الثورة فيها، فالدماء الإيطالية تجري في عروقه، ثم انه أحد أعضاء جمعية الكاربوناري سابقاً، وكانت الظروف من قبل دفعته للتدخل ضد الجمهورية في روما عام ١٨٤٩، وهو يتعاطف في داخله مع الأماني الإيطالية.

كانت خطط كافور في السياسة الخارجية هي مساهمة سردينيا في حرب القرم إلى جانب (بريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية) ضد روسيا القيصرية عام ١٨٥٥، وبعد هزيمة الأخيرة وعقد مؤتمر الصلح في باريس في مارس/ آذار ١٨٥٦ اتخذ كافور من المؤتمر منبراً ليعرض قضية بلاده القومية على الدول الكبرى، ونجح في كسب تعاطفها تجاه الأماني القومية للإيطاليين، واعترافها بحق سردينيا في الدفاع عن الشعب الإيطالي، وحث كافور خلال المؤتمر نابليون الثالث على مساعدة سردينيا في طرد النمساويين من إيطاليا وإقامة دولة إيطالية موحدة ومستقلة، إلا أن كافور لم يحقق النجاح في بادئ الأمر، إذ لم يكن بإمكان نابليون الثالث اتخاذ قرار سريع في أمر كهذا؛ نظراً للأوضاع الداخلية في فرنسا، فقد كان رجال الدين الفرنسيون ضد الوحدة

الإيطالية، وكان موقفهم ينسجم مع موقف البابا بيوس التاسع، في حين كان الأحرار الفرنسيون يؤيدون مساعدة إيطاليا ضد النمسا، فضلاً عن ان نابليون كان مدركاً لخطورة الحرب مع دولة قوية مثل النمسا.

وأخيراً قرر نابليون الثالث في عام ١٨٥٨ ان يقف مع مملكة سردينيا، بعد ان تعرض لمحاولة اغتيال في بداية العام من قبل متطرف إيطالي؛ ولذا أراد نابليون القضاء على تذمر الإيطاليين منعاً لتكرار محاولة الاغتيال، واراد التقرب من الاحرار الفرنسيين، ووُضعت أسس هذا التحالف الفرنسي – السرديني في اجتماع عقد بين نابليون وكافور في بلومبير على الحدود الفرنسية – الإيطالية في يوليو/ تموز ١٨٥٨، وقد تعهد نابليون بدعم سردينيا بـــ٢٠٠ ألف جندي فرنسي لطرد النمساويين من لومبارديا والبندقية، وتشكيل دولة إيطالية موحدة في الشمال، تمتد من جبال الألب حتى بحر الأدرياتيك، ومملكة أخرى في وسط إيطاليا، ودولة بابوية مركزها روما، ومملكة أخرى في نابولي، كما تعهد بأن ترتبط هذه الكيانات بمعاهدة يرأسها البابا، وان تحصل فرنسا مقابل ذلك على سافوي ونيس، ويتزوج الأمير فيكتور نابليون ابنة الملك فيكتور عمانوئيل الثاني الاميرة كوتلدة، وان تجد سردينيا سبباً للحرب يُظهر النمسا كدولة معتدية عليها، وسردينيا مملكة ضعيفة، وبحاجة إلى دعم وتحالف للحفاظ على وجودها، بحيث يمكن لفرنسا ان تتدخل وتساعدها بشكل مبرر ومشروع أمام الرأي العام الفرنسي والأوروبي.

وأعدّ كافور في العاشر من كانون ثاني/ يناير ١٨٥٩ بياناً ألقاه الملك فيكتور عمانوئيل أمام البرلمان، وتطرق فيه إلى معاناة الشعب الإيطالي من التجزئة والتسلط الأجنبي، وضرورة إنهاء مثل هذا الوضع، وفي الوقت نفسه تقدم كافور بطلب إلى البرلمان بخصوص زيادة النفقات العسكرية لاتمام تسليح جيش المملكة، فأجابه البرلمان إلى طلبه، وأثار هذا الأمر النمسا التي حشدت قواتها في لومبارديا، وأنذرت مملكة سردينيا في الثالث عشر من إبريل/ نيسان ١٨٥٩ بضرورة تجريدها من السلاح، وكانت هذه الفرصة التي ينتظرها كافور، فقد ظهرت النمسا كأنها الدولة المعتدية، وامكن تبعاً لذلك الحصول على الدعم العسكري الفرنسي، واعلنت فرنسا في السادس

والعشرين من إبريل/ نيسان الحرب على النمسا.

استمرت الحرب حتى يوليو/ تموز ١٨٥٩، وقد هُزم النمساويون في معركتي (ماجنتا وسلفرينو)، وتبع ذلك ثورات في المدن الإيطالية تأييداً لسردينيا، إلا ان نابليون الثالث الذي خسر الكثير من قواته وظهر عدم ارتياحه للثورة في إيطاليا ونتائجها المتوقعة قرر عقد الصلح مع النمسا (فيلافرانكا) في الحادي عشر من يوليو/ تموز ١٨٥٩، وبموجب هذا الصلح ضُمّت لومبارديا إلى مملكة سردينيا، وبقيت البندقية في حوزة النمسا، وتنازل عن التعويض الذي وعدته به سردينيا (أي سافوي ونيس).

أثار هذا الصلح استياءً في إيطاليا ضد نابليون الثالث، واستقال كافور من منصبه احتجاجاً على عقد الصلح رغم ان فيكتور عمانوئيل وافقه عليه، إلا أنه عاد إلى منصبه بعد فترة قصيرة، وقد حققت حرب عام ١٨٥٩ الكثير لمملكة سردينيا، حيث تضاعف عدد سكانها ومساحتها بعد ضمّ لومبارديا إليها، وضمّ كافور أراضٍ أخرى لسردينيا من التي ظهرت فيها ثورات وهيجان، وتركت هزيمة النمسا حكام دوقيات تسكانيا وبارما ومودنيا دون دعم خارجي، ولهذا لم يصمدوا طويلاً بعد ذلك امام الثورات، واضطروا إلى التنازل والهروب، وقامت حكومات ثورية في الدوقيات الثلاث، وطالبت بالاتحاد مع سردينيا، وحدثت انتفاضات مع بعض الولايات البابوية، مثل بولونا ورومانا، وطالب سكانها بالانضمام إلى سردينيا، وقد استجاب كافور لذلك، وأرسل مندوبين لإدارة جميع هذه المناطق في إيطاليا الشمالية والوسطى باسم الملك فكتور عمانوئيل، وفي آذار/ مارس ١٨٦٠ عقد كافور اتفاقية جديدة مع نابليون الثالث وافق فيها الأخير على ضمّ الولايات الثلاث وروماناً إلى سردينيا لقاء حصول فرنسا على سافوي ونيس.

وكان لهذه الاحداث في شمال ووسط إيطاليا أثر كبير، وفي جنوبها كذلك، أي في مملكة نابولي.

لقد عُرف فرديناند الثاني البوربوني ملك نابولي باستبداده، ولم يكن فرنسيس الثاني الذي تولى الحكم من بعده في عام ١٨٥٩ بأفضل منه، وقد نشبت الثورة أولاً في صقلية في عام ١٨٦٠، وفي الحال جمع غاريبالدي جيشاً من المتطوعين في جنوة،

ولبحر منها في مايو/ أيار ١٨٦٠ لدعم ثوار صقلية، وتظاهر كافور بمعارضته استخدام ميناء جنوة – التي كانت جزءاً من سردينيا – من قِبَل غاريبالدي، ولكنه شجعهم سرّاً على المضي في حملتهم، وقد تمكن غاريبالدي من السيطرة على صقلية، ثم عبر منها إلى نابولي، وأجبر فرنسيس على الانسحاب من جاييتا، وبدأ نجم غاريبالدي بالصعود سريعاً، وكأنه سيصبح زعيماً لجمهورية في جنوب إيطاليا، إلا ان كافور الذي أدرك خطورة ذلك قرر العمل فوراً.

وقد أرسل حملة عسكرية اجتازت اراضي الدولة البابوية بعد دحر قواتها إلى نابولي، حيث حاصرت جاييتا، واتصلت بقوات غاريبالدي في نابولي، وفي سبتمبر/ أيلول ١٨٦٠ أجرى استفتاء في صقلية ونابولي، واتضح ان الأغلبية تريد الانضمام إلى سردينيا، وكان فيكتور عمانوئيل يجتاز شوارع نابولي وسط هتافات الشعب، ومعه غاريبالدي الذي تخلى من أجل الوحدة الإيطالية عن مشاعره الجمهورية، وسلم مملكة الصقليتين إلى ملك سردينيا.

وفي فبراير/ شباط ١٨٦١ استسلمت جاييتا، ونُفِيَ فرنسيس الثاني، ولم تعد هناك اية عقبة في سبيل انضمام الصقليتين إلى سردينيا، وبعد أشهر قليلة توفي كافور في السادس من يونيو/ حزيران ١٨٦١ دون ان يرى توحيد بلاده.

لم يبقَ خارج مملكة إيطاليا سوى البندقية وروما، والأولى ما تزال تحت السيطرة النمساوية، والثانية تحت سيطرة البابا المدعوم من قبل حامية فرنسية كانت تقيم هناك منذ سقوط جمهورية روما عام ١٨٤٩، وقد نجحت المملكة الإيطالية في ضمها إليها في عام ١٨٦٦ و ١٨٧٠ على التوالي.

وكان للظروف الدولية أثر كبير في ذلك, ففي عام ١٨٦٦ قامت حرب السبعة أسابيع بين النمسا وبروسيا التي اشتركت فيها إيطاليا كحليف بروسيا، وقد هزمت النمسا في تلك الحرب على يد القوات البروسية في معركة سادوا في الثالث من يوليو/ تموز ١٨٦٦، وأعقب ذلك عقد معاهدة صلح براغ في آب/ أغسطس ١٨٦٦، وفيها وافقت النمسا على تسليم البندقية، أما روما فقد حاول غاريبالدي السيطرة عليها في عام ١٨٦٧، إلا ان القوات الفرنسية هزمته في معركة (منتانا) في الثالث من

نوفمبر/ تشرين الثاني من السنة نفسها، وعندما نشبت الحرب بين فرنسا وبروسيا في حرب السبعين عام ١٨٧٠ اضطر نابليون الثالث إلى سحب الحامية الفرنسية من روما، وبقي البابا دون دعم خارجي وأرسل فيكتور عمانوئيل قوة عسكرية إلى روما احتلتها في سبتمبر/ أيلول ١٨٧٠، وأعقب ذلك إجراء استفتاء عام أظهر رغبة سكانها في الانضمام إلى مملكة إيطاليا، وفي عام ١٨٧١ أصبحت روما عاصمة المملكة الإيطالية الموحدة، ومن ثم أعلن الملك في حفلة افتتاح البرلمان الأول في روما، اما البابا فقد رفض قبول الأمر الواقع والتنازل عن سلطته الزمنية، واستمر النزاع بين الكنيسة والحكومة قائماً حتى تمت تسويته بموجب معاهدة لاتران في الحادي عشر من فبراير/ شباط ١٩٢٩ في عهد موسوليني، وأهم شروطها الاعتراف بدولة الفاتيكان الصغيرة، ويمارس البابا في هذه الدولة حقوق السيادة[٢٨].

الفصل التاسع

الوحدة الألمانية



أولاً: ألمانيا قبيل الوحدة

لم تكن ألمانيا في القرن الثامن عشر تعني دولة واحدة أو وحدة قياسية معينة، بل عدداً كبيراً من الولايات والدويلات يزيد عن ثلاثمائة، ومرتبطة نظرياً بآل هبسبورغ في النمسا بوصفهم أباطرة الإمبراطورية الرومانية المقدسة، التي أقامها أوتو الأول Otto عام ٩٦٢م، إلا ان كل واحدة منها كانت مستقلة من الناحية الفعلية، لم يكن لمعظم هذه الولايات شأن مهم يذكر عدا مملكة بروسيا التي استطاعت - بفضل تقاليدها العسكرية الصارمة وجهود ملوكها الأقوياء من أسرة هوهنزلرن وفي مقدمتهم فردريك الكبير (١٧٤٠-١٧٨٦) - ان تصبح لا مجرد مملكة قوية في ألمانيا فحسب، بل إحدى الدول الكبرى الرئيسية في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر، وكان الشعب الألماني يعيش في ظل هذه الولايات في ظروف صعبة عاشها العمال والفلاحون وسكان المدن من الطبقة الوسطى، ولم يكن لدى الأمراء أي شعور بالإحساس القومي.

في ظل الثورة الفرنسية تأثر الألمان في الولايات المتاخمة لفرنسا خاصة بشعاراتها ومبادئها، ثم جاء الاحتلال الفرنسي للأراضي الألمانية على يد نابليون بونابرت في بداية القرن التاسع عشر ليزيد من قوة الشعور القومي فيها، وقام نابليون بضم قسم آخر منها، وتقليص عدد الولايات الألمانية المتبقية إلى (٣٩) ولاية، وأقيم في السابع عشر من يوليو/ تموز ١٨٠٦ اتحاد الراين الذي ضم بافاريا وبادن وفرتمبرك وهس و١٢ ولاية صغيرة أخرى.

رغم ان نابليون أراد من هذه الخطوة إقامة دولة ثالثة في ألمانيا لها نفوذ بين النمسا وبروسيا، إلا ان هذه الخطوة كانت مفيدة لألمانيا؛ لانها قلّلت من التجزئة التي كانت تعيشها البلاد، وأضعف نفوذ الإقطاعيين، وأدى قيام اتحاد الراين إلى انسحابهم من الإمبراطورية في الأول من أغسطس/ آب ١٨٠٦، كما امتنع نابليون عن الاعتراف بهذه الإمبراطورية، فخلع رئيسها الإسمي الإمبراطور فرنسيس الثاني التاج الذي لبسه أسلافه لعدة قرون. واكتفى بلقبه الجديد فرنسيس الأول إمبراطور النمسا الوراثي.

وأدى الاحتلال الفرنسي وهزيمة الجيش البروسي في معركتي (ينا واورشتاد) في أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٠٦ إلى رد فعل قوي في نفوس الألمان، حثّهم على الاتحاد والعمل في سبيل إنقاذ ألمانيا من الاحتلال الأجنبي، وفي عام ١٨٠٧ أطلق (جوهان فخته) أستاذ الفلسفة في جامعة برلين خطبته الشهيرة (إلى الأمة الألمانية) التي انعشت آمال الألمان، وشحذت هممهم.

وظهرت في بروسيا شخصيات مهمة عملت على تهيئة بروسيا لقيادة الولايات الألمانية نحو الاتحاد، والتخلص من الاحتلال الاجنبي، ومن أشهر هؤلاء البارون فون شتاين الذي ألغى الرق عام ١٨٠٧، وأعاد تنظيم الحكومات البلدية في عام ١٨٠٨، ثم عُزل بإلحاح من الفرنسيين الذين شعروا بأنه يهيئ بروسيا للحرب، واستمرت الإصلاحات من بعده على يد الأمير ردنبرك الذي اصبح مستشاراً لبروسيا عام ١٨١٠ ، فقد أعاد الأخير تنظيم الجيش البروسي تحت إشراف قادة عسكريين بارزين، مثل شار نهورست، وكنيسناد بوين وغيرهم، ونُفِذّت اصلاحات في التعليم تحت اشراف همبولد، وبفضلها لعبت القوات البروسية بقيادة المارشال بلوخر دوراً مهماً في دحر القوات النابليونية في معركتي لايبزك عام ١٨١٣، وواترلو عام ١٨١٥، وارتفعت بذلك مكانة بروسيا بين الولايات الألمانية الأخرى، وأصبحت محط أنظار آمال الوطنيين الألمان في كل مكان(٢٩).

ثانياً: ألمانيا بين ١٨١٤-١٨٦٠

لم تحظ ألمانيا باهتمام المجتمعين في مؤتمر فينا (١٨١٤-١٨١٥)، حيث عارضت النمسا وبروسيا إعادة توحيد الولايات الألمانية الكثيرة، ولم يبذل مجهود لإعادة إحياء الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي انتهت عام ١٨٠٦، وطالب البارون فون شتاين بتوحيد ألمانيا كلها تحت سيادة دولة واحدة يعني بها بروسيا، ولكن مترنيخ وأمراء ألمانيا الجنوبية عارضوا ذلك، كما كان فردريك وليم الثالث ملك بروسيا متردداً، واستقر الرأي في النهاية على إقامة اتحاد ألماني يضم (٣٨) ولاية من بينها الإمبراطورية النمساوية ومملكة بروسيا. وتكون كل دولة حرة في إدارة شؤونها الخاصة، ولكن لا يحق لها التحالف مع دولة أجنبية ضد الاتحاد أو ضد الأعضاء.

وكان للاتحاد هيئة تشريعية مقرها فرانكفورت، أُطلق عليها اسم (الدايت) Diet، أو البوندشتاغ لمناقشة المسائل التي تخص الاتحاد واتخاذ القرارات بشأنها، وكان الدايت يمثل حكام الدول الألمانية، وكان فيه ممثلون لكل من ملك إنكلترا بوصفه حاكماً لمقاطعة هانوفر، وملك الدانمارك بوصفه دوق لهولشتاين، وملك هولندا بوصفه دوق لوكسمبورغ، وكان الدايت تحت رئاسة مندوب نمساوي؛ لأن النمسا كانت رئيسة الاتحاد الألماني حسب مقررات مؤتمر فينا، فقد كان الدايت يمثل مصالح الدول الكبرى في أوروبا، ولا يمثل مصالح الشعب الألماني مطلقاً، فلم يستطع ان يعدّ جيشاً لألمانيا، بل بعض الحصون الاتحادية، وبقيت الحكومات المطلقة الملكية صاحبت اليد في الاتحاد الألماني عدا ساكس فيمار وفرتمبرغ وبادن وبافاريا وهس، حيث تشكلت فيها مجالس نيابية رغبة من حكامها في استمالة سكانها إليهم وصرف انظارهم عن بروسيا.

كانت مقررات مؤتمر فينا مبعث استياء الوطنيين الألمان الذين كانوا يرجون إقامة دولة ألمانية موحدة بعد هزيمة نابليون، وانتشر التذمر بين الشباب الوطني من الطلبة في الجامعات بصورة خاصة، ونظم هؤلاء أنفسهم في أندية عرفت بـــ(شنشافت)، وكان تأسيس أول ناد من هذا النوع في جامعة ينا عام ١٨١٥، ومنها انتشرت النوادي إلى الجامعات الأخرى في وسط وجنوب ألمانيا، واتخذت هذه النوادي لنفسها شعار الشرف والحرية والوطن، وكان غرضها الاهتمام ببث الدعوة إلى الوحدة الألمانية في أنحاء البلاد وتدريب الأعضاء تدريباً بدنياً؛ ليكونوا أبرز الأعضاء العاملين في جسم الأمة الألمانية.

في عام ١٨١٧ عقد أعضاء هذه الأندية احتفالاً في قلعة فارتبرغ في مقاطعة ساكس فيمار التي اشتهرت بكونها معقل الأحرار في ألمانيا، وقد نظم هذا الاحتفال في الذكرى المئوية الثالثة لوقوف المصلح مارتن لوثر ضد البابوية، والذكرى الرابعة لمعركة لايبزك، إلا ان الاحتفال تحول إلى مظاهرة سياسية أثارت استياء حكام الاتحاد الألماني الرجعيين، وخاصة حكام النمسا، فأغلقت هذه النوادي، وفي مارس/ آذار ١٨١٩ قام طالب يدعى كارل ساند وهو عضو في نادي جامعة ينا باغتيال كاتب يدعى كوتزبو عُرف برجعيته، ويعمل في خدمة قيصر روسيا الاسكندر الأول، وشاع انه كان

يحث القيصر على دعم مترنيخ في سياسته الرجعية، واتخذ مترنيخ من هذه الحادثة مبرراً لضرب العناصر الوطنية في ألمانيا، ودعا حكام الاتحاد الألماني إلى عقد اجتماع في كارلسبارد في سبتمبر/ أيلول ١٨١٩، وصدر عن الاجتماع قرارات عرفت بمراسيم كالسبارد أكدت على تقييد الصحافة، ووضع الجامعات تحت رقابة حكومية، ومنع تشكيل الجمعيات أو عقد الاجتماعات السياسية، وتشكيل لجنة مركزية في ماينز للبحث عن الوطنيين ومعاقبتهم، ونُفذت هذه المراسيم بدقة في الولايات الألمانية، وحدّت من قدرة الحركة الوطنية الألمانية، حتى ثورات عام ١٨٤٨.

كانت بروسيا في وضع أفضل من النمسا بعد الاصلاحات التي أعقبت هزيمة ينا عام ١٨٠٦، وفي مؤتمر فينا تنازلت بروسيا عن رقعة واسعة من الأراضي البولندية التي بحوزتها لروسيا، وحصلت بدلاً عن ذلك على خمسَي سكسونيا، ومقاطعة الراين ودوقية وستفاليا، وأدى ذلك إلى زيادة عدد سكانها ومساحتها، وتحول ثقل المملكة من بولندا إلى ألمانيا، وأصبحت حامية الحدود الغربية لألمانيا ضد فرنسا، وأصبح الهدف للسياسة البروسية مد نفوذ بروسيا إلى المناطق التي تفصلها عن الراين أو توحيد شمال إيطاليا، وشهدت مملكة بروسيا من الناحية الاقتصادية وخاصة في الاقسام الغربية منها - أي مقاطعة الراين وستفاليا - تطوراً في الصناعة، وظهرت فيها طبقة وسطى رأت في التفرقة وعدم الوحدة السياسية عاملاً يعرقل تطور السوق والتجارة نظراً للرسوم الكمركية، وتم تأسيس (الاتحاد الكمركي) زولفراين عام ١٨١٨، والفضل فيه إلى ماسن Massen وزير مالية بروسيا آنذاك، وانضمت إليه معظم الولايات الاتحادية أو الألمانية والذي تزعمته بروسيا، وكان هذا بداية الاتحاد السياسي بين الدول الألمانية.

وبعد وفاة فردريك وليم الثالث عام ١٨٤٠ تولى عرش بروسيا الملك فردريك وليم الرابع (١٨٤٠-١٨٦١) الذي عرف برغبته بإجراء الإصلاح، وميله للثقافة والآداب والفنون، وأعلن في البداية عن العفو العام عن السجناء السياسيين، وخفف الرقابة على الصحافة.

وزادت النزعة القومية والحرة في ألمانيا في الثلاثينات والأربعينات في القرن

التاسع عشر، وتطور الاقتصاد الألماني في هذه الفترة، وظهرت طبقة العمال التي أصبحت مصدراً للسخط والغضب الاجتماعي، وازداد شأن الطبقة الوسطى من تجار وصيارفة وأصحاب معامل مؤيدين للتغيير السياسي باتجاه توحيد ألمانيا، وأدى من جانب آخر دخول السفن البخارية والسكك الحديدية وأجهزة الاتصال إلى تسهيل الاتصالات بين الدويلات الألمانية المختلفة، ونقل الافكار والمشاعر القومية، والوعي بين ابناء الشعب الألماني.

في عام ١٨٤٨ تشجع دعاة الحرية والقومية بقيام الثورة في فرنسا وإيطاليا والدول الأوروبية، وفي برلين قام السكان بوضع متاريس في الشوارع عام ١٨٤٨، وحاول فردريك الرابع تهدئتهم بوعود من أجل إقامة اتحاد ألماني قومي، وشكّل وزارة حرة وجمعية تأسيسية في مايو/ أيار ١٨٤٨ لوضع دستور حر لمملكة بروسيا، وفي بافاريا أجبر الملك لويس الأول على التنازل عن العرش لابنه ماكسمليان الثاني الذي أقسم على جعل الدستور حراً.

وفي بادن وفرتمبرك وسكسونيا والدويلات الألمانية الأخرى تخوّف حكامها وعيّنوا وزارات حرة، ووافقوا على الحكم الدستوري وحرية الصحافة، فقررت العناصر القومية الحرة المضي في سبيل إقامة اتحاد ألماني يكون حراً وقومياً، ويحل محل الاتحاد الألماني الذي أقامه مؤتمر فينا، وجرت انتخابات شعبية لاختيار أعضاء جمعية وطنية ألمانية لتنفيذ هذه المهمة، ووضع خطط الاتحاد، وفاز الاحرار بأكثرية في الجمعية الوطنية التي عقدت اجتماعاً في فرانكفورت في مايو/ أيار ١٨٤٨، وتوقف مجلس الدايت عن العمل، وكانت هذه الجمعية تضم شخصيات كان حماسها وطموحها من اجل التوسع والوحدة في ألمانيا.

قبل وضع الدستور كانت الجمعية الوطنية في فرانكفورت قد أقامت حكومة نيابية مؤقتة للاتحاد الألماني، واختارت أميراً من أسرة هبسبورغ هو الأرشيدوق جون، واعترفت به الإمارات الألمانية، ثم استمرت دارسة شكل الاتحاد الألماني الجديد، وكانت المشكلة الأساسية هي: هل يضم الاتحاد السكان الألمان في النمسا ام كل الإمبراطورية؟ وقررت الجمعية أخيراً ان تكون النمسا داخلة في الدولة الجديدة باسم

النمسا نفسها، ثم ان المشكلة الأخرى هي قبول الحكام في الولايات بتقليل نفوذهم.

وكانت الثورة قد فشلت في النمسا، وتشجع ملك بروسيا، وأقدم في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨٤٨ على عزل وزرائه الأحرار، وحل البرلمان، ووضع دستور جديد يركز السلطة السياسية بيد الملك ووزرائه، مع استشارة البرلمان - الذي يمثل النبلاء والفئات الغنية في الطبقة الوسطى - في بعض القضايا.

وقد بعثت هذه التطورات الأمل في نفوس حكام الدويلات الألمانية، وطلبت النمسا حل الجمعية الوطنية وإعادة الدايت القديم في فرانكفورت، واتجهت الجمعية الوطنية نحو بروسيا، وعرضت على فردريك وليم الرابع في أبريل/ نيسان ١٨٤٩ تاج الاتحاد الألماني بعد ان قررت اقصاء النمسا منه، لكن فردريك وليم الرابع الاوتوقراطي المعروف في نزعته رفض هذا العرض ولن يستلم تاجاً غير مرفوع إليه من الأمراء الألمان، ودستوراً لم تقره حكومات ألمانيا، فضلاً عن خشية ملك بروسيا من الحرب مع النمسا الرافضة لمثل هذه الفكرة، وربما روسيا القيصرية التي تعارضها، والمشاكل مع الدويلات الألمانية الأخرى، وهكذا فشلت جهود الجمعية الوطنية.

أدى هذا الوضع إلى ثورة الوطنيين والقوميين الألمان، وحاولوا في مايو/ أيار ١٨٤٩ خلع الأمراء والحكام الألمان وإقامة الجمهوريات في مختلف أنحاء ألمانيا، إلا ان الجيش البروسي تدخل وقمع هذه الجماعات، وقمع كل الثورات، واضطر أعضاء جمعية فرانكفورت الوطنية لمغادرة ألمانيا إلى الولايات المتحدة.

اعتقد ملك بروسيا ان النمسا أصبحت خارج الاتحاد الألماني بعد قرار جمعية فرانكفورت، وان الدايت قد تلاشى، وحاول طرح مشروع بديل لإقامة اتحاد ألماني بموافقة الأمراء والحكام الألمان تحت زعامة بروسيا، ودعا برلماناً اتحادياً للانعقاد في أرفت لوضع دستور اتحادي، ونجح في كسب تأييد (٢٨) من الدويلات الألمانية الصغيرة، ولكن مستشار النمسا شفارتزمبرك الذي ظهر على الساحة السياسية النمساوية عام ١٨٤٩ عارض هذا المشروع، وأصرّ على إعادة الاتحاد الألماني إلى وضعه الذي أقره مؤتمر فينا، وهدد بروسيا بالحرب ان هي رفضت ذلك.

وأذعن ملك بروسيا لمطالب النمسا بموجب صلح المتز Olmutz في الخامس والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨٥٠، وعاد الدايت القديم إلى الانعقاد في فرانكفورت برئاسة ممثل النمسا، وأرسلت بروسيا مندوباً عنها إليه.

أدت ثورة ١٨٤٨ في ألمانيا إلى نتائج إيجابية على الرغم من فشلها، فقد سجلت بداية مشاركة الشعب الألماني في الحياة السياسية للأمة الألمانية بعد ان كانت السياسة مقتصرة على فئة محددة. وظهرت نقاشات حول الحرية والدستور والإصلاحات بين الكثيرين، وبلور ذلك في إقامة رأي عام نحو توحيد ألمانيا، ووضحت الثورة المواقف السياسية، وشجعت تشكيل الجمعيات السياسية، وبرزت النزعة القومية نتيجة هذه النقاشات والحوارات.

وبعد عقد من هذه الاحداث هُزمت النمسا على يد القوات الفرنسية والسردينية عام ١٨٥٩، وأجبرت على التخلي عن لومبارديا لمملكة سردينيا، وخاضت النمسا غمار تلك الحرب دون ان تهب أي من دول الاتحاد الألماني لنجدتها، وان كانت بروسيا قد استنفرت فرقها العسكرية في مقاطعة الراين، واثارت الحرب الرأي العام الألماني؛ لأن كثيراً من الألمان فكروا بأن ألمانيا بحاجة إلى ان تكون قوة دولية، ودلت تجربة عام ١٨٥٩ على عجز الاتحاد الألماني بسبب اختلاف بروسيا والنمسا، وظهرت خلال هذه الفترة ثلاثة اتجاهات أساسية، الاتجاه الأول ألمانيا الصغيرة تحت زعامة بروسيا، والاتجاه الثاني ألمانيا الكبيرة أي الوحدة الألمانية التامة التي تشمل جميع الألمان، ومنهم الألمان النمساويون، والاتجاه الثالث يدعو إلى الوحدة الألمانية بشكل يشمل الإمبراطورية النمساوية كلها، بما فيها غير الألمان في تلك الإمبراطورية.

كان أنصار الاتجاه الأول هم الليبراليين في شمال ووسط ألمانيا، اما الاتجاه الثاني فهم في جنوب ألمانيا من الكاثوليك، ويرى خطراً في إقامة دولة ألمانية موحدة أكثرية شعبها من البروتستانت، وهم من المحافظين والرجعيين والنبلاء والملاك الكبار والبرجوازية. وقام بعض الأحرار في شمال ألمانيا بتأسيس جمعية قومية في سبتمبر/ أيلول ١٨٥٩ تضمّن برنامجها تحقيق الوحدة حسب فكرة ألمانيا الصغيرة، وكان هدف الجمعية التأثير في الصحافة والبرلمانات، وانشأت لها فروعاً في أنحاء

مختلفة من ألمانيا، وعقدت مؤتمرات سنوية (١٨٦٠-١٨٦١) للتعريف ببرامجها وأهدافها، وقد هيأت الأجواء في البلاد نحو رأي علم ألماني موحد تحت زعامة بروسيا من مفكرين وقانونيين وتجار وصناعيين[٣٠].

ثالثاً: بسمارك والوحدة الألمانية

ولد بسمارك في ابريل/ نيسان ١٨١٥ في بلدة شونهاوسن باقليم براندنبرك نواة مملكة بروسيا الحديثة، وهو ينتمي إلى أسرة نبيلة، وكان والده ضابطاً في الجيش البروسي، ودرس في جامعة كوتنكن، وتخرّج فيها محامياً في عام ١٨٣٦، إلا انه لم يمارس المحاماة، وعمل في سلك الخدمة المدنية البروسية، إلا انه سرعان ما تركها. عُرف في بداية حياته بميله إلى اللهو والشراب، إلا انه تغير منذ عام ١٨٤٧ بعد زواجه، وأصبح محافظاً، وأكثر ميلاً إلى الدين، وبدأ حياته السياسية في عام ١٨٤٧ عندما دخل الدايت البروسي عضواً، وفي عام ١٨٥١ أصبح مندوباً عن بروسيا في الدايت الألماني في فرانكفورت، ثم سفيراً لبلاده في فينا منذ عام ١٨٥٤، وفي بطرسبورغ عاصمة روسيا القيصرية منذ عام ١٨٥٩، ثم لوقت قصير من سنة ١٨٦٢ سفيراً لبلاده في باريس.

عُرف بسمارك بعدائه للديمقراطية ومغالاته في حبه لبروسيا وألمانيا، وكان يعد الحكم المطلق أفضل أنواع الحكومات، وعُرف بعدائه للنمسا وعدّها عدوة للوحدة الألمانية، وكان يعتقد ان هذه الوحدة لا يمكن ان تتحقق إلا بزعامة بروسيا وان تحقيقها لا بد ان يتم بالقوة طالما ان الاتفاق بين بروسيا والنمسا مستحيل، ومنذ بداية توليه منصب المستشارية أفضى بسمارك إلى السياسي البريطاني دزرائيلي انه يعتزم إعلان الحرب على النمسا.

ولجه بسمارك البرلمان البروسي عام ١٨٦٢ بسياسة استخدام الحديد والنار، وكان هدف بسمارك تحطيم الأحرار، ودعم سلطان النبلاء والجيش والملك، وجعل بروسيا مقابل النمسا القوة المسيطرة لا بين الألمان فحسب، بل على أوروبا، وأعلن أمام البرلمان البروسي ان بروسيا بحاجة إلى قوة عسكرية، وبموافقة من الملك حكم

بروسيا بسمارك منذ عام ١٨٦٣ دون ميزانية مشروعة ودون برلمان، وأمر بفرض الضرائب، وجمعها، وتنفيذ برنامج الإصلاح العسكري.

أنشأ بسمارك جيشاً بروسياً قوياً يمكن الاعتماد عليه في إقامة دولة قومية ألمانية تحتل فيها بروسيا المركز الأساس، ووجه في عام ١٨٦٤ أولى الضربات إلى الدانمارك نتيجة النزاع حول دوقيتي شلزفيك وهولشتاين، وكان ملك الدانمارك يحكم هاتين الدوقيتين اللتين كان أغلب سكانهما من الألمان، وكان ضمن الاتحاد الذي أقامه مؤتمر فينا.

وقد حاولت الدانمارك في عام ١٨٤٨ ضم الدوقيتين إليها بصورة نهائية، فقامت الحرب بينها وبين بروسيا. وفي عام ١٨٥٢ تم التوصل بعد تدخل الدول الكبرى إلى حلٍّ وسط بعدم ضمّ الدوقيتين إلى الدانمارك، وعندما تولى حكم الأخيرة الملك كرستيان التاسع بعد موت سلفه فردريك السابع عام ١٨٦٣، قام بضم الدوقيتين إلى بلاده خلافاً لاتفاق عام ١٨٥٢، واتجهت بروسيا والنمسا للدفاع عن مصالح الألمان في الدوقيتين، وشنّت الحرب على الدانمارك في عام ١٨٦٤، وقد اضطرت الدانمارك إلى الاستسلام في عام ١٨٦٤، وتسليم الدوقيتين إلى بروسيا والنمسا، وقد اقترحت النمسا تكوين دولة منفصلة من الدوقيتين تكون عضواً في الاتحاد الألماني، ووافق الدايت على ذلك بأغلبية قليلة، إلا ان بسمارك رفض ذلك، وأنكر على الدايت حقه في التدخل في أمر يهم النمسا وبروسيا، وبعد مفاوضات دبلوماسية تم التوصل إلى اتفاق مؤقت هو اتفاق كاشتاين في أغسطس/ آب ١٨٦٥، وعهد إلى بروسيا بإدارة شلزفيك والى النمسا بإدارة هولشتاين لحين التوصل إلى تسوية نهائية.

توجّه بسمارك إلى النمسا عدوة الوحدة الألمانية حسبما يرى، ولكن قبل توجيه مثل هذه الضربة كان لا بدّ من التمهيد الدبلوماسي وضمان وقوف الدول الكبرى على الحياد، وعدم حصول النمسا على أي عون عسكري خارجي.

كان بسمارك مطمئناً إلى موقف بريطانيا؛ لأن الرأي العام كان ميّالاً فيها إلى بروسيا بسبب اتباع الاتحاد الكمركي، وسياسة حرية التجارة عكس سياسة الحماية الكمركية التي تتبعها النمسا، وبسبب وقوف الأحرار الانكليز الموقف المعادي من أية

دولة أوروبية كبيرة تعارض الحرية والوحدة القومية، مثل روسيا والنمسا، وكان بسمارك مطمئناً على موقف روسيا القيصرية أيضاً، نتيجة استياء القيصر من رفض النمسا مساعدة بلاده في حرب القرم واعترافه بجميل بروسيا بسبب تأييدها لروسيا ضد الثورة البولندية عام ١٨٦٣.

وقد عقد اتفاق بين روسيا وبروسيا عام ١٨٦٥ بشأن بولندا، وكان هذا الاتفاق يسمح لبسمارك ان يأمن حياد روسيا في حال نشوب الحرب بين بروسيا والنمسا. أما فرنسا فإن بسمارك اجتمع مع نابليون الثالث في بيارتيز في أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٦٥، وتمكّن من ضمان حياد فرنسا مقابل وعود غامضة حول مكاسب لفرنسا إقليمية في الراين، أما إيطاليا فإن بسمارك عقد تحالفاً مع مملكة سردينيا في إبريل/ نيسان ١٨٦٦ موجّهاً ضد النمسا، نصّ على حصول مملكة سردينيا على البندقية بعد هزيمة النمسا.

اتجه بسمارك بعد ذلك - أي عزل النمسا- لمحاولة جرها نحو الحرب عن طريق دوقتي شلزويك وهولشتاين والاتحاد الألماني، فقد اتهم النمسا بخرق اتفاق كاشتاين، وذلك بتأييدها الدوق اوكستانبورك الذي كان يطالب بالسيادة على الدوقتين، وارسل القوات البروسية إلى هولشتاين لاحتلالها وطرد الموظفين النمساويين منها، وتقدم في الوقت نفسه إلى الدايت الألماني بمشروع الإصلاح للاتحاد الألماني واستثناء النمسا منه.

وقد رفضت النمسا ذلك، وطلبت من الدايت رفض مشروع الإصلاح وإعلان التعبئة العامة في ألمانيا، وقد احتجّ ممثل بروسيا في الدايت على هذا الطلب، ولكن مندوبين أكثر من الدول الأوروبية وافقوا عليه، ومنهم مندوبو بعض الدول المهمة في الاتحاد الأوروبي مثل سكسونيا وهانوفر وهس ولارسل وغيرها.

كان تأييد الحكام الألمان لطلب النمسا يقوم على أساس افتراض أن إصلاح الاتحاد الألماني بالشكل الذي اقترحه بسمارك، أي باستثناء النمسا منه سيضعف الاتحاد الألماني، وشعروا بأن انفراد بروسيا بزعامة الاتحاد الألماني سيضعف في النهاية من نفوذهم، وقد أيد الطلبَ النمساوي الكثيرُ من الأحرار الذين كانوا يخشون الاتجاه

المحافظ في بروسيا، وأيده الكاثوليك الذين تعاطفوا مع النمسا الكاثوليكية، وحذرت بروسيا حكام الدول الألمانية بأن تأييد الطلب النمساوي سيعد في برلين بمثابة إعلان حرب على بروسيا، وفي الثاني عشر من يونيو/ حزيران ١٨٦٦ قطعت العلاقات الدبلوماسية بين بروسيا والنمسا، وبعد يومين انسحب مندوبو بروسيا من الدايت، واعلنوا ان الاتحاد الألماني أصبح لاغياً، ودعوا إلى السير خلف القيادة البروسية وإقامة دولة ألمانية جديدة.

إلا ان حكام سكسونيا وهانوفر وهس وكاسل رفضوا الدعوة لإنهاء التعبئة والانضمام لإصلاح الاتحاد الألماني، ولم يستجيبوا إلى المذكرة البروسية، فقام الجيش البروسي بغزو مقاطعاتهم في السادس عشر من يونيو/ حزيران ١٨٦٦، ووصف بسمارك حربه هذه بأنها حرب دفاعية ضد النمسا وحليفاتها من الدول الألمانية من أجل توحيد ألمانيا.

عُرفت حرب عام ١٨٦٦ باسم حرب الأسابيع السبعة، واستطاعت بروسيا احتلال سكسونيا وهانوفر وكاسل وهس، وسيطرت بهذا الشكل على شمال ووسط ألمانيا، وفي الثالث من يوليو/ تموز ١٨٦٦ أنزل الجيش البروسي هزيمة بالجيش النمساوي، وغيّرت معركة سادوا مجرى الحرب وميزان القوى في أوروبا، ولم يستمر بسمارك في حربه ضد النمسا؛ لانه كان يريد الدوقتين واخراج النمسا من الاتحاد الألماني، وخوفاً من تدخل فرنسي أو روسي في حال استمرار الحرب.

وقد انتهت الحرب البروسية - النمساوية في معاهدة براغ في الثالث والعشرين من أغسطس/آب ١٨٦٦ التي ألغت الاتحاد الألماني القائم منذ عام ١٨١٥، ونصّت على ضم دوقتي شلزويك وهولشتاين إلى بروسيا، ومنح البندقية إلى سردينيا في إيطاليا، وإقامة اتحاد ألماني شمالي تحت رئاسة بروسيا وتُستثنى النمسا، وأصبحت بروسيا القوة العسكرية المهيمنة شمال نهرمين، وأُلحقت بها مملكة هانوفر ودوقيتي هس وكاسل وناسا وفرانكفورت، وازداد سكان بروسيا إلى ٤,٥ مليون نسمة.

وأدرك بسمارك ان هذه الشروط كافية الآن خوفاً من إذلال النمسا بشروط قاسية قد تنعكس عليه في المستقبل، لا سيما وان فرنسا في عهد نابليون الثالث كانت

معارضة لإقامة دولة ألمانية موحدة وقوية، وأصر نابليون الثالث بعد هزيمة النمسا على إقامة اتحاد شمالي ألمانيا، وتعهدت بروسيا باحترام الدول الألمانية الجنوبية، وهي بافاريا وبادن وفرتمبرك وهس ودارمشتاد. ولن يترك لها حق إقامة اتحاد خاص بها، وأمل نابليون ان تطلب هذه الإمارات الحماية الفرنسية، مما يسهل عليه أمر التدخل في الشؤون الألمانية.

شكّل بسمارك بناء على معاهدة براغ اتحادَ شمالي ألمانيا، وضم بروسيا وعشرين دولة ألمانية تقع شمال نهرمين، ووضع دستوراً للاتحاد، احتفظت كل دولة بموجبه بقدر من الحكم الذاتي، ولكنها خضعت جميعاً إلى حكم اتحادي أعطيت فيه السلطة التنفيذية إلى ملك بروسيا كرئيس للاتحاد يساعده مستشارون ووزراء مسؤولون أمامه.

أما السلطة التشريعية، فقد عهدت إلى برلمان من مجلسين، هما النواب (الرايخشتاغ)، ومجلس الاتحاد (البُندسرات)، وكان الرايخشتاغ يُنتخب بالاقتراع العام من الشعب، إلا انه لم يكن في مقدروه تأليف الوزارات أو إسقاطها أو الهيمنة على ميزانية الدولة أو تخصيصات الجيش، أي ان المجلس لم يخول حق السيادة في الدولة، اما المجلس الأخر النبدسترات فكان الهيئة الحقيقية الحاكمة للاتحاد، وضم (٤٢) مندوباً يمثلون حكومات اتحاد شمالي ألمانيا، وتجري جلساته سرية تحت رئاسة مستشار الاتحاد، الذي كان في الوقت نفسه مستشار بروسيا.

وقد منح الدستورُ ملك بروسيا – بصفته رئيس الاتحاد – حق الاشراف على السياسة الخارجية والجيش وحق إعلان الحرب.

سعى بسمارك إلى توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية بين اتحاد شمالي ألمانيا والدول الألمانية الجنوبية، واستند بسمارك إلى إثارة مخاوف هذه الدول من فرنسا من أجل كسبها إلى جانب بروسيا، لا سيما ان نابليون الثالث أخذ يطالب بسمارك بالتعويضات بعد الحرب، وطالب بحصول فرنسا على بلجيكا ولكسمبورغ ومناطق في الراين، إلا ان بسمارك تشدد في موقفه، وخاصة بعد هزيمة النمسا، وأعلن انه لن يتنازل عن الأراضي الألمانية، ثم أطلَعَ الدويلات الأربع على أطماع فرنسا، مما

دفعها إلى الدخول في محالفات عسكرية سرية مع بروسيا ضد فرنسا.

وبدأ بسمارك يخطط للحرب ضد فرنسا التي تعارض الوحدة الألمانية، وكان يعتقد ان الجيش البروسي أفضل من الجيش الفرنسي، وان الدول الجنوبية سوف تثور بحماسة بسبب الحرب وتقف مع بروسيا واتحاد شمالي المانيا[٣١].

رابعاً: الحرب مع فرنسا وإقامة الوحدة الألمانية

كان بسمارك ينتظر الفرصة أو الحجة لإعلان الحرب على فرنسا، وفي عام ١٨٦٨ أطاح انقلاب عسكري بحكم الملكة ايزابيلا في إسبانيا، وتطلع الاسبان إلى ترشيح ملك جديد في البلاد، وقد وقع اختيارهم على أحد أمراء بيت هوهنزلرن سكمارنكن H. Sigmaringin، وهو الأمير ليوبولد ابن مستشار بروسيا السابق كارل أنطوان، وكان أخا الأمير شارل الذي انتخب أميراً على رومانيا في عام ١٨٦٦، وبعد عدة اتصالات لعب فيها بسمارك دوراً مهماً وافق الأمير ليوبولد على قبول عرش إسبانيا الشاغر في حزيران ١٨٧٠، وعلمت الحكومة الفرنسية بالأمر بعد أيام، مما أدى إلى توتر العلاقات بينها وبين بروسيا، وعد الفرنسيون ان هذا الأمر تهديداً لهم، وقرروا إعلان الحرب على بروسيا؛ لانها قلبت توازن القوى في أوروبا في غير مصلحة فرنسا.

وأعلن الأمير كارل أنطوان باسم ابنه سحب ترشيحه للعرش الإسباني، ووصل الخبر إلى باريس في الحادي عشر من يوليو/ تموز ١٨٧٠، وبدا وكأن الحرب تلاشت عن المنطقة، إلا ان الحكومة الفرنسية ارتكبت خطأً اشعل فتيل الحرب، فقد طلبت من (بنديتي) سفيرها في بروسيا مقابلة وليم الأول والحصول على تأكيد منه بعدم ترشيح ليوبولد مرة أخرى، ولكن الملك رفض إعطاء السفير أي وعد، وأبرق إلى مستشاره بسمارك في برلين يخبره بأنه موافق على تنازل ليوبولد عن الترشيح، وانه سينهي المشاكل مع فرنسا، ونشر بسمارك البرقية في الصحف، وأظهر ان الملك الألماني لحقت به الإهانة، وبالعكس فإن سفير فرنسا لحقت به هو أيضاً وبحكومته الاهانة، وهكذا اعلنت فرنسا في الرابع عشر من يوليو/ تموز ١٨٧٠ الحرب على بروسيا تزامناً مع العيد الوطني الفرنسي.

استطاع بسمارك قبيل الحرب ان يجعل فرنسا تعيش في عزلة عن إطارها الأوروبي، فقد ضمن حياد النمسا وروسيا، وأبعد بريطانيا عن فرنسا بنشر مطالبة نابليون الثالث ببلجيكا التي حرصت بريطانيا على استقلالها، ومن الناحية العسكرية كان التفوق لصالح الجيش البروسي من حيث العدد والتنظيم والتسليح، ومعه انضمت الدويلات الأربع في الجنوب مرتبطة بمعاهدات مع بروسيا، وكان الحماس الوطني يجتاح ألمانيا، وكان الشعب الفرنسي يعاني من تعدد الآراء والأحزاب.

لم تستطع القوات الفرنسية ان تواجه تفوق الجيش البروسي، وانكسر منذ بداية الحرب الجيش الفرنسي أمام البروسيين والألمان عامة، وسيطر الأخيرون على مقاطعتي الألزاس واللورين، وفي الثاني من سبتمبر/ أيلول هُزم جيش نابليون الثالث أمام الألمان في معركة سيدان Sedan، وأُسر نابليون نفسه مع آلاف من جنوده وضباطه، وفي الثامن عشر منه أنزل (مولتكه) هزيمة ساحقة بجيش فرنسي آخر، واستولى على حصن متيز، واستسلمت أعداد كبيرة من الجنود، وتقدّم الألمان صوب باريس، وفرضوا عليها الحصار، وفي العاشر من مايو/ أيار ١٨٧١ انتهت الحرب بمعاهدة فرانكفورت التي عقدت بين بروسيا وحكومة الدفاع الوطني الفرنسية التي تشكلت في الرابع من سبتمبر/ أيلول ١٨٧٠ بعد هزيمة نابليون الثالث وأسره، وقد تنازلت فرنسا بموجب المعاهدة عن الألزاس واللورين ومتيز إلى بروسيا، وفرضت على فرنسا غرامة حربية قدرها خمسة آلاف مليون فرنك، وأن يستمر احتلال القوات الألمانية للأجزاء الشمالية من فرنسا حتى يتم دفع الغرامة الحربية. وبقيت القوات الألمانية في هذه المناطق حتى دفعت الغرامة في عام ١٨٧٣.

إن من أبرز نتائج الحرب الفرنسية – الألمانية هو قيام الوحدة الألمانية، فقد أثارت مشاركة الجنوبيين الألمان في الحرب مع الألمان الشماليين موجة من الحماس والشعور القومي، تغلبت على المنافسات بين الحكام، وعلى شكوك الأحرار في بروسيا ونظامها السياسي، وقد عُقدت معاهدات الوحدة بين بسمارك ممثلاً عن اتحاد شمالي ألمانيا، وبين حكومات الدول الألمانية الجنوبية في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨٧٠ أي قبل انتهاء الحرب مع فرنسا.

وتقرّر تغيير اسم الاتحاد الألماني إلى الإمبراطورية الألمانية، وتغيير لقب (ملك بروسيا) إلى (الإمبراطور الألماني)، وتمّ إعلان إقامة الإمبراطورية الألمانية في الثامن عشر من كانون الثاني/ يناير ١٨٧١ في قاعة المرايا بقصر فرساي في ضواحي باريس، حيث قرأ بسمارك المرسوم الإمبراطوري، وأُعلن وليم الأول ملك بروسيا إمبراطوراً لألمانيا، وتحقق لبسمارك ما أراد منذ توليه منصب المستشار في عام ١٨٦٢، وهو استخدام الشدة والعامل العسكري بدل الليبرالية والآراء الحرة وجلسات البرلمان من أجل تحقيق حلم كل الألمان شمالاً وجنوباً، وهو الوحدة الألمانية، فأصبحت ألمانيا دولة واحدة وموحدة، دولة قوية مؤثرة في السياسة الأوروبية، وانتقلت فرنسا إلى الدرجة الثانية، وانتقل الثقل السياسي في غرب أوروبا من فرنسا إلى ألمانيا، لتظهر أمة جديدة منتصرة ودولة حديثة[٣٢].

الفصل العاشر

الجمهورية الفرنسية الثالثة

أولاً: ثورة باريس

سادت فرنسا بعد هزيمتها في حرب السبعين أمام ألمانيا حالةٌ من اليأس من الاستفتاءات والديكتاتوريات، وكانت الأكثرية من الشعب الفرنسي قد ضجرت من قضية الدستور والجمهورية، ولذا فإن الانتخابات التي جرت في الثامن من فبراير/ شباط ١٨٧١ للجمعية التأسيسية، انتُخب فيها (٤٠٠) عضو ممن يناصرون إعادة الملكية من (٦٥٠) عضواً يشكلون الجمعية.

إلا ان الحكومة الملكية لم ترَ النور، بل قامت جمهورية من هذه الجمعية التي تميل بشدة إلى النظام الملكي؛ وذلك ان فرنسا أخذت تدرك ان قيام الملكية بات مستحيلاً في الوقت الحاضر، نظراً للانشقاق الذي دبّ بين أنصار أسرتي بوربون وأورليان في الجمعية، ولاستياء الهيئات النيابية في باريس استياء عنيفاً من أية محاولة ترمي إلى إرجاع الملكية في فرنسا.

وكانت حكومة باريس جمهورية الاتجاه، وتفيض حماسةً لحربٍ ضد ألمانيا، واعتقد الباريسيون ان جمعيتهم الوطنية قد باعت البلاد للعدو، وانها تدبر المؤامرات لإعادة النظام القديم بسيئاته وجوره، فآثرت باريس التمرد والثورة والقتال دون الخضوع لانصار الملكية لنصرتهم للملكية واستسلامهم للعدو.

لقد كانت باريس مستاءة من الوجود الألماني الذي يثير عزة الباريسيين، وكان الحرس الأهلي قد تسلح للمقاومة في حالة دخول الألمان العاصمة، وعلى ان تبقى أسلحته في حصونه ومعسكراته، إلا ان حكومة فرساي أرسلت كتيبة للاستيلاء على مدافع الثوار، وتمرد الحرس وأُسر قائد الكتيبة، واستمال إليه أفرادها، واعدم قائدها، وعلى أثر ذلك حدثت ثورة شُكّلت بها (كومونة باريس الثورية) في الثامن عشر من آذار/ مارس ١٨٧١.

كانت ثورة باريس – التي قادها بعض اعضاء بلدية باريس – لها أهداف، منها تحويل فرنسا إلى اتحاد تعاهدي يتألف من جمهوريات محلية تقوم في مقاطعات

مختلفة، وتقويض النظام الرأسمالي العالمي.

قام تيير رئيس الحكومة المؤقتة في باريس باستخدام القوة في قمع الثورة، وحشد (١٣٠) ألفاً من الجنود في مايو/ آيار ١٨٧١، وتفرغت الحكومة بتوقيع معاهدة فرانكفورت مع ألمانيا لإخماد الثورة التي ألحقت الخراب والحرق والتدمير في بنايات المدينة وإداراتها، وقد قررت الحكومة سحق الثورة بشدة وقسوة (بين ٢١-٢٨ مايو/ أيار)، وانهت هذه الثورة، وأكدت ان الجمهوريات تستخدم كل الأساليب الرجعية والمحافظة من أجل مصالحها.

ثانياً: الجمهورية ودستور ١٨٧٥

استمرت الحكومة المؤقتة في باريس، وازداد عدد أنصارها، ولما عرضت أمام الجمعية أحكام الدستور من أجل التداول والبحث تم اقرارها بأغلبية الأصوات، وتفوق أنصار الجمهورية المحافظين على الملكيين.

وأدرك تيير ان الجمهورية المحافظة هي أقل أشكال الحكم مثاراً للنزاع بين الفرنسيين، وأعلن أمام الناس تأييده للجمهوريين، فاتحدت الملكية وانصارها ضده، وأجبرته على الاستقالة في الرابع والعشرين من مايو/ آيار ١٨٧٣، وانتخبت الجمعية الوطنية بدلاً منه المارشال مكماهون رئيساً لسبع سنوات، وكان معروفاً عنه تقربه من حزب بوربون والاكليروس.

وأجريت في فبراير/ شباط عام ١٨٧٦ انتخابات عامة أحرز فيها الجمهوريون أغلبية تربو على المائتين، وتألفت وزارة من أحزاب اليسار برئاسة جول سيمون، ولكن الملكيين لم يتراجعوا، حيث استقال مكماهون، وكلف الدوق دي برجلي بالوزارة، فاقدم هذا لتعزيز موقفه على حل مجلس النواب في الخامس والعشرين. من يونيو/ حزيران ١٨٧٧، وإجراء انتخابات جديدة، وقد كسبت أغلبية الأحزاب اليسارية المناصرة للجمهورية في هذه الانتخابات مقاعد كثيرة، واعتقد الشعب ان هذه الأحزاب ستذهب بفرنسا إلى اتون حرب جديد؛ نظراً للنزعة العسكرية، فاضطر مكماهون إلى

الامتثال لإرادة الشعب، وأعلن استقالته من رئاسة الجمهورية في الثلاثين من يناير/ كانون الثاني ١٧٨٨، فقد حلّ المجلس قبل انتهاء المدة القانونية، ومن ثم سمح لظهور مثل هذا الوضع غير الطبيعي.

كانت سمات الدستور لعام ١٨٧٥ تشير إلى خوف من الحرب والحكومات المطلقة في فرنسا والتي وصلت نتيجة الاستفتاءات الشعبية، ونص الدستور على وجود مجلسين، الأول شيوخ، والثاني نواب، وعلى انتخاب رئيس الجمهورية باقتراع هذين المجلسين في هيئة واحدة تنعقد في المؤتمر، لا من طريق الانتخاب العام.

وأعطى الدستور فرنسا حكومة برلمانية على الطراز الإنكليزي، فإنه وضع السلطة بيد الدولة والوزارة وجعلها مسؤولة أمام مجلس النواب، ولم يضعها بيد رئيس الجمهورية الذي ينتخب لسبع سنوات، فصارت فرنسا لأول مرة ديمقراطية برلمانية مثل إنكلترا، ففيها مجلس التشريعي كمجلس النواب الفرنسي، ليس من السهل حله قبل إكماله مدته الشرعية، وهي أربع سنين، والنظام الحزبي فيه ضعيف، ويتألف من أعضاء من فئات متنوعة صغيرة، وليس مثل الحزبين الكبيرين الإنكليزيين اللذين يقاتلان في الساحة البرلمانية.

أدى هذا النظام الحزبي في فرنسا إلى قصر عمر الوزارات الفرنسية، وتعرضت الوزارات للسقوط بين لحظة وأخرى؛ لانها تكونت من مجموعات لا تهتم بعمر الوزارة أو جهودها لصالح الشعب بالدرجة الأولى، بل من أجل البرلمان والساحة الانتخابية، علماً ان الشعب الفرنسي لم يهتم كثيراً بهذه التقلبات، بل ظل اتجاهه للمسارح والأندية والثقافة والأدب أكثر من اتجاهه للمناقشات البرلمانية.

وظلت أوروبا تعيش بين (١٨٧٠-١٩١٤) على الصراع الألماني – الفرنسي وتحالفاته، ولم يطمئن المستشار بسمارك للجمهورية الثالثة، بل تخوف من الروح الاقتصادية لفرنسا، واستخدام الاساليب الروسية في جيشها، بعد ان ازداد عدد أفراد الجيش، ومع الخطب السياسية التي كان يطلقها الساسة الفرنسيون، ولولا

تدخل إنكلترا وروسيا لامكن لبسمارك الدخول ربما في حرب ضد فرنسا عام ١٨٧٥.

وظهر في هذه الفترة شاب فرنسي ذو حماسة وذكاء، هو جول فري J. Ferry (١٨٣٢-١٨٩٣) داعياً للسلام في عهد نابليون الثالث، وصعد نحو السلطة أيام الجمهورية الثالثة لمعارضته التوسع الاستعماري ولكونه جمهورياً محافظاً، ولمعارضته لسياسة رجال الدين في مجال التعليم، وقد أصبح رئيساً للحكومة مرتين عام (١٨٨٠-١٨٨١)، و(١٨٨٣-١٨٨٥)، في الأولى احتلت فرنسا تونس، وفي الثانية احتلت مدغشقر، ووصلت الكونغو والنيجر والهند الصينية.

إلا ان أفكاره وسياسته الراديكالية المتقدمة والاستعمارية استفزت غضب الأكلريكيين من خلال التعليم العلماني الذي وضعه، فكان الاكلريكيون ينادون ان فرنسا ليست بحاجة إلى مستعمرات، وان شارل العاشر تورط في الجزائر عام ١٨٣٠، وان البلاد بحاجة إلى موارد داخلية أفضل من المجازفات الخارجية، والافضل الاهتمام بعدوها اللدود فرنسا وسكان الألزاس واللورين الخاضعين للاحتلال الألماني.

ويبدو ان هذه الآراء فيها شيء من الصدق والحقيقة، فقد خسرت فرنسا صداقتها مع إيطاليا باحتلالها تونس، وجازفت عام ١٨٩٨ بقطع صلاتها مع إنكلترا في حادثة فاشودة الشهيرة، وتوترت علاقتها مع ألمانيا عام ١٩٠٥ وإسبانيا بسبب الأزمة المراكشية، ورغم ذلك فإن الإمبراطورية التي وضعها فري أفادت فرنسا عسكرياً وسياسياً عشية الحرب العالمية الأولى، ثم ان فري قدم خدمات في وزارته بأن أقر قانونية النقابات العمالية، وكسب معركة التعليم العلماني، ونظام التعليم المجاني الاجباري العام الذي صدر في الثامن والعشرين من مارس/ آذار ١٨٨٢، وكان فري وزيراً للمعارف حينذاك، كما توصل إلى طرد اليسوعيين من المدارس ووضع الهيئات التعليمية تحت رقابة انضباطية، ورأى ان مناهج التعليم الدينية تضعف الثقة بالجمهورية، وتبعد فرنسا عن روح التقدم والعصر[٢٣].

ثالثاً: الأحزاب الفرنسية

كان نضال الأحزاب الفرنسية بعد الحرب عام ١٨٧٠ هو في صميمه صراعاً بين النظرة الدينية والنظرة العلمية العصرية، فكانت الأحزاب اليسارية من أثر القساوسة في المجتمع سياسة وتعليماً.

ان أغلبية الصناع والعمال كانوا يعتمدون على الشعائر الكنسية في حياتهم الدينية والاجتماعية، إلا أنهم اعتمدوا في الانتخابات على منح أصواتهم إلى ما هو ضد المبادئ الاكليريكية، لانهم كانوا يعتقدون ان تصويتهم ضد القساوسة والنظام القديم والرجعية والإقطاع والنبلاء ونظام الامتيازات والجور والتعسف والاستغلال يذهب لمصلحة الملكية وللاكليروس والدوائر يعقوبية النزعة.

ونظراً لضعف الكنيسة البروتستانتية الفرنسية فقد انشطرت فرنسا إلى قسمين، الأول متدين محافظ نصير للاكليروس، والثاني راديكالي يكره القساوسة، ويريد سيطرة العقل والعقلانية على البلاد، وظل هذا الأمر حتى عام ١٨٩٢ صراعاً بين الأحزاب الملكية والإمبراطورية، ونمت الاشتراكية والنقابية التي تدافع عن الجمهورية.

في أواخر القرن التاسع عشر بدت فرنسا في الجمهورية الثالثة وكأنها بحاجة إلى تثبيت دعائمها، وإيجاد حكم سديد لها، وكانت حربها مع ألمانيا قد كشفت ضعف الجيش، ومن ثم مشاكل وأهوال ثورة كومونة باريس، وتعاقب وزارات ضعيفة، وعنف الصراع الحزبي، وكشف الفساد المالي الفظيع، وساعدت هذه كلها في إيجاد سمعة سيئة وغير واقعية عن قدرة الحكم في فرنسا ورجاحته وقدرته في الداخل أو في أوروبا عامة.

إلا ان خصوم فرنسا هؤلاء الذين نظروا إليها بهذا الشكل غابت عنهم ان الوزارات الفرنسية إعادت تنظيم الجيش من جديد، وغابت عنهم الأعمال المتميزة التي قام بها الإداريون والمستكشفون الفرنسيون في القارة الأفريقية والخدمة المدنية وتطورها، وعدالة النظام الاجتماعي، وتخيل هؤلاء ان فرنسا قد أصبحت متخلفة في

أوروبا بعد ألمانيا وإنكلترا.

إلا ان هذا الاعتقاد كان سيئاً وبعيداً عن الواقع، ولخذت الخارجية الفرنسية تدير الأمور بدبلوماسية ذكية ومهارة، وأخذت تَمُدّ نفوذ فرنسا في جميع الدول، وتنسج شبكة محالفات، فلو نظرنا إلى الواقع فإن فرنسا وفرت لكل الطبقات حق الانتخاب والمشاركة السياسية، ووفق الدستور، وأصبحت الصحافة حرة، والحكومات المحلية ديمقراطية، ونقابات العمال قانونية، ولا يسمح منذ عام ١٨٤٨ للحكومة ان تتدخل في شؤونها.

وسُمح للاشتراكيين الفرنسيين في ظل الجمهورية الثالثة انتخاب أعضاء في مجلس النواب، وشغلوا مناصب الوزارة، وارتقوا إلى منصب رئاسة الجمهورية، واستلم ميلران Millerand أول اشتراكي مقاليدَ الوزارة عام ١٨٩٩، وختم حياته رئيساً للجمهورية، ووصل بريان إلى منصب رئاسة الوزارة عدة مرات، وتقلد لسنين كثيرة وزارة الخارجية.

وبدلاً من ان تعيق الاشتراكيةُ الجمهوريةَ الديمقراطية، فقد قدمت لها خدمات (أي لفرنسا) في الحياة البرلمانية الفرنسية بعد ان نزع منحُ الأمة حقَّ الانتخاب العام من الاشتراكيين القدرةَ على إلحاق الأذى بالبلاد.

إلا ان الجمهورية واجهت الخطر من الأحزاب اليمينية، وطرحت تساؤلات شعبية حول انجازات البرجوازية ومدى دورها في سلامة فرنسا وإعلاء شأنها، وعن النظام التعليمي العلماني الذي يتركز بيد الدولة، والذي يقضي على المشاعر الدينية التي تشجع وتقوي روح الأمة الفرنسية، وتكاتَفَ الكاثوليك والملكيون والوطنيون على إحباط محاولات العلمانيين الذين يفكرون في تدبير شؤون الدولة.

رغم هذا فإن الجمهورية الثالثة في فرنسا انتصرت حتى على الدعاة الوطنيين المتحمسين، ودحرت كل أعداء الامة الفرنسية، ودعاة العرقية والنزعة العنصرية، وتغلبت الديمقراطية والسلطة المدنية على السلطات الحربية، وقللت من نفوذ

القساوسة ورجال الدين والكنيسة في مجال التعليم[٣٤].

الفصل الحادي عشر

روسيا والمسألة الشرقية والتأزم الأوروبي في القرن التاسع عشر



أولاً: أوضاع روسيا في مطلع القرن التاسع عشر

في مطلع القرن التاسع عشر كانت روسيا أكبر الدول الأوروبية مساحة، وأكثرها سكاناً، وأقلها حضارة، ويقطنها خمسة وأربعون مليون نسمة من شتى القوميات، واللغات والعادات والديانات، وكان السلاف والأرثوذكسية المذهب في روسيا حوالي ثلثي سكان البلاد، وكانت متخلفة علمياً واجتماعياً، باستثناء بعض المثقفين، وكانت الصناعة مفقودة والإقطاع والقنانة موجودين.

وكان الشعب الروسي ينقسم إلى ثلاث طبقات: رجال الدين والنبلاء والفلاحون، ولم تبرز الطبقة الوسطى أو البرجوازية لعدم وجود الصناعة، وكان النبلاء أصحاب الامتيازات والأملاك، وهم معفون من الضرائب، ومفضلون للدخول في الحكومة والجيش، أما الفلاحون فهم الأغلبية، وهم من الاقنان الأميين المؤمنين بالخرافات، ويسكنون في بيوت صغيرة وضيقة مع الحيوانات من المواشي والخنازير.

كانت أغلب الأراضي الزراعية خاضعة للقيصر وأفراد أسرته والنبلاء، وتقسم الأراضي إلى أراضٍ خاصة بالنبلاء يُستخدم فيها الاقنان بالسخرة، وأراضٍ توزع بالقرعة، وهؤلاء – أي الاقنان – مرتبطون بالأرض، يقومون بالفلاحة بكل أشكالها وأساليبها، ويدفعون الضرائب للنبلاء، ويطيعونهم طاعة عمياء، ومن حق النبلاء ان يفعلوا بهم ما يشاءون من أعمال وتصرفات، وأبدى الاقنان مقاومة، وسجلوا في عهد نقولا الأول أكبر محاولة للثورة، وأخمدت بشدة وقسوة.

أما نظام الحكم، فقد انحصرت السلطة المطلقة بالإمبراطورية الروسية في القيصر انحصاراً تاماً، وكان من حقوقه تعيين الموظفين أو الاستغناء عنهم، وسن القوانين وجمع الضرائب، وسجن الرعية أو قتل أي أحد منهم، أو نفيه، وإعلان الحرب أو السلم، وتلاشت من البلاد الديمقراطية والمجالس النيابية، وحرية النشر والكلام والتعبير، وانتشر الفساد والظلم في الإدارة وافتقر الجيش إلى النظام والقيادة الحكيمة.

وقد تمسك القياصرة الروس بالتقاليد التي ورثوها عن أسلافهم، وحافظوا عليها ووسعوها، وطالب نقولا الأول ببقاء روسيا بدون تغيير وبدون دخول الآراء والمبادئ الحرة إلى الشعب، وكانت سياسة قياصرة روسيا في القرن التاسع عشر

على ما يأتي:

١- تقوية الحكم المطلق بالقضاء على كل حركة قد تحدّ من سلطتهم، معتمدين على تأييد الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، وطبقة النبلاء الرجعية.

٢- تأييد المذهب الأرثوذكسي باضطهاد جميع المذاهب الأخرى، وخاصة الكاثوليك واليهود، وكان رجال الدين يبثون في عقول الشعب ان طاعة القيصر من طاعة الله، وهو الممثل لله على الأرض.

٣- صبغ القوميات المختلفة بالصبغة الروسية، وهي ما قاله القيصر نقولا الأول: لغة واحدة، وكنيسة واحدة, وقيصر واحد، وبذلت الحكومة القيصرية جهوداً كبيرة في هذا الإطار بتحويل أعداد كبيرة من القوميات الأوروبية إلى القومية الروسية من أوكرانيا وبولندا ولتوانيا وفنلندا واستونيا وألمانيا، ومن المسلمين واليهود والتتر، وعاملتهم بقسوة وشدة، وفشلت في أحيان كثيرة في مساعيها هذه، وتمسكت القوميات بلغاتها وتقاليدها وعاداتها.

٤- اتبع القياصرة سياسة التوسع الإقليمي، وامتدت تخوم روسيا من بحر البلطيق غرباً إلى المحيط الهادي شرقاً، ومن البحر المتجمد شمالاً إلى البحر الاسود والصين وإيران جنوباً، فقد ضم القياصرة فنلندا ومعظم بولندا وبسارابيا وأرمينيا والصين وجزيرة سخالين، واستأجروا بورت آرثر، وتوسعوا في سهول تركستان وبخارى وسمرقند والبامير على حدود الهند.

٥- إقامة الجامعة الصقلبية (السلافية)، أي الدعوة لتكتل الأمم السلافية تحت الزعامة الروسية، مما أدى إلى قيام عدة حروب مع الدولة العثمانية وصراعات مع النمسا والمجر، واضطهاد القوميات السلافية[٣٥].

ثانياً: الدولة العثمانية والمسألة الشرقية

كانت الدولة العثمانية في مطلع القرن التاسع عشر تتألف من شبه جزيرة البلقان الواقعة جنوب نهر الدانوب، ومن آسيا الصغرى، والجزر الأيونية، وكريت، وقبرص، وشبه الجزيرة العربية، والمشرق العربي، والمغرب العربي، عدا مراكش، وكانت تقطن هذه البلاد الواسعة الأرجاء شعوب كثيرة، من الأتراك والعرب، واليونان

والبلغار، والرومان والألبان، والصرب واليوغسلاف.

وفي أواخر القرن الثامن عشر ظهر الضعف على الإمبراطورية العثمانية بسبب العوامل الداخلية، وهجمات الدول المجاورة لها، والمساوئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان السلاطين في اسطنبول يحكمون حكماً استبدادياً من حياة خاصة بعيداً عن الاهتمام بالدولة والرعية، فانتشر الفساد والرشوة والمحسوبية، وكان الجيش العثماني ضعيفاً مقارنة بالجيوش الأوروبية المتقدمة عتاداً وسلاحاً وتدريباً، مع انتشار الفقر والتخلف والجهل، وعدم نجاح الإصلاحات الحكومية، وتحفيز القوميات المضطهدة على نيل استقلالها من الدولة العثمانية، وقد مهدت إلى ما يعرف بظهور (المسألة الشرقية).

في عام ١٨٢٢ في مؤتمر فيرونا استُخدمت لأول مرة عبارة المسألة الشرقية في العلاقات بين الدول، إلا ان المسألة الشرقية تعود إلى ما قبل هذا التاريخ عند اعتلاء بطرس الأكبر عرش روسيا، ودخوله في عداء مع الأتراك من أجل البحر الاسود والوصول إليه، ثم ازدادت في عهد كاترين الثانية التي احتلت شبه جزيرة القرم بعد عدة حروب، ونالت من الأتراك وعداً بخولها حماية الأرثونكس من رعاياها.

لقد ساعدت عوامل وظروف على بروز المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر، أهمها:

١- رغبة الدول الأوروبية في مساعدة الاقليات والقوميات في داخل أراضي الدولة العثمانية، وخاصة من المسيحية المضطهدة، ورغبتها في استقلالها وعدم الإضرار بمصالح تلك الدول أيضاً.

٢- رغبة روسيا في الاستيلاء على مناطق تفتح أمامها نافذة على البحر الأسود، وتحرير القوميات السلافية المضطهدة لإنشاء الجامعة الصقلبية.

٣- ابداء بريطانيا عزمها على منع وصول روسيا إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط الشرقية، واستيلائها على أسطنبول؛ لما في ذلك من خطر كبير على تجارتها ونفوذها وسيادتها البحرية.

٤- اتجاه النمسا نحو التوسع جنوباً بعد ان أوقفتها ألمانيا شمالاً، وفرنسا وإيطاليا غرباً،

وتضمّن هذا التوسع مصادقة مملكة الصرب، صديقة روسيا وحليفتها، وضم الملايين من الصقالبة إليها، مما أدى إلى التناقض بين النمسا وروسيا، وتخوّف الأولى من نمو الروح القومية والاستقلال في نفوس الشعوب الصقلبية في البلقان، ولذلك كانت النمسا لا تريد تقسيم الدولة العثمانية، وتناهض منح القوميات الاستقلال؛ حتى لا تصبح القوميات في أراضيها (أي النمسا) تطالب بمثل هذا الاستقلال.

٥- ادعاء فرنسا انها حامية للكاثوليكية في الدولة العثمانية، ورغبتها في ان تحافظ فيها على نفوذها الثقافي ورفضها التخلي عن هذه الزعامة لروسيا.

٦- تعرّض ألمانيا للمسألة الشرقية خلال مؤتمر برلين وبعده، عندما أيدت النمسا وعادت روسيا، وسيطرت على الأتراك سياسياً واقتصادياً، وفي أواخر القرن التاسع عشر أصبحت ألمانيا صديقة وحامية للدولة العثمانية، وتولى قادتها تنظيم الجيش العثماني، ودعمه بالمعدات الألمانية، واستثمر الرأسماليون الألمان أموالهم في مشاريع تجارية واقتصادية في الممتلكات العثمانية، مثل خط سكة حديد برلين – بغداد.

ازدادت الأمور تعقيداً بعد معاهدة (تلسست) في عام ١٨٠٧ بين روسيا ونابليون، الذي أدرك فيها القيصر ان نابليون لن يمانع من التوسع على حساب السويد والدولة العثمانية، بشرط ان لا تستولي على العاصمة، ولكن نابليون لم ينجح في إصلاح الوضع بين الحلفاء، ولم يمنع روسيا من الحرب مع الأتراك عام ١٨٠٩، ورغم انتصار الروس فقد اضطر الاسكندر الأول إلى وقف زحفه عام ١٨١١ مع توقع الحرب مع فرنسا وعقد معاهدة بوخارست مع الأتراك عام ١٨١٢، وبموجبها تخلى الأخيرون عن بسارابيا، وصار نهر بروث الحد الفاصل بين الدولتين، وأرجعت روسيا لهم ولايتي الأفلاق والبغدان، واعترف الأتراك بحق روسيا في حماية رعاياها أي الروس في بلادهم من الأرثوذكس المسيحيين.

إلا ان الاوضاع تأزمت بعد معركة (قوصوا)، فاحتل الأتراك البلقان كلها، واخضعوا الشعوب اليوغسلافية المسيحية، ولكنهم فشلوا في احتلال الجبل الأسود وفرض الجزية على أهله نتيجة المقاومة الشديدة التي واجهوها، وظل الجبل الأسود مستقلاً وبعيداً عن قبضة الأتراك.

في هذه الفترة قام الصرب بثورة صربيا الأولى تحت قيادة قرة جورج (١٨٠٤-١٨١٢)، والصرب هم فرع من اليوغسلافيين يقطنون الولاية المحيطة ببلغراد، وحملوا السلاح ضد الأتراك إثر حادثة مقتل عدة أشخاص صرب في بلغراد؛ لاستيائهم من فرض الضرائب، فوجد الصرب في قرة جورج قائداً لهم ضد الأتراك، ونظّم هذا اتباعَه الصرب، ودربهم، ودحروا الأتراك في بلغراد، وقتل اعداداً من الانكشارية العثمانية فيها، وارسل إلى روسيا وفداً لطلب المساعدة والحماية، فنصحه الاسكندر الأول ان يذهب إلى الباب العالي، ويرفع طلباته مع وعده بتأييده الشخصي، ولكن السلطان العثماني رفض الطلبات، وهي إلغاء ما تبقى عليهم من جزية، ووضع حاميات مسيحية في الحصون الصربية، بل ان السلطان أعلن الحرب على الصرب، وتقدمت القوات العثمانية عام ١٨٠٦، وهي تبلغ حوالي ثلاثين ألف جندي، وتغلب عليهم قرة جورج رغم قلة جيشه، فما كان إلا أن اتخذت روسيا خطوة بعقد حلف مع قرة جورج، وأرسلت عليه الإمدادات العسكرية، وقاوم الجيش العثماني في المقابل مع ارسال التعزيزات إلى المنطقة لإخضاع صربيا، وحققت القوات الانتصار، واحتلت البلاد، وهرب قرة جورج إلى المجر، ودخل الأتراك منتصرين إلى صربيا، وفرضوا السيطرة عليها.

ثم قامت ثورة أخرى بقيادة ميلوش اوبرفيوفتش، وفضل السلطان ان يفاوضه، ومنح صربيا الحكمَ الذاتي بدلاً من تجدد الثورات، وتعيينَ مجلس مؤلف من (١٢) عضواً، ينتخبهم اعيان الصرب، وينتخبون رئيساً لهم، وله صلاحيات في حكم بلاده، وفرض الضرائب، والحفاظ على النظام والعدالة، ودفع الأموال المجبية إلى الباب العالي، ووضع حامية تركية في بلغراد ومواقع أخرى، وهكذا اراد السلطان ان لا يسمح للقيصر الروسي بالتدخل في الشؤون البلقانية مع انهزام نابليون في معركة واترلوا عام ١٨١٤.

عاد قرة جورج إلى صربيا عام ١٨١٧ لطرد الأتراك من صربيا، ولكن ميلوش كان يفضل التفاهم مع الاتراك دون حروب، فدب الخلاف بين الرجلين، وانقسم الصرب حيال ذلك، وانتهى الأمر بقتل مرة جورج، وتثبيت ميلوش دعائم الحكم

في صربيا، وفي عام ١٨٣٠ اعترف الباب العالي به وبأسرته إمارة وراثية، واتخذ لقب الملك، وظلت صربيا صغيرة حتى عام ١٩١٢ عندما انضمت صربيا إلى بلغاريا اليونان والجبل الأسود للوقوف ضد الأتراك في الحرب العالمية الأولى، ثم نشبت حرب ثانية لتنتهي عام ١٩١٣ ازدادت فيها الأراضي الصربية، ولم يبق صرب في الأراضي العثمانية عشية الحرب العالمية الأولى.

أما اليونان فقد خضعوا إلى الأتراك منذ عام ١٤٦٠، وقد حافظوا على قوميتهم وقوانينهم المدنية ولغتهم وعاداتهم وتقاليدهم ودينهم، وقد عمل اليونان في التجارة والصناعة والأعمال المالية والنقل البحري في الأراضي العثمانية، وازدهرت الطبقة اليونانية هذه في ظل الحروب الأوروبية، وازدادت نفوذاً واتساعاً، وأصبحوا أثرياء في المجتمع، ولهم (٦٠٠) سفينة تجارية، وحوالي (٣٠) ألف بحار عام ١٨١٥.

وانتشرت الجاليات اليونانية في المدن الأوروبية من لندن إلى موسكو، وشعر اليونانيون أنهم قومية مضطهدة، وأحييت الآداب اليونانية القديمة، وازدادت الجمعيات السرية التي أنشئت لطرد الأتراك من أوروبا، مثل (جمعية الإخوان).

وكان قادة الثورة اليونانية أدمانتيوس كوريس (١٧٤٨-١٨٣٣) وقسطنطين ريغاس (١٧٤٥-١٨٨٩)، وكان لهم أتباع وأنصار، وتألفت في عام ١٨١٤ في أوديسا الروسية (جمعية الأخوان الثورية السرية)، وهي مثل جمعية الكاربوناري الإيطالية، وهدفها طرد الاتراك من اليونان، وانتمى إليها الآلاف، ومنهم شخصيات مهمة بارزة، ونشر أعضاء جمعية الأخوان الدعوة إلى الثورة مع المساعدة الروسية، وقاد الأمير ابسيلانتي عام ١٨٢١ فرقة من اليونانيين عبر حدود الأفلاق والبغدان، واعلن الثورة على الأتراك، ولكن المواجهة لم تكن متكافئة وسُحق اليونانيون، وهرب ابسيلانتي إلى النمسا، وسجنه المستشار النمساوي مترنيخ.

ثم نظم أعضاء جمعية الأخوان ثورة أخرى في اليونان نفسها هذه المرة، وقام الشعب اليوناني وقاتل الاتراك، بحيث قُتل منهم حوالي (٥٠) ألف تركي، وطردوا الأتراك من معظم الأراضي اليونانية، واجتمع المؤتمر الوطني في الثالث عشر من يناير/ كانون الثاني في ١٨٢٢ في ابيدوس، ونادى باستقلال الأمة اليونانية وواجه

الأتراك هذه الأوضاع بالقسوة والمواجهة العسكرية، ورأت أوروبا بها حرباً غير متكافئة، وعدّها المحافظون حرباً صليبية، وجاء إلى الأراضي اليونانية العديد من المقاتلين من انحاء أوروبا للقتال إلى جانب اليونانيين.

وأخيراً لجأ السلطان إلى الوالي المصري محمد علي باشا لقمع الثورة اليونانية، فأرسل الأخير أسطولاً وسبعة عشر جندياً بقيادة ابنه إبراهيم باشا، واستطاع إلحاق الهزيمة بالثوار ودخول المدن الواحدة بعد الأخرى بين (١٨٢٥-١٨٢٧)، ولولا التدخل الأولي لاصبحت اليونان تحت الحكم العثماني.

عندما وصل نيقولا الأول (١٨٢٥-١٨٥٥) إلى العرش تغيرت الأوضاع السياسية، فلم يعترف بنفوذ مترنيخ، أو بمساعدة الثوار اليونانيين، أو للقضاء على الدولة العثمانية، وأراد التدخل في المشكلة اليونانية، بحيث وقفت بريطانيا إلى جانبه خوفاً من زيادة نفوذ روسيا في البلقان، فقرر مندوبو روسيا وفرنسا وبريطانيا الاجتماع في لندن، وعُقدت معاهدة لندن عام ١٨٢٧ التي أعلنت استقلال اليونان على ان تدفع الجزية سنوياً إلى الأتراك، وتعترف بسيادتهم الاسمية، وطُلب من الطرفين توقيع هدنة لوقف الحرب.

إلا ان السلطان رفض هذه الشروط، فقررت الدول الثلاث إرسال قواتها البحرية لتنفيذ قراراتها وقطع المواصلات بين مصر وقواتها في اليونان، ووصلت أساطيل الحلفاء إلى ميناء نفارينو في أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٢٧، وبدأت المعركة التي انتهت بتدمير الأسطولين المصري والعثماني.

وعندما سمع السلطان بنبأ المعركة قرر القتال، واعلنت روسيا الحرب عليه، وتقدمت عبر الافلاق والبغدان وبلغاريا، واحتلت أدرنة، فتخوف السلطان من هذا التقدم، ووقع الهدنة مع روسيا في معاهدة أدرنة في الرابع عشر من سبتمبر/ أيلول ١٨٢٩، وتضمنت:

١- اعتراف الدولة العثمانية باستقلال اليونان استقلالاً تاماً تضمنه روسيا وبريطانيا وفرنسا.

٢- منح إمارة الصرب الاستقلال الذاتي.

٣- استيلاء روسيا على مصب نهر الدانوب.

٤- وضع البغدان والافلاق تحت الحماية الروسية على ان تدفعا الجزية السنوية للاتراك.

وهكذا ظهرت دولة جديدة، ولكنها ضعيفة ومنهكة، وتم تنصيب النجل الثاني لملك بافاريا الأمير اوتو ملكاً على اليونان، ودعمه مادياً بمليون ونصف جنيه مع قوات من الجنود البافاريين لتنظيم الدولة.

وتمّ أخيراً اتفاق اليونانيين على تنصيب الأمير جورج ابن ملك الدانمارك ملكاً على بلادهم، والذي حكم بين (١٨٦٢-١٩١٣)، وحققت اليونان الانتصارات في حروبها، واسترجعت الأقاليم التي فقدتها، واتخذت البلاد دستوراً عام ١٨٦٤ أكثر ديمقراطية من الدستور السابق.

إلا ان الحرب لم تنته بين الدولة العثمانية واليونان، وكان السبب الرئيس هو انفصال جزيرة كريت عن الدولة اليونانية وشعور الاستياء والتذمر بين اليونانيين، ثم المواجهة مع الأتراك، وتدخل الدول الأوروبية، فوعد السلطان عام ١٨٧٨ أن يمنح كريت قسطاً أكبر من الحكم الذاتي، ويُبقي لها جزءاً كبيراً من الدخل للانفاق على تحسين أحوالها، ولم يف السلطان بوعده، فقامت الثورات، وأشدها ثورة عام ١٨٩٦، وحدثت مواجهات دامية بين الأتراك واليونانيين.

وقام الشعب اليوناني مطالباً بإعلان الحرب على الأتراك، فكسبت حكومته ذلك، وأجابها السلطان عبد الحميد الثاني بإعلان الحرب عليها، وحقق الجيش العثماني العديد من الانتصارات، ودخل المدن اليونانية، وأصبح على مشارف العاصمة أثينا، وعندها تدخلت الدول الأوروبية وفرضت الهدنة على الطرفين، وجلاء الأتراك عن اليونان، على ان تدفع الأخيرة غرامة حربية تقدر بـــ(٤) ملايين جنيه، وتراقب لجنة دولية بلادها لتأمين دفع الغرامة والديون الأخرى، واستقر الرأي على جلاء الجيوش التركية عن كريت التي استقلت استقلالاً تاماً تحت السيادة التركية الاسمية.

وأخذت أوضاع اليونان تتحسن تدريجياً سياسياً واقتصادياً، وتم تعيين الكريتي فنزيلوس رئيساً للوزارة عام ١٩١٠، واستقرت البلاد بفضل هذا الترشيح، ووقف ضد

الأتراك عام (١٩١٢-١٩١٣) في حربهم ضد الصرب والبلغار، وضم كريت إلى بلاده وجزراً أخرى انتقاماً من الأتراك[٣٦].

ثالثاً: حرب القرم

١- اسباب الحرب:

في منتصف القرن التاسع عشر انتعشت القومية في أوروبا، وأخذت ألمانيا تسير نحو الوحدة، وإيطاليا تشاركها نفس الهموم، ونهضت المجر لتواجه الإمبراطورية النمساوية.

ومع فشل الثورات الوطنية والقومية في عموم أوروبا منذ وقت قريب واجهت القضية القومية عقبات في طريقها.

كانت روسيا من أكبر العقبات في هذا الاتجاه، نظراً للرقعة الواسعة للإمبراطورية الروسية، والتسليح الضخم، وسيطرتها على مناطق من آسيا، ورغبتها في الوصول إلى الأراضي البيزنطية، فكانت روسيا أقوى الأنظمة السياسية في أوروبا، وكانت روسيا تشكل خوفاً في نفوس الأوروبيين.

ورأت إنكلترا في روسيا بعهد نقولا الاول (١٨٢٥-١٨٥٥) تلك البلاد الشرقية، وان ملكها لم يكن يحمل سجايا حرة، وكان يخضع رعاياه إلى القسوة والطغيان، فقد سحق البولنديين الثائرين عليه، وساعد النمسا عام ١٨٤٨ في إخضاع هنغاريا، وساعدها في مواجهة بروسيا، ووصفت حكومته بأنها أساس الاستبداد في العالم، وعقبة أمام تحرير الشعوب وتحقيق الآمال الواسعة التي ألقيت عام ١٨٤٨ أمام القمع والقسوة.

ونجم عن هذه العقلية الشديدة العداء لروسيا - والتي اجتاحت بريطانيا - ان نشبت في الشرق حرب وقفت النمسا موقف الحياد تجاهها، وحطمت حرب القرم العلاقة الوطيدة بين النمسا وحليفتها الاوتوقراطية الروسية، وفتحت الطريق نحو تحرير ألمانيا وإيطاليا.

نشبت حرب القرم بسبب صراع ديني أول الأمر بين الأرثوذكس والكاثوليك في أحقية أيٍّ منها في حراسة الأماكن المقدسة المسيحية ببيت المقدس، ورغم انه كان

صراعاً بسيطاً لكنه استمد قوته من قيصر روسيا الذي دعم المطالب الأرثوذكسية، في حين ان نابليون الثالث كان يؤيد ادعاءات الكنيسة الكاثوليكية، وانتهى هذا الصراع بوضع الدولة العثمانية عام ١٨٥٢ تسوية له أثارت غضب القيصر الشديد، فأمر بتجهيز جيش روسي وإرساله إلى نهر بروث، وارسل وفداً برئاسة فيشيكوف لطلب ترضية حول بيت المقدس، وإبرام معاهدتين بين الدولتين، فيها مطالب روسية ثقيلة الوطئة على الباب العالي، بحيث يتمكن القيصر من حماية جميع الرعايا الأرثوذكس للباب العالي، إلا ان السلطان قرر رفض هذه المطالب.

وكان تنظيم الأتراك على عدم الخضوع أمام خصومهم ورضوا بمذكرة فينا التي قدمتها إنكلترا وفرنسا وبروسيا والنمسا في الثاني عشر من ديسمبر/ كانون الأول ١٨٥٣ إلى روسيا تحضها على التخلي عن بعض مطالبها، وكانت الاقتراحات التي جاءت في المذكرة تحسم الصراع كله، وترضي الحكومتين الإنكليزية والفرنسية، هذا فضلاً عن أن قيصر روسيا والحكومة العثمانية اعربا عن رضاهما بأحكامها.

٢- الحرب ونتائجها:

أعلنت الدولة العثمانية الحرب على روسيا في الرابع من أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٨٥٣، وبدأت المواجهة مع الروس الذين عبروا نهر بروث، واحتلوا الأفلاق والبغدان، فأغرق الروس الأسطول العثماني قرب سينوب، فاجتاحت بريطانيا موجة غضب تجاه هذه الضربة، فكانت سياسة قيصر موضع شك لدى الحكومة البريطانية.

فقد وصف القيصر الدول العثمانية عام ١٨٤٤ بأنها رجل أوروبا المريض، وقال قبيل الحرب للسير هاملتن سيمور السفير البريطاني في جومسبورغ بأن الفكرة لا بد ان تقوم على اتحاد إنكلترا مع روسيا باقتسام الدولة العثمانية فيما بينهما، وأخيراً – وبعد تردد كبير – قررت لندن إعلان الحرب في السابع والعشرين من مارس/آذار ١٨٥٤.

وقفت باريس إلى جانب لندن في هذه الحرب ودعمت اسطنبول، وكان نابليون الثالث يسعى إلى تعديل معاهدات عام ١٨١٥ وان يتم التعديل على أيدي مؤتمر

أوروبي إذا أمكن، مع دعمه لآمال الإيطاليين في تحقيق أمانيهم القومية، وكذلك التحالف مع إنكلترا لفرض السيادة على البحار، وإبقاء الإمبراطورية الفرنسية قائمة بدلاً من الصراع الذي تم من قبل بين إنكلترا وفرنسا في عهد الإمبراطورية الأولى، حتى لو دخل بسببه في حرب مع روسيا، فكانت محط عداء الجمهوريين الفرنسيين لانها نظام حكم استبدادي.

أعلنت إنكلترا وفرنسا أهدافهما من الحرب، فقد استفادت الأولى من الحرب في حرمان روسيا من أي نفوذ في البلقان، وإبقاء السفن الحربية في البحر الاسود، واستفادت النمسا من أن مقاطعات الافلاق والبغدان ونهر الدانوب ستتحرر من قبضة روسيا، أما فرنسا فلها فوائد قليلة، لكن نابليون وجد فيها مغامرة ستجلب له حليفاً مهماً هو إنكلترا؛ ليستطيع تثبيت عرشه.

وتم اختيار سباستبول المنطقة المهمة في البحر الأسود لروسيا، لتكون بداية للعمليات الحربية، وأبحرت قوات ضخمة إنكليزية وفرنسية وعثمانية من وآرنا المجرية نحو الميناء الروسي سباستبول في منتصف سبتمبر/ أيلول ١٨٥٤.

حاول الروس وقف إنزال جنود أعدائهم، واشتبك الطرفان في ألما Alma وحقق الحلفاء النصر، ولكن قيادة الحلفاء قررت الانسحاب إلى الجنوب، حيث المكان الملائم للإنزال ثم الهجوم، وقد استفاد الروس من هذا التغيير، فزادوا تحصين سباستبول.

ومع البرد القارس والشتاء الروسي، ووصول الإمدادات للجنود المحاصرين، حصدت الأمراض والبرد أرواح جنود الحلفاء، فقرر الفرنسيون الهجوم على حصن ملاكوف، واقتحموه في الثامن من سبتمبر/ أيلول ١٨٥٥، وسقط بأيديهم.

حاول نابليون ان يدعو للصلح، لكن رئيس الحكومة البريطانية الجديد بلمرستون رفض الفكرة، وأراد سحق الروس بلا هوادة، ولكن نابليون رأى انه إذا ما تقرر استمرار القتال فإن بولندا يجب ان تتحرر، وهذا ما ترفضه لندن وبرلين معاً، وقد رجع الساسة الإنكليز إلى رشدهم وتعقلوا.

وتم توقيع معاهدة باريس في الثلاثين من مارس/ آذار ١٨٥٦، وحصل فيها

الحلفاء على كل ما أرادوه في بداية الحرب، وأعيدت البغدان والافلاق إلى مركزهما السابق، وجُعلت حرية الملاحة في نهر الدانوب، وحُرِّم على روسيا إبقاء سفن حربية في البحر الأسود، وتعهد السلطان بتنفيذ الإصلاحات التي وعد بها رعاياه المسيحيين، على ان لا تتدخل الدول الأخرى في شؤون بلاده الداخلية، وضمنت الدول العظمى لصربيا المحايدة في الحرب جميع الامتيازات والحقوق الممنوحة لها مع بقائها خاضعة للسلطان، وأُجبرت روسيا على إعادة قارص للسلطان العثماني، وعن شطر من بسارابيا أيضاً.

وظلت روسيا – ولسنوات طويلة بعد ذلك – متعبة من الحرب، ولحقت بها مشاكل وخسائر اقتصادية وعسكرية[٣٧].

رابعاً: روسيا والدولة العثمانية

في الفترة بين (١٨٦٠-١٨٧٥) تمتعت الدولة العثمانية بهدوء نسبي لاشتغال الدول الأوروبية بما هو أهم من المسألة الشرقية، فقد تحققت الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية، والحروب مع النمسا وهزيمة بروسيا لفرنسا، واصلاحات قيصر روسيا الإسكندر الثاني، وهي الإصلاحات الداخلية وتحرير الاقنان.

حدثت ثورة عامة في عام ١٨٧٥ في البوسنة والهرسك، في هاتين الولايتين ذواتي الأغلبية المسيحية الذين حرموا من المناصب الحكومية، وكان الفلاحون فيهما يدفعون مواردهم ضرائب عالية، وكان الفساد منتشراً، وكذلك الرشوة، مما أفضى إلى التذمر الشديد بين السكان، فهب الصرب وأهل الجبل الأسود ليعلنوا الحرب على العثمانيين لمساعدة الصرب، واتجهت بلغاريا مثلهم، وتم إعلان العصيان العام، وقُتل موظفون أتراك، وكان البلغار قد ظهرت بينهم الروح القومية منذ عام ١٨٧٠عندما فصلت الكنسية البلغارية عن الكنيسة اليونانية، ورغبت روسيا في تقويض سلطة بطريرك الاستانة اليوناني، وكانت مصلحة الباب العالي في زيادة الشقاق بين البلقانيين.

انتصر الأتراك على الصرب والجبل الأسود بسهولة لانعدام التوافق في العتاد والسلاح، مما أجبر أمير الصرب على طلب وساطة الدول العظمى ليحول دون غزو الأتراك لإمارته، ولكن الباب العالي رفض قبول وساطته، وأرسل القوات الكبيرة

لإخماد الثورة في البلغار، فما كان من روسيا إلا ان أرسلت انذاراً إلى الأتراك تطلب فيه وقف القتال بينها وبين الجبل الأسود والصرب لمدة أسابيع، فوافقت الدولة العثمانية، واقترحت لندن عقد مؤتمر أوروبي في أسطنبول لبحث الوضع، إلا ان الأتراك رفضوا الاقتراح، مما أعجز لندن عن منع روسيا من العداء للأتراك، ولا سيما مع حصول القيصر على وعد النمسا بالوقوف على الحياد عند نشوب الحرب.

أعلنت روسيا في إبريل/ نيسان ١٨٧٧ الحرب على الدولة العثمانية، واعترفت باستقلال رومانيا التام لتوافق على مرور جيوشها عبر أراضيها، وأعلنت النمسا حيادها إثر تصريح روسيا بامتناعها عن احتلال اسطنبول، وبإقرارها عرض تسوية الحرب النهائية على مؤتمر أوروبي، وتلتها بريطانيا معلنة حيادها عندما وعدت روسيا بإبعاد الحرب عن الدردينل واسطنبول ومصر.

تقدمت الجيوش الروسية في رومانيا، وعبرت الدانوب، واستولت على الطرق البلقانية، إلا أنها توقفت عند حصار مدينة (بليفنا) البلغارية المؤدية إلى اسطنبول، واستنزف الحصار القدرات الروسية، ثم أخيراً احتلت القوات الروسية مدينة أدرنة، ووصلت ضواحي أسطنبول، فطلب السلطان الهدنة، ودخل المتحاربان في مفاوضات، وفي مارس/ آذار ١٨٧٨ تم توقيع معاهدة سان ستيفانو، وأهم بنودها:

١- يدفع السلطان إلى روسيا غرامة حربية قدرها (١٤٠) مليون جنيه.

٢- تعترف الدولة العثمانية باستقلال الصرب ورومانيا والجبل الأسود استقلالاً تاماً.

٣- تمنح الدولة العثمانية بلغاريا استقلالها، وتتخلى عن مقدونيا وإقليم الروملي الشرقي.

٤- تمنح الدولة العثمانية ولايتي البوسنة والهرسك استقلالاً ذاتياً تحت رقابة روسيا والنمسا.

٥- تدمير الدولة العثمانية جميع قلاعها على نهر الدانوب.

٦- تضمن أيضاً لأرمينيا حكماً عادلاً، وتمنحها دستوراً حرّاً تسير بموجبه، وتبقى سنتين تحت مراقبة موظف روسي يسنده جيش احتلال مؤلف من خمسين ألف جندي.

عارضت الدول الأوروبية الكبرى هذه المعاهدة، وهددت بريطانيا بأنها ستدخل

الحرب ضد روسيا، وتؤيدها في هذا النمسا، ويبدو ان لندن كانت تعارض احتلال روسيا البوسنة والهرسك، وتدخّل بسمارك في الأمر، ودفع روسيا إلى عرض المعاهدة على مؤتمر أوروبي يعقد في برلين، وبعد مفاوضات حادة وعميقة تم توقيع معاهدة برلين في يوليو/ تموز ١٨٧٨، وفيها فقدت روسيا الكثير من الانتصارات، أما أهم مواد هذه المعاهدة، فهي:

١- تستعيد روسيا من رومانيا بساربيا، وتستولي على ولايتين تركيتين في القفقاس.

٢- تدفع الدولة العثمانية (٢٠) مليون جنيه غرامة حربية، وتُعدّ ديناً عليها.

٣- تعترف أيضاً باستقلال رومانيا والصرب والجبل الأسود.

٤- تحتل النمسا إقليمي البوسنة الهرسك، وتتولى حمايتهما.

٥- تقسم بلغاريا إلى ثلاثة أقسام: الشمالي المعترف به إمارة مستقلة، على ان يدفع جزية سنوية للسلطان، وإقليم الروملي الشرقي الذي بقي تحت سلطة الباب العالي سياسياً وحربياً، على ان يكون حاكمه مسيحياً، ويتمتع ببعض الحكم الذاتي، ومعظم مقدونيا مع إقليم أدرنة، وقد أرجعا إلى الدولة العثمانية بلا قيد ولا شرط.

٦- يتخلى السلطان عن جزيرة قبرص لتحكمها بريطانيا نيابة عنه، على ان تدافع بريطانيا عن الدولة العثمانية في حالة هجوم روسيا عليها.

لم تتغير السياسة الروسية في عهد نيقولا الثاني (١٨٩٤-١٩١٨)، وحافظ على التحالف الروسي- الفرنسي، وأراد ان يظهر وكأنه المحب للسلام، ودعا إلى عقد مؤتمر لاهاي الدولي لتحديد التسلح بين الدول عام ١٨٩٩، ولكنه اتبع سياسة التوسع في الشرق الأقصى، ودخل في حرب مع اليابان عام ١٩٠٤ ألحقت الويل والكوارث بروسيا.

كانت روسيا تتعرض لشؤون منشوريا وكوريا المستقلة؛ لجعلهما ضمن مناطق نفوذها، فأعلنت اليابان الحرب عليها في فبراير/ شباط ١٩٠٤ على أساس ان كوريا ضمن نفوذها، وسرعان ما هزمت اليابان الروس في المعارك، وأخرجتهم من كوريا بعد شهرين، ودمرت جميع سفنهم الحربية الخارجية من فلاديفستوك وبورت آرثر لمنازلة أسطولها في يوليو/ تموز ١٩٠٤، وأرغمت الجيش الروسي على التقهقر داخل

منشوريا في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، واستولت على بورت آرثر بعد حصار دام سبعة أشهر، وانتصرت في معركة مكدن، وكانت خسارة الروس (٤٠) ألف قتيل، وأكثر من مائة ألف جريح، وأغرقت في معركة بحرية أسطول البطليق الروسي، وعدده (٣٢) بارجة حربية في ثمانية وعشرين أيار/ مايو ١٩٠٥، وتعدّ من أهم المعارك البحرية، وضربة كبيرة لروسيا.

وتدخلّت واشنطن بين الروس واليابانيين، حيث تخوّفت من انتصار اليابان الساحق، ولم ترغب في خضوع روسيا أكثر من ذلك، فعرض تيودور روزفلت الرئيس الأمريكي الوساطة بينهما، وتم توقيع معاهدة بورتسموث في الخامس من سبتمبر/ أيلول ١٩٠٥، تم فيها:

١- تتخلى روسيا لليابان عن بورت آرثر وشبه جزيرة لياتنغ والنصف الجنوبي من سخالين.

٢- أن تترك روسيا كوريا إلى اليابان لتكون منطقة نفوذ لها، والجلاء عن منشوريا لتدير شؤونها حكومة الصين.

٣- تستولي اليابان على خط سكة حديد بين بورت آرثر- بخاربين، وتعد روسيا بأن لا تستخدم الجزء الخاص بها من هذا الخط إلا في الشؤون التجارية.

٤- تنال اليابان الحق في الصيد على شواطئ سيبيريا من فلاديفستوك شمالاً.

٥- لا تدفع روسيا غرامة حربية، ولا تحد قوتها البحرية في الشرق الأقصى، ولكنها تدفع لليابان ما أنفقته من الأموال على الأسرى الروس.

كانت المعاهدة بمثابة اعتراف من روسيا بهزيمتها، وفقدت الأمل في الاستيلاء على منشوريا والإشراف على الشرق الأقصى، ولا سيما الصين.

إلا ان الاتفاق الروسي - الياباني عام ١٩٠٧ سيطرت فيه الأولى على منشوريا الشمالية ومنغوليا الغربية مقابل سيطرة اليابان على منشوريا الجنوبية واستيلائها على كوريا، وبالفعل أجبرت اليابان إمبراطور كوريا على التنازل عن العرش وضمها إليها.

أما الدولة العثمانية - وبعد معاهدة برلين التي ألحقت بها الخسائر - بقيت

إمبراطورية واسعة الأراضي، وامتدت في أوروبا من البحر الادرياتيكي عبر شبه الجزيرة البلقانية إلى شواطئ البحر الأسود، وضمت ألبانيا ومقدونيا وتراقيا واسطنبول وكريت ومعظم الجزر الأيونية. وفي آسيا من الأناضول إلى المشرق العربي، وفي أفريقيا من طرابلس وبرقة، وفضلاً عنها احتفظت بسلطات اسمية في البلقان في البوسنة والهرسك وبلغاريا والروملي الشرقية وقبرص ومصر.

فكانت الدولة العثمانية غير قومية، وتتألف من أجناس مختلفة في الدين واللغة والثقافة والعادات، وفيها قوميات عدا الأتراك: العرب والأرمن والأكراد واليونانيون واليوغسلافيون والألبانيون واليهود.

وكان الباب العالي يمنح الدول الأجنبية الكثير من الحقوق والامتيازات، مثل حق إنشاء الدول قنصليات في محاكمة رعاياها بموجب قوانينها، وحق إنشاء دوائر بريد خاصة بكل دولة.

ظهر خطر نمو الروح القومية بين الشعوب البلقانية، وأخذ يهدد وحدة وكيان الدولة العثمانية منذ مطلع القرن التاسع عشر ومع ثورات اليونانيين والصرب والرومان والبلغاريين، مما اضطر السلطان إلى الاعتراف باستقلال اليونان عام ١٨٣٢ ورومانيا والصرب والجبل الأسود، ومنح بلغاريا الحكم الذاتي عام ١٨٧٨، ولم تكن هذه الدول حقيقة راضية بهذه التسويات، وكل واحدة تريد ضم أقلياتها في الأراضي العثمانية إليها.

ولم تقتصر الروح القومية على الشعوب البلقانية، بل كانت بين رعايا الإمبراطورية الأرمن والعرب والأتراك في القارة الآسيوية، وازدادت حالة المواجهة بين اليونانيين والصرب والأرمن من جهة، والأتراك من جهة أخرى، أدت إلى نشوب ثورة الأرمن عام ١٨٩٤ التي أخمدها الأتراك بمساعدة الأكراد.

حاول السلطان عبد الحميد الثاني ان يمنح البلاد دستوراً على النمط الأوروبي، ثم أبطل مفعوله بعد حين، وحاول أيضاً إخماد ثورات البوسنة وبلغاريا ووقف تقدم روسيا في أملاكه وأراضيه بالقوة، ولكنه أظهر ضعف الإمبراطورية في حروبه مع روسيا بين (١٨٧٧-١٨٧٨)، وكان من جراء ذلك أن اتبع طرقاً أخرى لتعكير

العلاقات بين للدول العظمى، والاعتماد على ألمانيا.

ووجد السلطان ان الاعتماد على ألمانيا هو الاصلح لعدم وجود لدعاءات لها في الأراضي العثمانية، ولنفوذها البحري والحربي الذي يستطيع صد التدخل الروسي أو البريطاني، فاستخدم السلطان الضباط والألمان لتنظيم جيشه والماليين كمستشارين للشؤون المالية، ومنح أصحاب المصارف الألمان امتيازات اقتصادية، مثل مد خط سكة حديدية بين برلين – بغداد عام ١٨٩٩، إلا ان عبد الحميد الثاني لم يقطع علاقاته مع الدول الأخرى تماماً، فكان يراعي مصالح بريطانيا وفرنسا في قضايا نهرية والاقتصادية مثلاً.

واتبع السلطان القوة والقسوة لضبط الأوضاع الداخلية، ومواجهة تمرد القوميات، ولتقوية الحكومة المركزية، هذا مع ازدياد ضعف وانحلال الدولة ونمو الروح القومية التركية مع سوء الإدارة، واستياء الطبقة المثقفة والتدخل الأجنبي في الأمور الاقتصادية، فتألفت الجمعيات السرية، مثل (تركيا الفتاة) و(الاتحاد والترقي) و(الوطن)، وبثّت دعوات في الجيش والإدارات الحكومية من أجل اصلاح الحكومة، وهدفها إقامة دولة تركية قومية ذات دستور ديمقراطي على النمط الأوروبي.

أيد الجيش جمعية الاتحاد والترقي، وقامت ثورة في سالونيك لقلب الحكم، وبعد ضغوط الجمعية وافق السلطان عبد الحميد على النظام الجديد، وألغى الرقابة المفروضة على الإعلام، وألغى إدارة التجسس. وعين كمال باشا الليبرالي رئيساً للوزراء، وتم انتخاب البرلمان لبحث الإصلاح في الدولة.

في هذه الاثناء نشبت في الدولة فوضى، ففي البانيا سادت حالة القتال، وتمردت القبائل الكردية، ووصلت الفتن إلى مقدونيا ومدن وولايات عربية، واعلنت النمسا انتهاء السيادة التركية على البوسنة والهرسك وضمها إلى الإمبراطورية النمساوية، وإرجاع ولاية نوفيبازار إلى الدولة العثمانية كتعويض لها، واعلن أمير بلغاريا الاستقلال التام عن الأتراك، وألغى دفع الجزية السنوية، واتخذ لنفسه لقب الملك.

استغلت إيطاليا الأوضاع المتردية في الدولة العثمانية، وأعلنت عام ١٩١١

عن ضم طرابلس وبرقة العثمانيتين، وبذلك نشبت الحرب العثمانية أو التركية- الإيطالية، إلا ان النتيجة كانت هزيمة القوات التركية، وشُجّعت الدول البلقانية على إعلان الحرب على الأتراك، واندلعت الحرب البلقانية الأولى (١٩١٢-١٩١٣)، فقد قام الملك فرديناند في بلغاريا بتأليف العصبة البلقانية مع إدراكه عدم معارضة النمسا له، واستعان بروسيا لحمل ملك الصرب على عقد حلف مع بلاده، ثم مع اليونان وموافقة الجبل الأسود، وأصبحت العصبة البلقانية تضم (بلغاريا وصربيا والجبل الأسود واليونان)، وحاول الأتراك مواجهة العصبة باستدعاء أنور باشا زعيم الاتحاد والترقي والحكومة الجديدة، والجيش والضباط من طرابلس، وتوقيع معاهدة لوزان عام ١٩١٢ وفيها تخلت عن طرابلس وبرقة لإيطاليا.

إلا ان الجهود في صد العصبة البلقانية فشلت في مواجهة الجيوش البلغارية في حصار أدرنه والوصول لضواحي اسطنبول، ولجتاحت الجيوش اليونانية مقدونيا ولحتلت سالونيك، وبعد شهرين من الحرب أجبرت على طلب الصلح وتوقيع معاهدة لندن في مايو/ أيار ١٩١٣، وتم فيها:

١- تخلي تركيا عن جميع ممتلكاتها عدا اسطنبول والأراضي المتاخمة لها.

٢- أخذت اليونان مقدونيا وكريت وسالونيك.

٣- امتدت بلغاريا حتى وصلت بحر أيجه.

٤- ازدادت أراضي الصرب والجبل الأسود.

٥- إقامة دولة ألبانيا وعليها أمير ألماني.

٦- استقر الرأي على تسوية الحدود بين الدول المنتصرة من العصبة.

إلا ان دول العصبة اختلفت فيما بينها على توزيع الغنائم، فما كان من بلغاريا المدعومة من النمسا إلا ان أعلنت الحرب على الصرب واليونان، وكانت الحرب البلقانية الثانية، واسترجع الأتراك أدرنه، ودخل الحلفاء بلغاريا، وأجبر ملكها على عقد معاهدة بوخارست في أغسطس/ آب ١٩١٣، وتم فيها:

١- استيلاء الصرب على القسم الأكبر من مقدونيا بما فيها موناستير.

٢- استرجعت تركيا أدرنة.

٣- نالت رومانيا قسماً من إقليم دبروجة.

٤- استولت اليونان على مقدونيا الجنوبية، ومنها ميناء سالونيك.

وهكذا كانت أوضاع البلقان عشية الحرب العالمة الأولى، بل كانت الأزمات الأوروبية (الروسية) - خاصةً مع تركيا - من أسباب قيام هذه الحرب واشتعالها، واندلعت الشرارة الأولى للحرب من صربيا ومن البوسنة والهرسك على أساس الانتقام العرقي والعامل القومي[٣٨].

الفصل الثاني عشر

بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، النمسا والمجر خلال القرن ١٩ "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية

أولاً: بريطانيا العظمى

تطورت ونمت بريطانيا في العصر الحديث لتتحول إلى دولة عظمى عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وأصبحت منذ القرن التاسع عشر مركزاً للثورة الصناعية والمصانع الكبيرة، والأيدي العاملة والأقاليم الصناعية والمدن الكبرى، والمصالح التجارية ورؤوس الأموال والثروات الهائلة والاستثمارات، وظهرت لديها الآلات والاختراعات والبخار والفحم والخبرات الفنية والمهنية، وكسبت بريطانيا المكانة والسمعة في العالم وأوروبا خاصة.

هكذا حققت بريطانيا الأرباح خلال القرن التاسع عشر في التجارة والصناعة وإنشاء المصارف في مختلف دول العالم، ولكن هذا التقدم صاحبه في الاتجاه الآخر تقدم في دول أخرى، مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا وأمريكا، وفُتح الباب أمام المنافسة الصناعية، وقلّت حركة السفن البريطانية مع ظهور الملاحة الأوروبية، وفقدت الأسواق البريطانية التجارية، وسيطرت عليها دول صناعية أخرى، وواجهت مخاطر الضعف الاقتصادي، ولولا قوتها البحرية لما استطاعت الصمود ولتعرضت للحصار الخارجي في ظل الصراع الدولي عشية الحرب العالمية الأولى.

على المستوى البحري لم يكن لبريطانيا منافس قوي في السيادة البحرية خلال القرن التاسع عشر، وكانت القطع البحرية تنتشر في البحار والمحيطات والموانئ التجارية والجزر النائية، ومن أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب في العالم، وهيأت السبل أمام السفن البريطانية لتتجول في قارات العالم.

ومع التنافس الأوروبي – وخاصة من ألمانيا وسواها – اضطرت بريطانيا ان تضاعف جهودها الحربية وبناء السفن، بحيث عززت القوة البحرية لها، ولكن مطلع القرن العشرين شهد منافسة قوية، وإنشاء أساطيل بحرية أوروبية، وأخذت ألمانيا أخطر خصوم بريطانيا تسعى لتقوية أسطولها، وأخذ الإمبراطور وليام الثاني منذ عام ١٨٩٨ بإنشاء أسطول بحري كبير، وأخذ الإنكليز يراقبون الوضع بحذر مع تضخم الأسطول الألماني واتجاهه في بحر الشمال، مما زاده أهمية وخطورة؛ لأن الأسطول البريطاني كان موزعاً في العالم، وأصبح على حدود الأسطول الألماني، وقررت

بريطانيا تقوية أسطولها الحربي وتزويده بالمدفعية الثقيلة.

وازدادت العلاقات توتراً بعد وفاة الملكة فيكتوريا عام ١٩٠١، وتولى العرش بعدها ابنها إدوارد السابع (١٩٠١-١٩١٠) الذي كان يكره ابن أخته وليام الثاني إمبراطور ألمانيا، وساءت العلاقات إلى حد النفور بين الحكومتين، وبدأت السياسة البريطانية تتجه إلى سياسة الاحلاف، وعقدت الاتفاق الياباني - البريطاني عام ١٩٠٢ لتأمين مصالحها في الشرق الأقصى، ثم بدأت بالتقارب مع فرنسا لتحجيم ألمانيا، ووصلت إلى الاتفاق الودي من أجل مواجهة القوة البحرية الألمانية، ثم عام ١٩٠٧ انضمت إلى الاتفاق مع روسيا وفرنسا لتتحول إلى ثلاثي أوروبي دولي، ولوشكت العاصفة أن تهب على أوروبا.

١- نظام الحكم البريطاني:

تمتع الشعب البريطاني خلال القرنين (١٧-١٨) بالنظام البرلماني في وقت كانت الشعوب الأوروبية تعيش تحت أنظمة ملكية استبدادية، وكان الملوك الإنكليز ملوكاً دستوريين تركوا السلطة التنفيذية إلى مجلس الوزراء المسؤول أمام البرلمان، وارتقت النظم الديمقراطية في بريطانيا مع إجراء تعديلات برلمانية في الأعوام (١٨٣٢و١٨٦٧و١٨٨٤و١٨٨٥).

وكان حق الانتخاب مفتوحاً أمام الشعب بأغلبيته للإدلاء بأصواته في أي انتخابات برلمانية، ومضت رياح الديمقراطية في إنكلترا، وأصبح في البرلمان حزبان كبيران: الأحرار والمحافظون يتنافسان من أجل الوصول إلى اغلبية الشعب وتهيئة برامج تشير إلى رفاهية أفضل للطبقات الفقيرة، وفرص العمل للعاطلين، وكان المحافظون هم الذين يمثلون كبار الملاك، ولهم المصالح الزراعية، ويدعمهم رجال الكنيسة والاغنياء، وهم يعارضون بشدة قيام منظمات عمالية، أو اتحادات من أجل تحسين أحوالهم وتنظيم العلاقات بينهم وبين سيد العمل.

أما حزب الأحرار، فكان يرى ان إنكلترا سارت في طريق الثروة والقوة، ولأنها سارت على سياسة عدم التدخل في السياسة الفردية، أي يجب ترك الأعمال والتجارة حرة دون تدخل الحكومة، وان الوسيلة الأفضل لتحسين حالة الطبقات العاملة

ان تعمل الدولة على خفض تكاليف الحياة المعيشية حتى يستطيع العمال شراء ما يحتاجونه ضمن حدود أجورهم، ونادوا بترك حرية التجارة دون قيود مفروضة عليها.

فهكذا كان الأحرار يرفضون فكرة فرض ضرائب مهما كانت، أما المحافظون فكانوا يريدون حماية التجارة بفرض الضرائب والمكوس على البضائع، مما يجعل العبء ثقيلاً على كاهل الطبقات الفقيرة، وظل الخلاف قائماً بين الأحرار والمحافظين، حيث ان نظرة الطرف الأخير إلى بريطانيا كانت على أساس انها دولة استعمارية لا بد ان تتوسع مساحة مستعمراتها، وتقف بوجه الحركة الوطنية والقومية التي تواجهها في الدول التي تستعمرها، لتظل دولة عظمى ومحترمة أمام الآخرين، ورفضت بالفعل وزارة المحافظين منح الحكم الذاتي لايرلندا، ودخلت في حرب مع البوير في جنوب أفريقيا (١٨٩٩-١٩٠٢)، وألحقت هزائم ببريطانيا عسكرياً واقتصادياً، ثم اضطرت إلى منح جنوب أفريقيا الحكم الذاتي، وكان يمثل هذه السياسة رئيس حزب المحافظين والوزارة بين (١٨٧٤-١٨٨٠) دزرائيلي، بينما يمثل الأحرار رئيس الحزب كلادستون، والأول كان استعمارياً وقف أمام الدولة العثمانية وروسيا، والثاني يميل إلى دعم الشعوب البلقانية ضد حكامها من أجل نيل استقلالها وحريتها[٣٩].

٢- حزب العمال:

ظهرت حركة سياسية جديدة من بين الطبقات العاملة والنقابات الصناعية، وأخذ العمال في أواخر القرن التاسع عشر ينظمون أنفسهم ويعملون في السياسة، وظهرت (الجمعية الغابية) لدراسة الوسائل التي تؤدي إلى قيام اشتراكية عمالية في بريطانيا.

وأخذت جمعيات اشتراكية عام ١٩٠٠ تحاول الاتفاق مع نقابات العمال على إنشاء حزب سياسي مستقل هو حزب العمال، وظهر إلى الوجود عام ١٩٠٢، وعلى رأسه رمزي مكدونالد، وتمكّن في انتخابات عام ١٩٠٦ من الحصول على (٢٩) مقعداً في مجلس النواب، وأصبح حزباً له مكانته في السياسة الإنكليزية إلى جانب الأحرار والمحافظين.

٣- الاحرار والوزارة:

وصل حزب الأحرار إلى حكم إنكلترا، وحصل على ائتلاف بينه وبين حزب العمال في برنامج مشترك من أجل إصلاح حال الطبقات الفقيرة، ومواجهة بريطانيا العظمى لأعدائها، واضطرت الوزارة إلى جمع الأموال عن طريق الضرائب؛ لكي تحقق هذه الإصلاحات.

وحقق الأحرار بعض اهدافهم في عهد وزارة كاميل بانرمان C. Bannerman (١٩٠٥-١٩٠٨)، ثم هربرت اسكويث H. Asquith (١٩٠٨-١٩١٦) حيث صدرت عدة تشريعات لإصلاح أحوال الطبقة العاملة، مثل قانون تعويض العمال عند إلحاق الضرر بهم أثناء العمل، وقانون المعاش الذي يمنح المعاش لمن تجاوز (٧٠) عاماً، ويقل دخله عن (٣١,٥) جنيهاً في العام، وتشريعات أخرى.

وتبعه عام ١٩١١ قانون التأمين الوطني والعلاج لأسر العمال، وتنفق الأموال من اشتراكات يدفعها العمال وأصحاب العمل والحكومة، وألقت هذه التشريعات أعباء على الميزانية، وفكّر وزير المالية لويد جورج ان تشمل الميزانية فرض الضرائب على الضياع، والدخل، ورسوماً على أماكن الصيد والحدائق والسيارات وغيرها.

ولما عرضت هذه الميزانية على مجلس اللوردات الذي يسيطر عليه المحافظون لقيت الرفض، وطرح الأحرار المسألة في انتخابات أمام الشعب، وعادوا إلى الحكم بأغلبية أقل، ورأى الأحرار ان مجلس اللوردات يقف أمام تحقيق الإصلاحات، فقرروا إجراء تعديلات دستورية تحد من سلطة اللوردات، ووضعوا قانون البرلمان الذي يقضي بأنه لا يحق للوردات رفض التشريعات المالية التي يسنها مجلس العموم، وتصبح تلك التشريعات نافذة بعد سنتين من بدء عرضها على مجلس العموم.

رفض مجلس اللوردات الموافقة على هذه التعديلات، وعاد اسكويث للشعب عام ١٩١٠ الذي منح الأحرار أصواته، وأخيراً اضطر مجلس اللوردات للموافقة على قانون البرلمان عام ١٩١١، بعد ان هدد مجلس الوزراء بالحد من سلطات مجلسهم، وأصبح منذ ذلك الوقت مجلس العموم هو المسيطر على شؤون الدولة، ولم يبق

للوردات إلا حق في تأخير نفاذ القانون الذي يوافق عليه مجلس العموم مدة سنتين فحسب، وفقد اللوردات معظم سلطاتهم التشريعية.

٤- المستعمرات البريطانية:

تشكّلت بريطانيا العظمى من مستعمرات واسعة ومترامية الأطراف في كل القارات والجهات، واستوطن الإنكليز في المستعمرات، وهاجروا بأعداد كبيرة وصلت إلى ستة مليون في هذه الفترة من أصل (٣٧) مليون نسمة معدل سكان إنكلترا، وقد واجهت لندن مشكلات في مستعمراتها السياسية والعسكرية.

فقد طالبت ايرلندا باستقلالها، وأجبرت إنكلترا على منحها حكماً دستورياً وبرلمانياً محلياً عام ١٧٨٢، ثم ألغت إنكلترا ذلك عام ١٨٠١ بعد صراعها مع نابليون والخطر الفرنسي على ايرلندا، وعانى من ذلك الايرلنديون بين الفقر والبطالة والهجرة، ورأوا ان إنكلترا هي السبب في تردي أوضاعهم.

حاول كلادستون زعيم الأحرار ان يحل المشكلة الايرلندية من خلال سن قانون يمنح ايرلندا الحكم الذاتي، فلم يوافقه البرلمان، وعاد عام ١٨٩٣ فوافق مجلس العموم، ورفض اللوردات، ولم يرض الوطنيون الايرلنديون أقل من الحكم الذاتي لبلادهم، ونددوا بمظاهر الحكم والإدارة الإنكليزية عليهم لانها تخدش كبرياءهم ومشاعرهم الوطنية.

وكان الايرلنديون الكاثوليك يحثون الاحرار على منح ايرلندا الحكم الذاتي، ووقف ضدهم البروتستانت الذي يطالبون المحافظين بالعمل على نيل ايرلندا الاستقلال، لان هؤلاء البروتستانت لا يرغبون في ان يصبحوا أقلية في دولة كاثوليكية، ووقعت إنكلترا في حيرة بين الطرفين بدون ان تجد مخرجاً لها، ثم انقلب الوضع عام ١٩١٨ إلى حركة ثورية دامية، وحلت الحرب العالمية الأولى والمشكلة الايرلندية لم تجد لها الحل.

اما كندا التي تألفت من أربع ولايات، هي كويبك واورنتاريو ونوفاسكوشيا ونيوبرنزويك فكان نظام الحكم فيها مشابهاً فيها لنظام الحكم في بريطانيا، ويمثل الملك في كندا حاكماً عاماً، وفي البلاد برلمان مكون من مجلس الشيوخ ومجلس العموم على

ان تحتفظ كل ولاية بكيانها الخاص، ثم مع اتساع أقاليم البلاد اصبحت تسع ولايات بدلاً من أربع، هي مابنتويا عام ١٨٧٠ وكولمبيا البريطانية عام ١٨٧١، والبرنس أدوارد عام ١٨٧٣، والبرتاوسسكتشوان عام ١٩٠٥.

وفي مطلع القرن العشرين تمتعت ثلاث مستعمرات بريطانية بالحكم الذاتي نظراً لنجاحه في كندا، وهي استراليا ونيوزلندا وجنوب أفريقيا.

في استراليا اتحدت الولايات الست باسم ويلز الجنوبية الجديدة وفكتوريا وكونيزلند واستراليا الغربية وتسمانيا، ثم تكونت منها جميعاً مجموع الشعوب الاسترالية في يناير/ كانون الثاني ١٩٠١، وقد طبقت بريطانيا النظام الدستوري الذي اتُبع من قبل في كندا، حيث كان يمثل الملك حاكمٌ عام، وتأسس البرلمان الذي يمثل الولايات المختلفة من مجلسين، وأصبحت (كانبرا) عام ١٩١١ والواقعة على ويلز الجديدة عاصمة استراليا.

أيضاً في جزر نيوزيلندا التي كان سكانها عام ١٩٠١ أقل من مليون نسمة، فقد تطور نظام الحكم فيها، وبلغت ما بلغته استراليا من نظام ديمقراطي، واصبحت من أشد الممتلكات البريطانية تحمساً في الدفاع عن الإمبراطورية.

اما في جنوب أفريقيا، فإن التاريخ حافل بالصراع مع بريطانيا، ودخل البريطانيون في حرب مع الأفارقة استمرت حتى عام ١٩٠٢، انتهت بقمع القوات البريطانية البوير، وضم أراضي الأورنج والترنسفال إلى مستعمراتهم في جنوب أفريقيا، وتقرر عام ١٩٠٩ قيام اتحاد جنوب أفريقيا وضم الأورنج والترنسفال والكاب والناتال، وأثرت هذه الحرب على سمعة بريطانيا في العالم، وكانت تواجه منافسة أوروبية من ألمانيا وفرنسا وروسيا، وتتمنى هذه الدول خسارة لندن في مواجهتها الطويلة مع البوير في جنوب أفريقيا(١٠).

ثانياً: ألمانيا

ازدادت مكانة ألمانيا مع وحدتها والانتصار على فرنسا في حرب السبعين، وازداد عدد سكانها حتى بلغ (٦٧) مليون نسمة قبيل الحرب العالمية الأولى مع التقدم الصناعي ووفرة الفحم الحجري بعد أخذ الالزاس واللورين من فرنسا، وضمنت ألمانيا

بتوحيدها التفوقَ في توزيع المنتجات الصناعية في أوروبا، واندفع الألمان نحو بذل الجهود والتوسع في المصانع، واحتلت ألمانيا مركزاً مرموقاً بين الدول الصناعية باهتمامها بالنقل وتوسيع الموانئ والسفن، فأصبحت البحرية الألمانية أقوى بحرية في العالم عام ١٩٠٠ بعد بريطانيا.

وأصبحت منتجاتها تنتشر في الأسواق الأوروبية والإنكليزية، ووصلت حصة الألمان ٩-١٢% من التجارة العالمية، فخسرت لندن ليس أسواق أوروبا فحسب، بل أسواق العالم تدريجياً.

١- نظام الحكم الألماني:

كانت ألمانيا عند توحيدها عام ١٨٧١ ذات حكومة برلمانية في الظاهر، ولكنها مطلقة السلطة في الباطن، وكانت تنقص الألمان الخبرة في السياسة والشؤون الداخلية عن طريق الحكم البرلماني، وكان الإمبراطور الألماني من أسرة هوهنزلرن ملك بروسيا وقيصر الرايخ، وله سلطة واسعة في الشؤون الداخلية؛ اذ يعين كبار الموظفين في الاتحاد الألماني، وله حق إنشاء الجيش والأسطول، أما في السياسة الخارجية فإن الدستور الألماني قد جعل الإمبراطور يمثل الدولة في جميع الشؤون الدولية بإعلان الحرب باسم الرايخ، أو إعلان السلم وتوقيع المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الاجنبية.

وطغى النظام البروسي على الاتحاد الألماني سواء في السياسة أو الجيش، واحرز النصر عام ١٨٦٦ ضد النمسا، وعام ١٨٧٠-١٨٧١ أمام فرنسا، وامتد النفوذ البروسي إلى الإدارة الحكومية والوظائف بكفاءة نادرة، ومع اعتلاء بسمارك منصب المستشار اقتنع الألمان ان البروس لهم دور كبير في البلاد، وحاولوا الاندماج مع نظمهم وطباعهم وإدارتهم.

كانت ألمانيا الموحدة دولة وسطاً جغرافياً وسياسياً، بين فرنسا وبريطانيا والنمسا وروسيا، فهي ذات نظام اوتوقراطي وحكم ديمقراطي، وتعتمد على مجلسين: الأول (الرايخشتاغ)، وهو يمثل الشعب، ويُنتخب أعضاؤه الـ(٣٨٢) عضواً بالاقتراع العام، ولكن سلطته محدودة، حيث ان مجلس الوزراء مسؤول أمام الإمبراطور وليس أمامه، فكان المجلس مسرحاً للنقاشات والمجادلات السياسية دون ان تتقيد الوزارة

برأيه، رغم ان الدستور منح المجلس حق إسقاط الوزارة إذا اقترع المجلس على عدم الثقة بها، إلا ان المجلس لم يستعمل أو يجرؤ على استخدام هذا الحق، وكان المستشار (رئيس الوزراء) لا يأبه بمعارضة الأغلبية في المجلس ما دام يتمتع بموافقة الإمبراطور.

أما مجلس (البندسرات)، فهو مجلس أعلى يمثل الولايات الألمانية، وكان أعضاؤه يعينهم الإمبراطور، وتُراعى مساحة الولاية عند تعيين عدد الممثلين لها، فنالت بروسيا (١٧) مقعداً من أصل (٥٨) مقعداً، ولهذا أصبح رأيها هو القاطع في البلاد في أغلب الأحيان؛ لقوة النفوذ البروسي في الولايات الكثيرة، وكانت سلطة البندسترات أوسع من سلطة الرايخشتاغ؛ إذ كان من حقه التصديق على القوانين والمعاهدات وان يقرر حل مجلس الرايخشتاغ بناء على طلب الإمبراطور، وتعيين بعض كبار الموظفين في الاتحاد الألماني، والفصل فيما يقوم من خلافات ومنع أية تعديلات في الدستور.

ومع وجود هذين المجلسين التشريعيين فقد ظلت حكومة الاتحاد الألماني اوتوقراطية أكثر منها برلمانية، وظلت الرقابة على الصحافة وحرية الرأي والتعبير والتنظيم الشعبي، وكان الألمان يحترمون نظام الدولة، ويطيعون القوانين، ويلتزمون بالأنظمة، مع شيوع الروح الوطنية التي تنادي بان ألمانيا فوق الجميع وانها تحتل الصدارة بين الدول الأوروبية، وتزعّم هذه الفكرة الإمبراطور وليام الثاني قبيل الحرب العالمية الأولى، والذي دفع إلى توسع عسكري واقتصادي وعلمي، ثم اندفاع نحو المنافسة العالمية والأوروبية خاصة[٤١].

٢- بسمارك والاشتراكية:

استطاع بسمارك المسيطر على ألمانيا ان يكوّن من الرايخشتاغ ائتلافاً بين الارستقراطية البروسية العسكرية والطبقة البرجوازية الألمانية، ووقف الطرفان ضد الطبقة العاملة، ومع إخماد الاشتراكية التي أخذت تظهر في صفوف العمال، وبعد عام ١٨٧٥ شعر العمال بأن الدولة لا تهتم بهم من حيث المساواة والعدالة والاجتماعية، واتحدوا من أجل تكوين حزب جديد هو الحزب الديمقراطي الاشتراكي.

وأخذ العمال والاشتراكيون بنشر أفكارهم، إلا ان بسمارك كان لهم بالمرصاد، فمنع الاجتماعات والمؤتمرات، وصادر الصحف، وألقى القبض على زعمائهم، فقوّى أصحاب الأعمال والرأسماليين، وضغطوا على العمال لترك أصحاب الأفكار الاشتراكية، وان يتعهدوا على ذلك.

وحدت الحكومة في يوليو/ تموز ١٨٧٨ مجلس الرايخشتاغ، وحصل بسمارك على أغلبية الأصوات في الانتخابات الجديدة، وتم نفي عدد كبير من الاشتراكيين للخارج، وصودرت الصحف، وغادر زعيم الحركة الاشتراكية برنشتين برلين إلى سويسرا عام ١٨٧٨ ومعه رفاقه الذين غادروا ألمانيا أيضاً، وبعد عامين عادت الاشتراكية إلى قوتها، وانتشرت بين العمال، وأصدر بسمارك عدة تشريعات لتهدئة العمال، مثل قانون التأمين الصحي، والتأمين ضد الحوادث، وقانون المعاش لكبار السن والعاجزين عن العمل (١٨٨٣-١٨٨٥). مالت ألمانيا نحو التحول الديمقراطي مع زيادة نفوذ الحزب الاشتراكي الديمقراطي بعد عام ١٨٩٠، وجمع عدد كبير من الألمان المعتدلين، وأصبح له الأغلبية عام ١٩١٢ في الرايخشتاغ، ولاقى معارضة رجال الجيش والأثرياء نتيجة لدعواته ضد اتساع ميزانية الجيش، وفرض ضريبة تصاعدية على الدخل، وأخرى على الشركات، هذا مع ملاك الأراضي ورجال الأعمال بسبب سياسات الحزب أيضاً.

ورغم ان الاشتراكيين الديمقراطيين كان لهم ثلث مقاعد الرايخشتاغ في انتخابات عام ١٩١٢ بمساعدة حلفائهم من حزب الأحرار، إلا ان سلطتهم الدستورية على الوزارة كانت محدودة، وظل رؤساء الوزارات يرون أنهم معينون من الأباطرة، وبذلك لا يحق للبرلمان أو المجلس سحب الثقة منهم.

وقد رفض الاشتراكيون الديمقراطيون ان يحدثوا أزمات داخلية أو ثورات، وحافظوا على الوحدة الداخلية، واتجاه الشعب نحو العمل والازدهار الاقتصادي ومضاعفة التجارة وتطوير الحركة الصناعية[٤٢].

ثالثاً: فرنسا

تميزت فرنسا بالأراضي الزراعية الغنية والبساتين، وكان الفرنسيون يتمتعون

باكتفاء ذاتي لضرورات الحياة، وأدى هذا إلى مضاعفة أعداد المزارعين والرعاة، وتقدم الصناعة الفرنسية مطلع القرن العشرين فضلاً عن انتاج الحديد وصناعة النسيج وامتازت الصناعات الكمالية والزينة منذ ذلك الوقت.

وعُرفت فرنسا بأنها تملك مستعمرات في أفريقيا وآسيا جعلتها ثاني إمبراطورية بعد بريطانيا العظمى، ولهذا قامت منافسة بين الدولتين حول الهند والمشرق العربي وكندا والهند الغربية، واستطاعت بريطانيا ان تتفوق على فرنسا في تلك المناطق، بفضل السيادة البحرية التي لم تستطع ان تنتزعها منها، على ان فرنسا شقّت طريقها لاحتلال الجزائر عام ١٨٣٠، وتوسعت في أفريقيا وآسيا، فاحتلت تونس عام ١٨٨١ ومراكش وأفريقيا الغربية والوسطى الاستوائية، والهند الصينية في آسيا.

حاولت فرنسا بعد هزيمتها أمام ألمانيا في حرب السبعين ١٨٧٠/١٨٧١ أن تعيد تنظيم صفوف جيشها، فأعلنت التجنيد الإجباري وزيادة الانفاق على التسليح، وظهرت حركة لإحياء الروح العسكرية على غرار البحرية البروسية، ونجحت فرنسا في عقد معاهدة مع روسيا عام ١٨٩٤، وكان كسباً لفرنسا، مع اعتزال بسمارك عام ١٨٩٠، وانهار نظام التحالف الذي ضم ألمانيا والنمسا وروسيا.

واصبحت السياسة الخارجية الفرنسية بعد عام ١٨٩٨ أكثر رسوخاً؛ إذ تسلم إدارة الخارجية ديلكاسيه Delcasse، وأدى دوراً هاماً في إزالة سوء التفاهم الذي نشأ بين إنكلترا وفرنسا عقب حادثة فاشودة ١٨٩٨، وسعى حتى تم الوفاق الودي بين البلدين عام ١٩٠٤، وكان أمام فرنسا مشكلة الاحتفاظ بصداقة روسيا خوفاً من نجاح ألمانيا في ضمها إلى حلفهم، فاتجهت فرنسا إلى إرضاء روسيا بمنحها قروضاً مالية وعدم معارضة سياستها في البلقان، ولا سيما ان فرنسا كانت في ذلك الوقت تتطلع إلى تأييد روسيا لها في سياستها التي تهدف إلى الاستيلاء على العرش، ثم نجحت أخيراً في التوفيق بقيام تحالف أو وفاق ثلاثي (روسيا وفرنسا وإنكلترا).

فرنسا والعدالة الاجتماعية:

استطاعت الجمهورية الفرنسية الثالثة والجمهوريون المعتدلون ان يسيطروا على البلاد بمساعدة أنصارهم من الطبقة الوسطى، وكانت أغلبية الشعب الفرنسي ترى

في عام ١٨٧١ في انتخاب الجمهوريين عودة إلى الحروب وزمن الثورات، ورغم أكثرية للملكيين في الجمعية التأسيسية إلا أنهم فشلوا في إعادة الملكية، فقد كانت باريس جمهورية النزعة، والحكومة تميل إلى النظام الجمهوري المعتدل الذي يرفض الثورات، وأجبرته الأحزاب الملكية على الاستقالة عام ١٨٧٣، ورغم ذلك انتصر الجمهوريون، وصدر دستور عام ١٨٧٥، وظل في فرنسا حتى عام ١٩٤٠، ونص هذا الدستور على إنشاء مجلسين، مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وأن ينتخب رئيس الجمهورية لمدة سبعة أعوام بتصويت المجلسين مجتمعين، ووضع الدستور السلطة بيد رئيس الوزارة وليس رئيس الجمهورية، والأول مسؤول أمام مجلس النواب، فأصبحت فرنسا ديمقراطية برلمانية.

كانت الحياة في فرنسا مليئة بالأزمات الداخلية، واختلاف الأحزاب السياسية، وعدم استقرار الوزارات الفرنسية، وفقدان مصداقية الصحافة ومواقفها المتذبذبة بين هذا التيار أو ذاك، وعجز البرلمان عن حكم الشعب، وانقسمت الجمهورية الثالثة الفرنسية، لا سيما وانها واجهت أزمات عدة في أواخر القرن التاسع عشر مع ظهور أزمات داخلية، مثل أزمة الجنرال بولنجيه وزير الحربية عام ١٨٨٦ الذي طالب بالاصلاحات العسكرية والاستعداد الحربي والوقوف بوجه الألمان، واستهوت شخصيته الجماهير الفرنسية، وبرز اسمه سياسياً، واضطر للاستقالة مع حسد زملائه، ووجهوا له الخيانة العظمى عام ١٨٨٩، وهرب عن فرنسا، وانتهى أمره بالانتحار عام ١٨٩١.

ثم تبعتها حادثة فضيحة شركة قناة بنما التي أفلست عام ١٨٨٩، وتبين ان الأموال تسربت إلى صحفيين ومسؤولين في الإدارة، ومعهم أعضاء في البرلمان تلقوا رشوات وهدايا، مما أغضب الشعب، ووجّه النقد إلى الحكم، واتخذ أعداء الملكية الفرصة لتوجيه اللوم للنظام الجمهوري، ثم تبعتها حادثة (دريفوس) الضابط اليهودي في الجيش الفرنسي، ووجهت له الخيانة العظمى عام ١٨٩٤ على أساس تسريبه أسرار عسكرية إلى ألمانيا، ورأى الاشتراكيون والجمهوريون المتطرفون ان دايفوس بريء، وأخيراً تم كشف الأسرار عن التزوير في الوثائق، وصدر في عام ١٩٠٦ قرار البراءة وأظهر التزوير والظلم.

دلّت هذه الأمثلة على ضعف داخلي في الجمهورية الفرنسية الثالثة، وأظهرت ضعف الجمهوريين، ورجحان كفة الاشتراكيين، بحيث وصل بعضهم إلى الحكم، إلا ان كفة الجمهوريين المعتدلين كانت الأرجح؛ لانهم يمثلون الطبقة الوسطى التي لا تميل إلى الاشتراكية المتطرفة التي تهدد الناس في أملاكهم، وظلت الحكومة الفرنسية ثابتة في موقفها تجاه اليساريين، ويؤيدها الصناعيون والصرافون وملاك الأراضي مع الفلاحين والتجار الصغار وأصحاب الحوانيت، ممن يتوقعون الخطر من الأفكار الثورية، فظلت الجمهورية الثالثة الفرنسية برجوازية رغم وجود بعض الاشتراكيين.

ومع جهود الحزب الاشتراكي فقد ظلت المبادئ الجديدة ومعارضة سياسة الحكومة التي ترصد معظم ميزانية الدولة لخدمة الجيش، وعارض الاشتراكيون تركيز الثروة في أيدي كبار رجال الصناعة ورجال الطبقة البرجوازية، إلا أن الحكومة لم تستجب لهم، بل انها لم تحاول ان تصدر قوانين للإصلاح الاجتماعي مثل ما فعلت الحكومة الألمانية أو الأحرار في بريطانيا.

وقد سار الاشتراكيون الفرنسيون في طريق التطرف، وظهرت فكرة النقابات العمالية، وجمعت كل منظمة العاملين في صناعة معينة، ومن ثم جمعت النقابات في اتحاد هو (الاتحاد العام للعمل)، وتُقدّم مطالب العمال على الحكومة تحت ضغط الاضراب أو التظاهر وتعطيل المعامل والعمل.

إلا ان العمال الفرنسيين خابت آمالهم بالاتحاد العام للعمل بعد ان تبينوا ان مطالبهم عبر الاتحاد لم تصل إلى الهدف المنشود، بل فشلت محاولات الاضراب عامي ١٩٠٦، ١٩٠٩ مع قسوة الحكومة ضدهم بالاحكام العرفية، ثم تجنيد العمال بالجيش عام ١٩١٠.

وشعر الفرنسيون أمام الخطر الألماني قبيل الحرب العالمية الأولى بضرورة بقاء الجيش درع البلاد، وان ما يطالب به الاشتراكيون في هذه الفترة هو خيانة تضعف الشعب والبلاد، ففشلت مع إعلان الحرب أفكارُ الاشتراكيين المتطرفة، وانتصرت الروح القومية الفرنسية للاخلاص والتضحية للوطن، ثم وقف الاشتراكيون إلى جانب الشعب واتخاذ الإجراءات لمواجهة الأعداء من تدابير عسكرية وضعتها

الحكومة عند قيام الحرب العالمية الأولى[٤٣].

رابعاً: النمسا والمجر

ظلت الإمبراطورية الرومانية المقدسة منذ عصر شارلمان إلى عصر نابليون بونابرت من أكبر الدول الأوروبية مساحة وأهمية، حتى بدأ مركزها يضعف مع ظهور الدول القومية، مثل إنكلترا وفرنسا وإسبانيا، ثم تنازل إمبراطورها فرنسيس الثاني عن لقبه كإمبراطور للدولة الرومانية المقدسة في عام ١٨٠٦، وظل يحمل لقب إمبراطور النمسا، واشتملت تلك الإمبراطورية على عدد من القوميات واللغات واللهجات والعادات، مثل الجرمان، والمجريين، والتشيك، والبولنديين، والسلاف، والكروات، والسلوفيين واليوغسلاف، خاضعين جميعاً لنظام اتحادي كالعصور الوسطى، فكانت تلك الإمبراطورية تشتمل على حكومات تختلف في مساحتها ونظمها وسكانها، منها الدوقيات والممالك والإمارات والبارونيات والمدن والاسقفيات، وكل منها يتبع نظامه الخاص، ولا يجمعها سوى خضوع لأسرة آل هبسبورغ النمساوية.

إلا ان الإمبراطورية قامت على اساس إنكار وجود هذه القوميات والشعوب، ومفترِضَةً أنها تخضع - وبقبول - لسلطة حكومة واحدة وتحت سلطان واحد، وذلك لان هذه الإمبراطورية كانت متماسكة الأجزاء بروابط المذهب المشترك، والجيش الواحد، والتاج المشترك، وقد حاول الإمبراطور جوزيف الثاني (١٧٨٠-١٧٩٠) تنظيم تلك الإمبراطورية وإقامة حكومة مركزية تخضع لها أجزاء الإمبراطورية المختلفة، وتوحيد اللغات، بحيث تصبح الألمانية اللغة الوحيدة والحديثة، لكن محاولاته باءت بالفشل، وعارضتها شعوب الإمبراطورية بشكل عنيف، ثم أخذت روح القومية تسري بين تلك الشعوب خلال القرن التاسع عشر، وقامت الوحدة الإيطالية في الجنوب والوحدة الألمانية في الشمال، وأخذت الإمبراطورية النمساوية المجرية تضعف وتتحلّ، وهي في طريقها إلى الزوال.

انتهت سيطرة آل هبسبورغ على إيطاليا عندما طرد الإيطاليون الحاميات النمساوية من لمبارديا والبندقية، وانتزعوا الأراضي الإيطالية من الإمبراطورية النمساوية، فأصبحت تلك الإمبراطورية مغلقة الحدود من جهة البحر، في عصر

ازدهرت فيه البحار والمحيطات وعُدّت من أهم وسائل النقل والمواصلات، وأثر ذلك على التجارة الدولية، وأصبح من الضروري للتجارة النمساوية ان تعبر نهر الدانوب إلى البحر الأسود عبر رومانيا وبلغاريا، ومن ثم تمر في المضايق التي تسيطر عليها تركيا؛ لكي تصل إلى المحيط الأطلسي عبر جبل طارق، أو المحيط الهندي عن طريق قناة السويس وعدن.

ثم ان النمسا كانت مغلقة من الغرب ومن الشمال ومن الشرق، تسد عليها إيطاليا وسويسرا وألمانيا وروسيا الطريق الاقتصادي، وكان المنفذ الوحيد هو ان تتوسع نحو الجنوب على حساب دول البلقان الصغيرة، وبذلك كان عليها ان تنتظر صراعاً بينها وبين روسيا، فقد كانت الأخيرة تحاول ان تجد لها منفذاً على البلقان لكي تصل إلى المياه الدافئة، فقام تنافس روسي – نمساوي خلال القرن التاسع عشر على السيطرة على القسطنطينية والدردنيل، وأصبحت البلقان مركزاً للصراع والمنافسة الدولية وأساسَ مشاكل القرن التاسع عشر، والممهِّد لقيام الحرب العالمية الأولى.

كانت الدول الكبرى تعدّ روسيا أكبر خطر يهدد السلام العام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأخذ الساسة الأوروبيون يعملون على الحفاظ على الوضع الراهن، وذلك بتقوية النمسا، وفي مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ لوقف الضغط الروسي في البلقان تقرر أن تتولى النمسا إدارة البوسنة والهرسك اللتين كانتا تابعتين للدولة العثمانية، وكانت النمسا والمجر تهتم بهما؛ لأن وضعهما تحت سيطرتها يعطي الحكومة النمساوية فرصة السيطرة على ساحل الادرياتيك من استريا إلى مضيق اترانتو[٤٤].

١– البوسنة والهرسك:

ظلت النمسا تنتظر الفرصة المناسبة لكي تضم هذه الولايات إليها بشكل نهائي، وسنحت تلك الفرصة في عام ١٩٠٨ عندما قامت ثورة الاتحاد والترقي ضد السلطان العثماني، وكان هدفها هو إنقاذ البلاد من الخضوع للهيمنة الغربية، وإقامة دولة عثمانية عصرية تقوم على أساس من القوة والنظام، وتشكلت رؤية لدى هؤلاء على ان تشترك الولايات البلقانية الخاضعة للسلطان العثماني في الثورة عليه، وأرسلوا لشعب البوسنة

والهرسك ان يبعثوا مندوبين للاجتماع بهم، وقصدوا من ذلك إثبات تبعية البوسنة والهرسك وعد تلك البلاد ضمن الإمبراطورية العثمانية، إلا ان حكومة النمسا والمجر قابلت تلك الحركة بضربة قاصمة، وأعلنت في أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٠٨ ضم البوسنة والهرسك رسمياً إلى النمسا، وحرضت النمسا بلغاريا على إعلان الاستقلال عن الدولة العثمانية.

واعتقدت النمسا انها وجهت ضربة إلى روسيا الطامعة بالبلقان بعد ان منيت بالهزيمة أمام اليابان عام ١٩٠٥ وخروجت دولة ضعيفة لا تستطيع ان تواجه النمسا، ثم ان وزير خارجية روسيا الكسندر ازفلسكي كان قد وافق النمسا في السادس عشر من سبتمبر/ أيلول ١٩٠٨ على ان تقوم باتخاذ تلك الخطوة في البلقان، مقابل اعتراف النمسا بحق روسيا في مرور السفن الحربية في مضيق الدردنيل، على ان الاتفاق بين الدولتين لم توافق عليه الحكومة الروسية، إضافة إلى ان الإنكليز رغم انهم وسّعوا الوفاق الودي مع فرنسا ليشمل طرفاً ثالثاً هو روسيا أيضاً إلا أنهم عارضوا فتح المضائق لمرور السفن الروسية فيها، وكان وزير الخارجية الروسي يعلم ان ذلك سيثير الشقاق بين المعسكر وبين الصداقة الإنكليزية – الروسية.

أثارت تحركات النمسا في البلقان الخوف في الدول الأوروبية من ان تؤدي أطماع النمسا إلى حرب في البلقان، وانهم من جانبهم لا بد أن يقفوا إلى جانب حليفهم مهما كان الثمن، إذ لم يكن للألمان حليف يعتمدون عليه سوى النمسا، والتي كانت تفكر في مشروعات التوسع التي قد تفيد منها ألمانيا، فكانت الأولى تفكر في مشروع مد خط حديدي من سراييفو إلى سالونيك على بحر أيجه، وتفتح الطريق بين صربيا ومونتنغرو (أي الجبل الأسود)، مما يدعم نفوذ النمسا في البلقان، ويمنع تأسيس وحدة سلافية قد تؤدي إلى تكوين دولة من الشعوب السلافية تعارض توجهات النمسا الاستعمارية، وهكذا نرى ان البلقان في عام ١٩٠٨ كانت موطناً لصراع سياسي بين معظم الدول الأوروبية، بحيث بات من المتوقع ان تنشب الحرب في البلقان.

وقد مرت أزمة عام ١٩٠٨ دون حرب، واكتفت الدول بتقديم الاحتجاج على أطماع النمسا، وازداد التوتر بين النمسا وروسيا مع تنافسهما من أجل الوصول إلى

المياه الدافئة، علماً ان وقوف النمسا مع ألمانيا جعل دول الوفاق تنظر بعين الخوف والقلق إلى امتداد النفوذ الألماني – النمساوي داخل البلقان والى الشرق الأدنى، وهو من أسباب التقارب بين فرنسا وإنكلترا، مع تحول الوفاق الثنائي إلى ثلاثي بانضمام روسيا إليه.

٢- الأزمة الاقتصادية:

بعد ان ضمّت النمسا البوسنة والهرسك وجدت انها قد ضمت ملايين من السلاف الذين أضيفوا إلى الاقليات التي يحكمها الإمبراطور فرنسيس جوزيف، وبذلك زادت مشاكلها العرقية والقومية مع اشتداد الروح القومية بين الشعوب العديدة التي تخضع إلى السلطة النمساوية.

وكانت الاقليات تريد الانفصال عن النمسا، فالمجريون كانوا يسعون للانفصال عن النمسا، في الوقت الذي كانوا يعاملون السلوفاك والرومان والصرب بطريقة لتحويلهم عن أعراقهم وقومياتهم بفرض اللغة والعادات والنظم التعليمية النمساوية عليهم، وهكذا كانت المشاحنات وروح الكراهية العنصرية تهدد وحدة الإمبراطورية النمساوية ومكانتها ونفوذها.

هذا في الوقت الذي كانت فيه الإمبراطورية تعيش حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، وسوء الصناعات في البلاد، وضعف وسائل النقل والمواصلات، مما دفع باتجاه الاستقلال لكل شعب من الشعوب والاحتفاظ بقوميته.

ولم يكن لضم البوسنة والهرسك إلى الأراضي النمساوية اية فائدة؛ لانها تشمل عدداً قليلاً من الثغور ذات جدوى قليلة؛ لان الحاصلات من تلك الجهات كانت فائضة عن حاجة النمسا، ولم تستفد منها كثيراً، فهي لم تكن بحاجة إلى الفواكه والحبوب، بل بحاجة إلى الفحم والحديد والأسلحة ومقومات الدولة العصرية القومية، فكانت النمسا من أقل الدول الأوروبية إنتاجاً للحديد مطلع القرن العشرين.

وفكرت حكومة النمسا والمجر من أجل مواجهة التأخر الاقتصادي ان تتوسع في جنوب شرق أوروبا، واتفقت مع ألمانيا على مد سكة حديد من برلين إلى فينا، وبودابست، وبلغراد، والقسطنطينية، ثم تعبر بغداد والبصرة والخليج العربي، ولتفتح

الطريق أمام الدول الأوروبية بالوصول إلى المحيط الهندي، مما أثار قلق إنكلترا نتيجة رغبة ألمانيا والنمسا بالوصول إلى الهند، وقد يفتح هذا المشروع الطريق أمام حركة التجارة الألمانية إلى الشرق الأدنى، وتصبح التجارة الإنكليزية في خطر، ويقوى نفوذ التجار والصناعيين الألمان والنمساويين في الشرق الأدنى، ويُهدد الخطر البريطاني في الهند، هذا فضلاً عن شعور الروس بالخطر من هذا المشروع لان سيطرة الألمان والنمساويين على الدولة العثمانية وعلى المضائق يعد تهديداً للتجارة الروسية في حالة السلام، ويساعد على حصار روسيا في زمن الحرب.

٣- مشكلة الحدود النمساوية:

كانت إمبراطورية النمسا والمجر في حالة انعدام اتزان من ناحية الحدود، فقد كانت على الدوام تسعى للسيطرة على بلاد البلقان، والتي كانت اساس الفتن والصراعات ومحط اهتمام الدول الأوروبية الكبرى، وامتلأت البلاد بأصحاب البنوك والأسلحة والهندسة وبناء السفن، لكي يعقدوا الصفقات، وشرعت الدول بكسب ود البلقان من دول الوسط ودول الوفاق، سواء بالقروض للاسلحة ومد سكك الحديد، وإقامة الطرق والجسور والثغور؛ لكي تضمن كل منها مناطق نفوذ وشرعية في هذه الدول الصغيرة، ثم تستطيع ان تتدخل بشؤونها الداخلية وتوظفها لمصالح السياسة الدولية.

كان الأمر لروسيا والنمسا ذا أهمية؛ لأن البلقان بالنسبة لهم ممر يمكن ان يصلا من خلاله إلى البحار والعالم الخارجي، لذلك أخذت كلٌ منهما تحاول إيجاد الحجج والمبررات من أجل فرض نفوذها على الدول الصغيرة في البلقان، في الوقت الذي أخذت الدول هذه تستفيد من المنافسة الدولية لتحقيق مصالحها الخاصة، ولكي تحافظ النمسا على حدودها في البلقان كان عليها ان تعتمد على قوة جيش وولاء الأسر الحاكمة، فزادت عدد جيشها، وزادت من ميزانية دفاعها، وكان الجيش بالنسبة لها العنصر الأساس للحفاظ على الإمبراطورية؛ لكي تحافظ على الحدود وحماية الولايات، وقد ظهر بوضوح في عام ١٩٠٨ ان روسيا أصبحت إمبراطورية ضعيفة لا تستطيع خوض حرب، واعترف الصرب تحت هذا الواقع بضم البوسنة والهرسك إلى النمسا،

ووافقوا على وقف نشاطهم ضد النمسا والمجر.

رغم كل سياسة النمسا والمجر في البلقان ومحاولة خلق الفتن والمنازعات الداخلية إلا أن الجيش النمساوي في عام ١٩١٤ كان لا يزيد عن ٤٧٩,٠٠٠ جندي، وفرق من المتطوعين غير المدربة أو المجهزة بشكل جيد، أما الجيش الروسي فإنه ليس أكثر استعداداً في التسليح من الجيش النمساوي، إلا انه كان أكثر عدداً واشد قوة، وكان في هذا العام قد بلغ أكثر من مليون ونصف، وله ميزانية كبيرة لا تقارن مع الميزانية النمساوية.

وكانت روسيا تهدف من التوسع في البلقان إلى إحياء الإمبراطورية الروسية التي افقدتها منذ هزيمتها أمام البلقان، ووضعت روسيا خططها على أساس الاستعداد للمواجهة مع النمسا والمجر، في الوقت الذي كانت الأخيرة تخشى من التقارب الروسي – الفرنسي تجاه مصالحها وأراضيها، ورأت ان خطط القتال المستقبلية ستكون على جبهتين: من الشرق ومن الغرب، حيث حدود النمسا وفرنسا ليست متاخمة، وأن ألمانيا ستتعرض لهجوم ثنائي، وتستطيع الجيوش النمساوية ان تركز قواتها في الجبهة الشرقية، إلا انها سوف تكافح امام تحصينات طبيعية يصعب الدفاع عنها.

٤- أزمة الحكم:

مثلما كانت القومية مشكلة أمام النمسا والمجر، فإن أزمة نظام الحكم بقيت قائمة، وكان من الصعب على الإمبراطور فرنسيس جوزيف ان يواجه الحركات الديمقراطية والقومية في بلاده، مع سريان رياح الديمقراطية والقومية في بعض الدول الاوروبية مع قيام الثورة الفرنسية، وظل فرنسيس جوزيف إمبراطوراً محافظاً يميل إلى الافكار القديمة التي سادت في عصره، ورغم حب الشعب له، إلا ان العصر تغيّر، وربما لا يصمد هذا الملك أمام شعبه وهو يرى مظاهر التغيير من حوله.

فكان الإمبراطور يحكم كإمبراطور للنمسا وملك للمجر، وكان للمجريين دستور خاص بهم، وبرلمان، وعاصمة هي بودابست، وكان نظامهم نظامَ حكم ثنائي تم في اتفاقية عام ١٨٦٧ ينصّ على ان المشكلات الخاصة بالدفاع والسياسة الخارجية تُعرض في المؤتمرات التي كانت تعقد في فينا وبودابست، عدا هذا فتستقل النمسا

والمجر في تصريف شؤونها عن الأخرى.

فقد مُنح الكرواتيون في هنغاريا الحكم الذاتي، ومنح الاستقلال الداخلي التام للبولنديين في غاليسيا، في حين رفضت الحكومة النمساوية المجرية مطالب التشيك الذين تحولوا إلى المعارضة في البرلمان النمساوي، وعطلوا بعض التشريعات التي كان تحيلها الحكومة على البرلمان، واشتد الخلاف بين الحكومة والمحكومين، وظهر بوضوح صعوبة إقامة سياسة موحدة لإرضاء القوميات، ووُضع لنظام حكم ترضى به العناصر المختلفة، وازداد نفوذ العناصر السلافية وغيرهم، وازداد شعور العنصرين الحاكمين النمساويين الجرمان والمجريين بان نمو القومية عند هذه العناصر قد يؤدي إلى جعل النمساويين والمجريين أقلية في الانتخابات، ومن ثم في البرلمان النمساوي، ورغم ان الجرمان النمساويين كانوا ربع عدد السكان إلا أنهم شعروا بأنهم في دولتهم ولهم السلطة العليا فيها، وكانت اللغة السائدة هي اللغة الألمانية الرسمية، وظل السلاف هم الأغلبية، ولو سادت الديمقراطية لامكن إقامة دولة ديمقراطية بحق.

وظل شعور السلاف مكبوتاً، ولم يرتفع أمام الحكومة من أجل تغييره، على أساس أنهم يشكلون الأغلبية، ويجب ان يكون لهم دور في البرلمان والحكومة.

وقد أسهم قيام الصناعات في نمو النمسا وتطورها، وظهور طبقة عماليّة، وتأسيس حزب اشتراكي[٤٥].

الفصل الثالث عشر

التيارات والمذاهب الفكرية

في أوروبا في القرن التاسع عشر



أولاً: الفاتيكان والأفكار الحرة

شهد القرن التاسع عشر ظهور الأفكار والمعتقدات والتقاليد الجديدة مع تقدم العلوم الإنسانية والاقتصاد، وبروز الابتكارات والاختراعات الآلية التي أوجدها المخترعون، والتي جعلت من أوروبا مجتمعاً جديداً في حالة تغيير واسعة، إلا ان مؤسسة الفاتيكان هي الوحيدة التي ظلت أمام هذا التغيير غير قابلة له في خضم حركة انبعاث إيطاليا وانتشار روح التسامح مع الأفكار النيرة، وكان كل هذا الذي يحدث - بنظر البابوات والذين التفوا حول البابوية - بدعة غريبة لا تتوافق مع سياسة الكرسي البابوي حيال التجاوزات على السلطة الزمنية الدنيوية.

ولكن الفاتيكان في سلسلة من المنشورات كالمنشور البابوي عام ١٨٣٢، والمنشور الأخر عام ١٨٦٤، والأمر البابوي عام ١٨٧٠، والرسائل البابوية العديدة التي وجهها ليو الثالث عشر في سنوات ١٨٧٨و١٨٨١و١٨٨٨ إلى الأساقفة الكاثوليك في جميع الأقطار كان يستنكر المستحدثات الفكرية العصرية، ويهاجم الحركات العقلية الحرة التي قللت أواصر الولاء للنظم والشعائر الكاثوليكية، وندد الكرسي البابوي بالاشتراكية والمذاهب الحرة والشيوعية وجمعيات التوراة وحرية الصحافة، ووصفها جميعا بطابع الالحاد والكفر، ووقف المنشور البابوي عام ١٨٦٤ أمام أي تقدم أو قبول لمسايرة روح التقدم والحضارة العصرية، وتحدى واستنكر أي مظهر من مظاهر العصر الحديث.

أما الدول البروتستانتية في أوروبا، فإن المعتقدات فيها تشكلت وفق الأسفار المسيحية واليهودية اكثر من سيطرة أو هيمنة الكنيسة، ولكن هذه الأسفار القديمة أصبحت موضع مراجعة، وغدت التوراة كتاباً عادياً لا سفراً مقدسا له مكانته الخاصة، وتم وضعها موضع التمحيص طبقاً لقواعد الاثبات والترجيح التي يطبقها الباحث التاريخي المدقق في أي كتاب أو سفر تاريخي قديم.

إلا ان فكرة نقد التوراة لم تكن بدعة جديدة، فإن اسبينوزا الفيلسوف اليهودي كان قد تكهن في كتاب له نشر عام ١٦٧٠ عن مبادئ ونتائج عدة نالت الاهتمام سنوات طويلة، ولقيت القبول لدى علماء جامعة تيبنجن، إلا ان هذه الطريقة الجديدة في دراسة

للتوراة لم تبدأ بوجه عام إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واستطاعت ان تؤثر في أفكار اللاهوتيين البروتستانت، ولن تكسب أنصاراً بين اشياع الكنيسة الكاثوليكية نفسها، ممن ينزعون نحو التطور العصري، واستطاعت كتب عدة صدرت عامي (١٨٦٠-١٨٨٨) ان تُحدد المراحل التي أمكن من خلالها إقناع الكنائس البروتستانتية في انكلترا بأن تقبل النتائج التي وصلت إليها الأبحاث التاريخية.

وفي فرنسا، فإن أرنست رينان (١٨٢٣-١٨٩٢) كان من أكبر أعلام الأدب، والمؤرخ الديني، والذي روى قصة أصول الكنسية الكاثوليكية في سلسلة من المؤلفات التي امتازت بالاطلاع الواسع والنظرة العميقة، وأقبل الناس على مؤلفاته بشكل كبير، وذاع صيته في كتابه الشهير (حياة يسوع) عام ١٨٦٣.

وقد تغلغلت الروح الجديدة في دراسات التوراة باقتباس طرق البحث التاريخي اقتباساً عاماً، بل تطرف بعض الباحثين في التشكيك في قضايا مسلّم بها اساسية، مثل داود شتراوس وكونيبير، ومع ذلك كان هناك ميل عام للتمييز بين الأدبيات وأصول الإيمان، والذي وضع أسسه ماثيو آرنولد الشاعر والناقد الإنكليزي.

وأثارت الأفكارُ الجديدة حول المؤلفات الجماهيرَ، ونبذ الناس الأفكار القديمة الخاصة بتاريخ العالم القديم، وأصول الانسان، ولم يكن هذا نتيجة نقد التوراة وتمحيصها، بل كان نتيجة من نتائج الكشوف العلمية، وخاصة أبحاث تشارلس لايل الذي نشر مؤلفه (مبادئ الجيولوجيا) عام (١٨٣٠-١٨٣٤)، وأبحاث دارون الذي ظهر كتابه (أصل الأنواع بواسطة الانتقاء الطبيعي) في عام ١٨٥٩، وتلاه بعد ١٢ عاماً كتابه الآخر وهو (تسلسل الإنسان).

وأمام هذه الادلة لم يصبح من الممكن قبول قصة الخليقة كما جاءت في سفر التكوين إلا كرمز ديني، ودحض علم الجيولوجيا الاعتقاد الذي ظل باقياً في المعابد وغرف الدراسة بان العالم خلق عام ٤٠٠٤ ق.م، وأُرجعت قصة آدم وحواء أمام دراسات دارون والجيولوجيين، وأبدلت القصة المعروفة عن جنة عدن بصورة طبيعية تعكس صراعاً قاسياً في سبيل البقاء، وعملية استمرت ملايين السنيين من التطور البيولوجي عن طريق الإبادة غير الصالحة، ثم ظهور الإنسان من سلالة القردة القريبة

من الإنسان في مرحلة متأخرة من مراحل التطور الدقيقة والطويلة، وكان من نتائج هذه الاكتشافات ان تناقص عدد المثقفين المؤيدين للعقائد الدينية(٤٦).

ثانياً: تطور السياسة والاقتصاد

تأثرت السياسة بهذه التطورات من حيث التشكيك بمسلمات الحكم والسياسة، من أهمية الحكم الارستقراطي والمنافسة الاقتصادية والسياسية والعسكرية كأساس للارتقاء.

وكان تأثير هذه النظرة البيولوجية ومبادئ داروين أسرع انتشاراً في إنكلترا منها في أي بلد آخر، وذلك لأن هذه النظرة تتلاءم مع نزعة قوية من روح الفردية، وتغلب على أفكار الإنكليز ومعاملاتهم، وهي نزعة تُرى بوضوح من أيام وليم بت واستيعابه كتاب آدم سميث ثروة الأمم Wealth of Nations واعتناقه مبادءه.

١- آدم سميث:

هو من ضمن نخبة المفكرين الانكليز المتميزين الذين اتصفوا بالقوة والنزاهة وسداد الرأي في ظل حب للحرية وفلسفتها وأهميتها وحاجياتها وأخلاقها.

ولقد كانت إنكلترا في العقود الوسطى من القرن التاسع عشر تعيش في حالة اقتصادية مزدهرة، وتزخر بالثروات الجديدة ورجال الأعمال، وتدعم المجدّين والكفوئين والطموحين، وكانت المدرسة السائدة للمفكرين الاقتصاديين والسياسيين في مدح هذا المجتمع المؤلف من أقطاب رجال الأعمال والصناعيين، والذي يدين بحرية التجارة والعمل إلى أقصى حد من أجل سعادة أكبر للأفراد وحصر تدخل الدولة إلى أدنى حد ممكن.

تلك كانت مبادئ آدم سميث من كبار أركان مذهب حرية التجارة، ومعه جريمي بنثام المصلح القانوني الراديكالي وجميس وجون ستيوارت مل، ودايفيد ريكاردو، وكان كل ما يتمناه التجار ورجال الأعمال والصناعيون هو حرية التجارة، وعدم التدخل الحكومي، وان يحصل كل فرد على الثروة والمال بالطريقة التي يراها مناسبة، واتجهت أعداد كبيرة من الطوائف البروتستانتية التي اتجه رأيها على الدوام إلى نقد الحكومة ووقفت مع آراء المفكرين هؤلاء في طروحاتهم.

٢- هربرت سبنسر:

استمد القسم الكبير من الأوروبيين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أفكاره من رجل من أسرة البروتستانت المعارضة، هو هربرت سبنسر H. Spencer (١٨٢٠-١٩٠٣)، رغم ان قلة من المفكرين والفلاسفة في بلاده يحترمون أفكاره، فهو رجل عصامي تعلم بمفرده واعتد بآرائه، وأصبح شخصية فذة، واشتهر في الدول الأوروبية، وتبعه الكثيرون في باريس وخارجها بشكل لم يسبق إليه أحد من الفلاسفة، وترجع حقيقة شهرته انه تقدم في ثقة واعتداد بالنفس إلى جيل انقطع كان يعتمد على روح الكنيسة، والآن يتقدم سبنسر على أسس جديدة عصرية تقوم على فلسفة معرفة الطبيعة وضرورة فهم قواعدها وأسرارها.

وغضب البعض من الفلاسفة من سبنسر من كتاباته وأفكاره، وسخطوا على تصريحاته المتطرفة، وتجاهل أهمية الآداب اللاتينية والإغريقية القديمة واللاهوت والتاريخ، وكان يستخدم مصطلحات وعبارات دون ان يهتم ببلاغة العبارة واللفظ، وأراد تغيير نظام التعليم في إنكلترا تغييراً جذرياً، بينما الرجل العادي رأى في سبنسر كأنه نبي، فقد نظر هذا الفيلسوف نظرة طبيعية إلى الكون، وعرض فلسفة بنيوية تقوم على نظرية عامة للتطور، مثل بقية صنوف المخلوقات، مع احتقاره للآراء المتداولة، وظلت روحه تحب الاستطلاع والبحث في الآفاق العلمية والمعرفة والتعبير عن أية حقيقة وصلت إلى معرفته وخبرته، كل هذه الحقائق جعلت منه شخصية جذابة تفرض الاحترام والتقدير.

وقد كتب سبنسر عن تطورات الإنسان وتطور الأسرة، وتطور النظم والمؤسسات الاجتماعية، وتقدم بقاعدة للتطور، وهي ان التجانس يتحول إلى اختلاف وتضاد، وتنبأ بتحول المجتمع من مظهره الحربي إلى مظهر صناعي ديمقراطي، ورأى ان السياسة والاخلاق هما اساس علم الحياة، وكان يطرح شكلاً من التفاؤل العقلاني المتزن، والخالي من التعقيد والغموض، ونادى بأن المجتمع أساسه صناعي، ويستطيع ان يرى الحروب وحشية، وان أنظمة الحكم سوف تتضاءل؛ لأنها بقية من النهب والاعتداء، ومع ارتقاء الحضارة انكمشت أعمال الحكومات، ورأى ان الناس

سيشهدون ان التعليم يقوم على أسس هي أبعد ما تكون عن التناسب السليم الصائب، وكيف ان الحقائق والشخصيات لا يشغلان في الواقع إلا حيزاً ضئيلاً من تكوين العالم الذي هو بدوره جزء صغير من الكون لا يُهتم به، وكيف سُمح لهذين النوعين ان يسودا عالم المعرفة، وتُبعد الحقائق الكبرى للطبيعة.

وقد استمع الناس إلى هذه الأراء والتعاليم الجديدة باهتمام، وأدركوا ان اشياء جديدة ثورية عظيمة تحدث، وان بمقدروهم ان يفهموا هذا الفيلسوف البسيط في طروحاته، ونقد بجرأة وجسارة الأراء السائدة، وتقدم في كل فرع من فروع المعرفة بألوان من الآراء العديدة التي أثبتت بتوثيقها عدم بطلانها، وكانت الطبقة الوسطى خاصة تنظر وتتابع باهتمام هذه الأفكار وهذا المفكر الذي كان يرفض بشدة اية فكرة لتدخل الدولة بأي شكل من الأشكال.

إلا ان سبنسر رغم شهرته ونبوغ نجمه، كان صوتاً وحيداً لم يحقق الشيء الكثير على أرض الواقع، فقد تدخلت الدولة في الصناعة، وتربية الأطفال، وتأييد الكنيسة، وتنظيم الصحة العامة، وفشل سبنسر في ان يكسب الانصار، فإن الاتجاهات كلها أخذت تجري في تيار سريع في الاتجاه المضاد لمبادئه.

٣- كارل ماركس:

كان من أبرز رجال الفكر الاشتراكي كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣)، وهو من أسرة يهودية متوسطة الحال، تقطن مدينة ترين في الراين، وأصبح اسمه أكثر شهرة خلال ثورات عام ١٨٤٨ بإصداره منشوراً شيوعياً، وتقدم فيه بفلسفة جديدة للتاريخ، وبرنامج جديد للاصلاح الثوري، ونداء جديد للعمل الدولي، وكتب مجادلاً بان الطبقات البرجوازية هي التي أنجب وجودها ظهور الطبقة العاملة، وان الصراع بين هاتين الطبقتين هو مفتاح التاريخ الحديث، وان القسم الأكبر من العمال الذين يرون ان مركز طبقتهم متواضع هم الشيوعيون، الذين لن يقبلوا بأقل من قلب للنظام الاجتماعي بأكمله بعنف، ثم وضع عشرة اصلاحات سريعة، وقد اقتبستها الكثير من البرلمانات التي تمثل فيها الطبقة الوسطى أغلبية، والتي هاجمها من قبل ماركس حاقداً عليها وناظراً لها نظرة عدم احترام.

وكان ماركس يكره الحكومات القومية أو التشريعات التي يضعها أعضاء الطبقة الوسطى، وكان ماركس يحتقر الحرية في ظل الطاغية المستبد، ولم يتردد على الدوام في مهاجمة الطبقة التي ينتمي لها، وكان التقسيم الذي وضعه لا يقوم على أساس الدين أو القومية، بل على أساس الطبقات، فكان يرى ان لا مصلحة تجمع أصحاب الأعمال والعمال الألمان، وانما كانت هناك مصلحة مشتركة بين عمال العالم في القضاء على الممولين على اختلاف أجناسهم الذين يستغلونهم ويسخرونهم لمصلحتهم.

وقد اتخذ ماركس بعد فشل الحركات الثورية التي قامت عام ١٨٤٨ في أوروبا من لندن مقراً له، وأمضى بها (٣٤) عاماً الأخيرة من حياته، وكان على الدوام بحاجة إلى المال، وساعده صديقه الألماني الاشتراكي فردريك أنجلز، ابن صاحب مصنع النسيج في مانجستير، وهو ميسور الحال، وكانت شخصية ماركس وذكاؤه القويين وفكره الواضح، ومزاجه المحب للسيطرة، تجعل منه شخصية فذة لها القدرة على الحديث والاقناع.

وقد ألف ماركس - وهو في لندن - كتابه الشهير (رأس المال)، الذي أقبل عليه الناس في كافة أنحاء العالم كأساس ودستور للطبقة العاملة، وقد استقى معلوماته عن الأمور الخاصة بالصناعة الإنجليزية من قراءة في قاعة المطالعة في المتحف البريطاني، وتكوّن من ثلاثة مجلدات كبيرة، وظهر عام ١٨٦٧، ويعد أساس المذهب الشيوعي، ولا يستند نفوذ ماركس إلى عرضه للمبادئ الاقتصادية عرضاً محكم العبارة، وهو غير مدعم بالأدلة؛ إذ حاول في كتابه ان يثبت ان القيمة في علم الاقتصاد هي عمل متجمد، وان القيمة الفائضة التي ينتجها العمل فوق الغلة الثابتة لرأس المال يضيفها الممولون على الدوام بصفة الربح لهم، وانه كلما ازداد الاغنياء غنى ازداد الفقراء فقراً، فإنه رغم عبقريته الفذة كان غير متفوق كفيلسوف واقتصادي.

ولم يكن خبيراً في اللغة الإنجليزية، وإنما تستند قوة ماركس إلى أنه كان على الدوام داعية من دعاة الثورة، ويهاجم بعنف مركّزاً على نظام المجتمع كله، ومبيناً ان الفقراء في جميع عصور التاريخ كانوا نهباً للاغنياء، اما الآن فقد جاء دورهم للسلب حسب قانون التقدم الإنساني.

واقنع ماركس أهل الثقافة من العمال في مدن عدة بأن ساعة نصرهم قد حانت، وتقدم بقاعدة التقدم البشري التي هي من أفكار فلسفة هيجل، وتقدم بقاعدة تبدو أنها تضع الماضي والحاضر والمستقبل في ترتيب محتم، ترى فيها ان الشيوعية البدائية قد تراجعت أمام النظم الاقطاعية التي حلت محلها، ثم خلفت للبرجوازية الرأسمالية النظم الإقطاعية، وقد جاء الآن دور الطبقات العاملة لسلب الطبقة البرجوازية وانتزاع ما في أيديها.

فالتاريخ باكمله في نظر ماركس هو نضال بين الطبقات من أجل الوصول إلى الحياة المادية، وهو يرى ان حرب الطبقات وعداء الطبقات هما القانون الأول من قوانين التغيير، وان ديكتاتورية المموليين ستخلفها دكتاتورية العمال، وسيخلف الأخيرة مجتمع عديم الطبقات هو الغاية النهائية لهذا الكفاح الطويل وراء الماديات، اما النظام الرأسمالي، فيعتقد ماركس انه يحمل في ثناياه أساس الهدم وأسبابه، ويصف ماركس كيف سيقلب النظام الرأسمالي، وان دوائر الأعمال سوف تزداد بمرور الزمن، وتتسع وتكبر، ويتناقص عدد المموليين، وتزداد الفاقة والطغيان والاستغلال والتدهور، ويلقى هذا النظام حتفه نتيجة غلوه وتطرفه، وان الطبقات العاملة التي يزداد على الدوام عددها سترتقي وتنمو، وستوحد بينها النظم والعمليات الرأسمالية نفسها، ذلك أنه حينما تسرح هذه الطبقات في سلطة الاحتكار الرأسمالي المتزايد، وتقارن بين غنى فاحش وحياة راغدة، وبين فاقة الطبقات العاملة وعوزها، ستنفجر غاضبة، وتزداد حقداً، ولا تستطيع أية قوة ان تمنعها، وان تركيز وسائل الإنتاج واشتراكية العمل سيصلان إلى حد يُرى فيه أنهما غير النظام الرأسمالي، وعند ذلك سيتمزق هذا النظام شر تمزّق، وستموت الملكية الخاصة للرأسمالية.

لكن مجرى الأحداث خيب آمال مَن كان يرى حرب طبقات عمالية، ورأوا ان خلاصهم في تلك الحرب، فإن الأممية الأولى التي أسست عام ١٨٦٤ لتوحيد عمال الدول لم تلق سوى تأييد ضعيف منهم، وقد مزقتها الخلافات والمنازعات التي قامت بين هيئاتهم، ثم لقيت حتفها بعد زمن وجيز من تأسيسها، فقد زعزعت الحرب البروسية – الفرنسية أركانها فضعفت قواها، وتحطمت في نيويورك بعد ان عمرت

ثلاثة عشر عاماً كانت مليئة بالخصومات.

وانتهت الأممية الثانية مع الحرب العالمية الأولى التي كانت تخضع لنفوذ روسيا القيصرية، وأضاعت تلك الحرب آمال توسيع العمال المنظمين تنظيماً دولياً في ان يتفادوا الحروب القومية ويحسنوا أحوالهم، وأثبتت المنافسات القومية أنها أقوى وأكثر أثراً في النفوس من مصالح الطبقات والعواطف الوطنية التي هي أشد نفوذاً من روح الولاء للنقابات، فإن قوة العمال في كل ولاية أو دولة – لا قرارات العمال الدوليين – هي التي حققت كل ما ناله العمال حتى الآن من الإصلاح الاجتماعي.

ورغم ان ماركس أقام في إنكلترا إلا ان الاشتراكية في هذا البلد تطورت ونمت نتيجة العواطف الإنسانية التي أثارتها الظروف القاسية ومعاناة العمال في المدن الصناعية الكبيرة، فأسرع البرلمان يُشرّع لحماية العمال، ونظم العمال أنفسهم في نقابات وجمعيات تعاونية لتأمين المستوى المعاشي لهم، وقام المصلحون في دوائر المجالس المحلية – مثل جوزيف تشمبرلين عمدة مدينة برمنغهام (١٨٧٣-١٨٧٦) – بحركة ترمي إلى إزالة الأحياء غير الصحية، وتخفيض نسبة الوفيات بين الأطفال، وجعل التعليم والخدمات الاجتماعية في متناول الطبقات الفقيرة، ونظم الأحرار والمحافظون الإنكليز في ساحات البرلمان التشريعات والتدابير التي طهرت ذلك النظام من كثير من مساوئه وعيوبه[٤٧].

٤ – الجمعية الفابية

تأثرت مجموعة من المفكرين أمثال برنارنشو وسدني وبياترس وجراهام ولاس وغيرهم – وهم من الاشتراكيين الأكفاء الذين أسسوا الجمعية الفابية عام ١٨٨٣ – بأفكار توماس كارليل ووليم مورس، وأخذ هؤلاء يراقبون الميل المتزايد لتنظيم الصناعة تنظيماً جماعياً، هذا التنظيم الذي كانت أركانه تشيد حولهم، ونال رضاهم واستحسانهم.

ووضعوا سلسلة من المؤلفات المهمة في تاريخ النقابات العمالية، وأسس للديمقراطية الصناعية الجديدة، وشجعوا الدولة والمجالس المحلية على توسيع الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها.

هاجم الفابيون في جرأة مذهب الحرية الاقتصادية والمبدأ القديم الذي كانت تريده وزارة المالية والقائل بترك المال يتكاثر في جيوب دافعي الضرائب، وحضّوا الحكومة على الانفاق في سبيل رقي المرافق العامة، وأعلنوا ان العامل مستحق لحد أدنى من التعليم والصحة وأوقات الفراغ والأجور، بينما كان نجم ماركس أخذ في الأفول في إنكلترا، وأخذ المصلحون الفابيون يناشدون بالتدرج الطبيعي الحتمي، وطبعوا تشريعات البرلمان الإنكليزي الكثيرة في الإصلاح الاجتماعي بطابع أفكارهم وبحوثهم، ولذلك لم يلق مذهب ماركس – القائل بتطاحن الطبقات في جميع العالم – آذاناً صاغية في بريطانيا، حتى بين أشد أهلها فاقة، وتم إنشاء الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي عام ١٨٨١، وظهر جون برنز John Burns زعيم العمال الذي كان واقعياً لا يحفل بالنظريات، وقاد إضراب عمال ميناء لندن عام ١٨٨٩، وأيضاً كير هاردي Keir Hardi المتدين ومؤسس حزب العمال المستقل عام ١٨٩٣.

فالاشتراكية البريطانية كانت حركة قومية تتغلغل في نفوس وأعماق المشاعر الدينية الإنكليكانية، وهي أدنى من الحركات الدينية الكبرى، وتفتحت لها آفاق أوسع ورؤى جديدة، فغاب عن هذه الاشتراكية الكراهية القاسية والحقد الذي نراه في الحركات الاشتراكية في أوروبا وروسيا وفرنسا وإيطاليا، وبدأت المبادئ الماركسية منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر تستهوي الأذكياء والشعراء والأساتذة في الجامعات والمعلمين والمدرسين والعمال الفنيين، واعتنقوا نظرية حرب الطبقات، وتطلعوا إلى انتصار العمالية في المستقبل، وأمكن لماركس ان ينال عقل الإيطاليين بأنه صاحب الفلسفة السياسية الاقتصادية، وشاعت الاشتراكية في إيطاليا، وذاع صيته بين عمال المصانع، ودل إضراب عام ١٩٠٤ الذي قام في إيطاليا على سلطانه وذيوع تعاليمه بعد موته، ووجد عمال المصانع في شمال ايطاليا خلاصهم وآمالهم في ماركس، وسرعان ما نفذت أفكاره إلى روسيا التي لم يكن فيها نقابات عمال تسعى لرفع مستويات المعيشة، ودخلت تعاليم ماركس داخل المصانع وتم استيعاب مبادئه وانتشارها بسرعة في صفوف العمال والفلاحين وبعض النخبة المثقفة والمتعلمة.

الفصل الرابع عشر

الإمبراطورية البريطانية في الهند

أولاً: سمات التدخل البريطاني

كان دخول بريطانيا للهند حاجة أحس بها التجار الإنكليز في الهند لوضع نظام لاستتباب الأمن والعدل اللذين يمكّنان التجارة من الازدهار في أي بلد من البلدان، وقد نجح الإنكليز في دخول الهند، ووفروا حرية التجارة، وسيطروا على البلاد بعد فترة الفوضى والاضطراب التي شهدتها الهند عقب انحلال إمبراطورية المغول فيها.

وحظيت الأراضي الهندية برعاية إنكليزية في ظل سلطة القانون البريطاني، وتم الاهتمام بالري، وازداد عدد الموظفين الإنكليز في مختلف الادارات الحكومية الذين أداروا البلاد بخبرة، رغم اتهام الإدارة البريطانية في الهند في بعض الأحيان بأنها أهملت تعليم الهنود، بحيث وصلت نسبة الأمية ٩٠% مع تباين اللغات الكثيرة في الهند، وتعذر وجود المعلمين على امتداد البلاد.

وقررت الإدارة البريطانية عام ١٨٧٠ تقديم التعليم الغربي إلى سكان الهند، وقرر ماكولي السياسي الإنكليزي وجوب تثقيف الهند ثقافة غربية وبريطانية خاصة مع ما فيها من اللغة والآداب والعلوم، ورغم أنها سياسة بان فشلها في إدارك خصوصية الثقافة الهندية، إلا أن نسبة كبيرة من الهنود الذين تلقوا التعليم في هذه الفترة أصبحوا رجال قانون وإدارة وموظفين ومعلمين وسياسيين، وتلقوا التعليم الإنكليزي، واستوعبوا الثقافة الغربية، واطلعوا على المؤلفات الإنكليزية، واجتازوا الامتحانات الإنكليزية، واستشهدوا بالقوانين الإنكليزية، وظهروا كمحامين وبرلمانيين أكفاء، فخلفت سياسة ماكولي نخبة فئة من الموظفين عددهم حوالي مليوني شخص، وانجبت نخبة سياسية وثقافية اطلعت على الكتب الإنكليزية، وأعجبت بالحرية والنظام البرلماني، وشعرت وكأن ما هو صالح لإنكلترا صالح للهند، وتعاملوا على هذا الأساس مع المستعمِر بكل مبادئه ومعتقداته.

بعد موقعة بلاسي الشهيرة في الثالث والعشرين من يونيو/ حزيران ١٧٥٧ – وفيها انتصر القائد الإنكليزي الشهير كلايف على سلطان البنغال – تم صدور قانون الهند عام ١٧٥٨ الذي أخضع الإمبراطورية الهندية لهيمنة التاج البريطاني مباشرة، وذلك بتعيين وزير خاص للهند في الوزارة البريطانية، وحدد هذا القانون عصر

الاستعمار البريطاني في الهند، وبدأ عهد أكثر سلاماً واستقراراً، وعلى الرغم من ذلك فإنه في الوقت الذي كان البريطانيون يسيطرون على وسط الهند وغربها وعلى البنجاب كان أفضل حكام الهند العامين يعتبرون أنفسهم مسؤولين عن رفاهية الناس ورخائهم، من أمثال هيستنجز وولزلي وبنتنك والهوزي وجون لورنس وهنري لورنس.

وكان الأحرار الإنكليز الذين وضعوا قانون الإصلاح البريطاني في عام ١٨٣٢ يعدّون المبادئ الحرة منهجاً تسير وفقه الحكومات الناجحة في جميع الدول، وتم اصدار (العهد الهندي) عام ١٨٣٣ الذي يقرر مبدأين أساسيين، الأول ان مصالح الهنود يجب ان تفضل على مصالح الأوروبيين، والثاني يجب ألا يحرم أي مواطن أو مولود هندي خاضع لجلالة ملك بريطانيا من تقلد أي وظيفة أو عمل بسبب دينه أو بلاده أو جنسه أو لونه، واستمر هذا التسامح الإنساني معمولاً به حتى عقب نشوب الثورة الهندية عام ١٨٥٧ حينما كان من المحتمل ان تحرّف سياسات الحكومة غير المتزنة، فقد أعلن منشور ملكي ان حقوق الأمراء الهنود ستكون محل الاحترام، وان جميع الأديان ستُكفل حرياتها، وجميع المناصب ستفتح أمام جميع رعايا العرش دون مراعاة لجنس أو لمذهب.

ان النظام العام لحكم بريطانيا للهند لم يشكل ازعاجاً للإدارة الإنكليزية مع الهنود، وكانت الثورة الهندية قد قمعت بمساعدة قوات هندية من البنجاب، رغم أنها تركت آثاراً قاسية في النفوس نتيجة الفظائع التي ارتُكبت بحق الهنود، وفي الحرب العالمية الأولى – وبعد هذه المواجهة – تمت الاستفادة من موارد الهند لصالح عجلة الحرب وخاصة من الناحية العسكرية، وخدم الهنود في الجيش البريطاني في بقاع العالم المختلفة.

فكانت الإدارة البريطانية في الهند يتقلدها موظفون بريطانيون ومعهم إداريون هنود، واستمرت العلاقة الإدارية بينهم فترة طويلة في ظل دولة واسعة الأطراف، وموارد بسيطة، وعمل مرهق، وحاجة إلى إقامة دولة عصرية في هذه الأجواء لشعب فقير بحاجة إلى تعليم وثقافة وتوفير مستوى صحي جيد[٤٩].

ثانياً: ظهور الروح القومية

وكان من بين أهداف السياسة البريطانية ان تُشرِك قسماً من الهنود المثقفين في إدارة شؤون حكومتهم، مع السماح لهم بوظائف صغيرة، إلا أنهم قبيل الحرب أخذوا يتقلدون وظائف ومناصب في القضاء ومحاكم الاستئناف ووظائف مدنية، وفي عام ١٨٦١ عيّن الحاكم العام للهند عدداً من الأعضاء الهنود في المجلس التشريعي.

وظهرت في الهند روح من القومية تغلغلت في عهد كليف ووارن وهيستنيجز، وصارت مهمة الإنكليز في الهند أصعب مما كانت عليه، وصار إقصاء العنصر الاجنبي عن الحكومة هدفاً مألوفاً للسكان الهنود، وبدأ الطلاب والمثقفون يحلمون بالاستقلال، وخاصة بعد انتصار اليابانيين في الحرب الروسية – اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥)، حيث رأى فيه الهنود فرصة وطموحاً لهم لكي ينهض الشرق.

وقد انقسم الهنود إلى قسمين رئيسين: الأول ذو طابع غربي دستوري، والثاني شرقي ثوري، فهناك بعض الهنود ردوا الفلسفة الحرة التي سادت العصر الفكتوري، وتتبعوا بحماس سير الحركات القومية في الدول الغربية، ودرسوا استقلال الولايات المتحدة، ومنح المستعمرات البريطانية الكبرى حكومات نيابية، وراقبوا ضغط الحركة الايرلندية، واحرازها الحكم الذاتي، ورأى هذا الفريق من الهنود ان ما نجح في الأقسام الأخرى من الإمبراطورية البريطانية لا بد ان يكون ناجحاً لشعوب الهند.

فكانوا يتشوقون إلى تحقيق استقلال الهند، وان تصبح مستعمرة بريطانية تتمتع باستقلال ذاتي، مثل كندا واستراليا، وان تتوفر لها مجالس نيابية ديمقراطية، وان تحتل مكانتها بين أمم العالم العصرية بتزودها من الثقافة الغربية، ونشر التعليم بين أهلها، ويحاول هؤلاء الاسراع في نيل هذا الاستقلال باستخدام الضغط السياسي في نطاق الحدود الدستورية، ومن أبرزهم جوخال (١٨٦٦-١٩١٥) وهو من رواد هذه المدرسة.

أما الفريق الآخر فلا يهتم كثيراً بالغرب وانجازاته، ويرى ان كل شيء في الحياة الهندية يوجد في أسفار الفيدا، وهو يؤمن بالهند كأمة، ولكنه لا يؤمن بها كديمقراطية برلمانية، وظهرت جمعية أريا التي تهدف إلى إحياء الروح الهندية القديمة، وكانت هذه أيضاً وجهة نظر بال غنغدار تيلاك (١٨٥٦-١٩٢٠) الذي نظم المقاومة

العنيفة للحكم البريطاني في دكا، وكان من سمات هذا القومي المحافظ والثوري الخطيب انه يقاوم الروح العصرية التي تمثلت في قانون عام ١٨٩٠ لتحديد سن أزواج البنات والبنين؛ لإزالة هذا الشر الذي يعد بوجه عام أسوأ ما يلوث النظام الاجتماعي في الهند، وأبدى رجال الإدارة البريطانية في الهند مقاومة للآراء القومية الجديدة، ولكن يبدو أن رياح المقاومة الثورية لم تشمل جميع الهنود، خاصة وهم يعيشون في ظل الفقر والحاجات الأساسية للحياة، ولهذا لم يهتم الموظفون البريطانيون بأعمال المؤتمر الهندي الذي تأسس عام ١٨٨٥ على انه يخلق حركة قومية، أو يهتموا بنقد الصحافة الوطنية، ورغم هذا فقد نفذت الإدارة البريطانية في الهند الخطط والمشروعات التي وضعتها الوزارات البريطانية والوزراء والحكام العامون البريطانيون من أصحاب المبادئ الحرة لإرضاء الساسة الهنود، المجالس البلدية التي انشأها اللورد ديبون عام ١٨٨٣، والمجالس التشريعية الاستشارية التي ابتدعها اللورد مورلي واللورد منتو عام ١٩٠٩، والحكم الثنائي القائم على مشروع منتاجو تشامسفورد عام ١٩١٧ الذي انتقلت فيه الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والحكومة المحلية إلى وزارات هندية مسؤولة أمام مجالس تشريعية منتخبة، في حين بقي الأمن والنظام في أيدي البريطانيين، وهذه المنح من الحرية السياسية قد غدت محط اعتقاد ان السياسة البريطانية في الهند لا بد ان تصطبغ بالروح الوطنية الهندية، كإقرار البرلمان الهندي في دلهي بتعرفة كمركية هندية تحدّ من واردات البضائع البريطانية لفائدة المنتجين الهنود(٥٠).

ثالثاً: الاتحاد الهندي

تم عام ١٩١٧ اقرار نظام الحكم الثنائي، وعُدَّ منحة كبيرة للهنود، لكنه فشل في تحقيق جميع طموحاتهم، وأصبح الهدف الذي يتطلع لتحقيقه الزعماء السياسيون في الهند وبريطانيا هو إنشاء اتحاد يضم جميع المقاطعات الهندية، بما فيها المقاطعات التي يحكمها الأمراء الوطنيون والتي تتمتع بالحكم الذاتي، وقد قبلت بريطانيا ان تسير بسرعة في هذا الطريق على أساس ان كل شكل من الأشكال في نظام الحكم ينبغي ان يرتكز على الاساس، وهو موافقة الشعب، وان عمل الزعامة السياسية الرشيدة وواجبها

هو تفادي قيام الثورات بإدخال الإصلاحات المطلوبة.

وتبدو سمات الشرق الهندي تختلف عن الغرب البريطاني، ففي الهند يتم الاهتمام بالزهد والإيثار والبساطة والتواضع على أساس الجدارة والأهلية بين السكان، وتحصيل العلم والمعرفة تعلو على أي نشاط آخر، والقديس الزاهد أرفع مكانة من السياسي المسرف في حياته، وتبرز صفات وأخلاقيات قد لا يفهمها الأوروبي في هذا المجتمع الشرقي البسيط.

فقد غادر اللورد كيرزون الهند من غير رضى الهنود رغم خدمته الطويلة في البلاد، أما الرجل الذي احتضنه الشعب الهندي فهو الوطني الزاهد والقائد اللامع الذي واجه الاستعمار البريطاني بعلم وذكاء، انه غاندي ذو السحر والجاذبية والوطنية الصادقة، وأصبح مثار إعجاب الجميع حتى الإنكليز بفضل حسن سياسته وتصرفاته، وخلق هذا الهندوسي النحيف المتاعب للحكام الإنكليز، وفي ظل العصيان المدني، صعب على الإنكليز فهمه وكان خصماً سافر العداء للروح الغربية العصرية، لكنه لا يحرم نفسه من الاستمتاع والفائدة من مبتكرات الغرب، وحيرت شخصيته الصعبة والقاسية والحكيمة والصبورة الساسة الإنكليز[٥١].

الفصل الخامس عشر

ملامح التقدم الصناعي والعلمي والأدبي في أوروبا في خلال القرن التاسع عشر

أولاً: نمو السكان

ارتفع عدد سكان العالم بشكل سريع ما بين (١٩٠٠-١٩١٤) أسرع مما كان بين (١٨٥٠-١٩٠٠)، وكانت أوروبا أقل زيادة مقارنة بآسيا وأمريكا اللاتينية باستثناء روسيا التي كان نصيبها وحدها ٣٤ مليون نسمة، واهتم المعاصرون بنسبة الولادات، وبرز انخفاض في كافة الدول الأوروبية باستثناء دول البلقان بما فيها روسيا، وكان أكثر وضوحاً في الدول الانكلوسكسونية فيما وراء البحار، وأخذت طريقة الاقتصاديين تتابع زيادة السكان مع ارتفاع مستوى المعيشة مستندين إلى سوء التغذية وفقدان الرعاية الصحية.

واهتمت القارة الأوروبية بمسألة هجرة الآسيويين إليها، واستطاعت ألمانيا ان تقف أمام المهاجرين من سكانها إلى آسيا، فإن بريطانيا العظمى وايرلندا ظلتا ترسلان إلى البلدان الانكلوسكسونية فيما وراء البحار أعداداً كبيرة من المهاجرين، الذين استوعبت كندا حوالي نصفهم، إلا أن اكبر نزوح للسكان أضاف إلى أوروبا ولادات جديدة، وقد توجه فقراء شبه الجزيرة الايبيرية وإيطاليا إلى الأرجنتين والبرازيل وكانوا حوالي ٣ ملايين شخص في السنوات (١٩٠١-١٩١٣)، وهاجر إيطاليون وسلاف ويهود إلى الولايات المتحدة، وكانوا حوالي ١٤ مليون ونصف المليون شخص من أصل ٢٠ مليون ونصف المليون مهاجر، واستقر بين (٦-٧) ملايين روسي في قفقاسيا وسيبيريا، وأصبحت فرنسا بلداً للمغتربين المحيطين بها، ووصل عدد الأجانب مليون نسمة، وقصد ألمانيا عدد من البولنديين، والولايات المتحدة عدد من المكسيكيين.

وقد نمت المدن نمواً كبيراً بين (١٨٩٠-١٩١٠)، من مدن تتجاوز سكانها ١٠٠ ألف نسمة من ١١٨ إلى ١٨٣ مدينة في أوروبا، ومن ٣٢ إلى ٤٨ في الولايات المتحدة، ثم توطد للنفوذ المدني في أواخر القرن التاسع عشر، وكان تعبيراً عن النشاط الصناعي والتجاري المتزايد في أوروبا.

ثانياً: النهضة الاقتصادية

بدءاً من عام ١٨٩٥ ظهرت حركة واسعة في الأسعار العالمية التي أخذت في الانخفاض منذ عام ١٨٧٣، ثم أخذت بالارتفاع، واستمرت حركة النهضة هذه بشكل

متواصل، وارتفعت نسبة الأسعار إلى ٩٥% في السنة ١٩٠٠، ثم ١١٢% عام ١٩١٤، وهذه الزيادة تبدو ذات أهمية مع الزيادة في حجم السلع المعروضة، مع أجور النقل الجوي، والبضائع الاستهلاكية، وارتفعت نسبة إنفاق العائلة العمالية بنسبة ١٠% في باريس، وتثبت الاحصاءات توسعَ النشاط الاقتصادي، فقد قُدر مجموع اصدارات الأوراق المالية المنقولة بـــ ١٩٧,٨٠٠ في الاعوام (١٩٠١-١٩١٠)، مقابل ١٠٠,٤٠٠ بين (١٨٩٠-١٨٩١)، وارتفع حجم رؤوس الأموال التي وظفها البريطانيون من ٤٢ إلى ١٠٠ مليار بين الاعوام (١٨٩٣-١٩١٤)، والفرنسيون من ٢٠-٦٠ ملياراً، والألمان من ٧ إلى ٤٤ ملياراً، وتضاعف حجم النقد الاجنبي في فرنسا بين (١٨٩٠-١٩١٢) إلى ٤٠ ملياراً بدلاً من ٢٠ ملياراً، وارتفع عدد الشركات المساهمة في معظم الدول الرأسمالية الكبرى، وقفز بين (١٩١٠-١٩١٤) من ٣٣٦٦ إلى ٩٤٣١ شركة في فرنسا، ومن ٢٩٧٣٠ إلى ٦٠٧٥٤ شركة في بريطانيا العظمى.

وارتفعت النسبة العامة للانتاج الصناعي من ١٠٠ في عام ١٨٩٩ إلى ١٧٥,٧ في عام ١٩١٤، واستخرج ٥١٢ مليون طن من الفحم الحجري عام ١٨٩٠، و١٣٤٠ في عام ١٩١٣، واستخرج ٩٨ مليون طن حديد في عام ١٨٩٠، و١٤٥ في عام ١٩١٣، وارتفع الانتاج الزراعي، وازداد استهلاك الحنطة بشكل متزايد، وبلغ عدد سكان ألمانيا في عام ١٩١٢ حوالي ٣٠% أكثر مما كان عليه في عام ١٨٩٠، وبلغت نسبة ارتفاع انتاج الحبوب ٨٠%، وارتفع استهلاك الأوروبيين إلى مليون ونصف المليون طن من السكر بين (١٨٩٨-١٩٠٠)، ثم ٦ ملايين عام ١٩١٣. وتضاعفت قيمة التجارة الدولية ٥٢ ملياراً عام ١٨٧٠، و١٠٤ مليار في علم ١٩١٠، و٢٠٣ مليار في عام ١٩١٣، وارتفع تصدير المصنوعات للفرد الواحد من ٥٢ فرنكاً إلى ١٠٥ فرنك في فرنسا، ومن ٥٣ إلى ١٢٥ في ألمانيا عام ١٨٩٠ وعام ١٩١٣.

وكانت النتيجة إثراء الدخل القومي في أوروبا، فقد وصل في فرنسا إلى ٣٦ ملياراً عام ١٩١٣، مقابل ٢٧ ملياراً عام (١٨٩٠-١٨٩٩)، و٦٠٠ في بريطانيا مقابل ٤٠٠، و٥٠ في ألمانيا مقابل ١٧، وتحقق النجاح في معظم الدول الأوروبية، مثل إيطاليا وألمانيا والنمسا وروسيا، وتحققت انطلاقة دول العالم الجديد في كندا والمكسيك

والبرازيل والأرجنتين، وحتى آسيا والشرق الأقصى.

وتعود أسباب النهضة الاقتصادية إلى زيادة عدد السكان، وتزايد الطلب والانتاج والمبادلات، ونمو القدرة الشرائية للسكان وارتفاع الأجور، وتدني الأرباح الرأسمالية والإفراط في المنافسة، مع إعادة تنظيم المؤسسات، الأمر الذي ساعد على انخفاض الأسعار وإصلاح الأسواق وتزايد توظيف الأرباح والأموال.

وارتفعت كميات تدفق المعدن الثمين، وازداد تداول النقد في أفريقيا وأستراليا وأمريكا اللاتينية، وليس في أوروبا فحسب، وبلغت الكميات المتداولة بين (١٨٨٥-١٩٠٤) أربعة أضعاف ما كانت عليه، وتعاملت الولايات المتحدة والنمسا وروسيا والهند واليابان بعملة واحدة، وفرضت قاعدة الذهب نفسها، واتساع التعامل بالدين، وأسعار الأوراق النقدية.

واعتمد بعضهم على نظام الحماية، وإيقاف انخفاض الأسعار والأرباح بسبب الحروب الاستعمارية في أفريقيا وفي الشرق الأقصى، فزعزعت الثروات، وقللت المواد المستهلكة، وارتفعت الأسعار، وحاجة القوات المسلحة في ميادين المعارك للمواد والخامات ساهمت في هذا الأمر[٥٢].

ثالثاً: التقدم العلمي

ازداد التقدم العلمي مع تطور حجم الإنتاج في استخراج الفحم الحجري في عام ١٩١٤، ووفر ٨٧% من الطاقة، و٩٠% من الخشب المتفحم، ولم يوفر من الغاز والنفط سوى ٧%، والقوى المائية ٣%، وسيّر ٨٩% من السفن بالفحم الحجري، و٨% بالأشرعة، و٣% في النفط.

وولّدت الكهرباء لتفتح آفاقاً جديدة، ومنذ عام ١٨٦٩ حصل (غرام) على براءة اختراع مولد كهربائي ذي تيار متصل، ونقل الطاقة للمرة الأولى تم على يد مارسيل دبرية في معرض ميونيخ، وتم تحويل الطاقة المائية الآلية إلى طاقة كهربائية، ولعبت الدفعة المائية في مصنع انتاج الكهرباء بواسطة الماء الدوار ما لعبته الدفعة البخارية في مصنع انتاج الطاقة الحرارية، بينما صمم فورنيرون منذ عام ١٨٢٧ الدفعة الثانية التي بلغ إنتاجها ٧٠%، ثم جاءت بعدها دفعة عام ١٨٨٤ بفضل السويدي دي لافال

والإنكليزي بارسونز، وكانت الدفعة هذه أقوى وأسرع إلى حد بعيد، وأعطيا كلاهما انتاجاً مرتفعاً بلغ ٩٠%.

وبدأ عصر الكهرباء مع عهد المحرك الجديد، والذي كان أكثر تقدماً من الآلة البخارية، ثم تبعه نقل الطاقة الكهربائية، وتحويل التيار الذي حققه غولار، وازدادت الطاقة المنقولة ١٠٠ ضعف، ولكن لم تستطع النقل لمسافات بعيدة، وتمكن عام ١٨٩١ فرانكفورت من النقل بواسطة مولد التيار الكهربائي التناوبي ومن استخدام ١٥ ألف فولت المنتجة لمسافة ١٤٠ كم، وأقيمت مصانع الطاقة الحرارية قرب الجبال أو الشلالات، وتم استخدام مياه المنحدرات القوية والشلالات الطبيعية في توليد الطاقة الكهربائية، ثم أنشأوا الشلالات بواسطة السدود الاصطناعية.

وأوجدت الكهرباء – على نقيض المنجم – منظراً صناعياً جديداً بدون الغبار والدخان، مع انتاج باهر يصدر عن الماء ليولد الكهرباء، وانتشر هذا الإنجاز في سويسرا، وقطالونيا، وشمال إيطاليا، واسكندنافيا، وكندا، واليابان، ودفعت عام ١٩٠٠ أعمال الإنارة الكهربائية إلى تأسيس شركة مساهمة قوية تشرف إما على إنتاج التيار أو على تقديم المواد، ولكن الحقيقة أنه لم يتوفر التيار الكهربائي إلا لعدد قليل من الناس، وتوفر مصباح أديسون الذي استهلك في البدء ٤,٤ واط للشمعة الواحدة، ثم نصف واط بفضل استخدام التونغستين بدءاً من عام ١٩١٣، ولكنه لم يتقدم على مستوى الانتشار الأوسع.

واحتل المحرك الكهربائي مكاناً جيداً، واستلزم عناية كبيرة، وأدير بسهولة، وأعطى انتاجاً أكبر بنسبة ٨٠%، وسيّرت بالكهرباء الحافلة البخارية أو الحافلة التي تجرها الأحصنة منذ عام ١٨٩٧ في لندن ومعظم المدن الهامة من بعدها، ثم انتقلت وسيلة النقل هذه إلى المدن أخرى، والعواصم الكبرى، وبنيت خطوط على الأرض أو تحتها، مثل خط المترو في باريس على سبيل المثال، وإذا كان السلك لم يستطع نقل القوة المحركة إلى مسافات بعيدة، فإنه حمل الرسائل والأصوات عبر التلغراف والهاتف، واخترع كازلسي التلغراف، ووضع جهاز بلين لنقال الرسوم في الصحف والاعلانات، وكوسيلة أمنية للشرطة فضلاً عن كونها إعلامية.

وكان لاختراع التلغراف اللاسلكي أثره الإيجابي الأكثر بين الاختراعات؛ لانه جعل الكهرباء تبث عبر الفضاء أصواتاً واضحة سهلة الإدراك دون خطوط ناقلة، وجاء هذا الاختراع بعد سلسلة تجارب ومحاولات، وتوصل (هرتز) في عام ١٨٨٦ إلى كشف موجات بواسطة عازل، والتقاطها في رنانة لا تتصل بأي سلك، ثم استطاع ادوار برانلي وأوليفر لودج ان يستخدما الموجة الهرتزية، وابتكرا في وقت واحد في عام ١٨٩٠ كاشفاً أفضل هو (الملحم) البرادي، و(بوبوف) الذي اخترع الهوائي اللاقط و(ماركوني) الذي عاد إليه فضل الرسائل البرقية الأولى من إنكلترا إلى فرنسا في عام ١٨٩٩، وتوفق لودج منذ عام ١٨٩٤ في تحقيق نقل حتى مسافة ٣٠ متراً، واكتُشف بعد ذلك المصباح الإلكتروني، مصباح فلمنغ ذو القطبين الكهربائيين، ومصباح لي دي فورست ذو الأقطاب الثلاثة، اللذان يتيحان للموجات نقل الرسائل إلى أماكن بعيدة.

والانجاز الأخر كان استخدام الكيمياء خلال القرن التاسع عشر، وأخذت الصناعة تستثمر الكيمياء استثماراً واسعاً بين (١٨٨٠-١٩٠٠)، وقد اهتم الرأسماليون والتقنيون بالمواد العضوية والكربون والهيدروجين والأوكسجين والأزوت، وحققوا غاز الإضاءة والفحم المعدني المقطر، ثم أُنشئت تجهيزات ضخمة أعطت المزيد من المنتجات، كالقار بأنواعه والملونات والعطور والأسمدة والمتفجرات، فقد انتجت ألمانيا بفضل منطقة الرور في عام ١٩١٠ حوالي ٣٠٠ مليون كغم من سلفات النشادر مقابل ٦٥ مليون في عام ١٨٩٠، ومن القار استخرجت بعض الزيوت الصالحة للتدفئة والمحركات والحمض الفينول المستعمل في إعداد حمض البكريك.

وكان التحليل بالمجرى الكهربائي قد سهّل إلى حد بعيد انتاج ملح القلي والكلور والمنتجات الأزوتية، وانتُجت بعد ذلك المواد الكلورية المزيلة للألوان، ومحاليل لتبييض الأقمشة، ومعجون الورق وتطهير مياه المجاري، ووُفّرت وسيلة لاستخدام الأدوات الفولاذية، والنيكل الذي جعل الصفائح المعدنية أكثر صلابة، ويصونها من الصدأ، والذي عرف بفعل قابليته للتصفيح وخفته ومتانته، وتم استخراج المنغنيز والقصدير والفضة.

واستخدمت الكيمياء الصناعية، وصناعة تنقية المعادن في الفرن الكهربائي،

وبواسطة النيكل والكروم تم إيجاد معادن جديدة، واستُخدم الفولاذ بصناعة السيارات، وأحدث الفرد ويلم ثورة في عام ١٩٠٩ في الدورمين المركب من الألمنيوم والنحاس وكميات خاصة من المغنيزيوم والسيليسيوم، ثم وضع هنري له شاتلييه في عام ١٩١٣ وصفة لتغيير تركيب المعدن بمزجه بمادة أخرى تحت تأثير الحرارة، وانتشر لحام المعادن، وهو لحام كهربائي بواسطة الاسيتيلين المستخرج من كربور الكالسيوم الذي ينتجه الفرن الكهربائي.

وفي مجال المنسوجات فقد عبّر ريومور عن ان الحرير الاصطناعي سيُكتشف، وعرض شاردونيه في علم ١٨٨٩ أول طريقة صناعية من سلولوز القطن، واضاف إليه كروس وبيفان وبيدل لب الأخشاب، وتريمري وأوربان تحليل السلولوز في ماء مغلي يحتوي على بعض الأمونيك والنحاس، وأسسوا في عام ١٨٩٩ مصانع غلانزمستوف، وأُنتج في عام ١٩٠٠ حوالي ١٠٠٠ طن نصفها في فرنسا، و ١١٠٠ في عام ١٩١٣، وصارت ألمانيا على رأس الصناعة.

وتم التفكير بانتاج المطاط التركيبي، وقام ساباتييه وسندريم بمزج الاستيلين بالهيدروجين بوجود النيكل، وأعطى سائلاً يشبه البترول المكرر، وقد تقدمت تقنية المطاط والبترول على عكس الصمغ العجيني العازل، وأمكن استخدام المطاط المرن في صناعة الأنابيب والسيور والأحذية بعد عرضه على عمليات مختلفة من الكبرتة لتغيّر طبيعته، وبرز لختراع المطاط لعجلة الدراجة في الآلات المتنقلة من مكان إلى آخر، وأثبت ميشلين ذلك في عام ١٨٩١ في سباق فرنسي، وأصبح للمطاط دور كبير في ظهور صناعة السيارات، ففي عام ١٨٩٥ صنع بوجو سيارة البرق، وارتبط المطاط بالعجلات والسيارات، وازدهرت زراعة أشجار المطاط ليست البرية فحسب، بل وغير البرية أيضاً.

أما التصوير الشمسي فكان نقطة انطلاق لفن جديد هو السينما، وبدأ عام ١٨٧١ ماروكس يستعمل جيلاتينو – برومور الفضة، ثم اكتشف الأخوان (هيات) السلولوبيد، وهو جسم صلب وشفاف قابل للاحتراق ومقاومة الطبيعة، واثبت أهليته في صناعة ورق التصوير، ولم يبق إلا اكتشاف جهاز يتيح بواسطة التصوير تحقيق

تركيب مراحل الحركة، ومن ثم إيهام الناظر برؤية الصورة متحركة.

واستفاد الأخوان أوغست ولويس لوميير من تجارب سابقة أخرى طويلة، وتمكنا في عام ١٨٩٥ من تحقيق أول عرض سنيمائي أمام الناس، وجهز جورج ميلييس أول ستوديو، ونجح في توافق الحاكي والسينما، وتولدت صناعة جديدة قامت على تعاون الكيمياء والآلية.

لم يتوقف القرن التاسع عشر عن مواصلة تحسين الآلة البخارية، وبقيت الحاجة إلى اختراع محرك يمكن تسييره إما بواسطة وقود سائل أو خلط الهواء والغاز، ما دامت الكهرباء لم تحل محل الفحم الحجري للنقل البعيد، وأعطت الصيغة الأولى محرك يُدخل السائل بواسطة أسطوانة، حيث يولد الضغط القوي الاشتعال، ويتيح استخدام الزيوت الثقيلة المعدنية، وزيت الغاز والمازوت، وظل الانتظار إلى عام ١٨٩٣ لمشاهدة أول نموذج ديزل يستخدم في الغواصة والسفينة، وفي عام ١٩١٢ تمّ تسيير إحدى القاطرات.

في عام ١٨٨٣ عمل الكوت دي ديون وبوتون على وضع سيارة بخارية تسير على الطرقات، وبعد سنتين سارت السيارات بالبنزين المكرر دون ان تتجاوز ٢٠ كم في الساعة، وظهرت نماذج أخرى اقتبست أشكالها من العربات التي تجر الجياد، ثم تحقق تقدم حاسم عام ١٨٩١، فابتكر فرنان فورست المحرك الرباعي الأسطوانات، ثم بعد عدة تعديلات وإضافات ظهرت الدراجة البخارية بفضل دايملر الذي سيّر الدراجة العادية بمحرك غازي، وبعد عام ١٩٠٠ تحسن هيكل السيارة وتوازنها ومحركها وأجهزة نقل الحركة فيها، واتضح شكلها الخارجي المميز، وبلغ عدد السيارات مليونين ونصف تقريباً في الولايات المتحدة مع إنشاء شبكة طرقات سريعة، وغطيت طرقات المدن الأوروبية القديمة بالقار لمنع الغبار وسهولة النقل والحركة.

وتطورت صناعة المناطيد مع ازدياد لاكتشاف الجو وروح المغامرة والجرأة، وفي عام ١٨٧٤ ارتفعت المناطيد إلى علو ٨٧٠٠م، وارتفعت عام ١٩٠١ إلى أكثر من ١٠ آلاف متر في الجو، وقد فكر ديبوي دي لوم وجيفار بالدفع الآلي إلى الأمام بواسطة المروحة والبخار، وأحكم دينار وكربس جهازا يسير بالكهرباء، فكان

حدثاً مهماً، ولمس عام ١٨٩٦ نيلين معامل انتاج السفن الجوية الضخمة.

ووصلت التقنيات الحربية إلى تطورات كبيرة مع عصر الفولاذ، ودوّر القطار الحديدي وخطوطه الفولانية في نقل القوى المحاربة مع أسلحتها وعتادها، وزادت قوة الفولاذ من قوة الأسلحة والدروع، والمدفعية والسفن المدرعة، وسيطرت مصانع الأسلحة الكبرى على صناعة استخراج وتنقية المعادن بفضل الحروب التي نشبت بين (١٨٥٠-١٨٧١)، وزاد ذلك من روابط الحكومة من القيادة العسكرية مع تطور تقنية الصناعة، وتحسنت البندقية المزودة بحشو بارود لا ينبعث منه الدخان من طراز لبل وموزر.

وظهر المدفع الذاتي الحركة السريع الإطلاق، وهو المدفع الرشاش، وزاد المدفع من دقة الرمي وقابلية الحركة، وبلغت سرعة القذائف المطلقة ٥٠٠ متر في الثانية، ووزن القذيفة في المدفعية طن.

واهتم المخترعون أيضاً بالقوة البحرية، وبنيت السفينة المدرعة ذات الأبراج التي سمكها من الفولاذ حتى ٥٠ سم، وتجاوز طولها عام ١٨٩٠ حوالي ١٠٠م، واتسعت لحمولة ١٠-١٥ ألف برميل، و٨٠٠-٩٠٠ طن وقود، وسارت بسرعة ١٥-١٧ عقدة، وتساندها الطرادات المحمية التي هي أكثر سرعة وأقل قوة، وواجهت الألغام البحرية وقذائف السفن الأخرى.

وتعاظم شأن الغواصة المجهزة والمحكمة بأجهزة كهربائية، وفي عام ١٨٩٩ ابتكر لسويوف وتارفال غواصة بهيكلين رُتبت بينهما أثقال بغية إتاحة التغويص والعودة إلى سطح الماء، وسارت بواسطة آلة بخارية، وأدارت أثناء الغوص محركاً كهربائياً، ثم اعتمدت محرك الديزل، وكانت قادرة على القيام بعمليات الاستكشاف وزرع الألغام، ورمي الألغام، وبُدلت السياسة الاستراتيجية للحرب البحرية.

وفي عام ١٩٠٥ وتحت تأثير الأميرال فيشر أنزلت بريطانيا العظمى إلى البحر الدردنوت السفينة الجديدة المدرعة الكبرى بحمولة ١٨ ألف برميل، ومسلحة بـــ١٠ مدافع من عيار ٣٠٥ مليمتر، و٢٤ مدفعاً من عيار ٧٦، وأمر فيشرا باستبدال الفحم بالمازوت، وزال الدخان بوقود جديد، وكان من الحرب العالمية الأولى ان توسّعَ استعمال الوقود الجديد، والآلات التي تسير بالمحركات بدلاً من الانفجار والاحتراق الداخلي(٥٣).

رابعاً: النهضة الأدبية والثقافية

أتاحت التطورات العلمية والتقنية والصناعية سرعة انتشار الثقافة والكتاب والصحيفة والقصص الشعبية، وخاصة الصحف التي انتشرت في كل مكان، ووفرت المعلومات للرأي العام، وقامت الاكشاك في الساحات العامة ببيع هذه الصحف، حيث بيعت كميات كبيرة من المطبوعات الزهيدة، وهبطت نسبة الأمية في فرنسا من ١٤% إلى ٤% بين (١٨٨٠-١٩٠٠)، والى ٢% في عام ١٩١٤، وتزايد عدد الطلاب في الجامعات القديمة والجديدة، وانتشر التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي بسرعة، وصدر في إنكلترا عام ١٩٠٢ قانون التربية بأن تقوم الجمعيات التمثيلية بتأمين نفقات التعليم دون إلغاء المعاهد الخاصة، وتسهيل الانتقال من المدارس الابتدائية إلى المدارس الثانوية، وارتسمت حركة جديدة استهدفت تجديد الأساليب التربوية، وسيكولوجية الطفل وفوائد المتعلم مع كل عمر وفئة، بهذا نادى جون ديواي وكرشنستايز وألفرد بينه وماريا مونتسيوري وديكرولي.

وظهرت الكشافة - ومؤسسها أحد ضباط الجيش البريطاني (بادن باول) - لإنماء روح النشاط لدى الفتيان عن طريق اللعب والانضباط بحرية، وأصبحت الكشافة مجتمع فتيان يخضعون لقانون أدبي، ورُبطت سلامة الجسم بسلامة العقل، ووفرت الرياضة الراحة والصحة للعمال ورجال الفكر، واحتلت المكانة الأولى في النشاطات الاجتماعية، وانتشرت ألعاب الملاكمة والمصارعة وسائقي الدرجات والجمعيات الرياضية في العالم، وفي فرنسا كرس بييردي كوبرتين نشاطاته، وأطلق فكرة إعادة الألعاب الأولمبية التي بعثت عام ١٨٩٦ في أثينا، وشاركت فيها ثلاثة عشر دولة، ودخلت المباراة العصرية في التاريخ، بحيث بعثت أولمبياً على الصعيد العالمي.

أما الآداب والفنون الجملية، فقد ظهرت بين (١٨٨٠-١٨٩٠) حركة القرن (الحركة العرقوبية)، التي أدت إلى انحطاط الواقعية والطبيعية في فرنسا نهائياً، وازدهرت في أوروبا وأمريكا القصة والشعر، وتعددت المدارس في كل مكان وتنوعت أساليب التعبير مع فورة الأفكار وتزايد الكتاب والقراء، وكان الجيل الجديد أكثر تفكيراً بمصير البشرية والفكر العالمي، والدفع نحو التحليل والبحث عن الوعي الغامض، ووُصِفَ البؤس الاجتماعي بعنف، وجُعل موضوعاً جذاباً ومشوقاً.

وبعد عام ١٩٠٠ انتعشت الرمزية في أوروبا الشرقية سواء في روسيا، أو

جوارها، مع ضعف واضح في الغرب، ونظم بعض الشعراء المبدعين شعراً طليقاً، مثل ابولينير وبيتس وجامس وهولز ودهمل وجورج وفردونغ، وطلع الإيطالي مارينتي بمدرسة (المستقبل) في عام ١٩٠٩، وامس أونغارتي مدرسة (الحطامية)، وتأثر كلاهما بكروتشي الفيلسوف الإيطالي والمؤرخ المبدع، مع دلائل مدرسة استقبالية في روسيا، ولوحظت في إسبانيا حركة عام ١٨٩٨ طالبت بفحص الضمير بعد الهزيمة في كوبا والفلبين، وظهرت المدرسة الرومنطيقية في ألمانيا، وتعبيرات هوبتمن وسودرمن وباهر وهوفمنستاهل وشنيتزلر في النمسا، وتدفقت الانطباعية الذاتية، ثم عام ١٩١٢ التعبيرية لم تهتم إلا بجوهر الأشياء، وسيطرت الغنائية على هولندا منذ عام ١٨٨٠، واعتنقها مشاهير الشعر الاسكندنافي.

اما المسرح فنُقلت إليه الرمزية، ثم نحو الصوفية، وانتُجت لإرضاء للناس مسرحيات للنظريات والمآسي الاجتماعية أو السيكولوجية، والمؤلفات التي تؤكد على التحليل العاطفي والانهزام من الواقع بالنكتة والسخرية والتهكم، وانتقلت القصة إلى المسرح على يد كورتلين وتريستان برنار واوسكار وأيلد وبرنارنشو، وتوفر للمسرح وسائل جديدة، مع تقنيات الاضاءة في التمثيل، وجودة الاداء، مع ظهور المسرح المدرسي والمسرح الصغير والمسرح للفني، وكان النجاح في التمثيليات الكلاسيكية والرومنطيقية بفضل ممثلين مشهورين، وأمسى الرقص الكلاسيكي ايقاعياً أو حراً، وتوصلت مدرسة الرقص الرمزي الروسي إلى رقص الذكور أيضاً، وهو ظاهرة جديدة في النمط الشرقي.

للثورة الموسيقية هي الأخرى تأثرت بالتحولات الجديدة، وأسست المدرسة الواقعية الإيطالية للأدب والموسيقى مع الموسيقى للغنائية، وفي النمسا نرى التمثيليات الغنائية بفعل الملحن والمغني المؤثر في النفس، وباللهجات الشعبية في الغالب، وبالروح الكلاسيكية والرومنطيقية الجديدة.

ثم أطلقت الثورة الديبوسية، واستوحى كلودديبوسي من فرلين وبودلير، ووضع في عام ١٨٩٢ (مدخل إلى ظهيرة لأحد آلهة الحقول)، وأوثق الربط بين الغناء والكلام، وفصل بين أنواع الآلات الموسيقية المختلفة، وبموجب المدخل هذا أصبح الخط وراء اللون، واللحن ثم التضحية به على توافق الأصوات، وملكت العاطفة نفسها خجلاً، ولطلت الديبوسية في فرنسا على يد رافيل وروسيل وفلورلن شميث على الرغم من أهم تخطوها،

وصبغت في إسبانيا بصبغة خاصة، ولنتجت الذوق الرقيق الخاص. أما الواقع فهو ان الانطباعية المتميزة بتوافقاتها الخاصة لم تلبث ان استنفدت تأثيرها، وجرى لون جديد، مثل مدرسة (المغنيين) شتراوس ونندي وسكريا بين وبيلابرتوك ولريك ساتي وارنولد شونبرغ، وبدأت في إنكلترا، حيث تأسس في عام ١٩٠٩ تحالف موسيقي، وبرزت مواهب سترافنسكي ومؤلفاته (الطير الناري) و(بروشكا) و(مسح الربيع).

وكان الفن الجديد جامحاً لم يستطيع الخلاص من واقعه تحالف بين البربري والبدائي، ووضع سترافنسكي موسيقى الجاز (تقليد الفلولكلور)، وموسيقى الجاز هي إلى حد ما لنتقام الزنوج في أمريكا، وألحانها روحية ودينية، وانغامها صارخة.

واعتمد الرسم في نجاحاته على الإعلان والبطاقة البريدية المصورة والصحيفة، وتفوق الرسامون في الهزل والنكتة، مثل كين وهاين وجبسون وموشا وكاران داش وفورين وبليت وستنلن، وتابع التصوير سيره بحزم في طريق الاستقلالية وكأنها طريق الخلاص، وكان نفوذ الانطباعية كبيراً، ولنتشر في اوروبا والمصدر لوحي ظاهر في ألمانيا لغون أوهد وكورنت، وفي النمسا لكلمت، وفي السويد لزورن، ثم روسيا والمجر بفضل باستيان له باج.

وجاءت الانطباعية الجديدة التي افرغت مجهودها في التعبير عن الضوء والنور، ولجأت لطريقة للتجزئة التي اعتمدها سورا وكروس وسينياك، وظهر ديرين وماتيس وروو وغيرهم، وتجمعهم حالة العداء للانطباعية، وفي إيطاليا لرادت (مدرسة المستقبل) الثورة، حين أرادت التعبير عن ارتعاش السرعة العصرية، واعتمدت التعبيرية التبسيط إلى حد التصوير الهزلي، وظهرت المدرسة الألمانية المعروفة بـــ(الجسر) التي دانت بالكثير لسيزان واللنوريجي مونيخ الذي أحيا (الفن الفتي).

والجدير بالذكر ان سيزان وسورا وغوغان قد اعتمدوا على الرسم الايجازي، فقد اتجهوا بالرسم نحو التكعيبية، فالتكعيبية مطلقة، أصلية وقاطعة، واكثر إقفالاً من أي وقت مضى، وقد ابتعد عنها الكثيرون، وتشابكت المكعبات والمسطحات والزوايا الناتئة، فبيكاسو جاء إلى باريس في عام ١٩٠٠ وخلق لنفسه عالماً أصبح صورة هندسية بالتجريد. وكانت غاية التكعيبية لكتشاف جوهر الأشياء، فإنها قد مثلت في بعض الأوجه شاءت أم أبت، ومجهود تصوير نقشي بغية الاتفاق والخطوط الهندسية التي ظهرت ملامحها[٥٤].

الفصل السادس عشر

الاستعمار الأوروبي
والسياسة التوسعية

أولاً: الحركة القومية والاستعمار الأوروبي

بعد القضاء على السيطرة الإسبانية والبرتغالية على أمريكا، لم يبقَ سوى إمبراطورية واحدة في العالم هي الإمبراطورية البريطانية، فالممتلكات الهولندية مجموعة في جنوبي شرقي آسيا، ولم تستطع فرنسا سوى الوصول إلى مناطق من أفريقيا والهند الصينية، وتحددت حدود الولايات المتحدة الواسعة في أمريكا الشمالية.

لم تشكل المنازعات القومية حجر عثرة في سبيل التوسع الأوروبي، وإذا كانت الحروب الكبرى التي نشبت بين (١٧٩٢-١٨١٥) قد أعاقت مؤقتاً المجهود الاستعماري الفرنسي والهولندي، فإنها قد أدت من جهة ثانية إلى توحيد الوجود البريطاني خارج أوروبا، ثم ان الانتصار الألماني على فرنسا عام ١٨٧٠ وقيام المملكة الإيطالية قد ساعدا في ظهور التيار الاستعماري القوي، وتحويل البحر الأبيض المتوسط إلى حلبة منازعات، واسهمت السياسة الأمريكية في تحريك رغبات الدول الاستعمارية، وتقع فرنسا للانقضاض على أفريقيا، وروسيا على آسيا، ووقوف فرنسا وروسيا ضد بريطانيا، ثم محاولة ليوبولد الثاني ملك بلجيكا إيجاد موطئ قدم له في القارة الأفريقية، وأخيراً أعلنت ألمانيا بعد وقت طويل عن عدم رغبتها أو رضاها عن هذه السياسة الاستعمارية، وبدأت التفكير في ان يكون لها موقع على الخارطة الاستعمارية العالمية.

إلا ان المنافسة الاستعمارية صادفت صراعاً ورفضاً من بعض الجهات في أوروبا، ومنهم قادة الحركات الوطنية الذين تخوفوا من هذه السياسة التوسعية، وظهر هذا الصراع في مواجهة الشعب الجزائري للسياسة الفرنسية بعد احتلالها عام ١٨٣٠، والتكاليف الكبيرة التي دفعها الفرنسيون بشرياً ومادياً في هذه المواجهة، ثم مقاومة المحافظين والاعيان الحملة الفرنسية على المكسيك بعد ذلك، واتفاق أحزاب اليمين والراديكاليين في عهد الجمهورية الثالثة على طلب منع إرسال الجيوش الفرنسية إلى خارج أوروبا، وهكذا أعلن بسمارك في ألمانيا عام ١٨٨٢ قوله الشهير: (لن نعتمد سياسة استعمارية ما دمت مستشاراً)، وامتنع البلجيكيون عن مساعدة سياسة الملك ليوبولد الثاني الاستعمارية.

ووقفت القوى الاشتراكية موقفاً معادياً من السياسة الاستعمارية؛ لانها نظرت إليها نظرة وكأنها من إحدى طرق الرأسمالية التسلطية، لكن النفور بات يظهر في صفوف الرأسماليين الأحرار خاصة، وارتسم الاتجاه القومي في بريطانيا العظمى بين (١٨٤٠-١٨٦٠)، واستهدف المستعمرات بأن يكون لها حكماً ذاتياً، والتوقف عن كل توسع استعماري جديد، وقد أعلن روجرز أمين سر الدولة لشؤون المستعمرات بأن مصير المستعمرات الاستقلال، هذا مع التجاوز في الهند واستراليا ونيوزلندا وكندا، والسياسة التي اعتمدها كلادستون على أساس المنفعة التجارية واستثمار الثروات العالمية لا يبرر تملك الأراضي على أساس قومي، لكنه يستلزم منافسة تعتمد على أساس الباب المفتوح Open Door، وظهر رأي آخر يشير إلى إن ديمومة الاستعمار وسياسة الارستقراطية الرأسمالية في الحصول على الثروات والمواد الأولية هو الأهم بالنسبة لأوروبا، وخاصة بريطانيا واحتكارها السوق الرأسمالية، ثم ان التخلي عن المستعمرات له عواقب وخيمة.

اهتمت الحملات العسكرية في النصف الأول من القرن التاسع عشر بتنمية الاختصاصيين في الحرب والإدارة، وإعداد الجنود والموظفين المرسلين إلى الهند والجزائر، والاستفادة من خبراتهم في آسيا وأفريقيا ومناطق أخرى، وأمنت الإمبراطورية البريطانية استمرار الجهود التي بذلتها لندن من أجل توطيد نفوذها، وفي الوقت الذي كانت فيه شعوب تبحث عن استقلالها ووحدتها، نرى دولاً أخرى تبحث عن مستعمرات وأراضٍ جديدة، ورأت النور (عصبة فيكتوريا) و(عصبة الإمبراطورية) و(عصبة الإمبراطورية البريطانية)، وارتسم مثال جديد للسياسة الخارجية، وجرى تحول المغزى أو الهدف إلى فكرة إمبراطورية سيدة ومسيطرة على مناطق واسعة ومترامية الأطراف.

اسهمت الوطنية الرأسمالية في اتجاه التوسع الاستعماري، وطالب هؤلاء بإغناء البشر بإضافة المستعمرات والاسواق الناتية والأسواق الجديدة إلى وسائل إنتاجهم أو مقايضتهم، ثم ألحت الجمعيات الاستعمارية يساندها أصحاب السفن والصناعيون في إرغام المستشار الألماني بسمارك على دخول حلبة المنافسة

الاستعمارية، وبرزت كتابات غربية، مثل (بول لروا- بوليو) في كتابه (الاستعمار عند الشعوب المعاصرة)، وأكد ان الشعب الذي يستعمِر هو شعب يبني ركائز عظمته في المستقبل، وربط (فرّي) بين المصلحة والعظمة في فكرة الاستعمار، وان تأسيس المستعمرة يعني إيجاد السوق، والتفوق من جهة أخرى للأجناس العليا على الأجناس الدنيا، ولخص برنامج الرأسمالية الاستعمارية بقوله: "السياسة الاستعمارية وليدة السياسة الصناعية".

وبعد انهيار النظام التجاري القديم ظهرت شركات ومشاريع كبرى بعد عام ١٨١٥ تقوم على الاحتكار، ولم تزدهر خلال هذا العهد سوى الشركة الهولندية الجديدة التي تعاملت حتى عام ١٨٧٥ بتجارة رابحة في الشرق الأقصى، ولم تفقد شركة الهند الإنكليزية امتياز التجارة مع الصين، بل حتى امتياز الهند بقي مستودعاً للتاج، وحدد من صلاحياتها بعد ذلك، وما لبثت هذه المؤسسة ان انهارت بعد ثورة الجنود في عام ١٨٥٧.

كانت الفترة بين (١٨٥٠-١٨٧٠) أقل الفترات انتعاشاً للامتيازات، ومارست الشركات أعمالها في ظل الوصاية البريطانية والألمانية، واهتمت بالقارة الأفريقية، فأسس ليوبولد شركة لاستثمار حوض الكونغو، وتواجهت في أفريقيا الشمالية (الشركة البريطانية الأفريقية الشمالية) و(الشركة الألمانية لأفريقيا الشرقية) التي أسسها الدكتور بيترز، ثم أسس عدد من التجار الإنكليز (الشركة الأفريقية المتحدة) التي حملت اسم (الشركة الملكية النيجرية) بعد اتحادها مع شركة (التجار الأفريقيين في الشاطئ الذهبي).

ورغم حداثة هذه الشركات إلا أنها كانت نشطة في الجانب الاستعماري، وبعد ان تلاشت الشركة الملكية النيجيرية بعد (١٣) عاماً على تأسيسها دفعت لندن (٢٢) مليوناً للاستيلاء على نيجيريا ذات (٢٥) مليون نسمة، ومساحتها تبلغ ضعف مساحة فرنسا، وكانت هذه الشركة مدينة لضابطين بريطانيين، هما جورج توبمان غولدي واللورد ابردير اللذان وصلا إلى تشاد بعد اجتياز الحاجز في ساحل غينيا، وكانت قد وقعت أكثر من (٤٠٠) معاهدة مع زعماء القبائل المحليين، وحين أجبرت على التخلي

عن احتكارها أمام حملات التجار في الوطن الأم، لم تنتهِ، بل استمرت في استخدام موظفيها من ذوي الخبرة، وحصلت على حق إيفاء الرسوم في المناجم لمصلحتها طيلة (٩٩) عاماً، وأدت خدمة جليلة لبريطانيا في أفريقيا الغربية.

وكانت أشهر هذه الشركات التعاقدية هي (الشركة البريطانية لأفريقيا الجنوبية) التي اسسها سيسل رودس مؤسس (روديسيا) فيما بعد.

كان رودس ملك الماس والذهب، وأسس لانكلترا إمبراطورية جنوبية، وكان ابن رجل دين، وقصد الناتال للاستشفاء، فسمع نداء روسكين لاستثمار الأراضي، وأخذ يفكر في إخضاع المنطقة لنفوذ بلاده على اسس ليست حربية بل سلمية، ووضع الاستعمار والرأسمالية في خدمة (السلام البريطاني)، وسار في اتجاه البحث عن الماس في كمبرلي، واشترى امتيازات الاستثمار، واعتمد مثل روكفلر على التقنية والتجميع معاً، وقد ضمنت شركته (دي بيرز ميننغ) في عام ١٨٩٠ رقابة سوق الماس، ثم اتجه رودس إلى ذهب الترنسفال، واسس شركة (حقول الذهب في جنوبي أفريقيا)، التي أشرك فيها روتشليد.

وكان رودس تاجراً ومغامراً، ومولعاً بالحضارة الأوروبية التي يشكل البريطاني عنصراً أساساً لها، وتخيل إمبراطورية أفريقية تكون قاعدتها (الرأس)، وقمتها قناة السويس، حيث تمر طريق لندن – بومباي عبر البحر المتوسط الذي يصبح بحراً بريطانياً، ويجب إسهام البوير لتحقيق ذلك؛ لانه كان يحتقر الزنوج، وكان مشروعه يحتاج السرعة؛ لان الألمان والبرتغاليين ينحدرون باتجاه المنطقة الحارة الواقعة بين لمبوبو وزامبيز، وأعرض حكام الرأس عن تبني هذا المشروع، ولذلك تحول رودس بأنظاره نحو لندن، حيث اعتمد على صداقاته وعلاقاته في عالم الأعمال، وأسس الشركة البريطانية لأفريقيا الجنوبية، التي استلمت عام ١٨٨٩ صك التعاقد الذي خولها تنمية بيشوان لند والمناطق الواقعة أبعد إلى الشمال، وبنى معمل (فورت – سالسبوري) في الغابات وراء بلاد البوير على الطريق التي يسلكها البرتغاليون، وعندما أصبح رودس رئيس الوزراء الرأس أخرج البرتغاليين من المناطق المتنازع عليها، واشترى من شركة (البحيرات الأفريقية) منطقة شمالي الزامبيز، وسحق مقاومة

(الزولو)، وضمن له اعتبار البوير في الرأس، وفي عام ١٨٩٥ احتلت روديسيا مكانها على خارطة القارة الأفريقية، ولم يبقَ سوى جمهوريتي اورانج والترانسفال، وسوف يحققه بعد انتزاعه موافقة المسؤولين البريطانيين إلى ان توفي عام ١٩٠٢(٥٥).

كان الملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا ينتسب إلى أسرة مالكة عريقة، ويفتقر إلى المال، وكان شغوفاً باستكشاف العالم والتصميم على العمل من أجل نظام سياسي في مملكته نفسها، ولكنه تميز بمؤهلاته لأن يكون مؤسس إمبراطورية عظيمة، وكان يسعى للحصول على مستعمرات أفريقيّة، ولأن تصبح بلاده ضمن الدول الاستعمارية الأوروبية، وأراد الاستعداد لشراء الفلبين وجزر الكناري والرجنيل، إلى ان وقع اختياره على أفريقيا الوسطى، وفي سبيل الاستيلاء على البلاد، فكر بـــ(غوردون)، وتوجه إلى (برازا)، واستمال (ستانلي)، وفي سبيل الحصول على رؤوس الأموال طرق كل السبل، وتقدم شيئاً فشيئاً في تنفيذ مطالبه، وعرف كيف يبتعد عن الدول الاستعمارية القديمة التي كانت تطالب بحرية التجارة، إلى ان أناط مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ هذه الحرية بجمعية الكونغو الدولية التي انفرد بعد ذلك في تحويلها إلى دولة الكونغو المستقلة، ثم دفع المجلسين التمثيليين البلجيكيين إلى منحه حق رئاستها، وانصرف إلى توسيع حدود الدولة باتجاه البحيرات الكبرى في افريقيا الشمالية، إلا انه واجه صعوبات مالية حالت دون شروعه بالاستثمار، فأوصى بالكونغو لبلجيكا في عام ١٨٩٠، وحصل على قرض بقيمة ٢٥ مليوناً، وعلى إجازة باستيفاء رسوم الدخول.

ومن جهة ثانية لم يتقيد بأي تعهد، وجنّد اليد العاملة بالقوة، واحتفظ لنفسه بمكاسب أراضي التاج الواسعة، وسلم الأراضي الأخرى لشركات وزّع فيها الأرباح، وكان التهافت على جمع العاج والمطاط، ولم يُعِر أي اهتمام للرأي العام في بلده لكل هذه السياسات.

ولم يحظ مشروع الكونغو بمساندة الشعب البلجيكي، وحال تدخل القوات البريطانية في الرأس دون حراجة الوضع وتأزمه المحتمل، ودرجت الشركات الرأسمالية على رفع الراية مع فشل الدبلوماسية والقوة المسلحة، وارتبطت السياسة بالأعمال، ورغم فشل حملة المكسيك إلا ان النجاح تم في جولات أوروبية أخرى

فرنسية وبريطانية في تونس ومصر، وهما نموذجان لدولتين حريصتين على حقوقهما، وقادرتين على دعم مطالب رعاياهما، وقد سهّل غزو رؤوس الأموال الأوروبية من التدخل في المناطق الأفريقية، مستخدمة للقروض المالية التي قدمت لتونس ومصر مدخلاً لهذا الاستعمار السياسي والعسكري، وخضع الباي للحماية الفرنسية، واقيل الخديوي اسماعيل خلفه توفيق إلى القبول بوجود الجيش البريطاني، وكانت النتيجة فتح الأبواب للبلدين أمام النشاط الغربي الصناعي والتجاري تحت ستار الوصاية السياسية والإدارية والعسكرية.

وبرزت بعد سنوات قليلة وجوه كبيرة من المؤسسين والفنيين الاستعماريين والإداريين وموظفي الدائرة الاستعمارية، مثل جيمس فيتز وجيمس ستيفن، ومنذ عام ١٨١٣ اصبح هذا الرجل الرئيس الحقيقي للإمبراطورية بعد انحطاط النظام، واللورد كارنارفون الذي اندفع نحو الاتحاد، وفي فرنسا برز مديرو الوزارات من هيلودي سانت ابلار وغاستون جوزيف اللذين بقيا في مركزهما، وتعاقب الوزراء الواحد تلو الآخر، والمدير البلجيكي أميل بانتغ الذي كان يرى ان أفريقيا مدفونة في عزلتها والتي تخضع إلى أوروبا، ويريد ان يجعل منها حقلاً حراً لكافة النشاطات التجارية، ويشجع عقد المؤتمرات الدولية، ولكنه كان يصطدم برغبة الملك ليوبولد في الكسب والربح.

وقد خلّفت الحروب الاستعمارية سواء في إسبانيا أو روسيا أو فرنسا وبريطانيا لهم مطامحهم الشخصية والذين توسعوا في القفقاس وآسيا الوسطى وسيبيريا الشرقية، وأفريقيا والهند، ومن أمثلة هؤلاء نرى فيدبرب وبوجو وفاتكل الذي سيطر على السنغال، واسس داكار، وحارب النخاسة، وأدخل التلغراف الكهربائي، وتمسك بالمدرسة الفرنسية والتعليم الفرنسي، وتخرّج من المدرسة البريطانية في الهند رجال الإمبراطورية البريطانية الافريقية، مثل روبرت كورنواليس، وسار بحملة عام ١٨٦٧ على ملك الحبشة وأخضع بلاده، ومثله ولسلي الذي أخضع الزولو، وهزم الجيش المصري عام ١٨٨٢، ودخل القاهرة، ولكنه فشل في محاولة لخضاع السودان، ورروبرتس الذي كان يعمل في الهند والحبشة قبل ان يقود في علم ١٨٧٩ الحملة العسكرية على كابول، وأخرى على بورما عام ١٨٨٦، ثم استلم القوات العسكرية التي

ستتغلب على البوير، وكتشنر القائد البريطاني الذي انتصر على السودانيين، ثم في الترانسفال في جنوب أفريقيا[٥٦].

ثانياً: الحروب الاستعمارية

كان القرن التاسع عشر قرن الحروب الاستعمارية، ولم تنقضِ سنة واحدة منه دون ان تنشب حرب أو يقوم عمل عسكري في هذا البلد أو ذاك من العالم، واستلزمت كل هذه الاعمال مجهوداً حربياً وبحرياً، فالحملة على الجزائر حملت (٦٧٦) سفينة، تنقل حوالي (٢٠) ألف رجل، وكان الدور المنوط بالقوات البحرية لا يقل عن القوات البرية في هذه الأعمال الحربية الاستعمارية، وواجهت هذه الحملات صعوبات كبيرة، وتطلبت وقتاً طويلاً وخسائر في الرجال والعتاد، مع دور المناخ العائق في هذا العمل مثلما حصل في القسطنطينية والمكسيك ومدغشقر والتونكين من البرودة القاسية والرطوبة الحارة، وخاصة في أفريقيا بوجود المستنقعات والغابات الكثيفة والأنهار الطويلة، فقد استخدم ستانلي الكونغو وكتشنر النيل، ومارشان استخدم الكونغو الاسفل إلى النيل الأوسط عن طريق أوبانغي وآل مبومو.

ثم ان عدم معرفة السكان ولغاتهم وعاداتهم وتقاليدهم وطرق معيشتهم واسلوبهم الحربي في المقاومة أضاف صعوبات أخرى لم تقف أمامها التقنية الأوروبية والتفوق الحربي تسليحاً وأعداداً وعتاداً، وحاول الاستعماريون التكيف مع طبيعة البلاد وسكانها، واستخدموا تجنيد الفرق المساعِدة لتحقيق أهدافهم، وإيجاد لغة حوار وتفاهم مع السكان، ففي الهند جرب الإنكليز الاعتماد على (السيخ ول غورخا) للحفاظ على الأمن، وجند بوجو جماعة (الزواساد) والفرسان المغاربة؛ لاستخدامهم في الاراضي الفرنسية الخاضعة لهم في أفريقيا، وسيطر فيديرب على السنغال بواسطة (الرلولوف) وهم من القناصة، ولجأ لابرين إلى (شامبا) للحفاظ على الأمن في الصحراء الكبرى.

أُسندت السلطة مباشرة إلى أحد العسكريين، واختير موظفو الإدارة الاستعمارية من بين الموظفين الذين ينتسبون إلى ملاكات مدنية، وغالباً ما كان المستعمرون يقومون بالأعمال الحربية والإدارية في آن واحد، وحدثت نزاعات بين العسكريين والإداريين في هذا الشأن، وتصرفت كل دولة حسب مزاجها وظروفها،

وطرأ على النظام الفرنسي الاستعماري مثلاً بعض التغيرات لتتلاءم مع جهود الجمهورية الثالثة والسياسيين فيها.

اختارت بريطانيا العظمى في صفوف أرستقراطيتها موظفين نادرين تعلموا في إدارة المستعمرات المركزية، كي يجدوا في الإمبراطورية الواسعة الحلول للحاجات الطارئة دون إدخال تعديلات على الأسس التقليدية للسياسة الاستعمارية البريطانية، ولجاد ممثلو العائلات الكبيرة في الحقل الاستعماري، وخاصة في إدارة الهند، فتولى المركيز دي دالوزي الأعمال الحربية وفق تطور في التقنية، وبدأ اللورد كاننغ سلسلة نواب الملك التي ضمت شخصيات، مثل اللورد الجن، واللورد ليتون، واللورد ريبون وتم اختيار الحكام المعدّون لتمثيل الملك في المستعمرات ذات الحكم الذاتي، ومنهم اللورد كرومر حاكم مصر.

كانت الإمبراطورية البريطانية في طريقها إلى الانحسار من الحكم الذاتي للمستعمرات إلى الحماية والوصاية المباشرة خدمةً لأهداف الأوروبيين والرأسمالية الأوروبية، وساروا عليها في الهند، وحاول الهولنديون في جاوة أيضاً، وفكر الفرنسيون تطبيقها في الجزائر والسنغال، والروس في تركستان، وبررت الدول الاستعمارية تدخلها في عدة دول مثل فرنسا بدعم الباي في تونس مادياً، وبريطانيا في دخولها لمصر، ولدعم فرنسا في كمبوديا ضد تدخل جيرانهم الفيتناميين والبورميين، وقد جرت الأمور عادة حسب أهواء الدول المستعمرة نفسها.

إلا ان سياسة الضم كانت واجبة، فتصبح الدول المستعمِرة تحت سيطرتها مناطق مستعمَرة، وتبقي الإدارة الأوروبية على الزعماء المحليين في مراكزهم، وتجردهم من السلطة السياسية، وتخضعهم للرقابة المباشرة الشديدة، وقد تستبدلهم أحياناً بكفلاء عاديين تختارهم من البلد، وتدير مباشرة شؤون البلاد وفقاً لم تراه من مصلحة السكان عامة، واستخدم البريطانيون في الهند، حيث لم يكن نظام الحماية كافياً، ثم استخدم على نطاق أوسع في أفريقيا السوداء ومدغشقر خاصة.

وتسببت النزاعات الاستعمارية في حروب بين الدول الأوروبية، وقد سويت الخلافات في سياسة معاهدات بين زعماء هذه الدول عن طريق المفاوضات الدولية،

وتخلصت دول العالم الجديد من هذه المنافسة، من خلال مبدأ (مونرو) الذي توخى فيه الأمريكان إبعاد الساحة الأمريكية عن تنافس أوروبي أو عالمي، وانتهجت الولايات المتحدة طريقة الشراء للحصول على المناطق التي ما زال الأوروبيون يمتلكونها، وتم انتقال هام في السيادة في عام ١٨٦٧، حين تخلّت لها روسيا عن آلاسكا، ولكن الدانمارك باعت من بريطانيا غينا، وباعت إسبانيا من ألمانيا بالاوس وماريان وكارولين.

إلا ان مناطق الصدام كانت من الشرق إلى الغرب، من مضيق جبل طارق إلى المحيط الباسفيكي الغربي على ضفاف البحار والمضائق والخلجان، والانتقال بين أورآسيا وأفريقيا، ثم الأراضي الساحلية الجنوبية والجنوبية الشرقية من آسيا، وتعاونت فرنسا وإنكلترا فيها على إبعاد روسيا، واختلفتا أكثر من مرة، وتأزم في عام ١٨٧٠ الوضع بدخول إيطاليا إلى الساحة، وامتد التنافس الإنكليزي – الروسي إلى كافة أنحاء آسيا الوسطى، ولا سيما عند مشارف الهند، وكان الحدث الوحيد المهم لهذا التنافس في أوروبا هو قيام حرب القرم من أجل السيطرة على أكثر بقاع هذه المنطقة إثارة للنزاع في الشرق الأدنى، وخاصة الأراضي الخاضعة للدولة العثمانية والتي أبرزت قضية (المسألة الشرقية).

وقد سُوِّيت الخلافات بين دولة وأخرى، بفضل اتفاقات تلزم الطرفين، وباستثناء جزر قليلة في عام ١٨٨٧، فإن نظام الأملاك المشتركة لم يستمر ولم يدم لا في مصر ولا في غيرها، ثم استُخدم التحكيم أحياناً للفصل في النزاعات مثل نداء البابا اسكندر السادس، والفصل بين الأسبان والألمان حول جزر الكارولين، وانعقاد المؤتمر الدولي في برلين لكي تفَضّ المنازعات حول الاستيلاء على شواطئ أفريقيا، وكان بسمارك يعتقد انه سيلعب فيه الدور المهم الذي لعبه في مؤتمر عام ١٨٧٨ حول المسألة الشرقية، ثم حدث عام ١٨٧٨ مناقشات سرية حددت قضية حدود الدولة الكونغولية، ثم تجدد الصراع مرة أخرى، وكانت الدعوة إلى عقد مؤتمر الجزيرة في عام ١٩٠٦، وعلى كل حال كانت الدبلوماسية لها دور في رسم خارطة العالم من جديد على ضوء المصالح الاستعمارية دون ان يتعرض السلم الأوروبي للخطر.

أما في الجزر الاسكندنافية، فإن المؤسسات الاسكندنافية تتصل بنزوحات (الفيكنك)، وكان الاسكندنافيون بحّارة وصيادين وقنّاصة في المياه الشمالية، وتأثروا بسحر المياه الجلوبية من الجزر والأسواق التجارية، وأدار السويديون النشاطات الزراعية والصناعية، واضطر النرويجيون منذ عام ١٨١٥ إلى حصر توسعهم في الاستيلاء على سبزنبرغ، والمطالبة بجزر ومناطق، منها غرينلند، والدنماركيون نظروا إلى هذه الأراضي من المعادن والأسماك والمياه الوفيرة، فهناك تقوم حدود إمبراطوريتهم التي تضم ايسلندا وفاراوير، ثم إن ايسلندا كانت سائرة في طريق الاستقلال، تعرضت لمشاكل قاسية من المناخ والبراكين والأمراض، فتخلصت تدريجياً من الحالة السيئة هذه بالاهتمام بإحياء الزراعة وصيد الأسماك وإلغاء الاستعمار وإقامة حكم ذاتي حقيقي في عام ١٨٧٤.

أما الأسبان والبرتغاليون فقد عاشوا على ذكريات العصر الاستعماري الزاهر، ثم لم يبقَ لهم شيء سوى إمارات أو مقاطعات على أطراف إمبراطوريتهما التقليدية القديمة؛ فقد انهارت البرتغال كإمبراطورية سريعاً في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وانفصلت البرازيل عنها، واحتلت هولندا بعض جزر السوند، وتم التخلي عن شطر كبير من غينيا والغابون، وتلاشت الأسواق التي كانت لشبونة تحتفظ بها في الهند والانسولند أيضاً، وجرت محاولة إصلاحية بفتح المستعمرات للتجارة الخارجية، ونقل الممتلكات في المستعمرات على أيدي المهاجرين المستعمرين وإلغاء الرق، وحاولت البرتغال تحقيق الأمل في السيطرة على أفريقيا الجنوبية والوسطى، ولكن آمالها تحطمت في مؤتمر برلين، ثم وقّع كارلوس الأول معاهدة إذلال عام ١٨٩٠، ثم ان موزنبيق وانغولا انفقت عليها أكثر مما تحصل من مداخيل، وعمّ الرأي ان البرتغال سوف تسلم البلدين مقابل تعويض كبير.

اما إسبانيا فقد تعذر على أي حكومة إسبانية ان تفكر في مشروع خارجي حتى عام ١٨٥٠ بسبب الاضطرابات الداخلية، وحاول القائد (اودونل) بشكل شخصي الهجوم على سبته ومليلة في الساحل المغربي، وأمام طنجة وتطوان لم تدم طويلاً بسبب التدخل الإنكليزي، ثم جرت محاولة فاشلة في أمريكا اللاتينية، واشتركت بها

إسبانيا في حملة المكسيك، لكنها انسحبت منها مع انسحاب بريطانيا العظمى، وانزلت جيوش في (سان دومنغ)، ولكنّ الأهالي الثائرين طردوا الجيوش منها، وأرسلت أسطولاً إلى شاطئ الباسفيكي، واستولت على الجزر الغنية في بالغولنو، وثارت كوبا على السيطرة الإسبانية، وزادت حالة القلق في الفلبين وبورتوريكو بسبب إهمال الإدارة وتجاهلها، وكانت كارثة عام ١٨٩٨ حين احتل الإسبان ساحل ريودي أورو الصحراوي، بزعم أنهم يقومون بأول عمل من سلسلة أعمال في أفريقيا، وسيتيح لهم ذلك تعزيز موقفهم عند المطالبة بتقسيم المغرب المحتل.

أما الهولنديون فكان لهم تقليدهم الاستعماري الخاص مع أنهم خسروا الرأس وسيلان، ولكن مملكة هولندا حققت انجازات في عام ١٨١٥ عندما حصلت على مستعمرات تصل إلى ستين ضعفاً، ومأهولة بأربعة أضعاف عدد سكانها، وفيها مجموعتان تختلفان موقعاً ومناخاً، الاستوائية مجموعة الهند الغربية والهند الشرقية من جزر السوند وبورينو وسيليب والمولوك، وتفرغت هولندا ذات الشعب والمساحة الصغيرين في هذه الممتلكات دون ان تفكر في محاولة التوسع خارجها، وثبّتت أقدامها فيها.

أما روسيا فواصلت عبر سهولها الواسعة حربها من أجل استرداد الأراضي على تخومها الجنوبية الغربية، إلا ان الإمبراطورية القيصرية لم تتصل بالبحار البادرة فحسب؛ إذ كان باستطاعتها الوصول إلى الممر المنشوري ووسط الشرق الأقصى، وفي الجنوب إلى ما وراء القفقاس، وتصمم على فتح منافذ على المحيطات، وتميز هذا الاستعمار بإسهام القوزاق به إسهاماً كبيراً، واشتركوا في كافة الحروب الأوروبية مع اندفاع واضح، وجند القيصر هم خيرة رجاله، وهم من طوائف ستانتساس التي تعيش على تربية الماشية والخيل، وكان القوزاق محاربين لا يملّون ولا يعرفون التعب ويأكلون السمك واللحوم والخبز المجفف، ويركبون على ظهور خيلهم مباشرة، ويرتدون ثوباً كبيراً يعرف (بورقا)، ويتسلحون بحربة وسيف دون غمد، ومسدس وبندقية قصيرة خفيفة، ويعتمدون في سيرهم على الشمس والنجوم، ودان معظمهم بالارثونكسية وبعضهم مسلمون ويهود وغير ذلك، ومن أشهرهم قوزاق (كوبان)

وقوزاق (دون) الذين قاتلوا في بولونيا والقفقاس والمجر والقرم وتركستان والشرق الأقصى الذي ترتبط بخط حديدي بروسيا الأوروبية في أواخر القرن التاسع عشر.

وكانت هذه الإمبراطورية أكبر من أن تُدار في ظل مسافات واسعة دون وجود التلغراف والخطوط الحديدية، وبدت روسيا تسيطر على طول المسافة من الأرض الاوراسية على أوروبا وآسيا معاً[٥٧].

ثالثاً: التنافس الإمبراطوري الفرنسي – البريطاني

استطاع الفرنسيون ان يؤسسوا إمبراطورية استعمارية واسعة خلال مئة عام، دون ان يسيروا على مخطط مدروس، أو ان تحركهم الحاجة إلى مناطق قادرة على استيعاب المهاجرين، لكنهم كانوا حريصين على الدفاع عن مصالح لم تكن مصالح مادية دوماً، وكانت الممتلكات هي أجزاء من المستعمرات في القارة الأفريقية، وأثبتت الجمهورية الثانية وجودها القصير الأمد بإلغاء الرق، وفي عهد الإمبراطورية الثانية زال نهائياً من الوجود.

وكانت الجمهورية الثالثة في شك من المستقبل، واختارت سياسة التمثيل من ذلك الجزائر والسنغال وفي الهند الغربية، ومن المتوسط كجبهة موحدة تتسع إلى البحر حتى خليج غينا ودارفور والكونغو الأسفل، وتجمع آخر يضم جيبوتي ومدغشقر، ثم ثالثة في الهند الصينية، ثم ان فرنسا موجودة في أمريكا واوقيانوس، فتميزت الإمبراطورية الفرنسية بأنها موجودة في كل مكان مثل الإمبراطورية البريطانية، وتقابلت نزعات مختلفة من الفلسفة الجمهورية الديمقراطية والموضوعية النفعية، وأخذت بعين الاعتبار هذه الانتهازية المعارِضة المقاومة للاستعمار، وتم تبديل الصيغ وفقاً للظروف والحالات وتبرير الاستبداد المستتر الذي يعتمده الحكام، وافساح المجال أمام المشاريع الرأسمالية، ولم يكن هناك وزارة مستعمرات مستقلة قبل عام ١٨٩٤، بل تم الاكتفاء بمجلس أعلى استشاري انشئ في عام ١٨٨٣، ومديرية ترتبط إما بوزارة التجارة، وإما بوزارة البحرية، وارتبطت تونس بوزارة الشؤون الخارجية، وترقيت الاتحادات تحت السيطرة الفرنسية إلى إنشاء أملاك الحكام الاستعماريين في عام ١٨٨٧، وكان توثيق الروابط بين فرنسا وممتلكاتها قد صادف فترة الهبوط

الاقتصادي، واعتمدت طرق انتهازية وإدارية لا مركزية وتجمعات إقليمية نحو الاستقلال المالي دون تحميل الوطن الأم أية نفقات إضافية.

أما الإمبراطورية البريطانية فقد تجددت منذ أواخر القرن الثامن عشر في طريق رقيها ونموها، وحلت محل الإمبراطورية الأولى، التي كانت تجارية، وتمثلت في أمريكا أكثر منها في القارات الأخرى، أما الإمبراطورية الثانية فقد ارتسمت حدودها حوالي عام ١٨٥٠، وبلغت الذروة في السنوات (١٨٧٠-١٨٨٠)، تلك الإمبراطورية في العهد الفيكتوري التي أصبحت أعظم إمبراطورية ودولة بحرية وتجارية وصناعية ومصرفية، وأصبحت الهيمنة البريطانية من القوة بشكل لا يمكن ان يقاوَم بأي حال من الأحوال.

كانت السياسة التي وضعتها بريطانيا على وجه الأرض هي شبكة من الأسواق التجارية والمرافئ والإدارات للتموين وتسهيل النشاط البحري والتجاري، وحركة نقل السفن والمحطات البحرية، وتزويد الاساطيل بالمواد الغذائية والمحروقات، وإنشاء شبكة التلغراف من أجل التواصل والسيطرة، فامتلكت معظم الجزر المتناثرة أمام الشاطئ الأطلسي في العالم الجديد التي كانت ركائز لجسر عظيم يصل أوروبا بأفريقيا الجنوبية، والجزر المسيطرة على مدخل بحر الصين، ومراقبة عدن، وباب المندب، وبريم، وهونغ كونغ، وقبرص بعد عام ١٨٧٨ عندما اشتدت الأزمة بين روسيا وبريطانيا، ثم البحرين والساحل الإيراني، ومسقط وكوريا موريا، وسومطرة وجزر فيجي، وكانت هذه النوافذ على الأراضي المجاورة سنغافورة وماليزيا، وعدن ولاغوس في نيجيريا وممبارس في أفريقيا الشرقية، وزنجبار أيضاً.

أما الهند الغربية والهند الشرقية ففيهما ممتلكات كبيرة من الانتيل والجامايكا وغويانا وهوندراس وبليز والهند وملحقاتها، وغامبيا وسيراليون واكرا ولاغوس على الشاطئ الغربي، إلا ان الاهتمام انحصر بالهند في استثمارها وحمايتها من قِبل الإنكليز، وتلاحمت عند ذلك خطوط وطرق مواصلات الإمبراطورية البريطانية من لندن إلى بومباي مروراً بجبل طارق والبحر الأحمر، وتم الاهتمام بكندا وأفريقيا الجنوبية واستراليا على أساس مساحاتها الكبرى فحسب، ثم أخذ الأوروبيون يتوافدون

عليها بأعداد كبيرة، ونمت حياة على الطراز الإنكليزي، وترعرعت شخصيات قومية في هذه الأراضي التي اكتسب فيها المهاجرون عادات جديدة، فضلاً عن عادات ولخلاقيات الوطن الأم.

ودخلت الإمبراطورية البريطانية في مرحلة التحول، وهي نتيجة الهبوط الاقتصادي، مما جعل المنافسة أشد حدة وأعظم في الجانب الاستعماري، وبدأ التسابق في التسليح، واتخذت بريطانيا لحتياطاتها على طريق الهند عبر قناة السويس، ولكنها ما كانت تستطيع ان تبقى بعيدة عن اقتسام لفريقيا واوقيانوس الذي سيتحقق بسرعة، ثم ان القوميات الفتية استيقظت في داخل مستعمراتها التي سبق ومنحتها الحكم الذاتي، وانفتحت أمريكا من خلال كندا واستراليا ونيوزلندا على الاوقيانوس، ومن مستعمرة الرأس على أفريقيا الجنوبية البريطانية المترامية الأطراف، وهكذا.

هذا بينما كانت بريطانيا تعزز حدودها على الهند وبورما وإيران وهملايا، وهجمت على أفريقيا، حيث اقتطعت مستعمرات واسعة جديدة في الفترة بين (١٨٨٠-١٩٠٢) وصلت إلى (١١) مليون كم[٢]، ولصبحت الإمبراطورية برية أكثر منها بحرية في جماعات بشرية أقل حضارة من الشعب البريطاني، وتضم شعوباً ولمماً متضادة سياسياً وحضارياً، لكن بريطانيا تعاملت بمرونة مع كل منطقة حسب ظروفها ولوضاعها الخاصة، وفي أواخر القرن التاسع عشر كان العالم البريطاني أكثر تلاحماً وتفوقاً.

مطلع القرن العشرين أبرز ظهور دول ولمم جديدة في الساحة الاستعمارية مع بعض التراجع لدول ولمم قديمة، فالكونغو خضعت لرقابة بلجيكا بعد ان كانت محط معاهدات دولية لم تضمن مستقبلها، ثم ان ألمانيا في عهد بسمارك ظهرت دولة مستقلة وموحدة، وتكونت لها مستعمرات في جنوب غربي أفريقيا والباسفيك في ساموا وغينيا الجديدة والجزر المجاورة، لكن ألمانيا لم تحتل مواقع رئيسية لها على الساحة الاستعمارية، وممتلكاتها محاطة بممتلكات دول لخرى، وأرغمت على اللجوء للتهديد والحصول على فوائد جديدة.

أما إيطاليا فهي دون قوة ألمانيا، وظلت راغبة في الاستيلاء على تونس، ولكنها فشلت؛ لأنها خضعت لفرنسا، ثم توجهت إلى أفريقيا الشمالية وارتيريا والصومال مقر قواعدها الضيقة، وانتهى هجومها على الحبشة عام ١٨٩٦ بالكارثة، ولم يتبقَ لها سوى ليبيا التي احتلتها عام ١٩١٢، وكان هذا إيذاناً بانحسار ليس إيطاليا فحسب، بل جميع الدول الأوروبية الاستعمارية التي ستفقد مستعمراتها تباعاً، وتحصل على استقلالها الوطني، خاصة الهند عام ١٩٤٧ بالنسبة لبريطانيا، ثم الجزائر عام ١٩٥٦ بالنسبة لفرنسا[٥٨].

الفصل السابع عشر

الدول الاستعمارية والحركة
ية (اتجاهات التقهقر الأوروبي)



أولاً: الرأسمالية بين النمو والتقهقر

ساعدت الأزمة المالية التي عانى منها العالم بين (١٨٧٣-١٨٩٥) في تشكيل تكتلات صناعية ومالية، ورغم عودة النشاط إلى المجتمعات إلا ان حالة الخوف ظلت مسيطرة مع الركود في الأعمال وهبوط في الأرباح، فالأزمات التي كانت تتجدد بصورة دورية تأتي بحوادث لم يكن من السهل تفاديها، مثل الأزمة المالية عام ١٩٠٠ -١٩٠١ التي تسببت في تكوين (٧٩) اتحاداً احتكارياً في أمريكا، ووقعت عام ١٩٠٧ أزمة سجلت ارتفاعاً في التكتلات التجارية، ارتفع عددها بين (١٨٩٦-١٩١٠) في ألمانيا من ٢٥٠ إلى ٤٠٠، وفي عام ١٩٠٨ كان واحد بالمائة من المشروعات الإنشائية يستخدم ٣٩% من أصحاب الأجور، ويسيطر على ٧٧% من القوى المحركة.

ان السيولة الرأسمالية النقدية التي استطاعت ان تؤمن لحسابها كل هذه الامكانات من بعض المصارف الكبرى لا يزيد عددها عن خمسة إلى ستة في الإجمال، وهي التي تسيطر على الدول الكبرى في أوروبا والولايات المتحدة، مثل البنك الأهلي الأردني الذي يشرف على (٨٧) مصرفاً ثانوياً في البلاد، ويسهم في إدارة (٣٠) مصرفاً آخر في عام ١٩١٠، وهناك عدد كبيرة من الاتفاقيات والمشروعات التي ربطت بشكل أو بآخر الاستثمارات الصناعية بهذه المصارف التي فتحت لها باب الاعتمادات المالية.

ونرى ذلك عند الإنكليز أيضاً، حيث انطلقت مجموعات من صناعة الحديد لشراء مناجم الفحم وتجارة الفحم والغاز ومشتقاته، والتخصص في تجارة الفحم واستخراج وتسويق منتجاته، ويكفي أن وليم هسكيث لفر أسس شركة كبرى، وأنشأ فروعاً لهذه الشركة في كل من أوروبا والولايات المتحدة، واشترى له مزارع في الفلبين وأفريقيا، ومصافي لتكرير النفط، ومراكز لصيد الأسماك، وأصبح يتصرف بمليون ليرة إنكليزية عام ١٨٩٠، ووصلت إلى (٢٠) مليون في عام ١٩١٣.

ولا يمكن إغفال دور الشركات العقارية الضخمة، وشركات المخازن الكبرى، وشركات التأمين على الحياة، وشركات صنع الأسلحة، أما الارباح فتختلف من مجال لآخر، ونسبة لاخرى، وقطاع لآخر، فشركة دوبون حققت ربحاً صافياً بلغ ٥٠ مليون

دولار بين (١٩٠٢-١٩١٢)، وكروب الرأسمالي المعروف وصلت ارباحه إلى ٢٠ مليون عام ١٩٠٣، و٣٤ مليون عامي (١٩١٣-١٩١٤).

وكان النزاع محتوماً بين الرأسماليين على مجالات الربح والاستثمارات والشركات، وهي معارك سرية على الخامات والمواد الأولية والأسواق التجارية، مثل السيطرة على النفط والكبريت والتصدير والتبغ بين الشركات الإنكليزية والأمريكية، وشعر الرأي العام بمثل هذا الصراع الواسع بين هذه الدول، دون ان يتبين ذلك تماماً وهو نزاع هدد الاستقرار الاقتصادي، وجلب الاضطرابات للكثير من الدول.

ولأخذت المنافسة الاقتصادية بين الدول الأوروبية الكبرى تشتد وتحتدم؛ نظراً للصعوبات التي اعترضت سياستها التوسعية الإمبريالية، ولأخذت أوروبا تتلمس الضعف والتأخر في نشاطها الرأسمالي والاقتصادي، ففي عام ١٩١٣ كانت أوروبا تسيطر على ٨٠% من النقل البحري، وهي نسبة تعادل ٤٢% من مجموع حركة النقل في العالم، وهو أدنى من حصة أمريكا الشمالية بـــ٢٦%، نظراً للفارق بين السكان في القارتين.

وظلت بريطانيا العظمى تحتفظ بمركزها المتميز في العالم في صناعة النسيج والحياكة، إلا انها عجزت مثل ألمانيا عن الاحتفاظ بالأسبقية في إنتاج الفحم الحجري، حيث صارت لصالح الولايات المتحدة التي سجلت في مجال الطاقة الكهربائية سبقاً أكبر، وأخذت أوروبا تفقد تدريجياً القدرة على الاكتفاء الذاتي، وراحت تعتمد على دول أخرى أكثر فأكثر، ليس في الخامات فحسب، بل في المواد الغذائية التقليدية كذلك، ولم تعد بريطانيا العظمى تعوّل على محاصيلها الزراعية إلا بنسبة ٦٠%، واستوردت بلجيكا عام ١٨٩٠ حوالي ٥٥% من القمح، و٧٥% بين (١٩١٠-١٩١٤) من نفس المحصول.

إن بريطانيا العظمى التي كانت بالمرتبة الأولى عام ١٩١٠ في انتاج الحديد، جاءت في المرتبة الثالثة عام ١٩١٣ بعد الولايات المتحدة وألمانيا ومجموع الحركة التجارية انخفضت معدلاتها من ٢٢% عام ١٨٧٥ إلى ١٥% عام ١٩١٣، وهبطت حصتها من النقل البحري إلى الخمس بعد ان كان الربع، بينما أخذ الميزان التجاري

لدول أخرى شرق الأطلسي بالارتفاع، مثل ألمانيا ١٠%، فرنسا ٢٠%، إنكلترا ٣٠%، وتسجل حركة الصادرات في الولايات المتحدة ارتفاعاً أكبر، فهي تحتفظ بثلاثة أرباع الثروة المنقولة، وكان الفرد الواحد الأمريكي ينفق سنوياً ٢٣ ألف فرنك، بينما الفرد الإنكليزي ينفق ٢٠,٧٠ ألف فرنك، والفرد الفرنسي ١٤,٥٠٠ ألف فرنك، وهذا يعني ان دول أوروبا تبزر على الولايات المتحدة في الاستهلاك العام للمواد الاستهلاكية، بينما الأمريكيون لا زالوا يتفوقون عليهم في مستوى الدخل العالمي، وان الشعور السائد في أوروبا هو ان ما تتمتع به من مستوى أعلى في العيش يعود الفضل فيه إلى التراث في العصور السابقة.

وقد احتاجت الدول الاستعمارية إلى الموارد الأولية لحركتها الصناعية، وفكرت في استخراج ما تحت الأرض في المستعمرات، وزاد طول خطوط الشبكات الحديدية بين (١٨٩٠-١٩١٣) في أوروبا، والولايات المتحدة إلى (٢٦٥) ألف كم مقابل (٢٢٢) ألف كم في المستعمرات والبلدان الأخرى المستقلة، والتي لديها شيء من الاستقلال الإداري.

وبينما كان مجموع صادرات الدول الصناعية يرتفع إلى ٧١ مليار فرنك بعد ان كان ٢٢ مليار فرنك، زادت هذه الحركة ٢٤% داخل المجال الذي يسيطر عليه رأس المال، و١٤١% في هذه المنطقة التي لا يكاد يوجد فيها أي أثر يذكر لرأس المال هذا، ومن (٢٢) دولة سجلت تجارتها الخارجية مليار فرنك وأكثر عام ١٩١٣، هنالك عشر دول بينها باستثناء الولايات المتحدة تقع خارج أوروبا.

فقد وافقت بلجيكا على ان تحصل من الكونغو على فلزات الحديد وانتاجه لها، واتجهت أطماع فرنسا وإيطاليا إلى المغرب وليبيا، ووقع شمال أفريقيا في قبضة الدول الأوروبية الطامعة من المغرب إلى مصر.

فاتجهت نتيجة لذلك حركة التبادل التجاري في إنكلترا نحو الهند وأمريكا الجنوبية وأفريقيا الاستوائية وبلاد آسيوية شرقية، واتجهت ظروف فرنسا إلى إدخال تحسينات على وسائل استغلال إمبراطوريتها الاستعمارية، وهي سياسة قامت على خدمتها وتمهيد السبل لها، كما واتجهت هذه الجهود لتقوية المصالح المصرفية

والصناعية والتجارية، وأصبحت الجزائر المستعمرة الفرنسية بلد الكروم والفواكه والمعادن، وزاد انتاج القمح فيها، وتم ادخال وسائل تخصيب الأرض، ورفع القدرة الانتاجية لها، وجلبت زراعة الزيتون وثروات البلاد من الفوسفات إلى تونس، وفرض رسوم على المشروبات الروحية في الهند الصينية، وتنشيط حركة الانشاءات الكبرى بفضل مساهمة الشركات الخاصة، ولفتت مصر الانظار بسرعة تطور صناعة السكر وزراعة القطن، بفضل السدود الكبرى التي أقيمت على النيل في الصعيد، وكان الأهم هو قدرة الهند الانتاجية في محاصيل زراعية شتى، وهذا الاندفاع الاستعماري الذي شهده العالم أسهم فيه - في هذه المرحلة على وجه الخصوص - كلٌ من كندا واستراليا وروسيا والصين والبرازيل، وظهرت دول اقتصادية عظمى تقاسمت فيما بينها أقطار القارات الخمس.

كانت هناك سياسة ترمي إلى توحيد السوق العالمية، وسياسة أخرى تسعى إلى تنشيط الحماية الكمركية، وعقدت اتفاقيات بهذا الخصوص، منها (٦١) اتفاقية حتى عام ١٨٩٠، ثم (٦١) اتفاقية دولية جديدة بين (١٨٩٠-١٩٠٠)، و(١٠٨) اتفاقية بين (١٩٠٠-١٩١٠)، وقامت عبر الحدود والسدود علاقات أوثق بين الدول، فمثلاً شركة Ritchie رلجي الإنكليزية - الامريكية لاستثمار مناجم النيكل في كندا أقامت لها مصانع كبيرة في الولايات المتحدة وفرنسا وإنكلترا، ومعامل للصلب في لنغواي مع معامل الصلب في روتشنلنغ، وحصلت شركتا ثايسين وكليسنكجين على امتياز استثمار فلزات الحديد في فرنسا، وشكلت شركة ننذل الفرنسية - الألمانية لها معامل في صنع الحديد والفولاذ في مقاطعة اللورين ومصانع لاستخراج الكوك في الروهو، وغيرها الكثير، وساهم رأس المال البلجيكي في بناء شركة المترو في باريس، وكان التضامن الدولي المالي واضحاً في سكة حديد بغداد من مصارف وشركات ألمانية وفرنسية وإنكليزية.

وهذه الشبكة الواسعة من رؤوس الأموال التي تشد العالم بعضه إلى بعض تتألف من ملايين المودعين من كبار رجال المال في أوروبا والعالم[٥٩].

واشتد الخوف من الحروب والنزاعات المسلحة في نهاية الثلث الأخير من

القرن التاسع عشر في أن تظهر رغبة من أجل تسخير رؤوس الأموال في شراء الأسلحة والإمداد والتزويد، وبقيت الأنشطة قائمة وعادت الأمور إلى نصابها، وحاولت بريطانيا العظمى ان ترفض البرنامج الذي عرضته عصبة إصلاح التعرفة الكمركية بأن تتيح للمزارعين والصناعيين ان يُخضعوا المستهلكين للقوانين التي يخضع لها المنتجون الذين يرغبون في ان يكونوا بأمان من هبوط الأسعار، مما يسبب لهم انخفاضاً في الأرباح، والحماية الكمركية ذات النزعة الوطنية التي أصبحت كالاتفاق المهني شكل لا بد منه من أشكال الاقتصاد المنظم التي تعتبر بفضل استمرار الأخذ بها والعمل بموجبها الدليل القاطع على تحول النظام الرأسمالي الحر.

ثانياً: الاستعمار والعنصرية والصهيونية

تتصل السياسة الوطنية الاقتصادية بالسياسة الوطنية التقليدية، وتصدر منها القومية التي ترفض التواجد الاجنبي في البلاد، فأكد ماك كنلي بصراحة عام ١٩٠١ ان النمو الصناعي أوجب البحث عن أسواق جديدة ومواد أولية غنية، وراح الفرد ملنر بعد ان قام بالإصلاح المالي في مصر، وتأسيس اتحاد جنوب أفريقيا يصرح في عام ١٩٠٤ أمام مجلس إدارة الرابطة البحرية البريطانية: (انا رجل استعماري إمبريالي مئة بالمئة).

ونرى الاقتصادي الحر هوبسن ينسب إلى الروح الاستعمارية عام ١٩٠٧ بانها الخاصية الأكثر جدارة وتميزاً، يمكن ملاحظة هذه السياسة في القرن التاسع عشر وخاصة أواخره، وتعدّ كنظام سياسي – اجتماعي واقعي، ومرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الرأسمالي، ويخضع للروح القومية، ومن الطبيعي ان تشهد كل سياسة استعمارية مثل سياسة الإمبراطورية البريطانية العظمى الكثير من المساوئ والعيوب، بحكم الممارسة والتخطيط غير الدقيق على أرض الواقع في الغالب، وبحكم التعامل مع الأمم والشعوب المحتلة والمستعمرة.

وقد كان دعاة الاستعمار – وهم من الفرنسيين – يفكرون باستثمار المستعمرات ما وراء البحار، فاقترح الفرنسي ملكيوردي فوغويه حشد جيش من (١٠٠–٢٠٠) ألف بين مواطنين السنغال والسودان ليكونوا نواة جنود شجعان للقتال مع

للفرنسيين، وكتب لويس سوبوليه في عام ١٩١٢ قائلاً: ان على الزنجي ان يفهم ويدرك بأن الدولة التي احتلته وفرضت السيادة عليه سيدة مطاعة، تبسط سيطرتها على السهول والاحراش والغابات، وهي الأقوى مجداً، وحققت الانتصارات بفضل لويس الرابع وإلى عهد نابليون، وحققت لفرنسا النصر والمجد والقوة، فكانت هذه اللهجة الاستعمارية المتعالية التي نطق بها بعض الساسة والكتّاب في فرنسا دليلاً على النزعة الاستعمارية في مواجهة الشعوب في العالم الثالث.

وقد انتشر مبدأ القوميات في القرن التاسع عشر على فكرة العرق والعنصر لينتقل هذا المبدأ من العنصر البشري إلى الدول، ولأخذ الناس يعتقدون بوجود عروق سامية، وعروق مصفاة ومختارة؛ لكي تقود عروق وقوميات أخرى أقل منها شأناً، وان مستقبل الحضارة الإنسانية يقوم على قيادة هذه العناصر القومية المختارة لرسالتها في ظل العناية الإلهية في السيطرة على القوميات الأخرى، وظهر من العلماء من يؤكد ان العرق حقيقة واقعة تتميز كلياً عن الدولة وعن الديمقراطية والطبقة الاجتماعية.

بقي السؤال: من هو العرق المختار، واقترح (لغوبينو) انه العرق الآري الارستقراطي، وان الأوروبي يتميز بصفات انه الفاتح والغازي الأوروبي الشمالي في الأصل، وهذه النظرة تتفق مع ما طرحه بولنفيليه ومونتلوزييه منذ القرن الثامن عشر، حيث يشيدان بأن للفرنك حقاً بهذه المميزة بوصفه المحارب النبيل، وانه مؤهل ليحكم العنصر الغالو الروماني.

وحاول عدة مفكرين أمريكيين وإنكليز التشديد على العنصر الانجلو- سكسوني، والرغبة في الحفاظ على نقاء الأصل عن طريق الامتناع عن المصاهرة ومخالطة العروق الملونة المعترف بانحطاطها، والأخذ بمبدأ العرق والعنصرية في القارات الجديدة، ولأخذوا يحذّون من تطور العنصر الأسود والأصفر، وتم سنّ تشريعات أمريكية في كاليفورنيا وفكتوريا، مثل قانون تمديد الهجرة في الولايات المتحدة واستراليا تجاه الآسيويين، وقانون التربية الوطنية في مدينة الكاب في بريتوريا، وهو يحدد مناطق الزنوج الأصلية، وجعلها ١٢% من مجموع البلاد، وهو قرار طبّقته المحكمة العليا في واشنطن على الزنوج الأمريكيين، وحرموهم من

الانتخابات العامة، وغضّوا للنظر عن ردود للفعل العنيفة وللقوية تجاه هذه الممارسات باسم القوانين والتشريعات.

وراحت ألمانيا من جانبها تدعي التفوق العرقي والعنصري، واستُشهِد بأباطرتها العظام ارمينيوس وشارلمان، والإمبراطورية المقدسة الرومانية استشهدت بغوبينو لإثبات نظريتها هذه، وعملت على نشر مؤلفاته، وآثار مخطوطاته، ومن ثم ينشر الكاتب الإنجليزي هوستين ستيوارت تشمبرلين عام ١٨٩٩ كتابه المرسوم (أسس القرن التاسع عشر)، وألقى اللوم على الدور السيء لإنسان البحر المتوسط، وشجب التعاليم الدينية التي جاء بها البابا، ويدعو غليوم أو وليام الثاني إمبراطور ألمانيا لإنذار هؤلاء وتأديبهم على جرائمهم، بحيث يمحقهم محقاً، وحاول اقناع إنكلترا باقتسام الرسالة المدنية – وليست الدينية – أمام الخطر الأصفر والمنافسة الأمريكية التي تزداد حدة.

أما ديمولين فيتساءل: ما هي الأسس التي يقوم عليها التفوق الأنجلو – سكسوني؟ وهل هناك سبيل لنبذ الفكرة الخاطئة التي تقول بالمساواة بين الشعوب والتكافؤ فيما بينها؟ ويصرح غوستاف لوبون: ان التصلب يذهب بصفات الجنس المميزة. ويمدح فاشية دي لابونج لفضائل الإنسان المستطيل الرأس المعروف بحبه للسيطرة ورغباته الأخرى، ويحذر من البرجوازي الفطر الطفيلي السام الذي ينمو في ظل المقصلة، ومن دماء النبلاء والكهنة يجد ضالته التي يرتوي منها.

وكانت دعوة بارس إلى الغرائز الدفينة بين العاملين في الأرض، وبورجيه كان يدعو إلى بعث فضائل الأسرة، وموراس كان همّه الأول العودة إلى نظام ملكية لامركزية نقابية، ويشدد هؤلاء على علاقة العرق بالأرض الذي تغذيه وتنمّيه وتعطيه أسباب البقاء والديمومة، وان العنصرية تهيئ السبيل أمام ثأر اللاتينية الكاثوليكية التي ترى نفسها في الانبعاث الإسباني عام ١٨٩٨، وان فرنسا ضد دايفوس مهيأة لمهمة تمدينية جديدة سامية.

وظهرت مع العنصرية اللاسامية والنزعة الصهيونية لدى بعض الكتاب، ففي عام ١٨٤٨ قام المستشرق لاسن بوضع الساميين تجاه الآريين، وهذا غوبينو يرى ان الآراي المنحدر من صلب يافث يسمو على الأقوام الصفراء والسوداء، وهو من ذرية

سام، وزعم بعضهم ان اليهود - لأنهم في أوروبا لا يختلطون مع الآخرين - هم الأنقى عنصراً، وهو الذي يسود ويحكم العالم، وراح رينان يهاجم هذا الرأي الذي انتشر بفضل جهود بعض الدعاة أمثال ادوارد درومون.

وكان العنصر اليهودي يتغلغل في أوروبا، وشكّل مجاميع يهودية عديدة واقليات تمسكت بشدة بتقاليدها وعاداتها رغم المضايقات التي تعرضت لها في بعض الأحيان، مع دعاة قالوا بالذبيحة البشرية التي تعرض لها اليهود، وجاءت في التلمود، وتناقلها اليهود، وروجوا لها رغم تلاشي نفوذ التلمود في أوساط اليهود.

وانتشرت حركات مناهضة للوجود اليهودي في ألمانيا والمجر والنمسا، خاصة بعد ان توافد إليها اليهود من بولندا وأوكرانيا، فرأوا في اليهود المرابي، والجشع الذي لا أمل في إصلاحه، وثوري يتكالب على تقويض القيم المرعية، والطمع في المال، وتعكير صفو السلم والأمن، ويلاقي النشاط اليهودي في هذه الدول الرفض رغم التسهيلات الدينية التي يتمتع بها اليهودي فيها، وأطلت حركة منافسة لليهودية وتعمل على التصدي لها، وشجع بريتوبا رادل وارنست هافيه هذه التوجهات بعد ان رأوا اليهود بين الغنى والفقر، السرقة والابتزاز، لأنهم يعرفون الاستغلال والجشع، بحيث يميز بينهم على هذه الشاكلة، وانهم يحتلون دون وجه حق أو استحقاق الوظائف، وشككوا بكفاءاتهم الأدبية والعلمية وانكروها عليهم.

وظهرت معاداة اليهود في موقف الاشتراكيين الذين طالبوا بمجتمع عدالة ورخاء ومساواة، ورأوا اليهودي المتسغل والمحب للمال والثروة، وانطلقت هتافات الناس في باريس عام ١٨٨٠: (ليسقط روتشيلد .. ليسقط اليهود)، وهو هتاف الفقير ضد الغني صاحب الأموال والثروات، وراح المتمسكون بهذه التقاليد يستغلونها ويحولونها ضد هذه الفئة المشبوهة التي تحوم حولها الشكوك، ويثيرون غضب الناس وأحقادهم، ويذكرونهم باليهودي الغريب عن الوطن المعروف بشعوبيته، ويطالبون بإجراءات حازمة وجذرية لصيانة المجتمع والتمييز العنصري، وأحياناً بالمذابح، وزرعت البروليتاريا الخوف في نفوس الأغنياء يهودياً كان لم غير يهودي، ولما اليهودي فذنبه أكبر، والبروليتاريون الآخرون لا يطيقون منافسته لهم.

وذهب القس ستوكير يشكل في بروسيا اتحاد العمال الاشتراكيين المسيحيين الذي أخذ يطالب بالحد من توظيف اليهود في الخدمات العامة والاعمال، وتبنى البرنامج هذا أيضاً الحزب الوطني الألماني الذي شكله شونرير، ومكّن لويجر من الفوز بمنصب عمدة فينا عام ١٨٩٥، وقد شرّعت إنكلترا عام ١٩٠٥ قانون هجرة الأجانب الذي أغلق الأبواب بوجه الشرقيين الفقراء، وفعلت مثلها استراليا.

وأخذت حركة مناهضة اليهود تمتد وتتسع في النمسا وألمانيا، وكان بسمارك ووليام الثاني يستخدمون رجال أعمال يهود ويهتمون بهم، وجاءت قضية داريفوس الضابط الفرنسي - رغم انها حادثة فردية - لتزيد من المشاعر الجماهيرية، وما لبثت ان ظهرت نتائج هذا الاتجاه العنصري والعرقي، ويطل علينا عصر الهجرات اليهودية من أوروبا، فهذه روسيا تهجّر مليون يهودي إلى الولايات المتحدة، واثار قدوم هؤلاء البائسين رد فعل في الرأي العام الأمريكي غير مرغوب فيه.

وهكذا ولّدت المأساة اليهودية - حسب اعتقاد للبعض - الطريق أمام فكرة عودة الشعب اليهودي المميز بين شعوب العالم إلى وطنه الأم، الوطن اليهودي القومي، وراح عام ١٨٦٢ الحاخام كاليشر يطالب بإنشاء الوطن القومي اليهودي، وتأسس عام ١٨٧٠ (الأليانس الإسرائيلي) المؤسسة التربية في مدينة يافا لتدريب المهاجرين اليهود في فلسطين، ووضع جريتز كتابه (تاريخ اليهود)، ليعيد لليهود انهم شعب الله المختار صاحب الانجازات عبر التاريخ.

ثم جاءت الهبات المالية التي قدمها أدمون دي روتشيلد من أجل تأسيس أولى المستعمرات الزراعية في الأراضي المقدسة، ثم جاء الحكم على الضابط دريفوس، وانتخاب لويجر عمدة لمدينة فينا حافزاً حماسياً لتوطيد عزم المجري تيودور هرتزل في نشر كتابه (الدولة اليهودية)؛ لايجاد حل نهائي للمشكلة اليهودية، وصدر في عام ١٨٩٦ هذا العمل، وأخذت الصهيونية كفكرة تنتشر في العالم على يد رسولها هرتزل، وجمع له انصاراً ومؤيدين متحمسين له، مثل العالم الاجتماعي ماركس نوردو، والاسرائيلي زنجويل، وعمل على عقد المؤتمرات، وإجراء الاتصالات مع الزعماء السياسيين في العالم، وحاول كسب عطف البابا، والسلطان العثماني، والإمبراطور وليام

الثاني، والحكومة البريطانية، وكان محمولاً بفكرة سياسية أكثر منها دينية، واضطر بعد ان واجه الفشل إلى قبول فكرة إنشاء وطن لليهود في أوغندا، إلا انه بعد عام ١٩٠٠ أطل بفكرة توجّه اليهود في العالم إلى فلسطين، وإنشاء الصندوق الوطني اليهودي في سبيل شراء فلسطين وبعث اللغة العبرية، وتكريس هجرات لليهود في العالم إلى فلسطين(٦٠).

ثالثاً: الحركات القومية في أوروبا

تملّك الناس في ألمانيا هوس الحرب الألمانية – الفرنسية (١٨٧٠-١٨٧١)، وسباق التسلح، والذي عجل باندلاع الحرب من جديد، وتزامن هذا مع انتشار وسائل الدعاية المعروفة كالصحافة، التي زادت من هيجان الناس، وبرامج التعليم والمدارس والمظاهرات الوطنية، ودور المنظمات، والمؤسسات الجماهيرية، مما ساعد على تأليب الناس وتعبئتهم نحو أمجاد الأمة والروح الوطنية، مما يؤثر على سياسات ومقررات الحكومات، سواء عن طريق الأساليب الخفية السرية، أو المناورات السياسة، والمظاهرات الشعبية، وزاد من الوضع رغبة وليام الثاني في كسب مؤتمر السلام عام ١٨٩٨ على أساس الحرب والسلام معاً، ثم تصريح جورج كليمنصو وزير الخارجية الفرنسي عام ١٩٠٨ بأنه يؤمن بالحرب والسلام، وان عليه وعلى الشعب الفرنسي ان يكونوا مستعدين للحرب، حتى لو كان يسعى لتفاديها، وهذا بول كمبون يصرح في عام ١٩٠٩ انه متمسك بالسلام والحفاظ عليه من أجل بلد قوي، وان الشعب المسلح الذي فيه روح القتال ويكون مستعداً للقتال وخوض المعارك سيكسب احترام الآخرين، ويتجنب فظائع الحرب، وتجلى هذا ايضاً عند تيودور روزفلت، بأن الحرب وحدها تتيح للأمريكيين التحلي بصفات الرجولة التي لا بد منها للانتصار في حرب لا هوادة ولا رحمة فيها.

في الوقت نفسه الذي كان يسير فيه الساسة نحو الحرب بأصوات سلام غير حقيقية ظهرت جمعيات مناهضة للحرب ومطالبة بالسلام، مثل جمعية Grafry كرافري للدفاع عن السلام والحفاظ عليه بين الدول، وتحولت إلى عصبة مسيحية كاثوليكية تولى رئاستها البلجيكي لوغست برنائرت، في حين ان العصبة المسيحية

الإيطالية الديمقراطية طالبت من صميم قلبها استئناف الحرب ضد النمسا لتحرير تريستا وترانت.

وهكذا تحالفت أصوات وقوى سياسية ودينية للسير بأوروبا والعالم كله نحو كارثة إنسانية بنشوب الحرب العالمية الأولى.

وباستثناء فرنسا لم يكن يوجد في أوروبا دولة واحدة سلطتها تعبر عن صدق جميع الولايات والشعب، وهناك أقليات وطنية وقومية تنتفض وتتحرك في كل اتجاه ومكان في أوروبا، رغم ان مطالب قطالونيا لا يمكن ان تشكل خطراً على وحدة إسبانيا، كما ان مطالب الفلاندرز لا تؤلف أي تهديد لسلامة بلجيكا، إلا ان موقف إسبانيا يهيج أعصاب السكان من خلال سياسة برشلونة، مثلما هي مدينة كفت التي تزعج سلطات بلجيكا، وعبثاً يسعى البريطانيون للوصول إلى اتفاق مع إيرلندا يؤمّن لها مصالح وسلامة ثابتة وطويلة، ويحوز على استقلال دبلن ورضى طالبي الانفصال في مقاطعة الاولستر، وعجزوا عن اجتذاب بلفاست كما عجزوا عن إيقاف الحركة الاستقلالية أو الحد من المطالبين بوطن قومي لهم والمعروفين باسم Sinn fein، بحيث ان الحرب الأهلية كانت على وشك الانفجار في الجزيرة عام ١٩١٤.

وبقيت الالزاس واللورين مثال القلق لفرنسا وألمانيا، وظلت تفكر الأولى بالحرب لاسترجاع ولاياتها السليبة، وبرهنت الثانية عن عجزها على امتصاص السكان وتمثيلهم في هاتين المقاطعتين، الذين لم يرضوا عن التنازلات الواسعة التي قدمتها لهم الحكومة الألمانية، في الوقت الذي خضعوا فيه لسلطة برلين وإدارتها، فالحركة البولندية التي عجزت ان تصمد في وجه سياسة الجرمنة في البلاد كانت مثار إزعاج برلين أول الأمر ومبعث القلق في نفوسهم، والأقلية الدانمركية في مقاطعة شلسويغ فشلت في مساعيها للتحرر من السيطرة الألمانية، كما ان النرويج تمكّنت من زحزحة نير السويد عن رقبتها، ومهما بلغ بطش وقوة الدولة التي بناها بسمارك، فهي تخشى كثيراً الابتكارات الجغرافية التي ستحصل في أراضيها من جراء أي وهن أو ضعف يبدو عليها.

وعلى أية حال فالإمبراطوريات الألمانية والروسية والنمساوية – المجرية

تتحسس الخطر الذي تهددها من جراء الحركات التي تقوم بها هذه القوميات الواقعة بين البلطيق والبحر المتوسط.

وان تحرر فنلندا وبولندا ورومانيا من سكان بسارابيا انما يعني عند روسيا فقدانها في الأسواق الغربية التي أمنت التصرف بها على هواها في هذه البلاد من عهد بطرس الأكبر، والرجوع بروسيا إلى طابع آسيوي أكثر منه أوروبي، ثم ان بروز حركة سلافية دانوبية قوية من شأنه ان يؤلف خطراً يهدد – جدياً – وجود الملكية الثنائية قبل ان يتحقق حلم قيام أوروبا الوسطى التي تمتد من بحر الشمال إلى البحر الأسود، وهكذا قضت الضرورة يوماً بعد يوم بإيجاد صيغة جديدة تكون فيدرالية الطابع، والحال هذا دخل شريك جديد صربي – كرواتي على هذه الإمبراطورية الثنائية، وبدت سياسة عداء وتنكر من قبل المجر ويوغسلافيا اللتان تعملان على استقلالهما الكامل، اما ضم البوسنة والهرسك فعملية زرعت الشكوك في قلب بودابست، وأثارت بلغراد، وقضّت مضاجعها، وتم انصراف آل هبسبورغ لكبح جماح الجامعة الصربية، فهو خطر يتهدد مصيرهم، كما انه يجر ألمانيا إلى المجازفة بحرب عالمية كبيرة.

وان الغريب في الأمر ان مصير المدينة والحضارة الأوروبية ارتبط بهذه الدول البلقانية، وبدا ان شبه الجزيرة أخذ (يتبلقن) بعد ان اتُّفق على تجريد العامل التركي من قوته السياسية والاقتصادية، وان المنازعات العرقية والقومية بين الشعوب المحيطة بمقدونيا ولطماعها في البحر الادرياتيكي وبحر أيجه ستولد حرائق تعصف بالمنطقة.

وكلّف البحث عن السلام لأوروبا كثيراً منذ عام ١٨٧١، فقد تمتعت بامتياز قد تكون الوحيدة فيه، باستثناء اليابان التي زاحمتها وحدها فيه، وهو ان أرض دولها كانت تحتلها قوات عسكرية ودور الصناعات الحربية والاستحكامات، كما كانت دولها تكثر من الحشود العسكرية، ونظام الخدمة العسكرية، والاستعدادات الحربية، والتدريب على فنون الحرب.

واستمر الصراع الفرنسي – الألماني خلال فترة السلام مع توحيد ألمانيا بهذا

للشكل، والانتصار في حرب السبعين، ومحاولة الثأر من فرنسا، والتي ولّدت الخوف لدى الألمان، وبالتالي بقاء الشعبين في حالة صراع خفية وتنافس وثأر محتوم.

وشُحنت الأجواء بالخوف، وعرفت الإمبراطورية البسماركية كيف تؤلب حولها روسيا والنمسا والمجر وإيطاليا، وجعلت بذلك فرنسا في عزلة تامة، وهذا الحلف المقدس تسلح إلى ان انتهى أمره إلى الانحلال والتفرق، فقد تولدت في ألمانيا بين (١٨٨٥-١٨٩٠) روح استعمارية مع الازدهار الاقتصادي، وسعت نحو بناء إمبراطورية استعمارية، وفي ظل وليام الثاني ظهر جيل من الألمان تطلعوا لاستكمال ما بناه جيل الرواد من خلال تحقيق انجازات أكبر وأهم، وكان الشعب الألماني مزهواً بثقافته وانجازاته الصناعية والاقتصادية وبنائه السياسي والعسكري، ونمو مدنه الكبيرة، وراح ينظر بشك إلى الثورة الفرنسية الضخمة، والى عظمة الإمبراطورية البريطانية، وقد تشبع بفكرة حقه في استثمار أكثر عدالة للثروات والمواد الأولية في العالم، وانه حق عرف كيف يحصل عليه بعد طول انتظار، فحقق النهضة بظل الموظفين العسكريين، والمدنيين، والنظام، والصفة الرسمية، وأبرزت صفات العنصر الألماني وسماته المميزة الخاصة، وصاح وليام الثاني في كل مكان عبر بحّارته وساسته وتجّاره، وكأنه ينشر رسالة أمة مجيدة.

وتضاعف التسابق على التسليح البري مع التسابق البحري الذي لم يقل احتداماً وكلفة، واعتمدت السياسة الألمانية على الدعوة المكشوفة، وهي طريقة لم تنفع في توسيع مدى المستعمرات الألمانية في الخارج، وازداد الرايخ الألماني نفوراً بعد ان رأى نفسه محاطاً من كل جانب، وكان موقف ألمانيا المتميز جغرافياً في أوروبا قد مهد لمحاولة بسط سيطرتها على أجزاء، خاصة الوسطى والشرقية من أوروبا، وكانت تشعر بأن هناك من يحد من توسعها شرقاً وغرباً، مما يجعلها عرضة لفقدان حليفها الوحيد في الجنوب، وهو الإمبراطورية النمساوية – المجرية، واذا ما ابحرت لمغامرة كبيرة سيقف إلى جانبها هذا الحليف حتى النهاية، وهذا ما حصل عشية الحرب العالمية الأولى.

وهكذا خضعت أوروبا تحت السلاح والروح العسكرية، ومعها دول ليست

معنية أساساً بهذا الصراع، مثل بلجيكا والسويد، وزاد الاستعداد للحرب، وتزايدت نفقاتها ثلاثة أضعاف بين (١٨٧٥-١٩١٤) في ألمانيا وبريطانيا العظمى، وضعفين في فرنسا، وثلث ميزانية روسيا، وكذلك لإيطاليا أيضاً، وترصد الميزانية العامة في فرنسا مليار ونصف المليار للجيش والأسطول الحربي، والبرلمان الفرنسي يرصد ٣٠٠ مليون فرنك للتعليم، و١٠٦ ملايين للاشغال العامة والاسعاف العام قبل عام ١٩١٤، وان بناء طراد واحد يكلف الدولة بين ٣٠-٤٥ مليون فرنك، والطلقة الواحدة تكلف ٤٠٠ فرنك، أي ما يوازي راتب موظف لمدة سنة !!

ويبدو أن مبدأ: (إذا أردت السلم فاستعد للحرب)، فرض نفسه كمبدأ ساحر، وبدا انه لا مناص منه لأوروبا، وان أوروبا والعالم على وشك تغيير تاريخي وانقسام سياسي، ثم ان التنوع في الحضارة الأوروبية لم يحقق الوحدة السياسية لأوروبا، ولم يحل دون تقسيمها الجغرافي، فالمنافسة بين فرنسا وألمانيا على صدارة القارة الأوروبية فشلت امام الصخرة البريطانية، وان أنصار السياسة هذه برروا المنافسة نظراً للخطر الأمريكي تارة، والخطر الأصفر تارة أخرى، ثم تحالفوا مع روسيا عام ١٨٩٥ لارغام اليابان على التخلي عن منشوريا والانسحاب منها، ونظروا إلى الحلف البريطاني-الياباني على انه خيانه لمصالح أوروبا، وازدادت أطماعهم، وبرزت بصورة واضحة في الوقت الذي كان فيه الاستعمار الاوروبي يواجه صعوبات جديدة.

وتمثل الحقبة (١٨٩٤-١٩٠٤) أكثر الحقب حروباً، حيث وقعت خلالها معظم الحروب الاستعمارية، فقد كانت قضية كوريا التي انتهت بهزيمة اليابان أمام تدخل روسيا وألمانيا وفرنسا، وتدخُل بريطانيا في الترانسفال وانتصارها، وتغلغل فرنسا في افريقيا السوداء واحتلال مدغشقر، إلا ان الدول الأوروبية خسرت ثلاث حروب، فعجزت ايطاليا في الحبشة، وإسبانيا في كوبا والفلبين، وروسيا أمام اليابان في منشوريا، ثم ان الحرب الأخيرة سببت صدمة لروسيا القيصرية ولأوروبا كلها، وأصبحت المنافسة حادة بين فرنسا وألمانيا حول المغرب، ثم التجمع البريطاني – الفرنسي – الروسي جاءت اليابان لتدعمه في روسيا.

وهذا الفشل يتفق وقوعه مع ظهور الولايات المتحدة واليابان المتزامن

بوصفهما دولتين من الدول الكبرى الغازية[٦١].

رابعاً: الحركات القومية خارج أوروبا وبوادر مواجهة الاستعمار

تصاعدت الحركة القومية في الصين مع ظهور الأفكار والتيارات السياسية والاقتصادية والثقافية التي أثارت القضايا العسكرية، وتركت الأثر بعيد الذي اطلقته في البلدان المجاورة، وفي المحيط الهندي، وجنوب شرقي آسيا، والمحيط الهادي، وحتى حدود العثمانية، فالمعلّقون والكتّاب اليابانيون لم يكتموا أبداً الروح الجياشة التي انطلقت في قلوب اليابانيين والآسيويين عامة، وقامت حركات وطنية ضد الاستعمار، وطالبت بالتوسع الياباني، مما أقلق الأمريكان والأوروبيين مع ظهور دوافع وطنية وقومية ضد كل ما هو أجنبي، ووجود الرغبة الأكيدة بضرورة الاصلاح السياسي والاجتماعي، وخاصة إذا ما لاحظنا وضع الصين حينذاك.

فحرب الاستقلال في الفلبين عام ١٩٠٢ لم تستطع النهوض بأمره، وراحت واشنطن تشدد قبضتها على البلاد، وتعمل بسرعة على مدّه بالأسلحة والمعدات لإحكام سيطرتها عليه، في حين اشتدت مقاومة الكوريين لسيطرة اليابان، ولم يتمكنوا من وقفها إلا في عام ١٩١٠، وأخذت تايلند تعمل على العكس من ذلك، وتسعى لتوسيع حرياتها بالاعتماد على اليابان، وكان سلام في الهند الصينية، حيث لم يقم في وجه الحاكم الفرنسي أي حركة مقاومة يُحسب لها حساب، بعد ان امعن في إذلال حكام الولايات، مع قليل من الاهتمام بالاشغال العامة.

اما الهند فاليقظة القومية فيها أخذت تنشط وتحتدم بسرعة، وتحسّب حاكم الهند العام اللورد كيرزون للجماهير الهندية المتطلعة للاستقلال، والمعادية للوجود والاحتلال البريطاني، وتَضَخُّم المطالب القومية من قِبَل المثقفين والبرجوازية الوطنية، في وقت كانت الهند تعوم على تناقضات كالصين نفسها، فمدينة بومباي صناعية عصرية حيث الصناعة الحديثة، في حين أحياء بائسة ورطبة توجد في ثناياها، ويتكدس فيها السكان بشكل غير صحي، وفيها العديد من أصحاب الملايين الذين يشيدوا المساكن الفارهة، والأبنية، والشركات الفخمة التي تزدهر فيها المدينة، وفي عام ١٩٠٧ ظلت مسافة واسعة بين الفقراء من البروليتاريا والأثرياء من الرأسماليين، وبدأ للزعماء الهنود مثل

طاغورلن بالاستغناء عن التعامل مع البضائع الإنكليزية، الامر الذي من شأنه ان يستثمر الجماهير بشكل كبير، اما الاستقلال الذي طالب به وأقره البرلمان الهندي عام ١٩٠٦ فيعني قيام دولة هندية على طراز الدولة اليابانية، او على طريقة غاندي، اي إعلان المقاومة في وجه التقدم، وشجب التصنيع، والعودة بالبلاد إلى عصر المغزل بمنأى عن الآلة والمصنع، وعلى أية حال أطلّ على البلاد عام ١٩٠٨ عهد من الاضطراب في البنغال، ورغم الاصلاحات التشريعية العامة، إلا انها لم تعد شيئاً ينكر مع ظهور (العصبة الإسلامية) التي تسعى إلى جمع الهنود ومعارضة الوجود الاجنبي في الهند.

في هذه الاثناء تطلع غاندي عام ١٩١٤ كشخصية وطنية بارزة للعمل إلى الأمام من أجل أهداف سامية وضعها نصب عينيه، وهي شدّ أواصر الوحدة بين المسلمين والهندوس، وشدد على إظهار الأخطار الكامنة في بعض الفئات التي تدعي التطور والتقدم، والمعجبين بأوروبا ممن وصفهم بأنهم أخذوا من الأوروبيين لباسهم وطريق عيشهم وتركوا فضائلهم.

أما الإسلام فمن مبادئه وتعاليمه أن وجود في الاجنبي في الديار الإسلامية إهانة كبيرة، ولا يمكن ان يُقبل بحكومة تدين بغير دين الإسلام، لذا ففي مواجهة التغلغل الأوروبي ظهر شعور بالجامعة الإسلامية يمقت كل ما هو اجنبي وغريب، وبرهن على وجوده أحياناً بالعنف الشديد كالوهابية في نجد، والسنوسية في شمال أفريقيا التي واجهت القوات الإيطالية في ليبيا، فالجامعة الإسلامية الرابطة السياسية والدينية اتخذت سلاحاً من الدبلوماسية والمواجهة العسكرية، وحققت في أراضٍ تابعة للعثمانيين النجاحات في أرمينيا وكريت ومقدونيا، وهكذا نلاحظ في آسيا حركة تقارب عام ١٩١٢ بين المسلمين والوطنيين من الهنود والصينيين، ولمتد التحرك الوطني والشعور الإسلامي من القاهرة إلى بغداد وطهران والقسطنطينية وبومباي وبالعكس.

هذه الجامعة الإسلامية التي انتعشت في عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني ظهرت فيها قوميات مختلفة ناشئة وظهر فيها مفكرون، لامثال جمال الدين الأفغاني، وعبد الرحمن الكواكبي، ونجيب عازوري، ليظهر مفهوم (يقظة الأمة

العربية) للأخير في كتابه الشهير، مع تصاعد ذروة الاتجاه الوطني والقومي في حركات باليمن والحجاز ضد الحكم العثماني، ثم بعد قليل نشبت ثورة الاتحاد والترقي لتستبدل الحكم الحميدي بحزب (تركيا الفتاة) مع نزعة طورانية قومية تسعى إلى تتريك العنصر غير التركي في الدولة العثمانية.

وفي عام ١٨٩٥ أطلت النزعة الطورانية عند تتار روسيا عندما قام تجار باكو بدعم حركة تدعو إلى الجماعية الطورانية من فنلندا إلى منشوريا للوقوف أمام القيصرية الروسية التي كانت تدعو من أجل (ترويس) الأقوام، وضم أول مجلس تمثيلي روسي (الدوما) عدداً من الأعضاء المسلمين، ثم جاء أكشورا اوغلو أحد تتار الفولغا إلى أسطنبول، وأسس جمعية طورانية، في الوقت الذي ظهر فيه حزب تركيا الفتاة والنزعة القومية التركية ضد السكان العرب، ومقاومة سلطة السلطان عبد الحميد، والدعوة إلى سياسة تتريك العرب والاقليات الأخرى، وكعصبية قومية تسلمت مقاليد الحكم في البلاد، وأُطلق على أعضائها اسم (جمعية الاتحاد والترقي)، وضمت مسيحيين ويهود، ونادت بفلسفة وضعية كاملة، وراحت تنادي بالعثمانية، بحيث يصبح كل رعايا السلطان دون تمييز عرقي عثمانيين، إلا ان الفشل حال دون ذلك، ففقدت الدولة العثمانية ليبيا، ثم البلقان، وانفصلت الدول العربية الواحدة تلو الأخرى عنها، وبدا ان الوطن التركي يجب ان يقتصر بعد فترة على العثمانيين والأتراك بالأصل فحسب.

أما في إيران فقد سقط الشاه محمد علي القاجاري، الشاه المستبد في دولة فريسة الفوضى والتدهور، وظهر حزب (ايران الفتاة) من الأعيان ورجال الفكر والمغامرين الذين جاءوا من القفقاس وأرمينيا، وراح الشاه فريسة التقارب الروسي – الإنكليزي، واضطر ان يجمع المجلس الوطني، ويتنازل عن الحكم عام ١٩٠٩ لابنه الشاب.

فاعتمدت الثورة على مشورة الأمريكيين واستمالة ألمانيا إلى جانبها، ولم تستطع ان تقف أمام التدخل الروسي – الإنكليزي في أراضيها، وسقطت تحت قبضتهما.

لما في مصر فقد غادرها اللورد كرومر الذي تولى إدارتها لمدة (٢٨) عاماً، وأشرف على تنظيمها وفقاً للمصالح البريطانية، ولكن الروح الوطنية والقومية التي بدأت مع ثورة أحمد عرابي باشا، لم تخمد أبداً، وأسهم فيها الشيخ محمد عبده بأفكاره وطروحاته، وكذلك صوت الزعيم الوطني مصطفى كامل: "المصريون لمصر ومصر للمصريين"، واشتدت المقاومة من بعده، وجاء اللورد كتشنر الذي عطل الصحف الوطنية، ولاحق الأحرار المصريين، وضيّق الخناق عليهم، هذا في الوقت الذي أسهمت فيه البروليتارية في مصانع السكر ونسيج القطن ومعامل الألبان.

فأخذت الحركات الوطنية في العالم الإسلامي تنهض في هذا الوقت الذي بدا فيه ان الدول الأوروبية أخذت تقتسم أراضيه وخيراته بعد احتلال المغرب وليبيا، وبقية الدول الإسلامية مطلع القرن العشرين التي لم تكن خاضعة من قبل للقوى الاستعمارية الأوروبية.

وظهرت المقاومة الوطنية في الريف المراكشي ضد الاحتلال الإسباني والفرنسي مع الحركة الثورية لتونس الفتاة ضد الفرنسيين، والتي ضمت في صفوفها رجال الفكر والشيوخ المطالبين بتوسع الحريات العامة، وفي الجزائر ازدادت الروح الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي وتصاعدت، وارتفعت الأصوات الوطنية – على غرار تونس – لشباب متعلمين جزائريين، والمطالبة بالمساواة في الحقوق والواجبات امام الضرائب، ونشر التعليم، والتمثيل الأوسع في مؤسسات البلاد، ورفض المشايخ والقضاة مشروع الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، لانه موقف يتعارض مع الدفاع عن حقوق الإسلام.

وفي القارة السوداء، شهدت أفريقيا الجنوبية الغربية الخاضعة للاستعمار الألماني عامي (١٩٠٣-١٩٠٥) انتفاضات قبلية؛ احتجاجاً على الاستثمار البشع، وسياسة البطش والعنف ضدهم، ثم في مدغشقر وقعت انتفاضة عام ١٩٣٢، وظهرت الروح الوطنية والقومية في أفريقيا الجنوبية ضد البريطانيين، وتغلبت الروح الوطنية في وحدة الأفارقة ضد الإنكليز، وتطلع الأفريقي إلى شعور وطني وقومي وعداء للرأسمالية، وفي عام ١٩١٤ تألف حزب وطني في جنوب أفريقيا لمواجهة بريطانيا.

وبعد احداث عنيفة من الاضطرابات عامي (١٩١٣-١٩١٤) أقبل العمال في جنوب أفريقيا على الدخول في عضوية النقابات العمالية بأعداد كبيرة، ثم خضعوا هم أنفسهم للمواجهة على اساس زنوج خاضعين لشيء من العبودية.

أما في امريكا اللاتينية، فقد راح أرباب المال يقيمون علاقات لهم مع رجال أعمال في أوروبا والولايات المتحدة، إلا ان هذا لم يمنع من قيام ثورة عام ١٩١٠ ضد حكم بورفيرو دياز في المكسيك، وعجزت عن تحقيق مطالب الفلاحين المحرومين من الأراضي، أو إشباع مطالب البروليتاريا الناشئة التي اخذت تترعرع في أحضان النقابات والاشتراكية، وهذه الحكومات التي حاولت إرضاء البرجوازية المستنيرة بعض الشيء التي أرادت قيام نظام حر، وكانت كلها تراعي جانب واشنطن التي ظلت على استعداد للتدخل في شؤونها الداخلية.

وهكذا من أفريقيا إلى آسيا إلى أمريكا اللاتينية برزت الروح القومية والوطنية التي تسعى لتحقيق الاستقلال، وحق تقرير المصير، وهذه الحركات كانت قد بدأت طلائعها في أوروبا منذ القرن الثامن عشر، وأخذت تثير في القرن العشرين اهتمام القارات الأخرى[٦٢].

خامساً: العمال والإمبريالية والحرب

رأت الاشتراكية العالمية نفسها في إقامة نظام سلام شامل في العالم، ورؤية جميع الشعوب في جسم سياسي واحد مع الاحتفاظ بالاستقلال الوطني، كما عبر عنه سان سيمون وأوغستين تباري منذ عام ١٨١٤، أو قسطنطين بكور عام ١٨٤٤ في فلسفة جمهورية الله.

ومنذ عام ١٨٤٨ راح الديمقراطيون الإنسانيون أمثال هوغو يرون ان الولايات المتحدة الأوروبية هي الاساس، وعقدوا في سبيلها عدة مؤتمرات للسلام، ورأى بلانكي الغاء الجيوش واستبدالها بالمليشيات الشعبية، ووضع برودون آماله في النظام الفدرالي، أما ماركس فكان يرى العكس، بأن الحرب هذه الفكرة الملازمة للنظام الرأسمالي سترتفع من هذا العالم بارتفاع هذا النظام وإلغائه، الا انها قد تولد مجتمعاً جديداً، ونبذ فكرة نزع السلاح، ثم عدل عن موقفه بعد فشل الكومون، ولم يعد انجلز

يتوقع خيراً من أي حرب تقع في أوروبا، وان الوسيلة الأسلم حسب رأيه هي العمل الحازم الذي تمثله البروليتاريا في بروزها.

ورفضت الاشتراكية في الغرب القول بأن الحرب هي سبيل الخلاص الوحيد، وأكد جوريس على بطلان هذه النظرية الثورية.

إلا ان الرأسمالية مارست الضغوط على الطبقة العاملة ولأصحاب العمل، وكانت الطبقات الحاكمة متخوفة من صعود الاشتراكية وما حملته من اضطرابات، وسنحت فرصة استعمارية لصرف الأنظار وتحويلها عن واقعها المأزوم، وراح سيسل رودوس عام ١٨٩٥ يقول: "إذا أردتم تجنب الحرب الأهلية عليكم ان تنصرفوا للاستعمار"، ويبقى الصراع قائماً بين الرأسمالية والاشتراكية، فالأولى تريد ديمومة نظامها، وتأمين استمراره، وتحرص الاشتراكية على إعلانها حرباً ضدها بلا هوادة، وان السباق على التسلح لا حاجة له؛ لانه يستنزف الثروات ويحمل الجماهير ضرائب عالية.

وفي فرنسا وإيطاليا وإسبانيا – حيث النقابات تتحمس الآلام – حرص الفوضويون على بثّ فكرهم بوجوب القضاء على الكنيسة والدولة وأرباب العمل، ورأى الماركسيون ان الروح العسكرية ليست سوى نتيجة للرأسمالية، وليس من مبرر لمحاربتها بشكل منفرد، وان الدولة هي جزء من التطور البشري، وتؤلف مرحلة من مراحلها في الحياة الإنسانية لا بد وأن تمر بها، وأخذ جوريس يوهي بإقامة جيش جديد يكون شعبياً وديمقراطياً قادراً على الدفاع عن الوطن، ولا يُلحِق أي أذى أو يقوم بأي عدوان ضد الجمهورية.

ومهما يكن، فإن قادة الاشتراكية الفرنسية كانوا يخشون من الالتباس الذي يشوب فكرة الدولية العمالية ولم يتخلّ ممثلو الاشتراكية الألمانية عن مشاعرهم المعادية لروسيا، إذ كان الألمان يخشون من قيام الإمبراطورية في الشرق منهم، ورأى أدلر وبوير وربنر ان فكرة انحلال الإمبراطورية النمساوية – المجرية غير واردة، ودعا جوريس إلى جامعة ألمانية، وهو عضو في الحزب الاشتراكي الألماني والمنظّر له.

ولمام هذه الظروف، ظهرت الاحتجاجات الدولية المعترضة على سياسات

الدول في التسلح، واسقط مؤتمر شتوتغاريت عام ١٩٠٧ اقتراحاً بإعلان الإضراب العام في حالة نشوب حرب مع تحريض العمال على القيام بأعمال التخريب بأي طريقة أو وسيلة يرونها ناجحة، والتي تختلف بالطبع عن الكفاح الطبقي والوضع السياسي العام، ولوّح العمال في مدينة بال عام ١٩١٢ بالتعاون العظيم بين العمال في جميع أنحاء العالم، والخوف من قيام ثورة بروليتارية تعقب حرباً عالمية.

وهكذا تعاقبت الاجتماعات والمؤتمرات والخطب والاقتراحات، وعند اجتماع مكتب الدولية الاشتراكية في بروكسل (٢٩-٣٠ يوليو/ تموز ١٩١٤) وقّع الحاضرون نصّاً محضراً أكد ان الأمر كله مربوط بالقرار المتّخذ من قِبَل الحركة الاشتراكية العالمية، فالحزب الديمقراطي الاجتماعي عدّ روسيا المسؤولةَ الأولى عن الحرب، وصادق على الاعتمادات المرصودة للدفاع عن الحضارة والاستقلال الألماني، ورأى فيه أحد المفكرين - وهو روزا لسكمبورج - أنه بمثابة انهيار لا مثيل له في التاريخ على مدى الأجيال.

شعرت البروليتاريا ان مصير الإنسانية ومستقبلها يتوقف على هذه الساعة الحاسمة، ووضع جوريس أمله في قطاع المصالح الاقتصادية والمالية التي تُلزم الشعوب بمراعاة مصالح بعضها بعضاً، وتجنب الكوارث التي تجلبها الحرب معها، وراح هاّز أحد اعضاء الحزب الاجتماعي الألماني الديمقراطي يصرّح عام ١٩١٢ بالاتفاق مع برنشتاين وكوتسكي أمام المؤتمر المنعقد في شمنتز بأن للفئات الرأسمالية في العالم المترابطة والمتعاقدة دولياً فيما بينها ترى أنه من الاصلح ان تتقاسم الأسواق العالمية، بدلاً من ان تنهك نفسها في صراع لا يعرف أحد نتائجه، ويهدد بأخطار دون مكاسب، ورأى بكوتسكي - على غرار ما قاله لينين - ان الإمبريالية يجب ان تتعاون دولياً بحيث تتفادى الحرب، وتعتمد بهذا الاشتراكية الإنسانية على الرأسمالية في مهمة إنقاذ السلام بإنقاذ نفسها.

إن أصحاب الأعمال والرأسماليين لم يشعروا بقرب الحرب، بينما قامت اوساط أخرى - من حيث تعلم أو لا تعلم - بنشاط يخلو من التصعيد والخطر، ووصف اناتول فرانس ان القوى المالية قوى هدامة للروح الوطنية والقومية، وان كبار

رجال الصناعة ينشطون في صنع المدافع والبوارج الحربية، ورأى كميون عام ١٩٠٠ ان الإمبراطور وليام الثاني ليس سوى واحد من رجال الصناعة يسعى لاستثمار معمله أو استغلاله.

حاول الاشتراكيون تأمين الأُخوّة الإنسانية بين البشر، عن طريق الاشتراكية، والديمقراطيون عن طريق الديمقراطية، والمسيحيون عن طريق الكنيسة، وانصار التبادل الحر عن طريق التجارة الحرة، فالأزمة الاقتصادية الكبرى عزاها العديدون من رجال الأعمال إلى شائعات ومضاربات بين الناس قد لا تبدو صحيحة، يجري ترويجها باستمرار، وتم عام ١٨٨٩ إقامة المكتب الدولي ومكتب برلماني دولي لنشر فكرة التحكيم الدولي بين الشعوب، وصاح البابا ليو الثالث عشر في مجمع الكرادلة بصوت عالٍ بهذا الاتجاه، واجتمع في واشنطن مؤتمر الجامعة الامريكية، ولكن هذه النشاطات كلها لم تخرج بشيء يُلزم حكومات الدول الكبرى على الاتفاق.

وأخذت ميزانيات الدول تخضع لاعباء التسلح الأوروبي، وأرسلت (٢٦) دولة إلى مؤتمر لاهاي عام ١٨٩٩ ممثلين لها من أجل عقد مؤتمر دولي للسلم، وصحيح ان الفشل كان مصيره سواء في القرارات أو تجنب الحرب، أو التوصية التي اتخذوها بإنشاء محكمة دائمة للتحكيم الدولي، وكان من الصعب التوفيق بين مبدأ السيادة الوطنية الذي ترفعه كل دولة وتحديد التسلح الذي عُدَّ أمراً مرغوباً به لتأمين المزيد من رفاهية الشعوب، ورفض وليام الثاني فكرة تسريح وحداته العسكرية، والتنازل بهذا الشكل عن هذه المدن والحصون والقلاع.

ثم ان المؤتمر الذي عقدته رابطة الدول الأمريكية في مكسيكو عام ١٩٠١ بدعوة من الولايات المتحدة كان لتخفيف التأثير السيئ الذي تركه في واشنطن الصدامُ مع إسبانيا، ولم يتمكن هو الآخر من التوصية بالرجوع إلزامياً إلى التحكيم في كل مشكلة يُستعصى حلها.

وقامت الحروب في الترنسفال والصين ومنشوريا والمغرب، وبناء على اقتراح تيودور روزفلت عقد عام ١٩٠٧ مؤتمر دولي في أعقاب مؤتمر الرابطة للدول الأمريكية، وحضر المؤتمر زهاء (٤٤) دولة بضغط من واشنطن، وخاصة الدول

اللاتينية، وقد أعدوا تنظيم محكمة للتحكيم، ولكن تعوزها صفة الإلزام والاستمرار، بحيث حُدَّ من آمالها، وجُعلت تدور حول قضايا ثانوية، وجرى تبني النص الذي يوصي بإنشاء محكمة عدل للتحكيم الدولي تجلس باستمرار، إلا ان تعيين القضاة الاعضاء بقي مجرد مشروع، وذهب القائد الأمريكي هوميروس يقول ان التحكيم الدولي يتجاهل تماماً الشرائع الطبيعية، ثم أخيراً توصّل المؤتمِرون إلى التوصيات، وبصعوبة، والمتعلقة بأعراف الحرب وأخلاقها، والتخطيط لعقد مؤتمر آخر في عام ١٩١٥.

واذ ذاك أخذت الأزمات الدولية تتعاقب من البوسنة إلى المغرب، وليبيا والبلقان، وسادت منافسة بين إنكلترا وألمانيا للسيطرة على البحار، واصبحت القضية النمساوية المجرية أساس التسلح والاتجاه نحو المواجهة، وساد اعتقاد لدى الجماهير الأوروبية ان الأمور تتجه نحو الحرب التي صعب تفاديها رغم كل الجهود والمحاولات والمؤتمرات[١٣].

الفصل الثامن عشر

التوسع الاستعماري والدول الأوروبية الكبرى (١٨٩٠-١٩٠١)



أولاً: التنافس البريطاني – الفرنسي

عندما كان القرن التاسع عشر يشرف على النهاية كانت حمّى الاستعمار قد انتابت الدول الأوروبية الكبرى، في الوقت الذي كانت فيه الشعوب منشغلة بتدعيم كيانها وتثبيت وحدتها، فقامت في أوروبا ست حروب شغلت العالم الاوروبي، وهي حرب القرم (١٨٥٤-١٨٥٦)، وحروب الوحدة الإيطالية ١٨٥٩، وحرب شلزويج وهولشتين ١٨٦٤، والحرب النمساوية ١٨٦٦، والحرب الفرنسية – البروسية ١٨٧٠-١٨٧١، والحرب البروسية التركية ١٨٧٧.

وظهرت إلى الوجود دولتان كبيرتان، هما ألمانيا وإيطاليا، وبعد ان استقرت أوروبا بعد مؤتمر برلين، انتقل التنافس بين الدول الأوروبية إلى خارج القارة الأوروبية، وكان التنافس نتيجة عاملين: الأول ان الدول القومية قد بلغت ما كانت تهدف إليه من الوصول إلى حل يرضي أمانيها الوطنية، وكانت أي محاولة يقوم بها الإيطاليون أو الألمان أو الفرنسيون لتغيير الأوضاع السياسية في أوروبا حينذاك معناها قيام حرب أوروبية أخرى، إلا ان ساسة الدول الأوروبية كانوا جميعاً لا يحبون المخاطرة بالدخول في حرب أوروبية لا يؤملون منها الخير الكثير، أما العامل الثاني فهو رغبتهم في الاتجاه خارج أوروبا بحثاً وراء الاستعمار.

وقام الاستعمار الأوروبي الحديث على عدة دوافع اقتصادية، وهي البحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات الصناعية، والحصول على المواد الخام، واستثمار الأموال الفائضة، بسبب التقدم الكبير في الصناعة خلال القرن التاسع عشر، وظهور كبار الرأسماليين الصناعيين الذين أغرقوا الأسواق الأوروبية بمنتجاتهم الكثيرة، فلم تستطع الاسواق المحلية ان تستهلكها، وكان على هؤلاء ان يبحثوا عن أسواق جديدة ليضمنوا تصريفها، ثم ان المصانع كانت بحاجة إلى المواد الأولية كالمطاط وزيت الزيتون والصلب والصدف والقطن، وازداد التنافس بازدياد الانتاج وكساد التجارة.

وبدأ الاندماج في المؤسسات الكبرى بعد الأزمة الاقتصادية التي ظهرت عام ١٨٧٥ عندما تضخمت الشركات الكبرى، واستولت على الشركات الصغيرة التي لم تستطع مقاومة هذه الأزمة، وأصبحت هذه الشركات الاحتكارية الكبيرة تسيطر على

للحياة الاقتصادية في نهاية القرن التاسع عشر، وظهرت طبقة من الرأسماليين الكبار الجدد، ورأوا ان يستثمروا أموالهم في البلاد المتخلفة التي تحتاج إلى السكك الحديدية، وإنشاء المصارف والبيوت المالية، والبحث عن المعادن، وجاء ازدياد أعداد السكان في بعض الدول، مما جعل الحكومات والأفراد يعتقدون ان المخرج الوحيد لحل مشكلة السكان والأزمة الاقتصادية هو قيام الاستعمار بالخارج لايجاد مكان للفائض من السكان، واستغلال الأراضي المحتلة.

أما الدوافع السياسية للاستعمار فتتلخص في تنافس الدول الاوروبية على توسيع ممتلكاتها وراء البحار، ولتدعيم نفوذها الدولي، وإنشاء إمبراطوريات ترضي النزعات الاستعمارية والقومية، لا سيما الدول القومية الجديدة التي ظهرت في أوروبا كايطاليا وألمانيا اللتين كانتا تعملان على الأخذ بحصتهما من الاستعمار، مما أدى في نهاية المطاف إلى ظهور مشكلات سياسية تهدد الأمن والسلم الأوروبيين.

وزاد في الوضع ظهور رجال سياسة وزعماء حكومات وجّهوا سياسة دولهم نحو الاستعمار في الأراضي الجديدة، وإنشاء مناطق نفوذ، وسدّ حاجات البلاد الاقتصادية، والاستيلاء على القواعد البحرية الجديدة، ورفع مهابة الدولة وزيادة نفوذها.

وهكذا أخذت الدول الأوروبية تتكالب على الأراضي التي يمكن ان تستعمرها خارج أوروبا، وطمعت كل دولة في نصيب الأخرى، مما أدى إلى قيام حروب استعمارية ما بين (١٨٩٠-١٨٩٩)، وقد أقدمت بريطانيا العظمى عام ١٨٩٠ على القيام بمشروعات استعمارية، واقتحمت السودان بعد تثبيت احتلالها لمصر، ونجحت في استرجاع السودان لمصر، ثم قام الإنكليز بغزو الترنسفال والأورانج الحرة (١٨٩٩-١٩٠٢) رغم نضال البوير ومواجهتهم، وقاوموا الإنكليز لثلاث سنوات، ثم حاولت بريطانيا غزو الحبشة عام ١٨٩٦، ولكنها هزمت في معركة (عدوة)، وفي العام نفسه نجح جيش فرنسي في غزو مدغشقر (١٨٩٤-١٨٩٦)، واستولى على أجزاء من غربي أفريقيا، أما ألمانيا فقد أخضعت أفريقيا الشرقية وأفريقيا الجنوبية الغربية والكاميرون.

وأدت المنافسة بين بريطانيا وفرنسا إلى قيام أزمة كادت تنشب بسببها حرب كبرى حول حادثة فاشودة في السودان عام ١٨٩٨، وتأزمت الأوضاع بين البلدان،

ولاح شبح الحرب بينهما، ثم انتهى الأمر بموافقة دلكاسية وزير خارجية فرنسا على التراجع، واتفقت الحكومتان على جلاء الفرنسيين عن فاشودة، شريطة إلا يحاول البريطانيون السير غرباً في منطقة النفوذ الفرنسي.

ولم يكن التنافس مقتصراً على افريقيا، بل امتد إلى آسيا، ففي عام ١٩٠٠ كانت جميع الهند وبورما والملايو تحت الحماية البريطانية، وامتد النفوذ الفرنسي إلى افغانستان والتبت، أما فرنسا فقد غزت الصين الفرنسية وكمبوديا وتونكين في شمال الصين، وغزت روسيا منشوريا، حيث اقامت حكومة هناك في عام ١٩٠٠، وكان يبدو ان الإمبراطورية الصينية سوف تقتسمها الدول مثل افريقيا.

ولم يكن التنافس مقتصراً على بريطانيا وفرنسا وروسيا واليابان فحسب، بل ان إيطاليا أخذت تعمل على ان يكون لها نصيب من النفوذ في الصين، وظهرت الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بمظهر لم يكن متوقعاً، إذ زاد عدد سكانها، واتسعت رقعتها من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي. وحاربت إسبانيا عام ١٨٩٨، وانتزعت منها كوريا وبورتو ريكو وجزر الفليبين وجولم، وأصبحت أمريكا جزءاً من الصراع مع الأوروبيين، وأصبح الكفاح على السيادة دولياً تشترك فيه معظم القارات في العالم.

وفي مطلع القرن العشرين أصبح العالم مهدداً بشبح الحرب، لأن سبب الخلاف بين الدول هو أيها تتقدم إلى الصدارة، فالمصالح النمساوية – المجرية مع روسيا تتنازع في البلقان، والمصالح البريطانية والفرنسية والألمانية والإيطالية تتنازع في أفريقيا، وألمانيا تسعى جاهدة للحاق بكل هؤلاء والتفوق عليهم، فهي تبذل جهدها في العمل على زيادة جيشها لمواجهة خطر الحلف الفرنسي – الروسي، وتقوية أسطولها؛ للتغلب على قوة إنكلترا البحرية، مما جعل السلام هدنة قصيرة لا بد ان تنتهي، مما أرهق موارد الشعوب الأوروبية، وخلق جواً من التوتر الذي جعل الناس تنتظر الحرب من حين إلى آخر[٦٤].

ثانياً: الأزمة البلقانية والاتجاه نحو الحرب العالمية

ان تزايد جهود الدول الكبرى في التوسع على حساب الدول الصغيرة

والمتخلفة بسرعة بين (١٨٩٣-١٩٠١) بدأت له آثار تغيرات هامة في أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأقصى، ولفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وبدأت الخصومات الأوروبية والمنافسات البلقانية، والتي أدت لنشوب الحرب العالمية الأولى.

ولم تكن ساحات المواجهة في البلقان فحسب، ففي أفريقيا لم تتوقف المنازعات والبعثات التبشيرية، وتوغل فيها الفرنسيون والإنكليز والألمان، في حوض النيجر وبحيرة تشاد، وخاصة في عام ١٨٩٨، ولكن الصراعات كانت شديدة في جنوب أفريقيا في الناتال والراس والسودان ومصر، مع امتلاك ألمانيا مستعمرات في جنوب غربي أفريقيا، والبرتغال التي لها سابقاً مستعمرات في انغولا وموزمبيق، واتجه البريطانيون إلى مناجم الذهب والماس في الترانسفال والاورنج، وهدد مطامع ألمانيا النفوذ البريطاني، وتحركات سيل رودس، ودافع وليام الثاني عن استقلال دولة البوير في جنوب أفريقيا، ثم سرعان ما تخلت ألمانيا عن هذه المقاومة بعد حين، وتم الاتفاق على حساب البرتغال، ووقع في الثلاثين من أغسطس/ آب ١٨٩٨، واشتمل على خطة لتقسيم الأراضي والمستعمرات الخاضعة للبرتغال التي ستُعطي لألمانيا القسم الأكبر من أنغولا وموزمبيق، وتخلت ألمانيا عن الترانسفال، ولم تحصل على بديل لها، وظلت اتفاقية أغسطس/ آب عام ١٨٩٨ بدون تنفيذ، وإذا كانت بريطانيا قد نجحت في إقامة سيطرة لها في جنوب أفريقيا، والتخلص من ألمانيا كقوة منافسة، فإن ذلك كان نجاحاً ثابتاً. وفي أعالي النيل كانت بريطانيا قد حصلت على موافقة في اتفاقية مع إيطاليا عام ١٩٨١، وألمانيا في يوليو/ تموز ١٨٩٠، ولكن محاولاتها ظلت ناقصة بسبب عدم الحصول على موافقة فرنسا.

أما على جبهة أمريكا، فلم تستطع بريطانيا العظمى ان تقف أمام نجاحات الولايات في القارة اللاتينية بعد ان وضعت أقدامها في جزر المحيط الهادي، وكانت الظروف مواتية مع انشغال لندن في حربها في جنوب أفريقيا، وبعد عامين من المفاوضات حصلت الحكومة الامريكية في معاهدة هاي – بونسيفو في الثامن عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٠١ على حقها في إنشاء هذه القناة بمفردها، على ان تقيم فيها الاستحكامات والبوليس العسكري. وبعد ان ابعدت إسبانيا تمكنت واشنطن من ان

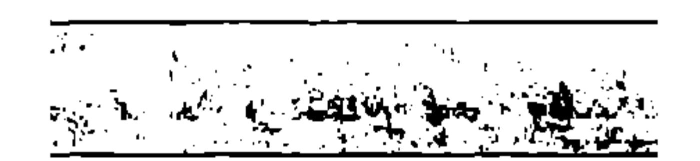
تقوم بما يشبه إجبار لندن على التنازل، وسحب الأسطول البريطاني الذي كان يراقب منطقة الكاريبي منذ أكثر من نصف قرن.

وأخيراً، فإن الدولة العثمانية كانت تجتاز أزمة جديدة في عام ١٨٩٨ مع تفاقم حالة التمرد ضدها في أرمينيا وكريت ومقدونيا، والمطالبة بالحكم المحلي الإداري، وتزايد الشعور القومي معها، والرغبة في الحصول على إصلاح نظام الضرائب، هذا مع تصاعد تأييد الحكومة اليونانية والبلغارية في دعم هذه التوجهات، ولكن مواجهة ومقاومة العثمانيين كانت عنيفة من انتقام ومذابح في أرمينيا بعيداً عن أنظار الأوروبيين. وأظهرت هذه الأزمة إلى الوجود مشكلة بين العثمانيين والأوروبيين لضمان الأمن للشعوب المسيحية، وأفادت منها الحكومات الأوروبية في التدخل في الشؤون العثمانية والمناطق البلقانية التي تخضع لها، بل ان الازمة الأرمينية شاركت فيها عدة أطراف، مثل روسيا وإنكلترا، ثم ان قضية كريت تهم كل دول البحر المتوسط نظراً لموقع الجزيرة الاستراتيجي، وأصبحت الثورة في مقدونيا أداة في ايدي النمسا والمجر وروسيا للوصول إلى أهداف سياسية.

ولخيراً اتفق الإمبراطوران النمساوي والروسي على المحافظة على الوضع القائم في البلقان، وذلك لأن روسيا كانت تنظر في هذه الفترة صوب الشرق الأقصى، وتخشى فضلاً عن ذلك من عدم تمكنها من الاعتماد على التأييد المسلح لفرنسا في حالة نشوب أزمة بلقانية، وكانت النمسا والمجر قد أخذتا من ألمانيا النصيحة بضرورة الحذر، وتخشى أيضاً من رؤية الحركة المقدونية التي يوجهها البلغار، وتنتهي في حالة نجاحها بإقامة بلغاريا الكبرى، أي إلى حل حاربته الملكية الثنائية من قبل بشدة، وكانت تعارض المصالح بهذا الشكل وعدم الثقة بين الدول العظمى هو الذي أنقذ الإمبراطورية النمساوية المجرية. وقد أثرت هذه الخلافات والتنافسات المستمرة والتي ظهرت تلقائياً في كل مناطق العالم في المصالح الاقتصادية للدول الكبرى وفي مصادمات مسلحة، مثل الحرب الصينية – اليابانية، والإسبانية – الأمريكية، واليونانية – التركية، وحرب جنوب أفريقيا، ولكنها ظلت محاولات محلية أو حروب إقليمية، ولم تصل إلى العالمية إلا بعد عقد تقريباً في ظل الحرب العالمية الأولى(٦٥).

الفصل التاسع عشر

الأزمات السياسية التي سبقت الحرب العالمية الأولى



أولاً: الأزمة المراكشية الأولى (١٩٠٤-١٩٠٥)

شهدت أوروبا منذ نهاية حرب السبعين الفرنسية - الألمانية ١٨٧٠-١٨٧١ سلسلة من الاحلاف العسكرية والاتفاقيات السياسية التي انتهت بانقسام الدول الكبرى في أوروبا إلى معسكرين في عام ١٩٠٧: الأول هو الحلف الثلاثي الذي ضم الإمبراطورية الألمانية والإمبراطورية النمساوية والمجرية وإيطاليا، اما الثاني فهو معسكر الوفاق الثلاثي الذي ضم فرنسا وروسيا القيصرية وبريطانيا العظمى، وبعد سبع سنوات من هذا الانقسام نشبت الحرب العالمية الأولى في صيف ١٩١٤ بين هذين المعسكرين أولاً، ثم انضمت دول أخرى إلى هذا المعسكر أو ذاك، وقبل نشوب الحرب العالمية الأولى نشبت أزمات سياسية أدت إلى توتر بين المعسكرين، وهددت بنشوب الحرب بينهما.

حاولت فرنسا بعد احتلال الجزائر منذ عام ١٨٣٠ وتونس منذ عام ١٨٨١ احتلالَ مراكش التي كانت لا زالت محتفظة باستقلالها، وفي هذا السياق عقدت فرنسا سلسلة من اتفاقيات الترضية مع الدول الأوروبية الاستعمارية الأخرى التي كانت هي بدورها تطمع في الاستيلاء على مراكش، وتُعارِض المساعي الفرنسية في هذا الإطار.

وفي يونيو/ حزيران ١٩٠٢ عقدت فرنسا اتفاقية مع إيطاليا وافقت فيها على احتلال ليبيا من قبل إيطاليا مقابل احتلال فرنسا لمراكش. وفي إبريل/ نيسان ١٩٠٤ عقدت مع بريطانيا ما سمي بـــ(الاتفاق الودي) الذي نص على إطلاق يد بريطانيا في مصر مقابل يد فرنسا في مراكش، وقد تضمن الاتفاق أيضاً أطماع إسبانيا في شمال مراكش وأطماع بريطانيا في ميناء طنجة المغربي، وكان هذا الاتفاق بداية التحالف بين فرنسا وبريطانيا، وفي أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٠٤ عقدت فرنسا اتفاقية مع إسبانيا وافقت الأخيرة فيها على ما جاء في الاتفاق الودي، وتضمنت الاتفاقية بنداً سرياً بخصوص تحديد منطقتي نفوذ الدولتين في مراكش، والوضع الخاص لميناء طنجة، اما روسيا القيصرية فقد كانت حليفة فرنسا منذ توقيع معاهدة التحالف العسكري بينهما في عام ١٨٩٤، ولم تكن روسيا لها مصالح أو اطماع في مراكش، ولذا لم تبد اعتراضاً على التوسع الفرنسي في مراكش.

وبعد ان تمكّنت فرنسا من تهيئة الدبلوماسية اخذت تقدّم قروضاً كبيرة إلى المغرب؛ تمهيداً للتدخل في شؤونها، ثم السيطرة عليها، وبلغ مقدار هذه القروض ٦٢,٥ مليون فرنك في عام ١٩٠٤، وخُصِّص ٦٠% من إيراد كمارك مراكش كضمان لهذه القروض، وتكونت إدارة فرنسية في مراكش خاصة بهذه القروض، وفي مطلع عام ١٩٠٥ وصلت مراكش بعثة فرنسية برئاسة رينيه تالانديه لإجراء محادثات مع حكومة مراكش بشأن إعادة تنظيم الإدارة والشرطة والمالية والاقتصاد في مراكش، وكانت المقترحات التي حملتها معها البعثة الفرنسية تتضمن إعادة تنظيم الشرطة المغربية تحت الإشراف الفرنسي، وتأسيس بنك دولة مغربي تحت رقابة البنوك الفرنسية، وتشجيع منح امتيازات السكك الحديدية والموانئ والغابات والتعدين وغيرها إلى الاحتكارات الفرنسية، أو تحويل مراكش إلى دولة محمية فرنسية، وكان السلطان مولاي عبد العزيز (١٨٩٤–١٩٠٨) يوافق على هذه المقترحات لولا حصول أمر غير متوقع، وهو تدخل ألمانيا.

كانت ألمانيا تدرك جيداً ان السيطرة الفرنسية على مراكش أمر لا يمكن تجنبه على المدى البعيد، ولكنها كانت تهدف من وراء تدخلها في مراكش ضد فرنسا إلى تحقيق ان قوة ألمانيا لا يمكن لفرنسا تجاهلها، ثم إلحاق هزيمة دبلوماسية بفرنسا، ومما شجع ألمانيا على ذلك انشغال روسيا القيصرية عن شؤون أوروبا في عام ١٩٠٥ بأمرين، هما الحرب مع اليابان في منشوريا، والثورة الروسية عام ١٩٠٥.

كان برنادر فون بلوف مستشار ألمانيا بين عام ١٩٠٠ و١٩٠٩ قد اقترح إرسال سفينة حربية ألمانية إلى سواحل مراكش منذ إبريل/ نيسان ١٩٠٤، أي منذ الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا، إلا ان القيصر وليام الثاني لم يوافق على ذلك، ولكن مع إرسال فرنسا بعثتها إلى المغرب أو مراكش مطلع عام ١٩٠٥ عاد فون بلوف إلى محاولاته، واقترح هذه المرة على وليام الثاني ان يقوم بزيارة مراكش خلال رحلة خاصة في البحر المتوسط، ووافق الأخير مجبراً على الاقتراح، وفي نهاية مارس/ آذار ١٩٠٥ وصل وليام الثاني إلى ميناء طنجة التي نزل إليها، ومكث فيها بضع ساعات، وخطب قائلاً بانه جاء لزيارة صديقه سلطان مراكش، وانه سيدفع عن

سيادة مراكش وعن المصالح الألمانية فيها، وتشجع سلطان مراكش بهذا التصريح، ورفض اقتراحات بعثة تالانديه، وأعلن ان الاقتراحات الفرنسية ينبغي ان تطرح لأهميتها الدولية على مؤتمر دولي لمناقشتها، وقد أيدت ألمانيا شكلياً مطلب السلطان، ورفضته فرنسا رفضاً قاطعاً، وسُمّيت هذه بـ(الأزمة المراكشية الأولى).

أخاف هذا الموقف الألماني أوروبا، وقد أصر مستشار ألمانيا فون بلوف على عقد مؤتمر دولي بشأن مراكش؛ اعتقاداً منه بأن أغلبية الدول الكبرى ستتمسك باستقلال المغرب في المؤتمر المقترح، وان هذا المقترح لو الأمر سيؤدي إلى نصر دبلوماسي لألمانيا دون كلفة، وكانت الوزارة الفرنسية منقسمة على نفسها، واستغل بلوف هذا الانقسام، وبدأ يشير إلى ان ألمانيا ربما تقوم بعمل عسكري إذا ما قامت القوات الفرنسية بغزو مراكش، وعندما فشل وزير خارجية فرنسا ديلكاسيه في اقناع أعضاء الحكومة الفرنسية بأن هذا مجرد خدعة ألمانية استقال من منصبه في يونيو/ حزيران ١٩٠٥، وكان ذلك ظفراً دبلوماسياً لألمانيا، وفي النهاية وافقت فرنسا على عقد مؤتمر دولي بشأن مراكش، وعدت ألمانيا ذلك نصراً دبلوماسياً آخر.

وقد عقد المؤتمر الدولي في الخامس عشر في يناير/ كانون الثاني ١٩٠٦ في مدينة الجزيرة الخضراء، وهي مدينة إسبانيّة صغيرة بالقرب من جبل طارق، لذا عرف المؤتمر باسم مؤتمر الجزيرة الخضراء، وقد شارك في المؤتمر فضلاً عن فرنسا وألمانيا مندوبون عن بريطانيا، وروسيا، والإمبراطوريتان النمساوية والمجرية، وإسبانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، والولايات المتحدة، والبرتغال، ومراكش، وقد استمرت مداولات المؤتمر حتى إبريل/ نيسان ١٩٠٦، وأيد مندوبو المغرب والنمسا والمجر ألمانيا في المؤتمر، في حين أيد مندوبو الدول الأخرى – خاصة بريطانيا وروسيا القيصرية – فرنسا، واذا كان انعقاد المؤتمر نصراً دبلوماسياً لألمانيا فإن نتائجه كانت فشلاً دبلوماسياً لها أيضاً، ذلك ان (ميثاق الجزيرة) الذي صدر في السابع من إبريل/ نيسان ١٩٠٦ وإنْ تضمّن تأكيداً على استقلال مملكة المغرب ووحدة أراضيها ومنح جميع حرية التجارة في مراكش على قدم المساواة، إلا انه أقر إجراء بعض الإصلاحات التي سبق وان تضمنتها اقترحات البعثة الفرنسية إلى مراكش في

مطلع عام ١٩٠٥، فقد عُهد إلى فرنسا وإسبانيا بحفظ الامن في الموانئ المغربية، وقُرِّر تأسيس بنك دولة مغربي يكون لكل دولة مشاركة في المؤتمر حق المساهمة فيه، وان تحصل كل دولة من الدول الأعضاء على حصة واحدة من الأسهم، بينما تحصل فرنسا على ثلاثة أسهم، كما عهد المؤتمر إلى فرنسا مهمة مراقبة الحدود الجزائرية – المغربية لمكافحة تهريب الأسلحة خاصة.

كان انتهاء المؤتمر بهذا الشكل هو الفشل بالنسبة لألمانيا، فقد عزلت الدبلوماسية الألمانية، وأثار هذا حنق ألمانيا، وأدى إلى ازدياد قوة التحالف البريطاني – الفرنسي الحديث العهد الذي كانت ألمانيا تسعى إلى تسديد ضربة إليه من خلال قضية مراكش، ذلك ان ادوارد نجراي E. Grey وزير خارجية بريطانيا لم يكن مصمماً على تأييد الفرنسيين دبلوماسياً في المؤتمر فحسب، بل انه سمح بإجراء محادثات بين رئاسة أركان حرب فرنسا وبريطانيا في مطلع عام ١٩٠٦ بغية وضع الخطط العسكرية اللازمة؛ تحسباً من قيام حرب بين ألمانيا وفرنسا، وكانت هذه المحادثات السرية دليلاً على الاتفاق الودي، لم يقصد منه ان يكون مجرد تسوية لمنازعات استعمارية، بل انه كان تفاهماً قد يقود بريطانيا إلى المشاركة في حرب أوروبية أيضاً، لما الضربة الأخرى التي وُجِّهت إلى لألمانيا بعد المؤتمر، فهي المصالحة الروسية – البريطانية في عام ١٩٠٧[٦٦].

ثانياً: الأزمة البلقانية الأولى (١٩٠٨-١٩٠٩)

خضعت بلاد البلقان للحكم العثماني منذ أواخر القرن الرابع عشر، وكانت تتألف من بلاد اليونان وصربيا وبلغاريا ورومانيا والجبل الأسود وألبانيا والبوسنة والهرسك، وقامت شعوب البلقان بسلسلة من الثورات ضد الحكم العثماني في القرن التاسع عشر بسبب نمو المشاعر القومية فيها، وسوء الإدارة العثمانية، وقد أيدت روسيا القيصرية هذه الثورات، وتورطت في أكثر من حرب ضد الدولة العثمانية، وقامت روسيا بهذا الدور بعدها راعية وحامية لهذه الثورات وللمسيحيين الأرثوذكس في البلقان وللعنصر السلافي فيها، ونتيجة لهذه الثورات والدعم الروسي حصلت اليونان على الاستقلال في عام ١٨٣٢، كما حصلت صربيا ورومانيا على استقلال ذاتي في عام

١٨٢٩، وقرر مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ منح صربيا ورومانيا الاستقلال التام، ومنح بلغاريا استقلالاً ذاتياً تحت حكم الملك الكسندر دوبانتبرغ الذي يؤيد نفوذ روسيا، كما أعلن المؤتمر استقلال الجبل الأسود، واسند إلى الإمبراطورية النمساوية المجرية احتلال وإدارة البوسنة والهرسك على ان تبقى جزءاً من الدولة العثمانية.

كانت روسيا القيصرية تعد البلقان منطقة نفوذ روسية، كما كانت تسعى إلى فتح المضائق التركية: البسفور والدردنيل بوجه السفن الحربية الروسية من والى البحر الأسود، إلا ان الدول الكبرى - وخاصة بريطانيا - كانت تعارض المساعي الروسية بخصوص المضائق التركية، وهكذا بدأت روسيا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر تواجه منافسة من الإمبراطورية النمساوية المجرية في البلقان، وبعد خسارة آخر ممتلكاتها في إيطاليا ولخراجها من الاتحاد الألماني، لصبح همها - أي الإمبراطورية النمساوية المجرية - هو توسيع منطقة نفوذها في بلاد البلقان، وسمي الاندفاع نحو الشرق، وحصلت الإمبراطورية هذه على حق إدارة البوسنة والهرسك بموجب معاهدة برلين عام ١٨٧٨، كما قبلت مملكة صربيا وصاية هذه الإمبراطورية منذ عام ١٨٨٠، وقد توصلت كل من روسيا القيصرية والنمسا والمجر إلى عقد معاهدة في عام ١٨٩٧، أكدت الحفاظ على الوضع الراهن في البلقان، وتفرغت روسيا إلى اطماعها في الشرق الأقصى، خاصة منشوريا، إلا ان هذه المعاهدة خُرقت من قبل النمسا والمجر بعد حوالي عشر سنوات، وتسبب ذلك في ظهور الأزمة البلقانية الاولى.

حيث حصل في عام ١٩٠٣ انقلاب في بلغراد عاصمة صربيا، أدى إلى مقتل الملك الكسندر أوبرنوفتش الذي كان يؤيد النمسا. وحل محله ملك جديد مؤيد للروس هو بيتر قره جورجوفيتش الذي أقام حكماً برلمانياً، وحصل على مساعدات مالية وعسكرية من فرنسا، وسرعان ما أنهت مملكة صربيا الوصاية النمساوية المجرية، وجاءت الأحداث هذه في وقت كانت فيه الإمبراطورية النمساوية المجرية قد استفادت فيه من معاهدة عام ١٨٩٧، حيث توغل الرأسمال النمساوي في البلقان التي بدت وكأنها ستصبح منطقة نفوذ نمساوية، وقد شعرت صربيا ان مصالحها البلقانية في

خطر، فقد خشيت من تعاونت سلاف الجنوب، أي مملكة صربيا ورعايا المجر من الصرب والكروات، ورعايا النمسا من السلاف، وكان هذا التعاون يهدد كيان الإمبراطورية النمساوية المجرية، لذا كانت ترحب في خنق صربيا التي كان من الممكن ان تؤدي دوراً يماثل دور مملكة سردينيا في الوحدة الوطنية، وقد رأت الحكومة النمساوية المجرية ان تؤكد نفوذها في البلقان، وان تطوق مملكة صربيا بسلسلة من الاحلاف مع رومانيا وبلغاريا، وخلق دولة ألبانية لمنع امتداد صربيا نحو بحر الادرياتيك.

إن هذه المخاوف النمساوية كان لها ما يبررها، ففي خريف عام ١٩٠٥ اجتمع عدد من النواب الكروات في البرلمان النمساوي المجري في مدينة فيوم على الساحل الشمالي الشرقي من بحر الادرياتيك، واتخذوا قراراً يؤكد وحدة كرواتيا ومعارضاً لسيطرة العنصر الألماني والمجري على الإمبراطورية، واستنكرت جمعية صربيا بعد حين في مدينة زارا على الساحل الشرقي من بحر الادرياتيك نظام الحكم الثنائي الذي اقيم في الإمبراطورية النمساوية المجرية منذ عام ١٨٦٧، في حين تبنت مملكة صربيا عامي (١٩٠٥-١٩٠٦) مشروع بناء سكة حديد الدانوب - الادرياتيك الذي سبق وان طرح في السبعينات القرن التاسع عشر اعتماداً على قروض من البنوك الفرنسية، وليس النمساوية، وقد أثارت جميع هذه الأعمال الاستياء والقلق في الإمبراطورية النمساوية المجرية.

وتم تعيين اهرنثال وزيراً للخارجية في الإمبراطورية النمساوية المجرية عام ١٩٠٦، كما أصبح كونراد فون هتزندورف رئيساً للأركان العامة فيها، وكان كلاهما من دعاة اتباع سياسة متشددة تجاه صربيا، ومن جهة أخرى أنهت روسيا القيصرية خلافاتها مع بريطانيا عام ١٩٠٧، وعادت إلى تركيز انتباهها على شؤون البلقان مرة أخرى.

وفي سبتمبر/ أيلول ١٩٠٨ عقد لقاء بين اهرنثال ونظيره الروسي ازفولسكي،

وافق الأول على مساندة جهود روسيا لفتح المضائق التركية بوجه السفن الحربية الروسية لقاء قيام الإمبراطورية النمساوية المجرية بضم البوسنة والهرسك إليها، وهكذا تم توجيه ضربة إلى مشاعر الصرب الذين كانوا يرجون ضم المقاطعتين إلى أملاكهم، وكانت الأوضاع في الدولة العثمانية مناسبة من وجهة نظر الرجلين لتنفيذ هذه الصفقة بسبب قيام ثورة جماعية في تركيا ضد السلطان عبد الحميد الثاني في يوليو/ تموز ١٩٠٨.

كانت روسيا بحاجة إلى مساحة من الوقت لترتيب الحصول على موافقة الدول المعنية بخصوص مسألة المضائق التركية، إلا أن اهرنثال فاجأهم في الخامس من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٠٨ بإعلان ضم البوسنة والهرسك إلى بلاده، وكان هذا يعني توسعاً نمساوياً على حساب مناطق سلافية، وفي الوقت نفسه شجعت النمسا بلغاريا على إعلان نفسها مملكة مستقلة عن الدولة العثمانية.

أثار الاجراء النمساوي استياء وغضب عدة أطراف، فقد احتجت الدولة العثمانية عليه استناداً إلى معاهدة برلين، واحتج الصرب، ومن ورائهم الروس بحجة انه أخل بتوازن القوى في البلقان، واحتجت فرنسا وبريطانيا؛ لانه يمثل خرقاً لمعاهدة برلين، ولاحت مخاطر الحرب وشيكة بين روسيا والإمبراطورية النمساوية المجرية، وقد حث كل من مولتكه وهتزندورف رئيس هيئة أركان حرب ألمانيا والنمسا على ان الوقت قد حان لمنازلة روسيا وفرنسا، وقد أكدت ألمانيا لروسيا بانها ستدعم النمسا عسكرياً إذا ما فكرت في شن الحرب عليها.

وبسبب هذا الموقف الألماني وتردد النمسا في مساندة حليفتها روسيا بشأن البلقان اضطرت روسيا إلى الإذعان للأمر الواقع، كما اضطرت إلى ذلك صربيا، وبذلك حققت الإمبراطورية النمساوية المجرية نجاحاً دبلوماسياً، إلا ان هذا النجاح لم يكن بلا ثمن، كما انه أثار مشاعر معادية للنمسا في صربيا، حيث تشكلت جمعية خاصة فيها لنشر الدعاية المناهضة لآل هبسبورغ في البوسنة وتدريب أشخاص على

الاغتيالات، وهي جمعية اليد السوداء التي نفذت اغتيال ولي عهد النمسا في عام ١٩١٤، وأدى إلى قيام الحرب العالمية الأولى(٦٧).

ثالثاً: الأزمة المراكشية الثانية (١٩١١)

لم يستطع مؤتمر الجزيرة الخضراء ان ينهي الخلاف الألماني – الفرنسي بخصوص مراكش تماماً، وظلت ألمانيا تراقب التحركات الفرنسية هناك، ولم يكن الأمر خالياً من بعض الخلافات بين الطرفين حول مسائل معينة، وفي التاسع من فبراير/ شباط ١٩٠٩ وقعت اتفاقية ألمانية – فرنسية في برلين أكدت المواد الواردة في ميثاق الجزيرة، كما اعترفت ألمانيا فيها بمصالح فرنسا السياسية في مراكش مقابل اعتراف فرنسا بمصالح ألمانيا الاقتصادية هناك، لكن الخلاف سرعان ما قام بين الدولتين بشأن مراكش في عام ١٩١١، واتخذ شكل أزمة سياسية دولية، ففي تلك السنة قامت بعض القبائل المغربية بانتفاضة ضد السلطان مولاي عبد الحفيظ (١٩٠٨-١٩١٢)، فاستغلت فرنسا هذه المشكلة الداخلية، وأرسلت قواتها بقيادة الجنرال موانييه إلى مراكش تحت ستار حماية السلطات والرعايا الأوروبيين هناك، وقد احتلت هذه القوات الفرنسية مدن مكناس ووجدة الدار البيضاء وفاس، وتحركت قوات إسبانية لحتلت بعض المدن المغربية، مثل العرائش والقصر الكبير.

قرر الألمان التدخل في مراكش والاستيلاء على الصويرة واغادير كرد فعل على الغزو العسكري الفرنسي للمغرب، وارسلوا لهذا الغرض احدى سفنهم الحربية إلى ميناء أغادير في الأول من يوليو/ تموز ١٩١١، وفي الوقت نفسه وزعت ألمانيا مذكرة على الدول الكبرى بررت فيها تدخلها في مراكش لعوامل ثلاثة، هي: استنجاد أصحاب المصالح الألمانية في مراكش، وسخط الرأي العام الألماني بسبب إبعاد ألمانيا عن الإسهام في حل القضية، وخرق فرنسا وإسبانيا، ومقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء.

أعلنت ألمانيا انها لن تسحب سفينتها الحربية من ميناء أغادير إلا عقب

انسحاب القوات الفرنسية والإسبانية منها، وفي العاشر من يوليو/ تموز ١٩١١ بدأت المفاوضات بين ألمانيا وفرنسا، واستمرت حتى الرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩١١ عندما وقعت اتفاقية بين الطرفين اعترفت فيها ألمانيا بالحماية الفرنسية على المغرب لقاء تنازل فرنسا عن جزء من الكونغو الفرنسية لألمانيا.

أدت الأزمة المراكشية الثانية إلى توتر في العلاقات بين ألمانيا من جهة وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى، ففي المفاوضات الألمانية – الفرنسية هدد كل طرف الطرف الآخر باللجوء إلى السلاح، وتحمست صحافة كلا البلدين لذلك.

اما بريطانيا فقد أيدت فرنسا، وأعلنت على لسان وزير ماليتها لويد جورج في خريف عام ١٩١١ انها لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما أعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا، وألغت الحكومة البريطانية المناورات السنوية لأسطولها، وابقته في حالة ترقب لما سينتهي إليه النزاع الألماني – الفرنسي.

ومن ناحية أخرى نجم عن الأزمة المراكشية الثانية قيام إيطاليا بغزو ليبيا، ونشوب الحرب التركية – الإيطالية (١٩١١-١٩١٢)، وزيادة حدة التنافس في التسلح البحري بين ألمانيا وبريطانيا، وبعد الاتفاق الألماني – الفرنسي في نوفمبر أعلن وزير البحرية الألماني الأدميرال الفريد فون تربيتز (١٨٤٩-١٩٣٠) ان ألمانيا عانت من تقهقر سياسي ودبلوماسي، ويجب ان تصلح ذلك من خلال ميزانية مالية إضافية للأسطول، وقد أيد الإمبراطور الألماني وليام الثاني هذه الميزانية المالية في عام ١٩١٢.

رابعاً: الأزمة البلقانية الثانية (١٩١٢-١٩١٣)

تعود بداية الأزمة البلقانية الثانية إلى ربيع عام ١٩١٢، ففي مارس/ آذار منه وقّعت كل من صربيا وبلغاريا معاهدة لتقسيم مقدونيا، وفي مايو/ أيار ١٩١٢ انضمت اليونان والجبل الأسود إلى المعاهدة المذكورة، فنشأ بذلك تكتل بلقاني أطلق عليه (العصبة البلقانية)، وقد ساعد على ظهورها سوء إدارة جماعة (تركية الفتاة) لبلادهم،

والهزائم التي منيت بها القوات العثمانية أمام القوات البريطانية في ليبيا في صيف وخريف عام ١٩١١، ومنذ بداية قيام هذه العصبة أخذت روسيا تؤيدها؛ لانها وجدت فيها عائقاً بوجه أي تغلغل في البلقان؛ لأن روسيا القيصرية كانت تعد نفسها منذ الازمة البلقانية الأولى لتأخذ بثأرها، فأخذت تتقرب من بلغاريا؛ إذ ساعدتها على الاعتراف التركي باستقلالها، كما استغلت فترة الهدنة البلقانية عامي (١٩١٠-١٩١١) لحمل فرنسا على مساندتها في قضية المضائق التركية، وفي سياستها الرامية إلى إلحاق السلاف بروسيا القيصرية.

أعلنت دول العصبة البلقانية الحرب على الدولة العثمانية في الثامن عشر من اكتوبر/ تشرين الأول ١٩١٢، وخلال ستة أسابيع استطاعت دول العصبة البلقانية التي أرسلت أكثر من ٦٠٠ ألف جندي إلى ميادين القتال، ان تهزم القوات العثمانية، وتنتزع منها الأراضي التابعة للدولة العثمانية في أوروبا عدا القسطنطينية، فقد توسعت بلغاريا باتجاه تراقيا، واليونان باتجاه سالونيك، واستولى الصرب على اسكوب وعلى موناستر التي تعد مفتاح مقدونيا الوسطى، وقد أثارت هذه الاحداث ردود فعل متباينة لدى الدول الكبرى التي وجدت نفسها في مواجهة تغيير جذري للوضع الراهن في البلقان ضد مصالحها.

فقد رأت الإمبراطورية النمساوية المجرية ان ارتفاع مكانة عدوتها الاولى صربيا في منطقة البلقان تحدٍ لها لا يمكن السكوت عليه، ولم تكن روسيا القيصرية بسبب مصالحها في المضائق التركية لتسمح لنفسها بأن ترى العاصمة اسطنبول وهي تسقط بيد البلغار، واستاءت ألمانيا من هزيمة الجيش التركي الذي دربته وجهزته بالأسلحة، كما راقبت بريطانيا وفرنسا الوضع بقلق كبير؛ لذا أقدمت الدول الكبرى التي طلبت الدولة العثمانية تدخلها على فرض الهدنة في الثالث من كانون أول/ ديسمبر عام ١٩١٢.

أعقب ذلك عقد مؤتمر للسلام في لندن، وأصرت الإمبراطورية النمساوية المجرية على إقامة دولة ألبانيا لتحرم غريمتها صربيا من الحصول على منفذ على البحر الادرياتيكي، في حين أصرت روسيا على إعطاء حلفائها الصربيين هذا المنفذ،

وقد تمسك كل منهم بوجهة نظره إلى حد كبير، مما جعل الحرب في أوروبا تبدو وشيكة الوقوع، الا انه أمكن تفادي هذا الخطر، فقد استخدم الألمان نفوذهم في تلطيف مطالب النمساويين، كما استخدم الإنكليز نفوذهم في تلطيف مطالب الروس، وتمت تسوية المشكلة بإقامة دولة ألبانية مستقلة يحكمها امير ألماني.

وبينما كان مؤتمر لندن منعقداً تجددت الحرب مرة أخرى، فقد قامت مجموعة من جماعة تركيا للفتاة بزعامة أنور باشا بانقلاب جديد في العاصمة، وقد انزعج هؤلاء من فقدان بلادهم آخر ممتلكاتها في أوروبا، فأعلنوا الحرب على دول العصبة البلقانية، إلا ان نتيجة هذه الحرب كانت مثل سابقتها، فقد استولى اليونانيون على يانينا، وأجبر الصربيون البلغار الاتراك على تسليم مدينة أدرنه، وفي الثلاثين من مايو/ أيار ١٩١٣ عقدت معاهدة لندن التي تنازلت الدولة العثمانية فيها عن جميع ممتلكاتها في أوروبا باستثناء اسطنبول وغاليبولي إلى دول العصبة البلقانية.

ان القضايا الهامة بقيت معلّقة بعد معاهدة لندن، وهي رسم حدود دولة ألبانيا الجديدة، وتوزيع المناطق الجديدة التي حصلت عليها دول العصبة البلقانية، ولم تتمكن دول العصبة من الاتفاق بشأن هذه المناطق، وكان لإقامة الدولة الألبانية الجديدة دور مهم في ذلك، ذلك أن مملكة صربيا التي حرمت من منفذ خارجي من خلال ألبانيا، تمسكت بحصة بلغاريا في مقدونيا، وأخذت تتطلع إلى السيطرة على خط السكك الحديدية الممتد إلى سالونيكا؛ لانها كانت منفذهم البديل الوحيد، ومن جهة أخرى أصبحت سالونيكا نفسها مصدر خلاف بين بلغاريا واليونان، فقد وصلتها القوات البلغارية بعد أربع ساعات من احتلالها من قبل القوات اليونانية أثناء الحرب مع الأتراك، ولم يرض البلغار بذلك، بل أخذوا يطالبون ببعض المناطق على ساحل بحر إيجه، وأدت هذه الخلافات في نهاية الأمر إلى قيام الحرب بين دول العصبة البلقانية.

تحمّل البلغار العبء الأساسي في الحرب ضد الأتراك، وتصوروا ان

باستطاعتهم محاربة اليونان وصربيا معاً، وفي التاسع والعشرين من يونيو/ حزيران ١٩١٣ شنوا هجوماً على اليونان وصربيا بدون سابق إنذار، إلا ان الدولتين كانتا على استعداد لمواجهة هذا الهجوم.

وتمكّنت اليونان وصربيا – بمساعدة القوات الرومانية التي هاجمت بلغاريا من الشمال ومساندة الأتراك الذين كانوا يصرون على استعادة أدرنة – من إلحاق الهزيمة ببلغاريا، وإجبارها على توقيع معاهدة صلح بخارست في العاشر من أغسطس/ آب ١٩١٣، وقد توسطت روسيا القيصرية – بناء على طلب بلغاري – في إنهاء الحرب وعقد المعاهدة هذه، وبموجبها حصلت صربيا على معظم مقدونيا وجزء من (نوفي بازار) الذي اقتسمته مع الجبل الاسود، وحصلت اليونان على بقية مقدونيا وتراقيا الغربية.

أما رومانيا، فقد حصلت على (دوبروجه)، وفي التاسع والعشرين من سبتمبر/ أيلول ١٩١٣ وقعت معاهدة جديدة استعادت الدولة العثمانية بموجبها مدينة أدرنة، وفي ديسمبر كانون الأول ١٩١٣ تم توقيع معاهدة لندن الثانية التي عهدت إلى الدول الكبرى بمهمة تنظيم دولة ألبانيا الجديدة، وانتهت الأزمة البلقانية، إلا ان هذه التسويات التي تمت عام ١٩١٣ لم تكن سوى سلم قصير الأجل ينبئ عن أزمة سنة ١٩١٤، أي قيام الحرب العالمية الأولى.

فقد ظلت بلغاريا ناقمة على صربيا واليونان ورومانيا، وبقيت النمسا غاضبة على توسع صربيا المتحالفة مع روسيا القيصرية، كما غضبت ألمانيا من اقتطاع ممتلكات تركيا في أوروبا، حيث كانت لها مصالح اقتصادية، ومشاريع سكك حديدية مهمة فيها. ومنذ نهاية الحرب بين دول العصبة البلقانية، ومعاهدة بخارست، أخذ كونراد رئيس هيئة أركان النمسا، وليوبولد فون بيرختولد رئيس الوزارة النمساوية في عام ١٩١٢ يفكران في سحق صربيا في حرب قصيرة الأجل، ثم تقسيمها، وأكد إمبراطور ألمانيا وليام الثاني دعم بلاده لمثل هذه الخطط النمساوية في البلقان،

وأبلغ بيرختولد في تشرين الأول ١٩١٣ ان سيساعد النمسا متى ما دعت الضرورة لذلك.

وقد صاحب الأزمة البلغارية وأعقبها سباق تسلح محموم بين الدول الكبرى في أوروبا، فقد استمر سباق التسلح البحري بين ألمانيا وبريطانيا، وفي الثاني من يوليو/ تموز ١٩١٣ شرّعت ألمانيا قانوناً جديداً للخدمة العسكرية بموجبه ازداد عدد الجنود في زمن السلم من ٦٢٣ ألف إلى ٨٨٠ ألف، وفي أغسطس/ آب ١٩١٣ شرّعت فرنسا قانوناً مددت بموجبه الخدمة العسكرية الإلزامية إلى ثلاث سنوات، وأخذت روسيا القيصرية تخطط لزيادة قواتها العسكرية؛ لكي تستعد لصراع مرير وصعب وشيك الوقوع[٦٨].

الهوامش

١) هــــ. أ. ل. فشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث، (١٧٨٩-١٩٥٠)، ط ٧، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٥-١١.

٢) المرجع نفسه، ص ١١-١٤.

٣) المرجع نفسه، ص ١٥-٢٣.

٤) المرجع نفسه، ص ٢٥-٣٠.

٥) المرجع نفسه، ص ٣١-٤٠.

٦) المرجع نفسه، ص ٤٠-٤٤.

٧) المرجع نفسه، ص ٤٥-٥٥.

٨) المرجع نفسه، ص ٤٦-٦٤.

٩) المرجع نفسه، ص ٦٥-٧٩.

١٠) المرجع نفسه، ص ٨٠-٩٩.

١١) المرجع نفسه، ص ١٠١-١٠٨.

١٢) المرجع نفسه، ص ١٠٩-١١٥.

١٣) المرجع نفسه، ص ١١٦-١٣٠.

١٤) المرجع نفسه، ص ١٣١-١٤٤.

١٥) المرجع نفسه، ص ١٤٤-١٤٦.

١٦) المرجع نفسه، ص ١٤٨-١٥٥.

١٧) المرجع نفسه، ص ١٥٧-١٦١.

١٨) المرجع نفسه، ص ١٦٢-١٧٤

١٩) المرجع نفسه، ص ١٧٦-١٨٤.

٢٠) المرجع نفسه، ص ١٨٥-١٩٢.

٢١) المرجع نفسه، ص ١٩٢-٢٠٣.

٢٢) المرجع نفسه، ص ٢٠٥-٢١٦.

٢٣) خليل علي مراد وآخرون، دراسات في التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، ط ١، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص ١٥٩-١٦٣.

٢٤) المرجع نفسه، ص ١٦٤-١٧١.

٢٥) المرجع نفسه، ص ١٧١-١٧٥.

٢٦) المرجع نفسه، ص ١٧٧-١٨١.

٢٧) المرجع نفسه، ص ١٨١-١٨٦.

٢٨) المرجع نفسه، ص ١٨٧-١٩١.

٢٩) المرجع نفسه، ص ١٩٥-١٩٨.

٣٠) المرجع نفسه، ص ١٩٨-٢٠٤.

٣١) المرجع نفسه، ص٢٠٤-٢٠٨.

٣٢) المرجع نفسه، ص٢٠٨-٢١٢.

٣٣) فشر، المرجع السابق، ص ٣٠٣-٣١٢.

٣٤) المرجع نفسه، ص ٣١٢-٣١٩.

٣٥) نقولا قطان، تاريخ أوروبا السياسي والثقافي، ١٥٠٠-١٩٤٥، ط ١، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٥١، ص ١٤٧-١٧٧.

٣٦) المرجع نفسه، ص ١٧٧-٢٠٧.

٣٧) فشر، المرجع السابق، ص ٢١٧-٢٢٧.

٣٨) نقولا قطان، المرجع السابق، ص ٢٠٧-٢٦٦.

٣٩) عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥-١٩٦٠، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص ٧٤-٨٣.

٤٠) المرجع نفسه، ص ٨٣-٩٣.

٤١) المرجع نفسه، ص ٩٤-٩٩.

٤٢) المرجع نفسه، ص ٩٩-١٠٤.

٤٣) المرجع نفسه، ص ١٠٥-١١٦.

٤٤) المرجع نفسه، ص ١٣٠-١٣٢.

٤٥) المرجع نفسه، ص١٣٣-١٤٢.

٤٦) فشر، المرجع السابق، ص ٣٢١-٣٢٦.

٤٧) المرجع نفسه، ص ٣٢٦-٣٣٤.

٤٨) المرجع نفسه، ص ٣٣٤-٣٣٦.

٤٩) المرجع نفسه، ص ٣٣٨-٣٤٣.

٥٠) المرجع نفسه، ص ٣٤٤-٣٤٦.

٥١) المرجع نفسه، ص ٣٤٦-٣٤٨.

٥٢) موريس كروزيه، تاريخ الحضارات العام، المجلد السادس، بيروت ١٩٨٣، ص ٥١١-٥١٦.

٥٣) المصدر نفسه، المجلد السادس، ص ٥١٦-٥٣٠.

٥٤) المرجع نفسه، ص ٥٣٠-٥٤٠.

٥٥) المرجع نفسه، ص ٢١٢-٢١٥.

٥٦) المرجع نفسه، ص٢١٥-٢٢٠.

٥٧) المرجع نفسه، ص ٢٢٠-٢٢٨.

٥٨) المرجع نفسه، ص ٢٢٨ -٢٣٥.

٥٩) المرجع نفسه، ص ٥٥٦-٥٦٠.

٦٠) المرجع نفسه، ص ٥٦٠-٥٦٨.

٦١) المرجع نفسه، ص ٥٦٨-٥٧٧.

٦٢) المرجع نفسه، ص ٥٧٧-٥٨٤.

٦٣) المرجع نفسه، ص ٦٠٧-٦١٣.

٦٤) جلال يحيى، التاريخ الاوروبي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٣، ص ٤٦٦-٤٦٨.

٦٥) المرجع نفسه، ص ٤٦٨-٤٧٩.

٦٦) خليل مراد وآخرون، المرجع السابق، ص ٢١٥-٢١٨.

٦٧) المرجع نفسه، ص ٢١٨-٢٢٣.

٦٨)المرجع نفسه، ص ٢٢٣-٢٢٥.

قائمة المصادر والمراجع

- جــلال يحــيى، التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى، الإسكندرية، ١٩٨٣.

- خلــيل علــي مــراد وآخرون، دراسات في التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، الموصل، ١٩٨٨.

- عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥-١٩٦٠، بيروت ١٩٧٤.

- هــــ. أ . ل. فشــر، تــاريخ أوروبا في العصر الحديث (١٧٨٩-١٩٥٠)، الطبعة السابعة، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع القاهرة، ١٩٧٦.

- كروزيه، موريس، تاريخ الحضارات العام، المجلد السادس، بيروت، ١٩٨٣.

- نقــولا قطان، تاريخ أوروبا السياسي والثقافي ١٥٠٠-١٩٤٥، الطبعة الأولى، عمان ١٩٥١.

المحتويات

موسوعة

تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر

من الحرب العالمية الأولى حتى قيام النظام العالمي الجديد

(١٩١٤-١٩٩١م)

الجزء الرابع

تأليف

د. مفيد الزيدي

دار أسامة
للنشر والتوزيع

الفصل الأول

قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)



أولاً: شرارة اندلاع الحرب:

كانت النمسا أضعف من أن تتخذ أية خطوة عسكرية بدون أن تدعمها ألمانيا، ولكن الأخيرة كانت تخشى على حليفتها من أن تقحم نفسها في حرب تمزقها، ولا سيما أنها عانت من جراء انهزام تركيا التي كانت تعدها ألمانيا حليفة لها، حتى أنها اضطرت بعد الهزيمة التركية في البلقان أن ترسل في الحال ليمان فور ساندرز لكي يعيد تنظيم الجيش التركي على الرغم من الاحتجاجات الروسية الموجهة إلى ألمانيا.

ومنذ مطلع عام ١٩١٣ أصبح القادة الألمان يعتقدون أن الحرب لا بد منها، وأن من مصلحة ألمانيا أن تبدأ الحرب سريعاً بعد أن يستكمل أعداؤها استعداداتهم، حتى خضع الإمبراطور لهذه الاقتراحات، ولم يكن للمستشار بتمان هولوج الكلمة العليا مثل سلفه بسمارك، وكانت أول خطوة للاستعداد عام ١٩١٣ أن فرضت الحكومة الألمانية ضريبة جديدة للأغراض العسكرية، وفي صيف ١٩١٤ شعرت ألمانيا أنها استكملت قوتها، وخاصة أنها قد أكملت توسيع قناة كييل لتسهيل نقل الأسطول الألماني من بحر البلطيق إلى بحر الشمال، بينما لم تكن فرنسا تقدّر لنفسها استكمال استعدادها إلا في عام ١٩١٥، ولما روسيا فلم يكن مقدراً لها أن تكون على أهبة الاستعداد قبل عام ١٩١٧.

كانت بريطانيا بعيدة عن الدخول في مواجهة مع ألمانيا، وظلت لندن على استعداد للمفاوضات من أجل تسوية أية مشكلة تهدد السلام بينهما، من جهة أخرى كانت العلاقات بين النمسا وصربيا تسير نحو التأزم والسوء، فضلاً عن أن الولايات اليوغوسلافية حانقة على الحكم الإمبراطوري النمساوي، وتوالت المؤتمرات لاغتيال كبار الموظفين النمساويين، حتى نفد صبر النمساويين على ما كان يوجّه إليهم من اعتداءات، وأخذ بروشتلد وزير خارجية النمسا في يونيو/ حزيران عام ١٩١٤ يدبر الوسائل السريعة التي تستطيع بها النمسا القضاء على صربيا، وفي الثامن والعشرين من الشهر قتل أحد الطلبة الصربيين الأرشيدوق فرانز فرديناند ولي عهد عرش النمسا أثناء زيارة رسمية في سيراييفو عاصمة البوسنة، وكانت الحادثة فرصة ملائمة للنمسا وألمانيا لكي تتخذاها ذريعة لإعلان الحرب.

وجرت خلال شهر واحد عدة اتصالات سرية بين النمسا وألمانيا، أكدت الأخيرة أنها تؤيد حليفتها في كل خطواتها، ولم تكن فرنسا تقدّر عواقب تلك الحادثة، حتى أن بوانكاريه رئيس جمهوريتها وفيفياني رئيس وزرائها كانا ذاهبين إلى بطرسبورغ في زيارة رسمية لروسيا، وانتظرت الحكومة النمساوية حتى بدأ الرئيس الفرنسي ورئيس وزرائه يعودان من الرحلة الروسية، ثم ألقت بقوتها في إرسال المنشور الشهير، وهو إنذار إلى صربيا في الثالث والعشرين من يوليو/ تموز، ومع أن صربيا خضعت وقبلت معظم المطالب النمساوية التي تكاد تنتزع منها استقلالها، إلا أن النمسا عدّت ردها رفضاً للإنذار، وأعلنت عليها الحرب في اليوم التالي.

وقد حاول القيصر الألماني وليام الثاني التخفيف من حدة النمساويين قبل إعلان الحرب، إلا أنه لم ينجح في محاولته، أما روسيا فقد استعدت لتقف إلى جانب صربيا ضد النمسا، وأعلن القيصر التعبئة العامة، فأعلنت ألمانيا الحرب على روسيا في الأول من أغسطس/ آب ١٩١٤، وانضمت فرنسا إلى حليفتها روسيا، فأعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا في الثالث من أغسطس/ آب، وأخذت ألمانيا تستعد لتنفيذ مشروعها الذي وضعه العسكريون، وهو غزو فرنسا عن طريق اختراق بلجيكا ولكسمبورغ لاكتساح فرنسا قبل أن تستعد روسيا للقتال.

وأخذت الحكومة الألمانية تتصل بالحكومة البريطانية تطالبها بأن تقف على الحياد في نظير ان تتعهد ألمانيا بضمان استقلال بلجيكا وهولندا بعد الحرب، ولكن بريطانيا رفضت التعهد الألماني، وعدّت أن خرق حياد بلجيكا مبرر لإعلان الحرب على ألمانيا، وأرسلت إنذاراً إلى ألمانيا في الرابع من أغسطس/ آب تطالبها فيه بسحب قواتها من بلجيكا في الحال، ولما لم يصلها الرد أعلنت بريطانيا العظمى الحرب على ألمانيا، وفي السادس منه أعلنت النمسا والمجر الحرب على روسيا، وانضم الجبل الأسود إلى صربيا ضد النمسا، وفي التاسع منه قطعت كل من صربيا والجبل الأسود علاقاتهما بألمانيا، وفي اليومين التاليين أعلنت فرنسا وبريطانيا الحرب على النمسا.

وسرعان ما أصبحت الحرب عالمية بانضمام معظم الدول إليها، ودخلت اليابان الحرب في صف الحلفاء؛ لأنها كانت ترمي من وراء ذلك إلى بسط نفوذها على

الصين، وانتهزت الفرصة لاحتلال المنطقة التي كانت تحتلها ألمانيا في شانتونج في الصين[1].

ثانياً: الحملة العسكرية ١٩١٤:

كانت ألمانيا قد أعدت نفسها ووضعت خطتها، وهي لم تكن تخشى روسيا؛ لأنها كانت تعتقد أن روسيا لا تستطيع نقل جيوشها الكبيرة إلى الميدان بسرعة، ولهذا اعتقدت ألمانيا أنها تستطيع أن تلقي ٤/٥ من جيشها في هجوم مفاجئ ضد فرنسا، وتكتسح بقواتها في أسابيع قليلة، ثم تتفرغ للجبهة الشرقية. وإن الحل الوحيد هو أن تشن هجوماً عبر بلجيكا تنفذ بعده إلى باريس.

وقدمت فرنسا من جانبها أقوى فرقها العسكرية تجاه اللورين بقصد مهاجمة الألمان في ذلك الإقليم، حتى إذا نجحت فرنسا في هذا السبيل فشل الهجوم الألماني على بلجيكا، ولكن عندما حاول الفرنسيون الهجوم في اللورين فشلوا فشلاً ذريعاً، ونجح الألمان في اكتساح بلجيكا، واستولوا على حصن لييج العظيم، ولم يستطع الجيش البلجيكي الصغير أن يصمد طويلاً أمامهم رغم مقاومته الشديدة، ثم اضطر إلى اللجوء وراء حصون أنتورب، وبعد ثلاثة أسابيع من الحرب أصبح الجزء الأكبر من بلجيكا تحت رحمة الألمان، الذين اضطروا إلى فرض الأحكام العسكرية في البلاد حتى يأمنوا جانب الوطنيين، وهرب عدد من السياسيين البلجيكيين إلى بريطانيا، حيث ظلوا هناك إلى أن انتهت الحرب.

وقد وقفت القوات الفرنسية على طول الحدود الفرنسية البلجيكية، في حين عسكرت القوات البريطانية على يسار القوات الفرنسية تحت قيادة السيرجون فرنش، وهي القوة التي تحركت نحو فرنسا في سرعة وهدوء منذ إعلان الحرب، ولكن في الثالث والعشرين من أغسطس/ آب بدأ الألمان بالهجوم، فانهزم الفرنسيون أمامهم بعد أن استولى الألمان على حصن نامور الذي يُعدّ مركز الخط الدفاعي، ثم ضربوا الفرنسيين في شارلروا فوقع الجيش البريطاني في أزمة فاضطر إلى التقهقر السريع، وكان التقهقر في حد ذاته أمام عدو منتصر عملية خطرة، ولكنها نجحت بفضل تصدي إحدى قوات القتال للألمان في (لوكاتو)، بينما تتراجع بقية القوات البريطانية لمحاولة

القتال من جديد، وكان الهدف الأول للألمان أن يحطموا القوات البريطانية، وفي الوقت نفسه أخذوا يكتسحون الحدود.

كان الألمان يطمعون في نصر سريع وحاسم ضد أعدائهم، ولكنهم فشلوا في تحقيق ذلك الأمل في الجبهة الغربية، فإن مقاومة بلجيكا عطلت تقدم القوات الألمانية، فلم يستطيعوا الوصول إلى الحدود الفرنسية قبل أسابيع عدة، ثم انقذت معركة "المارن" باريس، وأصبحت الحرب في الجبهة الغربية "حرب حصار" في الخنادق، حيث لزمت قوات الحلفاء والقوات الألمانية خنادقها الممتدة مئات الأميال عبر فرنسا، ولكن بقيت الميزة للألمان، الذين كانوا حينذاك يحكمون جانباً كبيراً من الأراضي البلجيكية الفرنسية، ويتخذون قواعدهم العسكرية على بُعد خمسة وخمسين ميلاً من باريس، وعلى بعد خمسة وستين ميلاً من الموانئ البريطانية.

أما في الجبهة الشرقية فقد استطاع القائد الألماني فون هندنبرغ أن يحرز نصراً سريعاً حاسماً على الروس في موقعة تاننبرغ (١٦- ٣١ أغسطس/آب)، وهي الموقعة التي خلصت الأراضي الألمانية من الغزو الروسي، وأنقذت بروسيا الشرقية من الاحتلال، وكانت ضربة لآمال الحلفاء الذين كانوا يعولون على الضغط الروسي في الشرق لإنقاذ الموقف في الغرب، وقد تحطم الجيش الروسي ووقع الكثيرون منه في الأسر، على أن الروس رغم هزيمتهم أمام الألمان في تاننبرغ استطاعوا أن ينجحوا في جبهة أخرى في نفس الوقت أمام النمساويين في غاليسيا حتى استطاعوا الاستيلاء عليها في نهاية العام.

كان النمساويون قد فشلوا أيضاً في هجومهم على صربيا، إذ بعد أن نجحوا - بعد معاناة - في احتلال عاصمتها بلغراد في الثاني من ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٤، وتعرضوا لهجوم قام به الصربيون وقوات الجبل الأسود، اضطروا إلى الجلاء، ولم يبقوا في بلغراد سوى أسبوعين.

وقد دخلت تركيا الحرب في صف ألمانيا في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩١٤، ولذلك انتقمت بريطانيا لنفسها بأن ضمت قبرص، وأعلنت الحماية على مصر، وسارت بلغاريا على نهج تركيا، فانضمت إلى الألمان في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩١٥، بينما

إيطاليا تتخلى عن تحالفها الأول مع دول الوسط في الحلف الثلاثي، وتنضم إلى الحلفاء في مايو/ أيار ١٩١٥، وفي هذا العام جرت حملة الدردنيل عندما حاول الحلفاء اقتحام المضائق لإنشاء ممر من البحر الأبيض إلى البحر الأسود مع الاستيلاء على القسطنطينية لإنقاذ روسيا من عزلتها، وتمكين الدول الغربية من الاتصال بها حتى يمكن تطويق ألمانيا من كل مكان، وإن تلك الحملة لو نجحت فإنها ستعزل تركيا عن حلفائها، وتقضي على مشروع سكة حديد برلين بغداد، وأخيراً فإن أي نصر حاسم يحرزه الحلفاء في تلك المنطقة سيكون له أثر كبير في انضمام اليونان ورومانيا وبلغاريا إلى صف الحلفاء.

إلا أن هذه الحملة لم تفلح، وانهزم الأسطول الفرنسي البريطاني هناك في الثامن عشر من مارس/ آذار ١٩١٥، ولما الحملة البرية التي كان المفروض فيها أن تقتحم شبه جزيرة غاليبولي، فقد فشلت في الاستيلاء على الحصن، واضطرت إلى الانسحاب النهائي في أواخر عام ١٩١٥، ولم تستطع روسيا أن تقوم بأي دور لمساعدة حلفائها كما كانوا يتوقعون[٢].

ثالثاً: إيطاليا وروسيا والموقف من الحرب:

في الوقت الذي كان الحلفاء فيه يوجهون حملتهم إلى الدردنيل، كانوا يتطلعون إلى إمكان انضمام إيطاليا إليهم، لأن ذلك يخفف الضغط عن روسيا بإشغال القوات النمساوية في الجنوب، وفي الوقت نفسه يمكن لبعض قواتهم الاشتراك في الحملة ضد تركيا.

وكانت إيطاليا قد أعلنت حيادها عندما قامت الحرب، ولم تنضم إلى حلفائها السابقين النمسا وألمانيا؛ بحجة أن النمسا كانت هي المعتدية، ثم أخذت بعد ذلك تفكر في إمكان الاستفادة من الحلفاء الآخرين الذين وعدوها بتعويضها بضم الأجزاء التي كانت تنشدها من الحدود النمساوية، والتي كانت النمسا تبني عليها تحقيق أطماعها في تلك المنطقة، وفي السادس والعشرين من إبريل/ نيسان ١٩١٥ وقعت كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا مع إيطاليا معاهدة لندن، التي وعد الحلفاء فيها إيطاليا بمنطقة الترنتينو والتيرول الجنوبي حتى ممر برنروتريستا وشبه جزيرة استريا وشمال دلماشيا، والجزر

المواجهة له، وميناء فالونا في البانيا، وجزر الدود يكانيز في بحر إيجه، وسمح لها بموجب المعاهدة أن توسع أملاكها في ارتيريا والصومال، ووعدت بمنحها قرضاً تستعين به، ونصيباً من التعويضات التي تفرض على الأعداء.

وفي الثالث والعشرين من مايو/ أيار ١٩١٥ أعلنت إيطاليا الحرب على النمسا، ولكنها لم تعلنها على ألمانيا إلا بعد مضي خمسة عشر أسبوعاً، وفي الخامس من سبتمبر/ أيلول ١٩١٥ طلب إليها الحلفاء أن توقع ميثاق لندن، والذي يقيدها بألا تعقد صلحاً منفرداً مع الأعداء، ومع كل آمال الحلفاء على الاشتراك من قبل إيطاليا في الحرب، فإنها لم تؤد لهم ما كانوا يريدون، فلم ترسل قوات للمساهمة في حملة الدردنيل، بحجة أنها في أشد الحاجة لقواتها للدفاع في الجبهة الإيطالية.

أما روسيا فقد بدأ نجمها العسكري يأفل في عام ١٩١٥، إذ كانت تنقص قواتها الذخيرة والمؤونة والأسلحة الحديثة، وتسيطر عليها قيادة غير جيدة، بينما كانت قوات الدول الوسطى تفوقها، ولذلك دارت الدائرة على الروسوم منذ شهر مايو/ أيار من ذلك العام، فهاجمتهم القوات النمساوية الألمانية، وما يكاد يمضي شهران حتى جلا الروس عن غاليسيا، واحتلها النمساويون والألمان.

وأصبحت القوات الروسية الأخرى التي تعسكر في بولندا معرضة للهجوم من الشمال والجنوب، مما أدى بالروس إلى الجلاء عن وارشو وإيفانجورود، وانفتح الطريق أمام القوات النمساوية والألمانية، فاحتلوا كوفنو وبريست لتوفسك وفلنا، وهكذا طردت القوات الروسية من غاليسيا، وخسرت جانباً من لتوانيا، وبذلك خسرت روسيا مناطق زراعية وصناعية غنية، وأثر ذلك على قدراتها الدفاعية.

عبرت القوات النمساوية والألمانية في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩١٥ نهر الدانوب للهجوم من جديد على صربيا، واشتركت القوات البلغارية في ذلك الهجوم، فاخترقت الحدود الشرقية الصربية، ولم يمضِ شهران حتى كانت بلغراد ومعظم المدن الصربية المهمة بيد الأعداء، وهرب الجيش الصربي إلى الجبل الأسود وإلى البانيا، وفي فبراير/ شباط ١٩١٦ هاجمت القوات البلغارية والنمساوية شمال البانيا، واستولت على عاصمتها تيرانا، وعلى ميناء درازو، واضطرت القوات

الصربية أن تلجأ إلى جزيرة كوفو اليونانية لتحتمي بها من المدفعية البحرية للحلفاء.

وحدثت معركتان عام ١٩١٦: الأولى دارت حول حصن فردان، حيث قاوم الفرنسيون الألمان مقاومة عنيفة عندما حاولوا الاستيلاء عليه، وأعقبها معركة السوم التي دبرها الجنرال دوجلاس هيج البريطاني ضد القوات الألمانية التي كانت تحت قيادة هندنبرغ، وكان الغرض من تلك الحملة تخفيف الضغط على فردان، وقد نجحت معركة السوم التي انتصر فيها الحلفاء وكسبوا أراضي واسعة.

وكان عام ١٩١٧ مفعماً بالكوارث بالنسبة للحلفاء، ففي الغرب استطاع النمساويون أن يوقعوا بالإيطاليين هزيمة ساحقة في كابورتو في البندقية في أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩١٧، وأسرعت القوات الفرنسية والبريطانية لنجدة إيطاليا.

أما بالنسبة لروسيا، فقد قامت الثورة البلشفية في روسيا في نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٩١٧، ووضعت حداً لاشتراك روسيا في الحرب، إذ نجح البلشفيك في الاستيلاء على السلطة، وعقدوا هدنة مع ألمانيا، وفتحوا باب مفاوضات الصلح في شهر ديسمبر/ كانون الأول، وقد رفض تروتسكي وزير الخارجية الروسية أن يوقع معاهدة "بريست ليتوفسك"، واستقال من منصبه، ولكن لينين تغلب على معارضته، ووقّعت المعاهدة في مارس/ آذار عام ١٩١٨، وقد فرضت المعاهدة شروطاً مجحفة على روسيا، إذ تخلت بموجبها عن سيادتها على بولندا والولايات البلطيقية، مثل فنلندا واستونيا ولاتفيا وليتوانيا، واعترفت باستقلال أوكرانيا، وهي الجزء الجنوبي من روسيا، وهكذا خرجت روسيا من الحرب(٣).

حملة الغواصات:

بدأت ألمانيا في عام ١٩١٥ تستخدم حرب الغواصات لتحطيم تجارة الحلفاء، والسفن المحايدة التي تحمل البضائع لهم، وقد ارتكب الألمان باستعمالها في ذلك الوقت خطأ كبيراً، لأن غواصاتهم كانت من القلة بحيث لم تستطع إحراز النجاح الكبير، وكانت نذيراً للحلفاء باتخاذ الإجراءات الحربية والبحرية المضادة، وقد أغرقت الغواصات الألمانية الباخرة لوزيتانيا في إبريل/ نيسان ١٩١٥، وهي من أكبر البواخر، وغرق معها حوالي ألف راكب، وكان منهم أكثر من مائة أمريكي، وقد ثارت حكومة

للولايات المتحدة من أجل تلك الكارثة، وطلبت إلى ألمانيا ألا تعود إلى التعرض للسفن المحايدة، وأخذ يقل نشاط الغواصات الألمانية خلال عام ١٩١٦.

إلا أنه في عام ١٩١٧ أكمل الألمان إنشاء ثلاثمائة غواصة، وأعلنوا أنهم لن يميزوا بين السفن المعادية أو المحايدة في البحار التي تحيط بالجزر البريطانية، وكانوا يدركون أن هذا القرار قد يجر أمريكا إلى الحرب، ولكنهم في الوقت نفسه كانوا يعتقدون أن الأمريكيين لم يكن لديهم جيش يعتدّ به في ذلك الوقت، واعتقد الألمان أن باستطاعتهم إجبار بريطانيا على التسليم قبل أن تستطيع أمريكا القيام بدور مهم في ذلك.

وقد نجح الألمان في هذا الاتجاه، ففي شهر إبريل/ نيسان ١٩١٧ أحرز الألمان نجاحاً عظيماً، ففي فبراير/ شباط أغرقوا سفناً كبيرة، وأغرقوا مثلها في مارس/ آذار، ثم تضاعفت الأعداد في شهر إبريل/ نيسان، وكانت تغرق سفينة من أربعة سفن بريطانية، وكانت المجاعة على أبواب الإنجليز في ظل سياسة الحصار الاقتصادي للألمان، إلا أن الموقف تغير، وأخذت الخسارة تقل تدريجياً عندما نجح الحلفاء في تحطيم عدد كبير من التعويضات، حيث كانت السفن التجارية تبحر كلها يحرسها عدد من المدمرات الحربية التي توجهها المخابرات البريطانية البحرية، وعمل الحلفاء في الوقت نفسه على الانتهاء من تعويض السفن الغارقة ببناء غيرها، وأنقذ الإنجليز الموقف من خلال تحسين التموين، وتوسيع زراعة القمح، وزراعة كميات كبيرة من البطاطا.

رابعاً: دخول الولايات المتحدة الحرب:

عندما بدأت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، كان الأمريكيون مصممين على عدم التدخل فيها، لقد كانوا يعتنقون مذهب "مونرو" في عزلة أمريكا في سياستها الخارجية عن أوروبا، وعدم السماح للدول الأوروبية بأن تتدخل في الشؤون الأمريكية، وأخذ هذا الأمر يتراجع مع حقيقة أن العالم بدأ يتغير، ولم يسع الأمريكان إلا أن يعملوا بطريق غير مباشر منذ بداية الحرب على معاونة الإنجليز على كسب المعركة، فقد كانوا يبيعون لهم كميات كبيرة من المواد الخام والذخيرة، ولما حاولت ألمانيا وقف هذه

التجارة بواسطة غواصاتها، كانت مضطرة إلى التعرض للتجارة الأمريكية ذاتها، فأعلنت أمريكا الحرب على ألمانيا؛ لأنها لم تحتمل تعريض الأرواح الأمريكية للأخطار، وتعريض التجارة الأمريكية للتدمير.

وقد بدأت تحركها بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا، وفي السادس من إبريل/ نيسان أعلنت عليها الحرب، وتقرر وضع موارد البلاد من الرجال والمواد الخام والمصانع تحت تصرف الحلفاء، وأخذ بعض الأمريكيين يعتقدون أن مصلحة أمريكا في دخول البعض، وعلى رأسهم الرئيس وودرو ولسن، وأن مذهب مونرو لم يعد صالحاً في الظروف الراهنة، وأن أوروبا الجديدة التي ستنشأ بعد تلك الحرب يجب أن تختلف كليةً عن أوروبا القديمة، وكان هذا رأي هذا الفريق من الأمريكيين أن تنشأ عصبة الأمم، ولذا على أمريكا أن تستعد لكي تلعب دوراً رئيساً في الحفاظ على السلام العالمي، في حين دعا أصحاب فكرة الحرب في العالم، أن تدخل أمريكا في الحرب لتنتهي هذه الحرب، وأعلن ولسن أن أمريكا تهدف إلى إنقاذ العالم من أجل الديمقراطية.

في هذه الأثناء استعدت الحكومة الأمريكية للعمل على التعبئة الصناعية والزراعية، وأبحرت من الموانئ الأمريكية القوافل البحرية الضخمة الواحدة بعد الأخرى، حتى أنه في أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩١٨، كان عدد الجيش الأمريكي في فرنسا حوالي (١,٧٥٠٠٠٠) جندي.

وأكد الرئيس ولسن منذ البداية أن الحرب ليست موجهة ضد الشعب الألماني، ولكنها موجهة ضد حكومته الاستبدادية، وفي الرسالة التي وجهها إلى الكونغرس في يناير/ كانون الثاني ١٩١٨ عرض المبادئ الأربعة عشر الشهيرة كأساس السلام عادل، واشتملت على نبذ المعاهدات السرية الدولية، وضمان حرية الملاحة في البحار، وإزالة الحواجز الاقتصادية بين الأمم، وإيجاد مساواة تجارية بين الأمم المحبة للسلام، وخفض السلاح، وتنظيم المطالب الاستعمارية وفقاً لمصالح سكان المستعمرات ومطالب الدول العظمى، والجلاء عن بلجيكا وفرنسا، وإعادة الألزاس واللورين إلى فرنسا، وتعديل حدود إيطاليا بما يتفق مع القومية الإيطالية، ومنح شعوب الإمبراطورية النمساوية حق

تقرير المصير، والجلاء عن أراضي رومانيا وصربيا والجبل الأسود، والسماح للصرب بالوصول إلى شاطئ البحر الإدرياتيك، وحل مشكلات البلقان على أساس القوميات، وفتح الحكم الذاتي لممتلكات الإمبراطورية العثمانية، وحق تقرير المصير لشعوب تلك الإمبراطورية، وحرية المرور في المضائق، وإنشاء دولة بولندا مع إيجاد ممر لها على البحر.

وجعل ولسن المبادئ الأربعة عشر حجر الزاوية في السلام، وهو تكوين عصبة الأمم لتوفير الضمانات المتبادلة لتحقيق الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لكل من الدول الكبيرة والصغيرة على السواء.

ولم تقم القوات الأمريكية بدور هام في الحرب حتى نهايتها عام ١٩١٨، ولكن مجرد إعلان أمريكا الحرب على ألمانيا كانت لــه نتائج مهمة، وهي: ارتفاع الروح المعنوية بين الحلفاء، واعتقدوا أنهم إذا استطاعوا الصمود فإنهم سوف يتلقون الإمدادات الأمريكية، واستفاد الحلفاء من الإمدادات المالية الأمريكية، فإن قوة الحلفاء الشرائية كانت تتضاءل، ولكن دخول أمريكا الحرب فتح الطريق أمام القروض الأمريكية، أي أنهم بالأموال الأمريكية التي يقترضونها من الحكومة يستطيعون أن يدفعوا للمؤسسات الأمريكية التي يستوردون منها ما يريدون، ثم إحكام الحصار على ألمانيا؛ لأن الولايات المتحدة كانت تتزعم قبل دخولها الحرب فكرة حق الدولة المحايدة للمتاجرة مع ألمانيا، ولذلك فإن الإنجليز يضطرون إلى إخلاء سبيل بعض السفن المحايدة الذاهبة إلى ألمانيا، أما بعد دخول الولايات المتحدة الحرب، فلم تعد تهتم باحترام حياد تلك السفن، وبذلك استطاع الحلفاء تضييق الحصار على ألمانيا، مما دعا البعض إلى القول بأن ذلك الحصار كان السبب الأساسي في تحطيم ألمانيا في نهاية عام ١٩١٨[٤].

خامساً: الجبهات الحربية الأخرى

في مطلع عام ١٩١٧ كانت لا تزال لدول الوسط الكفّة المنتصرة، فقد كانت في قبضتها معظم بلجيكا وشمال فرنسا وصربيا والجبل الأسود ورومانيا وبولندا، حيث كانت كلها تحت الحكم الألماني، وكانت روسيا منهزمة ومشغولة بالتقهقر لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وبقي أمام الدول الغربية أمل وحيد هو قرار الولايات المتحدة بدخول

الحرب في صف الحلفاء في إبريل/ نيسان عام ١٩١٧.

وقد بدأت العمليات الحربية في ذلك العام بقيام القوات الفرنسية – وعلى رأسها قائدها الجديد نيفل – بالهجوم الكبير الذي اشتركت فيه القوات الإنجليزية، ورأى القائدان الألمانيان هندنبرغ ولودندورف أن تقوم القوات الألمانية بحركة تراجع في وسط الخط الألماني إلى مواقع سابقة، وسمي الخط الجديد الذي التزمته القوات الألمانية بخط هندنبرغ، وقد أعطت تلك الحركة الحربية ميزة كبيرة للألمان؛ إذ احتلوا هذه المرة مواقع حصينة كاملة الاستعدادات متصلة بقواعد ألمانية رئيسة، وان الألمان أثناء تراجعهم قد نسفوا البلاد التي غادروها، وكان ذلك مدعاة إلى تحطيم الخطط التي وضعها نيفل، ومع ذلك فقد صمم على أن يهجم في جبهة تمتد من سواسون إلى ديمس، ففشل الهجوم فشلاً ذريعاً تبعته سلسلة من حركات العصيان في الجيش الفرنسي، وكان من جراء ذلك طرد نيفل من القيادة، وتعيين الجنرال "بتان".

وحاولت القوات البريطانية تحت قيادة السير دوجلاس هيج مواصلة الهجوم، وكان من أغراضها التخفيف عن الفرنسيين، وتم لها انتصاران كبيران: الاستيلاء على خط فيمي من قبل الكنديين، والاستيلاء على خط مسين.

وفي نهاية الخريف وقعت معركة "كمبري" التي يطلق عليها موقعة الدبابات، لقد هاجمت حوالي (٣٨١) دبابة بريطانية الألمان دون سابق إنذار، وحدث ذلك الهجوم في جبهة من ستة أميال، ونجح الحلفاء في اختراق الخنادق الألمانية، وسعد الإنكليز بذلك النصر على الرغم من أنه لم يكن حاسماً.

عندما وجد الألمان أنهم لم يستطيعوا بعد انتصارهم على روسيا أن يواصلوا تلك الانتصارات على الفرنسيين والإنكليز عمدوا إلى محاولة ضرب الإيطاليين، فقامت قوات معظمها نمساوية تؤيدها الإمدادات الألمانية، وتوجهها قيادة ألمانية بالهجوم على القوات الإيطالية في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩١٧، فطاردتها وهزمتها في موقعة كابورتو، وأصبح الطليان مهددين باختراق الاعداء لبلادهم حتى يصلوا إلى البندقية، ولكن انقذت الأمطار القوية إيطاليا من الخطر، ووقفت القوات النمساوية في الفلاندرز

لا تستطيع المضي في تلك العملية الحربية، بعد أن أغرقت الأمطار الأراضي أمامهم، وفاضت الأنهر من الألب إلى الأدرياتيك، ونسف الإيطاليون الجسور اثناء تراجعهم(٥).

أما في مصر والعراق، فقد حقق الحلفاء في العراق ومصر نجاحاً كبيراً امتد إلى منطقة الشرق الأوسط، وخاصة مع الأتراك في العراق، مع وصول الإمدادات البريطانية عن طريق الخليج العربي من الهند، ومن إنكلترا، ووضعت القوات البريطانية تحت قيادة الجنرال السير (ستانلي مود)، وبدأت القوات سيرها في ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٦، واستولى مود على العمارة، ثم بغداد، وقضوا على المقاومة التركية، والآمال الألمانية في التوسع نحو الشرق.

ثم أعلن شريف مكة الحسين بن علي الثورة على الأتراك في الحجاز عام ١٩١١، واعترفت دول الحلفاء له بالاستقلال، وساعد الإنكليز العرب ضد الأتراك، وتقدم الجنرال اللنبي نحو فلسطين، واستولى على بئر السبع ثم غزة، واتجه شمالاً إلى يافا، ثم دخل بيت المقدس.

في مطلع عام ١٩١٨ كانت ألمانيا على إدراك انها رغم انتصاراتها في العام الماضي، إلا أن الأوضاع بدأت تتغير، وان الهزيمة قادمة، إذا لم تسارع إلى تحقيق النصر الحازم والسريع، فقد فشلت حرب الغواصات، وبدأت القوات الأمريكية تزداد عدداً ومساهمةً في دعم الحلفاء، بعد أن أصبح واضحاً أن الإمبراطورية التركية آخذة في الانهيار، والموقف في الإمبراطورية النمساوية كان في أشد حالات التدهور والتوتر والتهديد الداخلي.

أما في ألمانيا فإن الوضع كان خطيراً بسبب الحصار الطويل، والقلق والتذمر، ولعب اليهود دوراً خطيراً في هذا الشأن، وظهر عصيان بين بحارة الأسطول الألماني المعطل منذ أواخر عام ١٩١٧. كل ذلك جعل الألمان يعتقدون أن الجيش الألماني إذا لم يسارع في توجيه ضربة حاسمة تنهي الحرب قبل اشتراك القوات الأمريكية بكل استعدادها، فإن الهزيمة سوف تحيق بدول الوسط لا سيما ان الفرصة سانحة بعد تسليم روسيا وخروجها من الحرب، ونقل الجيش الألماني الذي كان يحارب في الجبهة الروسية إلى الميدان الغربي، وبذلك تصبح القوات الألمانية لها الغالبية العددية في

الميدان، وخاصة ان عدداً كبيراً من الجنود البريطانيين كانوا مرابطين في سالونيك ومصر وفلسطين والعراق، ورأى الألمان ان يجربوا حظهم في الفرصة الأخيرة.

وقام الألمان بثلاث محاولات في الحادي والعشرين من مارس/ آذار جنوب الخط البريطاني في فرنسا قرب سان كونتن، وقد انهزم الفرنسيون هناك، وخسروا كل ما كسبوه في موقعة السوم، والخسارة بالأرواح والعتاد، وأصبح الخط الحديدي إلى أميان مهدداً، ولو نجح الألمان في الاستيلاء عليه لانفصلت الجيوش الفرنسية عن البريطانية، ولكن الإنكليز أخذوا يعوضون ذلك بإرسال الإمدادات من الشبان الذين لم يكتمل تدريبهم، وكذلك بالكميات الكبيرة من الذخيرة التي كانت تصل إلى الميدان من بريطانيا.

أما الهجوم الألماني فقد وجهه الألمان في إبريل/ نيسان عام ١٩١٨ ضد نهاية الخط البريطاني في الشمال جنوب (ويبر)، وهو الهجوم الذي كاد ينفذ إلى الساحل، ويحرم البريطانيين من مواصلاتهم من خلال (كاليه) و(بولوني)، ووجهوا الهجوم الثالث ضد الفرنسيين في شمباني في السابع عشر من مايو/ أيار، وهو الهجوم الذي دفع الألمان إلى المارن عند (تيري) اربعين ميلاً من باريس، وكاد يشطر الخط الفرنسي إلى نصفين، مما يؤدي إلى سقوط باريس.

ولم تنجح الحملات الثلاث، فقد وصلت القوات الألمانية إلى مواقع مهمة من العاصمة الفرنسية، ولكن الألمان كانوا قد أوهنوا قواتهم وأجهدوا جنودهم، في حين لم تكن لهم قوات كافية احتياطية.

وهنا جاء دور الحلفاء الذين وحدوا جهودهم في توحيد القيادة، ووفقوا إلى اختيار القائد الفرنسي المارشال فوش، وسرعان ما حدث تغيير حاسم في الموقف من يوليو/ تموز إلى نوفمبر/ تشرين الثاني بإحراز سلسلة اتصالات لا في فرنسا وحدها، بل في إيطاليا ومقدونيا وفلسطين والعراق.

وبدأ الألمان يخسرون في الجبهات، وفشلوا في هجماتهم لان طبيعة الحرب كانت تتطلب منهم عند تقدمهم في أرض الأعداء ان يظلوا على اتصال محصن بالطرق

والسكك الحديدية التي تؤدي إلى مراكز الإمداد التي تزودهم بالذخيرة والطعام، لأن الجيش يحتاج إلى معداته، وبدونها لا تكون له قيمة.

وقد قام الألمان بهجوم رابع على الفرنسيين في يوليو/ تموز، وفشل ذلك الهجوم، وتمكن المارشال فوش من القيام بهجوم مضاد، ثم قام الإنكليز بهجوم أمام أميان في الثامن من أغسطس/ آب، وكان ذلك الهجوم مفاجئاً، حتى ان القائد الألماني لوندندرف وصفه باليوم الأسود في تاريخ الحرب، وتلت ذلك سلسلة انتصارات للحلفاء في عدة ميادين، ولم يعطوا الألمان الفرصة لمعاودة تنظيم صفوفهم، فكان التقهقر العام والمتواصل.

أما في الميادين الأخرى، فقد بدأ انتصار الحلفاء يتواصل، ففي سالونيك قرر الإنكليز والفرنسيون والصربيون والإيطاليون الهجوم على البلغار الذين انهزموا وسلموا مخالفين أوامر القائد الألماني الذي يقود قواتهم.

وفي نهاية سبتمبر/ أيلول علم لوندندرف بتسليم بلغاريا وان الحلفاء اخترقوا خط هندبنرغ، وأدرك ان ألمانيا سوف تخسر الحرب، ولذلك نصح الحكومة الألمانية ان تعقد صلحاً عاجلاً مع الحلفاء بشروط يمكن قبولها، واتصلت الحكومة الألمانية بالرئيس ولسن وطلبت إليه ان يضع شروطاً للهدنة بين ألمانيا والحلفاء، وبذلك بدأت المفاوضات، ثم أعلنت الهدنة في الحادي عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني على ان القتال ظل مستمراً أثناء المفاوضات، وأخذ الألمان يتراجعون إلى بلجيكا في الوقت الذي عرفوا بهزائم حلفائهم في جبهات أخرى، فقد انهزم البلغار، واضطروا إلى طلب الهدنة في نهاية سبتمبر/ أيلول ١٩١٨، وخسر الأتراك في العراق وفلسطين، وطلبت تركيا الهدنة، ووقعتها في أكتوبر/ تشرين الأول، وانهارت القوات النمساوية المجرية حتى هزمها الإيطاليون في معركة فيتوريو فينتو، وبلغ الانحلال بالمملكة الثنائية إلى درجة انفصال النمسا عن المجر، وكونت كل منهما حكومة قائمة بذاتها تطلب الهدنة لنفسها، وهرب الإمبراطور النمساوي شارل من بلاده.

وحاولت ألمانيا ان تقبل التسوية مع الحلفاء على أساس شروط ولسن الأربعة عشر، إلا أن الأخير رفض ذلك؛ لانه يعتقد ان الحلفاء لا يسعهم الاتفاق مع حكام

مستبدين وعسكريين، والذين وجهوا سياسة ألمانيا وجهة عسكرية معادية، وكانوا مسؤولين عن قيام الحرب، وان الهدنة يجب ان تتم بحضور فوش وبالشروط العسكرية التي يمليها.

ولم يبق أمام الإمبراطور وليام الثاني إلا التنازل عن العرش، وهرب إلى هولندا، واستقال القائد الألماني لودندرف، وتبعه عدد كبير من الحكام الألمان[٦].

وتولت الحكم وزارة تميل اكثر نحو الديمقراطية يرأسها المستشار أيبرت Ebert، فأرسل مبعوثين عن الحكومة الألمانية إلى المارشال فوش ليوقعوا الهدنة، وتم ذلك في الحادي والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩١٨.

وبموجب هذه الهدنة أُجبرت ألمانيا على الجلاء من الالزاس واللورين والأراضي التي احتلتها اثناء الحرب، وهي فرنسا وبلجيكا والبلقان وبولندا وغرب روسيا، وسحبت قواتها من حدودها غرب الراين، وعلى تسليم الطائرات والذخائر والاسلحة والأسطول والغواصات، وإلغاء معاهدتي برست ليتوفك وبوخارست اللتين عقدتهما مع روسيا ورومانيا.

وانتهت بذلك الحرب العالمية الأولى بعد أربع سنوات وخمسة عشر اسبوعاً، وشاركت فيها ثلاثون دولة، وخمسة وستون مليون عسكري، وقُتل ثمانية ملايين ونصف المليون، وخسر العالم ملايين الدولارات، وتقرر على أثرها ان يجتمع ساسة العالم من أجل تسوية مشاكل العالم، وذلك في فرساي في فرنسا في ظل تسويات الصلح عام ١٩١٩[٧].

الفصل الثاني

مؤتمر الصلح في

فرساي عام ١٩١٩



أولاً: تشكيلات المؤتمر

عندما انتهت الحرب العالمية الأولى وأعلنت الهدنة بعد شهرين من توقف القتال، عقدت اجتماعات أولية، وتم التوصل إلى عقد مؤتمر الصلح، وذلك لحاجة الدولة إلى بعض الوقت لاختيار ممثليها في المؤتمر، ومن ثم فإن ممثلي أكبر دولتين من دول الحلفاء، لم يكن في وسعهما الوصول إلى مقر المؤتمر على الفور، فالرئيس الأمريكي ولسن لم يكن يستطيع ان يصل قبل منتصف شهر ديسمبر/ كانون الأول ولويد جورج رئيس وزراء بريطانيا لم يكن يستطيع فرض نفسه رئيساً لوفد بلاده قبل ان يستفتي الشعب البريطاني، وذلك بإجراء انتخابات تبين ثقة الأمة في حزب الأحرار الذي يرأسه، وقد اخرته عملية الانتخابات عن الحضور إلى المؤتمر لعدة أسابيع.

واتخذ الحلفاء باريس مقراً للمؤتمر؛ اعترافاً منهم بدور فرنسا اثناء الحرب، وما واجهته من مشاكل وأزمات، وبدأ ممثلو الدول يصلون إلى باريس في مطلع عام ١٩١٩، وقد حَرَمَ الحلفاءُ روسيا من إرسال مندوبين عنها في المؤتمر، فقد سبق ان عقدت صلحاً منفرداً مع العدو في مارس/ آذار ١٩١٨، ثم بسبب سوء العلاقات مع حلفائها اثر قيام الثورة البلشفية في روسيا.

والواقع ان مؤتمر الصلح لم ينعقد للتفاوض مع الأعداء على شروط الصلح، ولكن لفرض الشروط عليهم، وهي الشروط التي تم الاتفاق عليها في غياب هؤلاء الاعداء، إذ لم يكن من حق المهزوم ان يشارك في وضع ترتيبات ما بعد الحرب سواء لنفسه وحاضره ومستقبله أو للطرف الآخر المنتصر.

واجتمع ممثلو الدول المشاركة في المؤتمر، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا في الثاني عشر من يناير/ كانون الثاني ١٩١٩ في اجتماع غير رسمي تقرر فيه ان تمثل في المؤتمر كل دولة أعلنت الحرب على ألمانيا أو قطعت علاقاتها معها رسمياً، وان يتراوح عدد ممثلي كل دولة بين (١-٥) أعضاء، واقتصرت ميزة الخمس للكبار على هذا الشرط وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان، أما الدول المغلوبة فلم تمثل في المؤتمر إلا حين دعيت لتسمع بالحكم عليها.

وهكذا لم تشترك في المؤتمر اشتراكاً فعلياً إلا الدول الكبرى المتحالفة، وهي

بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا واليابان، أما الدول الصغيرة التي سمح لممثليها بالحضور بمندوب أو أكثر، وهي التي أقدمت في نهاية الحرب على إعلانها ضد ألمانيا كالصين وسيام ومعظم جمهوريات أمريكا الجنوبية والوسطى والشعوب الخاضعة لألمانيا والدول العثمانية، ثم انتفضت عليها، وعدها المؤتمر شعوباً محاربة، ولذلك انضم إلى ممثلي الدول في المؤتمر مندوبون عن بولندة وتشكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وشعوب بحر البلطيق والدول العربية وبعض اليهود الذين وعدوا بأن يكون لهم وطن قومي في فلسطين، ومثلت كل هذه الشعوب في المؤتمر، ولكن الذين وقعوا الصلح هم مندوبو الدول الثلاث الأولى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

وقد أدى حرمان الدول المغلوبة والدول المحايدة وروسيا من الاشتراك في اعمال المؤتمر، إلى الانتقاص من صفته الدولية، وجعله أداة عقاب وانتقام، وغلبت هذه الصفة على أعمال المؤتمر عقب الحرب مباشرة، وكانت مصدراً للمشكلات التي نشأت في العالم بين الحربين العالميتين.

كانت السلطة في يد مجلس يتكون من عشرة مندوبين يمثل كل اثنين منهم دولة من الدول الخمس الكبرى، ثم تقرر ان تصدر القرارات الرئيسية من مندوبي الدول الخمس الكبرى لضمان سرعة صدورها وسريتها، ثم انسحبت اليابان من عضوية المؤتمر لعدم أهمية المسائل الأوروبية بالنسبة لها، وأصبحت الكلمة العليا في ذلك الوقت بيد مجموعة من الرجال، هم: جورج كليمنصو رئيس وزراء فرنسا، ورئيس المؤتمر، ويبلغ عمره ثمانين من العمر، وقد كان اثناء الحرب الفرنسية – البروسية ١٨٧٠-١٨٧١ محافظاً لاحد أحياء باريس، وظل يتقلب في الوظائف حتى أصبح رئيساً للوزارة خلال السنة الأخيرة من الحرب، وكانت عقليته وليدة الظروف التي كانت تسود أوروبا طوال حياته، وكانت تتراءى أمامه مأساة فرنسا بعد الهزيمة في حرب السبعين والتي انتُزعت منها أراضٍ كبيرة، ولذلك كان همّ كليمنصو الانتقام من ألمانيا، وأن يقضي على اقتصادها وجيشها حتى لا تعود إلى تهديد فرنسا، وقد كان ولسن العقل المحرك للمؤتمر، وكان كليمنصو متمكناً من إدارة المؤتمر ورئاسته لكونه خبيراً في الشؤون الأوروبية، ويجيد اللغات الإنجليزية والفرنسية والإيطالية، ولذلك استطاع ان

يسيطر على المؤتمر، ويقوده إلى ما يمكن ان يمثل مصالح فرنسا، ويحتفظ بالزعامة لها في أوروبا، وان يستغل مشاعر العداء العالمية نحو ألمانيا في ذلك الوقت، ويحقق لبلاده ما كانت ترجوه من سلام دائم، واسترجاع ما انتزعته منها ألمانيا في حرب السبعين.

أما الرئيس الأمريكي وودرو ولسن، صاحب المبادئ الأربعة عشر التي تهدف لإرساء قواعد لعالم جديد على أسس العدل والسلام، فقد جنب بلاده شرور الحرب، وكانت تسيطر على ولسن فكرتان: حق تقرير المصير، والتعاون الدولي، وهي فكرة تهدف إلى إيجاد تعاون دولي منظم بين الأمم الحرة لتسوية المنازعات بالطرق السلمية ومنع الحروب، واشتملت كل معاهدة من معاهدات الصلح على ميثاق عصبة الأمم[٨].

إلا انه لم يكن على إلمام بالمشكلات الأوروبية وتعقيداتها، ولم يستطع ان يدافع عن مبادئه الأربعة عشر؛ نظراً لضعف دبلوماسيته، ولم يقنع الدول الأستعمارية بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

أما لويد جورج الرجل الثالث في المؤتمر – وهو رئيس وزراء بريطانيا – وكان ذكياً ومرناً، فقد رغب في تخفيض قوة ألمانيا الحربية على شرط ان لا يؤدي هذا التخفيض إلى تفوق فرنسا الحربي في أوروبا، ولذلك حاول ان ينص على تجريد ألمانيا الإجباري من السلاح وتجريد الدول الأخرى من السلاح وعن رغبة واختيار، وكانت بريطانيا تُظهر على لسان جورج أنها ترى ان التسوية يجب ان تمليها روح الانتقام، ولكن الرأي العام البريطاني ثارَ عليه عندما طالب بتخفيض التعويضات التي قرر الحلفاء فرضها على ألمانيا، إذ وصلته برقية من (٣٧٠) نائباً من أعضاء مجلس العموم يحتجون عليه ويذكّرونه بوعوده للناخبين سابقاً.

أما أورلندو، فهو شخصية المندوب الإيطالي، ووجه اهتمامه نحو اكتساب لكثر ما يمكن كسبه من الأراضي النمساوية في شرقي بحر الادرياتي، وتحمل في سبيل الوصول إلى هذا الهدف هجوماً شديداً من ولسن ومن كليمنصو إلى ان ضم التيرول النمساوي إلى إيطاليا، ثم ميناء تريستا وما جاورها من ساحل ميناء فيوم، وهو الميناء الذي استولت عليه حملة إيطالية بالقوة دون رغبة في مؤتمر الصلح، على ان إيطاليا كانت تقول ان مطالبها لم تكن على جانب للعناية في المؤتمر، وانها ضحية لمعاهدات الصلح.

وحُرِمت ثلاث دول كبرى من الاشتراك في المؤتمر، وهي روسيا والنمسا والمجر وألمانيا، حيث انسحبت روسيا من الحرب، وتم التسليم لألمانيا قبل الحرب بعام واحد، وظلت مسرحاً للنزاع الداخلي بين السلطة والبلشفيك، وبذلك اجتمع المؤتمِرون في أجواء الجشع للحصول على أكبر رقعة من أراضي المستعمرات، وكسب التعويضات، والخوف من البلشفية والشيوعية، فكان الصلح قد وضعه وصاغه المنتصرون، وفرضوا الشروط على الدول المنهزمة.

ثانياً: معاهدة فرساي مع ألمانيا

تعد معاهدة فرساي التي وضعها الحلفاء على ألمانيا من أهم تسويات مؤتمر الصلح بعد انتهاء الحرب، نظراً للآثار الخطيرة التي ترتبت عليها، والشروط التي وضعتها على الألمان، والتي قبلوها على مضض، على أمل التحرر منها في المستقبل، واستعادة ما سلبه الحلفاء من أراضيها، ولم ينظر الشعب الألماني إلى المعاهدة على انها تسوية نهائية، بل هدنة مؤقتة على أمل الانتقام في المستقبل.

وقد جرت الجلسات في المؤتمر، بحيث كتبت شروط الحلفاء، وسلّمت إلى الألمان كوثيقة يجب تنفيذها، ومُنِحوا أسبوعين لدراسة شروط المعاهدة، وقد اعترض الألمان على معظم شروط الصلح، ولم يؤخذ برأي أي منهم، بسبب المعارضة الفرنسية القوية لأية مهادنات أو التخفيف من الشروط على الألمان، في وقت كان الرئيس ولسن يميل لإنهاء المسألة بأية صورة كانت، مما أدى إلى تحطيم شروطه الأربعة عشر.

والواقع ان المندوبين الألمان لم يظهروا بوضوح أمام الرأي العام؛ خوفاً من أن يثيروا الكراهية والاستياء، وكان هذا الرأي خطأ جسيماً؛ لانه أعطى الساسة الألمان فرصة وصف معاهدة فرساي بأنها وثيقة أملاها طرف واحد، وان مندوبيهم أمضوها تحت الوعيد والرهبة مع الحصار المفروض على ألمانيا أثناء الحرب والذي لم يُرفع إلا بعد توقيع المعاهدة.

وكان أشد شروط معاهدة فرساي قسوة على الألمان هو اجبارهم على الاعتراف بقرار الحلفاء بأن ألمانيا هي المسؤولة عن اندلاع الحرب وآثارها، وما ترتب عليه من فرض شروط تأديبية نصت عليها المعاهدة، وأشدها مسألة التعويضات،

والقيت على ألمانيا كل تبعات وخسائر الحرب، وكان عليها ان تدفع تعويضات عن كل ما سببته من إغراق السفن وضرب المدن، وتعويض أهالي الجنود الذين قتلوا في الحرب، وتسليم اسطول ألمانيا التجاري مع الفحم والماشية والآلات وغيرها.

وأعطيت لفرنسا حقوق استغلال مناجم الفحم في وادي السار لمدة (١٥) عاماً؛ تعويضاً لها عما لحق بمناجمها من خسائر، وأنشأت إدارة خاصة لهذا الغرض في عصبة المتحدة، على ان يجري استفتاء بين سكان السار حول تقرير مصيرهم، وكانوا بالتأكيد مع الانضمام إلى بلدهم الأم ألمانيا.

ثم فُرضت شروط عسكرية لسحق القوة الألمانية، واحتل الحلفاء جميع الأراضي الألمانية في غرب الراين، ومناطق في شرقه لمدة خمسة عشر عاماً، بحجة تأمين تنفيذ المعاهدة، وتبقى هذه المنطقة وما جاورها بعد ذلك لمسافة (٥٠) كم منطقة منزوعة السلاح خالية من الحصون والجنود، ثم على ألمانيا ان تلغي قانون التجنيد الإجباري، وان لا يزيد جيشها على (١٠٠) ألف رجل، وان تسلم أسطولها للحلفاء، وحُرمت ألمانيا من إنشاء الغواصات، أو الاحتفاظ بقوات بحرية أو جوية مسلحة، وسلمت كل ما لديها من طائرات إلى الحلفاء[٩].

علماً ان المؤتمرين أكدوا لألمانيا ان نزع السلاح الألماني سيكون خطوة أولى نحو نزع سلاح البقية، ولكن الحقيقة ان الألمان خُدعوا، ولم يتم نزع سلاح أحد سوى الجيش الألماني.

أما بشأن الحدود الفرنسية – الألمانية، فقد رسم المؤتمرون خريطة أوروبا الجديدة على أساس تقليم أظافر ألمانيا، وأعلنوا ان هدفهم هو تغليب العامل القومي في رسم هذه الخريطة الجديدة، وعلى أساس وحدة اللغة، ورغم ذلك لم يتبعوا هذه الخطة في حالة الالزاس واللورين، حيث أعيدت إلى فرنسا بحجة ان أهلها مع الفرنسيين في مشاعرهم وعواطفهم، وإنْ كانوا يتكلمون اللغة الألمانية، والواقع ان فرنسا كانت تأمل ان تضم إليها جانباً من ألمانيا نفسها، حتى تصل حدودها إلى نهر الراين، وهي الحدود القديمة لبلاد الغال، والتي تؤمّن فرنسا ضد عدوها اللدود ألمانيا، ولم تستطع فرنسا ان تحقق هذا الحلم بسبب معارضة بريطانيا والولايات المتحدة لهذا الاقتراح، ثم كان على

ألمانيا ان تتنازل عن بوين ومالمدي لصالح بلجيكا.

أما الحدود مع بولندا، فقد كانت من أعقد المشكلات الحدود الشرقية لألمانيا، حيث تختلط على حدودها العناصر البولندية والجرمانية، على ما بينها من كراهية، وأخيراً حددت معاهدة فرساي تلك الحدود بين ألمانيا وبولندا، ولكن تسوية تلك الحدود تركت تحت حكم بولندا (٢,٥) مليون ألماني، وفصلت بروسيا الشرقية الألمانية عن بقية ألمانيا بممر بولندي يصل إلى الساحل، وأحيطت بروسيا الشرقية من كل نواحيها بأراض بولندية.

وأصبحت دنتزغ المدينة الألمانية الساحلية بموجب التسوية مدينة دولية حرة تحت إشراف عصبة الأمم، وعُدَّت منفذاً طبيعياً تطل منه بولندا على المجر، ولذلك اعطي الحق لها في الإشراف على الميناء، أما الإدارة المحلية في البلدة فظلت في يد سكانها الألمان.

واقتطع الحلفاء من ألمانيا إقليم بوزون وجزءاً كبيراً من سيليزيا العليا، وضموه إلى بولندا، وذلك بعد إجراء استفتاء في تلك الجهات، وتبين ان من الصعوبة إرضاء كلا الطرفين، وبذلك مدت بولندا حدودها إلى ما وراء البلاد التي يتكلم سكانها الألمانية، وكانت حجة المؤتمرين في تسويغ هذا الإجراء ان تلك الأراضي التي خسرتها ألمانيا كانت في الواقع جزءاً من بولندا القديمة قبل تقسيمها في القرن الثامن عشر، لكن الواقع ان الحلفاء كانوا يهدفون إلى تقوية بولندا لتكون ضد روسيا وضد ألمانيا أيضاً.

هذا فيما خسرته ألمانيا في أوروبا، وكان عليها ان تسلم كل أملاكها فيما وراء البحار، ففي الشرق الأقصى استولت اليابان على كيوتشو وشانتونغ في الصين، واعطيت أستراليا غانا الجديدة، وقسمت مستعمراتها في أفريقيا بين فرنسا وبريطانيا، فاستولت الأولى على مستعمرات ألمانيا في أفريقيا والمستعمرات في الكاميرون وتوجولاند، واستولت بريطانيا على أهم مستعمرات ألمانيا في أفريقيا وهي تنجانيقا.

كانت لتوقيع معاهدة فرساي مع ألمانيا آثار كبيرة في الحاضر والمستقبل، حيث أخذ الحلفاء من ألمانيا أكثر من ٢٥ ألف ميل مربع من أراضيها وأملاكها، وستة ملايين من سكانها، وحرمت من مواردها في المواد الخام، ونقصت كميات الحديد والفحم وزيت البترول والزنك والرصاص والمواد الغذائية بشكل كبير، وضاعت الالزاس واللورين، وخسرت معه الحديد والبترول، ومع ضياع منطقة السار خسرت

أكبر مورد في الفحم، وكذلك ضياع ما خسرت من الأراضي في سيليزيا العليا، وحرمت من أكبر مورد للزنك والرصاص والفحم، وأجبرها الحلفاء على التخلي عن ٦٥% من حديدها، و٤٥% من الفحم، و٧٢% من الزنك، و٥٧% من الرصاص، وحوالي ١٥% من المنتجات الزراعية الأساسية، و١٠% من مؤسساتها الصناعية(١٠).

كما حرمت ألمانيا من قواتها العسكرية وجيوشها وأسطولها، وعادت إلى ١/٨ للقوة التي كانت عليها قبل الحرب، ولم يعد لأسطولها مكانة تذكر بعد ان كان ثاني اسطول بعد بريطانيا، وعادت إلى ١٥ ألف رجل فحسب، وسلمت للحلفاء جميع غواصاتها بعد ان كانت تمتلك قبل الحرب أسطولاً تجارياً حمولته ٥٧٠٠٠٠٠ طن، واصبح بعد الحرب أقل من ٥٠٠٠٠٠ طن.

وأجبر الحلفاء ألمانيا على ان تعترف بمسئوليتها عن الحرب، وتولوا محاكمة عدد من الزعماء الألمان بحجة انهم مجرمو حرب، واتهموا الإمبراطور وليام الثاني الألماني بارتكاب جريمة كبرى ضد الاخلاقيات الدولية والمعاهدات، ولكنهم لم يحققوا فكرة محاكمته، حيث فرّ الإمبراطور إلى هولندا، ولم يسلمه الهولنديون لاعدائه.

وأخيراً فرض على ألمانيا ان تدفع ديوناً عالية تعويضاً للحلفاء، الذين شكلوا منهم لجنة للتعويضات لضمان قيام ألمانيا بأداء ذلك، وتخلى الحلفاء عن وعودهم التي اعلنوها قبل الحرب واثناءها بشأن الديمقراطية والاعتدال، وعدم الضغط على الشعوب، أو فرض الغرامات على المهزومين، فكانت تصريحات إعلامية أكثر منها عملية وصادقة، وتنافس المنتصرون بعد الحرب في وضع أقصى التعويضات، وطالب البريطانيون والفرنسيون والبلجيك والإيطاليون بفرض الغرامات تعويضاً لهم عما نالهم من الغارات الجوية، وحرب الغواصات، وضحايا الحرب من قتلى وجرحى ومفقودين(١٠).

ثالثاً: المعاهدات الأخرى

أ- معاهدة سان جرمان

بعد ان تم توقيع معاهدة فرساي مع ألمانيا في الثامن والعشرين من يونيو/ حزيران ١٩١٩ غادر ولسن ولويد جورج باريس، وتكوّن مجلس أعلى من خمسة أعضاء، على رأسهم كليمنصو يمثلون الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى واليابان

وإيطاليا لمواصلة عقد المعاهدات مع دول الوسط الأخرى، وظل هذا المجلس يعمل حتى الحادي والعشرين من يناير/ كانون الثاني ١٩٢٠، حيث استقال كليمنصو، فَحلَّ مجلس السفراء محل المجلس الأعلى لاكمال العمل، وهو يضم مندوبين من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وإيطاليا واليابان ومندوب من فرنسا، وكانت أول معاهدة وقعها هذا المجلس هي معاهدة سان جرمان مع النمسا.

وكانت إمبراطورية النمسا والمجر في طريقها إلى الانحلال؛ إذ لم تعد في نظر الحلفاء دولة واحدة متماسكة، بل كان مصيرها إلى التفكك، وقد بُدئ بانفصال المجر عن النمسا.

وتسلم المندوبون النمساويون نص المعاهدة التي وضعها الحلفاء على النمسا، وسمح لهم ان يقدموا ملاحظاتهم عليها كتابة، وحاول المندوبون ان يؤكدوا لمؤتمر الصلح ان النمسا هي دولة جديدة بعد الهدنة، ولم تكن في حالة حرب مع الحلفاء، وما هي إلا دولة نشأت بعد سقوط إمبراطورية آل هبسبورغ، شأنها مثل تشيكوسلوفاكيا وبولندا والدولة التي قامت على انقاض الإمبراطورية القديمة على ان الحلفاء لم يقتنعوا بهذه الفكرة، ورفضوا الاعتراف بما ساقه المندوبون النمساويون من أدلة على انهم يمثلون دولة جديدة لم تعلن الحرب على الحلفاء، وأجبروهم على الاعتراف بمسؤولية النمسا عن الأضرار التي لحقت بالدول المتحالفة.

وكان الحلفاء قد عزموا على محو تلك الإمبراطورية كوحدة سياسية من خريطة أوروبا، وبعد ان انفصلت النمسا عن المجر، عمل الحلفاء على ان تصبح كل منهما دولة صغيرة داخلية، ليس لها منفذ على البحر، فاقتطعوا مساحات كبيرة من حدودها القديمة ليوزعوا منها على خمس دول أخرى بعضها، جديدة مثل يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا، وأخرى قديمة هي إيطاليا ورومانيا.

وأصبحت فينا وبودابست مهددتين بالانهيار المالي والتجاري، بعد ان انفصلت عنهما الأقاليم الصناعية الغنية، فاقتُطعت من النمسا وبوهيميا ومورافيا، وعدد سكانهما (١٠) ملايين نسمة، أغلبهم من التشيك، و٢ مليون من السلوفاك، ومليون من المجريين والروثينيين، ولتشكل دولة تشيكوسلوفاكيا الجديدة.

واضطرت النمسا إلى التنازل لإيطاليا عن التيرول الجنوبي، ومنطقة الترنينو وتريست وأستريا وجزر على ساحل دلماشيا، وعلى الرغم من ان التيرول الجنوبي يسكنه حوالي ربع مليون من النمساويين الذين يتكلمون الألمانية، إلا ان إيطاليا طالبت به بإصرار، واستناداً إلى المعاهدات السرية التي عقدها الحلفاء قبل دخول الحرب في جانبهم، ولانها في أشد الحاجة إلى ممر برنز عبر جبال الألب لاعتبارات الدفاع عنها[١١].

ب- معاهدة تريانون:

بدأت المفاوضات مع المجر في الوقت الذي بدأت فيه مع النمسا، ولكن توقيع معاهدة تريانون مع المجر لم يتم إلا في يونيو/ حزيران عام ١٩٢٠، وذلك بسبب ما حدث في تلك البلاد من الاضطرابات السياسية الداخلية التي عطلت تكوين حكومة مستقرة، يعترف بها المجلس الأعلى للصلح في باريس، وقد تسلم المندوبون المجريون صورة المعاهدة المقترحة في يناير/ كانون الثاني عام ١٩٢٠.

وبموجب المعاهدة فقدت المجر حدودها القديمة، والتي وزعت على يوغسلافيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا، وانضم جزء منها إلى النمسا نفسها، وحرمت المجر من المنفذ الذي كانت تعتز به على البحر، وهو ميناء فيوم، والذي ترك ساسة المؤتمر مصيره إلى المفاوضات التي تقرَّر إجراؤها بين يوغسلافيا وإيطاليا.

وبذلك انكمشت مساحة المجر أيضاً من دولة مساحتها ١٢٥ ألف ميل مربع، وسكانها عشرون مليون نسمة، الى دولة مغلقة لا تزيد مساحتها عن ٣٥ ألف ميل مربع، ولا يزيد عدد سكانها عن ثمانية ملايين، واضطر ثلاثة ملايين مجري إلى الانتماء إلى حكومات أجنبية عنهم بحكم سكنهم في المناطق التي انتزعت من المجر.

وحاول ممثلو المجر الاحتجاج على الشروط المجحفة بحق بلادهم، ولكن ضاعت معارضتهم وبدون جدوى، واضطروا إلى التسليم بما كتب لبلادهم من مصير، ووقعوا المعاهدة في قصر تريانون الكبير القريب من حدائق فرساي.

ج- معاهدة نايبي:

لم تسلم بلغاريا من قبضة الحلفاء، واقتطعت منها أجزاء وبشكل اقل من الدول الأخرى، ففقدت تراقيا الغربية التي كانت انتزعتها من تركيا في حروب عام ١٩١٣،

ومنفذها الوحيد على بحر أيجه، وقد اضطرت إلى تسليمها للحلفاء الذي منحوها لليونان.

واضطرت بموجب معاهدة نايبي الموقعة في السابع والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩١٩ إلى تسليم ثلاث مناطق صغيرة في حدودها الغربية إلى يوغسلافيا، لتستطيع الأخيرة ان تسيطر على الممرات الجبلية، حيث تمتد سكة حديد نيش- سالونيك فتأمن بذلك على مواصلاتها في زمن الحرب.

د- معاهدة سيفر:

كانت معاهدة سيفر مع الدولة العثمانية آخر معاهدات الصلح التي وضعها الحلفاء في باريس على الدول المنهزمة، وهي المعاهدة الوحيدة التي كان لها صدى سريع وواسع، فقد انتفض العثمانيون من كبتهم، وثارت الحمية التركية القومية، وبدأت مقاومتهم للشروط المجحفة التي فرضت عليهم، واضطر الحلفاء إلى تعديل معاهدتهم القديمة بعقد معاهدة لوزان علم ١٩٢٣، وتأجل عقد معاهدة سيفر إلى أغسطس/ آب عام ١٩٢٠ بسبب ما ثار من خلافات بين فرنسا وبريطانيا من جهة، وإيطاليا واليونان من جهة أخرى على تقسيم تركة العثمانيين فضلاً عن قيام حكومتين في اسطنبول، الأولى ثائرة على المعاهدة مقرها أنقرة، والثانية حكومة السلطان محمد وحيد الدين في القسطنطينية، وهي الحكومة التي وقّعت المعاهدة، وقبلت شروطها.

وقد تمّت عدة اتفاقيات خلال الحرب، دلت على مدى أطماع دول الحلفاء في ذلك الميراث وعزمها على تقسيمه فيما بينها، ووافقت بريطانيا - بوضع يدعو للدهشة - ان تستولي روسيا على القسطنطينية وتركيا الأوروبية وجزر بحر أيجه وجزر بحر مرمرة والساحل الآسيوي من البسفور، أما بريطانيا وفرنسا فقد كانت أنظارهما نحو الشرق الأوسط فوضعت بريطانيا عينيها على العراق وساحل فلسطين (حيفا وعكا)، وتطلعت فرنسا على لبنان ولضمه.

أما إيطاليا فقد كانت تطمع في الاستيلاء على جزر الدوديكانيز في بحر أيجه ومساحة من جنوب غربي آسيا الصغرى من أضاليا إلى أزمير، وقد رأى الحلفاء في النهاية إنهاء المناقشة بعقد المعاهدة التي لم تترك للدولة العثمانية سوى منطقة جبلية

صغيرة في الأناضول حول أنقره، وركن صغير من الأرض الأوروبية خلف القسطنطينية.

وتنازل الأتراك بموجب المعاهدة عن سيادتها على الشعوب غير التركية التي كانت تحكمها الدولة العثمانية، واعترفت بالدول الجديدة التي نشأت عن الحرب في مصر والسودان وقبرص وبحر إيجه، وبالحماية الفرنسية على المغرب وتونس، وتنازلت عن كل حقوقها في بلاد العرب وسوريا وفلسطين والعراق في المؤتمر الذي عقده الحلفاء في سان ريمو في إيطاليا في الخامس من مايو/ أيار ١٩٢٠، وتقرر وضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني مع الالتزام بتنفيذ وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ووضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ووافقت على ان تستولي اليونان على بعض الجزر التركية في بحر إيجه، وعلى جانب من تراقيا الشرقية، وان تحكم اليونان أزمير وجنوب غرب آسيا الصغرى لمدة خمس سنوات يجري بعدها استفتاء السكان لتقرير مصيرهم.

وتتولى ايطاليا على جزيرة رودوس والدوديكانز، ولو انها وعدت باعادتها فيما بعد إلى اليونان، واعترفت تركيا باستقلال ذاتي لكردستان تمهيداً لمنحها الاستقلال التام، واقرت بأن أرمينيا دولة حرة مستقلة تشمل على أرضروم، وطربزون، وفان، وتبليس.

وتقرر إنشاء حكم دولي خاص لمضيقي البسفور والدردنيل، فلا يجوز حصارهما ولا إدخالهما ضمن منطقة حرب إلا تنفيذاً لقرار من مجلس عصبة الأمم، وتُركت القسطنطينية للسلطان.

وقد فُرضت على تركيا أيضاً إجراءات تأديبية، كتعويض عما أصاب غير الأتراك من الخسارة أثناء الحرب، وان تدفع نفقات جيوش الاحتلال بعد الشروع في تنفيذ المعاهدة وتحديد قواتها بما لا يزيد عن (٥٠) ألف رجل، ويُلغى الأسطول التركي ما عدا بعض سفن لمراقبة المصائد، وان تسيطر الدول على الموانئ والطرق المائية والخطوط الحديدية.

وفي نفس اليوم الذي وقعت فيه المعاهدة (سيفر) تم اتفاق ثلاثي بين بريطانيا

وفرنسا وإيطاليا على منح فرنسا وإيطاليا منطقتي نفوذ في الأناضول، تمتد من منطقة النفوذ الفرنسي إلى شمال سوريا، وتمتد المنطقة الإيطالية إلى جنوب وشرق أزمير.

اضطر المندوبون الأتراك إلى توقيع المعاهدة في العاشر من أغسطس/ آب ١٩٢٠، وأصبح العثماني في أيدي السلطان البريطاني الذي كان أسطولها راسياً في القسطنطينية، ولكن الشعب التركي لم يرض بالاحتلال الاجنبي، وظهر مصطفى كمال اتاتورك الذي صمد أمام القوات اليونانية التي هاجمت الحدود التركية في يناير/ كانون الثاني عام ١٩٢١، وانتصر في معركة اينونو في الحادي عشر من يناير/ كانون الثاني ١٩٢١، وانهزم الجيش اليوناني، وتقهقر نحو بروسه، وفشلت كل المحاولات اليونانية ضد الأراضي التركية، واضطر الحلفاء إلى تعديل معاهدة سيفر بعقد معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣، واتفقت تركيا فيها على التخلي عن سيادتها على البلاد العربية، وحياد المضائق وحرية الملاحة فيها لجميع الدول على السواء، ووافق الحلفاء على إلغاء الامتيازات الاجنبية في تركيا وإعادة أوروفه وتراقيا الشرقية وأزمير وأضاليا وكليكيا إلى تركيا، ووضع اتفاق خاص بشأن تبادل السكان بين ترك اليونان ويونان الأناضول[١٢].

رابعاً: ظهور الدول القومية الحديثة

حصلت بعض الشعوب على الاستقلال الذي تطمح إليه في ظل التسويات التي تمت ما بين عامي ١٩١٩-١٩٢٠، فقد فقدت روسيا كل ما كسبته في عهد بطرس الكبير وما بعده، وتظهر دول جديدة تحول بين روسيا والبلطيق، وكانت سابقاً ولايات روسية، وبذلك لم يعد لروسيا اتصال بالبحار الأوروبية إلا البحر الأسود، وهو مغلق لأن مفتاحه سيكون بيد تركيا عدو روسيا اللدود.

١- فنلندا:

ظهرت فنلندا التي طالما تطلعت إلى الاستقلال عن حكم قياصرة الروس، وظهرت لاتفيا واستونيا كدولتين، هذا رغم ان لتوانيا التي لم تستقر الأوضاع فيها بعد استيلاء البولنديين عام ١٩٢٠ على فلنا التي يعدها اللتوانيون عاصمة بلدهم.

٢- بولندا:

تعرضت بولندا أواخر القرن الثامن عشر لمحنة تقسيم أراضيها بين الدول

الكبرى المجاورة لها، ثم بعثت من جديد أثناء الحروب النابليونية باسم دوقية وارسو الكبرى، ثم ألغاها مؤتمر فينا عام ١٨١٥، وقسمت أراضيها بين روسيا وبروسيا والنمسا.

اما دولة بولندا التي أعادها الحلفاء إلى الواقع، فقد كانت عودتها تبدو مستحيلة قبل الحرب، إذ كانت تلك العودة تتطلب انحلال الإمبراطوريات روسيا وألمانيا والنمسا، ولما حدثت تلك المعجزة التي كانت ينتظرها البولنديون اصبحت دولتهم لا تنقص كثيراً عن أقوى الدول الأوروبية، من حيث المساحة وعدد السكان؛ إذ بلغت مساحتها حوالي ١٥٠ ألف ميل مربع، ويسكنها حوالي ثلاثون مليون نسمة، إلا ان بولندا كانت تعاني في أعقاب الحرب من سوء الاوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي، واختلاف الاحزاب البرلمانية فيما بينها اختلافاً جعل إقامة حكومة دستورية ناجحة من الأمور الشائكة، ثم تمكّن المارشال بلسودسكي الذي قاتل اثناء الحرب العالمية الأولى، وأسس جيشاً بولندياً في بولندا النمساوية لمحاربة روسيا على أمل الحصول على الاستقلال لبلاده، ولما تقهقر الروس وغادروا بولندا عام ١٩١٧، وجه بلسودسكي قواته ضد الألمان، وأخذ يحاربهم حتى أُسر، وعندما انتهت الحرب أصبح بلسودسكي رئيساً للدولة.

وعندما أعلنت الجمهورية البولندية في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩١٨ في وارسو قامت الخلافات الداخلية بين بلسودسكي وأحد منافسيه دموسكي، وانقسم الشعب أيضاً، وصار لكل زعيم أنصار يؤيدونه، يؤيد بلسودسكي الاشتراكي جماعات العمال ورجال الجيش والفلاحون الراديكاليون، ويؤيد خصمه الطبقة البرجوازية والمزارعون، وأخيراً بعد عدة أعوام من الصراعات الداخلية أصبح بلسودسكي دكتاتوراً في بولندا يعمل على تدعيم الدولة التي بعثت من جديد.

٣- يوغسلافيا:

وقد تكونت يوغسلافيا من دولة صربيا، وانضم إليها من الولايات السلافية المجاورة، ولم تكن الحياة فيها بسيطة للشعب اليوغسلافي الذي كان يريد الوحدة، فقد ثارت بها الخلافات بعد تسوية باريس بين الصرب والكروات والسلوفينيين الذين

يختلفون في المذاهب والوعي السياسي، فالصرب يعتنقون المذهب الأرثوذكسي ومتأخرون في ثقافتهم واقتصادهم، اما الكروات والسلوفينيون فيعتنقون المذهب الكاثوليكي، وهم أكثر تقدماً من الصرب، وكان أكثر من مليون نسمة يسكنون إقليم البوسنة.

وكان الكروات يفضلون قيام دولة اتحادية، بحيث تتمتع كرواتيا فيها بالحكم الذاتي، ولكن الأغلبية الصربية صممت على إيجاد إدارة مركزية في العاصمة اليوغسلافية، واختلف الطرفان حول القضايا السياسية والدينية والتعليمية والاقتصادية، مما أدى إلى نشوب الاحتكاك بين الطرفين، حتى ان مجلس النواب في بلغراد لم يكن يخلو يوماً من المشاكل بين الأعضاء من الطرفين، وبلغ الخلاف ذروته في عام ١٩٢٨ عندما قتل زعيم الكرواتيين اسطفان راديك مع مساعديه، مما جعل الملك إسكندر يقدم على حل البرلمان، وإلغاء الدستور ومصادرة الحريات العامة، واعتمد على الجيش، وتحول خلال خمس سنوات إلى حاكم مطلق وديكتاتور، واشتدت الأزمة الاقتصادية الخطيرة، ولجأت المعارضة إلى العنف والمؤتمرات، مما أثار الذعر في البلاد، واغتيل الملك في عام ١٩٣٤ اثناء رحلته إلى فرنسا، ومعه وزير الخارجية الفرنسي الذي كان يرافقه، وحكم بعده ولده بطرس، وعمره عشر سنوات، وظلت البلاد في حالة استقرار حتى اجتاحها رودولف هتلر[١٣].

٤- رومانيا:

تضاعفت مساحة رومانيا وعدد سكانها، واضيفت لها أراضٍ جديدة، حتى أصبحت كأنها دولة جديدة، وحاولت حكومتها ان ترضي رعاياها جميعاً لتكسب تأييدهم بإصدار تشريعات للإصلاح الزراعي هدفها إضعاف الملكيات الزراعية الكبيرة لمصلحة الشعب، ولكنها بهذا العمل أثارت عليها الاقطاعيين الذين أخذوا يحاربونها.

وكانت رومانيا تتمتع بعد الحرب مباشرة بمظهر الحكم الديمقراطي، واتخذ الحكام السياسيون فيها من الحكم مصدراً للثروة والمكانة الشخصية، وبعد وفاة الملك فرديناند الأول عام ١٩٢٧ خلفه على العرش ابنه كارول الذي أبعد عن العرش بسبب حبه لامرأة ليست لها سمعة طيبة، وعين بدله ابنه ميشيل، ولكن استطاع الملك كارول في عام ١٩٣٠ ان يسترد حقه في تولي العرش بمساعدة فريق من ضباط الجيش،

وأخذت حكومته تحكم البلاد حكماً دستورياً.

٥- تشيكوسلوفاكيا:

ظهرت دولة جديدة هي تشيكوسلوفاكيا على الخريطة السياسية والجغرافية لأوروبا، بعد ان اقتطع لها الحلفاء لجزاء من الإمبراطورية السابقة للنمساوية المجرية، وسارت تشيكوسلوفاكيا بعد تأسيسها نحو الحكم الديمقراطي بفضل زعيمها ورئيس جمهوريتها توماس مازاريك T. Mazarik الذي لقبه الشعب أبو الوطن، وعلى الرغم من المتاعب القومية الناشئة عن الخلاف بين الكاثوليك والاشتراكيين من جهة، وبين التشيك والسلوفاك من جهة أخرى، وبين هؤلاء جميعهم وبين الألمان في أقليم السوريت ببوهيميا، واستطاع مازاريك في الفترة التي كان فيها رئيساً لدولته (١٩٢٠-١٩٣٥) ان يتغلب على تلك المصاعب، ويرسي قواعد الحكم النيابي، ويهيء التحسن الاقتصادي لشعبه.

أما مازاريك فهو خريج جامعة براغ، وزعيم من زعماء القومية، وخلال الحرب العالمية الأولى ذهب إلى واشنطن ووطد صلاته وصداقته مع الرئيس ولسن، وذهب إلى باريس أثناء مؤتمر الصلح ليدعو إلى إقامة تشيكوسلوفاكيا، وساعد في تحقيق هذا الأمر مساعدة ودعم ولسن، وما قدمته القوات التشيكية من خدمات لقضية الحلفاء، فقد كانت القوات ضد إرادتها في الجيش النمساوي، ولكن عندما سنحت لها الفرصة انضمت إلى الجيش الروسي، وكان لا يزال يحارب في صف الحلفاء.

وقد نظم التشيكيون أنفسهم في روسيا كجيش قائم بذاته، وظلوا يحاربون في صف الحلفاء في الجبهة الشرقية إلى ان قامت الثورة الشيوعية، وسلم الروس للألمان، ورأت تلك القوات التشيكية ان تواصل الحرب ضد الألمان والنمساويين، وعملت على مغادرة روسيا بأي طريق، ولم تجد أمامها سوى ان تخترق سيبيريا، ووصلت المحيط الهادي، وأبحرت إلى كندا، ومن ثم إلى أوروبا من جديد؛ لتشترك في حروب الجبهة الغربية، وظل التشيكيون في صف الحلفاء، حتى تم التوصل إلى النصر الحاسم، وظهرت تشيكوسلوفاكيا إلى الوجود.

وقد ضمت تشيكوسلوفاكيا العديد من الجنسيات، وكانت تطبع عملتها النقدية

بسبع لغات، وكانت الأقلية الألمانية تتطلع للانضمام إلى ألمانيا، ولكن الرئيس مازاريك استطاع بحنكته وذكائه ان يصون وحدة البلاد الوطنية والقومية، وان تكون تشيكوسلوفاكيا دولة قومية ديمقراطية(١١).

نتائج مؤتمر الصلح:

بعد ان انتهى مؤتمر الصلح في فرساي بباريس من فرض معاهداته على الدول المغلوبة على أمرها، اتضحت العديد من النتائج السياسية والاثنية والاقتصادية والعسكرية في أوروبا، وأهم هذه النتائج:

١- أحدثت تسويات مؤتمر الصلح الخطيرة تحولات في أوروبا والعالم، حيث سقطت أسرة حاكمة عريقة ظلت لعدة قرون تحكم بقاع واسعة من أوروبا في حكم مطلق ديكتاتوري في أسرة آل رومانوف في روسيا القيصرية، وآل هبسبورغ في النمسا والمجر وآل هوهنزلزن في ألمانيا.

وقبل عام ١٩١٤ كان الحكم الملكي يسود في أوروبا، ولم يكن من الجمهوريات الكبيرة سوى فرنسا وسويسرا، ولكن بعد انتهاء الحرب أصبح في أوروبا سبع عشرة جمهورية، أما الدول التي احتفظت بنظم ملكية فهي الدول التي أراد ملوكها إرضاء الرأي العام في تطبيق الحكم الدستوري، بحيث يملكون ولا يحكمون، ويتركون الحكم في أيدي وزارات مسؤولة أمام المجالس النيابية، وظهر وزراء ينتمون إلى الأحزاب الاشتراكية والعمالية.

٢- فشلت بعض الحكومات الديمقراطية الجديدة في التغلب على المشكلات العديدة التي صادفت بلادها بعد الحرب، وبدا لبعض الزعماء ان الحكم النيابي الذي يسير وفقاً لاحدث الدساتير قد فشل في بلادهم، وأصبح عاطلاً، بل معطلاً للمشروعات الإصلاحية المطلوبة، ولم يحقق الاستقرار، وظهر في ذلك الوقت زعماء سياسيون يحكمون حكماً استبدادياً، من أجل مواجهة المشكلات السياسية والاقتصادية في بلادهم، وأشهرهم موسوليني في إيطاليا وهتلر في ألمانيا، ومصطفى كمال أتاتورك في تركيا، ومحاولتهم الانتقام أمام شعوبهم عما حدث في تسويات ومعاهدات مؤتمر الصلح عام ١٩١٩.

٣- وقد ظهر نوعان من الحكومات التي اتخذت لنفسها نظاماً سياسياً واقتصادياً، هما

البلشفية في روسيا، والفاشستية في إيطاليا، ويبدو أنها على خطى موسوليني اتخذت النظام الديكتاتوري، ونبذت التعددية والنظام البرلماني، وشددت قبضة السلطة على الحياة العامة، ولم تسلم من هذه الأنظمة الديكتاتورية سوى فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة التي لم تقبل شعوبها قيام أنظمة غير ديمقراطية.

٤- أدى انتشار الروح القومية والتعصب لها بعد الحرب إلى إيجاد روح الشك وعدم الثقة بين الحكومات، وإيجاد علاقة سياسية واقتصادية بين الدول، وبدأت المشكلات السياسية تعمل على خلق أجواء من سوء الظن، ثم ان نشوء الدول القومية الجديدة سيؤدي إلى الاضطراب الاقتصادي؛ لأن تلك الدول الحديثة حاولت الاكتفاء الذاتي، والاعتماد على نفسها في ثرواتها، والاستغناء عن الاستيراد من الخارج، فازدادت الأزمة الاقتصادية العالمية سوءاً؛ لأن الانتعاش القومي أدى إلى انعاش التجارة الدولية.

ثم سعت بعض الدول إلى عقد الأحلاف العسكرية، وانقسمت أوروبا إلى معسكرات متخاصمة، وازدادت أعداد الجيوش والانفاق العسكري عليها، وهددت هذه التوجهات في سير العالم نحو الحرب العالمية من جديد.

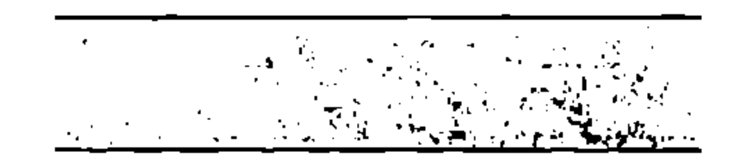
٥- رغم محاولة مؤتمر الصلح لإرضاء القوميات الأوروبية بتأسيس دول جديدة تضم شعوب عدة خضعت لقرون طويلة إلى إمبراطوريات كبيرة، لم تسلم كل تسوية من شوائب قومية، داخل تلك الدول القومية، لأنها لم تستطع ان تكون قوميات خالية من العناصر الغريبة، وضمت بولندا في حدودها أقليات من الألمان والروس، وضمت تشيكوسلوفاكيا أقليات من الألمان والمجريين، وضمت يوغسلافيا أقليات ألمانية ومجرية وبلغارية، وضمت رومانيا واليونان أقليات بلغارية، وضمت إيطاليا أراضي بها أقليات نمساوية ويوغسلافية.

٦- وقلبت الحرب العالمية التوازن الدولي في العالم، فقد ظهرت إلى جانب الدول الأوروبية الولايات المتحدة كأغنى دولة وأقوى جيش، وخطت اليابان خطواتها الاولى نحو التقدم والمنافسة الاستعمارية مع الغرب[١٥].

الفصل الثالث

التنظيم الدولي بعد الحرب:

قيام عصبة الأمم



تمهيد:

تعود بدايات التنظيمات الدولية الحديثة إلى القرن التاسع عشر، وكان أولها تشكيل لجان الانهيار في أوروبا مع لجنة الراني التي تشكلت عام ١٨٠٤ بموجب الاتفاق بين فرنسا وألمانيا لتنظيم حركة الملاحة في نهر الراين وصيانة التسهيلات الخاصة بالملاحة، ومحاولة حل الشكاوى التي تُقدَّم بسبب انتهاك القواعد التي تقوم اللجنة بتطبيقها وضمان مراعاتها، وكان هناك لجنة الدانوب الأوروبية أيضاً التي تكونت عام ١٨٥٦ لتنظيم حركة المرور في نهر الدانوب.

وتطورت محولات التنظيم الدولي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر في شكل إنشاء اتحادات دولية عامة (اتحاد البرق العالمي) في عام ١٨٥٦، و(اتحاد البريد العالمي) في عام ١٨٤٧، وكان للاتحادين أثرهما في توسيع دائرة الوكالات الدولية المتخصصة في الزراعة والصحة، والسكك الحديدية، والجمرك، والمقاييس، والصناعة، ومكافحة العقاقير المخدرة، وبراءات الاختراع، وغيرها، وقد دفعت هذه الوكالات الدولية إلى تنشيط التنظيم الدولي، وخاصة قضايا السلام والحرب، وكان انعقاد مؤتمر لاهاي الأول والثاني في عامي ١٨٩٩و١٩٠٧ علامتين بارزتين في هذا الطريق، وكان الهدف المعلن وراء هذا الانعقاد هو البحث في إنشاء مجتمع دولي يقوم على النظام والقانون الدولي.

ورغم ان معظم الدول الممثلة في مؤتمر لاهاي الأول كانت دولاً أوروبية وعددها لا يتجاوز (٢٦) دولة، إلا ان مؤتمر لاهاي الثاني كان أقرب في تكوينه لأن يكون تجمعاً عالمياً ضم حوالي (٤٤) دولة، من بينها معظم دول أمريكا اللاتينية، وأقر المؤتمران بمبدأ المساواة في السيادة الدولية، مما يعني تحطيم الاحتكار الذي مارسته الدول والقوى الكبرى في الحرب والسلام، والسباق الاقتصادي والاستعماري الكونيالي، وحل المشكلات الناتجة عن إطار الاتفاقات والتسويات والمساومات التي تحدث دون اعتبار لإدارة المجتمع الدولي، ثم ان مؤتمري لاهاي وضعا أسس التنظيم الدولي القادم فيما بعد.

ولقد أثارت الأزمة الدولية في الحرب العالمية الأولى الكثير من التساؤلات

حول كيفية منع قيام حرب عالمية جديدة في المستقبل، وان نظام متعدد القوى والدول يمكن ان يجنب العالم شبح الحروب، وان يتم إنشاء جهاز دولي تقوم سلطته على حل الخلافات بين الدول والعمل على حلها بالطرق السلمية دون العسكرية، وتوسيع مجالات العمل والتعاون الاقتصادي والفني والعلمي والثقافي فيما بينها، ولتحقيق السلام والاستقرار بدرجة أكبر مما لو لم يكن هذا النظام السياسي قائماً في الإطار الدولي، وكان هذا التصور هو أساس اقتراح المنظمة الدولية التي ظهرت في عالم ما بعد الحرب العالمية الأولى، وعرفت بعصبة الامم التي وضع ميثاقها مؤتمر باريس عام ١٩١٩[١٦].

أولاً: ميثاق العصبة وعضويتها

كان أساسُ ميثاق عصبة الأمم المشروعَ الذي تقدمت به الولايات المتحدة وبريطانيا، والمعروف بمشروع (هيرست – ميلر) Hurst Miller Draft إلى لجنة العصبة المنبثقة عن مؤتمر فرساي الذي أدرجت بعض نصوصه، ولا سيما الأساسية في ميثاق العصبة.

وكان ميثاق العصبة وثيقة قصيرة، وأقرب ما تكون إلى شكل المعاهدات الجماعية والمتعددة الاطراف، حيث قامت بتحديد الالتزامات الاطراف المتعاقدة، وتحديد الاجهزة القائمة على تطبيق الالتزامات الجديدة، وجاء في ديباجة ميثاق العصبة ان الهدف من وراء إقامة هذه المنظمة الدولية هو تنمية التعاون الدولي، وصيانة السلم والأمن الدوليين.

ولم يتعرض ميثاق العصبة لأسس النظام الدولي، وتركها دون أي مساس، وركز على المبادئ السابقة من عمل التنظيم الدولي، فمجلس العصبة مثلاً الذي احتلت فيه الدول الكبرى مركز السيطرة كان شبيهاً بالحلف المقدس، أو الوفاق الأوروبي أداة التشاور والتنسيق المنظم بين الدول الأوروبية الكبرى، وكان نظام العصبة في الجمعية ان تمثّل فيها كل الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، وتنعقد اجتماعاتها بصفة دورية مقتبساً من مؤتمر لاهاي، وكانت محكمة العدل الدولية دائمة مجرد تطبيق لاقتراح سبق ان تقدمت به بعض الدول إلى مؤتمر لاهاي الثاني عام ١٩٠٧.

وكان المكتب الدولي للعمل قد وضع على نسق الاتحادات العامة التي أقيمت سابقاً قبل عام ١٩١٤، فضلاً عن طرق التسوية السلمية للنزاعات الدولية التي لا تخرج في إطارها العام عما أمكن التوصل إليه في لاهاي، مع اضافات جديدة في ميثاق العصبة.

إن إنشاء عصبة الامم كان بمثابة المحاولة الأولى نحو التكامل الدولي؛ من أجل صيانة السلم والامن والاستقرار وحل النزاعات بين الدول، وكل ذلك في إطار تنظيم دولي جديد واحد يضم في عضويته جميع دول العالم.

لقد كانت التنظيمات الدولية السابقة قبل العصبة أما هدفها محدود أو ضيقة التمثيل، أما العصبة فقد كانت محاولة للانتقال بهذه الاهداف من الدائرة الضيقة إلى الدائرة الدولية الواسعة، ثم محاولة توسيع المشاركة الدولية بشكل لم يتوفر لأي تنظيم دولي من قبل.

أما عضوية عصبة الامم منذ بداية تأسيسها عام ١٩١٩ فتضم الدول الاصلية الاعضاء فحسب، وهي (٤٢) دولة، (٢٩) وقعوا معاهدة فرساي التي تضمنت تسويات الصلح بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، و(١٣) دولة محايدة، وترك ميثاق العصبة الباب مفتوحاً أمام الدول التي ترغب في الانضمام إلى هذه المنظمة الدولية ما دامت على استعداد لقبول التعهدات التي نص عليها الميثاق، وبشرط ان تتم الموافقة على إجراء انضمامها بأغلبية ٢/٣ من الأصوات في جمعية العصبة.

وأعطى الميثاق أيضاً حق العضوية للمستعمرات التي كانت تتمتع بالحكم الذاتي، والذي ساعد الهند مثلاً على ان تنضم إلى العصبة قبل ان تحصل على الاستقلال السياسي، وبلغ مجموع الدول التي انضمت إلى عضوية عصبة الأمم حوالي (٦٣) دولة، رغم انسحاب بعض الدول منها، مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان، وطرد دول أخرى من عضوية المنظمة، مثل الاتحاد السوفيتي في الثلاثينيات من القرن العشرين[١٧].

ثانياً: أجهزة العصبة

نص ميثاق العصبة على تشكيل ثلاثة أجهزة دائمة تابعة للعصبة هي: الجمعية والمجلس والسكرتاريا، وجهازان مستقلان إلى حدٍ ما، هما محكمة العدل الدولية

ومنظمة العمل الدولية، ولم يكونا بعيدين عن عصبة الأمم، ولكن طبيعة عملها حتمت ان يكون لهما الاستقلال لاداء مهامها الدولية والتي قام بها أعضاء العصبة، وفي ضوء الأهداف العامة للعصبة، وميزانيتهما جزء من ميزانية عصبة الأمم.

١- الجمعية The Assembly :

إن تكوين الجمعية يقوم على ان كل الدول الاعضاء في العصبة ممثلة فيها، ويمثل كل دولة ثلاثة مندوبين، وتمتعت كل دولة بصوت واحد، أي ان التصويت كان يتم على أساس المساواة والتكافؤ بين الدول الأعضاء الصغيرة منها والكبيرة، والسبب في ذلك يرجع إلى رغبة واضعي الميثاق واعتقادهم ان التمثيل سيكفل التعبير عن كل تيارات الرأي والاتجاهات الأساسية، والتي توجد داخل كل دولة، رغم ان الحكومات في واقع الحال هي التي مارست السيطرة على كل الآراء، وعبرت عن الشعب في إبداء الآراء في قضايا العصبة، ولم تخرج آراء المندوبين عن آراء دولتهم، وخضعوا لها تماماً، وبذلك انتهت الحكمة التي حاول المشرعون وضعها في ميثاق العصبة.

وعادةً ما يترأس مندوب كل دولة إلى الجمعية رؤساء الحكومات أو وزراء الخارجية، ويرافقه وفد كبير من الخبراء والدبلوماسيين المتخصصين، ويقوم السكرتير العام للمنظمة باعداد جدول الأعمال في دورات انعقادها السنوية، ثم يقوم بطرحه على الاعضاء لإيضاح الآراء ومعرفة وجهات النظر، والبحث في إيجاد بنود مشتركة عليها، وكانت الجلسات الافتتاحية للجمعيات عبارة عن مناظرات عامة تقوم كل دولة بطرح وجهات نظرها بشأن المشكلات الدولية.

وفي بداية كل دورة انعقاد سنوية كانت جمعية العصبة تقوم بانتخاب رئيس لها، وعادة ما يكون الرئيس شخصية دولية بارزة تنتمي إلى احدى الدول الصغيرة غير الممثلة في مجلس العصبة، والى جانب الرئيس كانت الجمعية تتولى انتخاب ستة نواب للرئيس، وكان الرئيس ونوابه فضلاً عن رئيس لجنة جدول الأعمال ورؤساء اللجان الست الدائمة التابعة للجمعية يشكلون – ما أطلق عليهم – اللجنة العامة، والتي كانت هي اللجنة الموجهة لجمعية عصبة الأمم.

أما مسؤولية الجمعية فقد كانت متعددة، حيث ان الميثاق منحها حق مناقشة كل

الأمور التي تدخل ضمن اختصاص العصبة، وكل ما كان له تأثير على أوضاع السلم الدولية، وعلى الرغم من ان قسماً كبيراً من هذه المسؤوليات كان موضع المشاركة من جانب مجلس العصبة، إلا ان أموراً أخرى انفردت فيها الجمعية، ومنها سلطة الموافقة على انضمام اعضاء جدد إلى العصبة، وانتخاب موظفي العصبة، وتقرير الاجراءات التي تحكم أسلوب عمل المنظمة الدولية، وانتخاب الدول غير الدائمة في مجلس العصبة، والرقابة على الميزانية، وتقديم المشورة إلى أعضاء العصبة بشأن المعاهدات والتي لم تعد قابلة للتطبيق.

أما علاقة الجمعية مع المجلس في مسؤولية العصبة فهو في اختيار السكرتير العام للعصبة، وتعديل الميثاق وانتخاب قضاة محكمة العدل الدولية الدائمة، ومناقشة كل الموضوعات ذات الصلة بالنزاعات بين الدول، ومحاولات العدوان والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، والتي تُرفع إلى عصبة الأمم.

يبدو ان دور الجمعية طغى بمرور الوقت على دور المجلس؛ لانهيار الاتفاق بين الدول الكبرى الاعضاء في المجلس، ومن علامات نقل امكانات صنع القرار من المجلس إلى الجمعية هو ان معظم المشكلات الخاصة بالسلم والحرب اثيرت أمام الجمعية، وان المناقشات العامة كانت تجري خلال دورات انعقاد الجمعية، وأفلحت في جذب اهتمام أبرز القادة والزعماء السياسيين، وهو ما لم يستطع المجلس تحقيقه[١٨].

٢- المجلس **The council**:

ارتبط مجلس العصبة حسب تصور واضعي ميثاق العصبة باعتباره بمثابة الوكالة التنفيذية المختصة بإدارة سياسة العصبة، وعلى انه الجهاز الرئيس والمختص ببحث كل الجوانب المتعلقة بالأمن الجماعي وتسوية النزاعات.

وكانت عضوية مجلس العصبة على نوعين، عضوية دائمة وعضوية غير دائمة، اما عن الأعضاء الدائمين في المجلس فكانوا خمسة أعضاء عند بداية تأسيس العصبة، وهم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان، إلا ان الكونغرس الأمريكي اعترض على انضمام بلاده إلى عصبة الأمم، وهبط العدد من خمس إلى

لأربع دول، ولكن ظهور الدول الكبرى في المجتمع الدولي بعد ذلك كان ضمها بصفة دائمة إلى المجلس، وتمثل ذلك في انضمام اليابان عام ١٩٢٦، والاتحاد السوفيتي عام ١٩٣٤.

أما العضوية غير الدائمة للمجلس فقد كان هناك من رأى – في داخل الجمعية – ان التمثيل في العضوية غير الدائمة يجب ان تدخل فيه الاعتبارات الجغرافية والاقتصادية والثقافية، حتى يكون المجلس بتشكيلاته أقرب إلى تمثيل المجتمع الدولي وبشكل عادل وواقعي، وبدأت العضوية غير الدائمة بأربع دول في عام ١٩١٩ إلى ست دول عام ١٩٢٢، ثم تسع دول عام ١٩٢٦، ثم وصلت إلى إحدى عشرة عام ١٩٣٦.

نص الميثاق بالنسبة لمجلس العصبة على ان يدخل في سلطات ومسؤوليات المجلس بحثُ كل ما له صلة بنشاط العصبة، وخاصة السلم العالمي، رغم ان بعض هذه السلطات تتداخل مع الجمعية، إلا ان المجلس استأثر بالسلطة في عدة موضوعات كالتخطيط في إجراء نزع السلاح ومراقبة تنفيذها، والقيام بالوساطة في التوفيق بين الأطراف المتنازعة وحل الخلافات بين الدول، وتقرير التدابير التي تتخذ من مواجهة العدوان، والاشراف على تنفيذ الانتداب، والقيام بمتابعة تطبيق المعاهدات الخاصة بحماية الاقليات.

ان علاقة المجلس بالعصبة لم تكن علاقة جهاز يسيطر على جهاز آخر، بل هي مسؤولية مشتركة، فالواحد يكمل الآخر، فالجمعية تقوم على مراعاة المساواة والتكافؤ في تمثيل الدول، والمجلس خص الدول الكبرى بالتمثيل الدائم، وكان تعبيراً عن الأوضاع الناجمة من سيطرة دول كبرى معينة فرضت نفسها على الساحة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

٣- السكرتاريا **The Secretariat**:

أقامت عصبة الأمم جهازاً هو السكرتارية، وقامت ببلورة جهاز دولي دائم، كجهاز يترأسه السكرتير العام للعصبة، وهو العمود الفقري للمنظمة، حيث يقوم بتنسيق نشاطات العصبة، وتقديم الخدمات والاستشارات الإدارية والفنية لأجهزة العصبة الأخرى، وخاصة الجمعية والمجلس، مع التوجيه العام للمنظمة بالشكل الذي يساعد على تحقيق الغايات التي قامت من أجلها، لقد كانت السكرتارية بمثابة خدمة مدنية

دولية، رغم ان اعضاءها كانوا يُختارون من الدول الاعضاء، إلا انهم كانوا يمارسون وظائفهم مستقلين استقلالاً تاماً عن دولهم، وتتحدد مسؤولياتهم مباشرة من قبل المنظمة الدولية.

والسكرتير العام هو موظف إداري أول في عصبة الأمم، وتطور منصبه كدبلوماسي في الأمور التي تتعلق بعلاقة العصبة بالدول الأعضاء فيها، كما انه كان يقوم بوظيفة المستشار الرئيس لكل من الجمعية والمجلس.

أما كيفية اختيار السكرتير العام للعصبة فلم تكن في البداية محددة، حيث ان أول سكرتير عام هو أريك درموند مساعد وزير الخارجية البريطاني، واختير لهذا المنصب بواسطة مؤتمر السلام في باريس لفترة محددة، رغم ان ميثاق العصبة قد نص على أن اختيار السكرتير العام سيتم بواسطة المجلس والجمعية، وظل درموند في منصبه حتى عام ١٩٣٣ حيث استقال، وعقب ذلك اقدمت الجمعية على تحديد فترة عمل السكرتير العام بعشر سنوات، وخلفه (افينول) في هذا المنصب.

ووجد الرجلان نفسيهما في ورطة من الصراعات السياسية بين الدول الأعضاء من جهة، وبين الجمعية والمجلس من جهة أخرى، وهي صراعات بين مجموعة دول متمردة على الوضع الدولي، وهي ألمانيا وإيطاليا واليابان، وبين الدول التي تدافع عن الوضع الدولي مثل بريطانيا وفرنسا.

٤- محكمة العدل الدولية الدائمة The Permanent Court of International Justice:

من الانجازات المهمة لعصبة الأمم هو إقامة محكمة العدل الدولية الدائمة، وقبلها كانت المحكمة الدائمة للتحكيم التي أقامها مؤتمر لاهاي الأول عام ١٨٩٩، ولم تكن محكمة دولية حقيقة، حيث لم تنص على تشكيل لجان محكّمين.

يتم اختيار المحكمين أو الحكام من بين رعايا الدول الأعضاء في المؤتمر للتحكيم في نزاعات بذاتها، وتتوقف مهمتهم عند هذا الحد، اما نظام محكمة العدل الدولية الدائمة فقد ذهب إلى أبعد من ذلك، واتخذ القانون الذي أنشأ المحكمة الدولية شكل معاهدة منفصلة عن ميثاق عصبة الأمم، وكان القصد من ذلك تمكين الدول غير

الأعضاء في العصبة من ان تعرض نزاعاتها على المحكمة، وبذا فإن مسؤولياتها لم تكن بالنظر إلى حل الخلافات بين الدول الأعضاء في المنظمة، وانما تعدتها إلى الحد الذي أصبح معه دور هذه المحكمة دوراً قضائياً عالمياً.

اتُخذت محكمة العدل الدائمة، ومقرها لاهاي بهولندا، وتتمتع باختصاصات واسعة في الموضوعات المتصلة بتفسير وتطبيق قواعد واحكام القانون الدولي، وحل النزاعات الدولية عن طريق التسوية القضائية.

وضمت المحكمة الدولية في عضويتها (١٥) قاضياً يُختارون لكفاءتهم ومقدرتهم البارزة في القانون الدولي، ويكونون مستقلين استقلالاً تاماً عن حكوماتهم الوطنية، وقد حاولت عصبة الأمم ان تسهّل من مهمة المحكمة الدائمة بأن عملت على تقنين قواعد القانون الدولي، ومن ناحية أخرى فإن ما أضعف مكانة المحكمة الدولية هو أنها لم تمنح اختصاصاً إجبارياً في نظر النزاعات الدولية الذي يجعلها قادرة على دعم السلام وحل الأزمات الدولية التي تنشأ بين حينٍ وآخر[١٩].

٥- مكتب العمل الدولي **International labour Office**:

هو منظمة العمل الدولية التي أقامتها العصبة، وهدفها هو العمل على تحسين ظروف العمل الدولي في دول العالم، وتكوّن الجهاز التنفيذي للمنظمة من ممثلين عن الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال، وتُتَّخذ القرارات الهامة عادة خلال الاجتماعات السنوية للمنظمة.

ثالثاً: منجزات عصبة الأمم

ان من انجازات عصبة الأمم ما يتعلق بنظام الانتداب وحقوق الاقليات والتعاون الاقتصادي والفني والدولي، فكان تنفيذ عصبة الأمم لنظام الانتداب الذي جاء به الميثاق من الانجازات المهمة للمنظمة الدولية، فالشعوب التي كانت خاضعة للدولة الاستعمارية التي انهزمت في الحرب العالمية الأولى، لم ينظر إليها على انها أسلاب، بل من حق الدول المنتصرة اقتسامها والسيطرة عليها كمناطق نفوذ جديدة لها، كما كان يحدث قبل قيام العصبة، وانما انتقلت مسؤولية إدارتها والاشراف عليها إلى المنظمة الدولية التي مارست ذلك من خلال بعض الدول التي عُهِد إليها بسلطة الانتداب على

هذه الأقاليم والشعوب التابعة لها، حتى يمكن ان تصل إلى مرحلة النضج السياسي وتستطيع ان تحكم نفسها بنفسها، ولهذا يعتقد الكثيرون ان الانتداب ما هو إلا شكل من أشكال الاستعمار السابق، أمكن دولاً كبرى من ان تسيطر على دول صغيرة وتسخرها لخدمتها، وتم هذا باسم عصبة الأمم.

وكان الاهتمام الآخر للعصبة هو حماية حقوق الاقليات، وهو بمثابة تحمل مسؤولية جديدة لم تدخل ضمن اهتمامات التنظيمات الدولية سابقاً، وقد عُهد بمسؤولية حماية حقوق الاقليات إلى مجلس العصبة؛ استناداً في ذلك إلى معاهدات الاقليات المعقودة بين الدول المتحالفة وبين تشيكوسلوفاكيا واليونان وبولندا ورومانيا ويوغسلافيا، وتعهدت الدول الأطراف بالعمل على حماية حقوق الاقليات التي توجد داخل حدودها، وفي مقدمتها الحقوق التي نُصَّ عليها في ضمان الحريات الدينية والمساواة المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية التي تنصرف إلى أمور اللغة والتعليم والفرص المتكافئة في العمل.

وتلقت العصبة العديد من الشكاوى بخصوص الصراعات العرقية رغم ان ميثاق العصبة لم يخولها هذه السلطات صراحة، وحدث انه نتيجة ممارسة المجلس لهذه المسؤولية الخاصة بحماية الاقليات ان قامت عدة دول على عقد اتفاقيات لحقوق الاقليات، واقرت للمجلس بسلطة التحكيم التي تنشأ بسبب سوء تطبيق هذه الاتفاقيات أو انتهاك بعض الاطراف لالتزاماتها.

وبعد نجاح العصبة في حل مشاكل الاقليات مع بعضها، تم الاتجاه نحو إقامة ميثاق عالمي لحقوق الاقليات على غرار الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الأمم المتحدة بعد ذلك، وقد طالب مجلس العصبة جميع الدول الاعضاء في عام ١٩٢٣ بمنح الاقليات العنصرية والدينية واللغوية نفس الحقوق التي تكفلها هذه الدول لمواطنيها؛ أسوة بما تقوم به الدول الأطراف في هذه المعاهدات من ضمان لحقوق الاقليات، بل ان المجلس طالب بإعطاء حق تقرير المصير لبعض الاقليات، مثلما حصل لإقليم السار، حيث جرى استفتاء عام ١٩٣٥، والذي كان من نتائجه ان قرر السكان الانضمام إلى ألمانيا، وليس إلى فرنسا، وتحت اشراف عصبة المتحدة. إلا

ان التوسع في تحقيق هذا الأمر فشل على المدى المستقبلي لتضارب مصالح الدول الكبرى الجغرافية والسياسية حيال قضايا الاقليات.

اما الانجاز الآخر للعصبة فهو التعاون الدولي الاقتصادي والفني من خلال المكاتب واللجان والهيئات التي انبثقت عن العصبة، وهي:

أ- المنظمات الاقتصادية والمالية التي قامت بعمل دراسات موسعة، وتقديم مقترحات وتوصيات إلى كل من جمعية عصبة العصبة والمجلس في مجال اختصاصها، وبعقد بعض المؤتمرات الاقتصادية والمالية ونشر الكتاب الاحصائي السنوي والمسح الاقتصادي العالمي والمطبوعات الاقتصادية الأخرى.

ب- منظمة الصحة التي قامت بتحضيرات واتفاقات في مواجهة الأمراض والأوبئة ومنع انتشارها، وتشجيع الأبحاث والدراسات الخاصة بالصحة، وتقليل الوفيات بين الأطفال، ومهدت المنظمة الطريق أمام ظهور منظمة الصحة العالمية التي ستتبع للأمم المتحدة فيما بعد.

ج- منظمة الاتصالات والترانزيت، وهي منظمة أخرى اهتمت بالتحضير لعقد معاهدات، وإجراء دراسات حول مشكلات الاتصال والنقل الدولي، وظهر بعدها منظمات وهيئات دولية متخصصة في هذا المجال، مثل الوكالة الدولية للطيران المدني واتحاد النقل الدولي والمنظمة البحرية الاستشارية العالمية.

د- لجان في إطار عصبة الأمم اهتمت ببحث موضوعات السلاح والمسائل العسكرية والتعاون الثقافي ووسائل مكافحة العقاقير المخدرة والرقيق وغيرها.

هـ- اللجان التي أقيمت بصفة مؤقتة للنظر في المسائل، مثل بحث مشاكل اللاجئين ووسائل تسوية النزاعات، وتقنين القانون الدولي، وتعديل ميثاق عصبة الأمم.

و- الأجهزة الإدارية التي أقامتها عصبة الأمم لتؤدي مسؤوليات معينة، مثل رعاية اللاجئين ومتابعة معاهدات السلام، وتقديم القروض الدولية[٢٠].

رابعاً: لماذا فشلت العصبة

رغم ان عصبة الأمم حققت انجازات مهمة في بعض المجالات، لكنها من جهة أخرى فشلت في القيام بمسؤولياتها الأساسية، وهي فرض السلام والأمن الدوليين،

وتطبيق نظام الأمن الجماعي في ظل العصبة، ولعل أهم أسباب فشل العصبة ما يلي:

١- إن ميثاق العصبة كان جزءاً لا ينفصل عن معاهدة فرساي وتسويات الحرب، وكانت هناك دول عدت معاهدة فرساي إجراءً انتقامياً من الحلفاء ضد ألمانيا، من حيث هويتها ووحدتها ومكانتها الأوروبية والدولية، ومن ثم فإن رفض هذه الدول لتسويات الحرب كان يعني خروجها على ميثاق عصبة الأمم الذي حاول تجميد الأوضاع الدولية في إطار توازن القوى الذي خلفته هذه التسويات.

٢- تخلي بعض الدول الكبرى التي ترتكز عليها مسؤولية حفظ السلام والأمن الدوليين عن تأييد العصبة، فالولايات المتحدة لم تنضم إليها، وفضلت العزلة وسياستها التقليدية السابقة، فضلاً عن ان ألمانيا وإيطاليا واليابان انسحبت من العصبة، حيث تعارضت أطماعها القومية وسياستها الإقليمية التوسعية مع أوضاع التوازن الدولي، والذي منعته العصبة، وكان لهذا الانسحاب بطبيعة الحال أثره الواضح في انهيار العصبة.

٣- ظهور أنظمة استبدادية وديكتاتورية في عدد من الدول، مثل إيطاليا وألمانيا واليابان، وما قامت به من تصرفات في الانتقام من الدول الحليفة، والثأر من هزيمتها (أي ألمانيا) في الحرب العالمية الأولى، واتباعها سلوكاً خارج القانون الدولي.

٤- عدم وجود آلية سياسية مدعّمة بآلية عسكرية في تنفيذ خطط السلم والأمن في العالم، سواء من قوات التدخل الدولية، أو قوات حفظ السلام، فضلاً عن ان قرارات العصبة لم تكن ملزِمة للدول، ولم تكن الدول الكبرى الاعضاء قادرة على تحويل قراراتها المهمة والمصيرية لإقامة السلام في حالة اعتداء هذه الدولة أو تلك[٢١].

الفصل الرابع

روسيا والثورة البلشفية
والنظام الشيوعي

أولاً: روسيا والحرب والصراع الداخلي

في الوقت الذي كانت فيه الحرب على الأبواب في أوروبا، كانت الأوضاع في روسيا على غير ما يطمح الحلفاء، وكانت جماعات من الروس يستعدون لاحداث انقلاب في الحكم، ولكثر تلك الجماعات هم (الاكتوبريون) الذي أطلق عليهم هذا اللقب لأنهم طالبوا القيصر نيقولا الثاني بأن يحقق ما جاء في تصرح الثلاثين من أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٠٥، حيث وعد بأن لا يسري أي قانون بغير رضى الهيئة التشريعية في البلاد وهي الدوما، وتعهد بأن يحترم الحرية الشخصية، ومنح مجلس الدوما سلطة واسعة في سنّ القوانين.

وأغلبية هؤلاء الاكتوبريين كانوا من الأشراف الاحرار الذين كانوا يؤيدون قيام حكومة مسؤولة أمام مجلس الدوما، كما هو الحال بالنسبة لمجلس اللندتاغ في بروسيا.

وهناك حزب الديمقراطيين الدستوريين الذين يطلق عليهم تسمية الكادت، وهم من الجامعيين وأصحاب المهن والرأسماليين والنبلاء المتطرفين، وهذا الحزب كان يطالب باتساع سلطة الدوما والمسؤولية الوزارية، ويطالب بحكومة نيابية على الطراز الإنكليزي.

وكان أعضاء الحزبين يهدفون إلى اتخاذ خطوات نحو الحكم الدستوري، ولكنهم يفضلون تحقيق ذلك بالوسائل السلمية عن طريق المجلس التشريعي، وكانوا لا يزالون يعتقدون ان التاج القيصري يمثل وحدة البلاد، ويرون الإبقاء عليه؛ محافظة على الوحدة القومية الروسية.

أما المتطرفون فهم الثوريون الاشتراكيون، ومعظم انصارهم من الفلاحين يقودهم مستنيرون من أهل الأرياف الذين أرادوا الإصلاح، ويهدف هؤلاء إلى نقل الأرض من الملكية الخاصة إلى العامة، وبذلك تصبح الأرض ملكاً للشعب كله، لان الأرض التي سُمح للفلاحين بشرائها عند تحريرهم عام ١٨٦١، كانت من القلة، بحيث لم تسد احتياجاتهم؛ لان زيادة السكان باستمرار جعلت الأراضي التي مُنحت للفلاحين

تتقلص تدريجياً، وكان الأمل الوحيد أمامهم هو تلك الضياع الواسعة التي كانت لا تزال عن التاج أو الكنيسة، والطبقة الارستقراطية من الأشراف الإقطاعيين، ويرى حزب الثوريين الاشتراكيين ان تحقيق هذا الأمر لا يتم إلا عن طريق الثورة.

اما الحزب الديمقراطي الاشتراكي فقد انتشرت مبادؤه بين عمّال المصانع الذين كانوا على استعداد للتعاون مع الدعاية الاشتراكية؛ لشعورهم في ذلك الوقت بالظلم، والحرمان من التصويت في الانتخابات، وفُرض عليهم نظام صناعي يُحرِّم عليهم إنشاء نقابات أو منظمات تنطق باسمهم، وكانوا يحلمون بأن تنتقل السلطة إليهم، عندما سيطروا على المصانع، وأن يطردوا الرأسماليين، ويدخلوا ما يشاءون من التعديل على نظام العمل من حيث تقليل عدد ساعاته، وزيادة الأجور، وكان جُلُّ همهم قيام ثورة تسقط الإمبراطورية القيصرية وتحل الاشتراكية.

انقسم الديمقراطيون الاشتراكيون على أنفسهم عام ١٩٠٣ بسبب التنظيم الداخلي للحزب، ثم اتسعت الخلافات حتى أصبح الحزب فريقين، واجتمعوا في لندن عام ١٩٠٣، وانقسمت الآراء حول التعاون بين الاحزاب والتنظيم الحزبي، وتزعم لينين أحد الفريقين، وكانوا يعارضون أيَّ تعاون مع الاحزاب المعتدلة البرجوازية، ولا يوافقون على سياسة الاعتدال أو الإصلاح المتدرج، بل يريدون ان تصل الطبقة الكادحة إلى مراميها واهدافها.

أما الفريق الثاني فكانوا يريدون تطبيق النظام الاشتراكي بالتدريج؛ لضرورة البدء بتعليم الطبقة الكادحة حتى تفهم الاشتراكية، وهذا لا يمنع مع التعاون مع الاحزاب الأخرى.

وانضمت الأغلبية إلى لينين، وأصبحت تُعرف بـ(البلشفيك)، وهي كلمة روسية، أما الفريق الثاني فأصبحوا يعرفون باسم (المنشفيك) الأقلية.

فكان البلشفيك يريدون تحقيق الأهداف الاشتراكية عن طريق الثورة، أما المنشفيك فكانوا يريدون تحقيقها في طريق التطور، ولم تكن الحكومة القيصرية بعيدة عما يجري، فلاحقت هؤلاء البلاشفة وحجزتهم وسجنتهم، مما دفع لينين إلى الخروج

من روسيا عام ١٩١٤.

وعندما أعلنت الدول المتحاربة انطلاق الشرارة الأولى للحرب العالمية الأولى، تناست الأحزاب المعارضة الروسية خلافاتها، وظهرت روح جديدة من الولاء الوطني للقيصر في اثناء الحرب، ولكن الاجماع والولاء الوطني لم يدم طويلاً، إذ اكتسح الألمان الجيوش الروسية من غاليسيا وبولندا، فأخذ الروس يستنكرون عجز الحكومة الروسية وعدم كفاءة القيادة الروسية والفساد المستشري في البلاد.

والحقيقة ان روسيا لم تكن على استعداد لدخول الحرب، فكانت تنقصها المعدات والأسلحة ووسائل النقل الحديثة، وخلال السنوات الثلاث الأولى من الحرب، جندت الحكومة الروسية (١٥) مليوناً من الجنود لم تستطع ان تحقق لهم التجهيزات والمؤن والأسلحة اللازمة للقتال، وحرمت الأراضي من الفلاحين المجندين في الحرب، وأثر ذلك على المحاصيل الزراعية مع نقص الخبرة وانتشار المجاعة، فكانوا أيدي عاملة ذات عبء ثقيل في ساحات الحرب.

وسيادة روح من الفساد الحكومي، وسوء حالة الجيش، وقلة الأسلحة، وسوء التدريب، وسوء التغذية أثرت على عملية استقرار البلاد، وبدأت مرحلة فوضى عامة.

وتوالت الهزائم العسكرية بالجيش الروسي، وقُتل الملايين وجرحوا في ميادين القتال، واضطربت البلاد، ونظر الشعب إلى الحكام بالشك والريبة تجاه ما يحدث، وخاصة القادة الذين ألحقوا بروسيا الهزيمة مع الفساد وعدم الكفاءة، فاندلعت المظاهرات والاضرابات في المدن والقرى.

واختار القيصر في فبراير/ شباط ١٩١٦ بوريس ستورمر رئيساً للوزراء، وهو رجل محافظ من كبار الإقطاعيين الأرستقراطيين، وهو من أصل ألماني، وصاحب ميول ألمانية، حتى انه اتُّهم بتدبير هزيمة الجيش؛ ليمهد لعقد الصلح بين روسيا وألمانيا، فضلاً عن ان الاسرة المالكة الروسية كانت واقعة تحت تأثير الراهب جريجوري راسبوتين الذي اعتقد الكثيرون انه كان على صلة مع المنظمات الألمانية في بتروغراد.

وتبين للاحزاب المتطرفة والمعتدلة عام ١٩١٦ ان انتصار روسيا في الحرب أصبح بعيداً، ما دامت الطبقة الارستقراطية تحكم وتسيطر، وفي نهاية العام كانت الاستعدادات قائمة في كثير من الدوائر للقيام بانقلاب، وإجبار القيصر نيقولا الثاني على التنازل عن العرش.

وكانت تسري في الجيش الروسي والذي معظمه من الفلاحين والعمال روح السخط والقلق والبؤس، وفي شتاء ١٩١٦-١٩١٧ أخذ الجيش الروسي يسير نحو الانحلال والهزيمة، وعدم مواصلة القتال وانعدام النظام، وعدم الثقة بالقيادة العسكرية ولذلك كان الجيش أول بذور الثورة عام ١٩١٧، في الوقت الذي كانت فيه البلاد تعيش ظروفاً اقتصادية صعبة، وحالة من تذمر الناس، وخاصة الفئات الفقيرة، وأغلقت المصانع، وأرسل الفلاحون إلى ميادين الحرب في الخدمة العسكرية، وظهر شبح المجاعة في البلاد مع قلة المحاصيل والبرد القارس، وتعالي الأصوات المطالبة بالطعام والوقود.

وفي الثامن من مارس/ آذار ١٩١٧ حدثت مظاهرات في بتروغراد، وحدث إضراب للعمال مع مظاهرات حاشدة، استفاد منها المتطرفون، وارتفعت الاعلام الحمراء، واللافتات المطالبة بالثورة والتغيير والتخلص من الحكم.

وفي الحادي عشر من الشهر نفسه حدث تمرد عسكري بين الجنود في حاميات المدينة، وامتد إلى رجال الحامية مع العمال، وسيطرت قوات الجنود والعمال على العاصمة، وقرر أعضاء مجلس الدوما الاجتماع، وتعيين لجنة مؤقتة تتسلم السلطة، وكوّن العمال المضربون مجلس السوفيت، وانتخب المجلس لجنة تنفيذية مؤقتة لتسلم السلطة، فأصبح في العاصمة لجنة معتدلة ولجنة متطرفة، وكل منهما تدعي السلطة، إحداهما لجنة الدوما، والأخرى اللجنة التنفيذية السوفيتية.

وحدثت محاولات لدمج اللجنتين في حكومة مؤقتة واحدة على ان تكون أغلبيتها من وزراء برجوازيين، ويُحتفظ فيها بمنصبين لممثلي السوفيت، ولكن اللجنة التنفيذية السوفيتية صرحت بأن ممثلي السوفيت لا يستطيعون الاشتراك في الحكومة المؤقتة؛ لان الحكومة كانت برجوازية على الرغم من مظاهر تأييد الثورة، وأخيراً

تشكلت الحكومة المؤقتة، وكان أعضاؤها من الأكتوبريين والديمقراطيين الدستوريين.

وفي الرابع عشر من الشهر نفسه حاول القيصر ان يصل إلى بتروغراد، ولكن العمال أجبروه على التوقف في القطار الذي كان يقلّه، في الوقت الذي كان القيصر قد أرسل جيشاً بقيادة أيفانوف للاستيلاء على بتروغراد، ولكن غالبية تلك القوات انضمت إلى الثورة، واضطر القيصر إلى المسالمة، وحاول تأليف وزارة دستورية، ولكن بدون جدوى، وصمم الثوار والشعب على ان يتنازل القيصر عن العرش، ونصح القادة القيصر بالتنازل عن العرش؛ لانه الطريق لانقاذ الموقف، واخيراً اقتنع القيصر بذلك، وأعلن تنازله بشكل مبدئي، وان يليه في العرش بعده أخوه ميشيل بدلاً من انتقاله إلى ابنه الكسيس، علماً انه بعد ايام من هذا التنازل قُبض على القيصر وأسرته، وانتهت أسرة آل رومانوف التي حكمت روسيا القيصرية منذ عام ١٦١٣.

ويبدو ان الشعب لم يكن يؤيد الملكية، فالسوفيت في بتروغراد كانوا يطالبون بإقامة جمهورية، وذهب وفد من الدوما إلى الدوق ميشيل يبلغه بطلب الشعب بالتنازل عن الوصاية، وتسليم الحكم إلى حكومة مؤقتة، واضطر الدوق إلى تلبية نداء الثورة، وناشد الشعب ان يخضع للحكومة إلى ان يتم عقد الجمعية التأسيسية.

عندما تولت الحكومة المؤقتة المناصب الحكومية، بدت الثورة الروسية برجوازية الطابع، وتُمثل ائتلاف الأحزاب المعتدلة، ويرأسها جورج لفوف، ووزير الخارجية بول مليوكوف زعيم الحزب الديمقراطي الدستوري، ووزير الحربية الكسندر جوتشكوف زعيم الاكتوبريين، وكرنسكي وزير العدل، فهي حكومة برجوازية ارستقراطية رأسمالية، ترمي إلى إقامة دولة دستورية ديمقراطية برلمانية، والتعاون مع الحلفاء في الحرب، وحماية الملكية الخاصة، وتسوية مسائل الأراضي عن طريق الجمعية التأسيسية، وان يتم تغيير الحكم عن طريق جمعية دستورية ينتخبها الشعب.

في هذا الوقت كانت طبقات الشعب المتطرفة قد بدأت تنظم نفسها؛ لكي تضرب بقوة، فتكونت جمعيات سوفيتية اختارها العمال في المناطق الصناعية، واختارها الفلاحون في الأرياف، وتأسس مثلها من رجال الجيش الأحرار، وازداد نفوذ الأحزاب التي تضم العمال والفلاحين التي تختلف أهدافهم عن الأحزاب الممثلة

بالحكومة، إذ كانوا يريدون استمرار الثورة الاجتماعية، وقلب نظام الحكم والتخلص من البرجوازية، واستيلاء الفلاحين خاصة على الأملاك الواسعة، وتقسيمها دون أي تعويض لمالكيها.

أما العمال فيريدون طرد الرأسماليين وإقامة نظام اشتراكي يضمن سيطرة العمال على المصانع، وكان هؤلاء العمال والفلاحون قد ضجروا من الحروب ويريدون الصلح الذي لا تخسر فيه روسيا الكثير من شرفها وسمعتها وإمكاناتها.

وعقدت تلك الطبقات مؤتمر جماعات السوفيت في إبريل/ نيسان ١٩١٧، وكان اعضاء المؤتمر يمثلون حزب الديمقراطيين الاشتراكيين من المنشفيك، والمعتدلين من حزب الثوريين الاشتراكيين، وقرر المؤتمر المطالبة بتخلي الحكومة الروسية عن الروح الاستعمارية، والعمل على تحقيق حق تقرير المصير، وعقد صلح عادل لا يؤدي إلى ضم أراضٍ جديدة، وأن لا تخسر روسيا الشيء الكثير، وتأييد الحكومة المؤقتة على شرط ان تسير وفقاً لهذه المقررات.

الا ان هذه المطالب لم تلق اهتمام الحكومة، بل ان ميليكوف وزير خارجية روسيا أرسل رسالة إلى حكومات الحلفاء يقول فيها ان روسيا قد عزمت على ان لا تعقد صلحاً منفرداً، ولكنها تريد مواصلة الحرب حتى تحقق النصر الحاسم.

وأثارت هذه المذكرة غضب السوفيتية في بتروغراد، وعقدت عدة اجتماعات في العاصمة وفي موسكو للاحتجاج على سياسة الحكومة، ونادى المتظاهرون بسقوط ميليكوف حتى اضطر للاستقالة من منصبه.

ورأت الحكومة المؤقتة ان عليها تدعيم نفوذها بإجراء إصلاحات، وإدخال وزراء يمثلون الأحزاب السوفيتية من المنشفيك، وبعض المعتدلين من الحزب الاشتراكي الثوري، وضمت ثلاثة أعضاء من كل حزب منهما، وكانت الوزارة الجديدة تسعى لإعادة النظر بسياسة ميليكوف الحربية.

وقد اتخذ زعماء المنشفيك قرارهم بالاشتراك في الحكومة المؤقتة؛ لانهم كانوا يريدون القضاء على نشاط البلشفيك، وخاصة بعد ان وصل إلى روسيا نيكولاس لينين Lenin في السادس عشر من أبريل/ نيسان ١٩١٧.

ولد لينين عام ١٨٧٠ في سمبرسك وسط وادي نهر الفولجا، من أب كان مفتشاً للتعليم في منطقة سمبرسك، ووالدته كانت مدرّسة بإحدى مدارس المنطقة، وكان له أخ حُكِم عليه بالإعدام؛ لانه شارك في مؤامرة انتهت بمقتل القيصر الاسكندر الثالث في عام ١٨٨٧، وأثرت تلك الحادثة النفسية على لينين تأثيراً كبيراً؛ لانه كان معجباً به، وكان يشارك أخاه آراءه المعادية للقيصرية، وقد تجلت ميوله المتطرفة عندما كان طالباً في كلية الحقوق بجامعة كازان، فقد طردته الجامعة لاتهامه بالميول المتطرفة وإثارة الطلبة ضد الحكم القيصري عام ١٨٨٧، واضطر إلى الرحيل إلى بتروغراد ليكمل دراسته، وهناك اتصل بجماعات تعتنق مبادئ ماركس الاشتراكية المتطرفة، وأصبح عضواً في الحزب الديمقراطي الاشتراكي، وحكم عليه بالنفي ثلاث سنوات في سيبيريا بسبب نشاطاته الثورية بين العمال في العاصمة، وانتهت فترة سجنه عام ١٩٠٠، وفضل الرحيل إلى سويسرا ليؤسس صحيفة الشرارة؛ لينشر فيها آراءه، ويوزعها في روسيا، وقد أمضى عاماً من حياته (١٩٠٢-١٩٠٣) في لندن، حيث واصل إصدار صحيفته بمعاونة بعض الديمقراطيين الاشتراكيين من الإنكليز، وفي أغسطس/ آب ١٩٠٣ حضر لينين مؤتمر الحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي عقد خارج روسيا، وحصل فيه الانقسام في الحزب بين البلشفيك والمنشفيك، واصبح لينين زعيم البلشفيك، وتزعم فكرة رفض التعاون مع الاحزاب الأخرى المعتدلة، ويعد لينين بذلك صاحب فكرة البلشفية الاشتراكية والأب الروحي لها، وعاد لينين إلى العاصمة أثناء ثورة عام ١٩٠٥، واقتصر دوره على إثارة العداء ضد مجلس الدوما والاحزاب المعتدلة، واضطر لمغادرة البلاد بعد فشل الثورة، وعاش في الخارج بين (١٩٠٦-١٩٠٧)، وظل يعمل في المنظمات السرية.

وعندما اندلعت ثورة ١٩١٧ كان لينين يعيش في سويسرا، وعندما اعلنت الحكومة العفو عن السياسيين، أصبح الطريق أمامه سالكاً للعودة إلى روسيا، ووصل إلى بتروغراد، وبدأ نشاطه في مهاجمة الحكومة؛ لعجزها عن معالجة قضايا التموين وشؤون الحرب، وتقصيرها في تأسيس الجمعية التأسيسية الدستورية التي يطالب الشعب بها، واستطاع لينين ان يجمع حوله الانصار من المتطرفين ومع بعض

السياسيين، واصبح الزعيم الأول للبلاشفة، وبعده ليون تروتسكي Trotsky.

وكان تروتسكي يهودياً من الطبقة الوسطى يعتنق الأفكار الاشتراكية الثورية، وقد نفي مرتين إلى سيبيريا، واستطاع الفرار منها، وعندما قامت الثورة كان يعيش في نيويورك بعد ان تنقل من فينا إلى باريس، ثم قرر العودة إلى روسيا، كانت آراء البلاشفة تدعم ثورة الشعب ضد الحكومة المؤقتة؛ لانها لم تحقق نداء الشعب في مصادرة الأراضي وتوزيعها، ولا القضاء على الرأسمالية في الصناعة، ولم تسرع في عقد الجمعية التأسيسية، ووضع دستور جديد، وانها حكومة تسير في اتجاه مواصلة الحرب رغم ضعف القدرات الروسية الحربية.

أما البلاشفة فقد اصدروا بياناً اوضحوا فيه برنامجهم الحزبي في الإسراع بعقد الصلح العام، ومصادرة الضياع الواسعة دون دفع تعويض لاصحابها، وان تصبح المصانع للعمال أنفسهم يديرونها، وان يراقب الشعب الانتاج والتوزيع، وان تَحلّ مجالس السوفيت من العمال والفلاحين والجنود مكان الشركات والمؤسسات، وان تحرم الطبقات الرأسمالية من الحقوق السياسية التي كانت تتميز بها.

في هذا الوقت كان وزير الحربية كرنسكي يواصل السير بروسيا في الحرب على أساس ان إحراز النصر الروسي ضد دول الوسط يقوي الحكومة المؤقتة، ويرفع الروح المعنوية عند العسكريين والمدنيين، وفي يوليو/ حزيران ١٩١٧ – وعلى جبهتي النمسا وألمانيا – قام الجيش الروسي بالهجوم، ونجحت الخطط الأولية، إلى ان انكسرت القوات الروسية وانهارت في التاسع من يوليو/ تموز في تارنوبول، وتمرد الجنود على الضباط، وتكسرت الخطوط الروسية عند غاليسيا.

وفي هذا الاتجاه أيضاً أخذت أوضاع روسيا الداخلية تسير نحو التغيير، وفي السادس عشر من يوليو/ تموز حاول البلاشفة تنظيم ثورة داخلية في تبروغراد مع عدد كبير من رجال الحامية في العاصمة، ومجموعات من العمال مسلحة في مظاهرات واسعة تطالب بإسقاط الحكومة والوزراء، وارتفعت الأعلام الحمراء وحاول، كرنسكي إخماد الثورة بالقوة، وبعد يومين من الصراع تمكن جنوده من السيطرة على الأمور، وهزم البلاشفة وانصارهم من رجال الحامية.

وأدرك البلاشفة ان عليهم كسب المزيد من الانصار في تبروغراد، وانهم بحاجة ماسّة إلى تأييد الأقاليم ونشر الدعاية البلشفية بين رجال الجيش، وقرر لينين ان يتخلى عن المناداة بإسقاط الحكومة المؤقتة ونشر الدعاية بين رجال الجيش نفسه.

في ظل هذه الأجواء المتوترة استقال ليفون، واختير كرنسكي رئيساً للوزارة، وحاول انصار الملكية من المحافظين من أحزاب اليمين تأييد الحكم المطلق، ووجد البلاشفة انه لا بد من العمل على الدعاية للطبقة العاملة البروليتاريا، وأخذت روسيا تولجه مأزقاً عسكرياً، وتقدم الألمان على ريجا وهددوا مدينة بتروغراد، واستعدت حكومة كرنسكي للانتقال إلى موسكو، وقامت ثورات فلاحية في القرى، وسارت في المدن المظاهرات تطالب بالغذاء، ووصلت حالة البلاد الصناعية والمالية درجة من التدهور، وازداد أنصار البلشفية من الفلاحين والعمال والجنود[٢٢].

ثانياً: الثورة السوفيتية ١٩١٧

أدرك لينين ان الوقت أصبح مهيأ، ودعا اللجنة المركزية للحزب البلشفي إلى الاجتماع سرّاً في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩١٧، وتقرر فيه إعلان الثورة المسلحة ضد الحكومة المؤقتة، وتم انتخاب الاعضاء لتمثيل منظماتهم في المؤتمر، وفي مساء السادس من نوفمبر/ تشرين الثاني أعلن البلاشفة ان أعداء الثورة بدأوا في مواجهتها، وان قادة القياصرة يريدون القضاء على المؤتمر العام للسوفييت وللجمعية الدستورية، واحتلت القوات البلشفية بسرعة المرافق والبنايات العامة في بتروغراد، مثل السكك الحديدية، ومكاتب الاتصالات، والجسور، وغيرها، وفي الصباح تم الاعلان في بيان من البلاشفة عن إسقاط الحكومة المؤقتة، والقبض على أعضاء الحكومة عدا كرنسكي الذي هرب، وأقر مؤتمر السوفييت العام الانقلاب، وأسس حكومة مؤقتة جديدة باسم المجلس السوفيتي لوكلاء الشعب، وانتُخب لينين رئيساً لهذا المجلس، وتروتسكي وزيراً للخارجية.

وبعد أسبوعين من الثورة أرسل تروتسكي مذكرة إلى الممثلين الدبلوماسيين في العاصمة الروسية يؤكد لهم ان الحكومة السوفيتية تقترح على حكوماتهم عقد هدنة سريعة من أجل إقامة صلح ديمقراطي، ولكن الحلفاء تجاهلوا المذكرة، أما دول الوسط

الذين كانوا يريدون خروج روسيا من الحرب، فقد وافقوا على مقترح السوفيت، وفتح باب المفاوضات في الثالث من ديسمبر/ كانون أول في بريست ليتوفسك، ثم أعلنت الهدنة بين روسيا ودول الوسط.

وعقد اجتماع الصلح في العاشر من كانون الثاني/ يناير ١٩١٨ في بريست ليتوفسك، وكانت تواجه مشكلات، أهمها مصير البلاد التي احتلتها ألمانيا والنمسا، وطلب البلاشفة جلاء تلك القوات عن بولندا وكورلاند ولتوانيا على ان يجري استفتاء لأهل البلاد في طبيعة الحكم الذين يريدونه، ورفضت دول الوسط هذا الأمر، ولم يجد لينين إلا التسليم بشروط الألمان؛ حتى يتفرغ لتنظيم شؤون روسيا الداخلية.

وأخيراً تم توقيع معاهدة بريست ليتوفسك في الثالث من مارس/ آذار ١٩١٨، وتضمنت:

١- وافقت روسيا على التنازل عن بولندا ولتوانيا، وترك تقرير مصير تلك البلاد للبت فيه بين ألمانيا والنمسا من سكان البلاد تلك.

٢- الجلاء عن لتوانيا واستونيا وفنلندا.

٣- الجلاء عن أوكرانيا والاعتراف بمعاهدة أوكرانيا مع دول الوسط.

٤- التنازل لتركيا عن اردهان وقارس وباطوم.

٥- الامتناع عن نشر الدعاية البلشفية في الأراضي التي تسيطر عليها دول الوسط.

وبهذا الصلح خسر البلاشفة حوالي ٥٠٠ ألف ميل مربع من الأراضي، ويسكنها ٦٦ مليوناً من الناس، ولكن البلاشفة كانوا يتطلعون للسلام الذي من خلاله يستطيعون ان يقوموا بتجربتهم في قلب نظام الحكم وإقامة بروليتاريا عمالية.

أما دول الوسط فقد أدى انسحاب روسيا من الحرب والثورة الداخلية إلى إنهاء حالة الحرب على الجبهتين بالنسبة لهم، وفتح الطريق لنقل اعداد كبيرة من القوات إلى الميدان الغربي للمشاركة في المعارك الفاصلة في عام ١٩١٨.

وواجه البلاشفة صعوبات في الداخل كان لا بد من حلها، فقد كان أعداؤهم يحاولون النيل منهم، واستمر النضال بينهم وبين المعارضة لهم، ونشبت بينهم وبين انصار الملكية ورجال الدين والاشراف مواجهات خلال ثلاث سنوات، ودعم الحلفاء

الموقف، وقرروا مساعدة الأحزاب البرجوازية التي تريد مواصلة الحرب والعودة إلى الجبهة الشرقية، ورأوا الإسراع في إرسال المال والرجال والسلاح إلى روسيا لاستخدامها ضد البلاشفة وغاظهم التسليم الروسي للألمان في هذا الوقت الحرج من الحرب.

ورأى الحلفاء ان يحرموا الألمان والبلاشفة من القطع الحربية الضخمة التي سبق ان بعثوا بها إلى مورمانسك وأركانجل لتكون تحت تصرف الروس قبل تسليمهم، ومدوا الحصار نحو الحدود الروسية، وأرسلوا الفرق العسكرية إلى المناطق تلك، وكانت فرنسا أشد الحلفاء سخطاً على الموقف الروسي الذي قضى على التحالف الفرنسي الروسي، وأضاع عليها الديون الطائلة التي قدمتها إلى الحكومة الروسية، والتي جاء البلاشفة فأعلنوا عدم اعترافهم بها.

وعندما هُزم الاتراك وانسحبت الدولة العثمانية من الحرب في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩١٨ اقتحم الفرنسيون البحر الأسود، وضربوا أوديسا بالقنابل واحتلوها، بينما احتلت القوات البريطانية بعض أراضي القوقاز، واستولت على باكو، وذلك لتشجيع العناصر الروسية المعادية للبلاشفة على اتخاذ تلك الأقاليم مكاناً للتآمر على قلب نظام الحكم السوفيتي.

وانتهزت جماعات من استونيا ولاتفيا وليتوانيا وفنلندا والقوقاز الفرصة لتعلن استقلالها، وتشجعت رومانيا، واخترقت بعض قواتها بساربيا، وتقوّى الأمل في نفوس الروس البيض، ونظموا أنفسهم بمساعدة الفرق الأجنبية لإقامة حكومات بيضاء، وتأسست حول مورمانسك واركانجل حكومة روسيا الشمالية المؤقتة، وقام الأميرال اسكندر كولجاك قائد الأسطول الروسي في البحر الأسود السابق بتأسيس حكومة روسية أخرى في سيبيريا في منطقة أومسك بمساعدة الحلفاء والجنود التشيك، وأسس آخرون حكومات في جنوب روسيا وجنوب أوكرانيا والقرم.

ولما اشتد الصراع بين الحمر والبيض، وجد البلاشفة ان وجود القيصر نيقولا الثالث وأسرته في معتقلهم قرب تبروغراد قد يشجع العناصر المعادية للثورة بسبب وجود الأمل في رجوع الحكم القيصري، فأرسلت القيصر وأسرته إلى إحدى مدن الأورال، وفي صيف عام ١٩١٨ استطاعت بعض قوات البيض ان تتخذ طريقها إلى

تلك المناطق، فأسرع بعض الضباط السوفييت إلى مقر القيصر، وأعدموه مع أسرته رمياً بالرصاص.

ولما رأى البلاشفة ان المؤامرات تحاك ضدهم في الداخل والخارج، قرروا الاعتماد على قوتين: (فرقة الشيكا) و(الجيش الأحمر)، أما الشيكا فتكونت بعد الثورة مباشرة كحامية لحفظ النظام في العاصمة، ولكنها تحولت إلى إدارة لمجابهة العناصر المعادية للثورة، وكان من حق أعضاء الشيكا ان يقبضوا على العناصر التي تعد معادية للحركة السوفيتية ومحاكمتهم وإعدامهم.

اما الجيش الأحمر فقد نظمه تروتسكي ليستطيع ان يتغلب على قوات الروس البيضاء التي سلحها الحلفاء بأحدث الأسلحة، وأصبح هذا الجيش الأحمر على استعداد دائم لمواجهة الخطر الخارجي والدفاع عن البلاد.

وبدأ هجوم القوات الروسية المعادية في عام ١٩١٩، وعلى بعد أميال من تبروغراد، ولكن الجيش الأحمر تصدى لها وهزمها، واضطر الحلفاء إلى سحب قواتهم في أواخر عام ١٩١٩، ورفعوا الحصار عن روسيا في العام التالي، ولم يبق إلا مدينة فلاديفتسك على المحيط الهادي التي بقيت تحتلها القوات اليابانية، وتمكّن البلاشفة بين (١٩١٩-١٩٢٠) من طرد الحكومات المعادية في أوكرانيا وروسيا البيضاء، وقبضوا على السلطة في القوقاز وأذربيجان وأرمينيا وجورجيا، وتألفت بها حكومات لتبعت نهج النظام السوفيتي الجديد.

أما سيبيريا فقد تمكنت القوات الحمراء من الاستيلاء على أومسك وتومسك واركتسك والمنطقة الغربية من بحيرة بيكال، والتي تكونت منها جمهورية مستقلة باسم جمهورية الشرق الأقصى، وقررت الجمعية التأسيسية في عام ١٩٢٢ التي تأسست في تلك الجمهورية الانضمام إلى جمهوريات السوفييت الاتحادية الاشتراكية الروسية[٢٣].

ثالثاً: الحكومة والدستور ولينين

كان مؤتمر السوفيت العام قد أصدر في ربيع عام ١٩١٨ دستوراً تأسست بموجبه جمهورية السوفييت الاتحادية الاشتراكية الروسية U.S.S.R، وتقرر ان تكون موسكو عاصمة قومية بدلاً من لينينغراد، واصبحت روسيا دولة اتحادية تستمد مكانتها

من الطبقة العاملة، وذاع شعار لينين (السلطة كلها للسوفييت)، وان للنظام الجديد يجب ان تحرم منه البرجوازية والارستقراطية، وفي عام ١٩٢٢ اجتمع في موسكو وفود من الولايات البلشفية وقعت معاهدة على ان يبدأ العمل فيها في يوليو/ تموز ١٩٢٣.

كانت دول السوفييت الأربع التي وقعت إنشاء الاتحاد هي جمهورية روسيا السوفيتية الاتحادية الاشتراكية، وروسيا البيضاء، وأوكرانيا، واتحاد جمهوريات القوقاز، ولم يحتفظ البلاشفة بكلمة (الروسية) كصفة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية؛ وذلك لترك الباب مفتوحاً أمام الولايات التي تسكنها أغلبية غير روسية للانضمام إلى ذلك الاتحاد السوفيتي، وكان ذلك الاتحاد يضم الولايات على أساس العقيدة السوفيتية لا العنصر الروسي.

وفي عام ١٩٢٤ انضمت إلى الاتحاد أوزبكستان وتركمستان، وهما من جمهوريات آسيا الوسطى، ثم أخذت ولايات أخرى تنضم إلى اتحاد الجمهوريات السوفيتية، حتى بلغت (١٦) ولاية بين (١٩٣٩-١٩٤٠).

وأصبح الاتحاد السوفيتي يتكون من روسيا السوفيتية وأوكرانيا، وبيلاروسيا (روسيا البيضاء)، وأوزبكستان، وكازاخستان، وجورجيا، وأذربيجان، وليتوانيا، ومولدافيا، ولاتفيا، وقرغيزيا، وطاجكستان، وأرمينيا، وتركمستان واستونيا وكاليليوفينيا.

١- الدستور السوفييتي:

وبعد ان تم تأسيس اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية اقترح الحزب الشيوعي المهيمن على سياسة الاتحاد تعديل الدستور الذي صدر عام ١٩١٨، والذي تأسست به جمهورية السوفيت الاتحادية الروسية، وتضمن الدستور الجديد عدة مبادئ أصبحت اساس العلاقات التي تربط بين الاتحاد السوفيتي الجديد، وتقبل بها القوميات بين الشعوب السوفيتية وتضمن المساواة في الحقوق والواجبات لمختلف الجمهوريات واستقلال تلك الجمهوريات استقلالاً تاماً، أي انها تمارس على أراضيها سلطة الدولة، فيما عدا الشئون الخارجية العليا التي تتولاها الهيئة العليا في الاتحاد السوفيتي، وضمان حقها في استخدام اللغة الوطنية وإنشاء مجلس (سوفييت القوميات)، تمثل فيه جمهوريات الاتحاد على قدم المساواة.

اما نظام الحكم في الاتحاد السوفيتي فهو نظام هرمي قاعدته الواسعة الفلاحون والعمال والمثقفون، منظمين في لجان أو مجالس محلية، يدعى كل منها سوفيت أي – بالروسية – مجلس.

وتنتخب سوفيتيات القرى مندوبيها في سوفيتيات المراكز، ويبعث سوفيت كل مركز بمندوبين إلى سوفيتيات الأقاليم، وتختار هذه مندوبيها في سوفيت الجمهورية، ويختار هذا المجلس ممثليه في المؤتمر السوفيتي العام للاتحاد السوفيتي، وهو قمة الهرم الانتخابي السوفيتي.

وفي عام ١٩٣٦ أدخلت تعديلات على الدستور السوفيتي، أهمها تأسيس السوفيت الأعلى للاتحاد من مجلسين، سوفيت الاتحاد وسوفيت القوميات، وينتخب مواطنو اتحاد الجمهوريات السوفيتية سوفيت الاتحاد على حسب الدوائر الانتخابية، بمعدل نائب واحد عن ٣٠٠ ألف نسمة من السكان، وهو يمثل المصالح العامة لكل المواطنين بغض النظر عن قومياتهم، اما مجلس سوفيت القوميات فينتخب مواطنو الاتحاد اعضاءه على حسب الجمهوريات الاتحادية والجمهوريات ذات الحكم الذاتي، والأقاليم القومية بمعدل ٢٥ نائباً عن كل جمهورية اتحادية، و١١ نائباً عن كل جمهورية ذات حكم ذاتي، و٥ نواب عن كل منطقة من المناطق التي تتمتع بالحكم الذاتي، ونائباً واحداً عن كل دائرة قومية، وبذلك يعبر مجلس سوفيت القوميات عن المصالح لكل ما في الاتحاد السوفيتي من أمم وقوميات؛ ذلك لان الاتحاد السوفيتي يشتمل على أنواع من التشكيل الإداري من جمهورية متحدة، وجمهورية ذات استقلال ذاتي، ومنطقة ذات استقلال ذاتي وإقليم قومي.

اما الجمهورية ذات الاستقلال الذاتي، فهي دولة تشكل جزءاً من جمهورية متحدة من جمهوريات الاتحاد السوفيتي، إذ يوجد في جميع الجمهوريات أقليات لها خصوصيات قومية، وقد حرصت هذه القوميات أو الاقليات على ان يكون لها كيان داخلي خاص، تتمتع فيه بحقوق الدولة ذات الاستقلال الذاتي، وتستعمل اللغة الوطنية، ولكل جمهورية ذات استقلال ذاتي دستورها الذي يراعي خصائصها القومية، وينطبق مع دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، وكل جمهورية ذات استقلال ذاتي

ترسل نوابها مباشرة إلى مجلس سوفيات القوميات، وفي الوقت نفسه تشترك في الانتخابات العامة التي تجرى في الجمهورية الاتحادية التي تنتسب إليها.

اما المنطقة ذات الحكم الذاتي فتتميز عن المناطق الإدارية العادية بتركيبتها القومية الخاصة، فهي التي تعين اللغة التي يجب استعمالها في المدارس والإدارات، وترسل نوابها مباشرة إلى مجلس سوفيت القوميات.

وأبرز تعديل هو الذي اقترحه مولوتوف عام ١٩٤٤ بمنح الجمهوريات الاتحادية حق إنشاء علاقات خارجية بينها وبين الدول الأجنبية، وان تعقد معها اتفاقات وتتبادل معها الممثلين السياسيين، وان تمثّل تمثيلاً مستقلاً في الهيئات الدولية، وسُمح للجمهوريات الاتحادية ان يكون لها وحدات عسكرية باسمها في الجيش السوفيتي.

تبدو هذه التعديلات وكأنها منحت الجمهوريات استقلالاً في شؤونها الخارجية، إلا انها لا تستطيع ان تخالف السياسة العليا التي ترسمها السلطات المركزية، وذلك لان الحزب الشيوعي يسيطر بشكل تام على شؤون الحياة في جميع أرجاء الاتحاد السوفيتي، وللحزب الشيوعي مجلس عام له لجنة تنفيذية من (٧١) عضواً، ولكن السلطة النهائية بيد المكتب السياسي، أي المجلس الأعلى للحزب الذي يتألف من (١٢) عضواً، وتكونت في المجلس الأعلى لجنة الخمسة التي تزعمها ستالين، وهم يسيطرون على جميع الاعضاء، ويضعون أسس تطوير السياسة السوفيتية.

نص الدستور الجديد على ان الأساس الاقتصادي للاتحاد السوفيتي يتكون من النظام الاقتصادي الاشتراكي والملكية الاشتراكية لادوات الانتاج ووسائله، ويعني هذا ان الملكية الفردية لأدوات الانتاج ووسائله قد أُلغيت، وان الناس يعملون في المصانع بدون رأسماليين والعمال في الزراعة دون كبار ملاك الأراضي، وأصبحت ملكية الأرض إما ملكية دولة، حيث توجد مزارع تقوم الحكومة بإدارتها، ويشتغل بها عمال مأجورون، أو ملكية تعاونية، أو ملكية مزارع مشتركة، وتشتمل على وحدات زراعية كبيرة يشتغل فيها الفلاحون المتعاونون تحت رقابة حكومية، وتفرض عليها انواع خاصة من الزراعة، وتمدها الحكومة بالآلات الزراعية وغيرها، والواقع ان الفلاحين هم اعضاء في تلك المزارع المشتركة، وجميع الأدوات الزراعية والحيوانات والأبنية

الخاصة تعد ملكاً اشتراكياً تعاونياً، اما الأرض فهي ملك للدولة وملك الشعب.

وكل أسرة في التعاونية لها ان تستفيد إلى جانب نصيبها من الدخل الأساسي للمزرعة من قطعة أرض صغيرة ملحقة بسكنها تستغلها دون ان تستخدم عمالاً غرباء لزراعتها، ولا تعد الأرض مِلكاً خاصاً للأسرة أو الهيئة التعاونية، فكل ما هنالك ان الدولة قدمتها لها للتمتع المجاني بها لمدة غير محدودة، أي إلى الأبد، وأنشئ في القرى عدد من الأندية والمدارس ودور الحضانة، ويعتقد الروس انه بفضل الأسرة هذه ازدهر الانتاج الزراعي بقوة، وتحسنت حياة الفلاحين ثقافياً وصحياً واقتصادياً.

ويتم توزيع دخل الأسر بين الأعضاء وفق المبدأ الاشتراكي بنسبة كمية العمل الذي بذله، وحالة المحصول والماشية، وعلى هذا يعمل الفلاح على المساهمة مع رفاقه في نمو الدخل، حيث المصلحة لم تعد شخصية، بل جماعية.

٢- ديكتاتورية النظام:

كان قادة النظام البلشفي الاشتراكي الشيوعي الجديد متأثرين بأفكار متطرفة، وخاصة الزعيم لينين الذي تأثر بتعاليم كارل ماركس ذي الدعوة إلى الاشتراكية المتطرفة الشيوعية، وكان ماركس قد لقي الاضطهاد من الحكومة الروسية، واغلقت صحيفته، وهاجر إلى باريس، واتصل بالاشتراكيين الفرنسيين، وقابل انجلز الاشتراكي الألماني، وامضى حياته في إنكلترا، وفي عام ١٨٤٥ طرد ماركس من باريس، واختار الذهاب مع صديقه انجلز إلى بروكسيل، وهناك وضع دستور الجمعية الشيوعية، وعُرف بلائحة عام ١٨٤٨.

عاد ماركس إلى المانيا، وأصدر صحيفة اشتراكية صادرتها الحكومة، وبعد فشل ثورات ١٨٤٨ في أوروبا والمانيا خاصة، هاجر إلى لندن، وقضى بقية حياته هناك، وكتب مؤلفه الشهير رأس المال.

دعا ماركس في اشتراكيته إلى ان يكون الأساس هو التطور التاريخي والتكيف الحتمي بفعل القوى الاقتصادية عن طريق أهم مصدر من مصادر الثروة، وهي عوامل الانتاج، فالطبقة التي تستطيع ان تمتلك الانتاج تتمكن من الاستيلاء على الحكم اعتماداً على سلطة الاقتصاد؛ لان وسائل الانتاج وأساليب توزيع الثروة هما اساس الحياة

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذا التفسير جعل ماركس يرى ان اشتراكيته إنما هي اشتراكية علمية لها قواعد وقوانين، وان القوة الاقتصادية انتقلت عبر التاريخ من طبقة إلى أخرى، وانتهت الشيوعية البدائية في العصور السحيقة، وحلت محلها النظم الاقطاعية التي يمثلها أصحاب الأراضي الذين يعتمدون على الحكم الاستبدادي الإقطاعي، ثم جاء عصر البرجوازية الرأسمالية، فحلّت محل النظام الاقطاعي، وهنا ينادي ماركس انه حان الوقت للطبقة العمالية الكادحة البروليتاريا لكي تقهر الطبقات البرجوازية، وتنتزع منها كل شيء، وتقيم ديكتاتورية جديدة تختلف عن ديكتاتورية الرأسماليين، واعتقد ماركس ان النظام الرأسمالي يحتوي على عوامل داخلية هدّامة، فقد قام على المنافسة الحرة في سبيل الحصول على الأرباح الخاصة، وهي منافسة تؤدي إلى نجاح أصحاب رؤوس الأموال المتميزين، واكتساح منافسيهم في الأعمال الحرة، وتتجمع بذلك الثروة وتتركز في أيدي القلة، ولان كبار الرأسماليين يبتلعون صغارهم – وهم من الزرّاع واصحاب المهن الصغيرة – سوف يفضلون الانضمام إلى الطبقة العاملة، ثم ان فقر الشعب يؤدي إلى التدهور الاقتصادي وفشل الصناعة، وانهيار النظام الرأسمالي كله، وهذه تمهد السبيل لقيام الثورة الاشتراكية في الدول الصناعية الكبرى، ثم منها لدول أخرى.

استطاع ماركس ان ينشر افكاره بين العمال في دول عديدة، لانه يدعو العمال في جميع البلاد إلى التكاتف ضد طبقة الرأسماليين ولتأسيس اشتراكية عالمية دولية، ودعا إلى اجتماع في لندن حضره مندوبو عمال فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبولندا في عام ١٨٦٤؛ لتوحيد كلمة العمال في مختلف الدول، ونشأت الحركة الشيوعية الدولية، وتأسست الدولة أو الأممية الأولى، إلا ان أوضاع أوروبا في تلك الفترة افشلت هذه الأممية الأولى، وتفرقت كلمة العمال، وانحلت عام ١٨٧٤.

ومع قيام الحرب العالمية الأولى ظهرت الحركة الدولية الثانية، إلا ان القومية تغلبت على الطائفية، أي على الاشتراكية العمالية العالمية، وطغت الوطنية على روح الولاء للعالمية الدولية التي تسعى إلى تكتل العمال ضد الرأسماليين في كل مكان.

ولجأت دول عدة إلى الاستجابة لمطالب العمال عندها، وصدرت تشريعات قُصد منها تحقيق الإصلاح الاجتماعي، وتمكّن عدد من الاشتراكيين في الدول الديمقراطية من الوصول إلى البرلمان والاستجابة إلى معظم مطالب العمال دون اللجوء إلى العنف والثورة أو هدم النظام الاجتماعي، إلا ان قلة ظلت على ولائها للماركسية التي تنادي بالثورة والعنف، وأطلق عليهم اسم الحزب الشيوعي بعد الحرب العالمية الأولى؛ تمييزاً لها عن المذهب الماركسي بدلاً من الطابع الاشتراكي المعتدل الذي تميزت به معظم الاحزاب الأوروبية.

٣- الماركسية اللينينة:

استجاب لينين لآراء ماركس واعتنقها، ولكنه اختلف معه في الوسائل التي يمكن ان تؤدي إلى الثورة، وحاول ان يتطور بآراء ماركس من فلسفية خيالية إلى نظام واقعي للحكم، ورأى لينين صعوبة ان يقوم الشعب بالثورة بإرادته، ووجب ان تقوم الثورة علي يد فئة منظّمة قليلة، يتزعمها متحمسون للشيوعية، ويرسم هؤلاء خطط نجاح الثورة، ولكن ثبت ان هناك هوّة في الواقع بين الخيال والتطبيق العملي، وبدأ يعمل على إقامة ديكتاتورية العمال المؤقتة كنظام تتبعه روسيا للانتقال من النظام الرأسمالي إلى النظام الشيوعي.

ولم تنطبق نظريات ماركس على الثورة في روسيا، لأن ماركس اعتقد ان الثورة سوف تبدأ في الدول الصناعية، كما رأى ذلك نتيجة انهيار النظام الرأسمالي، ولكن روسيا كانت أقل الدول تقدماً في الجانب الصناعي؛ لان نظامها الرأسمالي تدهور بشكل كبير.

ثم ان الثورة الروسية قامت على اساس ظروف مختلفة هي ظروف الحرب، وفشل الحكومة؛ خلالها مما أدى إلى سقوط القيصر، ولولا هذا لظل النظام القيصري يحكم روسيا طويلاً، والعامل الآخر هو ان لينين قد أخذ على عاتقه ان يقوم باحداث الانقلاب نظراً لكفاءته ومقدرته الكبيرتين.

أُطلق على نظامه اسم ديكتاتورية الطبقة الكادحة (البروليتاريا)، إلا انه كان

يرى ان دور هؤلاء العمال الذين يحكم باسم ديكتاتوريتهم لم يأت بعد، لانهم حسب رأيه جهلة وغير مدربين، وليسوا أكفاء للقيام بديكتاتورية الحكومة، فقد أثرت عليهم القرون الطويلة تحت حكم الرأسمالية، وعلى ذلك لا يمكن ان يوكل إليهم الحكم، بل تتولى الأمر فئة من البلاشفة.

وهكذا تطورت الفكرة الشيوعية الروسية من ديكتاتورية العمال الكادحين إلى ديكتاتورية النخبة الممتازة، لتحقيق ديكتاتورية العمال الاشتراكية، ولم يجد لينين ان العمال انفسهم جديرون بالحكم، ولكن الضرورة المؤقتة ظلت حقيقية، وتحكمت النخبة في شؤون الدولة، والواقع ان الديكتاتورية في الاتحاد السوفيتي ليست الجماهير الكادحة، ولكنها الحزب الشيوعي، فهو القائد للمجتمع والطليعة المثقفة والمسلحة بالنظرية الماركسية اللينينة.

وتمثلت الديكتاتورية الشيوعية في تحكم السوفيتية في حرية العمل وحرية الصناعة وحرية البحث، بحيث توجّه العمال والمدرسين والفنانين والمربين على أسس شيوعية؛ لان الماركسية هي الفلسفة الرسمية المعترف بها في جميع نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

أما الحكومة فهي تسيطر على الصحف والمؤلفات والمسارح والإذاعة والسينما والاتصالات والمعامل والمصانع وغيرها، ومن الناحية الاقتصادية فالحكومة السوفيتية هي التي تمتلك وتدير وسائل الانتاج والتوزيع كلها، والتجارة الخارجية، والعمليات التجارية والتصدير والاستيراد، وتهتم بالبضائع وحركتها وكمياتها وتدفقها.

اما في الزراعة، فقد اتبعت الحكومة نظاماً آخر هو المزارع المشتركة أو الجماعية التي تستغلها جماعات تعاونية من الفلاحين، عليها ان تبيع للحكومة نصف محصولها بالسعر الذي تحدده الدولة، أما ما تبقى من المحصول، فينقسم بين الفلاحين بنسبة العمل الذي يؤديه كل منهم، والى جانب هذا هناك نوع آخر من المزارع يتبع الدولة مباشرة، وهو مؤسسات زراعية مشتركة، اسمها الوفخور التابعة للدولة والمختصة بالحبوب والقطن والماشية والاشجار المثمرة والشاي والحمضيات وغيرها،

وتتعاطى عدة محاصيل زراعية، ولا تقتصر على محصول معين، وتقوم بتربية الماشية أيضاً، وتحصل على مداخيل كبيرة للدولة.

ونمت الصناعة أيضاً كمصدر للثروة في البلاد، وجرى التصنيع مستنداً إلى الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج، وفي عام ١٩٤٠ كانت الصناعة السوفيتية تنتج أكثر مما كانت عام ١٩١٣ بحوالي ١٢ ضعفاً، وكان الاتحاد السوفييتي قبيل الحرب الثانية يشغل المركز الأول في أوروبا والثاني في العالم من الناحية الصناعية.

ثم جاء عهد ستالين الذي خلف لينين عام ١٩٢٤، واستمد سلطته من مركزه كسكرتير للحزب الشيوعي، وعضو المكتب السياسي الذي سلطته تعلو على مجلس الوزراء، وعندما مات لينين نشب نزاع بين ستالين وتروتسكي.

كان لينين قد عيّن ستالين سكرتيراً للحزب، وأخذ يعمل على إظهار نفسه الرجل الثاني بعد لينين، ولكن كانت أمامه شخصية تروتسكي الذي اقترن اسمه باسم لينين في الثورة الروسية، إلا ان وفاة لينين أدت إلى خلافات سياسية داخلية وخارجية في الحزب الشيوعي بين انصار ستالين وانصار تروتسكي، وانتهى الامر بهزيمة تروتسكي في مؤتمر الحزب الشيوعي الذي عقد أواخر عام ١٩٢٤، وعزل كوزير للحربية، وطُرد من مجلس العمل والدفاع، ومعه انصاره من الجيش والبحرية.

إلا ان تروتسكي واتباعه ظلوا يرون معارضتهم على أساس سياسة اقتصار الثورة الشيوعية على الاتحاد السوفيتي، والعمل على تعميم الثورة في العالم، لأنه كان يعتقد أنه من المستحيل على دولة شيوعية ان تعيش إلى جانب عالم رأسمالي، بينما كان يرى ستالين عدم ملاءمة الظروف للسعي إلى تدويل الشيوعية، وانتهى الخلاف بنجاح فكرة ستالين وطرد تروتسكي من اللجنة المركزية للحزب في عام ١٩٢٧، ثم نفيه من البلاد في عام ١٩٢٩، وتوجيه سلسلة اتهامات ومحاكمات إلى زعماء البلاشفة القدامى للتخلص منهم حتى يتهيأ الجو كاملاً أمام ستالين وحده.

وعادت تلك الاتهامات والمحاكمات بين (١٩٣٧-١٩٣٩)، حوكم فيها مئات من كبار العسكريين والمدنيين ورجال الكنسية والبحرية والوزراء السابقين، وكانت

لخطر تلك الاتهامات الموجهة إليهم هي الخيانة والتآمر مع الأجانب ضد سلامة البلاد، وكان ستالين قد أصبح زعيم الاتحاد السوفيتي الأوحد عند قيام الحرب العالمية الثانية[٢١].

رابعاً: السياسة الخارجية السوفيتية (الكومنترن)

اتجهت سياسة الحكومة في أوائل سنوات الثورة الروسية عام ١٩١٧ إلى تحطيم الرأسمالية كنظام وكحكومات عالمية، ومحاولة إقامة ديكتاتورية الطبقة الكادحة البروليتاريا على غرار نظام الحكم السوفيتي، وانشاء اتحاد دولي بين الجمهوريات السوفيتية التي يمكن تأسيسها بعد نجاح الثورات الشيوعية في تلك الدول، وبذلك يتم انشاء مجتمع شيوعي عالمي.

وحرص زعماء الشيوعية على نشر الفكرة؛ لانهم شعروا ان مركزهم الدولي لا يزال ضعيفاً، لا سيما انهم عدّوا جميع الحكومات الرأسمالية أعداء لهم، وان من الضروري إقامة نظم سوفيتية في الخارج، لتدعيم هذا المذهب الذي أوصلهم إلى الحكم، ولذا كان هدفهم الاساس في السياسة الخارجية نشر الدعاية للثورة الاشتراكية في الدول الأخرى.

ولتسهيل مهمة تلك الدعاية الشيوعية رأى الزعماء الشيوعيون إقامة الاتحاد الدولي الثالث أو الأممية الثالثة (الكومنترن) Comintern، ودعا الشيوعيون الروس جميع الاحزاب الشيوعية في العالم إلى اجتماع يعقد في موسكو في مارس/ آذار ١٩١٩ لإقامة الأممية الثالثة بقصد توحيد كلمة العمال من مختلف الشعوب، ووضع برنامج مشترك يمهد السبيل لإقامة حكومات بروليتاريا على أنقاض الحكومات الرأسمالية، واجتمع في موسكو مندوبون عن الاحزاب الشيوعية في العالم لمناقشة الوسائل التي تؤدي إلى اهداف الكومنترن، وهي:

١- نشر الدعاية العالمية للشيوعية.

٢- توحيد وتعزيز الأحزاب الشيوعية في مختلف الدول.

٣- تزعُم الحركات العمالية الاشتراكية التي تقوم في بعض الدول وتوجيهها بشكل صحيح، وحسب ما هو مطلوب.

٤- تعجيل تطور الاحداث في بعض الدول وتوجيهها نحو الثورة العالمية ضد الرأسمالية وتحت إشراف الكومنترن.

وبدأ نشاط المنظمة بمساعدة الحكومة السوفيتية، وأدت دوراً مهماً في تشجيع قيام الثورات في بعض الدول الأوروبية، مثلما حصل في ألمانيا والمجر عام ١٩١٩، وإيطاليا عام ١٩٢٠، لكن هذا النشاط فشل عندما حاولت الكومنترن ان تتصل بدوائر العمال في بريطانيا وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا والنمسا، وبذل الشيوعيون جهوداً كبيرة لنشر الشيوعية في الدول الآسيوية، على أساس ان تتحد وتنضوي تحت زعامة الاتحاد السوفيتي بحجة السعي في مكافحة الاستعمار والرأسمالية.

ولكي يكتسب البلاشفة ثقة الشعوب الشرقية أعلنوا استنكارهم للوفاق الودي الإنكليزي – الروسي الذي عقد عام ١٩٠٧، وهو الذي قسم إيران إلى منطقتي نفوذ روسية في الشمال، وإنكليزية في الجنوب، وتنازلت الحكومة السوفيتية عن معظم الامتيازات التي اكتسبتها الحكومات الروسية في الصين، وحرضت الافغان على مقاومة السيطرة البريطانية، ودعا البلاشفة في سبتمبر/ أيلول ١٩٢٠ إلى عقد مؤتمر شعوب الشرق في باكو، وحضره (٩٠٠) مندوب من (٤٠) دولة، ولكن المؤتمر لم يحقق النتائج المرجوة منه؛ لان المشاركين لم يمثلوا إلا انفسهم وليس حكوماتهم، ولم يصل السوفييت إلى فكرة تكوين تحالف شيوعي للشعوب الشرقية.

شعر السوفييت منذ عام ١٩٢١ بأن محاولاتهم لنشر الشيوعية العالمية قد فشلت، وان عليهم ان يكرسوا جهودهم لنجاح السياسة الاقتصادية الجديدة التي وضعوها لبلادهم وتدعيم قوتهم، وتحسين مكانة بلادهم الاقتصادية، وتم الاتفاق التجاري بين روسيا وإنكلترا في عام ١٩٢١، وان تمتنع روسيا عن إثارة الآسيويين ضد بريطانيا، وترفع بالمقابل بريطانيا الحصار الاقتصادي عن الموانئ الروسية، وأتمت روسيا عقد مثل هذه الاتفاقات التجارية مع إحدى عشرة دولة، ومع ذلك لم تستطع تلك الاتفاقات ان تكفي حاجة روسيا الاقتصادية؛ لان كثيراً من الدول الغربية كانت تحجم عن التعامل مع الحكومة السوفيتية بسبب القرار الذي أصدره البلشفيك

عام ١٩١٨ بعدم اعتراف روسيا بالديون الاجنبية.

واضطر وزير الخارجية الروسية ان يعلن ان حكومته على لستعداد لمباحثة الدول بشأن الديون، وفي مؤتمر دولي – وبفضل المساعي التي بذلها لويد جورج – دعيت روسيا لحضور مؤتمر دولي اقتصادي يعقد في جنوة عام ١٩٢٢، وحضر المؤتمر ممثلو الدول صاحبة الديون على روسيا عدا الولايات المتحدة، ولكن مؤتمر جنوة لم ينجح؛ لان الدول طالبت روسيا الاعتراف بالديون التي رفضتها، وان تدفع تعويضات للممتلكات الاجنبية التي صودرت في روسيا بعد الثورة، بينما صممت روسيا على عدم الاعتراف بديون الحرب، والاكتفاء بالاعتراف بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومة الروسية القيصرية لبعض الدول قبل أيام الحرب، وبعد مباحثات استمرت اسابيع لم يصل المؤتمرون إلى اتفاق.

وكان ممثلو روسيا وألمانيا قد اتفقوا في مؤتمر عقد بعد توقيع معاهدة رابلو Rapallo في أبريل/ نيسان ١٩٢٢، تم فيها إعفاء ألمانيا مؤقتاً من ديونها التي تستحقها روسيا، وفتحت الباب لعقد اتفاقات تجارية بين البلدين، فكسبت روسيا بهذا الاتفاق كسباً هو اعتراف ألمانيا بالنظام الجديد.

وعندما تولت حكم العمال في بريطانيا في عهد رامزي مكدونالد عام ١٩٢٤ سارعت تلك الوزارة بالاعتراف بالحكومة السوفيتية، وتبع ذلك عقد اتفاقيات تجارية بين روسيا وكلٍّ من بريطانيا وإيطاليا.

تتابعت اعترافات الدول بالحكومة السوفيتية، ولم يكد ينتهي عام ١٩٢٤ حتى بلغ عدد الدول الأوروبية التي اعترفت بها (١٥) دولة من بينها فرنسا والنمسا، وفي عام ١٩٢٥ حصلت روسيا على اعتراف معظم الدول الكبرى بما فيها الولايات المتحدة.

على ان الحكومة السوفيتية قد ساءها عقد معاهدات لوكارنو في عام ١٩٢٥ بين الدول الأوروبية الكبرى، وهي المعاهدات التي عدتها روسيا تهديداً خطيراً لها، ولذلك كان أول هدف للسياسة الخارجية الروسية ما بين ١٩٢٥-١٩٣٣ هو إنشاء حاجز من الدول الصديقة على الحدود الروسية يضمن سلامتها من العدوان، وفي

عام ١٩٣٣ كانت روسيا قد عقدت مع عدد من الدول المجاورة لها مواثيق عدم اعتداء وحياد.

وبعد عام ١٩٣٣ بدأت روسيا السوفيتية تشعر بأنها بحاجة لتعزيز علاقاتها مع الدول الكبرى، وغيّر الشيوعيون رأيهم في عصبة الأمم التي كانوا يعتقدون من قبل انها أداة الدول الرأسمالية الكبرى للمؤامرة ضد روسيا السوفيتية، وامام الخطر النازي والياباني رأت روسيا ان تنضم إلى عصبة الأمم لتتمتع بالأمن الجماعي عن طريق عضويتها في العصبة، وتم لها ما أرادت في عام ١٩٣٤. وفي العام التالي عقدت اتفاقات عسكرية دفاعية مع كل من فرنسا وتشيكوسلوفاكيا ضد ألمانيا.

وفي عام ١٩٣٨ فشلت بريطانيا وفرنسا في منع العدوان النازي على حدود تشيكوسلوفاكيا، وكانت الحكومة الروسية تشك بنوايا بريطانيا وفرنسا، ظناً منها أنهما يحاولان ان يوجها أطماع هتلر شرقاً نحو روسيا، وأمام هذه الظروف قرر الشيوعيون العمل على تأجيل قيام أي نزاع بين روسيا السوفيتية وألمانيا النازية، واستطاعوا ان يصلوا إلى عقد معاهدة عدم اعتداء مع ألمانيا في أغسطس/ آب ١٩٣٩.

وكانت الخطوة هذه تمنح روسيا الوقت اللازم لكي تستكمل قوتها الحربية، وفي الوقت نفسه تثير بهذا الاتفاق غضب بريطانيا وفرنسا ضد ألمانيا، وتبدأ الحرب لا محالة بعيداً عن روسيا.

وأعلن قادة الاتحاد السوفيتي ان مبادئ السياسة الخارجية السوفيتية في النضال في سبيل السلم والتعاون مع جميع الشعوب، وفي سبيل المساواة في الحقوق والاستقلال لجميع الأمم الكبيرة والصغيرة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وان ليس في الاتحاد السوفيتي طبقات وجماعات لها مصلحة في الحرب، والتعايش السلمي والتعاون بين النظامين الاقتصادي والاجتماعي، ولذلك يهتم زعماء الاتحاد السوفيتي بتنظيم العلاقات الاقتصادية الروسية بالعالم الخارجي، وانحصرت التجارة الخارجية في يد الدولة، والتجارة الخارجية تعمل على تطوير علاقات الاتحاد السوفيتي التجارية والاقتصادية مع الدول الأخرى ، ونجحت بفضل الازدياد المستمر في الانتاج الصناعي

والزراعي، وتوسع نطاق التجارة الخارجية مع العالم الخارجي.

وان التجارة الخارجية السوفيتية ترمي إلى توسيع نطاق التعاون الاقتصادي مع جميع الدول، وان التجارة الخارجية تتمشى مع مبدأ تعزيز السلام والأمن والمساواة بين الجميع وانتقاد محاولات الغرب فرض الحصار على الكتلة الشيوعية[٢٥].

الفصل الخامس

الفكر السياسي للأنظمة الشمولية الفاشية والنازية



أولاً: الأسس الفكرية للفاشية

كان للتنافس الاستعماري الذي ساد أوروبا لتأمين التوسع الاقتصادي والصناعي دوره في قيام الحرب العالمية الأولى، وهُيئت الظروف لظهور الفاشية الحديثة في عدد من الدول الأوروبية، والتي ظهرت بوضوح في ألمانيا وإيطاليا، فقد وجد الإيطاليون ان ما تحقق من مكاسب كان جراء المشاركة في الحرب مع دول الحلفاء، ولم يكن على مستوى متناسب مع الأوضاع الاقتصادية المتردية وارتفاع الأسعار والضرائب، مما أدخل البلاد في الفوضى، وحدوث أزمات سياسية ووزارية وزعزعة أركان الحكم الدستوري.

يرجع المؤرخون بدايات ظهور الفاشية إلى عهد نابليون الأول عندما حكم فرنسا حكماً مطلقاً في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وقام بكثير من الاصلاحات، ورغم انه في الحقيقة لم يكن فاشياً، إلا أن الفاشيين ممن جاءوا بعده لتبعوا أسلوبه في الحكم، ووعده الشعب باستعادة أمجاد فرنسا عبر الغزو العسكري، وقيامه بإعداد الشرطة السرية لمواجهة المعارضة، واستخدامه للدعاية والرقابة الصارمة على الصحافة لكسب التأييد لبرامجه.

وفي نهاية القرن التاسع عشر أنشئت (حزمة الديمقراطيين المسيحيين) في ميلانو، و(حزمة العمال) في صقلية بزعامة كريسبي، وتشكلت قبيل الحرب العالمية الأولى (حزم المحاربين)، وفي عام ١٩١٧ برزت (حزمة الدفاع الوطني) التي ضمت في البرلمان خصوم جيوليتي.

ونادت الحزمة الميلانوية باللاحياد، وكان على رأس هذه الحركة بنيتو موسوليني، وكانت ترمي إلى إنشاء دولة جديدة، واتخذت الفاشية الحديثة صيغة معنية من ناحية تأسيس الدولة وقيامها وتجميعها بيد واحدة، وتقديم مصالح الجماعة على مصلحة الفرد.

وبذلك يبدو ان الفاشية ظهرت كنزعة قومية ورد فعل على المبادئ الليبرالية

ولمواجهة المد الشيوعي والاشتراكي، مع ما أصاب الدولة من ميول متحررة واشتراكية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وظن دعاة الفاشية انهم استفادوا من أخطاء الثورة الفرنسية وأخطاء الثورة البلشفية عام ١٩١٧.

ان اصل مصطلح الفاشية يعود إلى عهد روما القيصرية، حيث كان الرومان يحملون حزمة العصي المسماة (الحزمة الرومانية) رمزاً للقوة والاتحاد.

وقد استُخدم مصطلح الفاشية حديثاً من قبل موسوليني مؤسس الحركة الفاشية في عام ١٩١٩، وأضحى هذا المصطلح يطلق على مجموعة من الأنظمة الشمولية.

تأثرت الفاشية في صياغة مبادئها وبرامجها بآراء دعا إليها مفكرون وفلاسفة في مراحل من التاريخ الأوروبي، وظهرت في صورة خاصة بمذهبها الشمولي الذي يمجد التفوق العنصري وسيادة الدولة الفاشية.

واستمد الفاشيون عن أفلاطون دعوته – في كتابه الجمهورية – إلى ضرورة حكم الأقلية المختارة من الفلاسفة الذين يتمتعون بالتفوق الخلقي والعقلي، ويتميزون بكفاءات ومواهب فطرية غير متوفرة عند غيرهم.

وأخذوا عن ميكيافيلي دعوته – في كتابه الأمير – إلى تركيز السلطة في الأمير الحاكم الفرد المتمتع بالدهاء والحنكة، والذي يعمل على نيل القوة، ويسعى لفصل السياسة عن الأخلاق.

وأخذوا عن هوبس دعوته – في كتابه اللوفياثان – إلى تمجيد الدولة، وجعلها الممثلة للمصلحة العامة، وانها فوق القانون، وهي التي تمنح الحقوق.

وأخذوا عن هيجل نظرية الصراع، وخاصة أهمية الحرب والقوة والوصول إلى سيادة الدولة بعدّها المثل الأعلى، والتي قد تسمو إرادتها على إرادة الأفراد، وتركيز هيجل على أهمية الإرادة الجماعية، وسيادة روح الأمة والجنس القومي.

وتأثروا بأفكار شوبنها ورونيتشه عن النظرة التشاؤمية للإنسان، وعن الإنسان البطل، والإرادة في الحصول على الثورة، والسيطرة في دعم نظرياتهم عن التفوق.

وتأثروا بباريتو وموسكا في حديثهما عن الصفوة المختارة التي تملك من المميزات ما يفوق أفراد المجتمع، والتي تستطيع قيادة المجتمع نحو الأفضل بفضل مميزاتها الشخصية وكفاءتها. وتأثروا بالافكار الاشتراكية فيما يتعلق بسيطرة الدولة والاهتمام بالفئات الدنيا من المجتمع(٢٦).

١- من هو موسوليني:

بنيتو موسوليني (١٨٨٣-١٩٤٥) سياسي إيطالي، أسس الحركة الفاشية، وحكم إيطاليا واحداً وعشرين عاماً، حاول ان يجعل إيطاليا إمبراطورية كبرى، ونجح في تطوير السكك الحديدية وتخفيض البطالة، ولقب الدوتشي أو القائد.

ولد موسوليني عام ١٨٨٣ في دوفيا في مقاطعة فورلي في شمال إيطاليا من أب حداد، وأم معلمة، وتخرج في مدرسة تدريب المعلمين في فورلي، ومارس التدريس بمدرسة ابتدائية، ثم تركها، وأخذ يتنقل، وأصبح عاملاً في سويسرا، ثم إلى فرنسا فالنمسا، واختلط بالفوضويين الاشتراكيين، وتعرض للسجن والاعتقال والطرد من أراضيها.

وعاد إلى بلاده لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية، ثم عاد للتدريس بين (١٩٠٧-١٩٠٨)، وذهب إلى النمسا عام ١٩٠٩، وعمل محرراً في إحدى الصحف الاشتراكية فيها، ثم أبعد عن البلاد بسبب مساندته العلنية للمطالبة الإيطالية بمدينة ترنت، وما ان عاد إلى إيطاليا حتى قام بإصدار صحيفة اشتراكية في فورلي، ثم أصبح رئيساً لتحرير أفانتي الصحيفة الاشتراكية في إيطاليا عام ١٩١٢.

كان موسوليني عضواً في الحزب الاشتراكي، لكنه لم يستمر طويلاً، فقد تألم من مواقف الحزب الاشتراكي الألماني في جانب روسيا بعد الحرب الروسية الألمانية، ودفعه إلى التخلي عن أفكاره الاشتراكية والتحول إلى التعصب القومي، وطالب بدخول بلاده في حرب مع النمسا لتحقيق مطامع بلاده القومية، وانخرط في الجيش، وخدم به عام ١٩١٥، وجرح في ميلانو عام ١٩١٩، ونشط في جعله الحزب الأقوى والأوحد في إيطاليا بالقوة والشدة؛ ليتمكن من السيطرة على السلطة، وحاول كسب الأعوان إلى

أفكاره وطروحاته، وكانت الفاشية في البداية تتجه نحو الطبقة الوسطى والكنيسة والسلطة الحاكمة، لكن موسوليني تهاون مع الكنيسة في اتفاق مع الفاتيكان عام ١٩٢٩، وناهض الشيوعية، مما زاد من عدد أفراد الحزب الفاشي عن طريق جماعة القمصان السود، وهي رابطة من المحاربين استطاعت ان تُلحق الهزيمة بالشيوعيين في إيطاليا، وتزامن ذلك مع ما وصلت إليه الحكومة الإيطالية من فقدان السيطرة على الحكم، والتفت موسوليني إلى ملاك الأراضي في إيطاليا، وصاغ برنامجاً لكسبهم إلى جانبه، وانضم إلى حزبه الكثير من ملاك الأراضي وأصحاب الأعمال والعسكريون ومن الطبقة الوسطى، واشتد ساعد الحزب الفاشي، وأضحى قوة منظمة ومؤثرة في الواقع السياسي الإيطالي، وفي أواخر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٢ زحف موسوليني إلى روما، ومعه حوالي (٤٠) ألفاً من رجال القمصان السود، وأجبر حكومته فاكتا على الاستقالة، وعُيّن موسوليني رئيساً للحكومة من قبل الملك لمانوئيل الثالث، الذي أصبح ذا سلطة شكلية، وشرع موسوليني في إرساء قواعد وأسس الحكم الديكتاتوري وتركيز السلطة بين يديه، وأبعد المعارضة عن البرلمان، وألغى الأحزاب السياسية، وقام بتزوير الانتخابات، وإدخال نظام التمثيل المهني على البرلمان عام ١٩٢٩، وجعل من المنظمات المهنية أعضاء خدمة في الدولة والحزب، وعمل على القضاء على كل تمثيل سياسي حقيقي وكل محاولة لأي معارضة قوية.

وقام موسوليني بإصلاحات في البلاد ومد شبكة سكك حديدية، وتوسيع بناء المدارس، والسيطرة على الصناعات، وتوجيه الصحافة، وبنى الشرطة واستخدمها في القمع والسلطة، ولكن النظام الفاشي الإيطالي ظل مختلفاً عن الأنظمة الشمولية الأخرى، فقد احتفظ بالجيش والطبقة الأرستقراطية والكنيسة بشيء من الاستقلال الذي أعطى لها نوعاً من المعارضة، والحد من سلطة الحزب الواحد، واستطاع نظام الحكم الثنائي للدولة والحزب الحد من سلطة موسوليني.

وأنشئ المجلس الفاشي الأعلى عام ١٩٢٩، والذي من سلطته تعيين مجلس الوزراء، ومارس صلاحياته في إقالة موسوليني في منصبه بعد هزيمة إيطاليا عام

١٩٤٣، ولهذا ظلت الفاشية حتى بعد موت موسوليني عام ١٩٤٥؛ فقد ظهرت فاشية جديدة باسم الحركة الاشتراكية الإيطالية، ظلت ذات تأثير فعال وسط المنظمات الفاشية في الدول الاسكندنافية وإنكلترا وبلجيكا وهولندا وفرنسا وألمانيا، وتعرف بالفاشية الجديدة الدولية، وتسعى إلى إقامة دولة أوروبية وفق النظام الفاشي الاشتراكي.

٢- الفاشية: الدولة والنظرية

لم يكن للفاشية نظرية سياسية متكاملة في البداية، فقد كانت تؤمن بالعمل قبل كل شيء، وكان موسوليني يردد: "العمل أفضل من القول"، والفاشية بحاجة إلى مبادئ وليس إلى معتقد أو نظرية، وممكن ان تكون مبادئ مقتبسة من نظريات متعددة، وأشار موسوليني في عام ١٩٢٤ إلى ان الفاشيست يرفضون كل النظريات السياسية التقليدية، وقال: يكفي ان تكون لنا نقطة واحدة هي الأمة، وأدرك موسوليني لاحقاً ضرورة وجود نظرية مستقلة للفاشية، وكلف عام (١٩٢٩-١٩٣٠) جيوفاني جنتيلي بوضع فلسفة الحركة الفاشية في مدة لا تزيد عن شهرين تنتهي بعد عقد المؤتمر الوطني، وقد صاغ جنتيلي نظرية عمل على أساس نظرية هيجل في الدولة.

ورأى سرجيو بانتزيو الاستاذ في جامعة روما ان الهدف الأساسي للفاشية كان التوحيد، أي توحيد قوة الدولة وشعوبها المختلفة في دولة واحدة قوية، ويؤكد ذلك قول موسوليني: "الفاشية تعني الدولة"، وكل شيء للدولة، ولا شيء ضد الدولة، أو خارج الدولة.

لقد نشأت الفاشية مع القومية والاشتراكية في وسط الجوع والبطالة والأزمة الاقتصادية، وظهرت في البداية كحركة ضد الليبرالية، والرأسمالية، وان الحريات الاقتصادية تؤدي إلى الفوضى، وإن الأفضل هو اتباع الاشتراكية أي القومية الاشتراكية، ولكن يميز موسوليني بينها وبين الماركسية الاشتراكية، بأن الفاشية تناقض الاشتراكية التي تجمد الحركة التاريخية في صراع الطبقات، وتتجاهل وحدة الدولة التي تذيب الطبقات في حقيقة واحدة اقتصادية وأخلاقية، وتنتهي الفاشية إلى تمجيد الدولة التي هي وسيلة الأقوياء، وضمان الضعفاء، ويتجسد ذلك في (الفاشيو) رمز الوحدة

والقوة والعدالة، وهي شعلة حملة الفؤوس.

أما الدولة في النظرية الفاشية، فهي تنظيم عضوي، لها وجود وأهداف ووسائل عمل سامية، من حيث القدرة والزمن لقيادة أشخاص متفرقين أو مجتمعين، يكونون بمجموعهم هذه الأمة، وتوحيدهم في وحدة اخلاقية وسياسية اقتصادية، ولا يتحقق ذلك إلا في الدولة الفاشية.

وبنيت الدولة الفاشية وفق نظرية هيجل التي تعد الدولة كائناً حياً، ومن ثم لها حياتها ووحدتها الخاصة ووجودها واهدافها الخاصة المستقلة كما للأفراد.

رفضت الفاشية بناء على هذا التصور نظرية الدولة القائمة على فكرة الجمع بين الأفراد، وعدت ان الدولة ليست سوى إنتاج التطور التاريخي الدائم، وان الحفاظ على الدولة وتنمية قواها يجب ان يكون الهدف الأول، ومن ثم فإن الفرد مطالَب بان يعد مصالح الدولة مقدمة على مصالحه. وكرس اصحاب النظرية الفاشية مفهوم الدولة (وحدة أخلاقية سياسة واقتصادية).

فالوحدة الأخلاقية تشكل وجوداً معنوياً تتحد فيها جميع الأفكار، ويجد كل فرد فيها كل أسباب وجوده الحياتي، سواء على صعيد الفكر والعاطفة، أو على صعيد التقاليد والآمال، أو على صعيد الفن والعلم، أو صعيد العمل والراحة، بحيث تقدم الدولة كل متطلبات الحياة الإنسانية.

أما كوحدة سياسية، فالدولة تعمل على ان ترضي التطلعات السياسية لتوفير حياة مشتركة في الدولة، وذلك عن طريق التقاء مختلف الارادات، فتجتمع الدولة تحت ظلّة سلطة تحافظ على هذه الوحدة في الداخل، وتحميها من أعدائها في الخارج.

أما كوحدة اقتصادية، فالدولة تقدم على انشاء اقتصاد مبني على الاكتفاء الذاتي نتيجة تطبيق سياسة اقتصادية مخطط لها من قبل الحكومة، وفي إطار الأمة آخذة بعين الاعتبار ان الصراع الطبقي إنما يتم على الصعيد الاقتصادي على مستوى الدول التي هي عبارة عن طبقات متصارعة، فالثروة تعد وطنية،

ولا تتوفر بجهد أشخاص، بل نتيجة جهود مشتركة وجماعية، ويشكل الانتاج جهوداً متكاملة، ويمنح الفاشيون صلاحيات شاملة للدولة؛ لانها من أجل الأمة، ويعدونها المحرك الأساس، وهي تعني الإطار لكل شيء في الحياة العامة، وهي التي تشرف على نشاطات في المجتمع مختلفة، وتتدخل في كل شيء وكل مكان، الأفكار، الأرواح، الأسرة، الأفراد، وتنظم أوقات العمل والراحة الترفيه، وتقيم للطلاب الترفيه والثقافة عبر المخيمات في العطل الدراسية، وتنظم رحلات زواج المتزوجين الجدد، وتهتم حتى في الملابس والأزياء.

وفرض الفاشيون نمط الحياة السياسية والاجتماعية، واستخدموا في سبيلها مبدأ القوة، وأسلوب الدعاية والتعبئة لتحقيق ذلك، فالقوة فوق القانون والروح العسكرية تقدم على الروح المدنية، والمنتصر أفضل من المهزوم، والأقوياء في الأمة أفضل من الضعفاء، والأعضاء في الحزب أفضل من غير الأعضاء.

واحتكر الفاشيون الإعلام، واستخدموه من أجل الدعاية لهم والسيطرة على الجماهير، والتسليم بصحة الفاشية، والانقياد الكامل للزعيم الذي لا يخطأ، وملئت صوره في الشوارع والأماكن العامة، إنه موسوليني، واستخدم الفاشيون الإعلام والفكر والثقافة في تمجيد الأمة الإيطالية، والدعوة لإعادة أمجاد الإمبراطورية الرومانية، وإذكاء روح الانتماء العنصري، وغرس فكرة اللامساواة بين الشعوب، والإيمان بحق بعض الشعوب في السيطرة على شعوب أخرى على أساس التمايز العرقي أو القومي، وهو ما جعل الفاشية ترفض القبول بالمنظمات الدولية والقانون الدولي.

ولا يرى الفاشيون أي مجال لإقامة تنظيم فيدرالي أو نقابي يكرس حياة الفرد، لان ذلك يعني ان يكون في داخل الدولة مجموعات لها بعض السلطات، وهو ما ينبغي رفضه وتخويل سلطة الدولة مباشرة سيطرتها على الأفراد، ونظروا إلى الدولة الفاشية بأنها ذات قوة مركزية، وان الجمعيات والنقابات يجب ان تعمل من أجل الاستقلال والوحدة وليس الفرقة، وهي تجمعات شعبية لا بد ان تخضع لتنظيم مركزي يكون فيه رئيس الحكومة رئيس لجميع التجمعات هذه.

ويرفض الفاشيون فكرة الديمقراطية، وحق الفرد في اختيار شكل الحكم، وان السيادة الشعبية عبارة عن وهم؛ لان السيادة للدولة، كما ان مسؤولية الحكم يجب ان تنحصر في أيدي النخبة(٢٧).

ثانياً: الأسس الفكرية للنازية

النازية مصطلح يعني الاشتراكية الوطنية، وهو يقترن بالهتلرية التي أطلقت على نظام الحكم الألماني خلال الفترة ما بين (١٩٣٣-١٩٤٥)، وتعد النازية صورة من صور الفاشية، وقد وصلت إلى الحكم في ألمانيا وتجمعها مع الفاشية قواسم مشتركة في العداء للشيوعية والديمقراطية والاقتراع الشامل، وأسلوب الدعاية، وإثارة حماس الجماهير، وقام بينهما حلف مشترك هو محور روما – برلين أثناء الحرب العالمية الثانية.

وتشكّل الدولة غاية لدى الفاشية، ولكن الدولة لدى النازية تعد وسيلة؛ إذ كان على هتلر ان يستخدمها وان يعطيها أسطورتها لا ان يخلقها، لذا فقد وُضعت جميع السلطات في يده باعتباره الحاكم المطلق للشعب الألماني، وما التشريع إلا تعبير عن إرادته، وهو القائد العام للقوات المسلحة، وما على الإدارة إلا الانصياع لها.

١- من هو هتلر:

أدولف هتلر زعيم ألمانيا النازية، والقائل بالعرق الآري الأكثر تفوقاً، وان الشعب الألماني له رسالة وصاحب أهداف لا حدود لها، ورأى ان اليهود جماعة تقود ألمانيا إلى الهلاك، وان العالم سيصيبه الهلاك إذا ما استولى اليهود – بمساعدة النظرية الماركسية – على الحكم.

حاول هتلر تحويل ألمانيا إلى آلة عسكرية قوية للتخلص من معاهدة فرساي وشروطها الصعبة، واشعل نار الحرب العالمية الثانية، وأشاع الرعب في أوروبا، بل والعالم، وقد ولد أدولف هتلر عام ١٨٨٩ في مدينة براوناو الواقعة على نهر (إن) بين النمسا وألمانيا، وكان رابع طفل من ثالث زواج لأبيه الويس هتلر الذي كان يعمل موظفاً في الكمارك، أما أمه كلارا فكانت بنت أحد المزارعين، حصل أدولف على

الابتدائية، ولكنه ظل ضعيفاً في الثانوية، وتوفي والده وعمره ثلاثة عشر عاماً، ثم بعد سنتين توفيت والدته، فقرر السفر إلى فينا لطلب المعيشة والسعي لتحقيق طموحاته في ان يصبح فناناً في الرسم، وتقدم لاختبار أكاديمية الفنون الجميلة، ولكنه فشل، فقرر الالتحاق بالهندسة المعمارية، ولكنه انقطع عنها لقلة موارده المالية، وانتقل إلى ميونيخ عاصمة بافاريا، حيث بدأت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤، وتطوع في الخدمة العسكرية الألمانية، ووصل إلى مرتبة عريف، وانتهت الحرب بهزيمة ألمانيا وتوقيع معاهدة فرساي المرغِمة وذات الشروط المُذِلة، وتعرضت الحكومة إلى نقد القوميين والشيوعيين، وطالبوا بمعاقبة المجرمين الذين وقعوا المعاهدة، وفي خريف عام ١٩١٩ شرع هتلر في عقد اجتماعات حزب العمال الألماني، ثم التحق بالحزب ونشط فيه، وغيّر اسمه، وأصبح يعرف بالحزب العمالي الوطني الاشتراكي الألماني، وسرعان ما جذب إليه الشباب الألماني ليكوّن الحركة النازية.

نشط النازيون في الدعوة إلى اتحاد الألمان في أمة واحدة، وإلغاء معاهدة فرساي، وتنظيم هتلر للجيش سماه (العاصفة)، وحارب به الشيوعيين، والحزب الديمقراطي الاشتراكي وأحزاب أخرى عارضت الأفكار النازية، أو حاولت عدم إقامة اجتماعات للحزب النازي.

ثم أقدم هتلر على وضع برنامج سياسي للحزب عام ١٩٢٠ من (٢٥) نقطة، يشتمل على المبادئ والحلول التي تجد فيها ألمانيا الخلاص من مظاهر الاضطراب والانقسام والسخط بعد الحرب العالمية الأولى، وقد أقسم الزعماء النازيون على ان يواصلوا جهودهم دون النظر إلى النتائج لتحقيق هذه النقاط وجعل هتلر الصليب المعقوفَ شعاراً للحزب.

وفي ظل الأزمة التي واجهتها ألمانيا عقب الغزو الفرنسي البلجيكي لاقليم الرور الألماني الصناعي، أعلن هتلر في الثامن من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٣ عن الثورة النازية خلال اجتماع في قاعة بميونيخ، وحاول القبض على الحكومة البافارية، ولكن المؤامرة فشلت، وألقي القبض على هتلر، واعتقل، ووضع في السجن لمدة (١٣)

شهراً، فوضع خلالها كتابه الشهير (كفاحي) الذي تضمن آراءه الفلسفية والسياسية، خاصة الجنس الآري، ووظائف الدولة، والرعاية، والتربية، والسياسة الخارجية للدولة، وشرح برنامج للحزب النازي، والمضمون السياسي للحزب ومستقبل ألمانيا، والتأكيد على تفوق الجنس الألماني وعدم الاختلاط مع الجنسيات والأعراق الأخرى.

وحظي هتلر خلال هذه الفترة بالكثير من التأييد من الشبيبة الألمانية التي نقمت على نتائج الحرب العالمية الأولى، وما ألحقته من إهانة بالشعب الألماني.

وما ان خرج هتلر من السجن حتى بدأ يعمل في إعادة بناء حزبه الذي كانت الحكومة قد حظرته، وتمكن من رفع الحظر عنه، وفي عام ١٩٣٠ وافقت ألمانيا على مشروع يونج في إعادة جدولة تسديد التعويضات، وكان ان شن هتلر حملة ضد المشروع هذا، اكسبته مكانة سياسية، أدت إلى فوز حزبه في اغلبية مقاعد انتخابات عام ١٩٣٣ في البرلمان، وعُين هتلر على أثرها رئيساً للوزراء في جمهورية فيمار، ومن هذا الواقع حُظِرت الأحزاب السياسية الأخرى عدا الحزب النازي، وسيطرت النازية على الصحافة والإذاعة والتعليم، ونظم هتلر جيشاً أميناً صارماً، سُمي الجستابو، وتم بناء السجون والمعتقلات ضد أعداء النازية في ألمانيا.

كان هتلر يأمل في جعل الدولة النازية إمبراطورية عالمية، وبدأ عام ١٩٣٨ في تنفيذ خططه، وقامت القوات الألمانية بغزو النمسا عام ١٩٣٨، وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٩، ثم باندلاع الحرب العالمية الثانية اجتاح هتلر بجيشه الدانمارك والنرويج وهولندا وبلجيكا والكسمبورغ وفرنسا، ولم يصمد سوى بريطانيا، ثم عام ١٩٤١ اجتاح روسيا، وتقدم إلى ستالينغراد التي انكسرت فيها القوات الألمانية، وكانت نقطة تحول في مسار الحرب، حيث تقدم الحلفاء إلى قلب ألمانيا، بحيث أصبح هتلر محطماً، وتزوج ايفا براون في التاسع والعشرين من إبريل/ نيسان ١٩٤٥، ثم انتحر على حد أغلب الروايات، واستسلمت ألمانيا بعد أيام[٢٨].

٢- الفكر النازي:

يعود هتلر في فلسفته السياسة إلى حياته الأولى في المدرسة الفنية عندما كان طالباً، حيث كانت تمثل مجتمعاً صغيراً لتعدد القوميات في البلاد، حيث شعر هتلر باحساس الانتساب إلى العنصر الألماني، وإحساسه مع زملائه إلى كل ما هو ألماني، ثم انه تتلمذ على يد أستاذ تاريخ كثيراً ما كان يخاطب احساس تلاميذه الوطني، ويستعين بشرح الماضي بضرب الأمثال من الحاضر، ولم يكن يفهم التاريخ على انه سرد للاحداث، وإنما كان يريد الوصول إلى جوهره واستخلاص الدروس والعبر منه، وحرك لدى هتلر الشعور بروح الثورة القومية التي تقوم على إيمانه بالوحدة الألمانية، وعودة الألمان في النمسا إلى الوطن الأم.

أما موقفه من اليهود، فهو يتذكر مرحلة طفولته وصباه، وانه لم يكن ليسمح بفكرة التمييز الديني ضد اليهود ان تظهر أو تترسخ في ذهنه لولا سلوك اليهود في مختلف الحياة النمساوية التي صدمته، وانهم ليسوا ألماناً من اصحاب دين مختلف، بل هم شعب أجنبي يعيشون وسط قوم هم ليسوا قومهم، وانهم يصبغون الصحافة والأدب والمسرح بطابعهم الخاص، وتبنيهم الماركسية، ومحاولة نشرها بين العمال بقسوة ومثابرة، وان المنشورات الاشتراكية الديمقراطية التي وضع يده عليها هي من عمل اليهود، واسماء معظمهم من (الشعب المختار) في النقابات أو المنظمات أو في مجالات شعبية أخرى، ثم انهم وضعوا النظرية الماركسية، وحملوها، واصبحوا دعاة لها، وان الاخطاء في النمسا تقود الماركسية اليهودية التي تهدف إلى تحكم الطبقة اليهودية في المجتمع؛ لان أصل ماركس يهودي، والحزب الديمقراطي الاشتراكي يهودي أيضاً.

ويرى هتلر ان ماركس استطاع ان يستخرج السموم الجوهرية من وسط عالم يتحلل، واعدها في محلول للقضاء السريع على الوجود المستقل للأمم الحرة على هذه الأرض، وكل هذا من أجل خدمة عنصره، وقد أدرك هتلر أهمية الماركسية واليهودية عن طريق تجربته العمالية في فينا، ولاحظ ان فلسفة الماركسية وعداوة اليهودية لن يقف أمامها سوى الأسلوب البرجوازي في الحكم، وهذا ما حمله على مهاجمة

للديمقراطية الغربية، وعجزها عن حل المشاكل الداخلية، ومواجهة المشاكل الخارجية وانها طريق يسير أمام الشيوعيين للتمهيد لنظامهم، وإقامة بنيانه في ظل انظمتهم، وان الشيوعيين برأيه يستغلون الديمقراطية، ثم يُسقطوا أنظمة الحكم، ويلتجئون إلى تقويضه عندما تحين لهم الفرصة، وذلك بالعنف المسلح والسخرية من الأساليب الديمقراطية السلمية لتحقيق التغير الاجتماعي.

وحذّر هتلر من النظرية الماركسية واليهودية في تدمير العالم، وانه سيدافع عن نفسه ضد اليهود، وانه يعمل ذلك من أجل الله، مستحضراً دور اليهود في خسارة ألمانيا الحرب في عام ١٩١٨.

وأكد هتلر ضرورة وجود فلسفة سياسية جديدة تقف في وجه هذه المذاهب، وقد اختار ان تكون فلسفته تحمل اسم (فلسفة الفولك) أو (الفلسفة الشعبية)، وهي فلسفة خُصَّ بها الجنس الآري بالتفضيل على سائر البشر، فهو حامل الثقافة والحضارة البشرية، ومن ثم فهي لا تسمح مطلقاً بما يهدد العنصر الآري وسيادته، وحتى بالافكار الأخلاقية التي قد تتعارض مع هذه التعاليم الأساسية، ووجود الثقافة الإنسانية واستمرارها هو رهن ببقاء العنصر الآري وتفوقه، وان تدمير حامل هذه الثقافة أشد الجرائم، ويعتقد هتلر ان فلسفته الفولكية تسير على هدى الطبيعة، وتؤكد تعاليمها التي تقضي بالتفريق بين الشعوب والمفاضلة بينها، وتمجيد الشخصية الفردية، وضمان سيادة الفروق بين الأفراد من أجل إقرار النظام، واستبعاد عوامل الفوضى التي تنشرها الماركسية.

وتناول هتلر في كتابه (كفاحي) هذه الفلسفة، وأراد منه ان يكون تعبيراً عن فلسفته، ثم طبقها عندما تولى الحكم في ألمانيا، وعد الكتاب ذائع الصيت والشهرة، يقتنيه الألمان، وبيعت منه (١٠) ملايين نسخة عام ١٩٤٥، وترجم إلى ستة عشر لغة عالمية، ووضع هتلر في الكتاب الأسس القائمة على الدم والعرق والدولة ومهامها.

اعتقد هتلر ان سبب فشل ألمانيا في الحرب العالمية الأولى يعود أساساً إلى عدم استيعاب الشعب الألماني لانتمائه العرقي العنصري، ودوره في تقدم البشرية،

والبشرية لم تتقدم إلا بفضل نشاط عرق واحد، وهو الآري، فالعرق الآري هو الذي بدأ الحضارة، وهو الذي نقلها إلى العالم الجديد، والشرق الأقصى، وهو يحمل قيم الحضارة البشرية، والعرق هو مفتاح الثقافة الإنسانية.

وفي نفس الوقت كان هتلر يؤكد على العرق، ولكنه يكره الجنس اليهودي، ويرى انه شيطان وأصل الشرور، وتتجسد الروح الشريرة الشيطانية فيه.

أما الدولة برأي النازية فلا تمثل الغاية بل الوسيلة، وتقوم على فلسفة الفولك التي تعني المحافظة على الخصائص العنصرية الأصلية للثقافة، وتخلق الجمال والكرامة للبشر، ومن ثم فإن الدولة عليها الحفاظ على نقائها العرقي والعمل على الحصول على مساحات واسعة من حكم الجنس الآري.

ويرى هتلر ان للدولة وظيفتين دلخلية، وخارجية. الصعيد الداخلي وفيه يرى هتلر ان أهمية الدولة لا تقاس بأهميتها على الصعيد العالمي، بل الاحتفاظ بالأمة حية عاملة في نطاقها الداخلي.

وهذا ما يوجب على الدولة ان تكون وسيلة وجهاز إداري يسيطر عليه القائد عبر الحزب الواحد هو الوصل بين الشعب والقائد، ولتمكين الشعب الألماني المتجانس في انتمائه العرقي من البقاء والتطور عبر السهر على نقاء العنصر الآري، وتنمية قوة الشعب وعاطفته القومية، حصر المواطنة بالذين ينتمون إلى العرق الآري، وان تضفي الدولة التقديس على الزواج المتصل بنفس العنصر، كنظام يطلب إليه ان ينتج صوراً لله، لا كائنات تقف في وسط الطريق بين الإنسان والآخر، وتقتضي منع الزواج المختلط. وإسناد الوظائف والمناصب العامة والقيادة والنفوذ إلى نخبة مختارة يتم البحث عنها كأفضل العناصر.

أما على الصعيد الخارجي، فتشكل السياسة الخارجية للنازية كدولة انعكاساً لسياستها الداخلية التي تسعى إلى تأهيل الشعب الألماني وتمكينه من كسب مساحات أرضية أوسع، ومنحه الحق في ضم المناطق الأوروبية التي يوجد فيها ألمان إلى الدولة الألمانية، حتى وان كانوا يشكلون الأقليات فيها، ويصبح من واجبات السياسة الخارجية

توفير السلاح وخلق الحلفاء المحاربين، فاعتمدت النازية على العمل على استعادة استقلالها وسيادتها التي فقدت في الحرب العالمية الأولى، واستعادة الأراضي التي فقدت في عام ١٩١٩، والحيلولة دون وجود دولة عسكرية قوية على حدود ألمانيا في المستقبل، وان يمتد أمن ألمانيا إلى ما وراء حدود عام ١٩٤١، حيثما وُجد ألمانيون، وهو ما يعرف بالمجال الحيوي الذي نادت به النازية.

وقد استند هتلر في هذه السياسة على الدعاية والتربية، وخصص في كتابه كفاحي قسماً مهماً للدعاية وأهميتها وأساليبها وخطابها الموجه إلى الشعب الألماني والتأثير عليه، واستقطاب وتبني الأفكار النازية، واستعان في الدعاية بوزيره جوبلز، وساعدت شخصية هتلر الساحرة الكارزمية في هذه الدعاية.

أما التربية فهي جزء من اهتمام النازية باعتبارها أساس الدور القيادي للأمة الجرمانية، وهذا لا يتحقق إلا بالتربية المستديمة للأفراد، وابتدأ التربية بالحرص على ان يكون الفرد سليم الجسم، ومن ثم تأتي بعد ذلك تربية شخصيته وتطوير الإرادة، والفصل في الأمور، وتحمل المسؤولية، والرغبة في المخاطرة، ثم تربية العقل، وذلك ان الدولة الجديدة تحتاج إلى محاربين أكثر من حاجتها إلى مثقفين، واهتم هتلر بإعداد الشباب وتنشئتهم على فكرة العنصرية، وضرورة الحفاظ على نقاء الدم، وان تتسرب مفاهيم نازية إلى عقول الطلبة في المدارس، وأصبح الألماني في سلوكه وتفكيره وشخصيته وحياته على وعي بأن شعبه يفوق كل الشعوب، وان العدالة ضرورة داخل الجماعة.

ويمنح الشباب في نهاية العام الدراسي شهادة تدل على صحة البدن مع الحصول على دبلوم الدولة، وقضاء الخدمة العسكرية كمواطنين، فالإنسان لا يولد مواطناً في الدولة، ولكن عضواً فيها فحسب، ومن ثم يصبح مواطناً طبقاً لما يحققه للدولة من خدمات، ويصبح دبلوم الدولة هو أعلى وثيقة في حياة الإنسان الألماني.

ان الفاشية والنازية كحركتين سياسيتين وفكرتين – رغم كل الانتقادات التي وجهت إليهما – قد حققتا المكاسب في الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي،

وعززنا من دور الدولة في بناء المجتمع القومي، ومجابهته الخطر الخارجي، وتحييد التناقضات الاجتماعية والطبقية وبلورة الدولة القومية[٢٩].

الفصل السادس

الأنظمة الشمولية بين الحربين العالميتين (١٩١٩-١٩٣٩) والأزمات الدولية



أولاً: العدوان الياباني على الصين

واجهت العالم في ثلاثينيات القرن العشرين سلسلة من الأحداث التي شكلت تهديداً خطيراً للسلم والأمن، من خلال شن عدد من الدول ذات الأنظمة الشمولية الاعتداءاتِ ضد دول صغيرة، مثل العدوان الياباني على الصين، والإيطالي على الحبشة، وتدخُل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية للدول الصغيرة، مثل الحرب الأهلية الإسبانية.

ظلّت اليابان تعتمد على أساليب وأنظمة القرن التاسع عشر، ثم بدأت تسعى لتطوير هذه الأنظمة، بإعادة تنظيم الجهاز الإداري، وإلغاء النظام الإقطاعي، وإدخال إصلاحات على النظام الضريبي، مع حركة تحديث لمختلف المؤسسات، كالجيش، والبحرية، والقضاء، والتعليم، والزراعة، والمواصلات، ثم الثورة الصناعية، وبروز النزعة القومية اليابانية، والسعي لتأسيس إمبراطورية يابانية خاصة في الوقت الذي كانت فيه الصين تعاني من الضعف والانهيار سياسياً، رغم انها تمتلك ثروات غنية وطبيعية وذات كثافة سكانية وتعدّ سوقاً جيدة للتجارة والصناعة اليابانية.

وهكذا اشتبكت اليابان مع الصين في حرب عام (١٨٩٤–١٨٩٥) أسفرت عن انتصار اليابان وحصولها على الأراضي الصينية، مثل فرموزا وبسكاردورس، وهي جزر صينية، ثم بعد عقد من الزمن – أي في عام ١٩٠٤ – خاضت اليابان حرباً مع روسيا؛ لان الأخيرة كانت تسعى إلى مد نفوذها إلى الصين والشرق الأقصى، وربحت اليابان من هذه الحرب أيضاً، وحصلت على مكاسب مثل استئجار شبه جزيرة لياوتونج والاستحواذ على النصف الجنوبي من سخالين، واعترفت روسيا بمصالح اليابان السياسية والعسكرية والاقتصادية في كوريا، وواصلت اليابان سياستها التوسعية، فأقدمت عام ١٩١٠ على ضم كوريا لها.

وفرت الحرب العالمية الأولى الفرصة أمام اليابان لتحقيق المزيد من أطماعها التوسعية؛ إذ أقدمت في الخامس عشر من أغسطس/ آب ١٩١٤ على مطالبة ألمانيا بسحب سفنها الحربية من الشرق الاقصى وتسليمها مقاطعة كياوجاو، ولما رفضت الأخيرة ذلك، أعلنت اليابان الحرب ضدها في الثالث والعشرين من أغسطس/ آب

١٩١٤، وأحرز اليابانيون نصراً سريعاً في الحرب بالاستيلاء على القواعد والمنشآت الألمانية في الصين بغضون أشهر قليلة، كما حققت اليابان مكاسب اقتصادية كبيرة؛ إذ زادت صادراتها من الأنسجة القطنية، وتضاعفت حمولة أسطولها التجارية، وأصبحت نهاية الحرب ذات ثقل قوي في الشرق الأقصى، وأصبح لليابان نفوذ واسع في الصين.

إلا ان اليابان واجهت انقسامات داخلية بعد نهاية الحرب بسبب سياستها التوسعية في ظل صراع على طريقين: الأول يدعو للسلم، والآخر يدعو للقوة العسكرية والتوسع، وأخذت اليابان تواجه مصاعب سياسية واقتصادية، فكان الجيش يندد بسياسة الحكومة التوسعية السلمية، ويصفها بسياسة رخوة، ودب الفساد والرشوة في الأوساط السياسية، وأضر بسمعة الحكومة، أما اقتصادياً فقد أخذت اليابان تواجه مشاكل اقتصادية منذ عام ١٩٢١، حينما قلّت صادراتها الصناعية، والسبب لاستئناف الدول الأوروبية إنتاجها من السلع الصناعية واستعادتها أسواقها السابقة، وظهرت البطالة، والمشاكل الصناعية.

هذا مع ازدياد مشاكل المعارضة ضد الحكومة، حتى انها نجحت في حمل الحكومة على استبعاد البارون شيديهارا كوزير للخارجية في أبريل/ نيسان ١٩٢٧؛ لأنه كان زعيماً لسياسة التوسع السلمية، وعُيّن بدله البارون تاناكو، وهو من انصار سياسة التوسع المسلحة، وعاد شيديهارا إلى منصبة ثانية عام ١٩٢٩، وعادت المعارضة أيضاً إلى حملتها ضده، وقد جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد الياباني، ودفعت الرأي نحو تأييد السياسة التوسعية العسكرية، وانخفضت صادرات اليابان بسببها من الحرير الخام الذي يمثل ٤٢% من صادراتها، وكانت الولايات المتحدة من أكبر مستوردي هذه المادة.

وانخفضت صادرات اليابان من السلع على أثر قيام العديد من الدول بفرض ضرائب عالية على السلع المستوردة لمواجهة أثر الأزمة الاقتصادية العالمية، وبينما كانت صادرات اليابان عام ١٩٢٩ تقدر بــ ٢,٨٠٠ مليار ين، انخفضت عام ١٩٣١ إلى مليار ومئة وسبعة وأربعين مليون ين، واضطرت المصانع إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال، وازدادت مشكلة البطالة، وتقلص حجم المشتريات، وعجز

الفلاحون عن دفع إيجارات أراضيهم بعد انخفاض أسعار حاصلاتهم من الأرز، وطالبوا بتمديد مواعيد سدادها، وعندما حاول العمال والفلاحون تنظيم أنفسهم في أحزاب واجهوا مقاومة شديدة من الحكومة.

اعتقد اليابانيون إزاء هذا الوضع ان علاج الحالة يكمن في سياسة التوسع الحربية؛ لانه سيوفر لليابان المزيد من الأراضي والثروات والأسواق والمواد الأولية لحاجة الصناعات إليها واستيعاب الأراضي للسكان مع زيادة نموهم، واتجهت الأنظار نحو منشوريا في الصين لتحقيق هذا الأمر.

تقع منشوريا في الشمال الشرقي للصين، وكان يحكمها أعوان حكومة الكومنتانج التي يرأسها شيانج كاي شيك، وقد أولت اليابان الاهتمام الكبير للسيطرة على منشوريا لموقعها الاستراتيجي؛ إذ تتاخم الاتحاد السوفيتي جنوباً، ومن المحتمل ان تقع تحت سيطرة السوفيت؛ لأن لهم مصالح في منشوريا، فضلاً عن ان منشوريا غنية بالمعادن والفحم الحجري والاخشاب، وانتاج فول الصويا الذي يؤلف ٧٠% من صادرات منشوريا، وتمتلك اليابان عدداً من المصالح والامتيازات في منشوريا منذ عام ١٩٠٥، مثل سكة الحديد جنوب منشوريا، ولها رعايا يقيمون في منشوريا يبلغوا ربع مليون نسمة، كما كان اليابانيون قد عمدوا إلى توظيف أموال طائلة في مشاريع صناعية وزراعية في منشوريا.

وأخذت مسألة منشوريا تستقطب اهتمام اليابانيين منذ عام ١٩٢٥ حينما طالبت بعض الصحف اليابانية بحلّ الإدارة في منشوريا؛ لانها تشكل عقبة أمام النفوذ الياباني في منشوريا، علماً ان الصين قد اتخذت منذ عام ١٩٢٥ سلسلة إجراءات لتوطيد نفوذها في منشوريا، والحد من النفوذ الياباني فيها، واهتمت المصارف اليابانية بمنشوريا، وبدأت المخاوف تساور اليابان من احتمال استعادة الصين قوتها خاصة بعد ان أعلن شيانج كاي شيك في عام ١٩٢٦ خطة ترمي إلى توحيد الصين، وحققت الخطة قدراً من النجاح، مما دفع اليابان إلى التعجيل باحتلال منشوريا، وجاءت الأزمة الاقتصادية العالمية لتضع حداً للخلافات بين أنصار التوسع السلمي، والتوسع المسلح لكي ترجح كفة الأخير.

وهكذا في الخامس عشر من سبتمبر/ أيلول ١٩٣١ تحركت القوات العسكرية اليابانية، وبعدها نشبت سلسلة انفجارات على خط سكة حديد منشوريا الجنوبية شمال من مدينة مكدن، وأدعى اليابانيون ان جنوداً صينيين كانوا وراء الحادث، فقد اتخذ اليابانيون من الحادثة ذريعة لمهاجمة القوات الصينية في مكدن، بل لاحتلال منشوريا بحجة حماية أرواح الرعايا اليابانيين في منشوريا، وأُخبرت الحكومة اليابانية في التاسع عشر سبتمبر/ أيلول ١٩٣١بالعمليات العسكرية في مكدن.

أربكت العمليات العسكرية اليابانية في منشوريا حكومة ولكاتسوكي الحاكمة في اليابان، وكان الجيش يوسع من عملياته في منشوريا، وكان المندوبون في عصبة الأمم وعواصم أخرى يصرحون بأن العمليات العسكرية في منشوريا ما هي إلا إجراءات مؤقتة وسوف تتوقف قريباً.

وفي الثلاثين في سبتمبر/ أيلول ١٩٣١ أعلنت الحكومة اليابانية عن موافقتها على قرار أصدره مجلس العصبة يقضي بانسحاب القوات اليابانية إلى داخل منطقة سكة حديد منشوريا الجنوبية، علماً بأن القوات اليابانية واصلت في الوقت نفسه اندفاعها داخل منشوريا، وقصفت الطائرات اليابانية منشوريا، واستفحل الخلاف بين الحكومة اليابانية من عسكريين ومدنيين انتهت بتفوق الجناح العسكري.

أما الحكومة الصينية، فلم ترد عسكرياً على الغزو بسبب ضعفها، ولكنها رفضت إجراء اية مفاوضات مع اليابان طالما تواصل قواتها احتلال منشوريا، وأُحيلت المسألة إلى عصبة الأمم في أواخر سبتمبر/ أيلول ١٩٣١، وتلقت العصبة الطلب الصيني برحابة، على أمل اثبات مقدرتها في حل المشكلات الدولية، وكان من بين الإجراءات التي اتخذتها العصبة هو إصدار قرار في الثلاثين من سبتمبر/ أيلول ١٩٣١ ، دعت فيه القوات اليابانية إلى الانسحاب من منشوريا، وشكلت لجنة دولية في سبتمبر/ كانون الأول ١٩٣١ لتقصي الحقائق في منشوريا، وتحت رئاسة اللورد لايتون وهو بريطاني الأصل، وأعدت اللجنة تقريراً رفعته إلى عصبة الأمم في الرابع والعشرين من فبراير/ شباط ١٩٣٢ ذكرت فيه أن غالبية سكان منشوريا يعارضون حكومة منشيوكر، وأوصت بعدم الاعتراف بها، ودعت إلى منح منشوريا حكماً ذاتياً

تحت السيادة الصينية، ورفضت اليابان تلك المقترحات، واستمرت في قبضتها الحديدية في منشوريا.

وهكذا فشلت عصبة الأمم في إيجاد حل للمسألة المنشورية، وتركت الصين وحدها في الساحة، وكان المندوب الصيني إلى العصبة قد حذر الأعضاء فيها من عدم قدرتهم على إيقاف العدوان في منشوريا الذي سيؤدي إلى عواقب وخيمة على العصبة ويؤثر على مدى قدرتها على مواجهة أزمات عالمية أخرى.

وأقدمت الحكومة الصينية على الرد على الغزو الياباني لمنشوريا بفرض حظر على دخول البضائع اليابانية إلى شانغهاي، والأخيرة تضم عدداً من البيوت التجارية والمؤسسات الصناعية اليابانية، وتسبب ذلك الحظر في وقوع اشتباكات بين الصينيين واليابانيين المقيمين في شانغهاي، وانزلت اليابان على أثرها قواتها في شانغهاي في مطلع عام ١٩٣٢، ودارت الحرب غير معلنة لمدة شهرين، استبسل خلالها الصينيون، وانتهت رغم ذلك في إبعاد القوات الصينية إلى مسافة ٢٠ كم خارج شنغهاي.

وانعقد مجلس مكدن في الثامن عشر من فبراير/ شباط ١٩٣٢، وضم (٧٠٠) شخص من سكان منشوريا ممن أظهروا استعداداً تاماً للتعاون مع السلطات اليابانية، وأعلن المجلس استقلال منشوريا عن الصين، وتشكلت حكومة جديدة عرفت بحكومة منشوكو، وعُيّن الإمبراطور بويي الذي كانت الثورة الصينية عام ١٩١١ قد اقصته عن العرش عام ١٩١١ رئيساً للحكومة.

تعدت آثار العدوان الياباني على الصين حدود منشوريا إلى مناطق أخرى من الصين، سيما وان اليابان قد انسحبت من عصبة الأمم في مارس/ آذار ١٩٣٣، واندفعت القوات اليابانية من منشوريا لاحتلال ما تبقى من شمال شرق الصين، التي لم تكن لديها فيها أية مطالب سابقة، وفي نهاية عام ١٩٣٥ سقطت أراضٍ صينية واسعة تحت السيطرة اليابانية، هذا في الوقت الذي نشبت فيه الحرب الأهلية في الصين بين أنصار حكومة الكومنتاج برئاسة كاي شيك والشيوعيين بزعامة ماوتس تونج[٣٠].

ثانياً: العدوان الإيطالي على الحبشة

كانت إيطاليا تسيطر على أرتيريا الواقعة على الساحل الغربي من البحر

الأحمر، وعلى جزء من الصومال يقع على الساحل الغربي من المحيط الهندي منذ العقد الثامن من القرن التاسع عشر، وحاولوا في الوقت نفسه مد سيطرتهم على الحبشة التي ظلت تحتفظ باستقلالها؛ إذ عقد الإيطاليون معاهدة مع الحبشة في عام ١٨٨٩ عرفت بـــ(اوكتشيالي)، حاولوا خلالها فرض حمايتهم على الحبشة، إلا ان منليك إمبراطور الحبشة نجح في التخلص من تلك الحماية، وعندها حاولت إيطاليا ان تفرض حمايتها على الحبشة بالقوة ولكنها فشلت، إذ نجح الأحباش في إلحاق الهزيمة بالطليان في معركة عدوة في مارس/ آذار ١٨٩٦ اضطروا من جرائها إلى مغادرة الحبشة.

إلا ان الهزيمة هذه لم تحل دون ان تواصل إيطاليا جهودها لاحراز نفوذ على الحبشة، ونجحت في أواخر عام ١٩٠٦ في الحصول على منطقة نفوذ لها في الحبشة، وفي أعقاب اتفاق عقدته مع بريطانيا وفرنسا في تلك السنة وبعد وصول الفاشيين إلى الحكم في إيطاليا في أواخر عام ١٩٢٢ تبنوا سياسة توسعية أشد من قبل، واستأثر احتلال الحبشة قدراً كبيراً من اهتمامهم، وكان هدف الطليان من هذا هو الرد على هزيمة عدوة، وانحدارهم أمام الحبشة، وتوسيع رقعة المستعمرات الإيطالية في شرق أفريقيا، وتأسيس إمبراطورية استعمارية فيها، وهو ينسجم مع تطلعات موسوليني لبعث الإمبراطورية الرومانية القديمة ذات النفوذ والمجد، ولتلبية رغبة الأوساط الاستعمارية في إيطاليا، ولوفرة الموارد الطبيعية في الحبشة وضعف قوتها العسكرية قياساً إلى إيطاليا التي عززت كثيراً من قدراتها العسكرية عقب استيلاء الفاشيين على السلطة فيها.

وكانت الحبشة قد حصلت في عام ١٩٢٣ على عضوية عصبة الأمم، وفي ظل ترحيب شديد من إيطاليا لهذه الخطوة، وفي أواخر عام ١٩٢٥ دخلت إيطاليا في مفاوضات مع بريطانيا – بوصفها الدولة الأقوى نفوذاً في البحر الأحمر – حول اقتسام مناطق النفوذ في الحبشة بينهما، وطرحت إيطاليا خلالها مطالب اشتملت على مد خط حديدي عبر الحبشة يربط المستعمرتين أرتيريا والصومال الإيطالي، وإخضاع كل المنطقة التي يمر بها الخط الحديدي مع غرب الحبشة للنفوذ الإيطالي الاقتصادي.

لكن هذا المشروع لم ينجح بسبب عدم موافقة الحكومة البريطانية عليه والمعارضة الشديدة من فرنسا والحبشة، وعمد الإيطاليون إلى تحسين علاقاتهم مع

الحبشة، وعقدوا معاهدة صداقة معها في علم ١٩٢٨، من أبرز موادها ان يتعهد الطرفان بحل الخلافات التي قد تنشب بينهما بالوسائل السلمية ولمتناع أي طرف عن القيام بأي عمل من شأنه ان يلحق الضرر بأمن واستقلال الطرف الآخر، والعمل على تنمية وتطوير التجارة بينهما.

حاول الطليان استغلال هذه المعاهدة لاحكام سيطرتهم الاقتصادية على الحبشة وعلى غرار ما فعلوه في ألبانيا، ولكن الإمبراطور الحبشي هلا سيلاسي عارض تلك المحاولات، ولخذ يفتح أبواب بلاده أمام تجارة الدول الأخرى، وعقد معاهدة تجارية مع اليابان في عام ١٩٣٠، أدت إلى تدفق السلع اليابانية على الحبشة، ومنح المستثمرين الأمريكان أفضلية؛ بهدف الحد من نشاط المستثمرين الإيطاليين، وقد احتجت إيطاليا على هذه الإجراءات فيما أكدت الحبشة ان من حقها أن تختار أفضل العروض، وأصبحت إيطاليا امام خيارين: إما ان تذعن للإجراءات تلك، وهو ما يعني وقف الاطماع الإيطالية في الحبشة، أو تلجا إلى استخدام أسلوب القوة لتحقيق تلك الأطماع، ثم قررت إيطاليا الحل الثاني.

ويبدو ان العامل الاقتصادي كان له أثره في الخطوة الإيطالية تجاه التوسع في الحبشة، فقد سببت أزمة الركود في الاقتصاد العالمي ثم الاقتصاد الإيطالي خلقَ حاجة ماسّة إلى إيجاد أسواق جديدة أمام الصناعة الإيطالية.

ولم يكن أمام إيطاليا سوى إيجاد ذريعة للعدوان، والاعداد للغزو، وإعلان التعبئة، وإنشاء الأرصفة في الموانئ الأريتيرية، وشق الطرق والسكك الحديدية في أرتيريا لاستخدامها في نقل القوات الغازية، وصدرت في خريف عام ١٩٣٣ تعليمات إلى دي بونو الذي كان وزيراً للمستعمرات بضرورة حسم المشكلة الجنسية خلال ثلاث سنوات كحد أعلى.

وجاءت الفرصة في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٤ في حادثة (وال وال) قرية عند حدود الصومال الإيطالي والصومال البريطاني والحبشة، وقام جنود أحباش بالقدوم إلى القرية لتعيين الحدود بينها وبين الصومال البريطاني، وقرروا ان (وال وال) تقع داخل الأراضي الحبشية، وحاولوا احتلالها، ونشب الصراع مع الحامية الصغيرة

الإيطالية، وانتهى باحتلال الأخيرة للموقع، فاحتجّت الحكومة الإيطالية على الحادث، ووصفته بالعمل العدواني الموجّه ضدها، وطالبت بمعاقبة الفاعلين، وتقديم اعتذار رسمي عن الحادث، ودفع تعويضات عنه، ونفت الحكومة الحبشية هذا الأمر، وانه عمل واقع داخل أراضيها، واقترحت عرض القضية على التحكيم تنفيذاً لمعاهدة الصداقة بين الحبشة وإيطاليا في عام ١٩٢٨، وقد رفضت إيطاليا الاقتراح الحبشي، ورفضت إجراء أية مناقشات بصدد الموقع المتنازع عليه.

أثار موقف إيطاليا القلق داخل فرنسا وبريطانيا، وانقسم الرأي العام الفرنسي إلى فريقين: الاول يشجب موقف إيطاليا باعتباره يمثل تهديداً خطيراً للسلم في العالم، وأن من شأنه ان يقوض من مكانة عصبة الأمم، أما الفريق الثاني فكان يهدد إيطاليا ويعارض اتخاذ أية إجراءات ضدها؛ خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بعلاقات فرنسا مع إيطاليا، ومن ثم دفع الأخيرة إلى الارتماء في أحضان ألمانيا، ثم انه لم تكن لفرنسا مصالح كبيرة في البحر الأحمر باستثناء جيبوتي، ومن الأفضل لفرنسا ان تدع الإيطاليين يتوسعون في أفريقيا الشرقية بدلاً من توسعهم في البحر المتوسط، الأمر الذي يهدد مصالح فرنسا فيها، ومن جانب آخر اتخذت حكومة الأفال الفرنسية موقفاً ينطوي على تقديم تنازلات لإيطاليا، وتعهد الافال خلال زيارة روما مطلع يناير/ كانون الثاني ١٩٣٥ بتأييد الأطماع الإيطالية في الحبشة شرط عدم استخدام القوة في تحقيقها، وكان موسوليني قد هدد في المناسبة ذاتها باتخاذ ما وصفه بالتدابير الضرورية في حالة عدم تسوية النزاع بالشكل الذي يرضي إيطاليا.

أما موقف بريطانيا فقد كانت تعارض سياسة التوسع الإيطالية في الحبشة، لان هذه السياسة ستؤدي إلى سيطرة إيطاليا على بحيرة تانا في شمال الحبشة التي تغذي أحد الروافد الرئيسة لنهر النيل، وهو النيل الأزرق، ومن ثم يتيح لإيطاليا فرصة التحكم في مياه النيل ذي الأهمية الكبيرة لمصر والسودان، ولم تكن بريطانيا تنظر بارتياح إلى تزايد الوجود العسكري الإيطالي في البحر الأحمر ذي الأهمية الاستراتيجية لبريطانيا؛ إذ قد يؤدي هذا إلى تهديد المواصلات البريطانية المارة عبر البحر الأحمر، فضلاً عن ان بريطانيا تريد تكرار ما حدث في منشوريا من قبل اليابانيين، لا سيما ان الرأي العام

البريطاني يؤيد عصبة الأمم، ويدعم العقوبات الاقتصادية والعسكرية ضد الدول المعتدية[٧]، إلا ان الحكومة البريطانية لم ترغب في الوصول إلى المواجهة مع إيطاليا في سياسة استخدام القوة ضدها، لانها غير مستعدة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لمثل هذا الأمر، وتحرص على تجنب المواجهة مع موسوليني الذي قد يندفع إلى شن الحرب ضدها، وتأمل في الإبقاء على تماسك ستريسا، واستخدام إيطاليا كحليف ضد ألمانيا التي كانت تعد أكبر خطر يهدد السلم في أوروبا.

وقد طرح انطوني أيدن وزير بريطانيا لشؤون عصبة الأمم مشروعاً على موسوليني خلال زيارته إلى روما في يونيو/ حزيران ١٩٣٥ يقضي بأن تعطي بريطانيا إلى الحبشة منفذاً بوصلها إلى البحر عبر الصومال البريطاني، مقابل ان تتنازل الحبشة عن بعض أقاليمها إلى ايطاليا، وحذر أيدن موسوليني من مغبة تحدي ميثاق العصبة، وقد رفض موسوليني المشروع كله؛ لان ما كان يريده هو إحراز نصر حربي كبير ضد الحبشة أكثر من حصوله على بعض الأراضي فيها.

وسقطت حكومة ماكدونالدز في بريطانيا في يونيو/ حزيران ١٩٣٥، وجاءت حكومة بالدوين، وتولى صموئيل هود منصب وزير الخارجية فيها، وصرح هذا بأن بريطانيا لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أي اعتداء تقوم به إيطاليا ضد الحبشة، إلا انه – وبهدف تلافي الأضرار التي قد تصيب المصالح البريطانية جراء الاحتلال الإيطالي المتوقع للحبشة، ورغبة من فرنسا وبريطانيا في الإبقاء على جبهة ستريسا – دعت الحكومة الإيطالية إلى اجتماع استمر ثلاثة أيام (١٥-١٨/٨/١٩٣٥)، نوقش فيه المشروع الفرنسي – البريطاني، والذي يقضي بوضع الحبشة تحت الانتداب الثلاثي الفرنسي- البريطاني – الإيطالي، وتعطى الأخيرة امتيازات عسكرية واقتصادية كبيرة في الحبشة، لكن المشروع فشل لرفض موسوليني مشاركة بريطانيا وفرنسا نفوذه في الحبشة، واضطرت بريطانيا إلى اتخاذ موقف متشدد وأكثر صلابة تجاه إيطاليا، تمثّل في استدعاء معظم الأسطول الحربي إلى البحر المتوسط، وحشده في الإسكندرية، وأنذرت موسوليني بأنها سوف تتدخل إلى جانب الحبشة في حالة تعرض الأخيرة إلى العدوان.

أصدر موسوليني أوامره في الثاني من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٥ بالبدء في العمليات العسكرية ضد الحبشة، ولحرز الطليان نصراً سريعاً لحشدهم قوات كبيرة تبلغ ٢٠٠ ألف جندي مع أسلحة متنوعة، ودخلوا أديس أبابا في الخامس من مايو/ أيار ١٩٣٦، واضطر هيلا سيلاسي الفرار إلى بريطانيا، وأعلن موسوليني ضم الحبشة في التاسع منه، وتشكلت إمبراطورية استعمارية في شرق أفريقيا إيطالية، وأصبح الملك فيكتور عمانوئيل الثالث إمبراطوراً لها.

بعد ان رفضت إيطاليا اقتراح التحكيم الذي عرضته عليها الحبشة لحل الخلافات التي نجمت عن حادث (وال وال) اقتنعت الحبشة بأن إيطاليا ماضية في طريقها بالعدوان ضدها، قدمت طلباً إلى عصبة الأمم في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٤ لبحث الأزمة، وأتبعته بطلب آخر في آذار من عام ١٩٣٥.

اتخذت العصبة قراراً بتشكيل لجنة مصالحة، يُعهد إليها الوصول إلى حل الأزمة الحبشية، وعلى ان يُعرض النزاع في حالة إخفاق اللجنة في الوصول إلى حل على مجلس العصبة.

وبعد ان اجتاح الطليان الحبشة عام ١٩٣٥ واصل مجلس العصبة مناقشاته، وبرزت خلافات حول الإجراءات الواجب اتباعها تجاه إيطاليا، واتخذ مجلس العصبة قراراً يقضي بإدانة إيطاليا؛ لانها دولة معتدية وفرض عقوبات اقتصادية عليها، لكنها كانت شكلية لم تؤد إلى حرمانها من المواد الضرورية التي تمكنها من مواصلة خططها العدوانية، كالحديد والفحم والنفط، وأثارت قرارات العصبة غضب موسوليني، وألغى اتفاقية روما التي عقدها مع فرنسا مطلع عام ١٩٣٥ وانسحابه من جبهة ستريسا.

أدى هذا إلى فشل السياسة الفرنسية تجاه أوروبا، وقرر لافال رئيس الحكومة الفرنسية محاولة استرضاء إيطاليا والحيلولة دون تحالفها مع ألمانيا، ودعا وزير الخارجية البريطاني صموئيل هور إلى زيارة باريس، وأقنعه بالموافقة على ايجاد حل وسط للأزمة الحبشية، وقدما مشروعاً إلى إيطاليا في السابع من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٥ نص على الاعتراف بحق إيطاليا في احتلال ثلثي الحبشة، والسماح لها بانشاء مستعمرات في الثلث الباقي، ويبقى الثلث الأخير بيد الحبشة، وتعطي الأخيرة منفذاً إلى

البحر على حساب أرتيريا، ولكن المشروع لم ينجح بسبب المعارضة الشعبية البريطانية والفرنسية، وانتقد البرلمان البريطاني المشروع بشدة وعدّه مكافأة لدولة معتدية، واضطر بلدوين رئيس الحكومة البريطانية إلى تنحية صموئيل هور من منصبه في أواخر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٥، وعين بدله أنطوني أيدن، وأجبر لافال هو أيضاً على التنحي، وقدم استقالته وحكومته معاً في فبراير/ شباط ١٩٣٦.

وبعد فشل كل المبادرات الرامية لحل القضية الحبشية سلمياً، وجد هتلر ان الظروف الدولية أصبحت جاهزة لتحقيق خططه، وأعلن في الخامس من مارس/ آذار ١٩٣٦ عن نقضه لاتفاقية لوكارنو، وأرسل قواته إلى الراين، ودفع هذا الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا إلى صرف النظر عن القضية الحبشية والالتفات إلى النشاط الألماني، ورفعت الدولتان العقوبات عن إيطاليا، وحذت الدول حذوهما في أواسط عام ١٩٣٧، ونجحت إيطاليا في ابتلاع الحبشة، وفشلت عصبة الأمم ذات الخمسين عضواً في إحباط السياسة العدوانية لموسوليني[٣١].

ثالثاً: الحرب الأهلية الإسبانية

كانت إسبانيا في أواخر القرن التاسع عشر دولة ملكية دستورية يحكمها الملك الفونسو الثالث عشر Alofonso XIII الذي اعتلى العرش في عام ١٨٨٥، وقد واجهت إسبانيا منذ ذلك الحين سلسلة من المتاعب الخارجية والداخلية، وتمثلت الأولى في نشوب حرب إسبانية – أمريكية بسبب كوبا عام ١٨٩٨، هزمت الأولى وفقدت على أثرها ما تبقى لها في كوبا وبورتوريكو في منطقة البحر الكاريبي والفلبين في جنوب شرق آسيا.

أما داخلياً فقد واجه نظام الحكم الإسباني معارضة من الشعب، وتجسدت في اندلاع الثورات، مثل الثورة التي نشبت في برشلونة عام ١٩٠٩، ولكن الثورات سرعان ما أخمدت دون ان يحصل تغيير في البلاد.

وفي الحرب العالمية الأولى اتخذت إسبانيا موقفاً محايداً، رغم انها أعلنت حالة الطوارئ في البلاد، وبعد انتهاء الحرب واجهت ثورة تحررية واسعة في الريف المراكشي بقيادة عبد الكريم الخطابي المجاهد المراكشي، ونجح في إلحاق الهزيمة

بالأسبان في معركة أنوال في عام ١٩٢١، وأثارت رد فعل كبير في الشعب الإسباني، وطالبوا بإجراء تحقيق حول ما جرى، ومحاكمة المسؤولين، وشكل البرلمان لجنة بهذا الشأن، وأعدت تقريراً حول القضية، ولكن الحكومة حالت دون نشره أمام الشعب؛ لانه وضع أصابع الاتهام على الحكومة، ولم يسلم الملك نفسه منه، وعندما احتج البرلمان والصحافة والشعب على قرار الحكومة بحجب التقرير عن الرأي العام الذي كان يصر على إنزال العقاب بالمقصرين، تحرج موقف الملك، وخلال ذلك نجح أحد القادة العسكريين وهو ديفيرا في القيام بانقلاب ضد الحكومة في سبتمبر/ أيلول ١٩٢٣، ونال الانقلاب استحسان الملك، وخضعت إسبانيا من ذلك الوقت إلى حكم ديكتاتوري عسكري لمدة سبع سنوات، فُرضت خلالها الاحكام العرفية، وحُلّ البرلمان، وفُرضت القيود على الحريات، ووُضعت الصحافة تحت رقابة شديدة، ونفي زعماء المعارضة.

وقام نظام ريفيرا بأعمال لصالح إسبانيا، مثل إخماد الثورة في الريف المراكشي في عام ١٩٢٥ بدعم من فرنسا، ومد سكك حديدية، وشق الطرق، وبناء مشاريع، وزيادة الانتاج الصناعي، ولكن هذا لم يمنع من ظهور معارضة ضده، بل ضد الملكية الإسبانية عامة، وقد نجح الملك الفونسو في جعل ريفيرا أداة بيده.

وبدأت مشاعر السخط والغضب في عام ١٩٢٨ في أوساط الشعب الإسباني، مع اضطرابات خطيرة ضد الحكومة، وانتشر التمرد في صفوف الجيش، ونظم طلاب الجامعات والعمال مظاهرات ضد الحكومة، ثم ان إسبانيا تعاني منذ عام ١٩٣٠ من أزمة اقتصادية عالمية، وظهرت مشكلة البطالة، وأدى سوء سياسة ريفيرا المالية إلى هبوط قيمة العملة الإسبانية، وهي البيزيتا، وأخيراً تخلى الجيش عن مساندته لريفيرا، مما أضعف مركزه، وحمله على الاستقالة في عام ١٩٣٠.

واضطر الملك إلى تقديم عدد من التنازلات كإعادة العمل بالدستور، وقد صدر عام ١٨٧٦: وكإجابة مطالب الجامعات والأساتذة بالعفو عن السجناء السياسيين، وإجراء انتخابات عامة لتأسيس برلمان جديد في إسبانيا، وفي إبريل/ نيسان ١٩٣١ جرت انتخابات عامة في إسبانيا، أسفرت عن فوز المرشحين للجمهوريين في المدن الإسبانية، واحتشدت جموع من الجمهوريين في شوارع مدريد للإعراب عن سعادتهم

بالفوز، وقرر الملك التنازل عن العرش تفادياً للصراع، وغادر إسبانيا في طريقه إلى فرنسا، حيث عاش منفياً حتى وفاته عام ١٩٤١، وتشكلت حكومة مؤقتة في إسبانيا، وتأسس برلمان جديد أعلن في التاسع من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣١ عن إقامة جمهورية في إسبانيا.

١- إسبانيا الجمهورية:

ولجهت الجمهورية الجديدة مشكلات خطيرة، من بينها مطالبة كاتولينا والباسك في شمال شرق وشمال إسبانيا بالاستقلال. واشتداد معارضة الكنيسة الكاثوليكية للجمهورية، لا سيما ان الاخيرة كانت تبادل مشاعر العداء للكنيسة، وتحاول ان تقلل من نفوذها، ولم تبد الجمهورية ارتياحاً من الجيش؛ بسبب تدخله في السياسة والخشية من أن يقوم بانقلاب آخر على غرار انقلاب عام ١٩٢٣.

وعانت الجمهورية من مشكلات اقتصادية، فهبطت اسعار الحاصلات الزراعية، وانخفضت صادرات إسبانيا من النبيذ وزيت الزيتون، وتناقصت مساحة الأراضي المزروعة، وتعرض الفلاحون للبطالة، أما الصناعة فقد هبط إنتاج الحديد إلى الثلث، فيما انخفض انتاج الفولاذ إلى النصف، وانخفضت الأجور، وتدهورت معيشة السكان.

وحاولت حكومة مانويل ازنا M. Azana التي تشكلت في أواخر عام ١٩٣١ – وكان يسيطر عليها الاشتراكيون والراديكاليون من الطبقة الوسطى – لمعالجة تلك المشاكل، ومنحت مقاطعة كاتلونيا قدراً من الاستقلال الذاتي، واتخذت سلسلة من الإجراءات ضد الكنيسة، كفصلها عن الدولة، وتأميم أملاكها، والتوقف عن رفع الرواتب إلى رجال الدين، وإلغاء المدارس التابعة للكنيسة، واتخذت إجراءات ضد اليهود، وأقدمت الحكومة على اتخاذ إجراءات لصالح الفلاحين والعمال، كما بذلت محاولات زيادة أجور العمال، وتسريح أعداد كبيرة من ضباط الجيش.

أثارت الإجراءات السابقة الغضب الشديد في أوساط المحافظين من أنصار الكنيسة ورجال الجيش، وملاكي الأراضي وأصحاب الصناعات، وواجهها المحافظون، وبرزت مخاوف من احتمال قيام ثورة اشتراكية، وفي عام ١٩٣٢ حاولت مجموعة من

ضباط الجيش القيام بانقلاب ضد حكومة أزنا، لكن المحاولة أحبطت بسهولة؛ بالنظر إلى ان أكثرية الجيش حافظت على ولائها للحكومة، وقد تأسس حزب محافظ جديد في إسبانيا، وهو حزب سيدا للدفاع عن مصالح الكنسية وملاك الأراضي.

واجهت حكومة أزنا معارضة من قبل الفوضويين والنقابيين اليساريين والذين مارسوا نفوذاً كبيراً على اتحاد التجار، ورغبوا في اتباع اسلوب الإضراب العام واسقاط النظام الرأسمالي، ونددوا بالاشتراكيين لتعاونهم مع الطبقة الوسطى، وقادوا الاضرابات والاغتيالات وحوادث الفوضى، ووصلت إلى ذروتها في مطلع عام ١٩٣٣ عندما أقدمت قوات حكومية على إشعال النار في منازل القرى القريبة من (قادس) ميناء في جنوب إسبانيا، وتسبب في مقتل البعض، ووقف مساندة الطبقة العاملة للحكومة، وسحب الاشتراكيين تأييدهم لها أيضاً، واضطر أزانا إلى الاستقالة.

وفي انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٣ فازت الاحزاب المحافظة بأكثرية الأصوات، وأصبح حزب سيدا الكاثوليكي الجديد أقوى تلك الأحزاب، وقد ألغت الحكومة المحافظة الجديدة معظم الإصلاحات التي كانت قد قامت بها حكومة أزانا، وتدخلت في شؤون حكومة كاتلونيا الجديدة، ورفضت إعطاء الباسك حكماً ذاتياً على الرغم من ان سكان هذه المقاطعة كانوا قد صوتوا إلى جانب المحافظين، وأثار سخط اليساريين، ودفعهم إلى تشكيل جبهة شعبية، ومن جهة أخرى اتسع نطاق العنف والاضطرابات، وهاجم الفوضويون السكك وطرق النقل، وقتل العديد من السكان، وأعلن الاضراب العام في عام ١٩٣٤.

استقر رأي رئيس الجمهورية زامورا على إجراء انتخابات جديدة في عام ١٩٣٦، على أمل إيجاد مخرج لحالة الفوضى التي تردت فيها البلاد، إلا ان النتائج جاءت سلبية وعكسية؛ إذ اخفق المحافظون واليساريون في الفوز بالأغلبية الساحقة، ولكن الحكومة تشكلت برئاسة أزانا، وازدادت الصراعات بين القوى السياسية، وتفشت الاعتداءات والحوادث، وأخفقت الحكومة في إعادة النظام إلى وضعه الطبيعي.

ووصل الوضع إلى مرحلة التوتر في الثالث عشر من يوليو/ تموز ١٩٣٦، حيث قتل أحد زعماء المحافظين، وهو كالفو سوتيلو على أيدي الشرطة، وكان سوتيلو

قد دأب على مهاجمة الحكومة، وأثار الحادث استياء المحافظين، وحملهم على الاعتقاد بإعادة الوضع إلى نصابه في إقامة ديكتاتورية عسكرية.

وأعدوا انقلاباً عسكرياً بمشاركة عدد من الجنرالات العسكرية، وبعض القوى المحافظة، مثل حزب فالانج، وهو حزب فاشيستي تأسس حديثاً، واستغل الانقلابيون حادثة مقتل سوتيلو ذريعة، وبدأوا ثورة ضد الحكومة، وكان من المقرر ان يتولى الجنرال جوزيه سانجور قيادتها، فغادر البرتغال حيث كان منفياً فيها، وفي طريقه إلى إسبانيا قتل في حادث طائرة كان يستقلها، وقد نُصب الجنرال فرانكو رئيس الأركان العامة للجيش الإسباني حتى عام ١٩٣٦، حيث جردته الحكومة من منصبه، ونفته إلى جزر الكناري في شمال غرب أفريقيا، ونصب نفسه قائداً للثورة[٣٢].

٢- الحرب الأهلية الإسبانية ودور فرانكو:

أعلن فرانكو الثورة ضد الحكومة في الثامن عشر من يوليو/ تموز ١٩٣٦ بعد ان غادر منفاه في الكناري باتجاه الريف المغربي، حيث انضمت إليه الفرقة الاجنبية الإسبانية التي ترابط هناك، ونجح فرانكو في تجنيد المغاربة للقتال معه بعد ان وعدهم بالاستجابة لمطالبهم الوطنية، وبعد ان أخضع فرانكو منطقة الريف، تحرك باتجاه إسبانيا ومعه خصوم الحكومة من منتسبي الجيش وأعوان الكنيسة والملكية، والفاشست وكبار ملاك الأراضي ورجال الأعمال، وسُمّوا بالوطنيين.

اما الحكومة فقد أيدها فئات يسارية من اشتراكيين وشيوعيين وفوضويين ومقاطعة الباسك، الذين دعموا الحكومة لانها وعدتهم بالحكم الذاتي، وفريق من الأسبان ممن نقموا على فرانكو لتجنيده المغاربة للقتال ضدهم، وأصبح هؤلاء يُعرفون بالجمهوريين، وحقق فرانكو انتصارات عدة في الأيام الأولى للحرب، واحتل شمال إسبانيا، وهدد مدريد، واضطرت الحكومة إلى الانتقال إلى مدينة فالنسيا على الساحل الشرقي في إسبانيا.

واتخذ فرانكو من مدينة برغوس في الشمال من مدريد مقراً له، وأعلن نفسه رئيساً للدولة الإسبانية مطلع اكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٦، ولكن النزاع بين الطرفين لم يحسم مع الدعم السوفيتي للحكومة الإسبانية، وأمدت الحرب، وطلب كل من

الطرفين المساعدة الأجنبية لكسب الحرب لصالحه، واستجابت القوى لذلك، وتحولت الحرب الأهلية إلى حرب أوروبية دولية.

تدخلت عدة دول أجنبية في الحرب الأهلية الإسبانية، وقف بعضها مع فرانكو، ووقف الآخر مع الحكومة، وكل دولة ترمي لتحقيق مصالحها من خلال التدخل بالحرب، أما فرانكو فقد حصل على مساعدات من إيطاليا وألمانيا والبرتغال.

أما إيطاليا فقد ساندت فرانكو على أساس تأسيس نفوذ لها في إسبانيا، سيما وانه كان قد تأسس حزب فاشستي فيها، واستهدفت من مساعدة فرانكو الحصول على بعض القواعد البحرية والجوية، ولا سيما في جزر البليار التي تستطيع من خلالها تهديد النفوذ الفرنسي في حوض المتوسط الغربي، وتعزيز النفوذ الإيطالي فيه؛ وصولاً إلى جعل المتوسط بحيرة إيطالية.

واعترفت إيطاليا بحكومة فرانكو في نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٩٣٦، وأمدتها بمساعدات سخية للرجال والأسلحة، وقُدِّر عدد الإيطاليين الذين أسهموا في الحرب الأهلية الإسبانية بما يتراوح بين (٦٠-١٠٠) ألف مقاتل، فضلاً عن الطائرات والمدافع والبنادق والدبابات والغواصات والطائرات الإيطالية التي تهاجم السفن التي تحمل إمدادات إلى الجمهوريين، واشار وزير الخارجية الإيطالي الكونت سيانو بأن التدخل الإيطالي في إسبانيا كلّف ٧٠٠ مليون دولار.

أما ألمانيا فقد حاولت ان تستغل الحرب الأهلية الإسبانية في توسيع الخلاف بين إيطاليا وفرنسا، وسعت إلى عقد تحالف مع إسبانيا من شأنه ان يثير قلق فرنسا، ويضطرها في حالة نشوب الحرب بينها وبين ألمانيا، إلى الإبقاء على بعض من قادتها على الحدود الإسبانية، وحاولت ألمانيا استخدام إسبانيا ميداناً لاختبار كفاءة أسلحتها، ولا سيما سلاح الجو، وكانت تأمل في الحصول على بعض المواد الأولية من إسبانيا، كالفحم الحجري والحديد والمنغنيز، وكان هتلر يريد إطالة أمد الحرب؛ كي تضعف إيطاليا، وتشل قدرتها على مواجهة ألمانيا إذا ما أرادت ضم النمسا إليها، وقد اعترفت ألمانيا أيضاً بحكومة فرانكو في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٦، وأمدتها بما يقارب خمسين ألف مقاتل وبالطائرات والدبابات، وقدم هتلر مساعدات إلى فرانكو بمبلغ

٢٠٠ مليون فرنك.

أما موقف البرتغال فقد انحازت إلى فرانكو؛ لان نظامها كانت استبدادياً، ولانها كانت تعادي الشيوعية، وسمح دكتاتورها بالازار باستخدام أراضيه في نقل الإمدادات إلى قوات فرانكو.

أما الجمهوريون فقد حصلوا على مساعدات من قبل الاتحاد السوفيتي، للوقوف إلى جانب الشيوعيين الذين يشكلون ركائز الجمهوريين، وانتصارهم سوف يزيد من نفوذ الشيوعيين في إسبانيا، ويؤدي إلى حصول السوفييت على موطئ قدم لهم في إسبانيا، وقد يؤدي ذلك إلى توسيع الهوة بين فرنسا وبريطانيا من جهة، وبين ألمانيا وإيطاليا من جهة أخرى، وذلك ما جعل الاتحاد السوفيتي يرغب في إطالة أمد الحرب الأهلية الإسبانية أكثر من رغبته في ان ينتصر الجمهوريون فيها.

أما فرنسا فقد كانت تعارض التدخل الاجنبي في الحرب، ولم ترغب في ان يحقق فرانكو انتصاراً على الجمهوريين، لان من شأن ذلك ان يمكن إيطاليا حليفة فرانكو من الحصول على بعض المواقع في إسبانيا، مما يؤدي إلى احداث تغيرات في حوض المتوسط الغربي، الأمر الذي عارضته فرنسا بشدة، ولا سيما ان الرأي العام الفرنسي انقسم على نفسه بصدد الموقف الواجب اتخاذه حيال طرفي الحرب، ومارس اليساريون ضغطاً على الحكومة لحملها على دعم الجمهوريين بالسلاح فيما عارض اليمينيون ذلك الموقف.

واضطرت حكومة الجبهة الشعبية برئاسة ليون بلوم – تحت تأثير الخوف من تفاقم الخلافات داخل فرنسا، واحتمال حدوث مجابهة بين فرنسا وإيطاليا وألمانيا – إلى التعامل مع الحرب الأهلية الإسبانية بحذر ودون الدخول فيها، رغم ان ذلك لم يمنعها من السماح للمتطوعين بالالتحاق بقوات الجمهوريين.

أما بريطانيا فكان موقفها يشبه إلى حد بعيد موقف فرنسا، إذ انها كانت تعارض التدخل الاجنبي في الحرب الأهلية، كما كانت تعارض حصول إيطاليا وألمانيا على أية مكاسب في حوض المتوسط الغربي، خشية ان يؤدي ذلك إلى تهديد المواصلات البريطانية المارة عبر مضيق جبل طارق، وشهدت بريطانيا اختلافات تجاه

الموقف الواجب اتباعه إزاء طرفي الحرب، فقد اتخذ حزبا المحافظين والاحرار اللذين كانا يتقاسمان السلطة في بريطانيا آنذاك موقفاً مغايراً، فبينما كان المحافظون يميلون إلى تأييد قوات فرانكو كان العمال يدعون إلى مساندة الجمهوريين، واتفقوا في النهاية على حل وسط يقدم حزب العمال بموجبه دعماً للجمهوريين فيما يقدم حزب المحافظين المساعدة إلى قوات فرانكو.

ثم ان الحوادث التي كانت تقوم بها الطائرات والغواصات الإيطالية ضد السفن التي تنقل الإمدادات إلى الجمهوريين أخذت تتصاعد منذ مطلع عام ١٩٣٧، ودعا ذلك بريطانيا وفرنسا إلى توجيه دعوة في سبتمبر/ أيلول ١٩٣٧ إلى دول البحر الأسود والبحر المتوسط لاتخاذ إجراءات مشتركة ضد ذلك النشاط، ووافقت الدول على هذه الدعوة، وعقدت مؤتمراً في مدينة نيون قرب جنيف، واتُفق خلاله على اتخاذ كل ما يضمن سلامة الملاحة في المتوسط، وتدمير الغواصات والطائرات التي تواصل اعمال القرصنة فيه، وتم تنفيذ تلك الإجراءات على الفور، وتوقفت أعمال القرصنة.

لقد استمرت الحرب الأهلية الإسبانية ثلاث سنوات، وانتهت بانتصار فرانكو واندحار الجمهوريين في مارس/ آذار ١٩٣٩، واتخذ فرانكو لنفسه لقب كواديللو القائد، وأقام نظاماً سياسياً للحكم ناشستي، استمر حتى وفاته في عام ١٩٧٥، واتسم بالقسوة والقمع، وكلفت الحرب الأهلية الاسبانية خسائر في الأرواح بلغت (١,٥) مليون رجل، عدا عن الدمار الذي لحق بالمدن الإسبانية، ولعل انتصار فرانكو في هذه الحرب كان سببه المساعدات الضخمة التي تلقاها من إيطاليا وألمانيا، مما رجح كفته في الحرب، ومن ثم براعة فرانكو في توحيد الفصائل من رجال الجيش ومؤيدي الكنيسة والملكيين والفاشيين، فيما كان الجمهوريون يفتقرون إلى الوحدة.

٣- موقف عصبة الأمم:

كاد موقف عصبة الأمم من الحرب الأهلية الإسبانية يكون معدوماً، حيث لم تقم العصبة بواجباتها الملقاة عليها، فقد شُكلت لجنة دولية محلها، وتشكلت من فرنسا وبريطانيا في سبتمبر/ أيلول ١٩٣٦، ومعها انضمت ألمانيا وإيطاليا والاتحاد السوفيتي، ومهمتها أن تحول دون التدخل في الحرب الأهلية الإسبانية، ولم تنفع شكاوى الحكومة

الإسبانية المرفوعة للعصبة في حل الأزمة، حيث ان اللجنة الدولية هي التي هيمنت على القرار دون العصبة فيما يخص الحرب الأهلية الإسبانية، وظلت المرارة في نفس الحكومة من موقف العصبة، والتي أكدت هذه الحرب عدم قدرتها على إدارة الأزمات الدولية، بل فشلها في تحقيق أدوارها المنوطة بها[٣٢].

الفصل السابع

الأزمات الأوروبية (١٩٣٥-١٩٣٩)
والتمهيد لنشوب الحرب
العالمية الثانية

أولاً: إعادة نظام التجنيد لألمانيا

تم في السابع عشر من أبريل/ نيسان ١٩٣٤ إعادة تسليح ألمانيا فعلياً، وبدأت الحكومة الألمانية توجه اهتماماتها نحو التسليح، وكان هتلر قد أعلن بأنه يأمل في عودة السار إلى الرايخ لاصلاح العلاقات بين فرنسا وألمانيا، والعمل معاً لإنقاذ أوروبا.

وكان هتلر ينتظر الفرصة لاعلان إعادة تسليح ألمانيا، وفي الرابع من مارس/ آذار ١٩٣٧ ظهر في لندن (كتاب أبيض) موقّع من ماكدونالد، يبرر فيه زيادة النفقات العسكرية البريطانية بإعادة التسلح الألماني، فاستنكرت الصحافة الألمانية ذلك، وفي فرنسا تقدمت الحكومة بمشروع قانون عسكري يجعل مدة الخدمة العسكرية الفعلية سنتين، وتم التصويت على القانون في مجلس النواب.

كان ردّ هتلر سريعاً في السادس عشر من مارس/ آذار، وأعلن اعادة الخدمة العسكرية الإجبارية في ألمانيا، وتثبيت (٣٦) فرقة عسكرية في الجيش الألماني لقوله بفشل نزع السلاح وقيام الدول الأوروبية بإعادة التسليح، وقدمت فرنسا احتجاجاً على هذا التطور وخرق معاهدة فرساي، ثم إن الحكومة البريطانية احتجت على ذلك، وأمرت مندوبها جون سيمون بمتابعة مساعيه في ألمانيا.

أما الحكومة الإيطالية فقد احتجت أيضاً، وفي الثالث والعشرين من مارس/ آذار اجتمع لافال وايدن وسوفيتشي في باريس، وتم الاتفاق على ان يقوم سيمون بصحبة أيدن لرؤية هتلر للبحث معه حول الأمر، ثم يذهب لعواصم أخرى أوروبية، ثم يلتقي مندوبي الدول الثلاث في ستريا.

إلا ان هتلر أعلن يوم الخامس والعشرين منه في لقائه مع سيمون أن إعادة التسليح كانت مفروضة على ألمانيا، وانه يرفض المشاركة في أي ميثاق شرقي ما بقائه مرتبطاً بميثاق لوكارنو، وأعلن عزمه على تكوين أسطول ألماني يقدر بثلث الأسطول البريطاني.

ثانياً: الضمانات ضد ألمانيا

منذ مطلع عام ١٩٣٥ بادر الإيطاليون لاجراء محادثات عسكرية مع فرنسا، وانتهت باتفاق عرف بـــ(غاملان – بادوجليو) كان يمكن ان يؤدي إلى تحالف حقيقي،

وتم الاتفاق على وضع معاهدات دولية رداً على التسلح الألماني، وهي الاتفاق الفرنسي- الإنكليزي- الإيطالي في ستريسا في الحادي عشر من أبريل/ نيسان، والمعاهدة الفرنسية - السوفيتية في الثاني من مايو/ أيار، والمعاهدة السوفيتية - التشيكية في السادس عشر من مايو/ أيار.

عقد مؤتمر ستريسا في الحادي عشر من أبريل/ نيسان، ومثّل إيطاليا موسوليني، وبريطانيا ماكدونالد وجون سيمون، وفرنسا غلاندين ولافال، وبدت قرارات المؤتمر تؤكد على وجوب وجود مصلحة مشتركة ضد ألمانيا، وأكدت الدول الثلاث على التزامها بمعاهدة لوكارنو، وسلامة واستقلال دولة النمسا، ولم يتطرقوا لمناقشة قضية الحبشة والاطماع الإيطالية فيها، وأبدى موسوليني شكوكه حول فائدة المؤتمر، وبعد أيام أدان مجلس عصبة الأمم بخرق معاهدة فرساي، ونَشَرَ بياناً يدين الموقف الألماني، لأنه يهدد السلام في أوروبا[٣١].

الميثاق الفرنسي - السوفيتي:

بعد الرفض الألماني والبولندي للمشاركة في ميثاق الشرق، قرر لافال إقامة معاهدة تحالف فرنسية- سوفيتية تشارك فيها يوغسلافيا، إلا انه كان في الواقع أقل استعداداً لتحويلها إلى أداة فاعلة، وهذا ما ظهر في البروتوكول الموقّع في الخامس من ديسمبر/ كانون أول ١٩٣٤ في جنيف بين لافال وليتفينوف، وأبدى الجانبان أهمية الصداقة الفرنسية - السوفيتية، وبعد مفاوضات بين لافال وليتيفينوف أعلنت في الثامن عشر من نيسان/ أبريل تشيكوسلوفاكيا توقيع اتفاق مماثل مع الاتحاد السوفيتي، ووُقّع في باريس بين لافال وبوتمكين في الثاني من مايو/ آيار ١٩٣٥، وكانت المعاهدة الفرنسية - السوفيتية تنص على انه في حالة التهديد بالعدوان من دولة أوروبية للاتحاد السوفيتي أو فرنسا، فإن البلدين يتشاوران من أجل تقوية المادة العاشرة من ميثاق عصبة الأمم في السماح للمجلس بعمل أكثر سرعة وفاعلية، واذا ما قررت العصبة فرض عقوبات ضد بلد أوروبي، عضو أو غير عضو في العصبة متهم بالعدوان ضد إحدى الدولتين المتعاقدتين، فإن القوى الأخرى تقدم لها كل المساعدة، واذا لم يتوصل مجلس العصبة لاتخاذ قرار بالاجماع فإن القوة الأخرى تقدم المساعدة والعون فوراً.

وقام بيار لافال بزيارة إلى موسكو في (١٣-١٥) مايو/ آيار، ونُشر بيان يعلن فيه ستالين تأييده لتكثيف تدابير فرنسا الدفاعية، وهذا بهدف لوضع حد لموقف الحزب الشيوعي الفرنسي المعادي للعسكرية.

الميثاق السوفيتي- التشيكي:

تم توقيع المعاهدة السوفيتية – التشيكوسلوفاكية في السادس عشر من مايو/ أيار في مدينة براغ من قبل بينيس والوزير السوفيتي والكسندروفسكي، وهي معاهدة تشبه الميثاق الفرنسي – السوفيتي، إلا ان البروتوكول الملحق نصَّ على أن تدابير المساعدة المتبادلة لا تدخل حيز التطبيق في حالة العدوان، إلا إذا اقدمت فرنسا على مساعدتها للدولة المعتدى عليها، وهكذا كانت مسؤولية فرنسا مزدوجة في حالة الهجوم على تشيكوسلوفاكيا.

في يونيو/ حزيران ١٩٣٥ ذهب بينيس إلى موسكو ليؤكد على ثقته بالاتحاد السوفيتي.

إن أهمية المعاهدتين قد سهلت لفرنسا داخلياً مهمة الحكومة فيها، حيث أن ألمانيا أبدت استياءها من المعاهدة، وانه يتناقض مع لوكارون، وقدمت في الخامس والعشرين من أيار/ مايو مذكرة ألمانية إلى فرنسا لدعم هذه التوجه.

أما بالنسبة لباريس وموسكو، فإن الاتفاقية لم تكن تقيِّم حقيقةً علاقات الصداقة والثقة، وكان لا بد من اتفاق عسكري بينهما، وتم تبادل البعثات العسكرية، وإجراء مناورات عسكرية شاركت فيها جيسكوسلوفاكيا.

ثالثاً: إعادة تسليح ريناتيا

رأينا كيف كان موقف ألمانيا من المعاهدة الفرنسية – السوفيتية الموقعة في الثاني من مايو/ أيار ١٩٣٥، وأعلن هتلر في خطابه في الحادي والعشرين منه أمام الرايخشتاغ ان التحالف الفرنسي – السوفيتي كان خرقاً لمعاهدة لوكارنو، إلا ان ألمانيا ستستخدم هذه المعاهدة طالما ان الموقعين عليها سيأخذون الموقف نفسه، ثم وجهت الخارجية الألمانية مذكرة إلى فرنسا تقول فيها ان المعاهدة الفرنسية – الروسية متناقضة مع معاهدة عام ١٩٢٥ التي أكدت على عدم الاعتداء بين ألمانيا وفرنسا، وان

للميثاق الفرنسي – السوفيتي بحسب رأي الألمان يدخل باستثناء جديد على لوكارنو وهو انه في حالة اعتداء ألمانيا ضد الاتحاد السوفيتي فإن فرنسا ستقوم بالتدخل، ثم ردت فرنسا بدحض المذكرة الألمانية.

يبدو ان هتلر كان يرى أن إلغاء معاهدة لوكارنو مساوٍ لإمكانية إعادة احتلال رينانيا عسكرياً، إلا انه لم يكن على عجلة في هذا الأمر؛ خوفاً من رد فعل فرنسي قوي، أو تدخل بريطانيا مع عدم استكمال بناء القوات الألمانية بشكل كامل.

ومع هذا فإن الحكومة الفرنسية كانت مصممة على تصديق الميثاق الفرنسي – السوفيتي، وأبلغ فرانسو– بونيسة أثناء زيارته لهتلر هذا الأمر، وبأنه سيُطرح على البرلمان الفرنسي، فأجاب هتلر انه سيكون خطأ كبيراً؛ لانه سيشجع وصول حكومة شيوعية إلى السلطة في فرنسا، وهنا قام السفير الفرنسي بإبلاغ لافال أن هتلر ينوي الانتقال إلى العمل الجدي، واقترح عليه المبادرة لاعطاء حق إرسال حاميات إلى رينانيا شرط عدم بناء تحصينات فيها، أو إخبار الحكومة الألمانية بنية فرنسا التصدي بقوة لإعادة احتلال رينانيا، إلا ان لافال لم يكن على استعداد لاتخاذ قرار من هذا النوع في واقع الحال.

وانتقلت القضية إلى مناقشات حول التصديق على المعاهدة، وقام وزير الخارجية الفرنسي الجديد بيارتيان فلاندين بالحديث أمام البرلمان في الخامس والعشرين من فبراير/ شباط لتأكيد توافق الميثاق الفرنسي – السوفيتي مع معاهدة لوكارنو، واقترح على هتلر لاثبات حسن النوايا الفرنسية طرح هذه المشكلة أمام المحكمة الدولية للعدل في لاهاي.

وتم في السابع والعشرين منه التصديق على المعاهدة بــ(٣٥٣) صوتاً ضد (١٦٤) صوتاً، وبموافقة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ في الخامس من مارس/آذار.

لا بد من الإشارة ان إعادة احتلال المنطقة المنزوعة السلاح كانت قيد الدراسة منذ التاسع والعشرين من يونيو/ حزيران ١٩٣٥، وكان هتلر يفكر بالتنفيذ في فبراير/ شباط ١٩٣٦، ثم أجّل ذلك بعض الوقت، وفي الثاني من مارس/ آذار وقعت القيادة

الألمانية أوامر للقوات، وفي السادس منه قدم الجنرالات الألمان اعتراضات جديدة لهتلر بأنه إذا ما تدخل الفرنسيون، فإنهم سيكونون الأقوى، لكن هتلر تصرف عكس ذلك بسحب قواته في حال التدخل الفرنسي، وفي السادس منه استدعى الرايخشتاغ لاجتماع في السابع منه، حيث قام وزير الخارجية الألماني فون نورات بطلب من سفراء الدول الأخرى الموقّعة على لوكارنو، وسلمهم مذكرة إلغاء المعاهدة، وخطب هتلر أمام الرايخشتاغ قائلاً: ان فرنسا ردت على عروض الصداقة والضمانات السلمية التي تتوقف ألمانيا عن تكرارها بحلف عسكري مع الاتحاد السوفيتي موجه بشكل خاص ضد ألمانيا، الامر الذي يشكل خرقاً للميثاق الريناني، وان معاهدة لوكارنو لضاعت معناها كلياً، وتوقفت عن العمل فعلياً، ولذا فإن ألمانيا لم تَعد تُعد نفسها مرتبطة بهذا الميثاق الملغي.

وكانت مذكرة ألمانيا تقترح بدء المفاوضات مع فرنسا وبلجيكا من أجل توقيع مواثيق عدم اعتداء جديدة لمدة ٢٥ سنة، وضمانه لندن وروما وتوقيع ميثاق جوي، واقترح هتلر على جيران ألمانيا الشرقيين معاهدات مماثلة للميثاق الألماني- البولوني في عام ١٩٣٤، وأشار إلى إمكانية عودة ألمانيا إلى عصبة الأمم بعد إصلاحها.

أرسل هتلر ما أسماه (فرق رمزية) ألمانية، وهي تتألف من ١٩ كتيبة، و١٢ بطارية مدفعية، أي حوالي ثلاثين ألف جندي، واستقبلها الناس بحماس، ثم في التاسع والعشرين من مارس/ آذار أقر استفتاء شعبي عمل هتلر بـــ٤٤ مليون صوت، أي ٩٩% من المقترعين.

أما رد فعل الدول الأوربية من إلغاء معاهدة لوكارنو، فقد قدم السوفييت دعمهم للحكومة الفرنسية التي أبدت موقفاً متشدداً، وصدقت في السادس والعشرين من مارس/آذار اللجنة التنفيذية المركزية في الاتحاد السوفيتي على الميثاق الفرنسي- السوفيتي، وهذا لم يمنع من عقد اتفاق تجاري بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي في السابع والعشرين من أبريل/ نيسان. واحتج مجلس الوزراء في الثامن من مارس/ آذار ليؤكد عدم استعداد فرنسا؛ لأن ترى ستراسبورغ معرضة للمدفعية الألمانية، إلا أن الحكومة اكتفت باعطاء الأوامر لقواتها بدعم خط ماجينو، مع صدور تصريحات من قادة

عسكريين بضرورة أخذ الحيطة والاستعدادات لمواجهة ألمانيا.

أما بريطانيا فقد ألقى أنطوني أيدن خطاباً في مجلس العموم، أشار إلى ان احتلال رينانيا من الجيش الألماني هو ضربة قاسية وموجهة نحو قدسية المعاهدات، ولكنه أكد ان عمل ألمانيا الحالي لا ينطوي على تهديد بالعدوان، وبذل جهوداً كبيراً لرد الألمان عن القيام بعمل عسكري ضد ألمانيا، ونفس الشيء من قبل رئيس الوزراء البلجيكي (فان زيلاند)، أما بولندا فقد أعلنت استعدادها في السابع من مارس/ آذار للمساهمة في القتال إلى جانب فرنسا، ثم بعد يومين غيّرت رأيها، ووقفت إلى جانب ألمانيا.

أما مجلس عصبة الأمم فقد اجتمع في الرابع عشر منه في لندن، وأعلن صراحة أن ألمانيا أخلت بواجباتها الدولية، واقترحت الدول الأوروبية الرئيسة ان تعرض محكمة لاهاي في قضية التوافق بين لوكارنو والميثاق الفرنسي- السوفياتي، وطلبت من الألمان تحديد عدد قواتهم في رينانيا، وتثبيت منطقة محايدة من ٢٠ كم باشراف قوات دولية.

إلا ان هتلر رفض هذه المقترحات المهينة وبشدة، وتراجعت الحكومة البريطانية، ورأى بالدوين ان المفيد هو دعوة السفير فون رينتبروب للتشاور على مائدة الغداء، أما موسوليني فقد فهم رسالة هتلر في وجوده في رينانيا، فزاد الحاميات الإيطالية على حدود البرينز، ورفض اقتراحات عصبة الأمم في لندن، أما هتلر فوجد الفرصة مناسبة ليقترح في الأول من أبريل/ نيسان مشروعاً للسلام يطور المذكرة الألمانية المؤرخة في السابع من مارس/ آذار، وهذا المشروع هو ان تبرهن ألمانيا على طيب إرادتها خلال أربعة أشهر بعدم زيادة قواتها في رينانيا، ثم ان توقع ألمانيا وفرنسا وبلجيكا ميثاقاً بعدم الاعتداء لمدة (٢٥) عاماً وميثاقاً جوياً، وان توقع ألمانيا مواثيق مع جيرانها في الشرق والجنوب الشرقي، وان تعود أخيراً إلى عصبة الأمم.

وكذلك اقترح هتلر تخفيف الدعاية الوطنية، وجعل الحرب أكثر إنسانية عن طرق منع استخدام الغازات السامة، والقنابل المحرقة، وتحريم قصف المدن.

إلا ان فرنسا كانت قد اعلنت انها لن تفاوض على شيء قبل جلاء ألمانيا عن

رينانيا، وأجابت على المقترحات الألمانية بمشروع سلام يرتكز على عصبة الأمم والأمن الجماعي والتفاهم الإقليمي على أن تتألف لجنة أوروبية تمتلك قوة دولية، لكن ألمانيا رفضت هذه المقترحات، وانتهت المناقشة.

وجرت الانتخابات الفرنسية في السادس والعشرين من مايو/ أيار، وأدت إلى نجاح الجبهة الشعبية، أي ان القضايا الداخلية عادت إلى دائرة الاهتمام في فرنسا، وهكذا نجحت الخطة الألمانية في رينانيا، كما نجحت في الحبشة الخطة الإيطالية من قبل[٣٥].

رابعاً: محور روما – برلين

شهد النصف الثاني من عام ١٩٣٦ تعزيز الموقف الألماني الدبلوماسي، وضعف موقف الدول الغربية مع حفاظ الولايات المتحدة على حيادها، ان أول ما حدث في هذا الاتجاه كان توقيع الاتفاق النمساوي - الألماني في الحادي عشر من يوليو/ تموز ١٩٣٦.

كان موسوليني يحافظ على علاقات جيدة مع المستشار شوشينغ، واستمر في رعاية حزب ستاهمبرغ، وبدأ الدكتور فونو مدير الجريدة الكاثوليكية (ايشمبوست) محادثات من أجل اتفاق صحفي يتحول إلى سياسي نمساوي – ألماني.

وقام شوشينغ بزيارة إلى موسوليني، وعرض عليه معاهدة بين فينا وبرلين، ولم يتعرّض موسوليني لعجزه عن الدفاع عن النمسا، وانه من الأفضل تأييد توقيع معاهدة استقلال النمسا، وتم في الحادي عشر من يوليو/ تموز توقيع اتفاق نمساوي- ألماني، تضمن:

١- اعتراف ألمانيا بسيادة النمسا الكاملة.

٢- تعهد ألمانيا والنمسا بعدم التدخل في شؤون بعضهما الداخلية.

٣- ان تأخذ السياسة النمساوية تجاه الرايخ بعين الاعتبار ان النمسا دولة ألمانية، وان هذا لا يضر ببروتوكولات ورما الموقعة في عام ١٩٣٤ من جانب النمسا مع إيطاليا وهنغاريا.

كانت المعاهدة انتصاراً سياسياً لألمانيا، وتم العفو عن عدد كبير من النازيين

النمساويين، وتوزيع الصحف الألمانية في النمسا، واستطاعت ان تنشر فيها دعاية عنصرية، بينما لم يكن للصحف النمساوية أي تأثير في ألمانيا.

أما النجاح الألماني الآخر، فكان إعلان الحياد البلجيكي، ففي السادس من مارس/ آذار ١٩٣٦ عشية احتلال رينانيا تماماً وبواسطة رسائل فرنسية – بلجيكية أعلن ان معاهدة السابع من سبتمبر/ أيلول ١٩٢٠ قد ألغيت، وان الصلات بين البلدين لن تستمر إلا في إطار معاهدة لوكارنو، وكانت فرنسا وبريطانيا وبلجيكا قد جرت محاولة منها لإقامة تعاون بين دول لوكارنو، وقامت الدول الثلاث بدعوة ألمانيا وإيطاليا إلى مؤتمر لدراسة قضية الأمن، ليس في أوروبا الغربية فقط بل الشرقية أيضاً، وقبلت إيطاليا وألمانيا بدافع من فرنسا في الحادي والثلاثين من يوليو/ تموز عقد حوار أو مؤتمر خماسي مع عدم مناقشة شؤون أوروبا الشرقية، إلا ان ألمانيا اقترحت تراجع فرنسا مسبقاً عن الاتفاق الفرنسي – السوفيتي، إلا ان الحكومة الفرنسية رفضت ذلك، مما أدى إلى تأجيل انعقاد المؤتمر.

ثم قررت الحكومة البلجيكية فك تحالفها مع فرنسا وإنكلترا والتراجع عن تعهداتها بدعم من فرنسا وبريطانيا ضد أي اعتداء ألماني، وممارسة سياسة محايدة ومستقلة، وصيغت سياسة بلجيكية حول الالتزامات الوحيدة التي تعترف بها بلجيكا، هي ميثاق عصبة الأمم، وأكدت بريطانيا سلامة واستقلال بلجيكا والدفاع عنها ضد أي اعتداء خارجي، وأكدت فرنسا نفس الموقف بالتعاون مع بريطانيا، وفي الثلاثين من يناير/ كانون الثاني ١٩٣٧ أعلن هتلر أمام الرايخشتاغ بأنه على استعداد للاعتراف ببلجيكا والأراضي المنخفضة كمحايدة لا يمكن المساس بها، ثم في الثالث عشر من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٧ صدرت إرادة ألمانيّة بالاعتراف بسلامة الأراضي البلجيكية والأراضي المنخفضة.

ان أخطار عامي (١٩٣٥-١٩٣٦) كان تشكيل محور (روما برلين)، وكان موسوليني يتجه للتقارب مع ألمانيا، وعين صهره الكونت شيانو وزيراً للخارجية، وهو المؤيد للتحالف مع ألمانيا، ولكن هتلر كان يتردد بالتقارب مع إيطاليا، ويجهد للحصول على صداقة بريطانيا، ووصل لويد جورج للقاء هتلر في صيف عام ١٩٣٦، ولقي

حفاوة كبيرة، وارسل هتلر في الوقت نفسه مبعوثاً إلى موسوليني لزيارة ألمانيا، واقامة تعاون ألماني- إيطالي، ووعد موسوليني بإطلاع الألمان على الملف البريطاني الذي اطلع عليه، وفيه يبين له الإنكليز الخطر الألماني، وذهب موفد بدل موسوليني إلى برلين والتقى الألمان، وقرر الطرفان الاعتراف بحكومة الجنرال فرانكو.

وسلّم الوفد لهتلر الملف والوثائق البريطانية المزعومة، فثار هتلر غضباً على غدر الإنكليز، وطالب بتفاهم أكبر مع الفاشية، وأعلن انه مستعد للحرب في عام ١٩٣٩ ، بعد ان اعاد الخدمة العسكرية، وأعلن موسوليني في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني أمام الشعب انه على استعداد للتفاهم مع ألمانيا لإقامة محور برلين – روما تستطيع الالتقاء حوله كل الدول الأوروبية.

وفي (٨-١٢) نوفمبر منه التقى وزراء خارجية إيطاليا وهنغاريا والنمسا، ووقعوا في فينا بروتوكولاً سرياً، ينص على حياد الدول الثلاث في حالة قيام الحرب من قبل احداها، وهكذا قويت شوكة ألمانيا نهاية عام ١٩٣٦ مع الحلف الإيطالي.

خامساً: الأزمة التشيكوسلوفاكية

في اجتماع عقد في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٧ قام هتلر بطرح قضية إلحاق ألمان تشيكوسلوفاكيا بالرايخ، وعددهم ثلاثة ملايين و٢٠٠ ألف شخص، كانوا يسكنون منطقة السوديت، ولم يلحقوا بالإمبراطورية الألمانية قبل عام ١٩١٨، وكانوا ممتزجين بالتشيك، ويعيشون في سلم وود معهم، وبنت الجمهورية التشيكوسلوفاكية تحصينات هامة فيها، وكانت الأقلية الألمانية هذه مقسّمة إلى عدة أحزاب، ولكن منذ عام ١٩٣٥ حصل في الانتخابات حزب السوديت الألماني – الذي يقوده كونراد هانلايين، وهو أهم الأحزاب الألمانية في تلك المنطقة – على اغلبية ٧٠ % من أصوات الناخبين الألمان السوديت في مايو/ أيار ١٩٣٥.

في سبتمبر/ أيلول ١٩٣٧ لم تكن مطالب حزب السوديت الألماني تتعدى الدستور التشيكوسلوفاكي، وحل الأوضاع الخاصة التي كان السوديت يعانون من الظلم فيها، وكان الحزب على علاقة مع النازية، وكانت تشيكوسلوفاكيا تستفيد من معاهدتي تحالف مع فرنسا بمعاهدات عام ١٩٢٤، ولوكارنو ١٩٢٥، وتقرر بموجب الأولى التي

وقّعت بنفس فترة معاهدة لوكارنو، تقديم مساعدة فعلية في حالة عدوان غير مبرر من قبل ألمانيا، ومع الاتحاد السوفيتي بتحالف في السادس عشر من مايو/ أيار ١٩٣٥ التي لا تكون المساعدة فعلية بموجبها، إلا إذا قامت فرنسا بتنفيذ تعهداتها، أما التفاهم الذي يضم رومانيا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، فلم يكن موجهاً إلا ضد هنغاريا، ولا يطبق على حالة العدوان الألماني.

وأدى نشوب أزمة (الانشلوس) إلى إعلان ألمانيا في الحادي والعشرين من مارس/آذار بإبلاغ السفراء أن الضمانات التي قدمت من قبل لا تتضمن أبداً سلامة الأراضي التشيكوسلوفاكية، ووجه هانلاين نداء إلى الألمان السوديت طلب فيه الوقوف إلى جانبه، وطالب مساعدة أرنست كوندنت أمام مجلس النواب التشيكي مطالباً بالاستقلال الذاتي لألمان السوديت.

ولم تبدأ الأزمة إلا في أبريل/ نيسان، حيث اجتمع في الرابع والعشرين مؤتمر لحزب السوديت الألماني في كارلسبارد، وعمل هانلاين على تبني برنامج أكد على إعادة المساواة الكاملة بين المجموعات الوطنية الألمانية والشعب التشيكي، وإقامة حكومة مستقلة في منطقة السوديت، وإنشاء تشريع يحافظ على ألمان السوديت الذين يعيشون خارج المنطقة هذه، وإصلاح الأضرار التي نزلت بهم منذ عام ١٩١٨، وإطلاق حرية المشاركة بالعقيدة النازية، وتعيين موظفين من أصحاب اللغة الألمانية في السوديت.

علماً ان هتلر قد وضع خططاً لمهاجمة تشيكوسلوفاكيا بعد مناقشات دبلوماسية تؤدي إلى أزمة مع هجمة صحفية عنيفة من الألمان تجاه التشيك. أما فرنسا – منذ أبريل/ نيسان ١٩٣٨ – فكانت تحت رئاسة حكومة إدوارد دالادييه، وتؤيد سياسة المقاومة، ويدعم هذا التوجه الإنكليز والفرنسيون من رجال الدولة، وان من الأفضل السير نحو المفاوضات.

في هذه الأوضاع انفجرت أزمة مايو/ أيار ١٩٣٨ مع الهياج باقتراب إجراء الانتخابات البلدية، وقامت الحكومة التشيكية بتعبئة بعض احتياطها، ومعها نوعيات أخرى بحجة وجود القوات الألمانية على الحدود، ورفضت فرنسا هذا الأمر، في وقت

كان السوفيت يدعمون التوجه التشيكي، وتدخل الإنكليز لدى الألمان والتشيك ورفضوا نشوب أي حرب أوروبية لا يعرف متى تنتهي بسبب تشيكوسلوفاكيا.

وفي النهاية لم يتحرك هتلر، وتم تأجيل العمل العسكري، إلا أن هتلر ظل غاضباً من هذا الموقف، وظهر ان فرنسا ستكون مجبرة على التدخل وحدها بعد حياد بريطانيا، وازداد التوتر في الأول من سبتمبر/ أيلول بشكل ملحوظ، وكلفت الحكومة البريطانية السيد نيفيل هندرسون بالطلب إلى فون ريبنتروب لإعطاء تفسيرات حول التدابير العسكرية التي اتخذتها ألمانيا، ولم يحصل على أية نتيجة.

أما الحكومة التشيكية فقد قلبت للتنازلات، وقدمت برنامجاً إلى السوديت مع الهيجان في مناطق منها، أثارها حزب السوديت الألماني طبقاً لتوجهات ألمانية، وأكدت السوديت ان حكومة براغ لم تعد سيدة الموقف، وظلت المفاوضات قائمة، وقبلت الاقتراحات الحكومية كقاعدة للمفاوضات، وعاد بعض الهدوء.

في الثاني عشر من سبتمبر/ أيلول ألقى هتلر خطاباً عنيفاً أمام حشد من الناس أعلن ان الألمان السوديت كانوا مضطهدين بتآمر من الحكومة التشيكية، وإذا لم يستطيعوا الدفاع عن أنفسهم، فإن ألمانيا ستقوم بذلك، وأن قدرات الرايخ تزداد قوة، وأكد حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، مع استمرار الاضطرابات في إقليم السوديت، وفشلت المحاولة وإعادة الحكومة التشيكية الهدوء والنظام إلى بلاد السوديت، وأعلن هانلاين في الخامس عشر من سبتمبر/ أيلول ضم السوديت إلى الرايخ بشكل علني.

ووجه الفرنسيون والإنكليز إنذاراً حقيقياً إلى التشيك بأنهم إذا أرادوا المقاومة فإنهم لن يدعموهم، وقامت مظاهرات في براغ ضد الحكومة وفرنسا التي خانت تحالفها، وقدم رئيس الوزراء هودزا استقالته.

وأعلنت في الثالث والعشرين من سبتمبر/ أيلول التعبئة العامة في تشيكوسلوفاكيا، ووصلت الأزمة إلى مرحلة خطيرة، وبعد ثلاثة أيام ألقى هتلر خطاباً عنيفاً، وقال ان صبره قد بلغ نهايته، وأعلن انه سيقوم بالتعبئة في الثامن والعشرين منه، وبدا ان العالم يتجه نحو الحرب.

وحاول تسبمرلين القيام بجهد أخير، فأرسل إلى هتلر وموسوليني يقترح عقد مؤتمر بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، مع اقتراح الرئيس الأمريكي روزفلت عقد اجتماع بينهما أيضاً في لاهاي لحل الأزمة سلمياً، ولخيراً اقترح موسوليني مؤتمر حدد موقعه هتلر في ميونيخ، ولم تُدْعَ له تشيكوسلوفاكيا.

عُقِدَ المؤتمر في ميونيخ في التاسع والعشرين منه، بحضور دالاديه وموسوليني وهتلر وتشمبرلين، وتم توقيع اتفاق رباعي في اليوم التالي، وحقق هتلر نصراً كبيراً، ولم يقدم تنازلات كبيرة سوى القبول بجلاء التشيك كلياً عن بلاد السوديت حتى العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول بدل الأول منه، وان يأخذوا معهم جزءاً من أموالهم، وان تقوم لجنة دولية بتخطيط الحدود، وتعيين المناطق الخاضعة للاستفتاء، وتضم ممثلين عن الموقِّعين الأربعة وعن تشيكوسلوفاكيا، وان من حق التشيك الاختيار وخلال ستة أشهر، وأعلنت بريطانيا وفرنسا انهما مستعدتان لضمان الحدود الجديدة للدولة التشيكية، ضد أي عدوان غير مبرر، في حين تعهدت ألمانيا وإيطاليا بشكل غامض بنفس الأمر عند حل مشكلة الاقليات البولندية الهنغارية.

كان المؤتمر قد ضحى بسلامة تشيكوسلوفاكيا من أجل سياسة التهدئة وقضية السلام، وهو من صنع تشمبرلين واقتناع إلى حد ما من دالاديه، واستبدال هتلر استخدام القوة بحلّ قانوني دون استشارة الدولة المعنية – تشيكوسلوفاكيا بالأمر، ولكن هذا وهم؛ لان هتلر لم يكن مستعداً لاحترام تعهداته ومعاهدات مع الدول الأوروبية، وتم توقيع معاهدة في الثلاثين من سبتمبر/ أيلول بين تشمبرلين – وهتلر بعدم الاعتداء، ثم أعقبه في السادس من سبتمبر/ كانون الأول مثله بين فرنسا وألمانيا للحفاظ على الأمن والسلام في أوروبا، وحل المشكلات التي تطرأ بالمستقبل عن طريق المفاوضات.

كانت المرحلة بين ميونيخ والخامس عشر من مارس/ آذار ١٩٣٩ قد شهدت تفتيت تشيكوسلوفاكيا، والحقت ألمانيا بها منطقة السوديت، وقد تبنت اللجنة الدولية لتخطيط الحدود المطالب الألمانية، ولم يتم أي استفتاء، وأخذت هنغاريا وبولندا حصتهما من تشيكوسلوفاكيا، وقامت القوات البولندية باحتجاز (الأولزا) في الثاني من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٨، ودخلت (تسيشز)، وتم تثبيت الحدود نهائياً، وتنازلت

تشيكوسلوفاكيا.

أما هنغاريا فحصلت على أرض مساحتها ١٢ ألف كم، تضم مليون نسمة في جنوب سلوفاكيا، وتكونت من جهة أخرى حكومة مستقلة دلخل جيسكوسلوفاكيا، وحصلت روثينيا على استقلالها الذاتي، وصدق مجلس النواب التشيكي على قانون الاستقلال الإداري السلوفاكي الروثيني.

لم يبق سوى تصفية ألمانيا لقضية تشيكيا بشكل نهائي، وفي العاشر من مارس/ آذار أقال هاشا حكومة تيسو السلوفاكية؛ بحجة أنها كانت تعمل ضد وحدة البلاد، وأعلنت الأحكام العرفية، فوجه تيسو نداءً إلى هتلر، وذهب إلى برلين في الثالث عشر منه، واجبر هتلر هاشا على دعوة لتدبيت المجلس التمثيلي السلوفاكي، وطالب ٤٠ صوتاً من ٦٣ باستقلال سلوفاكيا الكامل، ثم استدعى هتلر هاشا إلى برلين وهدده بقوة، لقبل معاهدة لوضع بلاده تحت حماية ألمانيا، علماً ان قوات ألمانيا قد دخلت بوهيميا ومورافيا، واحتلت براغ في الخامس عشر من آذار، ودخل هتلر براغ، وأعلن أنها أراضٍ تشكل الامتداد الحيوي لألمانيا منذ القدم، وان مورافيا وبوهيميا تعودان إلى ألمانيا من الآن وصاعداً.

وأعلنت سلوفاكيا بنفس اليوم استقلالها، وبعد يوم وضعت نفسها تحت حماية ألمانيا، ودخلت القوات الهنغارية روثينيا، ودخل حرس الحدود إلى سلوفاكيا على الحدود مع بولندا، ولأول مرة قام هتلر بضم أراضٍ غير ألمانية إليه، ثم بعد إنذار شديد قررت – في الثاني والعشرين منه – ليتوانيا التخلي عن ميميل إلى ألمانيا، وفي الثالث والعشرين منه وُقّع اتفاق اقتصادي ألماني روماني أساسه استثمار مناجم البترول لشركات مختلفة ألمانية رومانية[٣٦].

سادساً: الأزمة البولندية

في نوفمبر عام ١٩٣٨ وقعت حوادث في المناطق البولندية التي تعيش فيها أقلية ألمانية، وهاجر العديد من البولنديين ذوي اللغة الألمانية، وطرد الألمان خمسة عشر ألف يهودي من الرعايا البولنديين، وكانت قضية دانتزيغ قد طرحت من قبل

ألمانيا، واقترح فون ريبنتروب عودة دانتزيغ الحرة إلى ألمانيا، وبناء خط حديدي، وطريق بري يتمتع بالحصانة الأرضية على الممر الأوروبي، وعلى هذا الأساس فإن بولندا تستخدم مرفأ دانتزيغ الحر، ويكون لها خط حديد متمتع بالحصانة للوصول إلى هذا المرفأ الحر، على ان تقوم الدولتان بضمان حدودهما المشتركة، وان تمتد معاهدة عدم الاعتداء إلى (٢٥) عاماً بدلاً من (١٠) أعوام.

إلا ان خطوة تحسين العلاقات البولندية – الألمانية لم تمنح مقاطعة أو إقليم دانتزيغ الفرصة بالانضمام إلى ألمانيا، ورفضت بولندا هذا الأمر، في الوقت الذي كانت فيه تتقرب من الاتحاد السوفيتي، واقترح كريز بوفسكي السفير البولندي في موسكو اتفاقية لتحسين العلاقات بين البلدين، وتحققت في الرابع والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٨، وليؤكد فيه الطرفان من جديد على ميثاق عدم الاعتداء في عام ١٩٣٢، ويعلنان تأييدهما لزيادة التبادل التجاري، وأعقبتها سلسلة اتفاقيات تجارية وقعت في العاشر من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٩.

في ديسمبر/ كانون الاول ١٩٣٨ ذهب ربنتروب إلى وارشو كأول وزير خارجية ألماني يزور بولندا، واحتفل هناك بذكرى معاهدة كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٤، وحاول جذب وارشو للتعاون والتحالف ضد السوفيت بهدف غزو أوكرانيا، واصطدم برفض دبلوماسي، وفي خطاب ألقاه في الثلاثين من الشهر نفسه احتفل هتلر بالصداقة الألمانية البولندية، واستقبل السفير البولندي في بلاده بعد فترة قصيرة.

إلا ان التطورات التي صاحبت تجزئة جيكوسلوفاكيا وضم رينانيا إلى هنغاريا وميميل إلى ألمانيا، أوجدت لبولندا أخطاراً جديدة، حيث أكد ربنتروب أثناء محادثاته مع ليبسكي على ضرورة انضمام بولندا بحلف مع ألمانيا ضد الاتحاد السوفيتي مع المطالب حول دانتزيغ، وأبدت بولندا تشدداً حول الإقليم وصل إلى حالة التهديد بالحرب دفاعاً عنه.

وفي الحادي والثلاثين من مارس/ آذار أعلن تشمبرلين عن ضمانات أعطيت لبولندا بعد مشاورات مع فرنسا وبولندا، مع تأكيد الاستقلال البولندي، وان الحكومة

للبريطانية تعتبر من حق بولندا الدفاع عن نفسها، وستدعمها حكومة الجلالة بكافة الوسائل، ثم أعلنت في الثالث عشر من أبريل/ نيسان الحكومة الفرنسية تأكيد التحالف الفرنسي – البولندي ضد كل تهديد مباشر أو غير مباشر تتعرض له، ويضر بمصالحها الحيوية، وتحولت العلاقات البريطانية – البولندية إلى معاهدة تحالف، رأت فيها ألمانيا تهديداً لمعاهدة عدم الاعتداء عام ١٩٣٤ بين البلدين.

كانت فرنسا وبريطانيا تريان ان التهديد الألماني لبولندا يهدد السيطرة على اقتصاديات دول جنوب شرقي أوروبا (يوغسلافيا، رومانيا، بلغاريا، تركيا)، وان ألمانيا تسعى عبر الاتفاقات التجارية لتحقيق هذا الأمر، وحاول الرئيس الأمريكي روزفلت لعب دور الحكم بين الفرقاء، ولكن هتلر وجد في التحركات الفرنسية والبريطانية – وخاصة في التقارب وعقد اتفاقيات مع تركيا وقبلها مع بولندا – سبباً في تذمره، فقام بإلغاء الاتفاق البحري الألماني – البريطاني في عام ١٩٣٥، والتصريح الألماني – البولندي عام ١٩٣٤، واتهم الإنكليز باتخاذ موقف معادي من ألمانيا، ورُفضت مبادرات روزفلت، وقدم مذكرة سلمت إلى بولندا بضم دانتزيغ وإقامة طرق حديدية عبر الممر البولندي، وتم توقيع أمر في الثالث من إبريل/ نيسان للجيش الألماني بالتأهب لمهاجمة بولندا مطلع سبتمبر/ أيلول، وفي الثامن والعشرين من أبريل/ نيسان قامت الحكومة البريطانية بدفع مجلس العموم للموافقة على الخدمة العسكرية الإجبارية.

في مايو/ أيار ١٩٣٩ قرر موسوليني – في ضوء القلق من الاستعدادات الألمانية ضد بولندا – ان يسرع في عقد معاهدة، وتم لقاء وزيري خارجية إيطاليا وألمانيا شيانو وريبنتروب في السادس من مايو/ أيار، وألح الألمان على قضية دانتزيغ، وشدد الإيطاليون رفضهم الدخول في الحرب فوراً؛ إذ كان موسوليني يعتقد أن عليه التركيز على ساحات أثيوبيا وألبانيا، وبناء ست مدمرات، وتجديد المدفعية، وإرجاع مليون إيطالي يعملون في فرنسا، ونقل صناعة سهل البو إلى الجنوب قبل الدخول في أية حرب إلى جانب ألمانيا.

وأخيراً تم توقيع اتفاق بين الألمان والطليان في برلين سمي (الميثاق الفولاذي) وهي معاهدة دفاعية تؤكد على وقف البلدين إلى جانب بعضهما بحراً وجواً وبراً ضد أي اعتداء أو تهديد خارجي، وتكثيف التعاون العسكري بينهما، وتنسيق الدعاية بحسب اتفاق سري.

ثم تم إنهاء مشكلة التيرول الجنوبية، وأدى الاتفاق الإيطالي- الألماني في يوليو/ تموز ١٩٣٩ إلى أن للتيروليين الجنوبيين من ذوي اللغة الألمانية لهم الخيار بين الجنسية الإيطالية أو الهجرة إلى ألمانيا، ووقع الاتفاق في الحادي والعشرين من أكتوبر/ تشرين الأول، ورحل العديد منهم بعد سنوات، وذهبوا إلى ألمانيا، وكان اتفاق إيطاليا- ألمانيا يعطي الأخيرة منطقة حرة في تريستا، ويضمن لها امتيازات كبيرة.

وكان هتلر يريد توسيع نظامه عن طريق توقيع مواثيق عدم اعتداء مع عدة دول، كالنرويج والسويد وفنلندا الذين رفضوا ذلك، عدا الدانمارك التي قبلت في الحادي والثلاثين من مايو/ أيار، ثم لتوانيا واستونيا في السابع من يونيو/ حزيران.

أما الاتحاد السوفيتي فقد عبر على لسان مانويلسكي أمام مؤتمر الحزب الشيوعي الروسي في الحادي عشر من مارس/ آذار بأن مخطط البرجوازية الرجعية البريطانية هو التضحية بالدول الصغيرة في الجنوب الشرقي الأوروبي لمصلحة الفاشية الألمانية، بحيث تتوجه ألمانيا ضد الاتحاد السوفيتي في الشرق لتحاول بواسطة الحرب الفورية تأخير تطور الاشتراكية وانتصار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي.

رغم ذلك كان السوفيت يتجهون نحو الدول الغربية الديمقراطية، واحتجوا ضد احتلال برلين لبراغ، وتم تبادل وجهات النظر بين لندن وموسكو، واتُّفق فيه على عقد مؤتمر لبريطانيا وفرنسا وبولندا ورومانيا وتركيا والاتحاد السوفيتي، إلا انه رغم المفاوضات العسيرة وتبادل الرسائل والمذكرات لعدة شهور، والزيارات المتبادلة لم يتم التوصل إلى أي اتفاق سوفيتي – بريطاني سياسياً أو عسكرياً؛ نظراً لتضارب مواقف الدول من صيغة أي اتفاق مقترح.

وأخيراً تكللت الجهود الفرنسية – البريطانية بالفشل مع السوفيت عندما وصل فون ريبنتروب إلى موسكو في الثالث والعشرين أغسطس/ آب ليوقع معاهدة عدم

اعتداء مع الاتحاد السوفيتي، وأصبحت معاهدة ١٩٣٥ الفرنسية – السوفيتية ملغاة، ورأى الروس أن هذه المعاهدة ليست ذات قيمة منذ توقيع معاهدة عدم الاعتداء الفرنسي – الألماني عام ١٩٣٨[٣٧].

الفصل الثامن

اندلاع الحرب العالمية الثانية

(١٩٣٩-١٩٤٥)



أولاً:الجبهة البولندية

شهدت المرحلة الممتدة من ١٩٣٩ إلى ١٩٤١ تطور انتصارات ألمانيا في أوروبا، حيث هُزمت – واحدة بعد الأخرى – كلٌ من بولندا والنرويج وفرنسا واليونان ويوغسلافيا، ثم جاءت المرحلة الثانية بتدخل الاتحاد السوفيتي (١٢ يونيو/ حزيران ١٩٤١) واليابان والولايات المتحدة (٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤١)، وبقيت للحرب في المرحلة الأولى أوروبية الطابع.

لم تقاوم بولندا فترة طويلة على صعيد العمليات العسكرية، فهجوم الألمان كان سريعاً وصاعقاً، من حيث الأساليب والخطط والوسائل العسكرية من طائرات ودبابات، وكان السوفيت قد دخلوا الأراضي البولندية في الثالث من سبتمبر/ أيلول، حيث كان الاتحاد السوفيتي قد بدأ حملة تعبئة قبل ذلك متذرعاً بدخول فرنسا وبريطانيا الحرب، وقامت حملة صحفية شديدة حول المعاملة السيئة للاقليات الروسية البيضاء والأوكرانية بطريقة تبرر التدخل، ثم انتظر السوفييت توقيع هدنة مع اليابان في السادس عشر من سبتمبر/ أيلول، وبعد ان تذرعت بتفتيت بولندا داخلياً الأمر الذي يلغي الاتفاقيات الموقعة بين الاتحاد السوفيتي وبولندا، أعلنت الحكومة السوفيتية أنها أمرت قواتها باجتياز الحدود من أجل حماية الاقليات الأوكرانية والروسية البيضاء، واتصل بنيتروب هاتفياً مع بشيانو ليخبره ان التدخل السوفيتي كان على أساس خطة موضوعة مسبقاً، وفي الثامن عشر منه أكد البيان الألماني – السوفيتي على التقارب في وجهات النظر، وإعادة النظام إلى بولندا بسبب فقدان الاستقرار، وتفكك الدولة البولندية وعزمها مساعدة الشعب البولندي، ولكن لا يبدو ان الألمان قد نظروا بعين الرضى للعملية السوفيتية، لا سيما انهم لم يلقوا مقاومة تذكر في بولندا، وتقدموا بسرعة، ولم يتحملوا الخسائر الكبيرة.

في الثاني والعشرين من سبتمبر/ أيلول – وبعد أيام من المفاوضات – تم تثبيت خط الحدود بين منطقتي الاحتلال عند انهار بيسا وناروف وبوج وفيستول وسان، وكانت فرصوفيا واقعة في المنطقة الألمانية، بينما براغا على ضفة فيستول اليمنى خاضعة للروس، وتخلى ستالين عن فكرة المحافظة على دولة بولندية مصغرة،

وغادر دينتروب إلى موسكو في السابع والعشرين من سبتمبر/ أيلول، حيث وقعت معاهدة ألمانية – سوفيتية جديدة وبروتوكولاً سرياً وانتقلت لتوانيا إلى الاتحاد السوفيتي، وبدأت محادثات اقتصادية واسعة، انتهت بتوقيع اتفاق اقتصادي تأخر كثيراً إلى الحادي عشر من فبراير/ شباط ١٩٤٠ بسبب الاختلاف على إرسال السلاح إلى فنلندا، لم يتأخر السوفيت من الاستفادة من توقيع الاتفاقات هذه، واتهموا استونيا بعدم احترام حيادها الذاتي، وقام قادة الدول الثلاث بالذهاب إلى موسكو، ووقعوا اتفاقية عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتي استونيا في الثامن والعشرين من سبتمبر/ أيلول، لتوانيا في الخامس من أكتوبر/ تشرين الأول، وتنازلت استونيا ولتوانيا للاتحاد السوفيتي عن قواعد بحرية وجوية، وقدمت الدول الثلاث للسوفييت حق الابقاء على القوات المسلحة على أراضيها، وكان الكثير من سكان الدول البلطيقية يتكلمون اللغة الألمانية، ونص اتفاق سري ألماني – سوفيتي في الثامن والعشرين من سبتمبر/ أيلول على ان بإمكان الألمان في منطقة النفوذ السوفيتي الهجرة إلى ألمانيا أو بولندا التي يحتلها الألمان، ويستطيع الروس البيض والأوكرانيون في المنطقة الألمانية الرحيل إلى الاتحاد السوفيتي، وعدد الألمان حوالي (٤٣٧) ألف نسمة.

لم يكن من إيطاليا والدول الغربية إلا النظر بدهشة حيال هذه التطورات، فإيطاليا كانت تخشى من المعاملة المحافظة للكاثوليك البولنديين من قبل الروس البلاشفة، وكان موسوليني يخاف من الاختراق السوفيتي في ان يمتد إلى البلقان التي يعدها منطقة نفوذ إيطالية.

أما فرنسا وبريطانيا فقد استفادتا من هذا الوضع في تفتيت الميثاق الفولاذي، وكان موسوليني يؤيد الوقوف إلى جانب هتلر في الحرب، ولكنه يفضل الحياد إلى حين دخول الحرب، رغم قلقه من الطلب الذي تقدم به الألمان الهنغاريون للسماح لهم باستخدام خط حديدي هنغاري لإحاطة بولندا من الخلف، ورفض الهنغاريون هذا الطلب، إلا ان الألمان لم يرغبوا في ترك حليفهم الإيطالي وحده، وأخيراً وصل شيانو إلى برلين، والتقى هتلر الذي كان مسترخياً وهادئاً، وعرض عليه دخول إيطاليا – بشكل مستتر – الحرب، وأكد ان إيطاليا يجب ان تكون سيدة البحر المتوسط المطلقة[٣٨].

ثانياً: الحرب في بداياتها (١٩٣٩-١٩٤٠)

منذ هزيمة بولندا وحتى مايو/ أيار ١٩٤٠ كانت الحرب على الجبهة الغربية مقبولة ومعتدلة، وفي هذه الأوضاع يحاول هتلر السلام بحيث يكرس انتصاراته، وأعلن انه على استعداد لعرض أهدافه من الحرب، ولا يريد شيئاً من فرنسا أو إنكلترا، أي ان السلام هو الاعتراف بإنجازات هتلر الحربية، وردّ دالادييه بأن فرنسا حملت السلاح وستبقى تحمله ولن تلقيه، علماً أن لويد جورج كان يؤيد هتلر واقتراحاته، وأثار الهجوم الألماني جدلاً كبيراً في أوروبا، في حين اختار تشمبرلين رفض أفكار هتلر وعدم قبوله الغفران للمعتدي.

من جهة أخرى لم تنجح الولايات المتحدة في الوساطة بين الطرفين، واستمر هتلر في سياسته ببدء الحملة العسكرية على الجبهة الغربية في فترة قريبة، وأصدر أوامره إلى قواته في التاسع من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٩، حيث حشدت (٩٠) فرقة عسكرية ألمانية على طول الحدود البلجيكية الهولندية، البلدين المحايدين، ورغم الوساطة التي قام بها ملوك ورؤساء فنلندا ورومانيا والبابا، إلا ان هتلر رفض، ورفض رؤساء بريطانيا وفرنسا الوساطة، وطلبت الأولى على لسان الملك جورج السادس ان تقوم ألمانيا بتحديد مقترحات دقيقة، مما عرقل آمال الألمان في حرب سريعة وقصيرة المدى، وحتى أبريل/ نيسان ظلت الحرب محصورة بانتظار طويل على الجبهة الغربية الوحيدة المستمرة، كان الوضع متوتراً في الدول الاسكندنافية، وخاصة فنلندا، وكانت تعد من جانب الروس كجزء من منطقة النفوذ السوفيتي، وكانت معاهدة عدم الاعتداء الروسية – الفنلندية في عام ١٩٣٢ قد جددت عام ١٩٣٤، ثم نهاية عام ١٩٤٥، ورغم ذلك حاولت موسكو في مفاوضات مع فنلندا ان تحصل على امتيازات في الدول البلطيقية، ولكن الحكومة الفنلندية رفضت المطالب الروسية في الثالث عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني، وهذه المطالب هي:

١- التنازل عن قاعدة هانكو ضد جزر خليج فنلندا.

٢- التراجع عن الحدود حتى مسافة ٧٠ كم من لنينغراد.

وفي الثالث والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني فسخ الاتحاد السوفيتي ميثاق

عدم الاعتداء المعقود في عام ١٩٣٢، وقطع العلاقات الدبلوماسية في اليوم التالي، ورغم مساعي الرئيس روزفلت من أجل الحل السلمي، إلا ان الجيش الأحمر اجتاح في الثلاثين من نوفمبر/ تشرين الثاني الأراضي الفنلندية، وفي الأول من ديسمبر/ كانون الأول تكونت حكومة شيوعية فنلندية بدعم سوفيتي باسم الجمهورية الشعبية الفنلندية برئاسة اوتوكوسينين، وفي الرابع عشر منه قررت عصبة الأمم طرد الاتحاد السوفيتي من عضويتها، ووقفت الدول الاسكندنافية على الحياد في الخامس والعشرين من فبراير/ شباط ١٩٤٠، ومنعت وصول المساعدات إلى فنلندا عدا السلاح من إيطاليا، ووافق هتلر على تزويد الغواصات الروسية في خليج بوتني، وبعد اجتياح سوفيتي توقف شحن الأسلحة لفنلندا.

والواقع ان الانتصار السوفيتي أبعد كل محاولة للسلام، وبموجب معاهدة موسكو في الثاني عشر من مارس/ آذار ١٩٤٠ تنازلت فنلندا للاتحاد السوفيتي نهائياً عن كاريلي وفيبورغ مع تأجير هانكو لمدة ثلاثين عاماً مقابل تعويض يساوي ٨ ملايين مارك فنلندي.

أما حرب النرويج، فهي تتبع من حرب روسيا – فنلندا، فألمانيا كانت تشتري كميات كبيرة من تربة الحديد السويدي، وتنقله عبر نارفيك النرويجي، وكان الاستيلاء على هذا الميناء يعني قطع طريق الحديد، وكان البريطاني كوساك قد سيطر في السادس عشر من فبراير/ شباط ١٩٤٠ في المياه الإقليمية النرويجية على باخرة ألمانية ليحرر البحارة الإنكليز السجناء، ولقد أثار الحادث ألمانيا ضد الحكومة النرويجية، بل حتى الإنكليز أنفسهم لحتجو عليها، ثم قدمت فرنسا وبريطانيا مذكرة إلى النرويج لوضع ألغام في المياه الإقليمية لمنع مرور السفن الألمانية، وفي التاسع من أبريل/ نيسان قامت ألمانيا بغزو الدانمارك، واحتلتها دون مقاومة، ووضعتها تحت الحماية المسلحة، وكُوّنت في النرويج حكومة موالية لألمانيا برئاسة قائد فاشستي هو كيسلنغ وحجة ألمانيا واهية جداً، وكان هتلر قد أمر بهذه الحملة منذ مارس/ آذار ١٩٤٠ وانتهت بنصر ألماني سريع، ومغادرة ملك النرويج هاكسون السابع إلى لندن في العاشر من يونيو/ حزيران.

وعمدت بريطانيا إلى احتلال أيسلندا في العاشر من مايو/ أيار بموافقة واشنطن، وهاجمت ألمانيا بلجيكا وهولندا بحجة الحفاظ على حيادهما، وكان ذلك ضربة قاصمة للحلفاء، وبنفس اليوم خلف ونستون تشرشل تشمبرلاين في الحكومة البريطانية بسبب انتقادات وجهت له لهزائم النرويج.

وفي العاشر من مايو/ أيار قام هتلر بإطلاق هجومه ضد هولندا وبلجيكا وفرنسا، وفي المرحلة الأولى من (١٠-١٩) مايو/ أيار أحرز الألمان انتصارين حاسمين، وهُزِمَ الهولنديون في الخامس عشر منه، ولاخترقت المدرعات الفرنسية بقيادة الجنرال غارديان منطقة الآردين بين (١٤-١٦) مايو/ أيار، وكانت مفاجئة كبيرة للحلفاء، وصرح الجنرال غاملان بان باريس ممكن ان تسقط في المساء، ولكن الألمان فضلوا السير غرباً ليصلوا إلى ابفيل في التاسع عشر من مايو/ أيار، وكانت السرعة كبيرة للاختراق الألماني نتيجة الاستخدام الألماني الكثيف للدبابات والطائرات التي قضت على المدرعات الفرنسية اثناء عملية إنزالها، وبقيت القوات الفرنسية تعتمد نظاماً دفاعياً تقليدياً.

حاول ويغان تنظيم الدفاع عن السوم والأسن، حيث واجهت (٥٠) فرقة فرنسية حوالي (١٥٠) فرقة ألمانية، لإيقاف الهجوم الألماني بشكل مؤقت، وبدأت المعركة في الخامس من يونيو/ حزيران، وانهارت جبهة السوم في اليوم التالي، وجبهة الأسن في اليوم الذي بعده، وغادرت الحكومة باريس في العاشر منه في يوم دخول إيطاليا الحرب.

طلب المجلس الأعلى الفرنسي في جلسته في السادس عشر من مايو/ أيار من إنكلترا النجدة، وقام تشرشل بتقديم وعد بإرسال النجدة من عشرة أسراب طائرات، لكنه علم من الجنرال غاملان ان القوات الفرنسية لم يكن لديها احتياطي عام، ولذلك طلب إرجاع القوات الإنكليزية والتريث، وفي الحادي والثلاثين من مايو/ أيار في عملية دنكرك عاد تشرشل إلى باريس بصحبة أتللي Attlee ومعه ديل وسبيرز، وأعطى وعداً للفرنسيين بأنه في حال سقوط أحد البلدين فإن الآخر لن يتخلى عنه، وتأكد القرار الإنكليزي بمتابعة المعركة بأي ثمن كان، وفي الرابع من يونيو/ حزيران ألقى تشرشل

خطاباً في البرلمان قال فيه: "إننا لن نستسلم أبداً"، وأرسل بعد يومين فرقتين عسكريتين إلى فرنسا، وتم تغيير في الوزارة الفرنسية برحيل دالاديه، وحلَّ رايند في منصب الشؤون الخارجية[٣٩].

ثالثاً: دخول إيطاليا الحرب

كان هتلر قد طالب بدخول إيطاليا الحرب بشدة في رسالة طويلة وجهها إلى موسوليني في الثامن من مارس/ آذار ١٩٤٠، ثم تم لقاء بين الرجلين في الثامن منه، وأكد موسوليني ان دخول إيطاليا الحرب يظل محتماً، لكنه يحتاج إلى اللحظة المناسبة، ثم في رسالة من موسوليني إلى هتلر في الخامس والعشرين من مايو/ أيار ١٩٤٠ أعلن موسوليني ان إيطاليا ستدخل الحرب بعد الخامس من يونيو/ حزيران من العام نفسه، وسارعت الحكومة الفرنسية التي سمعت هذه الأنباء إلى تقديم تنازلات لإيطاليا في محاولة لإبعادها عن الحرب، وتم فيها التنازل عن أراضٍ في أفريقيا الاستوائية الفرنسية، وجنوب ليبيا، وخليج غينيا، وتعديل نظام تونس السياسي، وتنازل فرنسا عن جانبها في الصومال لصالح إيطاليا، وعن خط حديد أديس أبابا أيضاً.

إلا ان الحكومة البريطانية عبرت عن عدم رضاها عن هذه التنازلات، وأكدت لفرنسا ان موسوليني سيتخذها حجة لطلب المزيد من التنازلات، وانه لن يتخلى أبداً عن حليفه الألماني، وامام رد الفعل البريطاني هذا تم التخلي عن مشروع تقديم تنازلات لإيطاليا، وكان موسوليني قد وجّه رسالة إلى هتلر يعلن له فيها عن دخول إيطاليا الحرب في الخامس من يونيو/ حزيران ١٩٤٠، ثم اتفقا على يوم الحادي عشر منه، وتم ذلك في العاشر منه، حيث أعلن الجنرال الإسباني فرانكو الاحتلال المؤقت لمنطقة طنجة الدولية.

وفي هذا الوقت كان الجيش الفرنسي قد هُزم وتفكك، ورغم اللقاءات الرسمية العليا بين الحلفاء لمحاولة تدارك الأوضاع العسكرية المتفاقمة، رفض البلدان عقد هدنة أو صلح منفصل، وكان ونستون تشرشل قد ذكر في مذكراته انه أمام مجلس الحلفاء الأعلى فقد أكد: "إذا كانت فرنسا ترى من الملائم في محنتها الحالية استسلام جيشها، فلا تتردد في ذلك لحتراماً لنا، لانه مهما فعلتم سنظل نتابع القتال دائماً"، وان للدن

مستعدة للقتال إلى ما لانهاية ولسحق الهتلرية النازية، وانها تتمنى بقاء فرنسا إلى جانبها في الحرب، وطالب رابنو ان تدعم حكومة الرئيس الأمريكي روزفلت فرنسا، فأكد له الأخير في الثالث عشر من يونيو/ حزيران ان بلاده سوف تشجع فرنسا على مواصلة القتال، ثم جدد رابنو في رسالة أخرى ضرورة دخول الولايات المتحدة الحرب من أجل حماية الحضارة الغربية، وان مصير العالم سيتغير عند دخول الولايات المتحدة للحرب إلى جانب الحلفاء، ولكن جواب روزفلت كان ودياً من جهة، ولكنه سلبي من جهة أخرى مع تأكيده على استقلال ووحدة فرنسا، والدعم بالاسلحة والتموين من قبل واشنطن، ولكن تعهداتها يجب ان لا تفهم على أنها التزام عسكري، وان للكونغرس وحده الذي يستطيع اتخاذ مثل هذه التعهدات.

في هذه الأجواء من عدم الثقة بين الحلفاء قررت حكومة بيتان الفرنسية تقديم طلب الهدنة إلى ألمانيا، وجرت المفاوضات بشأنها في السابع عشر من يونيو/ حزيران، وبعد أيام قليلة أراد هتلر ان يتشاور فيها مع موسوليني، وتم اللقاء بينهما في (١٨-١٩ منه)، وكان موسوليني الذي لم يحقق نجاحات عسكرية يسعى لانتزاع شروط قاسية من فرنسا، باحتلال الأراضي الفرنسية كلها، واستسلام الاسطول، وأخذ نيس وكورسيكا وشاطئ الصومال الفرنسي، وتونس، والحلول مكان الإنكليز في مصر والسودان، ومكان الفرنسيين في مراكش، ولكن أولاً لا بد من إجبار بريطانيا على الصلح، ويرى بضرورة منع الأسطول الفرنسي ان يكون إلى جانب الأسطول البريطاني، ولكن هتلر المنتصر في الحرب آنذاك ظل أكثر اعتدالاً في شروطه وهو يريد هدنتين بين فرنسا وكلاً من ألمانيا وإيطاليا.

الحكومة الفرنسية من جانبها عينت الجنرال هونتز يجر لرئاسة وفد الهدنة، وكلفته بعدم تقديم اية تنازلات لتسليم وحدة بحرية فرنسية إلى دول المحور، ولا أي جزء من الأراضي الفرنسية وإمبراطوريتها، وان هذا هو الشرط الأساسي للهدنة.

وفي العشرين من يونيو/ حزيران دخل الوفد الفرنسي الأراضي الحربية الألمانية، والتقى هتلر شخصياً في اليوم التالي، ووضع اللوم في قيام الحرب على ألمانيا، ثم أشار إلى ضرورة إظهار الهدنة وكأنها اتفاق بين جنود قاتلوا بإخلاص، ثم

انسحبوا ليتولى القادة فرض شروط الهدنة، وبعد تقديم الشروط القاسية من الألمان، عرض الأمر على القيادة العسكرية، ثم مجلس الوزراء، والذي أوصى المفاوض الفرنسي بعدم عقد أي اتفاق مع المحور فيه احتلال لباريس أو التنازل عن الأسطول الفرنسي، والمناقشة حول الجنود الألماني والأجانب لدى الفرنسيين، وتسليم الرعايا الألمان اللاجئين في فرنسا، ثم أعلن ان الألمان رفضوا هذه الملاحظات، وتقرر قيام لجنة الهدنة لدراسة وضع الأسطول، أي فرض الإرادة بالقوة، ووافق مجلس الوزراء، وتم توقيع الهدنة مع ألمانيا.

ثم استكمالاً لهذه الهدنة الفرنسية – الألمانية كان لا بد من قيام أخرى فرنسية – إيطالية، بدأت المفاوضات حولها في الثالث والعشرين من يونيو/ حزيران على متن طائرات ألمانية حملت الوفد إلى لقاء الطليان، ووقعت الهدنة في اليوم التالي، ودخلت حيز التنفيذ بعد تبليغ الألمان بها أي في اليوم التالي.

وكانت شروط الهدنة الفرنسية – الألمانية تنص على ما يأتي:

١- إنهاء التعبئة العسكرية.

٢- إلقاء السلاح في المناطق المحتلة.

٣- تجميع السلاح تحت إشراف الألمان والإيطاليين في المناطق غير المحتلة.

٤- تسليم التحصينات العسكرية ونزع الألغام، ومنع السفن من الخروج من المرافئ، ومنع الطائرات من الإقلاع، وأجهزة الراديو من البث.

٥- أما الشروط السياسية، فهي خلق منطقة محتلة على طول شاطئ الأطلسي.

٦- يسمح للحكومة بالبقاء في المناطق غير المحتلة وباريس، وسيكون الألمان في المناطق المحتلة على ان تتحمل الحكومة الفرنسية نفقات قوات الاحتلال.

٧- يبقى الأسرى الفرنسيون سجناء حتى السلام النهائي، بينما يتم تسليم الأسرى الألمان فوراً.

٨- على الحكومة الفرنسية تسليم كل الرعايا الألمان الموجودين في فرنسا أو في الأملاك الفرنسية بناء على طلب الحكومة الألمانية.

٩- يبقى جزء من الأسطول تحت تصرف الحكومة الفرنسية لحماية الإمبراطورية،

على ان يجمع الباقي في المرافئ التي ستحدد له، وان يكون خالياً من القوات ومنزوع السلاح تحت إشراف ألمانيا وإيطاليا.

١٠- تعلن الحكومة الألمانية انه ليس في نيتها استخدام الاسطول الحربي الفرنسي الموجود تحت الإشراف الألماني في المرافئ، ماعدا الوحدات الضرورية لمراقبة الشواطئ ونزع الألغام في زمن الحرب، وان يتم استدعاء كل السفن في فرنسا عدا التي ستدافع عن الإمبراطورية.

أما الهدنة مع إيطاليا فإن شروطها لم تختلف عن الألمانية، وهي:

١- نزع السلاح من منطقة عرضها (٥٠) كم على الحدود الفرنسية – الإيطالية في تولون وبنزرت وأجاكسيو ومرسي الكبيرة وأخرى في الجزائر وتونس.

٢- يتم احتلال الأراضي فعلياً.

٣- تمنح إيطاليا حرية استخدام مرفأ جيبوتي وخط حديد أديس أبابا[٤٠].

رابعاً: بريطانيا في مواجهة المحور

بقيت بريطانيا وحدها بعد توقيع الهدنة في مواجهة المحور، مع المساندة المتواضعة من بلجيكا وهولندا والنرويج، مع قوة الجنرال ديغول الداعمة لها والمقاومة للاحتلال الألماني، فضلاً عن الدعم السياسي والمعنوي من الولايات المتحدة.

كان من نتيجة هذه الهزيمة لفرنسا والى حد ما لبريطانيا، ان استغل الاتحاد السوفيتي في عهد ستالين الفرصة، وجدد طموحاته في ضم الدول البلطيقية، وتقارب مع يوغسلافيا المهددة من موسوليني بالضم والاجتياح، وحاولت موسكو التنسيق مع إيطاليا على ان يكون لها وجود في البحر الأسود، مقابل هيمنة إيطالية في البحر المتوسط، في حين سعت لندن لكسب السوفييت إلى جانب الحلفاء، ولكنها ظلت محاولات فاشلة مع رغبة السوفيت في التنسيق مع المحور لتحقيق أطماعهم في البلطيق والمياه الدافئة.

في الرابع عشر من يونيو/ حزيران ١٩٤٠ تم توجيه إنذارات إلى ليتوانيا، واستونيا الخاضعة للقوات الروسية، بحجة ان شعوبها تعمل على تهديد الجيش الأحمر، وتم تشكيل حكومات فيها غير شيوعية بشكل كامل، ثم جرت انتخابات فيها في يوليو/

تموز، ترشح فيها شيوعيون ومؤيدون لهم، وطالبت البرلمانات الجديدة بالدخول الفوري لدول البلطيق في الاتحاد السوفيتي، وعقدت دورة خاصة لمجلس السوفيت الأعلى بين (١-٨ أغسطس/ آب) وافقت على قبول ليتوانيا واستونيا وليتونيا أعضاء في الاتحاد السوفيتي كجمهوريات اشتراكية شيوعية سوفيتية جديدة.

ثم اتجه السوفييت لضم بسارابيا وبوكوفين، ولحتج الألمان على ان الأخيرة منطقة لم تكن أساساً ملكاً للروس قبل ذلك، ثم صرح مولوتوف في السادس والعشرين من يونيو/ حزيران انه سيكتفي ببوكوفين الشمالية، التي كان سكانها عبر التاريخ مرتبطين بأوكرانيا السوفيتية، ولتعويض الأضرار الكبيرة التي لحقت بالاتحاد السوفيتي من جراء الاحتلال الروماني لبسارابيا.

وأخيراً اضطرت رومانيا إلى القبول، وفي الثاني من أغسطس/ آب تكونت جمهورية اشتراكية سوفيتية في مولدافيا، ثم رد الألمان فوراً بإرسال بعثة عسكرية إلى رومانيا لتأكيد الاحتلال لها، وبعد سنة زاد سكان الاتحاد السوفيتي إلى (٢٣) مليوناً، منهم مليون في بولندا، و(١٠) في رومانيا ودول البلطيق.

وفي السادس من سبتمبر/ أيلول تخلى الملك كارول ملك رومانيا عن العرش لمصلحة ابنه ميشال، وبعد أسبوع وقع اتفاق في فينا ألغى لجنة الدانوب الدولية، التي أنشئت عام ١٩٢٢، واستبدلت بمجلس الدانوب النهري، ويضم ألمانيا وإيطاليا وبلغاريا ورومانيا وهنغاريا ويوغسلافيا وجيكوسلوفاكيا، واستبعاد فرنسا وبريطانيا.

وأخيراً وبحجة حماية آبار النفط من التخريب البريطاني، أمر هتلر الجيش الألماني باحتلال رومانيا في الحادي عشر من أكتوبر/ تشرين الأول.

ان التغير الذي حصل في الخارطة الأوروبية من قبل ألمانيا عن طريق توقيع اتفاق ثلاثي في السابع والعشرين من سبتمبر/ أيلول، كان بعد تعكر علاقات ألمانيا مع الاتحاد السوفيتي جراء تحكيم فينا الثاني، واحتج مولوتوف على التدخل الألماني في رومانيا، وطالب الألمان بالدعم للحصول على بوكوفين الجنوبية، في الوقت الذي كان هتلر يفكر جدياً في يوليو/ تموز ١٩٤٠ بالهجوم على الاتحاد السوفيتي واعداد خطة (بربا روسا)، ولكنه سعى لاخفاء خططه نحو الشرق عن السوفييت، وفي السابع

والعشرين من سبتمبر/ أيلول وقّعت ألمانيا وإيطاليا واليابان الميثاق الثلاثي في برلين، وهو تحالف سياسي عسكري اقتصادي في حالة تعرُّضت إحدى الدول للاعتداء من دولة غير داخلة في الحرب تقف الدول الأخرى إلى جانبها، ونصت المادة الخامسة من الميثاق على ان لا يؤثر توقيع الميثاق على العلاقات بين الدول الموقعة عليه والاتحاد السوفيتي.

وحاول هتلر وموسوليني جر إسبانيا للدخول في هذا الميثاق الثلاثي، وكان فرانكو قد أعرب بغموض عن رغبته في ذلك، إلا انه حقيقة كان يميل إلى تجنيب بلاده المنهكة بالحرب الأهلية والخراب لأية محاولة لدخول حرب قد تجر عليها الويلات، وطالب بطرح شروط مسبقة من تمكين إسبانيا من ضم جبل طارق ومراكش الفرنسية ومقاطعة وهران وغيرها في غينيا وريودي أدور، وتقديم مساعدات اقتصادية.

اما موقف بريطانيا، فإنها كانت تدعم فرنسا من خلال الجنرال ديغول في هذه المرحلة من الحرب، والفرنسيين الأحرار للحصول على تأييد أملاك ومستعمرات فرنسا الإفريقية، وقد أنشأ ديغول في الثلاثين من يوليو/ تموز (مجلس دفاع فرنسا في ما وراء البحار)، ودعمه تشرشل، وخضعت عدة مستعمرات لسلطته كتشاد والكاميرون وتاهيتي ومدن هندية وكاليدونيا الجديدة والغابون وبقية فرنسا الأفريقية الشرقية.

أما هتلر فإنه لم يفقد الأمل في جذب إسبانيا إلى دول الميثاق الثلاثي، وكشف عن ذلك أثناء مقابلته موسوليني في الرابع من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٠، وكان هتلر يريد تكوين إمبراطورية ألمانية في أفريقيا الغربية بضم مراكش والدار البيضاء ومعها أغادير، أما موسوليني فطالب بنيس وكورسكا وتونس وجيبوتي، وأبدى طموحه لمهاجمة اليونان، ورفض المساعدة التي عرضها عليه هتلر في مواجهته مع الحلفاء، وقد التقى هتلر بفرانكو في هانداي في الثالث والعشرين منه، ووُقّع اتفاق غامض، اكتفى هتلر فيه بالوعد بدخول إسبانيا للحرب ومشاركتها في الميثاق الثلاثي دون تحديد تاريخ معين، وفي الثامن والعشرون منه التقى هتلر مع موسوليني في فلورنسا، حيث كان الأخير قد فشل في هجومه في سيدي براني ضد الإنكليز في مصر على الجبهة الأفريقية الشمالية.

إلا ان الطرفين لم يوافقا على دخول إسبانيا الميثاق الثلاثي، وحسب اعتقادهما ان الأسبان لا يعون حجمهم وإمكاناتهم، ويتطلعون للعب دور اكبر من ذلك، ولم يتم إلا لهنغاريا في العشرين من نوفمبر/ تشرين الأول، ثم رومانيا بعد ثلاثة أيام وسلوفاكيا أيضاً لدخول الميثاق الثلاثي، وأصبحت الدول الثلاث تابعة للمحور.

أما على صعيد العلاقات الفرنسية – البريطانية، فقد فشلت المحاولات المتكررة لتحسينها في ظل حكومة فيشي المتحالفة مع هتلر والمحور، وفي الجولة الثالثة من المفاوضات بين الطرفين – التي قادها السكرتير العام لوزارة الإعلام الفرنسية جاك شوفالييه في محاولة للحصول من لندن على حرية إدخال المنتجات النفطية وزيت التشحيم إلى فرنسا – وكان الإنكليز مستعدين لأي شيء تجاه فرنسا، وتم التوصل إلى مذكرة تفاهم من شوفالييه ولوفان وبيار دبيوي، وتأييد من المارشال وحملها معه في السابع من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٠ إلى لندن، واتُفق فيها على المحافظة على حد من (البرودة المصطنعة)، وتثبيت الوضع الراهن للمستعمرات الفرنسية، وعدم تسليم الأسطول أو المستعمرات إلى المحور، وأن يتم رفع الحصار عن بعض المنتجات كالنفط والزيوت.

وفي الواقع تم تطبيق هذا الاتفاق لبعض الوقت، ورُفع الحصار نوعاً ما، وتمت – على أية حال – المفاوضات بمعزل عن الفرنسيين الأحرار وديغول.

وفي ظل قطع العلاقات الدبلوماسية الفرنسية – البريطانية، قرر روزفلت بالاتفاق مع تشرشل إرسال سفير إلى فيشي، ووصل في التاسع من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٠، وكان هدف روزفلت ممارسة الضغوط على بيتان لمنعه من التنازل عن قواعد للألمان والإيطاليين في الإمبراطورية الفرنسية، وتشجيع عودة الأراضي الفرنسية في ماوراء البحار إلى المعركة.

وتم توقيع اتفاقيات (ويغان – مورفي) بين القنصل العام الأمريكي في الجزائر روبرت مورفي والجنرال ويغان القائد العام للقوات الفرنسية في أفريقيا الشمالية، وكانت شروطها تقتصر على الوعد بإرسال بضائع ضرورية لأفريقيا الشمالية من الولايات المتحدة وبموافقة الإنكليز، وان يراقب القناصل الأمريكيون استخدام هذه

المنتجات التي يجب ان لا ترسل إلى الوطن الأم، ووعد ويغان من جهته بالوقوف بكل السبل ضد أي هجوم ضد أفريقيا الشمالية من أي جهة كان.

كان الأميرال دارلان يحتقر البريطانيين، ويؤيد الألمان؛ لانهم حسب اعتقاده سيربحون الحرب، وسيقيمون نظاماً جديداً في أوروبا، وخاصة مع الهزائم البريطانية في ربيع عام ١٩٤١، وكان يرغب في الحصول على مساعدة ألمانية لإعادة تسليح السفن الفرنسية، ووضع من جانبه شاحنات فرنسية تحت تصرف القائد الألماني رومل، وسمح بأن تقوم الطائرات الألمانية الذاهبة إلى العراق بإجراء توقف في سوريا، من أجل التموين والوقود وتقديم السلاح للثوار في العراق ضد بريطانيا.

في (١١-١٢ مايو/ أيار ١٩٤١) التقى دارلان بهتلر في برشتسغادن الألمانية وناقشا مرحلة ما بعد الحرب، وفكر هتلر بإعطاء فرنسا - إذا ما تعاونت مع ألمانيا - منطقة فالونيا وسويسرا الرومانية مقابل الالزاس واللورين، والاحتفاظ بالإمبراطورية الفرنسية الاستعمارية، عدا مراكش وتونس، والحصول على تعويضات أخرى على حساب بريطانيا، ولكن هذا ظل غامضاً دون ان يتحقق جدياً.

وفي الثامن والعشرين منه وقع دارلان في باريس ثلاثة بروتوكولات: الأول يشير إلى ما ذكرناه حول سوريا، والثاني يضع بتصرف الألمان بنزرت وخط حديدها مع قابس، وتقوم السفن الحربية الفرنسية بدعم الجنرال رومل بالتموين في ليبيا ليقف إلى جانب الطليان، أما الثالث فكان يسمح للغواصات الألمانية بالتموين في داكار، وبقي للتصديق على هذه البروتوكولات، واستدعى لهذا الغرض بيتان كلاً من ويغان وبواسون وشخصيات أخرى، حيث انتقدوا مشروع دارلان بعنف ورفض تسليم القواعد، وأيده بيتان، مما اضطر دارلان للتنازل والانسحاب عما طرحه، وأدى اندلاع الحرب ضد الاتحاد السوفيتي إلى تحويل الانتباه الألماني عن هذه القضية [٤١].

خامساً: الهجوم على اليونان ويوغسلافيا

كان موسوليني يرغب في استثمار دخول ألمانيا الحرب إلى أقصى درجة، وراح يخطط في صيف عام ١٩٤٠ لمهاجمة اليونان ويوغسلافيا، ولكنه تخلى عن المشروع تحت الضغط الألماني، ورغم ذلك ظل موسوليني يعتقد ان يديه مطلقة في

اليونان على الأقل، وغداة احتلال ألمانيا لرومانيا أعلن موسوليني قوله بانزعاج: "إن هتلر يضعني دائماً تجاه الأمر الواقع، ولسوف أرد له الضربة هذه المرة؛ لأنه سيعلم من خلال الصحف بأنني احتللت اليونان، وهكذا سيقام التوازن بيننا".

وقامت القوات الإيطالية بالفعل بمهاجمة اليونان في الثامن والعشرين من أكتوبر/ تشرين الأول بناء على أوامر من موسوليني رغم معارضة رئيس هيئة الأركان بادوجيلو، ولكن بعد ثمانية أيام استعاد اليونان المبادرة من الطليان، وكان هذا بداية سلسلة هزائم إيطالية في الشهور الثلاثة التالية، مع نجاح الهجوم البريطاني على ليبيا (٩ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٠- يناير/ كانون ثاني ١٩٤١ وما بعده)، ولاحتلال الإنكليز أفريقيا الشرقية الإيطالية، وعجز موسوليني عن ان يقيم توازناً مع الألمان، واضطراره لطلب نجدة هتلر ومساعدته.

منذ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٠، كان هتلر يسعى لتعزيز الميثاق الثلاثي عن طريق إدخال الاتحاد السوفيتي، ولإبقاء البلقان منطقة ذات نفوذ إيطالي- ألماني، مع إلغاء القيود حول الموانئ وحرية التجارة عبر الدردنيل، وضمان الوضع الراهن في تركيا، ويريد هتلر فوق ذلك منع الاتحاد السوفيتي من الانضمام إلى أوروبا عبر التوسع العسكري أو الوصول إلى البلقان أو فنلندا، وسعى هتلر إلى بناء ميثاق رباعي على أساس نظام مناطق النفوذ، فالألمان والطليان لهم أفريقيا الشمالية، والشرقية والوسطى، واليابان لها آسيا الشرقية، وللاتحاد السوفيتي الخليج العربي وإيران والهند، وبهذا يتم عزل بريطانيا وردع الولايات المتحدة.

في الثالث عشر من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٠ أرسل ديبنتروب رسالة إلى ستالين اقترح فيها اتفاقاً كبيراً على أساس المصالح المتبادلة، ودعا مولوتوف لزيارة برلين، ثم ان يذهب هو بعد ذلك إلى موسكو، وأجاب ستالين عليه في الحادي والعشرين منه بشكل إيجابي لإقامة مصالح ثابتة ومشتركة بين البلدين.

ووصل مولوتوف إلى برلين في الثاني عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني، والتقى ديبنتروب ثم هتلر، واقترح ديبنتروب على مولوتوف توقيع معاهدة المشاركة في الاتفاق الثلاثي وملحقين سريين: الأول لتثبيت اقتسام مناطق النفوذ على أسس ثابتة،

والثاني يعترف للاتحاد السوفيتي بحرية المرور عبر المضائق، ولكن مولوتوف لم يوافق على هذه المقترحات، وغادر برلين في الرابع عشر منه، وفي الخامس والعشرون منه سلم السفير الألماني في موسكو مقترحات حكومته لتوقيع هذا الاتفاق:

١- يقبل الاتحاد السوفيتي المشاركة في الاتفاق الثلاثي حسب شروط محددة.

٢- يُقبل الملحق الأول الذي اقترحه دبينتروب والمتعلق بالمدى في جنوب باطوم وباكو وباتجاه الخليج العربي.

٣- يقترح في الملحق الثاني تبديله، بحيث يستطيع الاتحاد السوفيتي إنشاء قاعدة برية وبحرية في المضائق، على ان يطلب من تركيا المشاركة في الميثاق الرباعي، وان لا تكون سلامتها الإقليمية مضمونة إلا إذا قبلت ذلك.

٤- اقترح السوفييت ملاحق، وهي ان تسحب ألمانيا قواتها فوراً من فنلندا، وان تتخلى اليابان عن امتيازات الفحم والنفط في شمال سخالين، وأن يتم إقامة ميثاق مساعدة متبادلة بين الاتحاد السوفيتي وبلغاريا، وهو ضروري من الناحية السياسية، وان لا يضر هذا الميثاق بالنظام الداخلي أو بسيادة واستقلال ألمانيا، ويفكر الاتحاد السوفيتي في ان يبقى بحزم وكفاءة كقوة أوروبية في البلطيق أو البلقان، إلا ان ألمانيا ترد على هذه المقترحات السوفيتية رغم إلحاح السوفييت عليها، ويبدو ان السبب عدم قناعتها بها وصعوبة تحقيقها.

وهذا يفسر ان هتلر قد حسم في عام ١٩٤٠ المسألة بين هجوم فوري على بريطانيا والذي بدا صعباً بعد الفشل في المعركة الجوية التي استمرت الصيف كله، وبين عملية عسكرية يجتاح بها الاتحاد السوفيتي، ويعدها ضرورية لتحقيقي مشروع في (المجال الحيوي) لألمانيا، وقد اختار في نهاية عام ١٩٤٠ الحل الثاني، واتخذ الإجراءات لخطة بربروسا ضد الاتحاد السوفيتي.

أما بخصوص بلغاريا، فقد ظهرت منافسة دبلوماسية ألمانية – سوفيتية، ومنذ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٠ اقترح مولوتوف على الوزير البلغاري في موسكو ضمانته، وعرض الاتحاد السوفيتي ميثاق مساعدة متبادلة على صوفيا، ورفضت الأخيرة ذلك؛ بحجة انها لا تريد إقلاق ألمانيا، وفي فبراير/ شباط ١٩٤١ نجح

ديبنتروب بالحصول على قرار مشاركة بلغاريا في الميثاق الثلاثي، ووقّع في الأول من مارس/ آذار، ودخلت في نفس اليوم القوات الألمانية إلى بلغاريا رغم الاعتراضات السوفيتية.

أما بالنسبة ليوغسلافيا، فكان هتلر على وشك توقيع اتفاق مماثل مع حكومة تيزفتكو فيتش، وفي الخامس والعشرين من مارس/ آذار ١٩٤١ وافقت يوغسلافيا على المشاركة في الميثاق، ولكن بعد يومين حدث تطور مفاجئ، حيث قام الشاب بطرس الثاني القاصر على يد موالين بجر السلطة له من الأمير بول، وتشكيل حكومة وطنية اتحادية برئاسة سيموفيتش، وكان انقلاباً عسكرياً موالياً لبريطانيا، تدعمه قوى صربية ديمقراطية، وهنا قرر هتلر الغاضب من هذا الحدث ان يهاجم يوغسلافيا، ودخلت قواته يوغسلافيا واليونان في السادس من إبريل/ نيسان ١٩٤١، ووقع في اليوم نفسه ستالين مع الوزير اليوغسلافي في موسكو ميثاق صداقة وعدم اعتداء، وفي الثامن عشر منه توقفت المعارك في يوغسلافيا بعد الانتصار الألماني النهائي، وفي السابع والعشرين منه دخلت القوات الألمانية إلى أثينا، وبعد ثلاثة أيام شكّل الألمان حكومة تابعة لهم بقيادة الجنرال تسولا كوجلو.

وبدءاً من العاشر من إبريل/ نيسان ١٩٤١، أعلنت كرواتيا استقلالها، وعُيّن آنتي بافليتش رئيساً للدولة الجديدة، وتضم كرواتيا زغرب، والبوسنة والهرسك، أما حدود هذه الدولة ففي الشمال قامت ألمانيا بضم سلوفينيا الشمالية، وإيطاليا ضمت سلوفينيا الجنوبية، وطالب الطليان بكل دلماسيا في الغرب، من فيوم إلى كاتارو، مع إبقاء منفذ بحري للكروات في مقابل فيوم، وفي الجنوب منطقة دوبرفنيك، واستأجر زارلو سيبنيك وجزر دلماسيا وخليج كاتا لمدة (٢٥) عاماً، ويعاد إقامة المونتجبرو في حدود عام ١٩١٤ على ان تكون مستقلة وخاضعة لإيطاليا.

أما هنغاريا فكانت قد دخلت في حرب ضد يوغسلافيا في العاشر من إبريل/ نيسان ١٩٤١، وضمت باتشاكا ومناطق على الضفة اليسرى لنهر الدانوب، وبقيت البانات تحت الإدارة الألمانية، وصربيا مستقلة، ولكن في إطار صربيا القديمة، وضمت الأخيرة مقدونيا وتراسيا وما عدا سالونيك التي بقيت لليونان.

أما ألبانيا فقد تلقت جزءاً من مقدونيا الغربية، وكوسوفو، ووقعت معاهدة ضمان وتعاون بين إيطاليا وكرواتيا ضمنت إيطاليا بموجبها سلامة كرواتيا الإقليمية، وقبلت كرواتيا بالسماح للقوات الإيطالية بالمرور عبر أراضيها، وتعهدت بعدم إقامة بحرية عسكرية، وفي الخامس عشر من يونيو/ حزيران شاركت كرواتيا بالميثاق الثلاثي(٤٢).

سادساً: الهجوم على الاتحاد السوفيتي

في (١٢-١٣) نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٠ جرت مقابلة – كما أشرنا سابقاً – بين مولوتوف وديبنتروب في برلين، وفيه ظهر توجه ألماني يتخلى عن فكرة الإنزال في بريطانيا، وينص على زيادة التقدم الألماني- الإيطالي في البحر المتوسط، وأدى فشل محادثات مولوتوف وديبنتروب إلى ان يفكر هتلر جدياً بمهاجمة السوفيت.

إلا ان أسباب هذا التحول لا يعود إلى كراهيته الشديدة للشيوعية، بل كان يرغب في القضاء على المنافس السوفيتي الغامض، ولا سيما ان الحرب ضد بريطانيا كانت تبدو طويلة، وتهدف سياسة الهجوم على الاتحاد السوفيتي إلى تأكيد فلسفة هتلر العسكرية في الإلحاق والضم التي يفرضها المجال الحيوي، وفي الخامس من ديسمبر/ كانون الأول أمر بالتحضير لهذا الهجوم لتاريخ الخامس عشر من مايو/ أيار ١٩٤١ باسم خطة بربروسا، ومنذ ذلك الوقت انشغل الألمان من المسؤولين العسكريين بالاعداد للعملية، وإخفاء التحركات نحو الشرق عن الحلفاء والسوفييت خاصة، وفي موعد آخر ثبت تاريخ الثاني والعشرون من يونيو/ حزيران نقطة للانطلاق؛ إذ كان هتلر مصمماً على الانتهاء من ستالين، وعهد إلى ألفرد روزنبرغ ان يهيئ التنظيم السياسي للأراضي التي ستُحتل من الاتحاد السوفيتي، وفي الثلاثين من ابريل/ نيسان عُيّن روزنبرغ مفوضاً في (الاشراف المركزي لشؤون الشرق الأوروبي).

في مايو ويونيو كانت الاخبار تصل واشنطن ولندن بأن موعد الهجوم الألماني على الاتحاد السوفيتي بات وشيكاً، وحصل ستالين من جهته على حياد اليابان في الحرب، وحاول بالاساس تجنب وقوعها، حيث قال مخاطباً السفير الألماني في موسكو في الثالث عشر من إبريل/ نيسان ١٩٤١ في وداع مولوتوف: "إن علينا ان نبقى

أصدقاء، وعليك ان تقوم بكل ما في وسعك من أجل هذا"، وقد قبل السوفييت الادعاءات الألمانية حول الحدود الروسية – الألمانية في بولندا في الخامس والعشرين من إبريل/ نيسان، واعترفوا بحكومة رشيد علي الكيلاني المدعومة من ألمانيا في العراق في الثالث من مايو/ أيار، وتم طرد السفراء: البلجيكي واليوغسلافي والنرويجي من الاتحاد السوفيتي، وعين سفيراً لدى المارشال بيتان، واستمر التعاون الاقتصادي مع ألمانيا، وحتى اليوم الأخير كانت المنتجات متبادلة بين البلدين.

وفي الواقع فعلى الرغم من كل هذه التدابير التي قام بها ستالين للتقارب مع الألمان، وفي الثاني من يونيو/ حزيران ١٩٤١ التقى هتلر بموسوليني في رينر وأعطى في اليوم نفسه الأمر للسفن الألمانية الموجودة في المرافئ الروسية بمغادرتها فوراً، وتم تدعيم القوات الألمانية في فنلندا ورومانيا، وضاعف الإنكليز والأمريكان من تحذيراتهم للسوفييت الذين اتخذوا تدابير عسكرية للتهدئة من جهة والدفاع من جهة أخرى.

وفي الثاني والعشرين منه هاجمت صباحاً القوات الألمانية الأراضي السوفيتية، واعلن هتلر في الرسالة التي كتبها إلى موسوليني: "إن هذا أهم قرار في حياتي".

وقد بُرِّر العدوان بالتهديد الذي تشكله القوات السوفيتية بالنسبة لألمانيا، ودعاية الكومنترن الشيوعية، وتوقيع معاهدة الصداقة السوفيتية – اليوغسلافية في الخامس من إبريل/ نيسان، وبدأت الحرب البرية التي اعتقد هتلر انها ستكون سريعة وخاطفة، وسينتصر فيها، وقذف بقوات ألمانية كبيرة في حرب استنزاف داخل الأراضي السوفيتية الشاسعة والصعبة جغرافياً ومناخياً، بحيث لقيت الخسائر والهزيمة التي كسرت ظهر الألمان وقياداتهم.

وقرر هتلر ان يستبق الهجوم الروسي الذي تخيله بهجوم خاطف، وخالف قادته العسكريين، وعلى رأسهم (رونشتد)، إلا ان هتلر لم يصغ للاعتراضات، ووضع خطة تستهدف القوات الروسية أينما كانت لقطع خط تراجعها نحو الشرق.

واستطاع الألمان بيومين تحطيم (٢٠٠٠) طائرة روسية على الأرض وفي

المطارات، واتجهت ثلاثة طوابير من ثلاثة ملايين جندي نحو موسكو ولينينجراد وكييف، واكتسحوا الوسائل الدفاعية أمامهم، وفي أوائل الشتاء كانت القوات الألمانية تحاصر لينينجراد، وبسبب الصمود الروسي والمقاومة المسلحة تم ايقاف تقدم الألمان نحو المدينة.

وخسر الروس ما لا يقل عن مليون قتيل وأسير، وواصلت القوات السير نحو موسكو، وزحفت أخرى جنوباً إلى لييف، وتقدمت إلى خاركوف وآبار النفط في القوقاز، وفي خريف عام ١٩٤١ كان موقف الروس صعباً وخطيراً، ولكن المقاومة الشعبية والجيش الأحمر غيَّرا موازين القوى، واستطاع الجنرال زوكوف ان يطرد الألمان من موسكو وروستوف، وفي هذه الأثناء كانت القوات الألمانية عاجزة عن تحقيق أهدافها، وظل الموقف راكداً حتى الشتاء القارس الذي كان العامل الحاسم في كسر شوكة الألمان، وأثَّر على وسائل النقل والإمدادات والخطوط العسكرية، ووقف الألمان عاجزين أمام زوكوف الذي يقود المعركة ضدها شمال وجنوب موسكو.

وقد التقى تشرشل مع روزفلت في أول لقاء زمن الحرب على ظهر السفينة الحربية الأمريكية أوجستا في آب/ أغسطس ١٩٤١، واتفقا على إمداد الروس بالمساعدة الممكنة لاستكمال الصمود، وأرسلت لندن المعدات، ووصلت في منتصف عام ١٩٤١ أكثر من ٢٤٠٠ دبابة، و١٨٠٠ طائرة بريطانية، و٢٠٠٠ دبابة مع ١٣٠٠ طائرة أمريكية على أساس ان تصل للروس لمواجهة هتلر في عام ١٩٤٢[٤٣].

سابعاً: الميثاق الأطلنطي والهجوم على اليابان

لم يكن ستالين مقتنعاً بما يقدمه الحلفاء لروسيا، وخاصة انهم لم يعدوا بشيء بخصوص المطالب السوفيتية في الحدود البولندية، وأعلن روزفلت وتشرشل في ميثاق الأطلنطي في الثاني عشر من أغسطس/ آب مبدأ عدم السماح لأي دولة بالتوسع أثناء الحرب، وان لا تجري تغييرات في الحدود بغير موافقة الشعوب المعنية، وان كل شعب حر في اختيار حكومته التي يرضى عنها، وتكفل له العيش الرغيد بسلام وأمن، وإيجاد خطط لتحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد الحرب، ونزع سلاح المعتدين، وتشجيع العمليات الكفيلة بتخفيف الأعباء عن التسلح وغيرها التي تثقل

على الشعوب، ويجب تحقيق السلام بدلاً عنها ورفع مستوى العيش والضمان الاجتماعي.

ومع توقيع الولايات المتحدة على بنود هذا الميثاق فقد ظلت غير راغبة في دخول الحرب بشكل فعلي، ولكن تحرش الغواصات الألمانية بإحدى المدمرات الأمريكية جعل روزفلت يعلن ان السفن والطائرات الأمريكية سوف تضرب الغواصات الألمانية أو الإيطالية التي تظهر في مناطق الدوريات الأمريكية، والتي تمتد حينذاك إلى أيسلندا.

إلا ان حادثاً أجبر الأمريكيين على دخول الحرب إلى جانب الحلفاء، وهو العدوان الجوي الياباني على ميناء بيرل هاربر الأمريكي، ففي سبتمبر/ أيلول ١٩٤٠ وقّعت اليابان وألمانيا وإيطاليا على ميثاق ينص على ان تساعد كل منها الأخرى بكافة الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية إذا هاجمتها دولة غير مشتركة آنذاك في الحرب الأوروبية، أو في الصراع في الشرق الأقصى، وكان هدف هذا الميثاق تحذير الولايات المتحدة من مساعدة الدول الغربية، وفي الوقت نفسه فإنه لا يجبر اليابان على مساعدة ألمانيا في حالة عدوانها على الاتحاد السوفيتي.

وفي أبريل/ نيسان ١٩٤١ وقع اليابانيون والروس ميثاقاً بوقوف كل من حكومتيهما على الحياد، إذا دخلت احداهما الحرب مع دولة أو دول أخرى.

ولذلك لم تمد اليابان يدها لمساعدة مباشرة لألمانيا في عملياتها العسكرية، وبعد مرور سنة أشهر قدمت لها مساعدة غير مباشرة عندما بدأت هجومها على أملاك واشنطن ولندن في المحيط الهادي، وشغلتهما عن مساعدة الاتحاد السوفيتي.

ولا بد من الإشارة إلى ان اليابان زادت من أطماعها التوسعية منذ قيام الحرب في أوروبا، وسقوط هولندا وفرنسا وإنهاك بريطانيا، وحاولت ان تضع يدها على الأملاك الفرنسية والهولندية والبريطانية في المحيط الهادي، وكسب حقوق خاصة في شبه الجزيرة الصينية، ومنحت حكومة فيش اليابانيين قواعد جوية في تونكين، وانزلت قواتها في أراضي الهند الصينية وسيام، وتحركت نحو بورما والأملاك الهولندية في إندونيسيا والقاعدة البريطانية في سنغافورة.

وأغضبت هذه التحركات الولايات المتحدة التي كانت تعارض الأطماع اليابانية منذ الثلاثينيات، ودعمت حكومة تشانج كاي شيك في الصين، وخاصة عندما وقع العدوان الياباني على الصين عام ١٩٣٧، ولكنها لم تتخذ خطوات فاعلة إلى جانب حلفائها الغربيين في هذه المنطقة، وفضلت الضغط الاقتصادي كخطر التعامل التجاري مع اليابان، وتجميد أموالها في الولايات المتحدة، ولكنها لم تكن سياسة نافعة مع اليابانيين، ومضوا في رسم سياستهم التوسعية ضد الأوروبيين في الشرق الأقصى.

واستمرت الاتصالات الدبلوماسية بين اليابان والولايات المتحدة منذ عام ١٩٤١، ولكنها لم تُفْضِ إلى شيء، بل إلى عدم ثقة أحدهما بالآخر، وتعارض مصالحهما على الدوام، فالولايات المتحدة تصر على عودة سياسة الباب المفتوح إلى الصين، وعودة الأمور في الشرق الأقصى إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٣١، ووقف التوسع الياباني.

وفي مارس/ آذار ١٩٤١ أبلغ الرئيس روزفلت السفير الياباني ان القيام بأي عدوان جديد من قبل اليابان قد يدفع واشنطن إلى دخول الحرب ضدها، ولكن لم يُجْدِ هذا التهديد، فالفرصة باتت مواتية أمام اليابان للتحرك في الشرق الأقصى، وما ان وصل الأمر إلى أكتوبر/ تشرين الأول حتى كانت اليابان قد ابتلعت الهند الصينية الفرنسية.

وفي خضم المفاوضات الأمريكية – اليابانية استهدفت الطائراتُ اليابانية القاذفة حاملةَ الطائرات في صبيحة السابع من ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٤١، وألحقت بالأسطول الأمريكي في القاعدة البحرية في بيرل هاربر ضربة قاصمة، وأغرقت قطعة حربية كبيرة، وحطمت عدة سفن حربية، وقتلت ٢٣٤٣ شخصاً، وجرحت نحو ١٢٠٠ آخرين، وخسرت واشنطن أقوى قطعها البحرية، وانتهى تفوقها البحري في المحيط الهادي، وأعلنت بعدها اليابان الحرب على بريطانيا أيضاً.

وواصلت القوة الجوية اليابانية ضرباتها، وأغرقت أيضاً البحرية اليابانية بارجتين حربيتين بريطانيتين كبيرتين، وفي العاشر من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤١ تمكنت القوات اليابانية من غزو الملايو، واستولت على سنغافورة في الخامس عشر

من فبراير/ شباط ١٩٤٢ بعد استسلام الحامية فيها، وغزت بورما وطهرتها من القوات البريطانية والصينية، وأقامت اليابان فيها حكومة موالية لها، وحطم الأسطول الياباني في بحر جاوه قوة بحرية للحلفاء، مكونة من خمس بوارج، وست مدمرات، وفتحت الطريق لغزو جميع جزر الهند الشرقية الهولندية.

وتم طرد القوات الأمريكية من الفليبين بعد استسلام حاميتها، وبان من المؤكد عجز الحلفاء عن مجابهة اليابانيين في الشرق الأقصى، وبلغت القوات اليابانية مناطق على خليج البنغال، وأصبحت الفرصة سانحة أمام اليابان – نظراً لتفوقها البحري في المحيط الهادي وبحر شرقي آسيا – في ان تحتل الممتلكات الأمريكية والهولندية، فاستسلمت هونج كونج أواخر عام ١٩٤١، وجزر الهند الشرقية الهولندية في مارس/ آذار ١٩٤٢، واستولت القوات اليابانية على ملايو، وكوالامبور، وجوهور، وانسحبت القوات البريطانية منها، وتقدمت إلى بورما، وهزمت القوات اليابانية الحلفاء تحت قيادة صينية بقيادة تشنج كاي تشيك(٤٤).

ثامناً: المعارك في الهادي وستالين وشمال افريقيا

بدأت نقطة التحول في الحرب لصالح الحلفاء في نهاية عام ١٩٤٢ عندما تسلم الحلفاء المبادرة والتغيير على حساب دول المحور، بحيث تحول الحلفاء للهجوم في الشرق الأقصى شمال أفريقيا.

بدأ التنسيق الأمريكي – البريطاني، وتجلى في التعاون قبل دخول واشنطن الحرب رسمياً، حيث اجتمع روزفلت وتشرشل في يونيو/ حزيران ١٩٤١، وقرروا مد يد العون للروس حتى يصمدوا أمام ألمانيا النازية، وصدر تصريح الأطلنطي في الرابع عشر من أغسطس/ آب ١٩٤١، حيث أشار إلى ان الطرفين لا يريدان أي توسع إقليمي أو إجراء تغييرات إقليمية مع رغبات شعوب المنطقة المعنية، ولاحترام حق الشعوب في اختيار حكامها وضمان المساواة بين الدول جميعاً في التجارة العالمية، وتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي، وخلق عالم يعيش على أساس عدم الخوف أو الفقر، ورغم ان هذه المبادئ لم تطبق أو تحترم بعد نهاية الحرب، إلا انها أعادت الثقة للشعوب المتطلعة للحرية.

وكان لا بد للولايات المتحدة ان تقسم جهودها في الحرب على جبهة المحيط الهادي ضد اليابان ومساعدة حلفائها في أوروبا، ولكن معظم جهودها انصبت تجاه اليابان، وتمكنوا خلال عام ١٩٤٢ من توجيه ضربات قاصمة لليابانيين، أولها هجوم الطائرات الأمريكية على الأسطول الياباني في بحر كورال بين استراليا وجزر سليمان، وإغراق ١٤ قطعة بحرية، مما اضطر اليابانيين إلى التراجع نحو الشمال وزوال الخطر عن جنوب شرق استراليا، وهُزم اليابانيون أيضاً عندما حاولوا الاستيلاء على مدواي الواقعة في المحيط الهادي لجعلها قاعدة للهجوم على جزر هاواي، وفي مايو/ أيار ١٩٤٢ تجمع الأسطول الياباني من (٢٠٠) قطعة بحرية، و(٧٠٠) طائرة في مدواي، وفي الرابع من يونيو/ حزيران بدأت الهجمات، واستطاعت البحرية الأمريكية وطائراتها إسقاط (٤٠) طائرة، وأصابت أخرى، وأخذ سلاح الجو الامريكي يضرب الأسطول الياباني لأربعة أيام متتالية، وخسرت اليابان الكثير من طائراتها وقطعها البحرية.

إلا ان هذه الهزيمة لم تكن حاسمة، وظل الأمل لدى اليابانيين في غزو استراليا، علماً ان الأمريكيين كانوا أكثر قدرة وتفوقاً في هذا الوقت، وقد هزموا اليابانيين في بورت مورسبي في غينيا الجديدة، واستمر التقدم الأمريكي في المحيط الهادي يسير سريعاً حتى قضى بشكل نهائي على أحلام اليابانيين في منتصف عام ١٩٤٣ في إقامة إمبراطورية واسعة تحكم المحيط الهادي، وتم للحلفاء السيطرة على المنطقة الواسعة جنوب غربي المحيط الهادي.

كان النصر هو حليف ألمانيا الهتلرية طوال السنوات الثلاث الأولى من الحرب، ثم بدأ التحول منذ خريف عام ١٩٤٢ إثر الهزائم المتعاقبة، وأثر هذا في وقف تحرك ألمانيا نحو موسكو، وإلحاق الهزيمة بموسوليني في البحر المتوسط، وفي نهاية عام ١٩٤٢ كان السوفييت صامدين في ستالينجراد، والبريطانيون يزحفون نحو مصر، ومنها إلى الغرب في شمال أفريقيا، والأمريكيون ينزلون في المنطقة هذه أيضاً، وبدأت العمليات أكثر تنسيقاً، وتلحق الهزائم بالاعداء وان النصر بات بيد الحلفاء على حساب المحور.

أما هتلر فكان مصمماً على كسب معركة ستالينجراد، في حين ان ستالين كان أشد منه تصميماً على دحر القوات الألمانية مهما كانت التضحيات، وأقدم هتلر على تغيير قادته العسكريين لضمان عدم معارضتهم لخططه ضد السوفييت، وجاء بالشباب من القادة المؤمنين بالنازية وأفكارها.

وكانت الخطة الجديدة في الميدان السوفيتي هي تركيز القوات الألمانية في جبهة واحدة في الجنوب حيث، يضطر هتلر إلى استخدامها بعد ان ظن أنها الوحيدة القادرة على تحقيق النصر له، وفي الشمال والوسط تظل القوات الرابطة هناك تحتفظ بالأرض التي استولت عليها، وكان الألمان قد فشلوا في الاستيلاء على موسكو، واضطروا ان ينسحبوا منها، ولكنهم كانوا لا يزالون يقبضون على لينينجراد بقوة.

وفي الشتاء ومع نهايته بدا لهتلر ان الوقت قد حان لكي يضرب ضربته التي خطط لها بالهجوم من أوكرانيا على ستالينجراد والفولجا وبحر قزوين، وبذلك يقسم الاتحاد السوفيتي إلى قسمين، وانه بالاستيلاء على القوقاز يحرم الجيش الأحمر من أهم مورد للزيت، ويحل مشكلة الإمدادات والوقود.

وكانت الدبابات الألمانية قد تقدمت خلال الصيف إلى سيفاستبول في القرم وروستوف، وما لبثت القوات الألمانية ان أصبحت على مقربة من آبار البترول في منطقة غروزني شمال القوقاز (عاصمة الشيشان الآن)، ووصلت إلى ساحل بحر قزوين، وبدأت معركة ستالينجراد في الوقت نفسه في الثاني والعشرين من أغسطس/ آب.

وهذه المدينة تقع على نهر الفولجا، وهي ثالث مدينة يقدسها الروس بعد موسكو ولينينجراد، وأقرب المدن الروسية إلى قلب ستالين، حيث كان يعدها رمزاً لقوته، وقد تمكن الألمان من الوصول إلى ضواحي تلك المدينة في منتصف سبتمبر/ أيلول، وبدأ الصراع الشعبي المسلح في مواجهة الغزاة في واحدة من أشهر معارك الحرب العالمية الثانية، بل المعارك في التاريخ العالمي، وتمكن الألمان من الاستيلاء عليها؛ لكي يسهل عليهم العودة إلى موسكو من الجنوب الشرقي، والاستيلاء عليها هي الأخرى، وقطع المورد النفطي للروس، فيسهل على جيوشهم في الجنوب ان تتقدم

لاكتساح الجنوب، وانضمام جيوش رومل لو نحجت نحو القاهرة في مصر.

إلا ان ستالين كان مصمماً على الاستماتة في الدفاع عن ستالينجراد، وفي الرابع والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٢ بدأت المعارك الفاصلة حولها بين الألمان الغزاة والروس المدافعين بضراوة عن بلادهم وأرضهم، وكان الجيش الألماني السادس بقيادة المارشال فردريك باولس ومعه ٣٠٠ ألف جندي قد حطموا المدينة، إلا ان الهجمات الروسية المضادة استمرت خمسة أشهر قضت على انتصارات الألمان، وفي الحادي والثلاثين من يناير/ كانون الثاني ١٩٤٣ أسر القائد الألماني باولس، وكُسر جيشه، واستسلم أكثر من تسعين ألف ألماني، وانتهت أعظم معركة تاريخية، وكانت نقطة تحول أساسية في مجرى الحرب لصالح الحلفاء.

وكانت بداية عام ١٩٤٣ نقطة تحول خطيرة، فقد سجل الجيش الأحمر أعظم انتصاراته، وحرر المدن الواحدة تلو الأخرى، وانسحب الألمان من القوقاز، وازداد حماس الشعب السوفيتي في القتال والدفاع من خندق إلى آخر، وكان للنهر في ستالينجراد أثره البالغ في مكانة ستالين الشعبية، وأصبح باسم المجلس الأعلى للدفاع (مارشال) البلاد، ثم جاء زوكوف بطل معركة موسكو الذي أنقذ المدينة من الألمان.

أما في شمال أفريقيا، فالوقت الذي انقلبت موازين القوى في الشرق الأقصى بانتصار الأمريكيين في معارك المحيط الهادي وتكبيد اليابانيين الخسائر الجسيمة فإن هذا الوقت – مهماً على جبهة شمال أفريقيا وأوروبا.

كان رومل القائد الألماني قد حقق انتصارات كاسحة في شمال أفريقيا، حيث بدأ عملياته ضد القوات البريطانية في تلك المنطقة منذ وصوله في أبريل/ نيسان ١٩٤١، وطارد تلك القوات حتى الأراضي المصرية، وعزل طبرق بما فيها من قوات استرالية، إلا ان رومل رغم ذلك كان مستاءً من هتلر؛ لانه لم يحقق له ما أراده من الإمدادات والمعدات والتموين؛ لكي يتم نجاح الحملة بدخول مصر نفسها، وكانت خطته ترمي إلى التقدم نحو البصرة في العراق لقطع أية امدادات أمريكية تصل إلى الروس عبر الخليج العربي.

إلا ان هتلر كان منشغلاً بحملته على الاتحاد السوفيتي، ولم يستطيع توفير

امدادات إلى رومل، وكان هذا لصالح الحلفاء على جبهة شمال أفريقيا ونجاحهم في دحر رومل والطليان عن أفريقيا، فقد تقرر ان تقوم الولايات المتحدة وبريطانيا بعمل مشترك في أفريقيا لغزو المناطق الفرنسية في شمال أفريقيا، وعُيِّن الجنرال ازنهاور لقيادة العمليات الحربية، والجنرال إلكسندر قائد لمنطقة الشرق الاوسط والجنرال مونتغمري لقيادة الجيش الثامن.

وكان الجيش الثامن بقيادة الجنرال أوكنلك قد نجح في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤١ في القيام بعمليات حربية مضادة رد بها رومل وقواته نحو الغرب، وحرر طبرق رغم شراسه وعبقرية رومل والمقاومة الشديدة التي أبداها، ولم يستسلم، وقام في ربيع عام ١٩٤٢ بعملية اكتساح نحو الحدود المصرية في مايو/ أيار ١٩٤٢ بعد ان اجتاز سيدي براني ومرسى مطروح، ووصل إلى العلمين على بعد ستين كم من الإسكندرية.

إلا ان هذا النجاح الكبير كلفه الكثير مع توقف الإمدادات الألمانية عن شمال أفريقيا، وكان سلاح الجو البريطاني قد أنهكت دباباته على طول الطريق من القصف والتعطيل، ولم يؤد طلبه المستمر بالإمدادات من هتلر إلى أية فائدة، ولم تكن سوى وعود لم تتحقق.

وهنا استعد الجيش الثامن، وبدأ مونتغمري في مساء الثالث والعشرين من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٢ في اختراق الدفاعات الألمانية، وأحبط الهجمات المضادة التي قام بها رومل، ودخل طبرق في الثاني عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني، وبعد ثلاثة أسابيع ارك رومل بسرعة، وتوقف الجيش الثامن قليلاً عاد بنغازي في ليبيا ليعيد ترتيب أوضاعه، وبعدها اكتسح قوات رومل وسقطت العجيلة، وفي مطلع عام ١٩٤٣ دخل الإنكليز طرابلس، وتقهقر رومل إلى الغرب ما وراء الحدود التونسية، تاركاً ليبيا تحت قبضة القوات البريطانية.

وكانت القوات الامريكية – البريطانية على متن الأساطيل تنزل في الثامن من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٢ بقرب الدار البيضاء ووهران والجزائر العاصمة، وسقطت بسرعة دون مقاومة تذكر.

وفي الرابع والعشرين من يناير/ كانون الثاني ١٩٤٣ دعا روزفلت في الدار البيضاء دول المحور للتسليم دون قيد أو شرط، واجتمع هناك مع تشرشل لاستعراض الموقف العسكري وجبهات القتال، والاتفاق على استمرار المعارك عل كافة الصعد البحرية والجوية والبرية، في الوقت الذي دعا هتلر قواته في جبهة شمال أفريقيا للقتال وعدم الاستسلام.

أما على جبهات الشرق الأقصى، فكان الحلفاء يسعون إلى تحقيق الانتصارات أسوة بالجبهات الأخرى، وكانت الخطوة الأساس هي تحرير الصين والفليبين والمناطق الأخرى التي احتلها اليابانيون، وكان السوفييت يحثون حلفاءهم على فتح جبهة جديدة بقصد مشاغلة الألمان، إلا ان الإنكليز والأمريكان كانوا حريصين على تعزيز الموقف السوفيتي في مواجهة الألمان.

كانت بولندا من أكثر الدول التي عانت من الحرب في أوروبا، فقد طرد السوفييت من المنطقة البولندية التي سيطروا عليها في يونيو/ حزيران ١٩٤١ حوالي مليون ونصف المليون نسمة من البولنديين، ونفوهم إلى سيبيريا في مناطق العمل، وانتزع الألمان أيضاً مثل هذا العدد من البولنديين في المناطق التي احتلوها، وأرسلوهم إلى ألمانيا للعمل في السخرة، أما ما تبقى من السكان في بولندا فكانوا يعاملون كعبيد للاحتلال الألماني، حيث صودرت أراضيهم وأموالهم، وقُتل عدد كبير منهم في معسكرات الاعتقال والمجاعة، وصل هذا العدد إلى أكثر من ستة ملايين بولندي، إلا ان البولنديين وعلى الرغم من كل ما عانوه فإنهم لم يستسلموا، وظهرت حركات مقاومة ضد الاحتلال تلقت تعليمات من الحكومة البولندية.

وأدى التقارب السوفيتي – البريطاني إلى جعل البولنديين يعدون الاتحاد السوفيتي مع الحلفاء الغربيين ضد المحور، وبدأوا في ربيع عام ١٩٤٢ يقاتلون ضد الألمان، وأصبح جومالكا زعيم المقاومة المسلحة وهو شيوعي، ولكنه ليس صنيعة السوفيت، بل كان مستقلاً ووطنياً خالصاً.

أما تشيكوسلوفاكيا التي تعرّض شعبها للبطش النازي، فلم تتوقف عن المقاومة والكفاح ضد الاحتلال رغم الظلم والقسوة والعنف، وخاصة بعد مقتل الحاكم النازي

رينهارت هيدريش في مايو/ أيار ١٩٤٢، وكان هذا الحادث قد ألهب مشاعر التشيك إثر حملة المجازر النازية ضدهم.

أما في يوغسلافيا، فقد شكّل الألمان فيها حكومة عميلة في كرواتيا وصربيا، ورغم ذلك قاومت عدة جماعات الوجود والاحتلال النازي، وأهمها اليوغسلاف الشيوعيون أكبر القوى اليوغسلافية المقاومة تحت زعامة القيادي جوزيف بروستيتو (الرئيس اليوغسلافي فيما بعد)، الذي كانت له صلات مع الاتحاد السوفيتي، إلا ان المقاومة اليوغسلافية كانت مجزأة وغير موحدة من صرب وكروات.

أما في فرنسا الخاضعة للاحتلال النازي، فحاول الألمان تخفيف الضغط على الفرنسيين، ورغم ان نفقات الاحتلال كانت تكلف الفرنسيين أكثر من نصف نفقات الاحتلال الألماني لأوروبا، واستطاع لافات ان يساوم الألمان الذين كانوا يطالبون بتسخير العمال الفرنسيين في العمل بدلاً من الألمان الذين يجنّدون في جبهات القتال، ولا سيما بعد منتصف عام ١٩٤١ لتعويض الخسائر في جيوشهم، وقد استغل الشيوعيون الفرنسيون تلك الفرصة لتقوية المقاومة بضم العمال الساخطين إلى حركتهم، وكوّنوا (الجبهة الوطنية) من فئات وطنية يمينية ويسارية، ولكن ديغول كان حريصاً على منع هذه الجبهة من السيطرة على المقاومة الفرنسية حتى لا تسيطر على البلاد بعد الحرب، ونجح في عام ١٩٤٣ في ان يضم جماعات المقاومة تحت سيطرة المجلس الوطني لحركات المقاومة الموحد.

وبدأت المقاومة الفرنسية في الداخل تعمل ضد الاحتلال وضد العملاء الفرنسيين الذين يتعاونون مع النازيين، وفقد بيتان ولافال ثقة الفرنسيين عندما أدخلوا في الحكومة وزراء عملاء للألمان في مطلع عام ١٩٤٤، وكان ديغول رئيساً آنذاك للجنة التحرير الوطني في الجزائر، ويتحدث باسم الفرنسيين الذين يعارضون حكومة فيش في الداخل والخارج.

أما في الاتحاد السوفيتي، فقد ظهرت حركة مقاومة ضد الألمان، وبدأت في أوكرانيا عند عمل الألمان على جمع الناس للعمل في السخرة لمصالحهم الخاصة، واشتدت المقاومة منذ عام ١٩٤٢ عندما دعا ستالين الناس الخاضعين للاحتلال الألماني

إلى بدء حرب عصابات مسلحة، وتكونت جماعات فدائية بين ١٩٤٢-١٩٤٣، وشكّلوا تهديداً مستمراً للقوات الألمانية الكبيرة داخل الأراضي السوفيتية.

ثم ان هناك من الروس من كان يعارض ستالين نفسه، ولكن سياسة البطش التي اتبعها الألمان وحدت الشعب الروسي، وقد لقي أربعة ملايين روسي حتفهم على أيدي الألمان، وحوالي خمسة ملايين بسبب مذابح مروعة أثناء الاحتلال، وبسبب السياسة الصناعية والزراعية للألمان التي أضرّت بالروس، وشكلت كلها حركات مقاومة شعبية ضدهم.

اما في الشرق الأقصى فقد حاول اليابانيون إقامة حكم ديكتاتوري لهم في جنوب شرقي آسيا، واكتشف السكان ان اليابانيين جاءوا من أجل مصالحهم الخاصة، وأثار ذلك المقاومة ضد اليابان وحرب العصابات بين السكان والمستعمرين الجدد، وتزعم الشيوعيون هذه الحركات؛ لانهم كرهوا التعامل مع اليابانيين وأطماعهم في آسيا، واعتنق أفكارهم العديد من السكان بسبب البطش الياباني وسوء المعاملة.

في الهند الصينية (فيتنام) أسس الزعيم هوشي منه، وهو شيوعي قديم حركة فيتنامية للمقاومة، يقودها عدد من الزعماء الشيوعيين، ومعظمهم من الشيوعيين الصينيين، وظهرت حركات مقاومة أخرى في الفلبين وبورما، وإندونيسيا بزعامة احمد سوكارنو، وكلها تسعى لضرب الوجود الياباني وإنهاء السياسة الاستعمارية لليابانيين في آسيا[٤٥].

تاسعاً: الحلفاء يهاجمون إيطاليا وألمانيا

كان البريطانيون بقيادة مونتغمري قائد الجيش الثامن قد هزموا الألمان في معركة (العلمين) الشهيرة، وتابعوا سيرهم إلى طرابلس، وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٢ نزلت ثلاث فرق مشتركة أمريكية - بريطانية في مدن مغاربية سبق ان ذكرناها، وكانت جيوش المحور في معقلها الأخير في تونس.

وفي مارس/ آذار ١٩٤٣ بدأ ايزنهاور الهجوم من الغرب، وقوات مونتغمري من الشرق، وقاتل الألمان باستماتة في الدفاع، إلا ان الجيوش الحليفة تغلبت عليهم، واستسلم حوالي ١٦٠ ألفاً من الطليان والألمان كأسرى حرب.

١- إيطاليا:

كانت جزيرة صقلية هي الخطوة التالية للحلفاء، ورأى تشرشل وروزفلت ان تطهير البحر المتوسط من المحور له أهمية في خطط الحرب، وتقرر اثناء لجتماعهما في الدار البيضاء احتلال صقلية الإيطالية، وفتح جبهة إيطاليا قبل جبهة فرنسا، وانطلاقاً من صقلية، وبدأ الهجوم على الأخيرة في العاشر من يوليو/ تموز ١٩٤٣، وشارك في الإنزال الأمريكي - البريطاني أكثر من ١٦٠ ألف جندي جواً وبحراً، وتدفقت القوات نحو الداخل بعد قتال عنيف، مع تدهور الحالة المعنوية للجنود الطليان، وكان موسوليني من الناحية الواقعية قد انتهى بعده الزعيم والقائد بعد الخسائر التي مُنيت بها إيطاليا، وسقطت بالرمو عاصمة صقلية، واشتد السخط في صفوف النخبة المدنية والعسكرية الإيطالية، وطالبوا الملك ان يضع حداً لموسوليني، واستجاب لهم الملك، وعين بدلاً منه المارشال بادوجليو، وكان همه الأول انقاذ إيطاليا من الحرب بأقل الخسائر الممكنة، واستعادة السلم والامن للشعب الإيطالي.

إلا ان تنحية موسوليني لم تنقذ إيطاليا، لان الحلفاء كانوا يريدون استسلام إيطاليا دون قيد أو شرط قبل ان يوقعوا الهدنة مع الحكومة الجديدة، وحاول بادوجيلو ان يضع شروطاً للتسليم، وان يقنع الألمان بذلك، ولكنه فشل، واضطر في النهاية إلى التسليم للحلفاء، ودفع هذا هتلر إلى إرسال قواته عبر ممر برنز ليمنع إيطاليا من خيانته.

في الثاني من سبتمبر/ أيلول انزل البريطانيون قواتهم في كالابريا جنوب إيطاليا، وهاجم الأمريكيون سالرنو جنوب نابولي، وأعلنت الهدنة، إلا ان الألمان اندفعوا نحو روما، واستولوا عليها، وهرب الملك وبادوجليو، واحتل الألمان شمال ووسط إيطاليا، في حين سيطر الحلفاء على جنوب إيطاليا.

وظلت إيطاليا لعام ونصف منقسمة إلى قسمين، واستطاع الألمان خطف موسوليني من سجنه في الثاني عشر من سبتمبر/ أيلول ١٩٤٣، ووضعوه على رأس حكومة ضعيفة تابعة للألمان انفسهم، ولم تلق تلك الحكومة إلا احتقار الشعب الإيطالي، وانتشرت المقاومة ضد الألمان وموسوليني.

وأجبر الوجود الأجنبي للحلفاء في إيطاليا ان يبقي هتلر نحو (٢٥) فرقة ألمانية كانت الجبهة الروسية بأشد الحاجة لهم، ورغم بطء التقدم للحلفاء نحو الشمال، والخسائر التي تعرضوا لها، فقد استطاعوا دخول روما في الرابع من يونيو/ حزيران ١٩٤٤، وتنازل الملك فيكتور عمانوئيل لابنه امبرتو لإنقاذ العرش والأسرة المالكة التي تعاونت عبره مع الفاشية، وسقطت حكومة بادوجيلو، وتولى ايفانو بونومي الوزارة الجديدة على أساس مناهضة للفاشية وإقامة حكم ديمقراطي، ثم دخل الحلفاء فلورنسا بعد شهرين، وتأسس جيش إيطالي جديد يقاتل مع الإنكليز والأمريكيين والفرنسيين لتحرير إيطاليا من الفاشية والنازية.

٢- فرنسا:

كان تحرير إيطاليا على طريق تحرير الدول الأوروبية من الاحتلال الألماني، وتلى ذلك إنزال القوات المتحالفة على أرض نورمنديا في جنوب فرنسا، واحتشدت في جنوب إنكلترا العديد من القوات، وبتنسيق من ايزنهاور مع عمليات يقوم بها الروس، وتم مرافقة الهجوم في الصيف بهجوم الجيش الأحمر في الاتحاد السوفيتي، وعلى الجبهتين، واستُكملت الاستعداد العسكرية بنحو مليون ونصف المليون جندي وأساطيل بحرية وجوية، وبدأ نزول القوات في السادس من يونيو/ حزيران، ولم تكن العملية سهلة مع وجود المقاومة الألمانية، واعتقد رومل ان طريق الغزو هو عبر كالية القريبة من الساحل الإنكليزي، فوضع قواته هناك حتى داهمته الحملة من داخل النورمندي، وعندما حاول تحريك القوات ضد اعدائه كان الوقت قد فات، ودارت معارك ضارية قبل ان ينجح الحلفاء في الاستيلاء على (كان)، وانهزم الألمان عنها بعد دفاع شديد حولها.

وتقدم الحلفاء إلى شربورج، واستسلم الجنود الألمان أول الأمر، ولكن الأوامر صدرت لهم بالقتال حتى الموت، وأخيراً دخلت الدبابات الحليفة شربورج، وأسر العديد من الجنود، وفي الخامس عشر من أغسطس/ آب جرت حملة أخرى على ساحل الريفيرا من ثلاث فرق أمريكية، وسبع فرق فرنسية، وهدفها انهاء تحرير فرنسا، والقضاء على الألمان في الجنوب، والاتصال مع جيوش الحلفاء عند النورمندي.

واستمرت القوات في هجومها السريع داخل البلاد، واحتُلت مدن في الشمال، واصبحت على مقربة من باريس واحاطت بها، وعندها اشتعلت الثورة في داخل باريس والمدن الفرنسية، وحمل الفرنسيون السلاح ضد الألمان، وجرت حرب شوارع لعدة أيام، رغم المقاومة الألمانية في غرب نهر السين ضد الحلفاء، وفي الخامس والعشرين من أغسطس/ آب ١٩٤٤ سلمت الحامية الألمانية في باريس، ودخل ديغول لتسلم السلطة، واعترفت واشنطن ولندن بحكومته، ونال ثقة الشعب الفرنسي.

وفي هذه الأثناء، أصبح هتلر يواجه الحلفاء على أربع جبهات، قوات الحلفاء بقيادة ايزنهاور تزحف شمالاً لتحرير بلجيكا وهولندا ولكمسبورغ وألمانيا نفسها، وقوات الجنرال ويلسن تزحف نحو الشمال للاتصال مع ايزنهاور، والجيوش السوفيتية التي حررت روسيا تحاول تخليص البلاد المجاورة من الاحتلال النازي، ودخلت بولندا ورومانيا وبلغاريا ويوغسلافيا، واخيراً القوات الجوية التي تهاجم ألمانيا وتقصفها بشدة وعنف.

٣- ألمانيا:

هكذا تجسدت الهزيمة أمام الألمان، ورغم ذلك رفض هتلر ان يعترف بها، على الرغم من نجاح الحلفاء حتى نهاية عام ١٩٤٤ من طرد القوات الألمانية من بلجيكا وهولندا ولكسمبرغ وفنلندا وروخيا ولاتفيا ولختوينا ورومانيا وبلغاريا واليونان ويوغسلافيا وبولندا والبانيا ومعظم الأراضي الفرنسية وإيطاليا وليتوانيا.

وكانت المدن وخطوط المواصلات والعمليات العسكرية تتعرض في كل وقت للقصف الجوي من الحلفاء، ولم يبقَ من القادة الألمان سوى البرت سبير الذي أراد إعادة الجبهة الاقتصادية، وتسخير موارد البلاد لخدمة الحرب، ورئيس الجوستابو (الأمن السري) هملر الذي طارد أعداء النازية في الداخل بقسوة، ورجل الإعلام جوزيف جيبلز صاحب الدعاية النازية في ان النصر سيكون لألمانيا رغم كل الهزائم التي لحقت بها.

تأكد للألمان ان حملة الحلفاء التي نزلت في فرنسا حسب الدعاية الألمانية سوف تندحر وتفشل، ولما نجح الحلفاء في حملة النورماندي تجلى للألمان عدم صحة

الدعاية الألمانية، وتصدى بعض المعارضين لمحاولة قتل هتلر ومعاونيه، ووضعوا قنبلة في معقله، ولكن هتلر نجا بأعجوبة، بينما قتل من حوله، واستمر أكثر تصميماً على القتال والانتقام من معارضيه واعدم عدداً كبيراً منهم ممن اشتبه به.

وكان من ضمن هؤلاء ثعلب الصحراء رومل وعدد من كبار الضباط، وتأكد لكل خصوم هتلر ان فشل المحاولة بقتله تعني انه لن يستسلم حتى يقتل في الحرب أو تنهزم ألمانيا بشكل كامل.

٤- بولندا ورومانيا:

كان الجيش الأحمر قد بدأ الهجوم في صيف ١٩٤٤ بعد أن حرر القرم واوكرانيا، وبدأ التقدم على جبهة طولها ٨٠٠ ميل، ووصل إلى حدود بروسيا الشرقية، واخترق الحدود البولندية وحتى مشارف وارشو.

حاول البولنديون الدفاع عن بلادهم، وبدأوا قتال الألمان في شوارع وارشو، وعبّرَ الروس نهر الفستيولا، ولم يساعدوا المقتلين البولنديين الذين كانوا يقاتلون الألمان، وحاول تشرشل وروزفلت ان يحضا ستالين على تقديم الدعم للمقاتلين البولنديين، إلا انه لم يستجب لهم، وسقط معظم البولنديين في مواجهة الألمان.

ويبدو ان حجة ستالين كانت ان البولنديين اخطأوا التوقيت في اعلان الثورة ضد الألمان قبل ان يستكمل الجيش الأحمر استعداداته للتقدم ومساعدتهم، ولكن يرى المؤرخون ان ستالين كانت له أهداف أخرى حقيقية، فإنه كان يفضل ترك البولنديين يلاقون الموت على يد الألمان، وان لا تقوم الحركة الوطنية عندهم بتحرير البلاد، وان تنتهي على يد الألمان لكي يأمن شرهم فيما بعد.

وعندما حان الوقت المناسب للروس، عبر الجيش الأحمر الحدود البولندية أواخر يوليو/ تموز، وعمد ستالين إلى إقامة حكومة بولندية في (لوبلن)، والى جانبها لجنة التحرير الوطني التي يسيطر عليها شيوعيون بولنديون، ولما دخل الروس وارشو أصبح هؤلاء لهم الفرصة في السلطة بعد انتهاء حركات المقاومة العقائدية الأخرى على يد الألمان من قبل.

وفي صيف عام ١٩٤٤ تقدم الروس نحو مدخل الدانوب عند رومانيا، واقدم

للملك ميشيل على أخذ زمام الأمور بيديه، وفتح الباب أمام الروس وارتد الألمان عن البلقان، ودخل البلغار إلى جانب الروس، وبدأ الألمان بالجلاء عن اليونان، واسرع البريطانيون إلى هناك، واقنعوا المقاومة فيها بقبول عودة حكومة المنفى وتقلُّد زمام السلطة.

أما يوغسلافيا فقد ضاعف تيتو من هجماته على القوات الألمانية المنسحبة، وتقدم إلى الجبال والسهول في صربيا، وتمكن في أكتوبر/ تشرين الأول من دخول بلغراد منتصراً، وقضى تيتو على الصرب من انصار النازية والكروات، واستخدم العون السوفيتي في أواخر حرب التحرير، ولكنه ظل على حزمه في موقفه المخالف للسوفيت على طول الخط.

أما في هنغاريا فلم تكن مهمة السوفيت سهلة، ولقوا مقاومة شديدة من الألمان حتى نهاية الشتاء، وعادت القوات الروسية لاكتساح بولندا نهائياً، وأصبح لستالين ما أراده، وهو السيطرة السوفيتية على البلقان.

في هذا الوقت تبين لتشرشل خطورة التفوق السوفيتي في البلقان، وسعى للقاء ستالين في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٤، وطلب إليه التوصل لاتفاق بينهما على توزيع مناطق النفوذ بين بريطانيا والاتحاد السوفيتي في منطقة البلقان.

وتم تقسيم النفوذ بينهما على اساس مقترح تشرشل الذي وافق عليه ستالين، وهو ان يكون للاتحاد السوفيتي حصص كبيرة في رومانيا وبلغاريا، ويكون لبريطانيا حصص في اليونان، أما هنغاريا ويوغسلافيا فيكون التوزيع فيها مناصفة بين البلدين.

وفي الواقع لقي هذا الاتفاق انتقاداً من واشنطن التي كانت تصرّ على عدم عقد الصفقات أثناء الحرب، وتجاهَلَ الطرفان البريطاني والسوفيتي مصالح الدول نفسها، مثل بولندا واليونان التي لن تستقر على أساس تقسيمات الطرفين في هذا الاتفاق[٦١].

عاشراً: نهاية الحرب

كانت معظم قوات الحلفاء ترابط على الحدود الفرنسية – الألمانية، وانقسمت قوات ايزنهاور إلى ثلاث مجموعات في الشمال الغربي، وجيش مونتغمري المؤلف من بريطانيين وكنديين، وفي الوسط ثلاثة جيوش أمريكية تحت قيادة الجنرال برادلي، وفي

الجنوب والشرق جيشان، أحدهما أمريكي تحت قيادة الجنرال باتش، والثاني جيش فرنسي يقوده الضابط دي لاتر تاسيني، وهكذا كانت القوات الأمريكية تمثل الأغلبية في مهاجمة القوات الألمانية، إذ كان عددها يصل إلى نصف القوات المهاجمة، اما النصف الآخر فيتكون من إنكليز وفرنسيين.

حاول الحلفاء في السابع عشر من سبتمبر/ أيلول ١٩٤٤ تحطيم خط الدفاع الألماني، وانزال المظلات وراء نهر الراين في الشمال، ولكنها محاولة فشلت، وقام ايزنهاور بمحاولة أخرى في منتصف ديسمبر/ كانون الأول لتقويض الدفاعات الغربية، ولكنه لم يستطع تحقيق أهدافه، وفي هذه الاثناء قام القائد الألماني رونشتد بالتغلغل في الخطوط الحليفة بطول (٦٠) ميلاً، والاستيلاء على قاعدة بحرية في انتورب، وبدأ الهجوم في غابات الأردنس، وهي المنطقة التي استطاع منها الألمان تحطيم خطوط الدفاع الفرنسية.

ونجح في بداية الأمر في تحطيم الصفوف الأمريكية التي تراجعت إلى بلجيكا ولكسمبورغ، واستدعى ايزنهاور قوات احتياطية من الجنوب، والى ان وصل الاسبوع الثالث من يناير/ كانون الثاني ١٩٤٥ حتى تشكلت القوات الأمريكية لوقف الهجوم الألماني، وكانت معارك عنيفة وضارية بين الطرفين، وبدأت صعوبة تحقيق النصر السريع والحاسم على الألمان في هذه الجبهة، في حين كان الجيش الأحمر الروسي يقوم بالهجوم على بولندا، ويستولي على عاصمتها وارشو مطلع عام ١٩٤٥، ويتقدم ٣٠٠ ميل داخل الاراضي الألمانية، واحتل بروسيا الشرقية وسيليزيا العليا، وهرب أمامه الألمان، واستمر في التغلغل في الأراضي الألمانية إلى ان وصل إلى نهر الأودر على بعد (٤٠) ميلاً من برلين العاصمة.

والتقى الثلاثة الكبار في الرابع من فبراير/ شباط ١٩٤٥ للمرة الثانية في (يالطا) في شبه جزيرة القرم، وهم روزفلت وتشرشل وستالين، وخيم على اللقاء المرارة من قبل تشرشل وروزفلت للنجاح الروسي ضد الألمان، في حين انهم لم يستطيعوا تحقيق شيء على الجبهة الغربية.

وبعد أشهر من انتهاء مؤتمر يالطا بدأ عهد جديد بهزيمة ألمانيا وانتصار

الحلفاء عليها، وبدأ الهجوم في الثالث والعشرين من فبراير/ شباط ١٩٤٥ نحو الراين، وانتشرت جيوش الحلفاء لاحتلال المناطق الصناعية الغنية والمدن المهمة على الراين، وتقدمت قوات ايزنهاور، ثم تبعتها القوات البريطانية التي اتجهت شمالاً نحو الحدود الدانمركية وبحر البلطيق تحت قيادة مونتغمري، والقوات الفرنسية التي اتجهت نحو الجنوب الشرقي للاستيلاء على شتوتغرات، وتمكنت القوات الأمريكية من تحطيم القوات الألمانية المقاومة في الردهر، ووقع في الأسر ربع مليون جندي ألماني، وتحرك الأمريكيون ليشطروا ألمانيا إلى شطرين، وفي الحادي عشر من إبريل/ نيسان وصلوا نهر الألب على مشارف برلين.

وبدأت في هذه الأثناء مرحلة الهجوم الأخيرة على شمال إيطاليا، ولخترقت القوات الحليفة الدفاعات الألمانية في الجبال، ثم توجهت نحو السهول الإيطالية الشمالية، ورغم مقاومة الطليان الوطنيين ضد الحكم الفاشي فقد لعبت دوراً في تسهيل الاندفاع من قبل الحلفاء، وفي أبريل/ نيسان تحررت كل إيطاليا، وألقى الألمان أسلحتهم، وهرب موسوليني إلى الحدود السويسرية، إلا ان وحدة إيطالية من وحدات المقاومة المناهضة للفاشية اكتشفت شخصيته قرب بحيرة (كومو)، وقبضت عليه، واعدمته بالرصاص في الثامن والعشرين من إبريل/ نيسان ١٩٤٥.

أما في الشرق فقد وجه الجيش الاحمر هجوماً جديداً نحو الجنوب، ونجح القائد الروسي مالينوفسكي في كسب معركة (بودابست) عندما توقفت المقاومة الألمانية في هنغاريا، وأصبح الطريق ممهداً نحو فينا التي سقطت بأيدي السوفييت.

وكان القائد الروسي زوكوف يستعد للهجوم على برلين، بينما كان هتلر يسعى لحماية المدينة مع جنوده، وعدم الاستسلام نهائياً، هذا مع الغارات الجوية العنيفة مع الحلفاء بين (١٩٤٣-١٩٤٥)، وأصبحت مدينة أشباح وركام وخراب، وقد عبر الأمريكيون نهر الراين على مقربة من برلين، والقوات السوفيتية عند نهر الأودر، وتنتظر برلين في هذه الاثناء مصيرها، وفي الثاني عشر من إبريل/ نسيان مات الرئيس روزفلت، وبعد أربع أيام بدأ القائد الروسي زوكوف بالهجوم على برلين من الجبهة الشرقية، وبعد أيام أحيطت المدينة من كل الجوانب، ودخلت الدبابات السوفيتية

قلب برلين، وأدرك هتلر ان النهاية قد حانت، ولم يبق معه سوى وزير الدعاية جوزيف جوبلز وصديقته ايفا برادن التي عقد قرانه عليها قبل ساعات من نهايته، وانتحر معها في مخبأ داخل المستشارية، وأحرقت جثته في الثلاثين من أبريل/ نيسان ١٩٤٥، وانتحر جوبلز.

وكان هتلر قد عين قبل ذلك الادميرال دونيتز خليفة من بعده، فوجد الأخير أنه لا بد من الاتصال مع الحلفاء للاستسلام، وتم ذلك في السابع من مايو/ أيار ١٩٤٥ دون قيد أو شرط في مقر قيادة ايزنهاور أمام السوفييت والأمريكيين والبريطانيين، ثم أصر السوفييت على ان تجري مراسيم الاستسلام في برلين في مقر القيادة السوفيتية.

وهكذا سقط الرايخ الثالث بهزيمة قاسية، وانتهت الحرب الضارية، بعد ان خلّفت (٥٠) مليون نسمة، وأكثر من (٨٠) مليون جريح ومفقود وخسر العالم (١٣٨٤) مليون دولار، ولقيت (٥٩) دولة في العالم آثاراً من هذه الحرب مباشرة أو بصورة غير مباشرة.

معركة اليابان:

بعد العدوان الجوي الياباني على بيرل هاربر، اندفع اليابانيون بكل قوتهم يهاجمون في المحيط، وبين (١٩٤١-١٩٤٢) هاجموا القواعد البحرية الغربية، وسقطت ماليزيا وبورما وتيمور وجاوه، وأصبحت استراليا والهند والصين مهددة بالغزو، ولكن قوات التحالف قضت في مايو/ أيار ١٩٤٢ على آمال اليابانيين في غزو استراليا بعد انتصارهم في معركة بحر كودال، وبعد شهر انهزموا في جزيرة ميداوي، وبعدها انتصر الصينيون على الجيش الياباني في إقليم كنجستن.

واستطاعت اليابان في مدة قصيرة ان تحكم إمبراطورية بربع سكان العالم، ولم يكن أمام الحلفاء من فرصة لترك اليابان تتمتع بهذه السيطرة، وفكروا بهجوم واسع يعدون له العدة، وتم تحديد الهجوم في المحيط الهادي في السابع من أغسطس/ آب ١٩٤٢ عبر القوات البحرية الأمريكية التي استطاعت بسرعة ان تستولي على قواعد حيوية في غينيا الجديدة، وزال الخطر عن استراليا وعن الملاحة في بحر الكورال،

وخسر اليابانيون العديد من السفن في المنطقة والجنود والطائرات.

وتوقف الهجوم الأمريكي مع استكمال الاستعدادات البحرية والجوية، مما يضمن لها التفوق في المحيط الهادي، ووضع الحلفاء خطة لطرد اليابانيين من المحيط الهادي، وتحول في عام ١٩٤٣ المد نحو المحيط الهادي، واستولت القوات الأمريكية على جزر جلبرت، وفي مطلع عام ١٩٤٤ هاجمت جزر مارشال، ودخلت كواجالين وماريانا، رغم الخسائر الأمريكية الفادحة، وفي أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٤ نزل الجنرال دوجلاس آرثر في جزيرة ليتي، واندحر الأسطول الياباني الذي حاول التدخل لمنع الأمريكيين من الوصول إلى الجزيرة.

وأخذ سلاح الجو الأمريكي يشن غارات على الجزر ماريانا وعلى اليابان نفسها، وانقسمت إلى قسمين، ولكن اليابانيين صمموا على المقاومة إلى النهاية، وتحطمت قوة اليابان البحرية في عام ١٩٤٥ مع الحصار وقطع خطوط الملاحة عنها، وخسر اليابانيون قواعدهم العسكرية في المحيط الهادي، وقتل مئات الألوف من قواتهم، وخسروا في بورما خمسين ألف جندي، ومُنعوا من الحصول على الإمدادات من جزر الهند وآسيا، أو ايصالها إلى قواتهم في الصين، وفقدت القوات اليابانية القدرة على السيطرة.

وقبل ان تستسلم ألمانيا في عام ١٩٤٥ قرر الحلفاء وضع خطة للقيام بعملية حربية ضد اليابان، وعلموا انهم سيقاتلون حتى آخر رجل كما حصل في اويكناوا وسيبان، ولحق بالحلفاء من جرائها خسائر جسيمة، وان هذا النوع من القتال والدفاع سيكلف الحلفاء الكثير من الوقت قد يمتد إلى سنتين أخريين، ولذلك كان على الحلفاء الاستعداد الكامل لنجاح عملية الغزو، وفكروا بتعبئة (٣٠٠٠) سفينة، ومليون مقاتل والآلاف من قاذفات القنابل.

إلا ان هزيمة واستسلام ألمانيا تبعها تعب وانهاك اليابان وعدم قدرتها على القتال، مع نقص الإمدادات والتموين، وأدرك اليابانيون عدم قدرتهم على مجاراة الحلفاء لا سيما بعد تسليم ألمانيا، وتفرغهم للمحيط الهادي، مع تهيؤ الاتحاد السوفيتي

لجبهة آسيا واليابان، وبدأ القادة اليابانيون يفكرون في الشروط التي يمكن ان تحقق لهم الاستسلام.

في هذا الوقت كان الرئيس الأمريكي هاري ترومان يشعر أن الحرب مع اليابان قد تطول وتكلف بلاده الشيء الكثير بشرياً ومادياً، ولذلك أمر باستخدام القنبلة الذرية، وفي السادس من أغسطس/ آب ألقت الطائرات الأمريكية أول قنبلة ذرية على هيروشيما، وأدت لكارثة بشرية، ودمرت ثلاثة أرباع المدينة، وقتلت أكثر من سبعين ألف شخص عدا الآلاف من المشوهين.

وبعد يومين أعلنت موسكو الحرب على اليابان، واقتحمت منشوريا، وفي التاسع منه ألقيت القنبلة الذرية الثانية على مدينة ناكازاكي اليابانية، وسقط آلاف الناس، واتضح للحكومة اليابانية عدم جدوى المقاومة، وقرر مجلس الوزراء في العاشر منه إعلان الاستسلام دون قيد أو شرط، ووقعت الحكومة شروط الحلفاء في طوكيو في الرابع عشر منه على ظهر السفينة الأمريكية ميسوري في الثاني من سبتمبر/ أيلول ١٩٤٥، ونزلت القوات الأمريكية في الأراضي اليابانية واحتلتها.

وتم توقيع وثيقة الاستسلام من قبل اليابان أمام الحلفاء، تم فيها حل الجيش الياباني، وتقديم المسؤولين أمام محاكم جرائم الحرب، وحل القيادة العسكرية ووقف الصناعة العسكرية، وتجريد الإمبراطور هيرهيتو من سلطاته ومظاهر التقديس، وخضعت اليابان لحكومة معتدلة جديدة، ودستور حديث ونمط من الحياة مغاير(٤٧).

حادي عشر: ترتيبات ما بعد نهاية الحرب

انتهى الرايخ الألماني الثالث بسقوط هتلر عام ١٩٤٥ ونهاية الحرب العالمية الثانية في أوروبا، ونهاية الصراع العسكري أيضاً، ولحقت لألمانيا خسائر كبيرة بالمدن والمزارع، والمصانع، وكذلك الدول الأوروبية الأخرى، ولحقت خسائر في خطوط المواصلات والجسور والمدن الصناعية، وخلفت الحرب مشكلات اجتماعية كبيرة من مشردين وأسرى وعاطلين عن العمل لا بد ان يعودوا إلى المصانع والمعامل.

وكذلك احدثت الحرب تغيرات أساسية في الوضع الدولي، فنظام الحكومات

الأوروبية القديم قد قضي عليه منذ الحرب العالمية الأولى وما تلاها في الثانية، وانتهت فرنسا وبريطانيا كدولتين كبيرتين، ودب الضعف في النفوذ البريطاني في العالم، ولم يعُد لبريطانيا القدرة على إدارة سياستها التقليدية التي تقوم على توازن القوى، وظهرت بدلاً عنها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الدولتان الوحيدتان في رسم السياسة العالمية، والمتنافستان على السيطرة على العالم، وتم دخول مرحلة جديدة من النظم العسكرية والأسلحة الحديثة، وأُحدثت ثورة في الأفكار القديمة في الجغرافيا العسكرية والصناعات العسكرية، وخاصة مع ظهور الأسلحة غير التقليدية والنووية خاصة، وانتعاش الروح القومية في آسيا وأفريقيا ومطالب تقرير المصير وإنهاء الاستعمار وتغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية.

وقد وضع ساسة الدول الكبرى الثلاث (الولايات المتحدة، وبريطانيا، الاتحاد السوفيتي) قبيل نهاية الحرب سياسة مؤقتة للسلام، واجتمعوا في طهران في (الثامن والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني – الأول من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٣) لوضع الخطط التي تكفل سبل الانتصار في المعركة، وإنشاء منظمة دولية أممية قريباً، ثم عادوا واجتمعوا في فبراير/ شباط ١٩٤٥ في يالطا في القرم، واتفقوا على ان الشعوب المحررة في أوروبا ينبغي ان تقيم لنفسها ديمقراطيات تختارها بإرادتها، وإعادة حقوق السيادة وحق تقرير المصير لهذه الشعوب الخاضعة لسنوات لألمانيا واليابان، إلا ان الواقع لم يؤكد هذه الخطوات، حيث ان الطرفين الأمريكي والسوفيتي انشغل في إقامة تحالفات: الأول في غرب أوروبا، والثاني في شرقها، وقُسّمت ألمانيا بعد الاحتلال، ودفعت تعويضات كبيرة أُجبرت عليها من قبل الحلفاء.

وفي المؤتمر الأخير في بوتسدام (١٧ يوليو- ٢ أغسطس ١٩٤٥) جدد فيه الحلفاء إقرار الشروط التي ستطبق على ألمانيا، وتجريدها من السلاح بصورة كاملة، والقضاء على النزعة العسكرية فيها، وحلّ الحزب النازي وغيره من الأحزاب المشابهة له في ألمانيا، ومحاكمة مجرمي الحرب، وفرض تعويضات عسيرة عليها، وإنشاء مجلس لوزراء الخارجية تكون مهمته وضع معاهدات السلام، والتوصل لعقد

معاهدات السلام محدودة ومؤقتة.

معاهدات السلام:

لم يستطع الحلفاء ان يضعوا أسس حكم مستقرة في الدول التي كانت خاضعة لهتلر، وتحطمت الحكومات التي تعاونت مع النازية، ولم يعد هناك إلا قوات سوفيتية انتشرت في عواصم أوروبية.

وكانت الدول المنهزمة بحاجة إلى حكومات وساسة يسدون الفراغ الذي تجلى بعد الحرب، وكان الأمر بيد الحلفاء الذين كان هدفهم الأساس تكوين حكومات عسكرية تدير البلاد التي انقسمت إلى مناطق احتلال سوفيتية وأمريكية وفرنسية وبريطانية، وكان من الصعوبة إقامة نظام حكم يصلح لهذه البلاد أو تلك في ظل ظروف صعبة، مع وجود حكام عسكريين وقادة شرطة وموظفي كمارك وغيرهم لهم مصالح مع الأنظمة السابقة، وكان المهم للسلطات المحتلة هو العمل على حفظ النظام ووضع الأسس لإعادة الحياة وتوفير الغذاء والطاقة والطرق والمياه وسكن للمشردين والمهاجرين، ونجح العسكريون إلى حد ما في إنجاز ذلك.

وقد تشكلت في عام ١٩٤٥ حكومات مؤقتة كانت أدوات بيد سلطات الاحتلال، تؤدي دور الوساطة بين السلطات المحتلة وشعوبهم التي تنظر لهم نظرة بائسة كعملاء للمحتلين، ولكنهم كانوا – أي الحكام – غير قادرين على إدارة الأزمات بين السلطة والشعب، وفضّل الحكام إطاعة السلطات على حساب الشعب من أجل بقائهم في مناصبهم والتمتع بامتيازاتهم.

وتأسست في مناطق الاحتلال السوفيتي حكومات شرعية في بلغاريا ويوغسلافيا، وحصلت على تأييد من الحكومة السوفيتية، أما الدول التي رفضت الشيوعية كاليونان والنمسا فكانت تتطلع للدول الغربية الديمقراطية، وأصبحت مصائر الدول ومستقبلها بيد الدول الكبرى، مع الخلاف السياسي والأيديولوجي بين الاتجاهين الشرقي السوفيتي والغربي الأمريكي البريطاني في رسم وتطبيق السياسة الخاصة بهم.

وكان الأقطاب الثلاثة روزفلت وتشرشل وستالين قد تفاهموا خلال سنوات

الحرب عبر المؤتمرات التي عقدوها على وضع أسس وقواعد عامة للسلام في العالم بعد نهاية الحرب.

وبعد وفاة روزفلت منتصف عام ١٩٤٥ جاء ترومان للرئاسة الأمريكية وكلمنت إتلي زعيم حزب العمال بدلاً من تشرشل رئيساً للوزارة البريطانية، ولكن رغم التغييرات إلا ان الخطط العامة والأهداف بقيت قائمة في واشنطن ولندن، وأعلن ترومان واتلي وستالين في الثاني من أغسطس/ آب ١٩٤٥ اتفاقهم على إنشاء مجلس لوزراء الخارجية يُعهد إليه مهمة وضع معاهدات السلام، ويحضره وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي وفرنسا والصين، إلا ان مندوبي الدول الثلاث هم أصحاب الحل والعقد دون سواهم.

وعُقد أول اجتماع لمجلس وزراء الخارجية في لندن من (١١ سبتمبر –٣ أكتوبر ١٩٤٥)، ولكنه كان فاشلاً لاختلاف الدول الثلاث، ثم عُقد المؤتمر الثاني في موسكو مايو/ أيار ١٩٤٦، وبعد أسبوع منه أعلن المؤتمر عن الاتفاق على عقد مؤتمر للسلام، تمثّل فيه ٢١ دولة، ووُضعت أسس حكم لعدد من الدول الآسيوية ورومانيا وبلغاريا، وانسحاب القوات من الصين، ووُضعت صيغ للمعاهدات الخاصة بالدول الأوروبية.

وتبعه اجتماع للوزراء الأربعة في باريس (٢٥ أبريل – ١٦ مايو ١٩٤٦)، ومُثّلت فرنسا في هذا الاجتماع، وتجلت الخلافات بين أعضاء المجلس بأجلى مظاهرها حول توزيع المستعمرات الإيطالية ومصير تريست وموقف الحلفاء تجاه حكومة فرانكوني إسبانيا، وحرية الانتخابات في بلغاريا ورومانيا.

ومع اقتراب موعد عقد مؤتمر السلام في التاسع والعشرين من يوليو/ تموز بتمثيل (٢١) دولة جعل أعضاء وزراء الخارجية يحاولون التوصل إلى اتفاق بينهم على وضع صيغ مبدئية للمعاهدات التي ستُعرض في المؤتمر، وقد عرضت على مؤتمر السلام الذي مثلت به (استراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، تشيكوسلوفاكيا أثيوبيا، فرنسا، اليونان، الهند، وهولندا، ونيوزلندا، والنرويج، بولندا، أوكرانيا، الاتحاد

السوفيتي، جنوب أفريقيا، بريطانيا، أمريكا، روسيا البيضاء، يوغسلافيا)، وعرض المؤتمر في الثلاثين من يوليو/ تموز التسويات التي وضعها مجلس الوزراء للخارجية لكلٍّ من إيطاليا وفنلندا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا، وهي تسويات مفروضة قبلتها الدول الضعيفة.

بعد انتهاء مؤتمر باريس في الخامس عشر من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٦، لم تكن القرارات التي تمت نهائية، وظهر الخلاف واضحاً بين كتلتي الشرق والغرب، وظهر انقسام بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية، وبعد انتهاء المؤتمر أعيدت المعاهدات الخمس إلى مجلس وزراء الخارجية، وتقرر ان يجتمع المجلس في نيويورك في الرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٦، وظلت الولايات المتحدة على موقفها من معارضة السياسة السوفيتية، مما جعل الروس يقتنعون بأن الخير لهم في السعي إلى تخفيف التوتر والوصول إلى حل يرضي عنها حلفاءها الغربيين، ولكن ظلت الثقة في أزمة بين الكتلتين.

أما بالنسبة لألمانيا، فقد اهتم الحلفاء بمصيرها، وتوصلوا إلى اتفاق مؤقت في تقسيم ألمانيا، وتم ذلك في مؤتمر يالطا عام ١٩٤٥، وعندما انتهت الحرب نهائياً جاء الاتفاق مع عهد ترومان في بوتسدام، واتفقت الأقطاب الثلاثة على ان تمتد الحدود الشرقية لألمانيا على طول الخط من نهري الأودر والنيس، وتستولي روسيا على نصف بروسيا الشرقية، وتستولي بولندا على دانتزج وسيليزيا العليا والسفلى وبراندنبرج الشرقية، ومعظم أراضي بوميرانيا والنصف الجنوبي من بروسيا الشرقية، وتعاد أرض السوديت إلى تشيكوسلوفاكيا، أما في الغرب فقد أعيدت الالزاس واللورين إلى فرنسا ومالميدي ويوبن إلى بلجيكا.

واتجه الحلفاء إلى ألمانيا، حيث قسموها إلى أربع مناطق احتلال حسب الاحتلال الأجنبي، البريطانيون في الشمال، والأمريكيون في الجنوب، والسوفييت في الشرق، والفرنسيون في الغرب، أما برلين فقد اتفق الحلفاء على تقسيمها إلى أربع مناطق احتلال، إلا ان تقسيم ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال لم يقنع الحلفاء، وفضلوا

إقامة إدارة واحدة، وتم تقسيمها إلى غربية تسيطر عليها الدول الغربية، وشرقية خاضعة للسوفييت، لكن الروس لم يوافقوا على ذلك؛ خوفاً من غضب الألمان في الشرق لعدم معاملتهم مثل الألمان في الغرب على أساس الوحدة، ووافقوا على الاشتراك في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٦ في مناقشة المشروعات التي ترمي إلى إيجاد وحدة اقتصادية تشمل مناطق الاحتلال.

وكانت سياسة الحلفاء ترمي إلى نزع سلاح ألمانيا، وإشعار الألمان بسخط العالم من النازية، وسياستها العسكرية، وإعادة بناء النظام السياسي والاقتصادي للرايخ الألماني، ومسألة التعويضات الألمانية، ثم محاكمة (٢٢) من زعماء النازية باسم مجرمي الحرب، أمام محكمة نورمبرغ عقدت جلساتها (١٩٤٥-١٩٤٦) حكم على (١٢) منهم بالاعدام، وعلى (٧) بالسجن، وأُفرج عن ثلاثة.

وسار كل قسم من ألمانيا في اتجاه خاص، تبعاً لعلاقة ألمانيا بالحلفاء الغربيين، وعلاقة ألمانيا الشرقية بالاتحاد السوفيتي، وانتُخب في سبتمبر/ أيلول ١٩٤٩ الدكتور تيودور هيس أول رئيس لجمهورية ألمانيا الاتحادية، وضمت نصف مساحة ألمانيا قبل الحرب، وثلاثة أرباع السكان، وبون عاصمة لها، وأُنشئ البرلمان الاتحادي بموجب دستور جديد وضع على أسس دستور فايمار.

يقضي الدستور الجديد بأن يكون رئيس الجمهورية محايداً في السياسة الوطنية، دون اتجاه حزبي، بل مراعاة المصلحة العليا، واصبح لا حق له في تحديد السياسة للدولة.

وتعمّد واضعو الدستور الحد من سلطات الرئيس؛ كي لا يستغلها في منصبه وسلطاته، واصبح الرئيس رمزاً للدولة، وعليه ان يصدق المعاهدات والاتفاقيات الحكومية، والتشاور مع الساسة لإقامة الوزارة، وهو قائد الجيش، وله حق إعلان الحرب، وعقد الصلح، وحل البرلمان في دستور فايمار السابق، أما في الدستور الجديد فقد قُلّل من سلطات الرئيس، فأصبح مجرد رمز للدولة، وتاركاً أعباء الحكم للوزارة

ورئيس الوزراء، أي المستشار المسؤول أمام البرلمان عن سياسته الداخلية والخارجية[٤٨].

الفصل التاسع

هيئة الأمم المتحدة

أولاً: أهداف ومبادئ الأمم المتحدة

كان فشل عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى - وخاصة الدول الكبرى، في مواجهة الأنظمة الشمولية النازية والفاشية - يتطلب إعادة النظر في طبيعة التنظيم الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية لتلافي العيوب التي ظهرت، واستغلال التجارب لبناء عالم أكثر عدلاً وسلماً واستقراراً، وقد عرفت هذه المنظمة أو التنظيم الجديد باسم الأمم المتحدة United Nations.

وكانت مشاورات قد جرت قبل هذه الفترة بين الدول الكبرى وفي أتون الحرب العالمية الثانية خاصة بين واشنطن وموسكو ولندن وبكين حول شكل التنظيم الجديد لهذه المنظمة ومسؤولياتها واهدافها ومبادئها.

وحدث ذلك في عدة مؤتمرات دولية عقدت في واشنطن في يناير/ كانون الثاني ١٩٤٢، ومؤتمر دومباتون اركس الذي عقد عام ١٩٤٤، ومؤتمر يالطا في عام ١٩٤٥، وأخيراً مؤتمر سان فرانسيسكو، والدول التي شاركت في المؤتمر الأخير هي التي أعلنت الحرب على ألمانيا واليابان قبل مارس/ آذار ١٩٤٢، ووقعت تصريح الأمم المتحدة الذي صدر في يناير/ كانون الثاني ١٩٤٢.

وانتهت المفاوضات التي جرت في هذا المؤتمر إلى الموافقة على ميثاق المنظمة الدولية الجديدة في السادس والعشرين من يونيو/ حزيران ١٩٤٥، ودخل حيز التنفيذ في الرابع والعشرين من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٥.

تناول ميثاق الأمم المتحدة شرح المبادئ والأهداف التي تقوم عليها المنظمة، وهي:

١- حفظ الأمن والسلام:

يمثل هدف حفظ السلام والأمن الدوليين المسؤولية الأولى للمنظمة الدولية، وورد في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الميثاق، وبنيت الأسس التي يتم فيها ذلك من طرق وأساليب وأدوات، وفي مقدمتها اتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع ما يهدد السلم، وقمع أعمال العدوان وحل الخلافات والنزاعات الدولية بالوسائل السليمة؛ وفقاً لمبادئ الدول والقانون الدولي.

ويبين الميثاق الأولوية التي يجب ان يحظى بها هدف المحافظة على السلم

والأمن الدوليين على سواه من الأهداف، وهو نابع من الإدراك الكامل للدول التي شاركت في تصميم وبناء المنظمة الدولية، وتحديد الإطار العام لها في علم ما بعد الحرب من ان تحقق الأهداف الأخرى، وخاصة ما يتعلق بها من دعم لمكانات التعاون الدولي في مختلف مجالاته، وانه مرهون بقدرة المنظمة على صيانة السلم والأمن الدوليين بشكل فعال.

٢- تنمية العلاقات الدولية بين الدول:

إن موضوع تنمية العلاقات الدولية بين الدول هدف حيوي من أهداف الأمم المتحدة حسب الفقرة الثانية من المادة الاولى من الميثاق، وأشارت الفقرة إلى الأسس التي يمكن ان تبنى عليها تنمية العلاقات الدولية بين الدول، ومنها ان تكون العلاقات قائمة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها حق تقرير المصير واتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العالمي.

وكان تبني هذا الميثاق لحق لحترام تقرير المصير يشير إلى تصور سياسي عام، مضمونه ان تجاهل مبدأ حق تقرير المصير، وممارسة بعض الدول للتسلط والتحكم على دول أخرى ضد إرادتها وسيادتها ومصالحها، كان لا بد ان يقود إلى وضع من التوتر والصراع الدولي يعرقل عمل المنظمة الدولية في صيانة الأمن والسلم الدوليين واحترام حق تقرير المصير.

٣- تحقيق التعاون الدولي في القضايا الاقتصادية والإنسانية:

نصَّ ميثاق الأمم المتحدة على ان من الاهداف الرئيسية للمنظمة الدولية تحقيق التعاون الدولي وحل المسائل العالقة ذات الصفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً بدون تميز بالجنس أو اللغة أو الدين. وذلك لان دعم للتعاون بين الدول في المجالات الاقتصادية والاجتماعية يخلق الترابط في المصالح، ويهيئ الأسس الأفضل للتقارب والحوار بين الدول، وهو يدعم لأوضاع السلام الدولي.

وإن التخلص من مظاهر التمييز العنصري أو الديني انما يزيل مصدراً آخر من مصادر التوتر والنزاع أياً كان دافعه، ويزيد من فرص للتقارب والتفاهم بين الدول.

٤- الأمم المتحدة وتنسيق الاعمال بين الأعضاء من أجل الغايات المشتركة:

نصّت الفقرة الرابعة من المادة الاولى من الميثاق على جعل الأمم المتحدة المحور الأساسي في التنسيق الضروري في اتجاهات الدول وتوجيهها بالشكل الذي يساعد على تحقيقها لمسؤولياتها في خدمة المجتمع الدولي كله، وأقر الميثاق بالدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة في التقريب بين سياسات الدول، كأداة لدعم السلم العالمي، بدلاً من ان تُترك هذه السياسات بلا ضوابط، حيث ان الافتقار لهذا الامر كان من أبرز أسباب تعميق الخلافات والتناقضات في المجتمع الدولي، والدفع به إلى كوارث الحروب المحلية أو الإقليمية أو العالمية.

اما المبادئ التي حددها ميثاق الأمم المتحدة لتحكم علاقات الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، فهي:

أ- المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة: اهتم الميثاق بالمساواة القانونية، وليست السياسية بين الدول الاعضاء في الأمم المتحدة، حيث ان التفاوت في توزيع إمكانيات القوة الدولية وقدراتها يجعل لبعض الدول مقدرة على التأثير السياسي أكثر بكثير مما يمكن ان يتوفر لدولة أخرى، فالعلاقات السياسية هي علاقات قوة، على ان المساواة في السيادة بالشكل الذي نص عليه الميثاق كانت تتكون من عدة عناصر بلورتها مناقشات سان فرانسيسكو، وهي المساواة بين الدول قانوناً، وتمتع الدول بالحقوق الكامنة في السيادة التامة، واحترام شخصية الدول واستقلالها السياسي، وسلامة ووحدة أراضيها والتزام الدول بتنفيذ تعهداتها الدولية بإخلاص.

ب- تنفيذ التزامات ميثاق الأمم المتحدة بنية حسنة، على أساس انه بدون استعداد الدول لمراعاة تعهداتها حسب الميثاق والعمل على تنفيذها بحسن نية، فإنه يصبح خارج مقدرة المنظمة وطاقتها ان توفر لأعضائها كافة الحقوق والمزايا التي تقترن بعضويتهم فيها.

ج- العمل والالتزام بحل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، على اعتبار ان مثل هذا الالتزام يزيل التهديد الرئيس الذي يتعرض له السلم الدولي، والذي ينتج عنه لجوء الدول إلى حل خلافاتها بالعنف والقوة المسلحة.

د- الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضي أو

الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على اي وجه آخر لا يتفق مع أهدافها - أي الأمم المتحدة -، ومثل هذا المبدأ يعد أساس تطبيق نظام الأمن الجماعي تطبيقاً فاعلاً، وبدون هذا الامتناع تصبح التعهدات الدولية في الأمن الجماعي أمراً لا قيمة له.

هـ- يقدم جميع الاعضاء في الأمم المتحدة كل ما في وسعهم من عون إلى المنظمة الدولية في أي عمل تتخذه وفق ميثاقها، وعليهم ان يمتنعوا عن مساعدة أي دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملاً من أعمال المنع أو القمع، وهذا من شأنه ان يشكل ركيزة حيوية أخرى من ركائز التطبيق الفعال لنظام الأمن الجماعي؛ لانه بدون وضع الجانب الضروري من إمكانيات هذه الدول تحت تصرف المنظمة الدولية ومشاركتهم الإيجابية في التدابير المشتركة التي تنفذ في مواجهة العدوان، فإنه يصبح من الصعب على الأمم المتحدة ان تؤدي مسؤولياتها إزاء حفظ السلام الدولي مثلما أكده ميثاقها.

و- تعمل الأمم المتحدة على ان تسير الدول غير الأعضاء فيها على المبادئ التي تضمنها الميثاق بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلام والأمن الدوليين، وأعاد الميثاق التأكيد على هذا المبدأ في المادة (٣٥) بأن كل دولة ليست عضواً في الأمم المتحدة عليها ان تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع تكون طرفاً فيه إذا كانت تقبل مقدماً - في شأن هذا النزاع - الالتزامات حول الحل السلمي المنصوص عليه في الميثاق.

ز- منع الأمم المتحدة من التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وانه ليس هناك ما يقتضي الاعضاء ان يعرضوا مثل هذه المسائل الداخلية لان تحل بحكم الميثاق، وان كان ذلك لا يخل بحق المنظمة الدولية في تطبيق تدابير القمع حسب الفصل السابع من الميثاق[٤٩].

ثانياً: العضوية

تنقسم العضوية في الأمم المتحدة إلى نوعين: عضوية أصلية، وعضوية بالانضمام، وان كانت عملية الفصل بينهما عملية شكلية، ولا ترتب أي آثار قانونية أو سياسية لهذه الفئة أو تلك من الأعضاء.

والدول الأصلية هي التي حددتها المادة الرابعة من الميثاق، وهي الدول التي اشتركت في مؤتمر الأمم المتحدة لوضع نظام الهيئة الدولية المنعقد في سان فرانسيسكو، والدول التي وقعت تصريح الأمم المتحدة الصادر في الأول من يناير/

كانون الثاني ١٩٤٢، ثم وقعت ميثاق سان فرانسيسكو وصدقت عليه، أما العضوية بالانضمام فهي حق لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام في العالم، والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها الميثاق والتي ترى الأمم المتحدة انها قادرة على تنفيذها.

اما إجراءات الانضمام فهي ان تقدم الدولة التي ترغب في الانضمام للأمم المتحدة طلباً بذلك إلى الأمين العام للمنظمة الدولية، ويكون مصحوباً بإعلانها قبول الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، ويقوم الأمين العام بإحالة الطلب إلى مجلس الأمن لبحثه وإصدار توصية بشأنه إلى الجمعية العامة، ويشترط ان توافق على هذه التوصية الصادرة عن مجلس الأمن الدولُ الخمس الكبرى، ويصدر قرار الجمعية الخاص بقبول الأعضاء الجدد بأغلبية الثلثين، وان اشتراك كل من مجلس الأمن والجمعية العامة في عملية قبول الأعضاء الجدد يؤدي إلى إمكانية عدم قبول العضو الجديد إذا ما اعترضت على قبوله احدى الدول الخمس الكبار في مجلس الأمن، وهي (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، الصين، بريطانيا، وفرنسا)، حتى ولو كانت أغلبية أعضاء الأمم المتحدة توافق على هذا القبول، وذلك لان قرار الجمعية بقبول العضو الجديد لا يمكن صدوره إلا بناء على توصية من مجلس الأمن.

أما بالنسبة للإيقاف، فقد نصت المادة الخامسة من الميثاق على انه يجوز للجمعية العامة ان توقف أي عضو اتخذ مجلس الأمن قبله عملاً من أعمال القمع لو المنع عن مباشرة حقوق العضوية ومزاياها، ويكون الإيقاف بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن، ويرفع الإيقاف، ويمكن للعضو ممارسة حقوق العضوية ومزاياها بقرار من مجلس الأمن.

أما الفصل من الأمم المتحدة، فتنص المادة السادسة من الميثاق على انه يجوز للجمعية العامة ان تفصل عضواً من الأعضاء إذا انتهك مبادئ الميثاق، ويكون قرار الجمعية في هذا الشأن مبنياً على توصية من المجلس.

أما الانسحاب من المنظمة الدولية، فقد عارض البعض الاعتراف بحق الدول الأعضاء في الانسحاب من الأمم المتحدة؛ استناداً إلى ان الميثاق لم ينص على حق الانسحاب، ولم ينظمه كما ان السماح به يؤدي إلى اضعاف الأمم المتحدة، ولكن

الاتجاه الأوسع كان يرى انه رغم ان الميثاق لم ينص على موضوع الانسحاب، إلا انه من الواجب ان يحتفظ الأعضاء في الأمم المتحدة لانفسهم بهذا الحق؛ نظراً لأن الأمم المتحدة منظمة اختيارية انضمت إليها بإرادتها، ويحتفظ أعضاؤها بسيادتهم التي لم ينتزعها منهم الميثاق.

واشار تقرير لجنة الصياغة في مؤتمر سان فرانسيسكو إلى حالات جواز الانسحاب من الأمم المتحدة في بعض الظروف، كأن تضحي الأمم المتحدة بالقانون والعدل للمحافظة على السلام، وان تعجز الأمم المتحدة عن حفظ السلام، وان تتغير حقوق والتزامات الاعضاء بسبب تعديل أدخل على الميثاق لم يشاركوا في الموافقة عليه، وان يكون التعديل الذي أقرته الأكثرية المطلوبة في الجمعية أو المؤتمر العام لم يحصل على تصديق العدد اللازم من الدول لكي يصبح نافذاً، ويترتب على انسحاب العضو من الأمم المتحدة تحلله من التزامات الميثاق إلا تلك التي تسري في مواجهة الدول غير الأعضاء[٥٠]

ثالثاً: الاجهزة والمنظمات

وفقاً للمادة السابعة من الميثاق، فإن الأمم المتحدة تتكون من ستة أجهزة رئيسية، هي: الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوصاية، محكمة العدل الدولية، والامانة العامة أو جهاز السكرتارية، ويظهر ان الامم المتحدة جهاز أكثر تعقيداً من عصبة الأمم التي كانت تقوم على الجمعية ومجلس العصبة والسكرتاريا.

١- الجمعية العامة General Assembly:

تُعدّ الجمعية العامة الجهاز الرئيس للأمم المتحدة، وتُمَثّل فيه جميع الدول الأعضاء، وتجتمع الجمعية بانتظام مرة كل عام، ولها حق المناقشة، واصدار التوصيات في جميع الأمور التي تدخل في نطاق الميثاق، كما ان لها حق مناقشة سلطات ومهام جميع الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة، وتُعِد الدراسات والتوصيات، وتقدمها للدول الأعضاء والأجهزة الأخرى للمنظمة على سبيل تدعيم التعاون الدولي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ويمكن للجمعية العامة ان تنظر في المبادئ العامة للتعاون من أجل الحفاظ على السلم، ومن ضمنها تلك التي تحكم بنزع السلاح وتنظيم

التسلح، ومناقشة أي مسألة تتعلق بصيانة السلم، سواء معروضة بواسطة دولة من الدول الأعضاء، أو بواسطة مجلس الأمن، أو بواسطة دولة غير عضو تحت شروط معينة.

ويقتضي الميثاق بأنه عندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع أو موقف ما في إطار الوظائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة ان تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف، إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن.

ونظراً لسلطة الجمعية العامة في مناقشة جميع الأمور في ضوء الميثاق، فقد كفل لها ذلك المركز الرئيس في المنظمة، وتقوم جميع الاجهزة بتقديم تقارير سنوية وأخرى خاصة لتنظر فيها الجمعية، وتتولى الأخيرة انتخاب الأعضاء العشرة غير الدائمين في مجلس الأمن، وجميع الأعضاء السبعة والعشرين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأعضاء المنتخبين في مجلس الوصاية، وتقوم الجمعية ومجلس الأمن كل على حدة بانتخاب قضاة محكمة العدل الدولية، وبناء على توصية مجلس الأمن، تتولى الجمعية قبول الأعضاء الجدد وتعيين الأمن العام للمنظمة.

ثم ان الجمعية هي التي تبحث ميزانية النفقات، ويمكن لها ان تدعو الحكومات إلى تقديم المساهمة الاختيارية، وعن طريق مثل هذه المساهمة يتم تمويل عمليات المساعدة للأطراف المعروفة باسم برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والمساعدة على دعم عمل مختلف الوكالات الإنسانية، مثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة.

وقد جاء قرار توصية الاتحاد من أجل السلام في عام ١٩٥٠ والتي كان الهدف منها تمكين الجمعية العامة من التوصل إلى قرار بشأن الموضوعات العاجلة التي قد تتطلب تنفيذ بعض التدابير أو تطبيق بعض الجزاءات، وذلك في حالة تعذر الاتفاق على إصدار مثل هذه القرارات في مجلس الأمن بسبب استخدام الفيتو، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن الجزاءات التي توقّع في الجمعية العامة تنفيذاً لتوصية الاتحاد من أجل السلام تنفذ بطريقة اختيارية، لان سلطة الجمعية العامة هي سلطة اقتراح، وليست سلطة اصدار قرارات ملزمة.

وبقيت مسألة واحدة، وهي ان لكل دولة من الدول الأعضاء في الجمعية العامة صوت واحد، وان كان لكل منها الحق في إيفاد ما يصل إلى خمسة مندوبين لحضور

جلسات الجمعية، وتُصدر الأخيرة قرارتها بشأن المسائل العادية بالأغلبية البسيطة لأصوات الحاضرين المشتركين في التصويت، ولكنها تصدر قرارتها في المسائل الهامة بأغلبية الثلثين، ومن المسائل هذه:

أ- التوصيات المتعلقة بصيانة السلم والأمن الدوليين.

ب- التوصيات التي تصدرها الجمعية العامة بشأن الترشيح للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن، والترشيح لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعضوية مجلس الوصاية.

ج- التوصيات الخاصة بقبول عضوية الدول الجديدة في الأمم المتحدة.

د- وقف الحقوق والامتيازات المرتبطة بعضوية الدول في الأمم المتحدة.

هـ- طرد الدول التي تنتهك الميثاق وتخل بشروط عضويتها في المنظمة الدولية.

و- المسائل المتعلقة بعمل مجلس الوصاية والمسائل المتعلقة بالميزانية.

٢- مجلس الأمن Security Council:

يعد مجلس الأمن الجهاز الذي عهدت إليه الدول الاعضاء بالمسؤوليات الرئيسية لحفظ السلام والامن. وهو يؤدي مهامه نيابة عن الدول الأعضاء التي وافقت على قبول قراراته وعلى تنفيذها.

وبموجب النصوص الأصلية للميثاق كان مجلس الأمن يتكون من (١١) عضواً، منهم خمسة أعضاء دائمون (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، فرنسا، بريطانيا، الصين)، وستة غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين، ولا يصح إعادة انتخاب أحدهم مرتين متتاليتين، ويراعى في انتخابهم مدى المشاركة التي يقومون بتقديمها في مجال حفظ السلام الدولي، واشترط الميثاق أيضاً مراعاة مبدأ عدالة التوزيع الجغرافي في عملية الاختيار، ومنذ عام ١٩٦٥ تغير تكوين مجلس الامن، وأصبح (١٥) عضواً، وارتفع بذلك عدد الاعضاء غير الدائمين من ستة إلى عشرة أعضاء.

أما إجراءات التصويت في مجلس الأمن، فقد أشارت إليها المادة (٢٧) من الميثاق التي فرقت بين التصويت حول المسائل الإجرائية، والتصويت حول المسائل الموضوعية، ففي الاولى تصدر القرارات بموافقة (٩) أعضاء من المجلس، وليس

ضرورياً ان تشتمل هذه الأغلبية على أصوات الدول الخمس الكبار ذات المقاعد الدائمة، أما الثانية فتصدر القرارات بأغلبية الأصوات (٩) أصوات بشرط ان تتضمن أصوات الدول الدائمة، ولذلك يمكن لاية دولة كبرى ان تعطل إصدار أي قرار إذا ما اتخذت منه موقف المعارضة، وهذا ما يعرف بحق النقض الفيتو Veto.

ومن هنا يتم منذ البداية تقرير طبيعة المشكلة المطروحة أمام مجلس الأمن، هل هي إجرائية أم موضوعية، مما يعطي الدول ذات المقاعد الدائمة حق استعمال الفيتو، وفي هذه الحالات وللخروج من هذا المأزق الذي ينقسم به مجلس الأمن يمكن للمجلس ان يحيل الأمر إلى جهاز أو هيئة أخرى والأخذ برأيها فيما إذا كان الأمر يعد إجرائياً أم موضوعياً.

وقد حدث في مؤتمر سان فرانسيسكو للموافقة على ميثاق الأمم المتحدة ان أصدرت الدول الكبرى بياناً يشتمل على بعض نماذج لما يمكن عدُه أموراً ذات صفة إجرائية، وما يمكن يعده موضوعياً منها، ولكن هذه النماذج والأمثلة لم تدمج في صلب الميثاق، وعلى ذلك بقيت المشكلة قائمة، وترتب عليها ان استخدام حق الفيتو بطريقة متكررة من قبل بعض الدول ذات المقاعد الدائمة تسبب في شل مجلس الأمن في كثير من المواقف.

ولهذا السبب أدخلت بعض التعديلات على استخدام حق الفيتو نتيجة الممارسة، وليس نتيجة تعديل رسمي لميثاق سان فرانسيسكو، ومن أمثلة هذا التعديل ان امتناع إحدى الدول ذات المقاعد الدائمة عن التصويت على مشروع قرار معين لا يعد فيتو، وبذلك فإنه لا يؤثر على إصدار القرار فيما إذا وافقت الدول الأخرى الدائمة في المجلس، ثم إن المجلس يستطيع ان يمرر ما يراه ضرورياً من التوصيات في غياب إحدى الدول الدائمة، أو بمعنى آخر فإن وجودها واشتراكها في عملية التصويت لم يعد شرطاً ضرورياً لضمان قانونية التصويت.

هذا فضلاً عن وضع قيد آخر على استخدام الفيتو ورد في المادة (٢٧) من الميثاق، وتضمن انه لا يمكن لإحدى الدول الدائمة ان تمارس هذا الحق في الحالات التي تكون فيها طرفاً في نزاع ينظره المجلس، والحالات التي يحال فيها النزاع إلى

إحدى المنظمات الإقليمية.

اما مسؤوليات مجلس الأمن فهو يناقش ويبحث في أي نزاع أو حالة تؤدي إلى مواجهة بين دولتين أو اكثر، وتُعرض عليه النزاعات والمواقف عن طريق احد اعضائه أو أي عضو في الأمم المتحدة، والجمعية العامة أو الأمين العام، بل حتى في ظروف معينة عن طريق دولة ليست منتمية لعضوية المنظمة الدولية، كما ان للمجلس الحق في التوصية بطريقة التسوية السلمية ووسائلها، وبالشروط الفعلية للتسوية في حالات معينة.

وفي حالة وقوع تهديد للسلم الدولي أو إخلال به أو قيام عمل عدواني فللمجلس اتخاذ الإجراءات التنفيذية التي من شأنها إعادة السلام إلى نصابه، وهذه الإجراءات تشمل وقف المواصلات وقطع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية، واستخدام القوات العسكرية إذا تطلب الأمر، وتتعهد جميع الدول بموجب الميثاق ان تضع تحت تصرف مجلس الأمن – بناء على طلبه وبموجب اتفاقيات خاصة – ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات اللازمة لحفظ السلام والأمن الدوليين.

وفي ظل الحاجة للحفاظ على السلم الدولي استدعي ان يبقى مجلس الأمن في حالة انعقاد دائم، وله ان يعقد اجتماعات خارج المقر الرئيس للمنظمة إذا رأى ذلك ضرورياً.

هذا، وإن جميع القرارات السياسية الهامة في الأمم المتحدة تدخل في اهتمامات مجلس الأمن بشكل أو بآخر، كما ان بحث عضوية الدول في المنظمة الدولية، أو إيقاف هذه العضوية أو إنهائها تتقرر في الجمعية العامة بناء على التوصيات التي يصدرها مجلس الأمن في هذا الخصوص، وان مجلس الأمن هو السلطة التي تملك حق إرجاع كافة الحقوق والامتيازات للدول التي يتقرر إلغاء الحكم بإيقاف عضويتها، وهو الذي يصدر التوصية الخاصة بتعيين السكرتير العام للأمم المتحدة، وفضلاً عن هذا وذلك فإن مجلس الأمن يتمتع بسلطات هامة في تعديل الميثاق وقضايا أخرى.

٣- المجلس الاقتصادي والاجتماعي Economic and Social Council:

يعمل المجلس الاقتصادي والسياسي تحت إشراف الجمعية العامة من أجل بناء عالم أكثر رخاءً واستقراراً وعدلاً وأمناً اجتماعياً، وهو الجهاز الذي يوجه وينسق

العمل الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

ويهتم هذا المجلس بموضوعات عدة، منها التخطيط للتنمية الاقتصادية والمساعدة المالية والفنية للدول الأقل تقدماً، أو الأكثر فقراً، والمشكلات السكانية، وحقوق الإنسان، والمعونة لأطفال العالم، واستخدام الموارد الطبيعة، وتحسين الظروف المعيشية عامة.

ويستعين المجلس بالتقارير والأبحاث والدراسات في إصدار توصياته في هذه الأمور وغيرها والتي تدخل في نطاق اختصاصاته، كما أنه يتولى اعداد مشروعات الاتفاقات للعرض على الجمعية العامة، ويدعو لعقد مؤتمرات دولية إذا دعت الحاجة.

ويقوم المجلس بتشكيل اللجان لمعالجة قضايا خاصة، وهذه اللجان والهيئات تنظر في موضوعات معينة لتقديم المشورة الفنية للمجلس خلال أعماله، وتوجد أيضاً أربع لجان اقتصادية إقليمية ترسل تقاريرها للمجلس، وهي: لجنة أوروبا، ولجنة آسيا، ولجنة الشرق الأقصى، ولجنة أمريكا اللاتينية، ولجنة أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت.

ولعل من أهم واجبات المجلس الاقتصادي والاجتماعي إقامة الصلة بين الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة، وذلك في إطار اتفاقيات خاصة، وهو يتولى التنسيق بين مختلف نشاطاتها، ويشترك ممثلو الوكالات المتخصصة في إجراءات المجلس، ولكن دون ان يكون لهم حق التصويت، فضلاً عن ان المجلس يقوم بالتشاور مع عدد من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في نطاق نشاطه، مثل الوكالات الفنية المتخصصة التي يشرف عليها المجلس، كمنظمة العمل الدولية، ومنظمة الزراعة والأغذية، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وسواها.

أما عن تكوين المجلس، فإنه يضم أصلاً (١٨) عضواً، ولكن عدد الأعضاء ازداد فأصبح (٢٧) عضواً، وفقاً للتعديلات التي أدخلت على الميثاق منذ أغسطس/ آب ١٩٦٥، وأعضاؤه يُنتَخبون من الجمعية العامة على أساس دوري، ويعقد المجلس اجتماعاته لممارسة مهامه وواجباته كلما دعت الحاجة لذلك، ويعقد المجلس عادة دورتين في السنة، ويصدر قراراته بأغلبية الحاضرين المشتركين في التصويت.

٤- مجلس الوصاية Trusteeship Council:

نص الميثاق على إنشاء نظام للوصاية لإدارة الأقاليم التي يشملها هذا النظام والإشراف عليها، وهناك اتفاقية للوصاية خاصة بكل إقليم يوضع في ظل هذا النظام توافق على نصها الدول التي يعنيها الأمر بصورة مباشرة، وتقرها الجمعية العامة أو مجلس الأمن في حالة الأقاليم التي تعد مناطق ذات أهمية استراتيجية.

ومن هنا فإن مجلس الوصاية يقوم بمعاونة الجمعية العامة في الإشراف على إدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية، ويؤدي نفس المهمة لمجلس الأمن بالنسبة للمناطق الاستراتيجية، ويتكون مجلس الوصاية طبقاً للميثاق من:

أ- الدول الأعضاء التي تشرف على مناطق تحت الوصاية.

ب- الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين لا يديرون مناطق تحت الوصاية.

ج- أي عدد من الأعضاء تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات؛ لكي يحققوا التوازن الضروري بين الأعضاء الذين يتولون الوصاية واولئك الذين لا يمارسونها.

أما السلطات التي يمارسها مجلس الوصاية تحت إشراف الجمعية، فإنها تتلخص في دراسة التقارير السنوية التي تتولى تقديمها إلى المجلس الدول التي تمارس مسؤوليات الوصاية على الأقاليم التي يشملها هذا النظام، وتتلقى الشكاوى والعرائض من الأقاليم الخاضعة للوصاية، وتقوم بدراستها بالتشاور مع الدول القائمة بالوصاية، ولا تُشترط شروط خاصة فيمن يقدمون هذه العرائض من شعوب العالم ذات الأقاليم الخاضعة للوصاية.

كما تقوم بالعمل على تنظيم زيارات دورية لهذه الأقاليم بالاتفاق مع الدول الوصية، واتخاذ الإجراءات والترتيبات المتعلقة بأوضاع هذه المناطق تمشياً مع الاتفاقات التي تنظم العلاقة بين الدول المشمولة بالوصاية وبين السلطات القائمة بالإدارة.

وفي هذا الاطار يقوم مجلس الوصاية بتقديم تقارير سنوية للجمعية العامة، والتعرف على ما إذا كانت أوضاعهم تؤهلهم للحصول على الاستقلال السياسي[٥١].

٥- محكمة العدل الدولية International Court of Justice:

تعد محكمة العدل الدولية الجهاز القضائي الرئيس للأمم المتحدة، وتقوم

المحكمة وفقاً لنظام أساسي يعد جزءاً من الميثاق، ومن ثم فإن لكل دولة منتمية لعضوية الأمم المتحدة حق اللجوء إليها مباشرة، وقد تعهدت كل دولة من الدول الأعضاء بأن تخضع لاحكام المحكمة في أية قضية تكون طرفاً فيها.

وتشمل ولاية هذه المحكمة جميع القضايا التي يرفعها المتقاضون إليها، والمسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في الميثاق أو في المعاهدات والاتفاقيات المعمول بها، وتتولى هذه المحكمة أيضاً وظيفة عامة لخرى غير الفصل في المنازعات القضائية، وهي تقديم الآراء والاستشارات في الشؤون القانونية التي تحيلها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأجهزة والوكالات المتخصصة الأخرى التي تسمح الجمعية العامة لها بذلك.

وتتكون المحكمة من خمسة عشر قاضياً، يتم اختيارهم على اساس ترشيحهم واقتراح اسمائهم ليس من قبل حكوماتهم، وانما جماعات وطنية في الدول مثل المحافل القانونية والقضائية والجامعات والمراكز والهيئات الأكاديمية، ويقوم السكرتير العام للأمم المتحدة بتقديم قائمة المرشحين إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن للاقتراع عليها، ومن يحصل على أغلبية الأصوات المطلوبة يتم انتخابه لعضوية المحكمة، وتكون مدة العضوية في المحكمة تسع سنوات، ويتم انتخاب ثلث الأعضاء مرة كل ثلاث سنوات.

٦- الأمانة العامة The Secretariat:

يعد الجهاز المهم الآخر في الأمم المتحدة هو السكرتاريا أو الأمانة العامة، والذي يقوم بالمهام الإدارية للمنظمة الدولية، ويتولى رئاسة هذا الجهاز الأمين العام الذي تقوم الجمعية العامة بتعيينه وفقاً لتوصية مجلس الأمن، وهو بوضعه هذا يعد الإداري الاول في المنظمة الدولية.

أما عن مهام ومسؤوليات الأمين العام للأمم المتحدة، فهي انه يقوم بتقديم تقرير سنوي للجمعية العامة، يُضمّنه كل ما يتعلق بنشاط المنظمة الدولية خلال عام، كما انه هو الذي يلفت نظر مجلس الأمن إلى الأمور التي قد تشتمل على تهديد للسلام الدولي.

والأمين العام حين يمارس مسؤولياته فإنه يُحظَر عليه تلقي تعليمات من أية حكومة أو دولة أو هيئة خارجة عن الأمم المتحدة، ويمتد هذا الحظر إلى كل موظفي

جهاز الامانة للعامة، وذلك لكي لا يحدث تعارض بين مسؤولياتهم كموظفين دوليين وبين التعليمات التي يتلقونها من هذه المصادر الخارجية.

وتتعهد الدول الاعضاء في الأمم المتحدة باحترام الصفة الدولية للأمم المتحدة والجهاز الذي يعاونها، وان تمتنع عن القيام بأية محاولات للتأثير عليهم خلال ممارستهم لمسؤولياتهم تجاه المنظمة الدولية.

رابعاً: الإنجازات والصعوبات

بالتأكيد فإن الأمم المتحدة بِعَدّها منظمة دولية ظهرت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من أجل السلام والأمن الدوليين، قد حققت الكثير من الإنجازات البارزة والتي من أهمها ما يأتي:

١- حفظ السلم والأمن:

على الرغم من اندلاع الحرب والأزمات العسكرية والمشكلات الحدودية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من ان الأمم المتحدة وقفت أمام هذه المحن مكتوفة الأيدي بسبب تصادم استراتيجيات الدول الكبرى وتعارض مصالحها، إلا ان الأمم المتحدة استطاعت ان تثبت وجودها في بعض القضايا والصراعات المحلية والإقليمية.

ومنها الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمم المتحدة خلال أزمة السويس عام ١٩٥٦ في الشرق الأوسط، وتمكنت أن تنشئ قوة طوارئ دولية تابعة لها لأول مرة، وان تراقب بواسطتها الإشراف على تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار، وتحقيق انسحاب القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية من مصر، وظلت هذه القوات تعمل كعازل بين الأطراف المتحاربة في الشرق الأوسط، وحتى قبيل اندلاع حرب حزيران ١٩٦٧ مباشرة، عندما طلبت مصر انسحابها من أراضيها، وقد أعيدت القوات مرة أخرى بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣.

وقد نفذت الأمم المتحدة مهام مشابهة لعمليات حفظ السلام في أقاليم أخرى، مثل أزمة الكونغو، والحرب الأهلية في قبرص، وأزمة الدومنيكان عام ١٩٦٥، ووقف القتال في كشمير بين الهند وباكستان، وفي جنوب لبنان مع إسرائيل، وفي التسعينات في عدة أزمات دولية، مثل البوسنة والهرسك، وافغانستان، والحدود بين العراق والكويت وغيرها.

٢- نزع السلاح ومراقبة التسلح:

أما في مجال نزع السلاح والرقابة على التسلح، فقد استطاعت الأمم المتحدة أن تضع الدول الأعضاء في إطار التوقيع على معاهدة عام ١٩٦٣ في موسكو لحظر إجراء التجارب النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء، ومعاهدة حظر إنتاج وتخزين الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية في مكسيكو سيتي في عام ١٩٦٧، ومعاهدة الفضاء الخارجي الموقعة عام ١٩٦٦، والتي دعت إلى فرض حظر على وضع الأسلحة النووية في الفضاء الخارجي، وتحريم ادعاءات السيادة القومية على الفضاء.

هذا فضلاً عن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي وقعت في حزيران ١٩٦٨، ومعاهدة قاع البحار التي حظرت تخزين الأسلحة النووية الموقعة عام ١٩٧١، واتفاقية تحريم إنتاج واستخدام أسلحة الحرب الكيماوية والبيولوجية في عام ١٩٧٢، وغيرها.

وبذلت المنظمة الأممية جهوداً كبيرة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية في عقد المؤتمرات الدولية وبحث الجوانب الفنية حولها، وتقوم وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء دراسات لمختلف الأمور الخاصة بالطاقة النووية، واستخدامها بصورة إنشائية تفيد الصناعة والزراعية والصحة العامة، واستخدام النظائر المشعة في العلاج الطبي وغيرها من الأغراض السلمية.

٣- التنمية الاقتصادية:

وتقوم الأمم المتحدة في المجالات التنموية الاقتصادية الدولية بجهود كبيرة، فقررت في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦١ تكريم عقد الستينات من القرن العشرين؛ بِعَدِّه عقد الأمم المتحدة العشري الأول للتنمية، ودعت جميع الدول إلى التكاتف في بذل الجهود من أجل التقدم والنمو في الدول النامية.

وتقوم المنظمة الدولية أيضاً بتشجيع الخطط القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق توفير الخدمات الإدارية والاحصائية الأساسية التي يعتمد عليها تنفيذ برامج التنمية القومية وتقديم المساعدات الضرورية لحكومات الدول النامية بما يعينها على مواجهة مشاكلها السكانية التي تؤثر على تقدمها الاجتماعي والاقتصادي،

ومساعدة الدول النامية في استغلال مواردها الطبيعية لأغراض التنمية، وكمصدر للدخل القومي، وتشجيع البحوث الميدانية الموجهة والهادفة في مجالات تنمية المجتمعات بالريف، والإسكان والإصلاح الزراعي، ونشر التعليم، والخدمات الاجتماعية، وتحسين ظروف العمل، وتحسين الصحة، وتوفير الغذاء، والوقاية ضد الجريمة والانحراف، وغيرها.

وفي هذا الإطار عُقدت مؤتمرات دولية لدعم التنمية الاقتصادية في الدول النامية حسب الجهود المشتركة، فعقد في عام ١٩٦٤ في جنيف مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية، واتخذ التوصيات لمساعدة الدول النامية على زيادة وتثبيت مكاسبها من السلع الأولية وزيادة صادراتها لمساعدة نفسها مالياً، وتوفير ما تحتاجه من أموال للبرامج التنموية فيها، ثم عقد المؤتمر الثاني في نيودلهي مطلع عام ١٩٦٨، وأعطى اهتماماً خاصاً بمسائل مثل المعاملة التفضيلية للصادرات الدول النامية الصناعية، ووسائل تحسين شروط المعونة لها، وزيادة المبادلات التجارية فيما بينها، وعقدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للتنمية الصناعية في أثينا في نهاية عام ١٩٦٧؛ للبحث في إمكانية تنمية التصنيع وتنسيق نشاطات أعضاء الأمم المتحدة.

وهناك برنامج للغذاء العالمي الذي أنشئ عام ١٩٦٣، ويقوم هذا البرنامج على استخدام فائض الإنتاج الزراعي، وما يحصل عليه مواد الغذاء والأموال والخدمات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويضاف إلى هذا الاهتمام المتزايد الذي أولته الأمم المتحدة لحماية البيئة الإنسانية من أخطار التلوث، وكانت البداية في مؤتمر استوكهولم لحماية البيئة الإنسانية، والذي انعقد في يونيو/ حزيران ١٩٧٢.

ثم اتخذت الأمم المتحدة قراراً في الجمعية العامة في الحادي عشر من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٨ بتشكيل لجنة من (٤٢) دولة لبحث مسألة الاستفادة من الثروات الدفينة في قاع البحار، ولبحث جميع الجوانب القانونية والفنية والاقتصادية للحيلولة دون استغلال الأقلية لقاع البحار على حساب مصالح الأغلبية، وضمان مشاركة الجميع خاصة الدول النامية في مثل هذه الثروات.

وأقامت عام ١٩٦٥ معهداً للتدريب والبحوث لتدريب الموظفين في الدول النامية، خاصة على الخدمات الإدارات القومية، وفي مجال الأمم المتحدة، واعداد البحوث الخاصة بمشكلات الأمم المتحدة في مجال نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، ومشكلات الدول الصغيرة والهجرة العاملة نحو الدول الغنية.

٤- تصفية الاستعمار:

حققت الأمم المتحدة تقدماً كبيراً في هذا المجال، فبالنسبة للأقاليم التي شملها نظام الأمم المتحدة للوصاية نجد أنها كانت أحد عشر إقليماً: أربعة في غرب أفريقيا، وثلاثة في شرقها، وأربعة في المحيط الهادي، ونالت – في ظل مجالس الوصاية – كلُ هذه الأقاليم – باستثناء جزر الباسفيك الذي تديره واشنطن – استقلالَها، أو انضمت إلى دول مستقلة، ويتم ذلك عقب إجراء الامم المتحدة للاستفتاء.

وأفردت الأمم المتحدة باباً للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي اشتمل على تحديد للمبادئ الواجب توفرها في إدارتها، ومنها ان تنال مصالح سكان هذه الأقاليم أقصى رعاية، وطُلِب من الدول التي تشرف عليها ان تقبل الالتزام بأن تبذل من أجلهم كل ما تستطيع، وان تسير بهم نحو الاستقلال، وحصل عدد كبير من هذه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على الاستقلال التام، وما يزال البعض الأخر، يخضع لسلطات استبدادية، ولعل تجربة ناميبيا خير مثال للنجاح في إنهاء الحكم العنصري لنظام جنوب أفريقيا، وتحقيق الاستقلال الوطني بعد كفاح مرير لعدة عقود.

والجدير بالذكر ان الأمم المتحدة قد أعلنت في مجال تصفية الاستعمار الإعلان العالمي كوثيقة تاريخية دولية، ففي الرابع عشر من ديسمبر/ كانون الاول ١٩٦٠ أقرت الجمعية العامة بالاجماع على منح الاستقلال الكامل لكل الأقطار والشعوب التي لا تزال تحت الاستعمار، وبضرورة تصفية الاستعمار بكل أشكاله ومظاهره بصورة عاجلة وبدون قيد أو شرط، وأعلنت الجمعية العامة ان إخضاع الشعوب للسيطرة الأجنبية يشتمل على إنكار الحقوق الأساسية للإنسان، وانه سيجري فوراً في الأقاليم التي تحت الوصاية أو غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والأقاليم الأخرى التي لم تحصل على الاستقلال نقل السلطات إلى الشعوب دون شروط أو تحفظات؛ وفقاً لإرادتها التي

تعرب عنها بحرية تامة، وبلا تمييز عنصري، أو عقدي، أو ديني؛ حتى يتاح لها ان تتمتع بكامل الاستقلال والحرية.

وعينت الجمعية العامة في عام ١٩٦١ لجنة من (١٧) عضواً، ثم أصبحوا (٢٤) عضواً، ومهمتها ان تراجع باستمرار ما ينادي به الإعلان، وان تتقدم بما تراه ضرورياً من توصيات، وأجرت هذه اللجنة دراسة متصلة للأوضاع السائدة في (٥٥) اقليماً، وكونت صورة كاملة، وأخذت التقارير والمعلومات من الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومن الدول التي تدير شؤون الأقاليم، وتلقت الالتماسات من هذه الأقاليم، واستمعت إلى التماسات الأشخاص، وقامت بإيفاد بعض الجماعات للزيارة، وجمع المعلومات عن الأقاليم، وعقدت اللقاءات الدورية للبحث في هذه الأمور.

٥- حقوق الإنسان:

من أهداف الأمم المتحدة تشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تفرقة بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين.

وكان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨، وأدرجت الحقوق الواردة في الإعلان في اتفاقيتين دوليتين هما: الاتفاق بشأن الحقوق المدنية والسياسية، والاتفاق بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكانت الجمعية العامة قد تبنتهما بالاجماع في عام ١٩٦٦، وتلتزم جميع الحكومات التي تصدق على اتفاقيتيهما التزاماً قانونياً بتطبيق كافة حقوق الإنسان المدرجة في الوثيقتين.

وسمي عام ١٩٦٨ بالعام الدولي لحقوق الإنسان، وانعقد المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في طهران لاستعراض التقدم الذي حصل في المستويات الدولية والإقليمية منذ إصدار الإعلان العالمي.

وطالبت الأمم المتحدة من الدول الأعضاء ان تبادر إلى اتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل إنهاء سياسات الاضطهاد العنصري سواء بشكل فردي أم جماعي.

٦- دعم مبادئ وأحكام القانون الدولي:

قامت الأمم المتحدة بنشاطات هامة لدعم أحكام القانون الدولي، فأصدرت عدة

لتفاقيات ومعاهدات دولية لتنظيم القواعد القانونية التي يجب مراعاتها في العلاقات الدولية، ووجهت اهتمامها للمسائل المتعلقة في صياغة مواد القانون الدولي، وتنهض بها لجنة القانون الدولي التي أنشأتها الجمعية العامة عام ١٩٤٧، وتتألف من (٢٥) عضواً من أقطاب القانون الدولي في العالم، وتقوم بتحضير المشاريع والاتفاقات لعرضها على الجمعية العامة.

وأقر مؤتمر الأمم المتحدة عام ١٩٥٨ أربع اتفاقيات خاصة بالوضع العام لأعالي البحار، والمياه الإقليمية والمناطق المتاخمة لها، وحقوق صيد الأسماك، والاستغلال لموارد المحيط القاري.

وعُرضت في مؤتمري الأمم المتحدة في فينا عامي ١٩٦١-١٩٦٣ مشاريع الاتفاقيات التي أعدتها لجنة القانون الدولي في مجال العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، ووافق المؤتمران على اتفاقية فينا بشأن العلاقات الدبلوماسية والعلاقات القنصلية، واستكملت اللجنة عملها في سلسلة مشروعات المواد القانونية الخاصة بقانون المعاهدات الذي تم الانتهاء منه في المؤتمر الذي عقد في فينا عام ١٩٦٩.

وعلى الرغم من الانجازات التي حققتها الأمم المتحدة في مختلف المجالات إلا انها تعرضت لصعوبات كثيرة وصلت إلى حد الأزمة الحرجة التي كادت تعصف بالأمم المتحدة، ولعل من أبرز هذه الصعوبات:

١- المشكلات المالية التي جاءت بسبب عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في مناطق العالم المختلفة، ويتم فيها إنشاء قوات طوارئ دولية تقوم المنظمة الدولية بتحمل نفقاتها ولفترات زمنية طويلة، وشكلت عبئاً على ميزانية المنظمة وأزمة مالية مع رفض بعض الدول دفع نصيبها من نفقات القوات الدولية.

٢- المشكلات المترتبة على عدم وجود تعريف محدد للعدوان مع تخفيه وراء مسميات مختلفة كالتخريب والضغط النفسي والحرب الدعائية والتحريض للحركات السياسية، ومشكلات الحدود، أو الانقلابات العسكرية، والتشهير، والتشكيك لإضعاف ثقة الدولة هذه أو تلك، وزعزعة استقرارها وفقدانها لمكانتها الدولية.

فطالبت الدول بتحديد مفهوم العدوان ليساعد على تسوية الخلافات، ويمنع

الأمم المتحدة للقدرة على التصرف تجاهه، ووفق القواعد والمعاهدات والمواثيق الأممية، وإزاء هذا الإصرار قامت الأمم المتحدة بإنشاء لجنة خاصة من (٣٥) دولة أسندت إليها مسؤولية وضع تعريف محدد للعدوان، وعرض النتائج التي تنتهي إليها على الجمعية العامة لإقرارها، وانتهت اللجنة من عملها، وأقرت الجمعية العامة في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٤ توصية تحديد العدوان في إطار ما يأتي:

أ- العدوان هو استخدام القوة المسلحة بواسطة دولة ضد السيادة الوطنية أو السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى.

ب- إن المبادأة باستخدام القوة المسلحة من جانب إحدى الدول بما يتعارض مع الميثاق يوفر الدليل على وقوع عمل من أعمال العدوان.

ج- ثم ان قيام دولة من الدول بأفعال معينة هي عدوان حتى لو لم يسبقها إعلان الحرب، مثل الغزو أو هجوم القوات المسلحة لإحدى الدول ضد إقليم أو دولة أخرى، والحصار المسلح على موانئ أو سواحل دولة من قِبل دولة أخرى، وسماح إحدى الدول لدولة أخرى بأن تستخدم إقليمها لممارسة العدوان ضد دولة ثالثة، وقيام إحدى الدول بطريقة مباشرة بإرسال عصابات مسلحة أو مرتزقة للقيام بالتخريب ضد دولة أخرى، شريطة ان تكون هذه الاعمال من التهديد والخطورة بحيث ينطبق عليها وصف العدوان، وأنه لا يجوز الالتجاء إلى اية أعذار سياسية أو اقتصادية أو عسكرية لتبرير العدوان. ورغم هذا التحديد لمفهوم العدوان إلا ان الأمم المتحدة ظلت تواجه التحدي حول ضرورة وجود تعريف شامل وواقعي للعدوان.

٣- المشكلات الناجمة عن الفجوة الواسعة بين الدول الغنية والدول النامية، وهي أكبر تحديات أمام الأمم المتحدة، وخاصة اقتصادياً وتكنولوجياً، مما يولد عدم الثقة والتوتر في العلاقات بين الطرفين.

٤- إن الأمم المتحدة لا زالت بعيدة عن كونها سلطة عالمية فوق السيادة القومية للدول، وهو ما يدفع الدول للخروج عن قراراتها، مثل رفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن.

٥- إن الأمم المتحدة تعاني من عدم التجانس السياسي والفكري بين الدول المنضوية

في إطارها، بين شرقية وشيوعية، وغربية ورأسمالية، ويدخل في إطار التكتل والصراع السياسي والفكري والقطبية، مما يعرقل حل المشكلات الدولية.

٦- السماح للدول الصغيرة بعرض وجهات نظرها في الأمم المتحدة؛ لانها الأقل تمثيلاً في أجهزتها، وبالتالي تهمين الدول الكبرى على سياسات وقرارات المنظمة.

٧- عدم وجود قوة عسكرية فاعلية دائمة تحت تصرف مجلس الأمن لتنفيذ الأمن الجماعي يفقد القرارات الدولية قوتها ضد الدول المعتدية، ويجعلها مجرد توصيات.

٨- ان سقوط الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة أدى إلى ظهور الولايات المتحدة بمظهر القطب الواحد المهيمن على العالم، وتبلور ذلك بعد حرب الخليج الأولى ١٩٩٠-١٩٩١، حيث هاجمت قوات الحلفاء العراق لطرده من الكويت عقب غزوه في الثاني من أغسطس/ آب ١٩٩٠، وظهر النظام العالمي الجديد في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش (١٩٨٩-١٩٩٣)، ثم هيمنة الولايات المتحدة على سياسات وقرارات الأمم المتحدة مع عدم وجود قوة عالمية تستطيع ان تردعها، وقد قادت العدوان على يوغسلافيا عام ١٩٨٩ دون شرعية دولية من الأمم المتحدة ومعارضة سوفيتية وصلت إلى حد التهديد بالفيتو، ولكن واشنطن دخلت بعمل انفرادي، وضربت بلغراد بقوة عسكرية كبيرة، وتبعها العدوان على العراق دون مظلة دولية في حرب الخليج الثاني عام ٢٠٠٣، رغم معارضة أغلب الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وعندما فشلت واشنطن في الحصول على الأغلبية في المجلس، اعتمدت على لندن ومدريد في إطار انفراد دولي للعدوان لمدة ثلاثة أسابيع على العراق براً وبحراً وجواً، واحتلت البلاد، وأسقطت نظام الحكم للرئيس صدام حسين، وكسرت هيبة ومكانة الأمم المتحدة، وجعلتها في الحضيض[٥٢].

الفصل العاشر

عصر الأزمات الدولية والعالم الجديد (١٩٥٧-١٩٧٨)

أولاً: أزمة برلين (١٩٥٨-١٩٦١)

شهدت أوروبا بشكل خاص قيام العديد من الأزمات في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفي الخمسينات والستينات على وجه التحديد؛ بسبب دخول العالم مرحلة جديدة من المنافسة الأيديولوجية العسكرية بين المعسكرين الشرقي السوفيتي والغربي الأمريكي.

ومن هذه الأزمات الأوروبية أزمة برلين (١٩٥٨-١٩٦١)، وكان نظام برلين الذي يعود إلى عام ١٩٤٥ ينصّ على وجود ثلاث مناطق احتلال غربية، ومنطقة سوفيتية في هذه العاصمة، وكانت المناطق الثلاث الغربية تشكل في قلب الجمهورية الديمقراطية الألمانية الشيوعية نفسها طوقاً غربياً، وتناقضاً واضحاً بين المستوى المعيشي العالي في الاقتصاد الليبرالي، والبؤس في ظل النظام الشيوعي، وكانت المقارنة على أرض الواقع؛ حيث يلجأ سكان الديمقراطية إلى برلين الغربية من حين لآخر.

وتحديداً في (١٩٥٢-١٩٦١) قام حوالي ٢٢٤٥٠٠٠ لاجئ من الديمقراطية إلى الغربية الاتحادية، وهبط عدد سكان الأولى من ١٨٢٩٢٠٠٠ شخص عام ١٩٤٩ إلى ١٧٢٨٩٠٠٠ شخص في عام ١٩٥٩، وكان الكثير من هؤلاء المهاجرين من النساء والأطفال في سن العمل يحلمون بمستوى أعلى من الحياة.

وفي السابع والعشرين من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٨ أعلن والتر اولبرينخت الزعيم الرئيس في ألمانيا الديمقراطية ان الغربيين كانوا قد خرقوا اتفاقيات بوتسدام بتسليحهم جمهورية ألمانيا الفدرالية، وانه بسبب هذا لم يعد لهم حق البقاء في برلين التي يجب ان تصبح بعد توحيدها عاصمة لألمانيا الشيوعية.

وانفجرت الأوضاع عندما اتخذ خروشوف موقفاً في العاشر من نوفمبر/ تشرين الثاني في موسكو إلى جانب ألمانيا الشرقية، وصرح انه حان الوقت لوضع حد لنظام الاحتلال في برلين، وان على الدول الغربية التعامل مباشرة مع ألمانيا الديمقراطية؛ إذ ان هؤلاء لم يكونوا قد اعترفوا بوجود هذه الدولة، وأكد خروشوف انه إذا رفضوا التفاوض مع الممثلين الشرقيين الألمان، واستخدموا القوة في دخول برلين

الشرقية "فإننا سنعتبر ان المقصود بذلك هو شن هجوم ضد الاتحاد السوفيتي وضد حلف نرصوفيا".

وكان السوفييت قد صرحوا بأنهم سيجروا مفاوضات مع ألمانيا الديمقراطية لتُحَوّل السلطات إليهم، وعدّوا ان عودة برلين الغربية إلى ألمانيا الديمقراطية هي الحل الأمثل، ولكن من المحتمل ان لا يقبل الغربيون بذلك، فإن موسكو تقترح تحويل برلين الغربية إلى وحدة سياسية مستقلة، ومدينة حرة لا يحق للألمانيتين التدخل فيها، ومدينة منزوعة السلاح تحت إشراف الأمم المتحدة، على ان يسمح اتفاق موقّع مع ألمانيا الديمقراطية بالاتصال الخارجي الحرّ مع برلين الغربية.

فأخذت الأزمة تتجه إلى منحنى خطير، وانه خلال ستة أشهر إذا لم يتم التوصل إلى مدينة برلين حرة فإن موسكو ستوقع سلاماً منفصلاً مع ألمانيا الديمقراطية.

وسرعان ما عد الغربيون خاصة (واشنطن- لندن- باريس) ان هذه الأزمة أكثر جدية وخطراً، لانه إذا حصل وان نفذ السوفييت تهديدهم بعد ستة أشهر فإن ألمانيا الغربية ستجد نفسها مجبرة اما على التفاوض حول منفذ برلين عبر ألمانيا الديمقراطية وهذا يعني الاعتراف بها، وإما على استخدام القوة لضمان المرور، ومعنى هذا ان الاتحاد السوفيتي سيتدخل عسكرياً إلى جانب حليفته، وستنشب حرب كونية نووية.

وكان لدى الغربيين موقفان: الاول بريطاني يعتقد انه من الممكن القيام بتنازلات عدة تؤدي إلى بخروشوف إلى التخفيف من حدة الإنذار، أما الثاني فيرى فيه ديغول وأديناور بأنه يجب التفاوض مع لغة التهديد والانذار، أما الولايات المتحدة فقد ترددت بين الموقفين المذكورين، ولم تكن لتسمح بنشوب حرب نووية تحصد الملايين من الأرباح من أجل أرض صغيرة في برلين الغربية، وأخيراً في انتخابات البلدية في الخامس من ديسمبر/ كانون الأول من عام ١٩٥٨، فإن الحزب الوحيد المؤيد لأفكار خروشوف هو الحزب الاشتراكي الموحد الموالي للشيوعيين لم يحصل إلا على ١,٩% من الأصوات.

ومن أجل التخفيف من الأزمة تم الاتفاق على عقد اجتماع بين السوفييت

والحلفاء الغربيين للتفاوض حول المشكلة في جنيف بين غروميكو من الاتحاد السوفيتي، وكوف دي مورفيل من فرنسا، وهارتر من الولايات المتحدة، وسلوين لويد من بريطانيا، وهم وزراء الخارجية في دولهم، مع حضور مراقبين من ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية، وفي أثناء المؤتمر توفي الرئيس الأمريكي فوستر دالاس في الرابع والعشرين من مايو / أيار ١٩٥٩ بسبب معاناة من مرض السرطان، وتوقف المؤتمر مؤقتاً، ولم يؤد إلى التوصل لنتيجة تذكر لان اقتراحات الطرفين كانت متناقضة فالغربيون كانوا يقترحون توحيد ألمانيا بواسطة انتخابات حرة في حين كان السوفييت يريدون ان يتم ذلك عن طريق المفاوضات من دولة لدولة بين الألمانيتين، ورغم عدم التوصل لحلول جوهرية، إلا ان النتيجة كانت هي أن السوفييت بدأوا بنسيان فترة الستة أشهر أو الصلح المنفرد مع ألمانيا الديمقراطية، واستؤنف المؤتمر في الثالث عشر من يوليو/ تموز ١٩٥٩، ولكن دون نجاح يُذكر أيضاً، ولكن أوعزت واشنطن لخروشوف بزيارتها في محاولة لايجاد صيغة من التفاهم.

وصل خروشوف إلى الولايات المتحدة في سبتمبر/ أيلول ١٩٥٩، وقبل يومين من وصوله كان صاروخ سوفيتي قد وصل القمر، ووضع عليه العلم والشعارات السوفيتية، وأعلن خورشوف ضرورة تفاهم البلدين لتجنيب العالم الدمار والفوضى، والتقى ليومين مع الرئيس الأمريكي ايزنهاور في كامب ديفيد، وأوصل اليه الأخير فكرة ان نظام برلين الغربية لم يكن متكاملاً، وعند عودة خروشوف إلى بلاده صرح ان ايزنهاور كان رئيساً كبيراً، ودعا إلى ان تحيا الصداقة السوفيتية – الأمريكية.

وكان من بين القرارات التي اتخذها الرجلان الدعوة في مطلع عام ١٩٦٠ لعقد مؤتمر جديد يحضره ماكيلان من بريطانيا وديغول من فرنسا، ولختيار باريس مقراً له بعد تردد من الأخيرة، وتحفُظ على عقد المؤتمر لاعتقادها بعدم تحقيقه أية نجاحات، وتم عقد المؤتمر في السادس عشر من مايو/ أيار ١٩٦٠ حضره خروشوف، وبانت ملامح فشل المؤتمر مع تصريح خروشوف إلى ديغول بأنه يريد من ايزنهاور ان يعتذر عن قيام الطائرات الأمريكية بالتجسس فوق الأراضي السوفيتية، وعندما اجتمع الأربعة الكبار في قصر الأليزية جدد خروشوف طلبه بالاعتذار والوعد بأن لا

يتكرر التحليق من هذا النوع ثانية، وتوجه لايزنهاور بعبارات قاسية، واقترح تأجيل المؤتمر لعدة أشهر قادمة، واكتفى الاخير بالوعد بإيقاف التحليق طيلة فترة رئاسته، ورغم جهود ديغول التوفيقية بينهما، إلا ان المؤتمر فشل قبل ان يبدأ فعلياً.

ويبدو ان خروشوف اختلق قصة طائرات التجسس (يو ٢) لإفشال المؤتمر أو للحصول على تنازلات من الأمريكيين، وعندما فشل في ذلك لم يكن مستعداً لاستكمال أعمال المؤتمر والتوصل إلى أي اتفاق مع واشنطن.

وعاد الوضع للتوتر من جديد، وجدد خروشوف الحديث عن عقد معاهدة منفصلة بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا الديمقراطية، وحضر اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر/ أيلول ١٩٦٠، وألقى خطاباً عنيفاً ضد الولايات المتحدة والتي رأى بأنها تُحِلّ أسلوب اللصوصية والغدر محل القانون الدولي، وعندما تحدث المندوب الأمريكي وأيده المندوب الفلبيني حول حرية الشعوب - وخاصة التي تعيش تحت أنظمة حديدية شمولية - فإن خروتشوف احتج بشدة وخلع حذاءه وضربه على الطاولة التي أمامه، أمام دهشة كبيرة من المشاركين في الجمعية العامة، ولكنه أكد عدم رغبته في دخول الحرب ضد الولايات المتحدة.

وأثناء ذلك تم إيجاد حل لمشكلة برلين، وبضغط من زعيم ألمانيا الديمقراطية والتر اولبريخت على أكثر ترجيح، وفي ليلة (١٢-١٣ أغسطس/ آب ١٩٦١) تمت إزالة الخط بين القطاع السوفيتي والقطاعات الغربية الثلاثة، وبدأت السلطات الألمانية الشرقية ببناء جدار تعلوه الأسلاك الشائكة، وبالتأكيد كان هذا عملاً استعراضياً بالأساس، ومساساً بالحريات الفردية، التي أدت لتمزيق العائلات بين القسمين الشرقي والغربي، ومن الناحية العملية كان جدار برلين يعني استحالة ذهاب سكان الشرقية إلى ألمانيا الغربية وإيقاف الضخ السكاني، والحق ضرراً بالاقتصاد الألماني الشرقي، وأوقفت الهجرة مع بقاء حالات تسلل قد تلاقي النجاح أو القتل.

ومنذ هذا التاريخ الثالث عشر من أغسطس/ آب ١٩٦١ قرر أعضاء حلف فرصوفيا الموافقة على قرار جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وتم بذلك تجاهل الاقتراح السوفيتي السابق لعام ١٩٥٨ لتغيير نظام ألمانيا الغربية، وبالامكان القول ان أزمة

برلين قد انتهت عام ١٩٦١ عامة[٥٣].

ثانياً: أزمة كوبا

من أبرز الأزمات التي أثرت على علاقات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كانت قضية كوبا، فالثورة الكوبية التي قامت من أجل الاستقلال سوف تشكل بالتدريج - وفي منطقة النفوذ الأمريكي - دولة اشتراكية ستقيم معها واشنطن حالة من العداء والقطيعة الدبلوماسية حتى الوقت الحاضر.

واجهت كوبا الجزيرة الصغيرة والمستعمرة الإسبانية القديمة والمستقلة منذ عام ١٨٩٨ عبر تاريخها آثار النفوذ السياسي الاقتصادي للأمريكيين، فهؤلاء احتفظوا فيها بقاعدة غوانتانامو، ومارسوا الحماية الحقيقية على هذه الجزيرة بين (١٩٠٣-١٩٣٤)، وكانت تبعية كوبا الاقتصادية وثيقة تجاه واشنطن.

كما أن كوبا كانت إحدى الدول الأمريكية اللاتينية الأقل فقراً، ويعمل ٤٣% من السكان في الزراعة، وتنتشر فيها البطالة.

وفي عام ١٩٥٩ كان مليار دولار في التوظيف الأمريكي في كوبا، ويسيطر الأمريكيون على ٤٠% من إنتاج السكر الذي يمثل ٨٠% من الصادرات الكوبية، ويملكون نصف أسهم سكك الحديد والكهرباء والتلفون، فأصبحت كوبا تحت رحمة واشنطن، بمقدورها ان تهددها بالانهيار والفوضى الاقتصادية إذا ما توقفت عن استيراد السكر فحسب، وقيل في عام ١٩٦٠ ان سفير الولايات المتحدة في كوبا أقوى من الرئيس الكوبي بكثير.

وبين (١٩٣٤-١٩٥٨) كانت الحياة السياسية في كوبا قد طبعت بشخصية الكولونيل باتيستيا، وهو من التيار المحافظ، وكان رئيساً بين (١٩٤٠-١٩٤٤)، ثم عاد للسلطة عام ١٩٥٢ عن طريق انقلاب عسكري، وأقام ديكتاتورية عسكرية حتى عام ١٩٥٨، وتركت سلطته القوية آلافاً من الضحايا وروحاً من الاستياء في صفوف السكان من حكم باتيسيا، ومن واشنطن أيضاً التي كانت متهمة بحمايته.

في عام ١٩٥٢ قام انقلاب ضد حكم باتيسيا من قبل محام شاب، هو فيدل كاسترو (الرئيس الكوبي الحالي) بإطلاق ثورة مسلحة ضد النظام، وفي السادس

والعشرين من يوليو/ تموز ١٩٥٣ قام كاسترو مع مؤيديه وبعض الطلاب بشن هجوم مسلح على ثكنة عسكرية في مونكادا، لكنه فشل، واشتد القمع في البلاد، أما كاسترو الذي أعفي عنه في مايو/ أيار ١٩٥٥، فقد لجأ إلى المكسيك، وقام بتطويع المئات، من بينهم تشي غيفارا، وأعطى لحركته اسم حركة ٢٦ تموز تاريخ الهجوم الفاشل السابق الذكر.

وفي الثاني من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٦ – ومع العشرات من مؤيديه – نزل كاسترو إلى شواطئ كوبا، وفشلت الحركة، وهرب كاسترو إلى جبل السييرا مايسترا، وطور خلال سنتين حركته في هذه المنطقة، وفي عام ١٩٥٨ توقفت واشنطن عن إرسال الأسلحة إلى باتيستا، على أساس انه من الأفضل لها ان لا تكون سمعتها مع أنظمة ديكتاتورية في أمريكا اللاتينية.

وفي أواخر عام ١٩٥٨ شن كاسترو وانصاره هجوماً ما لبث ان نجح؛ إذ سرعان ما تفكك جيش باتيستا، وفي مطلع عام ١٩٥٩ هرب باتيستا من هافانا، وقام كاسترو بتسمية مانويل اوتيتا – وهو قاضٍ سابق – رئيساً لكوبا، وقرر الاضراب العام واستمرّ الكفاح المسلح، وبعد أسبوع دخل هافانا، واعترفت واشنطن مباشرة بالنظام الجديد، وكان بداية نظام كاسترو الذي استمر حتى الوقت الحاضر.

كان كاسترو يرغب في التخلص من السيطرة الاقتصادية الامريكية، ولم يكن ماركسياً في البداية، ولم يرغب بقطع الصلات مع واشنطن نهائياً، ولكنه سمح للحزب الشيوعي الكوبي بالعمل وقمع انصار باتيستا بقوة، ومورست ضغوط شديدة على الرئيس ايزينهاور لاتخاذ إجراءات انتقامية ضد كاسترو، لا سيما مع تهديد الرساميل الأمريكية من قبل النظام الجديد في كوبا.

في ابريل/ نيسان ١٩٥٩ قام كاسترو بزيارة واشنطن، ولم يستقبله الرئيس ايزنهاور، وأعلن كاسترو احترامه للحريات العامة، وضمان الاستثمارات الأمريكية، ولكن لن تكون هناك انتخابات قبل البرنامج الثوري.

إلا ان موقفه المتردد والمعتدل هذا لكسب المساعدات الأمريكية المادية، وعدم حصوله عليها، قد حوله نحو الموقف الجذري، وفي السابع عشر من مايو/ أيار ١٩٥٩

أعلن الإصلاح الزراعي باقتسام الأراضي بما فيها العائدة لشركات أمريكية كبرى، ثم اكتشف البوليس الكوبي مؤامرة من قِبَل قائد الجيش الكوبي الذي هرب إلى الولايات المتحدة، حيث رفض التسلل الشيوعي إلى الجيش الكوبي، وصرح أمام مجلس الشيوخ الأمريكي بأن كوبا في طريقها لان تصبح تابعاً سوفيتيّاً.

وبدأ التوتر بين واشنطن وهافانا منذ هذا الوقت، واتهم كاسترو واشنطن بتشجيع غارات الكوبيين من فلوريدا باتجاه بلاده، وبدأ التقارب مع موسكو، ووقّع اتفاقاً تجارياً، وشجع الحركات الثورية في أمريكا الوسطى، وأخذ يتوجه نحو الماركسية منذ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٩، وأبعد العناصر المعتدلة من السلطة، وزاد من صلاحيات أخيه رؤول وتشي غيفارا رجل حرب العصابات، وهاجم واشنطن بعنف في خطاباته، ووقع في الثالث عشر من فبراير/ شباط ١٩٦٠ اتفاقاً تجارياً مع الاتحاد السوفيتي لشراء الأخير خمسة ملايين طن من السكر الكوبي خلال خمس سنوات، وصادر المؤسسات الأمريكية منذ آذار/ مارس من العام نفسه، واتخذت واشنطن إجراءات ضده مثل وقف استيراد السكر، وتدريب اللاجئين الكوبيين لقلب نظام حكم كاسترو، وقطع المساعدات المالية الأمريكية عن هافانا، وأعادت كوبا في الثامن من مايو/ أيار ١٩٦٠ علاقاتها الدبلوماسية مع موسكو، وصرحت الأخيرة ان لها علاقات صداقة حميمة مع كوبا، بل انها تفكر في استخدام كل قواتها العسكرية إذا ما تعرضت كوبا للتهديد الخارجي، وأعلن غيفارا عام ١٩٦٠ ان كوبا أصبحت من الآن جزءاً من المعسكر الاشتراكي إلى جانب الاتحاد السوفيتي والصين.

ثم قام كاسترو بتغيير تفكيره لأن يكون شيوعياً، ودعم حركة العصابات في أمريكا اللاتينية، ثم ردت واشنطن بالحظر الشامل على التجارة مع كوبا، وأخيراً في مطلع عام ١٩٦١ قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية مع كوبا.

قضية خليج الخنازير:

وصل الرئيس الديمقراطي الجديد جون كينيدي إلى السلطة في الحادي والعشرين من يناير/ كانون الثاني ١٩٦١، وأعلن انه لم يعد معادياً لكوبا في مسألة التدخل العسكري، وسمح بمتابعة جهود المخابرات والتحقيقات الفيدرالية لمساعدة

المعارضين الكوبيين للتحضير للحملة على كوبا.

ولم تتردد (CIA) وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في ضم المؤيدين لباتيستا والليبراليين ورجال العصابات، وأعطى كيندي موافقته النهائية على مشروع (CIA) حاول ابعاد أنصار باتيستا، وشكّل مجلساً ثورياً كوبياً، برئاسة خوسيه ميروكا ردونا لإقامة نظام ليبرالي معتدل ومعادٍ للشيوعية، وتم تثبيت عملية الإنزال في خليج الخنازير المفصول عن الايسكامبري بحوالي (٨٠) كم من المستنقعات.

بدأت العملية في الخامس عشر من أبريل/ نيسان ١٩٦١ بقصف جوي مكثف من طائرات (B٢٦)، وكان الهدف هو القضاء على الطيران الكوبي، وبعد يومين تم الإنزال في خليج الخنازير، وكانت كارثة كبيرة، وتم إيقاف اللاجئين الكوبيين على الشواطئ، وخرج الفلاحون للقتال ضد الأمريكيين على العكس مما توقعوا، ووقع أكثر الغزاة أسرى لدى القوات الكوبية، ولكن لم يكن ثمة تدخل أمريكي مباشر، بل ان الطائرات الأمريكية قامت بحماية الغزاة اللاجئين الكوبيين، وكان العالم يدرك ان واشنطن وراء كل هذا، مع الفشل الكبير الذي منيت به، وسرعان ما استبدل آلن دالاس مدير الـــ(CIA) المسؤول الأول عن هذه العملية، وتشدد كاسترو في مواقفه من إدانة الدول الأمريكية اللاتينية، وأعلن في الأول من مايو/ أيار أن كوبا ستبني قريباً دستوراً اشتراكياً، وفي السادس والعشرين من يوليو/ تموز أسس حزباً وحيداً من اندماج الشيوعيين وحركة السادس والعشرين من يوليو/ تموز وبعض المجموعات الثورية الأخرى، وفي الثاني من ديسمبر/ كانون الأول أعلن في خطابه انه ارتبط نهائياً بالماركسية اللينينية.

بعد هذه الأزمة آمن كاسترو بوجود التهديد الأمريكي بالغزو لبلاده، مع استمرار الطائرات الأمريكية بالتجسس على كوبا، والسماح للاجئين الكوبيين بالتطوع في الجيش الأمريكي، والمناورات الأمريكية الكبرى في الكاريبي، واستمرار الصحف الأمريكية في حملاتها ضد كوبا بلهجة وخطاب عدائي شديد، وهكذا طالب كاسترو بحماية سوفيتية أكثر فاعلية، وقام راؤول وغيفارا في صيف عام ١٩٦٢ بزيارة موسكو، وطلب منها اتخاذ إجراءات تضع كوبا بمعزل عن العدوان الأمريكي، وقد

ووافق خروشوف على ذلك.

وقد أعلم كيندي بالموقف السوفيتي الجديد، وبينت الصور وجود منصات إطلاق صواريخ قيد الإنشاء على الأراضي الكوبية، وأعلن في الثاني من سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢ في بيان سوفيتي – كوبي ان موسكو سوف تقدم الأسلحة والمدربين والعسكريين لكوبا، مع تأكيد خروشوف على عدم اللجوء إلى أي عمل عدائي ضد واشنطن.

وجد الرئيس كيندي نفسه أمام اتخاذ قرار حاسم ومصيري بين (١٦-٢٢) أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢، وبعد مشاورات طويلة مع مستشاريه ووزرائه، وطرح كل السيناريوهات المتوقعة في المواجهة مع السوفيت بشأن أزمة الصواريخ السوفيتية على الأراضي الكوبية، تقرر أخيراً طلب الولايات المتحدة من الاتحاد السوفيتي سحب الأسلحة الهجومية السوفيتية من كوبا، ودَعَمَ هذا الحل أعضاء مجلس الأمن القومي ومدير الـ(CIA) جورج ماك كون، ووزيرا العدل والخزانة، ومستشارو البيت الأبيض والرؤساء الأمريكيون (هوفر وترومان وايزنهاور).

وفي الثاني والعشرين من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢ ألقى كيندي مساءً خطاباً تلفزيونياً، أكد فيه استعداده لمواجهة هذه الازمة الخطيرة، وبفرض الحصار والإنذار، وأبلغ موسكو ولندن وباريس بهذا القرار، ومنظمة الدول الامريكية والأمم المتحدة، وأشارت استطلاعات الرأي إلى ان ٨٤% من الأمريكيين يؤيدون سياسة الحصار ويساندون كيندي.

أما خروشوف فكان مدركاً للقوة الذرية الأمريكية، وتأثر بالقرار الأمريكي الأطلسي بالعودة، واقترح خروشوف عبر وسيط غير رسمي في السادس والعشرين من اكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢ تسوية الأزمة على اساس الشروط التالية:

١- يسحب الاتحاد السوفيتي صواريخه تحت إشراف مراقبين من الأمم المتحدة، ويتعهد بعدم إدخالها مرة جديدة إلى الأراضي الكوبية.

٢- يتعهد الأمريكيون بعدم غزو كوبا.

وأبلغ خروشوف كيندي في رسالة أخرى ان الهدف الوحيد من إرسال هذه

الصواريخ هو حماية كوبا، فوافق الأخير على تسوية النزاع على أساس مقترحات خروشوف، ثم أعلن الأخير موافقته على ما جاء من موقف كيندي.

وهكذا تخلص العالم من شبح حرب ذرية كونية، علماً بأن كاسترو احتج على هذه التسوية، وقال ان الدولتين ومعها القوى الكبرى اتفقت ووقعت على شيء يتعلق ببلد صغير، دون ان يستشار بالأمر، وعدّ ان خروشوف قد الحق به الإهانة، لذا رفض دخول المراقبين من الأمم المتحدة إلى بلاده، لانه سيكون إذلالاً حسب اعتقاده، وقدم اقتراحاته من أجل كسب تعاونه، وهي وقف الحصار الاقتصادي، ووقف نشاطات الإنزال المظلي التخريبية، ووقف إرسال الأسلحة والجواسيس، ووقف هجمات القرصنة التي تقوم بها الطائرات الأمريكية، ووقف عمليات انتهاك المجال الجوي الكوبي من الطائرات الأمريكية، وانسحاب الأمريكيين من غوانتانامو.

لكن كيندي رفض هذه الشروط، ووجد خروشوف نفسه في موقف حرج، وبعد مفاوضات طويلة بين الوفد السوفيتي وكاسترو في هافانا، وافق الأخير على تفكيك (٤٢) صاروخاً ومنصة إطلاق سوفيتية، ورحيل طائرات الاليوشن ٢٨، ووافق على التفتيش على الأرض من قبل المراقبين الدوليين مع بقاء الضغوط والتهديدات الأمريكية عليه، ولكن التوتر ظل بين موسكو، وهافانا ومنذ ذلك الوقت بدأ كاسترو يبتعد تدريجياً عن الماركسية السوفيتية نحو الشيوعية الصينية.

وهكذا فإن أزمة الصواريخ في خليج الخنازير هي أكثر المراحل أهمية في التاريخ الأوروبي والدولي منذ عام ١٩٤٥، ولم يشهد العالم أزمة على هذا الشكل بعد ذلك[٥٤].

ثالثاً: الديغولية وإضعاف المعسكر الغربي

واجهت أوروبا مصاعب أخرى في عقد الستينات، ففي فرنسا تصاعد دور الجنرال ديغول بعد حرب الجزائر خاصة من عام ١٩٥٨ والتي قادت ديغول إلى السلطة كرئيس لمجلس الوزراء في الأول من يونيو/ حزيران ١٩٥٨، ومن ثم كرئيس للجمهورية نهاية عام ١٩٥٨، وترافق هذا مع أحداث الثورة في الجزائر العاصمة في الثالث عشر من مايو/ أيار ١٩٥٨، حيث ثار السكان الفرنسيون من أصل أوروبي ضد

الحكومة المتهمة بأنها تريد التخلي عن الجزائر، وأسهم هؤلاء الثائرون في استقدام ديغول إلى السلطة، وتجنيب البلاد شبح الانهيار، وإعادة الجيش إلى الطاعة، وسيكون بمقدور هذا الرجل ان يطور سياسة فرنسا الخارجية؛ ليجعل منها بلداً رئيسياً في الساحة الأوروبية والدولية.

واجه ديغول منذ عام ١٩٥٨ مسألة السوق الأوروبية المشتركة، وكان خصماً عنيداً للتكامل الأوروبي على صعيد الساسة الأوروبيين، إلا انه اثبت العكس من ذلك والتقى المستشار الالماني كونراد ديناور في سبتمبر/ أيلول ١٩٥٨، واتفق معه على الدفاع عن السوق المشتركة ضد التهديد الذي تمثله اقتراحات بريطانيا في إقامة منطقة تجارية للتبادل الحرّ التجاري تضم كل الدول الأوروبية الغربية، وبفضل جهود ديغول، وأديناور تم التخلي عن المقترحات البريطانية، واكتفوا بإقامة منطقة صغيرة للتبادل الحرّ تضم بريطانيا، مع سويسرا، النمسا، البرتغال، الدانمارك، النرويج، السويد، وفنلندا.

ومن جانب آخر طلب ديغول من الرئيس ايزنهاور استبدال قيادة الأطلسي الأمريكية الصرفة، بقيادة ثلاثية من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، ولكن ايزنهاور كان معادياً لهذا الرأي، فضلاً عن رَفْضِ بريطانيا؛ لأنها ستخسر الحليف الأمريكي الاستراتيجي، ورَفْضِ ألمانيا وإيطاليا؛ لانه سيحرمهما من البقاء في السلطة العليا، ففشلت محاولة ديغول ولو مؤقتاً.

كان الجنرال ديغول يسعى إلى إنهاء الشقاق في الشعب الفرنسي وتوحيده، ويرفض على الصعيد الأوروبي إنشاء أوروبا المتكاملة، فتُحرَم الأطراف الداخلة فيها من استقلالها، ويريدها فيدرالية - أي أوروبا - كدول تتشاور فيما بينها من أجل سياسة خارجية موحدة ومشتركة، تقوم أساساً على التعاون الفرنسي - الألماني، وبدأ مع المستشار اديناور مفاوضات من أجل معاهدة تعاون فرنسية - ألمانية وقعت في الثاني والعشرين من يناير/ كانون الثاني ١٩٦٣، نصّت على لقاءات منتظمة بين رؤساء الحكومات والدول الخارجية وكل الوزراء؛ لتنمية العلاقات بين البلدين.

أما خارجياً فيرى ديغول ضرورة تطوير أوروبا سياسة خارجية مشتركة تعطيها استقلالاً عن واشنطن، ويُحرِّر الأوروبيون من الهيمنة الأمريكية، وخاصة فرنسا، وأعلن عام ١٩٦٣ في إحدى المؤتمرات الصحفية عن معارضته الشاملة لمشروع الرئيس كينيدي لتوحيد القوى الاستراتيجية في حلف الأطلسي بطريقةٍ ما تحت قيادة أمريكية، وأكد ان فرنسا تريد امتلاك دفاعها الوطني الخاص، وامتلاك قوة ذرية خاصة بها، مع التنسيق بذلك مع حلفائها.

إلا ان شركاء فرنسا الخمسة ردوا بسخط على فيتو الجنرال ديغول، لان ألمانيا وهولندا لهما مصالح تجارية مع إنكلترا، ويريدون دخولها السوق المشتركة، وإيطاليا تخشى من التقارب الألماني – الفرنسي ان يمارس الهيمنة على أوروبا، ويفضلون عليها الهيمنة الأمريكية؛ لانها قوة عسكرية واقتصادية كبرى تستحق ذلك.

ولدت أزمة السوق الأوروبية المشتركة إلى توجيه انذارين فرنسيين أديا إلى المقاطعة لأعمال السوق، وأخيراً تم قبول الخمسة الشركاء لعقد تسوية لإعادة فرنسا إلى الجماعة، وخفضت الحكومة الفرنسية من حدتها بعد إعادة انتخاب الجنرال ديغول لرئاسة الجمهورية في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٥، ورجعت فرنسا للمشاركة في اجتماعات السوق الأوروبية المشتركة، وظلت الأجواء متوترة رغم هذه العودة، وتم بعض التقدم في التوقيع في بروكسل في الثامن من أبريل/ نيسان ١٩٦٥ على معاهدة تنص على دمج (الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ) و(الذرة الأوروبية) و(السوق المشتركة)، ثم إلغاء حقوق الكمارك في الأول من يوليو/ تموز ١٩٦٨ بين الدول الست، وتخفيض حدة التعرفة الخارجية بين الدول، وأصبحت السوق الأوروبية منطقة تبادل حر داخلي، لكن بعيدة عن تحقيق هدفها على المستوى الاقتصادي؛ لان التعاون لم يكن شاملاً أو مربعاً في الكثير من القضايا حتى الكمارك نفسها، والضرائب والتصنيع والرقابة وغيرها.

أما الأزمة الأخرى التي واجهتها فرنسا الديغولية فهي أزمة منظمة الأطلسي، فقد رفضت فرنسا بقوة القوة النووية المتعددة الجهات التي اقترحها الأمريكيون،

وأصبح ليندون جونسون رئيساً للولايات المتحدة بعد اغتيال كينيدي، وكان جونسون قليل الاهتمام بالشؤون الأوروبية واهتمامه الأساسي بحرب فيتنام، ولهذا اتخذ ديغول سلسلة إجراءات ومبادرات للاستقلال تجاه الولايات المتحدة، أحدثت استياء في داخلها ولبعض شركائها (أي شركاء فرنسا)، مثل ألمانيا، وتعرض المستشار اديناور بسبب تقاربه مع فرنسا إلى العداء، وكان عليه ان يقدم استقالته، وخلفه وزير اقتصاده لودينج ارهارد في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٣، وأصبح التقارب واضحاً مع واشنطن على حساب باريس.

أما سياسة فرنسا للابتعاد عن الهيمنة الأمريكية فكانت في سلسلة من الإجراءات، وهي الاعتراف بالصين الشعبية في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤، وقطع العلاقات مع فورموزا الصينية التي تؤيدها واشنطن.

ثم زار ديغول بعد شهرين المكسيك، ولقي استقبالاً حافلاً عدّه الامريكيون تدخلاً في شؤون القارة اللاتينية، ثم في الشهر التالي طالبت فرنسا في مؤتمر دول جنوب شرق آسيا بتحييد فيتنام الجنوبية، وبهذا كانت مناقضة للسياسة الأمريكية.

ثم ان ديغول كان قد رسم منذ سنوات سياسة التقارب مع أوروبا الشرقية، واشار إلى إمكانية خلق أوروبا من الأطلسي إلى الأورال في مستقبل غير محدد، وأكد في منتصف عام ١٩٦٤ مقولته الشهيرة: "ان توزيع الكون بين المعسكرين اللذين تقودهما واشنطن وموسكو يستجيب أقل فأقل للوضع الحقيقي .. فإن على أوروبا السعي لان تكون أوروبية".

ثم قرر ديغول الانسحاب الفرنسي العسكري من منظمة حلف الأطلسي، واستعادة فرنسا كامل أراضيها وممارسة سيادتها الشاملة، وان توقف مشاركتها في القيادة المتكاملة، وان لا تضع أي قوة تحت منظمة الأطلسي، أي ان فرنسا تظل حليفة لواشنطن وميثاق حلف الأطلسي، لكنها ترفض التكامل في السلام التام الذي انشئ عام ١٩٥٠ بالنسبة لجيوش للدول القارية الداخلة في التحالف.

وكان هذا القرار الفرنسي له تبعات ومشكلات أوروبية – أووربية، هي:

١- يفرض إجلاء القواعد الأمريكية والكندية من فرنسا.

٢- يشير إلى ان طائرات حلف الأطلسي لن يكون باستطاعتها التحليق فوق الأراضي الفرنسية.

٣- يجب إجلاء كل مصادر التموين وطرق المواصلات وأنابيب للبترول ومخزونات للعتاد وغيرها من الأراضي الفرنسية أو عبرها لدول أخرى.

٤- من الناحية النفسية يبدو ان هذه الخطوة إضعاف للحلف، وتؤدي إلى انهياره.

٥- توقفت القوات الفرنسية المرابطة في ألمانيا عن تلقي مساعدات للحلف منذ الأول من يوليو/ تموز ١٩٦٦.

٦- توقفت القوات الفرنسية الجوية والبحرية عن ذلك، وسحبت اعداد للموظفين الفرنسيين الملحقين بالقيادة للحليفة المتكاملة.

٧- تم نقل القيادة العليا الحليفة في أوروبا وقيادة وسط أوروبا ومعهد دفاع منظمة الأطلسي من الأراضي الفرنسية عام ١٩٦٧، وبالفعل نقلت القيادة العامة للحلف إلى بروكسل، ومعهد للدفاع إلى روما.

٨- مغادرة جميع القواعد والمنشآت الأمريكية والكندية من الأراضي الفرنسية في الأول من ابريل/ نيسان ١٩٦٧.

٩- أعلنت الحكومة الفرنسية في الثالث من يوليو/ أيار ١٩٦٦ أن إجازات تحليق الطائرات التابعة للحلفاء فوق الأراضي الفرنسية قد توقفت على اساس قاعدة سنوية، وسيتم ذلك على أساس شهري، وباخطار مسبق قبل شهر منها.

ثم ازداد التوتر الفرنسي – الأمريكي مع رحلتين لديغول، الأولى إلى موسكو في (٢٠ يونيو-١ يوليو ١٩٦٦)، وكان يعد التقارب مع الدول الشرقية ممكناً، وأعلن في الزيارة بيان ختامي حول إنشاء لجنة مختلطة فرنسية سوفيتية للتعاون الاقتصادي والعلمي وإطلاق كوكب اصطناعي فرنسي بدعم سوفيتي.

أما الرحلة الثانية (٢٥ أغسطس- ١٢ سبتمبر ١٩٦٠) إلى جيبوتي واثيوبيا وكمبوديا، وأدلى في الأخيرة بتصريحات حول حرب فيتنام عدها الأمريكيون مُهينة،

وألقى ديغول مسؤولية الحرب على الامريكيين، واتهم سبب التدخل العسكري في فيتنام.

ثم في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ازداد التوتر بين واشنطن وباريس مع تأييد ديغول للحرب، واتهمه الأمريكيون بالانحياز إلى جانب السوفييت بهذا الشكل، وبدا ان فرنسا في الشرق الأوسط وفيتنام تبتعد عن الولايات المتحدة.

وقام ديغول بزيارة كندا في نهاية عام ١٩٦٧، وحصل من الحكومة الكندية على السماح بالتوقف أولاً في كيبك ومونتريال، حيث تسود اللغة الفرنسية، وأشاد بالروابط الثقافية الفرنسية – الكندية وسط استقبال شعبي كبير، وأكد في خطبه على دعمه لاستقلال كيبك وللفرنسية الأم بين شعوبها، مما أثار استياء الحكومة الكندية والولايات المتحدة أيضاً.

وحاول الجنرال ديغول منذ عام ١٩٦٥ الهجوم على النظام النقدي العالمي، وأراد دعم الفرنك الفرنسي مقابل الدولار في التعاملات النقدية، وسعى في الرابع من فبراير/ شباط ١٩٦٥ إلى ان يعلن في مؤتمر صحفي عن ان حد التبادل الذهبي يجب ان يتغير لصالح العملات الأوروبية التي حُددت الآن حسب رأيه، ولا قيمة لان يكون لهذه المكانة السامية كعملة دولية بعد الآن، وسارعت فرنسا لتمويل احتياطاتها من الدول إلى ذهب، وارتفع ثمن الذهب إلى الدولار، ونتج ارتباك نقدي عالمي، إلا ان الحقيقة ان نضال الفرنك أمام الدولار كان ضعيفاً، ولحقت بفرنسا أزمة مالية عام ١٩٦٨، وانخفضت فجأة قيمة الفرنك الحقيقية، ثم قرر ديغول فجأة ان الفرنك لن يتحرك، واتخذ سياسة تقشفية، وتم تقديم مساعدة من الحلفاء لفرنسا، وأوضح ديغول في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٩ انه بحاجة إلى دعم أمريكي من أجل مساندة الفرنك الفرنسي.

ثم أخيراً استقال ديغول بعد استفتاء السابع والعشرين من أبريل/ نيسان ١٩٦٩ وخلفه جورج بومبيدو.

رابعاً: إضعاف المعسكر السوفيتي

١- رومانيا:

في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تبتعد عن خطر المواجهة، وكأنها تضعف من تلاحم حلف الأطلسي، فإن المعسكر الاشتراكي عرف هو الآخر أيضاً مواقف مشابهة.

وكانت سياسية خروشوف الخارجية قد أدت إلى أزمات، ولم تكن المشكلات الزراعية قد حُلت في البلاد، وكان خروشوف عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، ورئيساً لمجلس الوزراء، وله قيادة الحكومة والحزب، وكانت اللجنة المركزية تتمنى ان يتقدم خروشوف باستقالته ليبقى على رأس الحكومة.

وبعد ان أوحى برحيله فإن خروشوف بقي، وهذا ما فسر ثورة الكرملين عليه في الخامس عشر من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٤، ويبدو ان الانتقاد الأساسي الذي يوجُه له هو عدم اهتمامه بمسائل العقيدة والمصلحة التي يعلقها على صناعة المواد الاستهلاكية على حساب الصناعات الثقيلة، وسمح سقوطه بالعودة إلى القيادة الجماعية الفعلية.

وفي البداية ظهر خمسة رجال هم بريجينيف، واصبح أميناً عاماً للحزب، وميكويان وكوسيغين نواب الرئيس، وموسلوف وبودغورني، ثم أصبح كوسيغين رئيساً للحكومة، وبريجينيف رئيساً للحزب، ولعب بودوغورني دور رئيس الدولة، أي السوفيات الأعلى، أما ميكويان نفسه فلم يلبث ان اعتزل، وفي المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي في ابريل/ نيسان ١٩٦٦ بدا وكأن القيادة تعود إلى بريجينيف وكوسيغين وحدهما، وكان تيار الثاني يؤيد لدفع الأنفراج، وتيار الأول يؤيد لسياسة أكثر تشدداً، وكان مدعوماً من المؤسسة العسكرية، أما كوسيغين فكان يؤيد أكثر من بريجينيف للقضاء على الستالينية، وقام بريجينيف بمحاكمة وتوقيف الكتّاب والمثقفين، وثبت في العالم كله الرأي القائل ان الاتحاد السوفيتي يبقى نظاماً توتاليتارياً يحرم سكانه من الحريات الأساسية للمواطن، وأخيراً نجحت أفكار بريجينيف على كوسيغين منذ مطلع عام ١٩٧٠، وانعكس الرفض في تحرير حياة السوفييت، والذي

يميز السياسة الداخلية للاتحاد السوفيتي عن العلاقات مع الديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية.

وقد برزت المشكلات أمام المعسكر السوفيتي في اجتماع أغسطس/ آب ١٩٦١ (المجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة) الكوميكون، فخروشوف المشغول بالمنافسة الاقتصادية مع الدول الرأسمالية كان قد توصل إلى فكرة الاختصاص في المهمات بين مختلف الدول الاشتراكية، علماً انه يعاكس فكرة الاستقلال الوطني نفسها.

ويقوّي هذا الاختصاص من صلاحيات أكبر الشركاء الاتحاد السوفيتي، ولا يتلاقى مع مصالح مختلفة لأعضاء المنظمة، وعلى الصعيد الصناعي كانت رومانيا احدى الدول الشرقية الأقل تطوراً، فإنتاجها الصناعي للفرد الواحد في عالم ١٩٦٢ لم يصل إلا إلى ثلث الإنتاج في ألمانيا الديمقراطية، ودخلها الوطني للفرد الواحد لم يكن يمثل سوى ٤٥% من دخل تشيكوسلوفاكيا.

وتبين ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروماني كانت قد أعلنت تأييدها للاستقلال الاقتصادي، وثم للسيادة الوطنية، ونجح الرومانيون في عام ١٩٦٣ في اجتماعات الكوميكون من تحقيق أهدافهم.

ثم قررت رومانيا الحياد الكلي بين بكين وموسكو، وكثفت تجارتها مع الصين، وأعادت العلاقات مع ألبانيا حليفة الصين، ووقف الرومانيون ضد فكرة عقد مؤتمر دولي للأحزاب الشيوعية الموالية للروس، يكون هدفه إدانة الصين، ثم نشرت اللجنة المركزية الرومانية في ابريل/ نيسان ١٩٦٤ إعلاناً حقيقياً لاستقلال رومانيا، بأن من حق السيادة لكل دولة اشتراكية إقامة واختيار وتغيير أشكال وطرق بنائها الاشتراكي، ولا يوجد حزب أب أو ابن أو حزب أعلى أو حزب أدنى، بل ثمة فقط عائلة كبرى للأحزاب الشيوعية والعمالية ذات حقوق متساوية.

وهكذا ابتعد المسؤولون الرومانيون تدريجياً عن الاتحاد السوفيتي، وفي سبتمبر/ أيلول ١٩٦٣، أغلقت رومانيا مؤسسة مكسيم غوركي، أي المركز الثقافي السوفيتي الرئيس في رومانيا، ولم يعد تعليم الروسية إجبارياً، وعاد الرومانيون للكلام

عن بسارابيا التي ضمها السوفييت عام ١٩٤٠، وتوقف تصويت رومانيا في الأمم المتحدة عن ان يكون مرتبطاً بتصويت الاتحاد السوفيتي، وقام شاوسكو الأمين العام للحزب ورئيس الحكومة بإعادة طرح قضية وحدة للمعسكر الاشتراكي باسم المصلحة الوطنية، ورفض الرومانيون المشاركة في الاجتياح السوفيتي لجيكوسلوفاكيا في أغسطس/ آب ١٩٦٨ إلى جانب الدول الأعضاء في حلف وارشو، بل وجهوا لوماً وانتقاداً للسوفيت، ودلت رومانيا على قدرتها على الاستقلال عندما استقبلت لاول مرة في مايو/ أيار ١٩٦٨ أول رئيس غربي هو الجنرال ديغول، ثم الرئيس الأمريكي نيكسون في أغسطس/ آب ١٩٦٩.

٢- الصين:

بدأ الخصام بين الاتحاد السوفيتي والصين عام ١٩٦٣، وسوف يتفاقم فيما بعد، ولم يؤد سقوط خروشوف إلى أي تهدئة عام ١٩٦٤، وراح الصينيون يتكلمون عن مجموعة بريجنيف وكوسيغين المنحرفة، وأنهم القياصرة الجدد، واستمر هذا الصراع من أجل السيطرة على الأحزاب الشيوعية في العالم، ولكن مع نجاح واضح للسوفييت، باعتبار ان معظم الأحزاب الشيوعية بقيت مؤيدة للاتحاد السوفيتي.

إلا ان الملفت للنظر هو تعدُّد مشكلات الحدود (١٩٦١-١٩٦٢) بين مقاطعة سين كيانغ الشرقية والاتحاد السوفيتي، وحاول خمسون ألفاً من اصحاب الجنسية الصينية الانتقال إلى الاتحاد السوفيتي، وأغلق الصينيون الحدود، وقمعوهم وثار المسلمون الصينيون في وادي الايللي الذي ينحدر نحو الاتحاد السوفيتي، وبدأ من عام ١٩٦٣ بروز مطالب صينية رسمية ضد (معاهدات أيغون وبكين)، المفروضة على الصين من روسيا القيصرية في القرن التاسع عشر، ثم ندد ماوتسي تونغ في العاشر من يوليو/ تموز ١٩٦٤ بتعديات السوفييت الإقليمية منذ مئة عام تقريباً، وان منطقة شرقي بحرية البايكال أصبحت أرضاً روسية، ومنذ ذلك الوقت فإن فلاديفو ستوك وخابا روفسك والكالشاكا وغيرها أصبحت مناطق سوفيتية.

ونشر الصينيون في عام ١٩٦٤ خارطة الأقاليم الصينية التي استولى عليها

الإمبرياليون، ومنها أراضي الشرق الأقصى السوفيتي في شمال شرق الصين التي استولوا عليها، وقسم كبير من الجمهوريات السوفيتية في كازاخستان وكورخيري وطاجكستان.

أما بالنسبة السوفييت، فإن هذه المكاسب لم يكونوا على استعداد للتنازل عنها، وإن أغلبية سكان المناطق هذه من الروس، وأكد بودغورني في عام ١٩٦٦ على حصانة حدود الاتحاد السوفيتي.

وعندما اندلعت عام ١٩٦٦ الثورة الثقافية على يد ماوتسي تونغ في الصين لم تعد علاقات مع السوفييت، وأعلن مسؤول صيني أن مليوناً ونصف المليون من الكيلومترات المربعة من الأراضي الصينية قد سرقها الروس في القرن التاسع عشر، وأكثر من خمسة آلاف حادث حدود قد افتعل من الروس بين (١٩٣٠-١٩٦٨)، وأرسلت تعزيزات روسية إلى الشرق الأقصى، وصلت إلى (١٢) فرقة أولية، و(٥) فرق احتياطية. ثم في عام ١٩٦٧ وجه الصينيون الشتائم إلى السفير السوفيتي، ونظم الطلاب الصينيون في موسكو هيجاناً، واضطرت الشرطة لقمعهم، وفي عام ١٩٦٩ وعلى طول الحدود من نهر أوسوري رافد الأمور قام حرس الحدود والقوات النظامية في البلدين باشتباكات عدة عن طريق احتلال وإعادة احتلال جزيرة غير ذات أهمية في البحر، ويسميها الروس دلمانسكي، وأكد كل من البلدين أنها تعود إليه، وأرسلت إليها قوات عسكرية، وتصاعدت اللهجة العنيفة بينهما، وانتهت بمفاوضات نهاية العام، وبدا وكأن النزاع بين السوفييت والصينيين داخل المعسكر الاشتراكي، واختفت الفكرة القائلة أن التناقض غير قائم بين الدول الاشتراكية، وكأن المصلحة الوطنية التي نادى بها ديغول تتفوق على الانتماء الأيدلوجي.

٣- تشيكوسلوفاكيا:

كانت تشيكوسلوفاكيا تُعَدّ من أكثر الدول التابعة وفاءً لروسيا الستالينية، وكان النظام التشيكي الوحيد بين الدول الأوروبية الشرقية الذي دخلت في النفوذ السوفيتي، وعرف من قبل ديمقراطية برلمانية حقيقية وحرية مضمونة، وبقي الحنين لهذا النظام

حياً فيها، رغم ان غالبية السكان لم تكن راغبة في العودة إلى النظام الرأسمالي، وقد ضمن الأمين العام للحزب الستاليني القديم نوفوتني في عام ١٩٦٣ بعض التحرر، وفتح الباب قليلاً، إلا ان عام ١٩٦٧ شهد اتجاهات مغايرة، وأثناء مؤتمر الكتاب في الثامن والعشرين من يونيو/ حزيران ١٩٦٧ في براغ انتقد البعض سياسة الحكومة، ونكّروا بالحرية وللديمقراطية التي كانت تتمتع بها تشيكوسلوفاكيا قبل الحرب، أي معارضة المثقفين لمواضيع معينة في السياسة الداخلية، ولم ينجح نوفوتني في كسر معارضة الكتّاب، وحصل - أكثر من هذا - انقسام على صعيد اللجنة المركزية للحزب، وفي أواخر عام ١٩٦٧ بين الليبراليين والمناهضين لهم، وكان الليبراليون بقيادة سكرتير الحزب دوبشيك.

امتدت الحركة التي أطلقها المثقفون إلى الطلاب وأوساط أخرى بعد ذلك، مثل العمال، واستقال نوفوتني من الحزب، وخلفه دوبشيك في الخامس من يناير/ كانون الثاني ١٩٦٨، وبقي نوفوتني رئيساً للبلاد، لكنه أجبر على الاستقالة في مارس/ آذار واستُبدل بالجنرال لودنيك سفوبودا، وكان دوبشيك مقتنعاً بإمكانية عدم قيام نظام اشتراكي في أجواء الحرية، الأمر الذي كان يسير ضد السلطة الديكتاتورية وضد العقيدة الواحدة في الاتحاد السوفيتي، وعرضت العقيدة الجديدة في وسط أبريل/ نيسان ١٩٦٨ في برنامج عمل الحزب، ووافق الحزب على قيام أحزاب أخرى غير شيوعية، وتحرير الإعلام، وإلغاء الرقابة على الصحافة، وحرية حق السفر إلى الخارج، وأعيد اعتبار ضحايا التعسف، وتم تعويضهم مالياً ومعنوياً.

وكانت الظاهرة التشيكية تختلف كلياً عن الظاهرة الهنغارية عام ١٩٥٦ والرومانية كذلك، فقد شهدت هنغاريا إقصاءً تدريجياً للشيوعيين، في حين ان القادة الشيوعيين التشيكوسلوفاكيين كانوا يقودون بأنفسهم الصراع من أجل التحرر، وفي رومانيا كان المقصود تحرير الدولة من الوصاية السوفيتية، إلا ان تحرراً آخر لم يكن مسموحاً به في الداخل، في حين ان تشيكوسلوفاكيا - وبتحرر من الداخل وعلى أساس الاعتماد على الذات - كانت تعلن عن ولائها الكامل لحلف فرصوفيا.

أما رد فعل السوفييت فكانت التجربة التشيكية خطيرة بالنسبة لهم، لانها قد تتحول إلى عدوى لشعوب شرقية أوروبية أخرى، وهذا ما حصل بالفعل، فقام طلاب في يونيو ١٩٦٨ في فرصوفيا وأساتذة وكتّاب بولنديون معجبون بها بمظاهرات، وسُمّي (ربيع براغ)، فعلى غرار ما حدث في الجامعات الفرنسية، بدأ هؤلاء بالمظاهرات التي وصلت إلى أحداث دامية بين الشرطة والطلاب في فرصوفيا، وأعلن المثقفون والطلاب التشيكيون تضامنهم مع ضحايا القمع في بولندا، وكان من الصعب بالنسبة للسوفييت قيام بلد اشتراكي يتمتع بالحريات الداخلية بوجه نظام قائم على الإجبار لدى جيران مثل الاتحاد السوفيتي وألمانيا الديمقراطية.

وكانت ثمة ظاهرة معارضة للعقيدة الشيوعية وللمصالح الوطنية السوفيتية، ثم ان الاتجاه المتشدد في الاتحاد السوفيتي بقيادة بريجينيف انتصر أكثر على اتجاه كوسيغين الذي كان نفوذه من خلال المؤسسة العسكرية بشكل بارز، وكان المارشال ووزير الدفاع غرتشكو مؤيدَين للقضاء على الظاهرة التشيكية، واعتقد السوفييت ان باستطاعتهم التصرف بالطريقة نفسها مع هنغاريا في عام ١٩٥٦، أي إيجاد شيوعيين أصوليين يمكن ان يحلّوا محل الشيوعيين الليبراليين في فريق دوبشيك، ثم قاموا بتشديد مواقفهم في يوليو/ تموز ١٩٦٨ على أساس وجود تهديد من ألمانيا الغربية قادم، لذا فإنه يجب ان تكون دول حلف فرصوفيا قادرة في كل مناسبة على استخدام الأراضي التشيكية من أجل الحفاظ عليها.

ويجب ان نشير انه قبل وصول الليبراليين إلى السلطة كان السوفييت قد تسللوا إلى الشرطة والجيش والجاسوسية في تشيكوسلوفاكيا، ومنذ ربيع براغ تم استبعاد هؤلاء العملاء، وفي الحادي والعشرين من أغسطس/ آب قام الجيش الأحمر وقوات أربع دول في حلف فرصوفيا (بولندا، هنغاريا، ألمانيا الشرقية، بلغاريا) بعملية اجتياح للأراضي التشيكية، وتم احتلال مركز اللجنة المركزية، وأوقف الروس دوبشيك وقادة آخرين، ورفض الرئيس التشيكي سفوبودا ان يقوموا بعزل هؤلاء؛ لانه من صلاحياته وحده، وعلى عكس ما توقع السوفييت – عندما اجتمعت اللجنة المركزية – استبدل

الموالون السوفييت، واعلنت اللجنة تأييدها لدوبشيك وبرنامج عمل الحزب، ورفضت كل عودة إلى الأوضاع السائدة من قبل، أي يناير/ كانون الثاني ١٩٦٨، ورفض الإعلاميون ان يكونوا تحت رحمة المحتلين، وظلت أجهزة الأمن وفيّة لمسؤولي الحزب، وعُقد مؤتمر استثنائي سري للحزب في براغ، واخيراً في الثاني والعشرين من أغسطس/ آب عاد بريجينيف إلى الواقع، واستنتج ان الوضع في تشيكوسلوفاكيا أكثر خطورة مما كان يظن، وكان لا بد من التفاوض.

وافتتحت المفاوضات في الثالث والعشرين من أغسطس/ آب في موسكو مع الجنرال سفوبودا ومع دوبشيك وجماعته الذين أُطلق سراحهم لهذا الهدف، واضطر السوفييت للتنازل جزئياً، وقبلوا بموجب اتفاقية موسكو في الخامس والعشرين منه بالإبقاء على الفريق الليبرالي، إلا ان هذا الأخير اضطر إلى التنازل والوعد بوضع أكثر ليبرالية، ووعد المسئولون التشيكيون باتخاذ اجراءات تشجع على تقوية الاشتراكية وحكم العمال من أجل مراقبة وسائل الإعلام كي تقوم هذه الأخيرة بخدمة قضية الاشتراكية بكل طاقتها، وهذا يشير إلى إعادة فرض بعض المراقبة على الأقل، وكان هناك تفكير للجلاء تدريجياً في المستقبل عن تشيكوسلوفاكيا من جانب السوفييت وحلفائهم بمجرد ان يتم استبعاد التهديد المخيم على الاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا.

وفي الثامن عشر من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٨ تم التوقيع على معاهدة من أجل البقاء المؤقت للقوات السوفيتية، وكان على الجمعية التشيكية المصادقة عليه، وبقي المسئولون الليبراليون في مناصبهم، ولكنهم كانوا مجبرين – بسبب التهديد الخارجي واحتلال القوات الأجنبية لأراضيهم – على تخفيف ليبراليتهم كثيراً.

إلا ان التأثير المتنامي للعسكريين في حكومة موسكو – ولا سيما المارشال غرتشكو الذي يدعم بريجينيف – أدى إلى تطور جديد في ابريل/ نيسان ١٩٦٩ على أساس إشاعة بالتحضير لانقلاب عسكري موالي للسوفييت، وان نفوذ الرئيس سفوبودا وحده هو الذي أحبطه، ونجم عن ذلك هيجان اتخذ طابعاً جنونيا أثناء حادث عرضي عندما انتصر فريق التزلج التشيكي على السوفيتي، فقامت مظاهرات حاشدة في كافة

أرجاء البلاد، متخذة إطاراً مناهضاً للسوفييت، ولكن هذه المرة تحت تأثير المارشال غرتشكو، ولأن الجنرال سفوبودا كان يريد احتمالاً تجنب الأسوأ، قررت اللجنة المركزية استبدال دوبشيك في مركز السكرتير الأول بسلوفاكي آخر هو ليبرالي اسمه هوساك، ويسعى لسياسة تسوية مع السوفييت، وبعد شهور استُبدل قادة آخرون تدريجياً، وعاد إلى السلطة فريق مؤيد لإعادة القمع والشدة بدل الحرية، وأغلقت الحدود التي كانت قد فتحت أمام التشيكوسلوفاكيين من قبل.

كان تأثير التحرك السوفيتي كبيراً ليس على مستوى تشيكوسلوفاكيا فحسب، بل على الصعيد الغربي، حيث عبّرت الدول الغربية عن استنكارها، وكذلك فعلت عدة أحزاب شيوعية إيطالية ورومانية ويوغسلافية، ووقف الحزب الشيوعي الفرنسي ضد التدخل السوفيتي العسكري، وهذا ما شكل تغييراً كبيراً بالمقارنة مع ولاء هذا الحزب منذ أربعة عقود من الزمن(٥٥).

٤- بولندا وهنغاريا:

واجه الاتحاد السوفيتي أيضاً تحديات لا تختلف عن سواها في رومانيا وتشيكوسلوفاكيا، وهذه المرة من بولندا وهنغاريا في محاولة لإصلاح أوضاعها الداخلية، وتغيير وتطوير للأسس التقليدية للحياة الاقتصادية، والتي ستنعكس على مجمل الاوضاع السياسية والاجتماعية.

ففي هنغاريا اتبع النظام – الذي وصل إلى السلطة عقب أحداث عام ١٩٥٦ – سياسة خارجية مطلقة التأييد للاتحاد السوفيتي في الشؤون الخارجية، وهو الموقف الذي أتاح لقيادته ان تتبع سياسة اقتصادية تجرب فيها أساليب جديدة لإدارة اقتصادها، وهي سياسة (ديناميكية اقتصادية جديدة) تقوم على تنظيم الاقتصاد الاشتراكي عكس النموذج السوفيتي من خلال مركز وسلطة اتخاذ القرارات حول الانتاج والاستثمار، وتحديد الاسعار، وأسندت هذه الوظائف في هنغاريا إلى مديري المشروعات الذين أعطي لهم الحق في وضع خططهم الخاصة بشكل يستجيب مع الامكانيات الانتاجية المحلية وتحديد الأسعار وفقاً لمتطلبات الأسعار.

إلا ان نتائج هذه السياسة الاقتصادية الجديدة تعود إلى الالتحاق بركب الغرب من قروض وتكنولوجيا وآلالات، مما يساهم في إضعاف الدور السوفيتي على اقتصاديات هنغاريا، ثم أثرها الأيدلوجي في دور موسكو في التجربة والتطبيق في العالم الاشتراكي، ثم يؤثر في النهاية على سلطة الحزب الشيوعي وقياداته الموالية لموسكو وطموحاتها السياسية والاقتصادية من مهنيين ومثقفين ومدراء، ولهذا وجد النظام في هنغاريا نفسه مجبراً – حتى لا يعزل الأساس الشيوعي للمجتمع عن أكثر العناصر الحيوية فيه – على التوسع في الحريات المدنية، وأتاح بحذر الفرص أمام الجماعات ذات المصالح الخاصة للاشتراك في العملية السياسية.

إلا ان المأزق الذي تفرضه هذه السياسات هو تأثيرها على حل العلاقة بين المجتمع الهنغاري والسلطة والنفوذ الأيدلوجي الشيوعي السوفيتي، وسوف يُنظر السلطة السوفيتية على أنها سلطة غير شرعية من جانب الطبقات، وإذا ما تم استخدام لغة القوة ضدها فإنها سوف تحول الرعب الستاليني إلى تدمير لشرعية السلطة، ويُبعد النظام عن الاتحاد السوفيتي.

أما بولندا فإن عناصر وامكانيات بروز توترات وفوضى في نطاق العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ليست أقل من ذلك، فقد تقبل خروشوف عام ١٩٥٦ مجيء جومولكا كعنصر معروف بقوميته لامتصاص لأحداث العام ذلك، إلا ان تطور الرجل كان عكسياً، فقد بدأ مقبولاً للعناصر القومية في عام ١٩٥٦، وانتهى مرفوضاً منها في نهاية الستينات من مزارعين ومثقفين ورجال كنيسة، ومن العمال الذي يفترض ان النظام يمثلهم، وكان هذا من جراء القلاقل التي وقعت في بولندا في نهاية عام ١٩٧٠، وأدت إلى خلع جومولكا، ومجيء جيرك في ديسمبر/ كانون أول ١٩٧٠.

هذا وكانت عوامل التغيير في المجتمع البولندي – ضد الوضع الراهن – في ثلاث جبهات في مجال الحريات المدنية، التخطيط الاقتصادي وقيامه على النموذج السوفيتي، ثم الاعتماد على الاتحاد السوفيتي في الأمور الاقتصادية، كل هذه الضغوط كانت تحمل راية القومية البولندية، وأصبح أي نظام يتجاهلها يخاطر بأنه سيُعد نظاماً

غير وطني.

أما ما يطالب له البولنديون فهو الاشتراك الكامل في العالم المعاصر من خلال احترام الذات، بحيث ان الاستجابة لهذا المطلب القومي ربما تدفع من جديد إلى تجدد الهزات والمشاعر القومية، وانعكس هذا في تأييد بولندا لسياسة الوفاق بين الشرق والغرب، حيث تشعر قيادتها ان هذا الإطار من العلاقة يعطيها مجالاً أوسع للارتباط والتعامل مع واشنطن والغرب، بحيث لا يثير غضب موسكو.

ان الاستنتاجات التي يمكن التوصل إليها من أزمة المعسكر الاشتراكي الشيوعي، وعلاقة موسكو مع دول أوروبا الشرقية قد جعل موسكو تستخدم ردود فعل عنيفة لمواجهة العقوق من هذه الدول، وأسفرت عن عدم استقرار في أوروبا، جعل البعض يعتقد أن الاجراء العسكري السوفيتي ضد براغ قد منع حرباً عالمية، لان شرق أوروبا ظل مركزاً لعدم الاستقرار والاضطراب وقيام الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ثم ان الانقسام داخل المعسكر السوفيتي قد جعل العداء بين موسكو وحلفائها أكثر من عدائها لواشنطن نفسها، وأصبحت الصين تنظر إلى موسكو باعتبارها أكثر خطراً من الولايات المتحدة.

وأشارت هذه الأحداث إلى ان الاتحاد السوفيتي سيظل ينظر إلى أي علاقة أقل من الولاء من جانب دول في شرق أوروبا كتهديد لأمنه العسكري والسياسي، وان الضعف الاقتصادي والسياسي لدول شرق أوروبا المصحوب بالخوف من عودة ظهور الخطر الألماني سوف يسمح للاتحاد السوفيتي بالاحتفاظ بعلاقاته المتميزة مع هذه الدول، وان الاتحاد السوفيتي لن يتردد - وحسب ما أثبتته الأحداث - من استخدام القوة العسكرية إذا ما رأى ان في ذلك ضرورة للحفاظ على أمنه الاستراتيجي والأيدلوجي في شرق أوروبا.

خامساً: ألمانيا الغربية والسياسة الجديدة

قام التحالف الذي شكل الحكومة الائتلافية في ألمانيا الغربية بإعادة النظر في عدة قضايا بعد تطور مفاهيم الوفاق بين موسكو وواشنطن اثر الأزمة الكوبية عام

١٩٦٢، وكان مجيء حكومة الثلاثية بداية لإعادة النظر في مفهوم الوفاق هذا، فإذا كان الاعتقاد الذي ساد السياسة الألمانية قد اعتبر ان إعادة توحيد ألمانيا هو حجر الأساس في الوفاق، فإنها الآن قد غيّرت من أولوياتها على أساس ان لا تحمل سياسة الوفاق في أوروبا شروطاً مسبقة، وبدأ الإدراك يتعمق بأن مشكلة ألمانيا لا يمكن ان تُحلّ في مناخ الحرب الباردة.

أما الانفصال الثاني فهو التخلي عن نظرية هالشتين، وتعديل المبدأ الذي كان يحول دون إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول غير الاتحاد السوفيتي التي تقيم علاقات مع ألمانيا الديمقراطية، ولهذا سمحت بقيام علاقات مع أقطار حلف وارشو، أما النظرية فإنه سيظل محتفظاً بها مع الدول غير الشيوعية.

وهكذا أقامت حكومة بون علاقات دبلوماسية مع رومانيا مطلع عام ١٩٦٧ وجسّت نبض براغ وبودابست وصوفيا.

إلا ان تطور السياسة الخارجية الألمانية كان العنصر الحاسم، وبلغ هذا التطور مداه في انتخابات سبتمبر/ أيلول ١٩٦٩، حيث تولى الحزب الديمقراطي الاشتراكي الحكم للمرة الأولى منذ جمهورية فايمار، وأثبتت سياسة ألمانيا نحو الشرق انها المصدر الذي انطلقت منه التطورات التي تلت، لا في ألمانيا الغربية وعلاقتها مع أوروبا الشرقية وألمانيا الديمقراطية والاتحاد السوفيتي فحسب، بل وفي علاقات الشرق والغرب عامة، وارتبطت هذه السياسة بمجيء المستشار الألماني ويلي براندت إلى الحكم عام ١٩٦٩، وترافق مع التقارب الفرنسي والسوفيتي وانسحاب فرنسا من حلف الناتو، وتورط واشنطن في فيتنام والعزلة التي عانتها، مما دفع حكومة التحالف التي جاءت إلى الحكم للبدء في أن تتخلى عن السياسات الجامدة الموالية للحزب وسياسات أديناور المعادية للسوفييت، إلا ان ما قامت به حكومة براندت هو تطوير هذا المفهوم ووضعه في أطار متكامل.

وفي خطاب براندت أمام البرلمان في الثامن والعشرين من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٩ عرض مناقشة قضايا خلافية أساسية على اساس المساواة التي تؤدي إلى

عقد اتفاق مع ألمانيا الشرقية، وأقر بوجود دولتين ألمانيتين، وأصر على ان حكومته لن تقبل أبداً دولة أجنبية في ألمانيا الديمقراطية، وان علاقة خاصة يجب ان تصاغ بين الدولتين الألمانيتين، وعرض التفاوض لعقد معاهدات عدم استعمال القوة مع دول شرق أوروبا بما فيها ألمانيا الديمقراطية، وإقامة حكومة جديدة بخطوات أكثر فاعلية وإيجابية، وعلى أثر دعوة سوفيتية لعقد مؤتمر الأمن الأوروبي والتي صدرت عن وزراء خارجية حلف وارشو في الحادي والثلاثين من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٩ ليدت بون الدعوة أكثر من أي عاصمة أوروبية أخرى، وأعلن برانديت ان حكومته وبلاده لن تعارض في اعتراف دولة ثالثة بألمانيا الديمقراطية.

وهكذا وفي خريف عام ١٩٦٩ بدأت بون تقيم اتصالاتها مع موسكو على أساس سياسة (Ostpolitik)، والهدف العام منها هو ان تقيم بون صلات مع الشرق مثلها مثل بقية الدول الأخرى، وبالفعل نشأت اتصالات بين وزير الخارجية السوفيتي وبين ايجور بار الذي عينته حكومة بون لكي يتولى مع جروميكو، ثم تولى التفاوض بعد هذا عن ألمانيا الغربية والترشيل وزير خارجيتها على أسس، هي:

أ- إن العلاقات السوفيتية – الألمانية يجب ان تقوم على أساس نبذ استعمال القوة، وعلى نموذج علاقات ألمانيا الفيدرالية مع القوى الغربية الثلاث.

ب- إن حكومة بون تفترض ان محادثات القوى الأربع حول برلين سوف تضمن العلاقة الوثيقة لغرب برلين مع حكومة بون والاتصالات المنظمة إلى برلين.

ج- إن الاتفاقيات المقترحة مع الاتحاد السوفيتي وبولندا وألمانيا الشرقية وغيرها من دول حلف وارشو يجب ان تساهم في الوفاق، وان يُنظر إليها كوحدة واحدة.

وقد وقعت بالفعل في الثاني عشر من أغسطس/ آب ١٩٧٠ الاتفاقية بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي، ونصت على ما يلي:

أ- ان جمهورية ألمانيا الاتحادية والاتحاد السوفيتي تَعتَبِران ان من الأهداف العامة لسياستهما صيانة السلام العالمي والوصول إلى الوفاق، وهما تؤكدان سعيهما نحو تطبيع الموقف في أوروبا وتطوير العلاقات السليمة بين جميع الدول الأوروبية، وهما

تقومان بذلك انطلاقاً من الوضع الفعلي القائم في المنطقة.

ب- وفقاً للأهداف والمبادئ السابقة فإن جمهورية ألمانيا الاتحادية والاتحاد السوفيتي تشتركان في الاقتناع بأن السلام يمكن ان يتحقق في أوروبا ما لم يمسّ أحد الحدود القائمة، ولذلك فهما تتعهدان باحترام - وبلا تحفظ - التكامل الإقليمي لكل دول أوروبا في نطاق حدودها الراهنة، وهما تعلنان انه ليس لهما مطالب إقليمية ضد أي أحد أو أنهما ستطالبان بذلك في المستقبل، وسوف تعدان اليوم وفي المستقبل ان حدود كل من أوروبا لا يمكن انتهاكها، وبالوضع الذي كانت عليه يوم توقيع الاتفاقية الحالية، بما في هذا خط الادرنيس الذي يشكل الحدود الغربية لبولندا، والحدود بين ألمانيا الغربية وألمانيا الديمقراطية.

وأكدت بون في رسائل موجهة إلى حكومات موسكو وواشنطن ان الاتفاقيات هذه لن تؤثر على أية دولة كبرى أخرى، وأيد هذا إعلان صدر عن وزير الخارجية السوفيتي، ثم ردت الحكومة الأمريكية - في مذكرة في الحادي عشر من أغسطس/ آب عام ١٩٧٠ موجهة إلى حكومة ألمانيا الفيدرالية - بتأكيدها وفهمها للاتفاقية التي ستعقدها مع الاتحاد السوفيتي، وان حكومة الولايات المتحدة تَعدُ أيضاً أن حقوق ومسؤوليات القوى الأربع - فيما يتعلق ببرلين وألمانيا ككل، والتي قررتها نتائج الحرب الثانية، والتي انعكست في اتفاقية لندن في الرابع عشر من نوفمبر/ تشرين الأول ١٩٤٤ والإعلان الرباعي في الخامس من يونيو/ حزيران ١٩٤٥، والاتفاقيات التي عقدت خلال وبعد الحرب - لا يمكن ان تتأثر باتفاقية ثنائية بين ألمانيا الاتحادية والاتحاد السوفيتي في هذه المعاهدة الحالية.

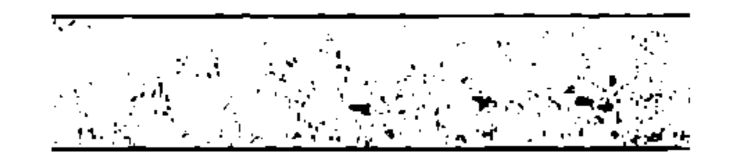
وعكست المذكرة هذه تخوّف واشنطن من هذه المعاهدة؛ لانها تمثل نصراً سوفيتياً؛ لانها قننت الاوضاع الإقليمية التي نجمت عن الحرب الثانية، ومن الاحتمال أيضاً ان تؤدي سياسة الاتجاه شرقاً بوجه عام إلى التأثير على وحدة الناتو بتشجيع الدول الأوروبية على السلوك المستقل عن واشنطن في علاقتها بموسكو، وهو ما سوف يؤدي إلى تقليل سلطة واشنطن في مفاوضاتها مع موسكو.

إلا ان ما أنقذ سياسة التوجه شرقاً والمعاهدة أيضاً من أن تكون في صالح جانب واحد فحسب، هو جعلها الاتفاق الرباعي حول المرور إلى برلين الذي عقد في سبتمبر/ أيلول ١٩٧١ شرطاً أولياً للتصديق على المعاهدة السوفيتية الألمانية، وهو ما تم في الثاني والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٢.

وعلى الرغم من الادانات من قِبَل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حول تصرفات كلٌ منهما في مناطق مصالحها الحيوية، فإن الأزمات التي واجهت الكتلتين الشرقية والغربية في تشيكوسلوفاكيا أو ألمانيا الغربية أو كوبا وغيرها أظهرت حقيقة ان شرق أوروبا منطقة النفوذ الحيوية للاتحاد السوفيتي، وان أمريكا اللاتينية منطقة نفوذ الولايات المتحدة، وأنهما تمثلان منطقتين عازلتين لابعاد أي حرب في حدود القوتين، وبذلك تم تجنب حدوث مواجهة مباشرة أو شبح حرب كونية ثالثة بين القطبين الكبيرين طوال العقود المنصرمة إبان الحرب العالمية الثانية[٥٦].

الفصل الحادي عشر

الأحلاف الدولية والحرب الباردة وتأثيراتها على القارة الأوروبية



أولاً: ماهية الحرب الباردة والأحلاف الدولية

يعود استخدام مصطلح الحرب الباردة إلى فترات بعيدة، حيث كانت توصف بها العلاقات الإسلامية – المسيحية في أيام الحروب الصليبية من الخلافات والتوترات والتعايش القَلِق والحروب، وغيرها من سمات الصراع.

ثم أصبح هذا المصطلح يشير في العصر الراهن إلى حالة عدم الوفاق التي نشأت بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وكذلك الصراع بين الكتلتين الشرقية الاشتراكية والغربية الرأسمالية.

إن وصول الشيوعية إلى روسيا في عام ١٩١٧ قد وطّد النفور بين الشرق والغرب، لأن دول الغرب التي تسمي نفسها ديمقراطية صارت دولاً استعمارية رأسمالية، وأبدلت أفكارها الليبرالية بمعادلة تشير إلى ان كل شيء من أجل جمع المال، ولذلك أعلنت حرباً شعواء على الاشتراكية في كل مكان، وزاد من أحقاد الرأسمالية على الشيوعية وعلى الاتحاد السوفيتي، إعلان الأخير الحرب علانية على الاستعمار، وتحريض شعوب العالم الثالث على النضال والمقاومة والقتال ضده، ونشر الكثير من المؤامرات والاتفاقيات السرية التي خططت لها ووضعتها الدوَل الاستعمارية من أجل فضحها، وقد هزت الوضع الراهن وكيانه القائم.

ولذلك لم تعترف الدول الغربية الأوروبية بحكومة لينين، ووقفت جماهير كبيرة إلى جانب الديكتاتوريات اليمينية التي حملت راية محو الشيوعية من العالم، ورفعت راية رأس المال والاستعمار والعنصرية، وبذلك واجهت الأنظمة الشمولية في أوروبا كالنازية والفاشية هيمنة الدول الغربية الرأسمالية، وأعلنوا العداء لها في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين.

وحين جاءت الحرب العالمية الثانية وقفت الدول الشمولية (المحور) مع روسيا الشيوعية ضد الدول الرأسمالية، وفي ظل الصراع العسكري الشرس خلال سنوات الحرب كان الزعماء من الطرفين ينتظرون حل وانتهاء الصراع، وخاصة الدول الغربية الرأسمالية التي تطمح إلى القضاء على التحدي النازي والفاشي والياباني، ولن

تخرج بقوة للهيمنة على العالم، ولكن عندما لاحت نهاية هذه الأنظمة الديكتاتورية ظهرت المنافسة سياسياً وعسكرياً فيما بينهم، وحاول الأمريكيون ان يسارعوا في تحرير الأجزاء الأكبر من أوروبا قبل ان يسارع السوفييت القادمون من الشرق إلى ذلك، وخاصة شرق أوروبا المجال الأكثر اهتماماً بالنسبة لهم.

وبرزت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية دولة واحدة أكثر نفوذاً وسطوة هي الولايات المتحدة الأمريكية، واستفادت من كونها دخلت الحرب في وقت متأخر من جهة، واستفادت من غنائمها وإنجازاتها الكبيرة، وكانت الأقل تضرراً من ويلات الحرب ومصائبها.

أما الاتحاد السوفيتي فخرج من الحرب بالدرجة الثانية مقارنة بالولايات المتحدة من النواحي العسكرية والاقتصادية وغيرها.

وسَعَتْ واشنطن إلى بسط هيمنتها ونفوذها السياسي الاقتصادي والعسكري على العالم بما فيها مناطق النفوذ السوفيتية التقليدية في شرق أوروبا، وبرزت وكأنها وريثة للدول الغربية الأوروبية التقليدية السابقة (فرنسا وبريطانيا)، وراحت تفرض نفوذها عل مناطق مختلفة من العالم من آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط خاصة، سواء عبر القوات العسكرية، أو التهديد السياسي، أو الأحلاف والمساعدات الاقتصادية، وباستخدام كافة نفوذها وطاقتها كطريقة للهيمنة على مختلف الدول بحجة تطويق الخطر الشيوعي.

أما الاتحاد السوفيتي فحاول جاهداً مواجهة هذا التطويق الامريكي، وإقامة حلف مواجه لرد التيار الأمريكي عبر مساندته للثورات الوطنية والتحريرية في العالم الثالث سياسياً وعسكرياً ومعنوياً كحد أدنى، وحدثت مواجهات في أكثر من مكان في الصين، وكوبا، وكوريا، وفيتنام، وكلها وقف السوفييت إلى جانب الأنظمة الشيوعية فيها، ودعموها بحيث وصلت إلى حد المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة والتي أنذرت بقيام حرب كونية ثالثة.

١- مبدأ ترومان:

كان هذا أول إعلان أمريكي في الثاني عشر من مارس/ آذار ١٩٤٧

يدعو إلى إنقاذ العالم من الشيوعية ومخاطرها، وفيه وعد الرئيس الأمريكي هاري ترومان بمساعدة ودعم واشنطن لأي نظام حكم يطلب تلك المساعدة ضد التوسع السوفيتي، أو محاولة الانقلاب ضده من قِبَل الشيوعيين هناك، وأعلن ترومان أمام الكونغرس الأمريكي انه يجب ان تكون سياسة الولايات المتحدة مساندة للشعوب الحرة في محاربة أقليات مسلحة في داخل أراضيها، ودعمها ضد أية ضغوط عليها من الخارج، وأقر الكونغرس دعم اليونان وتركيا مالياً بمبلغ قدره (٤٠٠) مليون دولار لمحاربة الأحزاب اليمينية في اليونان والحزب الشيوعي هناك، وتدعم تركيا ضد الضغط السوفيتي عليها.

كانت اليونان دولة ملكية قبيل الحرب العالمية الثانية، وحاول موسوليني ان يحتلها في بدء الحرب ولم ينجح، ولما احتل هتلر البلقان احتل أيضاً اليونان فيها، وتعاونت الأحزاب اليمينية اليونانية مع الحكم النازي هناك، وتشكلت في اليونان بعد احتلالها (جبهة التحرير الوطنية) لتحارب الاحتلال النازي، وتزعّم هذه الاشتراكيون والشيوعيون اليونانيون، واستهدفهم الاضطهاد النازي.

عندما خرجت الجيوش الألمانية من اليونان عام ١٩٤٤ حررت الجبهة الوطنية أكثر من ثلثي البلاد، وبدأ الجيش البريطاني ينزل في شواطئ اليونان الجنوبية، ويدعم الأحزاب اليمينية ضد جبهة التحرير، ونشبت بين الفريقين حرب أهلية طالت حتى عام ١٩٤٩، وبجهود كبيرة من الجيش البريطاني وبمساعدة الولايات المتحدة المادية والعسكرية بعد مبدأ ترومان المذكور ربحت الاحزاب اليمينية، وأنقذت بلاد اليونان من جبهة تحريرها.

وظلت اليونان ملكية حتى الانقلاب العسكري الذي صار هناك عام ١٩٦٧، وكل المؤشرات تدل على ان الولايات المتحدة دبرت مثل هذا الانقلاب، واصبحت اليونان بعد هذا الانقلاب دكتاتورية عسكرية تدعمها واشنطن، حتى تآمر بعض الضباط الذين حكموها مع ضباط في قبرص لعمل انقلاب على النظام الجمهوري هناك الذي كان يرأسه رئيس أساقفة قبرص مكاريوس، وحدث الانقلاب في عام ١٩٧٤ في قبرص، وكان من أسباب التخلص من مكاريوس هو رفضه للوحدة مع اليونان ورفضه

الأحلاف الأمريكية؛ اذ كان مكاريوس ممن دعم حركة عدم الانحياز، وكان رفضه الوحدة مع اليونان لان ذلك سيثير الأقلية التركية عليه، ويعطي تركيا العذر لتتدخل عسكرياً في الجزيرة، وهذا جرى بعد فترة قصيرة من الانقلاب؛ اذ نزل الجيش التركي على الشواطئ الشمالية من الجزيرة، واحتل الجزء الأفضل منها، ورفض الخروج منها.

وبعد احتلال تركيا شمال قبرص حدث انقلاب على حكومة الضباط في اليونان، وعادت البلاد للحكم الجمهوري.

أما تركيا فقد ظلت على الحياد في الحرب العالمية الثانية، وكانت قد تعهدت في مجتمع منترو في سويسرا عام ١٩٣٦ - الذي حضرته معظم الدول البحرية - بأن لا تسمح في حالة حرب تكون فيها تركيا على الحياد بدخول سفن دول متحاربة في المضائق التركية البسفور والدردنيل.

ولما جاءت الحرب العالمية الثانية وأصبح الجيش الألماني على حدود تركيا بعد احتلال البلقان أخذت تركيا بالسماح سراً لسفن ألمانية حربية بالدخول للبحر الأسود، واحتجت موسكو لاسطنبول، ولم يجد احتجاجها نفعاً، ولما بدأت ألمانيا بخسائر المعارك في الحرب توقفت تركيا عن نقض تعهدها، وأوقفت المرور السري للسفن الألمانية عبر المضائق.

أعلنت تركيا في الثاني من أغسطس/ آب ١٩٤٤ الحرب على ألمانيا، ولما انتهت الحرب طالب ستالين من تركيا تفسير موقفها هذا، وان يتم تعديل اتفاق منترو ليضمن للاتحاد السوفيتي ما لم تنفذه تركيا من قبل، وكل هذه التطورات حفزت ترومان لما سمي بإنقاذ تركيا من الضغط السوفيتي(٥٧).

٢- مشروع مارشال:

عانت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية من مشكلات اقتصادية ودمار وكساد، وأصاب القلق الإدارة الأمريكية؛ لان الحرب قد تزيد نسبة العاطلين عن العمل والذين سينضمون إلى الأحزاب اليسارية الشيوعية في أوروبا، ولذلك قام وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال - وفي خطاب له في جامعة هارفارد الأمريكية في الخامس

من يونيو/ حزيران ١٩٤٧ بإعلان ما سمي مشروع مارشال، قال فيه: ان الولايات المتحدة مستعدة لتقديم المساعدات المالية لكل دول أوروبا، بما فيها الاتحاد السوفيتي لتمكّنها من الانتعاش الاقتصادي بعد ويلات الحرب.

وسمي مشروع مارشال رسمياً (مشروع إنعاش أوروبا)، وأضاف مارشال: "إن سياستنا هذه ليست موجهة ضد أحد أو ضد أي نظام، بل موجهة ضد الجوع والفقر والفوضى".

وبعد هذا الخطاب طالب ارنست بيفن وزير خارجية بريطانيا بعقد مؤتمر أوروبي طارئ لمناقشة مشروع مارشال، وحضر الاجتماع كل دول أوروبا الغربية التي حررها الجيش الأمريكي، علماً بأن دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي رفضوا حضور المؤتمر.

وشكلت دول أوروبا الغربية في الثاني عشر من يونيو/ حزيران ١٩٤٧ لجنة سموها (لجنة التعاون الأوروبي الاقتصادي)، وتشرف بعد ذلك على كيفية استثمار المساعدات الاقتصادية الأمريكية التي وصلت بين (١٩٤٨-١٩٥٠) حوالي (١٢) بليون دولار، ونشأت بذلك فكرة وحدة أوروبا الغربية الاقتصادية، أو ما سمي بـــ(السوق المشترك) بعد عام ١٩٥٢.

استمر التقارب بين دول أوروبا الغربية، وبتشجيع من قبل واشنطن بتأسيس لجنة التعاون، ثم اتحدت دول الأراضي المنخفضة في اتحاد كمركي، ثم بدأت فرنسا وبريطانيا تتشاور حول فكرة تأسيس برلمان لأوروبا الغربية، وفي مايو/ أيار ١٩٤٩ أقرت تلك الدول دستورَ ما يسمى (مجلس أوروبا)، وبدأت وحدة أوروبا الغربية سياسياً.

وبدأت هذه الوحدة بتشجيع من الولايات المتحدة عندما تحالفت بريطانيا وفرنسا في مارس/ آذار ١٩٤٧ في حلف دنكرك الذي أقر ان تكون مدة فاعليته خمسين سنة، وبعد عام من ذلك أضافت الدولتان إلى حلفهما هذا الدول الثلاث السابقة، وسمي الحلف بمعاهدة بروكسل، ونصّت هذه على أنها معاهدة تضامن اقتصادي اجتماعي ثنائي عسكري ضد أي اعتداء على احدهم من أي طرف آخر، وكانت تلك

نفس الدول التي اجتمعت في هيج الهولندية في يوليو/ تموز ١٩٤٨، وأخذت تدرس موضوع برلمان لأوروبا الغربية، وأخيراً أسسته تحت اسم مجلس أوروبا في مايو/ أيار ١٩٤٩.

وفي يونيو/ حزيران ١٩٤٨ قام الشيخ في الكونغرس الأمريكي أرثر فاندنبرغ – وهو من زعماء الشيوخ الجمهوريين، وفي قرار أقره الكونغرس سمي باسمه (قرار فاندنبرغ) – بحثِّ الولايات المتحدة على التزعم في ضم أوروبا الغربية في حلف عسكري شمال الأطلسي، ومما سرَّع في تأسيس ذلك الحلف هو ما جرى في برلين بعد ذلك.

ثانياً: حصار برلين وحلف الناتو

اتفق الحلفاء في مؤتمر يالطا في فبراير/ شباط ١٩٤٥ بان تقسّم ألمانيا المقبلة على الهزيمة إلى أربعة أجزاء، يحتل كلاً منها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي، وان يظل الوضع في ألمانيا حتى يتفق الأربعة على كيفية توحيدها ثانية، وعرض ستالين – ليبرهن على حسن نيته وتضامنه معهم – ان تقسم برلين إلى أربعة أجزاء مثلها مثل ألمانيا، وتحتل كل دولة منهم جزءاً منها، علماً ان برلين تقع في الشرق من ألمانيا، ولا بد ان يكون للسوفييت حصة فيها.

وبعد نهاية الحرب بدأ الحلفاء السابقون يتناقشون في مستقبل توحيد ألمانيا، واقترح السوفييت على الحلفاء تأسيس نظام ألماني جديد صاحب سلطة مركزية قوية، وصممت بريطانيا والولايات المتحدة على تأسيس نظام فدرالي تكون السلطة فيه موزعة بين الحكومة المركزية في العاصمة، وبين الولايات الألمانية، وان يكون لكل ولاية حكومة مصغرة تشارك السلطة المركزية في إدارة الحياة السياسية الألمانية.

وقد صمم السوفييت على ان تبقى الحدود الشرقية لألمانيا على ما عُدلت عليه بعد الحرب وبقدرة الاحتلال السوفيتي، وسكتت واشنطن على تعديل تلك الحدود لصالح ألمانيا.

ولما لم يتفق الشرق والغرب على كيفية توحيد ألمانيا، والنظام المستقبلي لها،

أو على قضية حدودها قامت بريطانيا وفرنسا وعلى رأسها الولايات المتحدة ووحدوا في عام ١٩٤٨ ثلاثة أجزائهم، وسموا هذه ألمانيا الغربية، وعلى ضوء ما قامت به هذه الدول الثلاث، أعلن الاتحاد السوفيتي استقلال ألمانيا الشرقية، وأغلق جيشه في يونيو/ حزيران ١٩٤٨ الطريق الذي يؤدي لبرلين من ألمانيا الغربية، ويمر بأكثر من (١٠٠) ميل داخل حدود ألمانيا الشرقية بقصد طرد البقايا من قوات الدول الثلاث التي ترابط في مناطق احتلالها في برلين.

جاء الرد الأمريكي بأمر الرئيس ترومان بمد برلين الغربية من الفضاء وبواسطة قطار جوي من طائرات الحلفاء الحربية، وهي تحلق في أجواء أوروبا الشرقية، وظلت هذه تأخذ الإمدادات لبرلين لمدة سنة تقريباً حتى مايو/ أيار ١٩٤٩، وبعد ذلك فك السوفييت الحصار عن برلين، وعادت الأمور إلى ما كانت من قبل.

أدت حادثة حصار برلين إلى ان اسرعت واشنطن وحلفاؤها بتأسيس حلف شمال الأطلسي، وقد تأسس في الرابع من ابريل/ نيسان ١٩٤٩، وضمَّ (١٢) دولة غربية، وهي (الولايات المتحدة – بريطانيا- فرنسا- هولندا – بلجيكا – النرويج- والدنمارك – ولكسمبورغ – وأيسلندا- وإيطاليا- البرتغال- كندا)، وانضمت للحلف عام ١٩٥٢ اليونان وتركيا، وفي عام ١٩٥٥ انضمت له ألمانيا الغربية، وتأسس للحلف جيش أوروبي مختلط بدعم مالي وعسكري من واشنطن أكثر من بقية الأعضاء، وصار مقر رئاسته باريس، واستخدم الحِلف القوة العسكرية بصفة استعمارية على دول العالم الثالث، كما حصل من فرنسا في الهند الصينية بالخمسينات، وضد تونس والمغرب والجزائر، وأفريقيا، واستعملت بريطانيا الناتو ضد الشعوب الأخرى التي احتلتها في الشرق الأوسط وأفريقيا[٥٨].

ثالثاً: الصين وحلبة الصراع الدولي

كانت الصين في حالة حرب أهلية بين الجيش غير النظامي الشيوعي بقيادة ماوتسي تونغ من الداخل في شمال البلاد، وبين الجيش النظامي وحكومة تشانج كاي تشيك التي أخذت من مدينة شن كن في داخل وسط البلاد عاصمة لها أيام احتلال اليابانيين للعاصمة (بيكنيج)، ولقد أضاع النظام الأخير الكثير من هيبته واحترام الشعب

الصيني له لهزائمه أمام اليابانيين باستمرار ولفساده، ومقارنة بذلك ارتفع رصيد ماوتسي تونغ وجيشه غير النظامي وموقفه ضد اليابانيين وحسن معاملته لشعبه.

وعندما انتهت الحرب مع اليابان، ورحلت جيوشها عن الصين، عادت الحرب الأهلية الصينية، وأرسل الرئيس ترومان وزير خارجيته جورج مارشال إلى الصين بهدف دعم حكومة تشانج كاي تشيك معنوياً وعسكرياً، وتشجيعها لعمل الاصلاحات اللازمة في البلاد وتوزيع الأراضي لملايين المزارعين الذين لا يملكونها، وبالطبع يأخذها من الإقطاعيين في البلاد، لإعادة بعض الشعبية لنظام تشانج.

وقد نجح ماوتسي تونغ في الحرب، ودخل العاصمة في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٩، وأعلن قيام جمهورية الصين الشعبية، وعندما أصبحت البلاد شيوعية ولد ذلك القلق لدى واشنطن، وخاصة ان ماو أخذ يزاود حتى على موسكو بتطرفه، والادعاء أنه هو وحكومته في الصين هم حملة المذهب الشيوعي الماركسي.

ولما تدخلت الجيوش الصينية في الحرب الكورية، ودفعت أمامها الجيش الأمريكي الكوري الجنوبي بعد أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٠، وصلت الأمور لدرجة تفكير واشنطن بضرب بكين بقنبلة نووية.

انتهت الحرب الكورية بالرجوع إلى ما كان عليه الوضع قبل الحرب، وانقسمت كوريا عند خط ٣٨، غير ان التدخل الصيني من جهة ورد فعل واشنطن حالا دون الوصول إلى كوريا، بل تم الامتداد إلى فيتنام؛ اذ شجعت بكين معنوياً وعسكرياً حكومة (هوشي منه) وجيشه غير النظامي في حربه مع جارتها فيتنام ضد الاستعمار الفرنسي المدعوم من واشنطن، خاصة مع استعمال فرنسا أسلحة الناتو التي كانت تأخذها من واشنطن، ولما خرجت فرنسا من فيتنام عام ١٩٥٤ بدأ الجيش الأمريكي يأخذ مكان الجيش الفرنسي في حرب (هوشي منه)، وظلت الصين تمد فيتنام – ولكن بشكل محدود – بالمساعدات ضد الجيش الامريكي، وزاد ذلك من عداء الولايات المتحدة للصين الشعبية.

وفي ابريل/ نيسان ١٩٥٥ عُقد أول مؤتمر كبير لدول العالم الثالث في العصر

الحديث في مدينة باندونغ في اندونيسيا، وتصدرت الصين ذلك المؤتمر، وصارت من زعمائه، ولم يُدْعَ للمؤتمر الاتحاد السوفيتي، ولم يقبلوا ان تكون الصين في صدارة المؤتمر، ولم تُدْعَ له موسكو، والمؤتمر هو لعدم الانحياز أي لا للكتلة الشرقية أو الكتلة الغربية الرأسمالية.

رابعاً: الأحلاف وتأثيراتها الدولية والأوروبية

اتجهت الولايات المتحدة نحو الأحلاف في ظل الشيوعية المنتشرة من الاتحاد السوفيتي، إلى كوريا، إلى فيتنام، إلى الصين، وصولاً إلى كوبا ودول أوروبا الشرقية، واتبعت واشنطن سياسة الكبح أي كبح الشيوعية، وتشكّل في يوليو/ تموز ١٩٥١ حلف ضمَّ استراليا ونيوزلندا والولايات المتحدة، سمي انزوس نصَّ على ان أي اعتداء على أحدهما هو اعتداء على الكل.

لما جاء جول فوستر دلاس وزيراً للخارجية الأمريكية – في عهد الرئيس ايزنهاور، وبعد عام ١٩٥٢ – أصبح هناك جنون للأحلاف في واشنطن، وأخذ دلاس في عقد الأحلاف مع الكثير من الدول الصديقة، وكانوا ممن استجدوا المساعدات المادية والعسكرية الأمريكية، لا ليستعملوها في كبح الشيوعية العالمية، بل ليستعملوها من أجل دعم تسليحي أمريكي لهم في حروبهم الإقليمية، أو معارضيهم في الداخل، وأصبحت الأهداف الأمريكية بذلك تحوي طغاة وحكاماً مستبدين، دخلوا في حروب لصالح الولايات المتحدة ومصالحها.

وانتقل دلاس في آسيا والشرق الأوسط في الخمسينات من أجل البحث عن أصدقاء في أحلاف، وفي سبتمبر/ أيلول ١٩٥٤ استطاع ان يضم في حلف جنوب شرقي آسيا الباكستان وتايلاند والفلبين، ومعهم الولايات المتحدة وبريطانيا.

فالكل كانت له مصالح في هذا الحلف، الباكستان لانها تقاتل الهند وتريد مَن يقف إلى جانبها، فانشطرت عام ١٩٧١ إلى بلدين، واستقل أحدهما باسم بنغلادش عام ١٩٧١، ثم اخيراً انسحبت الباكستان من الحلف في الثامن من سبتمبر / أيلول ١٩٧٣، ثم تبعتها فرنسا في الثلاثين من يونيو/ حزيران ١٩٧٤، ثم اتفق الباقون على حل

الحلف في الخامس والعشرين من سبتمبر/ أيلول ١٩٧٥.

وينطبق القول على تايلاند والفلبين أيضاً في مصالحها مع واشنطن ضد خصومها في المنطقة، وخاصة الصين وفيتنام واليابان ودول شبه القارة الصينية الهندية.

أما فرنسا وبريطانيا فقد انضمت لحلف جنوب شرقي آسيا للحفاظ على ما تبقى للدولتين من نفوذ استعماري – بعد عام ١٩٥٤ – هناك، فقد كانت فرنسا قد هُزمت في معركة ديانا بين تو أمام فيتنام عام ١٩٥٤، وبريطانيا حاربت الشيوعيين في ملايا عام ١٩٥٥ باستخدام أسلحة الناتو، ونجحت في ذلك، ثم أعطت البلاد الاستقلال عام ١٩٥٧ بعد ان أمّنت مواردها من المطاط والقصدير وغيرها، حيث خرجت بريطانيا من كل القارة الأسيوية إلا من الجنوبية الشرقية أي الخليج العربي.

أما الجهود في الشرق الأوسط فقد أثمرت عن نجاح دلاس في عقد (حلف بغداد)، ضم تركيا وباكستان والعراق عام ١٩٥٥، ثم إيران بدعم من الولايات المتحدة وبريطانيا، وكان هدف الحلف فرض الهيمنة الغربية على المنطقة، ومنع تغلغل الشيوعية إليها، إلا ان الحلف في واقع الحال كان حبراً على ورق، ثم قامت الثورة في العراق عام ١٩٥٨، وخرج زعماء البلاد من حلف بغداد، وكان هذا يعني موته.

وعقدت الولايات المتحدة في الخمسينات وما بعدها احلافاً ثنائية مع اليابان وحكومة شانج كاي تشيك والفليبين وإيران وباكستان وكوريا الجنوبية وأسبانيا وغيرها، وأسست عام ١٩٤٨ (حلف جمعية الدول الأمريكية)، والهدف منه هو محاربة الشيوعية في أمريكا الوسطى والجنوبية وإبقاء الهيمنة الأمريكية على ما هي عليه في أمريكا اللاتينية كلها، وبواسطة هذا الحلف تدخلت الولايات المتحدة عام ١٩٥٤ في غواتيمالا، وفي عام ١٩٥٨ في كوبا، وفي عام ١٩٧٣ في شيلي وغيرها من الدول، وكل ذلك باسم محاربة الشيوعية، وتدخلت واشنطن عام ١٩٧٣ في شيلي لدعم الجيش من أجل قتل الرئيس سلفادور الليندي على أساس انه اشتراكي.

كان رد فعل السوفييت لكل تلك الأحلاف الأمريكية أن أسس (حلف وارشو)

في مايو/ أيار ١٩٥٥، وضم ثماني دول شيوعية، وهي الاتحاد السوفيتي، وبولندا، وبلغاريا، وهنغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، وألبانيا وألمانيا الشرقية ورومانيا[٥٩].

الفصل الثاني عشر

أوروبا وانحلال النظام العالمي

(١٩٥٨-١٩٩١)

أولاً: نهاية الحرب الباردة

طرأت تحولات جديدة بدلت من توازن النظام الدولي بعد انهيار النظام الاشتراكي ودخول العالم في سياق مرحلة انتقالية سماتها الأساسية هي العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية من دون ان تكون هناك ضوابط معينة.

فلأول مرة نشهد انهيار نظام سياسي واقتصادي بشكل سلمي وتلقائي، فقد عرف العالم منذ قرون بعيدة الحروب وأعمال العنف من الثورة الفرنسية والحرب العالمية الأولى مروراً بالحرب العالمية الثانية.

وكان سقوط النظام الاشتراكي – سواء في الاتحاد السوفيتي أو دول أوروبا الشرقية في مطلع التسعينات من القرن العشرين – مفاجأة مذهلة، بعد ان توقع الكثير من السياسيين والمفكرين انهيار النظام الرأسمالي الغربي لعوامل عدة ذاتية وموضوعية، وقد وصف المحللون والمراقبون الحدث بأنه الزلزال، وأنه شكّل سابقة لم تحدث من قبل في سقوط إمبراطورية كبيرة.

إن ما تم من تحولات رئيسية عجلت في سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار النظام الاشتراكي، خاصة بعد وصول ميخائيل غورباتشوف إلى الحكم في موسكو عام ١٩٨٥، فعلى صعيد المعطيات السياسية فقد استطاعت الدول الغربية ان تستغل جيداً مضامين اتفاقيات هلسنكي عام ١٩٧٥، وأصبحت أداة رئيسة في تهديد استقرار النظام الاشتراكي من خلال فقرة خاصة بحقوق الإنسان.

وركزت هذه الاتفاقية على حرية تنقل الأفراد والأفكار، مما دفع إلى خلق العديد من الهيئات والتجمعات التي انطلقت من روح هلنسكي لتطالب بالتغيرات السياسية في دول أوروبا الشرقية، ورافقت ذلك الحملات الإعلامية التي قام بها بعض الأشخاص على أثر كشف الـــ(غولاغ) حول غياب دور القانون وسياسات الاعتقال الاداري وغيرها.

واستندت الدول الغربية في سياساتها مع الاتحاد السوفيتي على اسلوب الربط الذي وضع أسسه نيكسون وكيسنجر، وأصبح وسيلة للتعامل في قضايا حقوق الإنسان والتي ترتبط دوماً بالقضايا السياسية والدولية.

ولم يستطع الاتحاد السوفيتي في واقع الحال ان يتجاوز الأزمات التي واجهها - بعدّه طليعة الثورة الاشتراكية في العالم - في الشرق الأوسط سواء التحالف الأمريكي- الإسرائيلي أو الفشل في أفغانستان، ثم التحولات في أوروبا الغربية التي طرأت على استراتيجيات الأحزاب الشيوعية، وعدم ترددها في انتقاد سياسات الـــ(غولاغ).

أما في الاقتصاد، فوعد خروشوف خلال الخمسينات باللجنة الاشتراكية، وأكد عبى ان تأمين الحاجات الأساسية سيتم عاجلاً في الدول الاشتراكية، ولكن النظام الاقتصادي في هذه الدول لم يستطع ان يتكيف مع التطورات التقنية، وفشلت البيروقراطية في استيعاب هذه التطورات واستغلالها في ميادين الانتاج الرئيسية، وبعد ان كان الاتحاد السوفيتي بلداً مصدّراً للحبوب تحوّل إلى أكبر مستوردٍ للقمح في العالم، ورغم امتلاكه الاحتياطات الكبيرة من المواد الأولية النفط والغاز الطبيعي وغيرها، فإن القطاع الصناعي لم يتجاوز حدود الصناعات الثقيلة.

وشكّلت التطورات الليبرالية الجديدة في بريطانيا والولايات المتحدة في عهد تاتشر وريغان والتوجه المتزايد نحو الخصخصة عناصر أخرى مضافة للنظام الاقتصادي السوفيتي، كشفت عن عدم قدرته على منافسة النظام الرأسمالي.

ثم ان سياسة سباق التسليح التي انتهجتها إدارة الرئيس ريغان بعد اعتماد برنامج حرب النجوم شكلت العامل الحاسم في سلطة العجز الاقتصادي الناجم عن المدفوعات العسكرية(١٠).

١- فشل البريسترويكا:

لــم تؤد سياسات الإصلاح التي انتهجها الرئيس غورباتشوف ما بين (١٩٨٥-١٩٩١) إلــى تحســين الاوضــاع الاقتصــادية والاجتماعــية، فقــد تضمنت سياسة البرويســترويكا Proestroika محاولــة إصـــلاح جذري للبنية الاقتصادية من خلال التخلــي التدريجي عن سياسة الاقتصاد الموجه، وإعطاء استقلال أكبر للقطاع الخاص، وصدرت عدة قوانين تؤكد على أهمية تأمين حاجات الأفراد الأساسية من خلال تشجيع المــبادرة الفــردية، وتحقيق الإصلاح الزراعي، ودعم المؤسسات الاقتصادية، وأن يتم

الإعــلان عــن الرغــبة فــي إحلال التعاون الاقتصادي مع الغرب، وإحياء المشاريع المشابهة لمشروع مارشال في ظل البيت الأوروبي المشترك.

وأعلن غورباتشوف عن اعتماد سياسة الغلاسنوست Glashost أي الشفافية التي تسمح باتخاذ إجراءات التحرر السياسي، وتفتح المجال أمام دمقرطة المجتمع السوفيتي.

وجرت لأول مرة في تاريخ البلاد انتخابات حرة لاعضاء المجالس التمثيلية ولرئيس الاتحاد السوفيتي، وفي الخامس عشر من مارس/ آذار ١٩٩٠ تم إلغاء الدور القائد للحزب الشيوعي.

إلا ان هذه الاصلاحات رغم قطيعتها مع النظام السائد سابقاً، لم تستطع ان تدفع إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث ان سياسة الشفافية كان لها الدور العكسي، إذ انها كشفت عن سوء الإدارة البيروقراطية المهيمنة على الاصلاحات، وادى تراجع الانتاجية إلى تدهور الوضع الاقتصادي، وتفاقم العجز العام، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع بعد تحريرها، مما دفع البرلمان في صيف عام ١٩٩١ إلى التراجع عن مواقفه المؤيدة لسياسة غورباتشوف.

٢- انهيار المعسكر الاشتراكي:

تحوّلت سياسة غورباتشوف الإصلاحية داخل الاتحاد السوفيتي إلى تمتع دول أوروبا الاشتراكية بحقها في اختيار النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تريده، وتم من خلال التخلي عن مذهب بريجينيف حول السيادة المحددة، حيث أعلن غورباتشوف في مطلع عام ١٩٨٧ (انه من الضروري ان تجد كل دولة الحلول التي تلائمها)، وفي عام ١٩٨٨ تم الإعلان من مقر الأمم المتحدة بان حرية الخيار يجب ان تكون مكفولة للجميع، وفي يوليو/ تموز ١٩٨٩ أعلن البيان الختامي لحلف وارشو ان من حق كل شعب اختيار النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يريده، وليس هناك نموذج موحد لتنظيم المجتمع ولا نموذج عالمي للاشتراكية، وليس لأي دولة الحق بأن تكوّن الحكم.

كانت دول أوروبا الاشتراكية تواجه المعاناة الاقتصادية والاجتماعية نفسها،

مثل الاتحاد السوفيتي، فبدأت حركة إصلاح جذرية شكلت فيها بولندا المحرك الأساس، حيث نجحت نقابة التضامن في أول انتخابات حرة للبرلمان البولندي في يونيو/ حزيران ١٩٨٩، وتوافق مع انتقال الآلاف من الألمان الشرقيين إلى ألمانيا الغربية في ظل موافقة هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، مما عجل في انهيار حائط برلين في التاسع من نوفمبر/ تشرين الثاني، وتم ذلك بعد تدفق مكثف لسكان ألمانيا الشرقية للانتقال إلى الغرب من خلال الأراضي المجرية والتشيكية، مما دفع حكومة ألمانيا الشرقية إلى إغلاق حدودها مع الدولتين، فنتج عنه تذمر شعبي ومظاهرات صاخبة في برلين وليبزك، وغيرها أدت إلى إعلان المسؤولين الألمان الشرقيين عن موافقة حكومتهم على إعطاء تأشيرات دخول إلى ألمانيا الغربية، مما دفع جموع الناس إلى تهديم حائط برلين، وشكّل ذلك الضربة النهائية لنظام الستار أو الجدار الحديدي الذي كان يقسم ألمانيا وأوروبا إلى شرقية وغربية، والذي كان يمثل حدود التماس بين الشرق والغرب في الحرب الباردة.

استمرت الاحداث في دول أوروبا الشرقية كافة، حيث أجريت الانتخابات وتم اختيار مجالس تمثيلية جديدة، وتم التخلي عن الدور القائد للحزب الشيوعي، وفي صيف عام ١٩٩٠ استُكملت مراحل الوحدة الألمانية بعد إعلان الاتحاد السوفيتي عن قبوله بمبدأ انسحاب قواته من ألمانيا الشرقية، وكانت حوالي ثلاثة ملايين جندي.

وفي الأول من يوليو/ تموز ١٩٩٠ تم إعلان الوحدة النقدية، وفي التاسع عشر من أغسطس/ آب ١٩٩٠ أعلنت حكومة ألمانيا الديمقراطية قبول دستور جمهورية ألمانيا الغربية الاتحادية.

وفي الثاني عشر من سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠ تم توقيع المعاهدة المعروفة بـــ(٤+٢) من قبل الدول الأربع التي كانت تحتل ألمانيا بعد الحرب، فضلاً عن ألمانيا وبولندا، والتي أعفت ألمانيا من مسؤولياتها الدولية، واعترفت بسيادتها على كامل الأراضي الألمانية، وتم إعلان الوحدة الألمانية في الثالث من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٠.

وفي الحادي والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠ كرّس مؤتمر الأمن

والتعاون في أوروبا الوحدة الألمانية، وأعلن عن (شرعة باريس من أجل أوروبا جديدة)، وهو مطلب سوفيتي كان يهدف من ورائه غورباتشوف إلى إبقاء الامور على ما وصلت إليه بعد إعلان نهاية للصراع بين الشرق والغرب والتوجه نحو بناء أوروبا.

ولكن حركة التغيير استمرت في دورانها، وتم الإعلان عن حل حلف وارشو في الخامس والعشرين من فبراير/ شباط ١٩٩١، وانفتحت الأبواب أمام توجه البعض نحو حلف الأطلسي، ولم تُجدِ نفعاً محاولات الكوميكون ان تتحول إلى سوق مشتركة مماثلة لما يشهده الاتحاد الأوروبي، حيث فضلت الدول الأعضاء في الكوميكون وضع حد لوجوده في الخامس والعشرين من يوليو/ تموز ١٩٩١[٦١].

٣- نهاية الاتحاد السوفيتي:

انطلقت الثورة التي أعلنها غورباتشوف من موسكو لتتجول في دول أوروبا الشرقية بسرعة مذهلة، ومع استمرار الأوضاع الاقتصادية المتفاقمة، أدت حرية الصحافة إلى وعي متزايد بهشاشة البنى التحتية وعدم قدرتها على مواكبة الإصلاحات.

وتحولت الشفافية الجديدة إلى سلاح ضد غورباتشوف ومعاونيه، ورغم إعلان الاتحاد السوفيتي عن رغبته بالانضمام إلى صندوق النقد الدولي فإن الدول الغربية تلكأت في تقديم المساعدات باستثناء ألمانيا التي كانت تدفع فاتورة تعجيل انسحاب القوات العسكرية من ألمانيا الشرقية.

وانتقلت حالة النقمة من المواطنين إلى القوى المهيمنة داخل المجتمع السوفيتي، وخاصة العسكريين والصناعيين الذين تراجعوا عن تأييد برامج غورباتشوف، وأيدوا محاولة الانقلاب الفاشلة في الثامن عشر من أغسطس/ آب ١٩٩١ التي أدت إلى منعطف جديد في وحدة الاتحاد السوفيتي.

إن محاولة الانقلاب التي قامت بها مجموعة من العسكريين والسياسيين الخائفين على مستقبل الاتحاد السوفيتي تمت عشية التصويت على معاهدة الاتحاد الجديد المقترحة في العشرين من أغسطس/ آب ١٩٩١ من قبل غورباتشوف، وكان قد تأكد بعد انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعي الـ(٢٨) أن وحدة الاتحاد السوفيتي تحتم الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجمهوريات المتعددة، فقد تم الاتفاق في هذا المؤتمر على

الفدرالية التي تتمثل بأن تحل الرئاسة مكان المكتب السياسي، ونتج عنه ان مجمل الأحزاب اعتنقت برامج الحركات الوطنية التي ظهرت في الجمهوريات، وبدأت تركز على متابعة تطبيق قراراتها، ورأت معظم الجمهوريات ان استقلالها قد يسمح لها بمعالجة أفضل للأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبدأت الدعوة إلى الاستقلال من قبل دول البلطيق استونيا وليتوانيا ولاتفيا، وهي آخر الجمهوريات التي ضُمَّت إلى الاتحاد من قبل ستالين بعد اتفاق عام ١٩٣٩ مع هتلر، تم بموجبه تقسيم بولندا بين الدولتين والموافقة على حرية تصرف الاتحاد السوفيتي في دول البلطيق، وعندما تم الاستفتاء حول مستقبل الاتحاد في السابع عشر من مارس/ آذار ١٩٩١ امتنعت هذه الدول عن المشاركة، فضلاً عن جمهوريات أرمينيا وجورجيا ومولدافيا.

وقد ظهر بوضوح أن عزلة السوفييت هي التي شجعت الجمهوريات الأخرى على الاستقلال، وتعزز ذلك من خلال سياسات يلتسن بعد انتخابه رئيساً لروسيا الاتحادية في يوليو/ تموز ١٩٩١، حيث استمر في الدفاع عن البريسترويكا كما يعبر عنها غورباتشوف، ولكن على مستوى روسيا فحسب، وبعد تصدي يلتسين للانقلاب الفاشل منع غورباتشوف من إنجاز مشروع الاتحاد الجديد، واستلم السلطة السياسية والاقتصادية، وباشر بسياسة إصلاح ليبرالية، وأقام علاقات مميزة مع الدول السلافية الأخرى أوكرانيا وروسيا البيضاء، أدت إلى إنشاء تجمع جديد في الثامن من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩١، وإعلان مشترك عن موت الاتحاد السوفيتي كشخص في القانون الدولي وكواقع بيوبوليتيكي.

لم يكن أمام كازاخستان وجمهوريات آسيا الوسطى إلا الانضمام إلى (جماعة الدول المستقلة) التي أعلن عن إنشائها في اجتماع (ألما أتا ALMA ATA) عاصمة كازاخستان في الحادي والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩١، والتي ضمت كافة جمهوريات الاتحاد السوفيتي باستثناء دول البلطيق الثلاث وجورجيا، وكان واضحاً ان التنظيم الجديد يهدف إلى تصفية تركة الاتحاد السوفيتي، ورأى بعض الكتّاب الروس ان انهيار الاتحاد السوفيتي لم يكن معبراً عن إرادة شعبية، وانه مأساة، بحيث ان غورباتشوف وجد انه لا يمثل أحداً بعد انهيار الحزب والاتحاد، فأقدم على الاستقالة في

الخامس والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩١.

وانتهى رمز الاتحاد السوفيتي الأخير الذي تحول من دولة عظمى واحدة إلى خمس عشرة دولة أصبحت أعضاء في هيئة الأمم المتحدة منذ مارس/ آذار ١٩٩٢ وورثت روسيا حق التمتع بمقعد الدولة الدائم في مجلس الأمن الدولي، والأسلحة النووية والاستراتيجية السوفيتية.

وبانـتهاء الاتحـاد السـوفيتي انتهـت كافة معالم الحرب الباردة بين الشرق والغـرب، واختفـت القطبـية المـزدوجة، وظهـرت معالم النظام الجديد ذي القطبية الأمريكية الواحدة، وفقد العالم التوازن الدولي.

ثانياً: فشل النظام العالمي الجديد

إن النظام العالمي الجديد الذي سيشهده العالم بعد انهيار نظام ثنائية القطبية سيتأرجح بين الآليات السابقة في محاولة ضبط العلاقة بين الشرق والغرب من خلال الردع النووي والتمايز في غلبة العامل السياسي والاستراتيجي في توجيه السياسات الدولية، وبين معطيات جديدة سيتم التعبير عنها من خلال منطلقات مختلفة في إطار سمي (النظام الدولي الجديد).

١- معطيات النظام الدولي الجديد:

برزت معطيات ومضامين تزامنت مع التطورات الجديدة التي أصبحت تعرفها السياســة الدولــية بعــد مجيء غورباتشوف إلى الحكم في الاتحاد السوفيتي، واعتماد سياسات جديدة تتمثل في سياسة الانفتاح وإعادة البناء؛ سبيلاً للخروج من مأزق السباق إلــى التسلح الذي وضعته في إطاره الإدارة الأمريكية، وجاءت المضامين الجديدة لتعد ان الاســتمرار فــي الســباق على التسلح هو أمر خطير وكارثي، وان الطريق الوحيد للحفــاظ على الامن هو من خلال العمل على تغيير الوضع الدولي والوصول إلى عالم خال من السلاح النووي وكافة أشكال العنف والإكراه.

وفي ظل هذه السياسة السوفيتية الجديدة عُقد مؤتمرا القمة في ريكيافيك ١٩٨٦ وواشنطن ١٩٨٧، ووضعا عملياً نهاية الحرب الباردة، حيث ان التطورات اللاحقة هي تتمة ونتيجة لما تم الاتفاق عليه، وظهر ذلك من خلال اتفاقيتين رئيسيتين حول الحد من

السباق على التسلح في المجالين النووي والاسلحة التقليدية:

أ- اتفاقــية F.N.I فــي السابع من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٧ حول الاسلحة النووية المتوســطة المدى، والتي وضعت حداً للخلاف حول الصواريخ الأوروبية، وتمَّ الاتفاق على إزالتها كلياً من قبل الطرفين.

ب- اتفاقــية القوات التقليدية المسلحة في أوروبا في عام ١٩٩٠، والتي تتضمن سحب العديد من القوات العسكرية من الدول الأوروبية.

ج- اتفاقــية ستارت START ١٩٩١ التي تتضمن أكبر تخفيض للترسانة النووية لدى القوتين العملاقتين.

إن هذه المعطيات كان من شأنها ان تدفع إلى خلق أجواء دولية جديدة تبشر بمبادئ جديدة يمكن الاعتماد عليها في آليات عمل النظام الدولي، وقد تبلورت هذه المبادئ من خلال ثلاثة أطراف رئيسية، هي: غورباتشوف رئيس الاتحاد السوفيتي، وبوش رئيس الولايات المتحدة، وبطرس غالي الامين العام للأمم المتحدة.

يعد غورباتشوف أول من أطلق للنظام العالمي الجديد في خطابه أمام الجمعية العامة في عام ١٩٨٨ مؤكداً على دور الأمم المتحدة كإطار وحيد لحل المنازعات الدولية، وضرورة احترام مبادئ وقواعد الشرعية الدولية، وتركيز غورباتشوف على ان التخلي عن سياسة سباق التسلح ينبغي ان يقابله تعاون فعال لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وكان ذلك يعني توفير من يسمح بإنجاح سياسة البريسترويكا في كافة الدول الاشتراكية، ومشاركة هذه الدول في بناء البيت الأوروبي المشترك مع كل الالتزامات، بحيث تستمر المسيرة للتخلي عن الاشتراكية بشكل تدريجي ودخول نظام السوق.

وأكد غورباتشوف لاحقاً ان النظام العالمي الجديد يقوم على سيادة القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان.

والتزم الاتحاد السوفيتي بما أعلنه من مبادئ عامة، حيث جرى سحب القوات السوفيتية من افغانستان، وانسحاب القوات الكوبية الحليفة من انغولا، وبرزت في إطار الأمم المتحدة أجواء جديدة توحي بعودة الامم المتحدة لاعتماد نظام أمن جماعي للحفاظ

على الأمن والسلم الدوليين.

وقد جرى الإعلان عن هذا الموضوع خلال التعبئة التي قامت بها واشنطن لحشد أكبر دعم لسياستها تجاه احداث الخليج العربي بعد أحداث الكويت على العراق من أغسطس/ آب ١٩٩٠، وبعد انتصار بوش في الحرب على العراق، واعلن امام الكونغرس الامريكي في السادس من مارس/ آذار ١٩٩١ قوله: "إن الأمل بسلام دائم دغدغ النفوس مرتين خلال هذا القرن، وإثر فظائع حربين عالميتين، ثم بدأ السلام بعد هاتين المرتين، وكأنه حلم بعيد ليس بمتناول الإنسان... الآن يمكننا ان نرى عالماً جديداً ينبلج أمام أعيننا...". ورأت دول العالم الثالث إلى حد كبير ان الإعلان عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد في السبعينات لم يحقق أهدافه، واعتقدت ان الولايات المتحدة بعد انتصارها على الشيوعية ستلجأ إلى سياسات جديدة تضمن احترام العدالة والمساواة الفعلية والانصاف في العلاقات الدولية، مع ظهور تشكيك وعدم ثقة بالإعلان الأمريكي من أكثر من طرف عالمي.

لما طرح الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي، فلم يبق محصوراً في المجال السياسي الأمني كما ظهر من الطرح الأمريكي، ولكنه أضاف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبيئية، وورد ذلك في الخطتين اللتين صدرتا عن الأمم المتحدة، الأولى تحت عنوان (خطة السلام الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام)، والثانية (خطة التنمية)، وتم تعريف الدبلوماسية الوقائية بأنها ترمي إلى منع نشوء المنازعات بين الأطراف ومنع تصاعد المنازعات عند وقوعها.

أما صنع السلام فهو العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتعادية لا سيما عن طريق الوسائل السلمية، اما حفظ السلام فهو في نشر قوات تابعة للأمم المتحدة كسبيل لصنع السلم، ووسيلة لتوسيع إمكانيات منع نشوب المنازعات، وعلى أساس الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الثقة.

ويتم تحقيق نظام الامن الجماعي من خلال إحياء لجنة أركان الحرب التي نصّت عليها المادة (٤٧) من ميثاق الأمم المتحدة، ووضع وحدات دائمة تحت تصرف المنظمة الدولية. وبرز اتجاه بان يكون هناك نظام تدخل سريع يتفق مع المادتين ٤٣،

و٤٥ من الميثاق، وطرح امكانية تعديل المادة الثانية حول مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من أجل إمكانية تبرير ما أصبح يعرف بحق التدخل الإنساني، وهذا طرح إشكالية جديدة ينبغي معالجتها في دور الجمعية العامة عام ١٩٩٩ بعد أحداث كوسوفو في يوغسلافيا والمذابح التي حصلت في رواندا عام ١٩٩٥.

اما خطة التنمية فإنها محاولة طرح جديدة، تَعُدّ أن غياب السلام أسهم في السباق على التسلح، واستمرار التحالف، ولكن غياب التنمية يسهم بدوره في التوتر الدولي، وفي الاحساس بالحاجة إلى القوة العسكرية، ومن ثم ازدياد حالة التوتر، ويتم التأكيد على أهمية عد التنمية قضيةً عالمية رئيسية، تعني كافة الأمم الغنية والفقيرة على السواء، وتعد خطة التنمية هي أساس حق من حقوق الإنسان، وهي صمام الأمان للسلام، وتبرز من خلالها الرؤية الجديدة التي تعد الأمم المتحدة أنها في حالة تبلور، والتي تبزر بأن السلام أساس التنمية والاقتصاد المحرك للتقدم والبيئة كأساس للاستدامة التنموية والعدالة كدعامة للمجتمع والديمقراطية وأسلوب جديد للحكم.

٢- أوهام النظام الدولي الجديد:

رغم النجاحات التي تم تحقيقها في بعض المجالات السياسية والأمنية بعد نهاية الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب، فإن النظام العالمي أو الدولي الجديد برز على انه وهم لا يعبِّر إلا عن أمنيات وطموحات الذين يدعون إليه، حيث لم تلعب الأمم المتحدة الدور الجديد المنوط بها، ولم يتم الأخذ بالإصلاحات التي تؤدي إلى تقليل الهوة بين الشرق والغرب وتعزيز فرص التنمية والبناء.

فمنذ عام ١٩٨٥ نجد ان عالمية المجتمع الدولي ستؤدي إلى عولمة القضايا الدولية، وطرح قضايا مهمة على بساط البحث ومحاولة إيجاد حلول لها على الصعيد العالمي، وعقد مؤتمرات دولية عدة تنظمها الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية الاجتماعية والسكان والمرأة.

ولكن الأهم كان في مجال إنهاء مجموعة من النزاعات الدولية العالقة، وهو ما عزز مجال الأمن باستعادة الدور الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في مجال الأمن الجماعي. وتم بين ١٩٨٨-١٩٩٣ إرسال (١٤) قوة حفظ سلام إلى الدول في آسيا

وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهو عدد يتجاوز ما تم تحقيقه خلال أربعين عاماً من عمر الأمم المتحدة.

وارتفع عدد أهل القبعات الزرقاء من (١٠) إلى (٧٠) ألفاً، وتم التوصل إلى حلول الأزمات كالحرب العراقية الإيرانية والانسحاب السوفيتي من افغانستان، ووقف المساعدات العسكرية إلى الأطراف المتصارعة في انغولا وزامبيا، والمساعدة في التحول الديمقراطي في دول أمريكا الوسطى.

وبدأ الاهتمام بتطبيق الدبلوماسية الوقائية، وأرسل مراقبون إلى أفريقيا الجنوبية عام ١٩٩٢، وانشيء صندوق خاص لدعم اجراءات تعزز تجنب النزاعات في أفريقيا الوسطى، وفي عام ١٩٩٥ أرسلت قوات من القبعات الزرق إلى مقدونيا في يوغسلافيا السابقة.

أما سياسة صنع السلام التي يمكن تحقيقها من خلال اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، أو من خلال تطبيق عقوبات اقتصادية بموجب المادة (٤١) من الميثاق، أو اللجوء إلى الاعمال القسرية بموجب المادة (٤٢)، فقد مثلت عملية الأمم المتحدة في الصومال أحد نماذجها، وارسل (٢٩) ألفاً بهدف صنع السلام، وتأمين المساعدات الإنسانية، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتأمين المصالحة الوطنية.

أما النوع الجديد من التطور في نشاط الأمم المتحدة فهو يبرز في سياسات بناء السلم، والذي يعده البعض بأنه يمثل الجيل الثالث من عمليات حفظ السلام، ويتضمن المساعدة في إعادة بناء دول كانت ضحية أزمات، ومثل نزع الأسلحة والمساعدة للاجئين، والقيام بأعمال نزع الألغام، والدور الذي يمكن ان يتحقق في إعادة بناء مؤسسات الدولة وتأمين الخدمات العامة، واحترام حقوق الإنسان، مثلما تمت هذه العمليات في ناميبيا وانغولا وكمبوديا والسلفادور وموزمبيق وهايتي وليبيريا.

النموذج الآخر للتدخل العسكري لدول كبرى في إعلان الحرب على دولة من العالم الثالث، وعدّها البعض بداية النظام الدولي الجديد، حيث انه كان يتعذر القيام بحملة عسكرية مماثلة قبل انهيار النظام الاشتراكي، وأدت هذه الحرب إلى إخراج القوات العراقية من الكويت، وصدر عن الأمم المتحدة (١٢) قراراً في إطار الفصل

السابع في غالبيتها، وبموجب القرار رقم ٦٧٨ الصادر في التاسع والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠ الذي سمح باستعمال جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠، وتم تعبئة (٧٥٠) ألف جندي تحت قيادة أمريكية وبمشاركة وحدات (٣١) دولة أجنبية وعربية.

تمت هذه الحرب بإذن من الأمم المتحدة، وليس تحت إشرافها المباشر، وهو ما أشار إلى ان مرحلة تنفيذ القرارات الدولية قد بدأت، وانه لن يكون هناك معايير مختلفة في معالجة القضايا الدولية، ثم ان واشنطن فرضت إرادتها كنموذج للنظام الدولي الجديد الذي بدأت ترسم ملامحه، فهو يمثل التحرر النهائي من عقدة فيتنام، وضمان الوصول إلى أكبر مصادر الاحتياطي النفطي العالمي، ومنع العراق أو أي دولة في العالم الثالث من امتلاك التكنولوجيا أو الأسلحة ذات الدمار الشامل ودخول حلقة الدول المتقدمة.

إلا ان هذا الاجتماع الدولي حول العراق لم يستمر طويلاً، فتسارعت الاحداث، وبرزت قضايا جديدة لم تكن متوقعة، ولان انهيار نظام التوازن بين الشرق والغرب عجل في تفجير النزاعات القومية والعرقية والطائفية، التي لم تستطع الأمم المتحدة مواجهتها، وهذا هو حال يوغسلافيا بنشوء دول جديدة من اثنيات وعرقيات.

وتـــم تقسيم يوغسلافيا إلى دول عدة بعد موت تيتو وبعد انتخابات نجحت فيها الاحـــزاب القومـــية، وشـــكل ذلك مفاجأة كبرى في قلب أوروبا، ولجأت دول الاتحاد الأوروبـــي إلـــى الاعتراف بسلوفاكيا وكرواتيا عام ١٩٩٢ بعد اعتراف ألمانيا بسرعة بالدولتيـــن فـــي ســـبتمبر/ أيلـــول ١٩٩١، واندلعت الصراعات بين الاقليات الصربية والكرواتـــية فـــي كرواتـــيا، والصـــرب والكروات والمسلمين في البوسنة والهرسك، واســـتمرت الحـــرب الأهلـــية أربع سنوات ونصف السنة ذهب ضحيتها (٢٦٠) ألف شخص و٢ مليون مهاجر، مع أعمال تطهير عرقي وجرائم حرب لم يعرف مثلها العالم منذ الحرب العالمية الثانية.

ولم تستطع الأمم المتحدة ان تقوم بدور عسكري، واكتفت بالمساعدات الإنسانية، ولم تنجح الدول الأوروبية أيضاً في إيجاد حل أوروبي لها، وتم اللجوء إلى

حلف الناتو، حيث ان واشنطن هي المفتاح له.

واستمر فشل الأمم المتحدة مع أزمة كوسوفو عام ١٩٩٩، حيث جرى تدخل غربي ضد يوغسلافيا (صربيا)، وتم من قبل الناتو بقيادة الولايات المتحدة دون موافقة من مجلس الأمن أو الأمم المتحدة، وبرهن على ضياع آليات تنظيم العلاقات الدولية[٦٢].

الهوامش

١- عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥-١٩٦٠، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٥٦-١٥٨.

٢- المرجع نفسه، ص ١٥٨-١٦٣.

٣- المرجع نفسه، ص ١٦٣-١٦٥

٤- المرجع نفسه، ص ١٦٦-١٧٠.

٥- المرجع نفسه، ص ١٧٠-١٧٢.

٦- المرجع نفسه، ص ١٧٢-١٧٥.

٧- المرجع نفسه، ص ١٧٥-١٧٧.

٨- المرجع نفسه، ص ١٧٩-١٨٢.

٩- المرجع نفسه، ص ١٨٣-١٨٧.

١٠- المرجع نفسه، ص ١٨٧-١٩٠.

١١- المرجع نفسه، ص ١٩١-١٩٣

١٢- المرجع نفسه، ص ١٩٣-١٩٩.

١٣- المرجع نفسه، ص ٢٠٠-٢٠٢.

١٤- المرجع نفسه، ص ٢٠٢-٢٠٤.

١٥- المرجع نفسه، ص ٢٠٤-٢٠٧.

١٦- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دارسة في الأصول والنظريات، ط٢، جامعة الكويت، ١٩٧٩، ص ٦٦٩-٦٧٢.

١٧- المرجع نفسه، ص ٦٧٢-٦٧٤.

١٨- المرجع نفسه، ص ٦٧٢-٦٧٦.

١٩- المرجع نفسه، ص ٦٧٦-٦٨١.

٢٠- المرجع نفسه، ص٦٨١-٦٨٤.

٢١- المرجع نفسه، ص ٦٨٤-٦٨٦.

٢٢- عبد الحميد البطريق، المرجع السابق، ص ٢٨٧-٢٣٢.

٢٣- المرجع نفسه، ص ٢٣٣-٢٣٧.

٢٤- المرجع نفسه، ص ٢٣٧-٢٤٩.

٢٥- المرجع نفسه، ص ٢٥٠-٢٥٦.

٢٦- أحمد الأصبحي، تطور الفكر السياسي رواده، اتجاهاته، اشكالياته، الجزء الثالث، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٩، ص ١٤٩٦-١٤٩٩.

٢٧- المرجع نفسه، ص ١٤٩٩-١٥٠٦.

٢٨- المرجع نفسه، ص ١٥٠٧-١٥١٢.

٢٩- المرجع نفسه، ص ١٥١٣-١٥٢٠.

٣٠- خليل علي مراد وآخرون، دراسات في التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص ٣٢٩-٣٣١.

٣١- المرجع نفسه، ص ٣٣٢-٣٣٩.

٣٢- المرجع نفسه، ص ٣٤٢-٣٤٥.

٣٣- المرجع نفسه، ص ٣٤٦-٣٥١.

٣٤- ج.ب. ديروزيل، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين، ج١، (١٩١٩-١٩٤٥)، ترجمة خضر خضر، دار المنصور، ط١، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٢٧-٢٢٩.

٣٥- المرجع نفسه، ص ٢٣٠-٢٤٩.

٣٦- المرجع نفسه، ص ٢٥٧-٢٩٣.

٣٧- المرجع نفسه، ص ٢٩٥-٣١٠.

٣٨- المرجع نفسه، ص ٣٢٣-٣٢٦.

٣٩- المرجع نفسه، ص ٣٢٧-٢٢٤.

٤٠- المرجع نفسه، ص ٣٣٥-٣٤٩.

٤١- المرجع نفسه، ص ٣٥٠-٣٦٤.

٤٢- المرجع نفسه، ص ٣٦٥-٣٧٢.

٤٣- المرجع نفسه، ص ٣٧٢-٣٨٢.

٤٤- عبد الحميد البطريق، المرجع نفسه، ص ٣٩٠-٣٩٧.

٤٥- المرجع نفسه، ص ٣٩٧-٤١٠.

٤٦- المرجع نفسه، ص ٤١٠-٤٢١.

٤٧- المرجع نفسه، ص ٤٢١-٤٣٢.

٤٨- المرجع نفسه، ص ٤٣٥-٤٤٨.

٤٩- اسماعيل صبري مقلد، المرجع نفسه، ص ٦٨٦-٦٩١.

٥٠- المرجع نفسه، ص ٦٩٣-٦٩٤.

٥١- المرجع نفسه، ص ٦٩٤-٧٠٢.

٥٢- المرجع نفسه، ص ٧٠٣-٧١٥.

٥٣- ديروزيل، المرجع السابق، ج٢، (١٩٤٥-١٩٧٨) ص ٢٧٧-٢٨٤.

٥٤- المرجع نفسه، ص ٢٨٥-٣٠٥.

٥٥- المرجع نفسه، ص ٣٤٣-٣٧٩.

٥٦- السيد أمين شلبي، الوفاق الأمريكي- السوفيتي (١٩٦٣-١٩٧٦) الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨١، ص ١٠٠-١٤٣.

٥٧- فايز صلاح أبو جابر، التاريخ السياسي الحديث والعلاقات الدولية المعاصرة، دار البشير للنشر والتوزيع، ص١، ١٩٨٩، ص ٣٠٧-٣٦٤.

٥٨- المرجع نفسه، ص ٣١٤-٣٢٠.

٥٩- المرجع نفسه، ص ٣٢٠-٣٣٢.

٦٠- ريمون حداد، العلاقات الدولية نظرية العلاقات الدولية، اشخاص العلاقات الدولية، نظام لم فوضى في ظل العولمة، تقديم الشاذلي القليبي، ط١، دار الحقيقة، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٣٥-١٣٨.

٦١- المرجع نفسه، ص ١٣٨-١٤٢.

٦٢- المرجع نفسه، ص ١٤٣-١٥٢.

المصادر والمراجع

- أحمد محمد الأصبحي، تطور الفكر السياسي: رواده، اتجاهاته، إشكالياته، الجزء الثالث، بيروت، ١٩٩٩.

- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٧٩.

- خليل علي مراد وآخرون، دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الموصل، ١٩٨٦.

- ديروزيل. ج. ب.: التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين، الجزء الأول، (١٩١٩-١٩٤٥) ترجمة خضر خضر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٥.

- ـــــــــــــ: التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين، الجزء الثاني، (١٩٤٥-١٩٧٨) ترجمة خضر خضر، الطبقة الأولى، بيروت، ١٩٨٥.

- ريمون حداد: العلاقات الدولية، نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة، تقديم الشاذلي القليبي، الطبقة الأولى، بيروت، ٢٠٠٠

- السيد أمين شلبي: الوفاق الأمريكي السوفيتي (١٩٦٣-١٩٧٦)، القاهرة، ١٩٨١.

- عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥-١٩٦٠، بيروت، ١٩٧٤.

- فايز صالح أبو جابر: التاريخ السياسي الحديث والعلاقات الدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، عمان – بيروت ١٩٨٩.

المحتويات





دار أسامة
للنشر والتوزيع

الأردن المبيعات: تلفاكس: ٤٦٤٧٤٤٧ - تلفون: ٤٦٤٣٣٠٤
الإدارة: تلفون: ٥٦٥٨٢٥٣ - فاكس: ٥٦٥٨٢٥٤
الأردن - عمّان - ص. ب: ١٤١٧٨١
فلسطين الخليل: شارع عين سارة - تلفاكس: ٠٠٩٧٠/٢٢١٥٧٠٦